

شَيْجُ النَّفَالِمَّا لِيَجْعَفِي عَلَيْ الْمُعَلِّمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْل اللوقي 13 عَمْري صحّ وعلّة على

السَّيْلُ فَعَلَّا فَيْ الْكِيْسِةِ فَيْ اللَّهِ لِللَّهِ فِي الْكِيْسِةِ فَيْ اللَّهِ لِللَّهِ فِي الْكِيْسِةِ فَيْ اللَّهِ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فِي اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فِي اللَّهِ فَيْ اللّلِي اللَّهِ فَيْ اللَّهِي اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَاللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَي اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَيْعِلْ اللَّهِ فَيْعِلْ اللَّهِ فَيَا لِلَّهِ فَاللَّهِ فَيْعِلْ اللَّهِ فَيْعِلْمِي اللَّهِ فَي اللَّهِ فَي اللَّهِ فَاللَّهِ فَاللّلِي اللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَلَّالْمِلْعِلْمِ الللَّهِ فَاللَّهِ الللللَّهِ الللَّهِ فَاللَّهِ

الجزءالأول

ئىنىت غېتىرە -المكت المرتقى لاخيا بالانا رائجعفرتە

خقوق طبع محفوظ

رقم تلفن ۱۳۸ ۵۳ ۲ ۵۳

هذا هو الجزء الأول من الكتاب حسب تجزئتنا إلى آخركتاب الضحايا و العقيقة ، ويتلوه الجزء الثانى و أوله كتاب الجهاد ، و نسئل الله أن يوفيقنا لاتمامه إنه سميع مجيب

شناسناسه جاب سوم ازكتاب المسوط

۱ ـ در ۸ مجلید

۲ _ تعداد صفحات ۲۹۹۲

-- "

ع _ فيلم و زينگ : ليتوگرافي طراوت

ه ـ صحافي كرينـدى

قيمت ٥٥٥٠ ديال

طبع هذا الجزء في المطبعة الحيدريّة ـ طهران ـ صفر سنة ألف و ثلاث مائة و سبعة و ثمانين

در در العلی عرب مربر اربطه وعلی کسلی استی متعقب این ایم جياب الجالارالوج يعالجات الحرالنالنون النبان TUS: 2 المسال السالية المعالمة نط في هذر العار العاربية واعارات والرابعا عدائنا عوامد ألموا مناوردان ورومه حمداكس الرجالات المسائل والموادان والم لا وركب فيركن عالما عالم العام والمعالية واعلى الدوار الدخل ويتراكل الدولة الد عودة خط تخرالشيعت نتج الطائفت مولانا الصعيغ بجزب فيحس الطوي احتدت مراصل خطرالشريث الموحود على فلم البرة ألثالث من كتاب النسان في مسرا توكِّن وعي في خزان كتب العلامة ديثمة العصر والعَرَّالُوان في على العلور والفيف كل ميت مالع على فسيلع والسبت ويناوع المريم يولا والسيارة بالبلام الحسيس لمرعش ليحق ين طل اعلل

كلمة الناشر

منذ حقبة من الزمن إلى الآنوأنا أغدو وأروح في هواجس ضميرى حبّ القيام بنشر ما وصل بأيدينا من موسوعاتنا القيّمة و تراثنا العلمى من السلف الصالح من أعلام الدين وجهابذة العلم والغضيلة و أساطين الفتيا لعلّه كان خدمة باقية .

و بحمد الله و منه بعد التوفيق بتأسيس [المكتبة المرتضوية لا حياء الآثار المجعفرية] و فقت لنشر عدة كتب نفيسة ثمينة بين مطبوع غير رائع و مطموس في مكتبات الدارسة قصرت عن نيلها أيدى الكثيرين (١).

وقد يضيف اليوم إلى منشوراتنا من الكتب التي جد دت طباعته كتاب المبسوط الشيخنا الأقدموفقيهنا الأعظم شيخ الطائفة عليه الرحمة - هو أكبر جامع ديني تدور عليه رحى الاجتهاد ، ويمتاز عما سواه برصانة البيان وغزارة العلم ، واستيفاء الفروع التي ترتبط مكل مسألة .

طبع لا و لل مر ق على الحجر سنة ١٢٧٠ ولكن نفدت تلكم النسخ مع كثرة من يرغب في اقتنائها

فمن الله علينا بتجديد طبعه على أسلوب بديع وطبع رائق وجمال بهي متناسب العصر بزيادة تعليقة ثمينة ، و لمن وازرونا من رواد الفضيلة في هذا المشروع شكر متواصل غير مقطوع .

⁽۱) ومن منشوراتنا إلى الان ۱ ـ كتاب آداب النفس لسيد محمد المينائي ۲ ـ الزام الناسب في اثبات الحجة الفائب للشيخ على البارجيني اليزدى ٣ ـ كنز العرفان في فقه القرآن لابي عبد الله المقداد بن عبد الله السيورى ٤ ـ الصراط المستقيم في الامامة لعلى بن يونس العاملي النباطي المبياضي ٥ ــ المفردات في غريب القرآن لابي القاسم الحسيز بن محمد المعروف بالراغب ٢ - تذكرة الفقهاء للعلامة الحلى٧ ـ مسائل الافهام إلى آيات الاحكام الفاضل الجواد الكاظمي ٨ ـ زيدة البيان في أحكام القرآن لمقدس الاردبيلي .

كلمةالمصحح

لازال الحق في ضيق مما يمكر أهل الباطل ، و لكن الحق أبي إلّا أن يعلو و الطائفة المحقة الناجية و هم الشيعة الإمامية من الصدر الأول للإسلام إلى اليوم رغماً لمارأوا من ضيق أهل الباطل كافحوابلا ملل ولا كلل عن حريم الحق و مباديه ، و الذب عن المذهب و نصرة أهل البيت كاليكل ، وكم كالنو لنواميس عقائدهم و دافعو عن شرف النحلة و كيان الملّة ، واهتدى بفضل جهودهم الكثيرون ممن ضلّوا الطريق وأضلوا .

ولا يخفى أن مخالفيهم و معانديهم لم يتركوا فى قوس إفكهم منزعاً لم يرم به الشيعة ، ولا يستحيوا عن نسبة أية فرية شائنة و آراء مختلقة و المخازى و الطامات و القذائف حتى القذف بالكفر و الشرك و الجهل .

قال أبو الحسين عبدالرحيم المعتزلي في الانتصار: الرفضة تعتقدأن "ربتها نوهيئة و صورة ويتحر "ك ويسكن و يزول وينتقل، وأنه كان غير عالم فعلم، وقال أبومنصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي المتوفى ٢٩٩ في الفرق بين الفرق ص ٣٠٩: إنه لم يكن في الروافض قط" إمام في الفقه، ولاإمام في رواية الحديث، ولاإمام في اللغة و النحو، الخ. فا ن شئت كثير الاطلاع لهذه القذائف فانظر الغدير ج ٣٠.

ولكن الله كتب العزة لنفسه و لرسوله و للمؤمنين به و برسوله و بأهل بيته ولامعقب لحكمه فلامثول للباطل قبال الحق ولاكيان للزبرجة يقاوم الواقع ، وشنان بين علال السس على أساس رصينة ، وما على على شفا جرف هار ، و المنصف المستشف لنفس الأمر يجد نصب عنه أن للحق دولة و للباطل جولة .

و شاءالله أن يكون منهم في كل عصر و جيل شموساً يزيل بهم غواسق الظلم، و يجعلهم للمتنقين إماماً ، ولا قامة الحق وإعلاء كلمة التوحيد أعلاماً يرحضون معر ة باطل أهل الضلال، ويوقظون شعور الا ُمّة لحفظ الشريعة عن التحريف و التبديل.

وقاموا وجهد واجهاداً علميًّا ، ونهضوا باعباء واجبهم الديني ينفون عن دين الحقّ تأويل المبطلين ، ويوضحون طريق الحقّ، ويبينون كلّ فرية شائنة .

و مايناسب المقام البحث عنه من افترائاتهم ما طعنوا عليهم بقلّة الفروع وقلّة المسائل ومخاافة الاجماع ، وقدأجاب عن هذه الفرية الشنيعة السيّدالهرتضي علم الهدى عليه الرحمة : قال في مقد مة كتابه الانتصار مالفظه :

أمّا بعد فا نسى ممتثل لمارسمته الحضرت السامية الوزيرية العميدية ـ أدام الله سلطانها و أعلا أبداً شأنها ومكانها ـ من بيان المسائل الفقهية التى يشنع بها على الشيعة الإ مامية و ادعى عليهم مخالفة الإجماع وأكثرها موافق فيه الشيعة غيرهم من العاماء و الفقهاء المتقد مين أوالمتأخرين ، وماليس لهم فيه موافق من غيرهم فعليه من الأدلة الواضحة و الحجج اللا يحة ما يغنى عن وفاق الموافق ولا يوحش معه خلاف المختلف . إلى أن قال : فكيف جازت الشناعة على الشيعة بالمذاهب التي تفرد وابهاولم يشنع على كل فقيد كأبي حنيفة و الشافعي و المالكي ومن تأخر عن زمانهم بالمذاهب التي تفرد بهاو لم يشنع على الموافق على خلافه فيها؟ وما الفرق بينما تفردت به الشيعة من المذاهب التي لا موافق لهم فيها ؟ لهم فيها و بين ما انفرد به أبو حنيفة و الشافعي من المذاهب التي لا موافق من فقها المن الكوفة فيه أومن السلف المتقدم ، و كذلك ما تفرد به الشافعي له فيه موافق من أهل الحجاز و من السلف ، وليس كذلك الشيعة .

قلنا: ليس كل مذهب تفر دبه أبوحنيفة أو الشافعي يعلم أن أهل الكوفة و أهل الحجاز أو السلف قائلون به ، وإن اد عيذلك دون ماهو معلوم مسلم غير منازعفيه فالشيعة أيضاً تد عي وتروى أن مذاهبها التي انفردت بهاهي مذاهب جعفر بن مجد الصادق

و تم بن على "الباقر و على بن الحسين زين العابدين عَلَيْكُ بل يروى هذه المذاهب عن أمير المؤمنين على " بن ابيطالب عُلَيْكُ ، انتهى .

و في القرن الرابع قيض الله بطل النهضة العلمية ، بطل التحقيق و التنقيب ، المثل الأعلى من كل فضيلة ، علم العلم الخفاق ، منار الهدى ، شيخنا و شيخ الكل في الكل ، علامة الآفاق ، شيخ الطايفة عليه الرحمة وقدخصه الله بعناية فائقة ومازه بصفات بارزة ، وجعل في علمه و قلمه للناس نتاجاً من أفضل النتاج ، و لقد أجهد نفسه في تشييد مباني الشريعة ، و كر س حياته طوال عمره لخدمة الدين و المذهب .

وارغاماً للمفترى الكذب وإقماعاً لما انتهجوا وابتهجوا به من نسيج الباطل ألف كتابه المبسوط وقال : في علّة تأليفه : أمّا بعد فإ ننى لا أزال أسمع معاشر مخالفينامن المتفقه و المنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإ مامية ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلّة المسائل و يقولون : إنهم أهل حشوومنا قضة .

إلى أن قال : وكنت على قديم الوقت وحديثة منشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تتو ق نفسى إليه فيقطعنى عن ذلك القواطع و تشغلنى الشواغل وتضعف نيتى أيضاً فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه . إلى أن قال : و هذا الكتاب إذاستهل الله تعالى إنمامه يكون كتاباً لانظير له لافى كتب أصحابنا ولا فى كتب المخالفين لا نشى إلى الآن ما عرفت لا حد من الفقهاء كتاباً واحداً يشتمل على الأصول و الفروع مستوفا مذهبنا بل كتبهم و إن كانت كثيرة فليس تشتمل عليهما كتاب واحد .

و المبسوط موسوعة علمية كبرى حافلة بالتحليل الدقيق و التحقيقات الشمينة في فقه الإمامية ، و يصلح هذا السفر القيم أن يكون مقصداً لأرباب الأفكار السامية و أعلام الفقهاء فيستطيع كل واحدان يجد ضالته المنشودة و يستفيد من ثمرته الشهية و يلفى الباحث فيه المنية على نحو ما يجد المسافر الظامىء في البحر ما ينقع غلته و للبحانة الكبير الإمام آية الله الشيخ آغا بزرك الطهرانى - دام ظله - كلام في مقدمته على التبيان يعجبنا ذكره قال - مد ظله - :

مصنت على علماء الشيعة سنون متطاولة و أجيال متعاقبة ولم يكن من الهين على أحد منهم أن يعدو نظريات شيخ الطائفة في الفتاوى ،وكانوا يعدون أحاديثه أصلاً مسلماً و يكتفون بها ، ويعدون التأليف في قبالها و إصدار الفتوى مع وجودها تجاسراً على الشيخ وإهانة له،واستمر تالحال على ذلك حتى عصر الشيخ ابن ادريس فكان ـ أعلى الله مقامه ـ يسميهم بالمقلدة ، و هو أو ل من خالف بعض آراء الشيخ و فتاواه ، وفتح باب الرد على نظرياته ، ومع ذلك فقد بقوا على تلك الحال حتى أن المحقق و ابن اخته العالمة الحلى ومن عاصرهما بقوا لا يعدون رأى شيخ الطائفة . انتهى .

تحقيق الكتاب

من بدو الشروع في تحقيق الكتاب بذلنا ميسور الجهد في تحصيل نسخ نعتمد عليها في التحقيق و الحقابلة ، وما نلنا بالاقتناء منها :

١ ـ نسخة نفيسة منأو لكتاب الطهارة إلى آخركتاب البيع الحزانة كتب سماحة
 آية الله السيد شهاب الدين النجفى المرعشى ـ دام ظله ـ .

۲ - نسختان من أو ل كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الجهاد لخزانة كتب الحبر
 العلم العالم الورع السيد مهدى الحسينى اللاجوردى - دامت بركاته - .

" - نسخة نفيسة كاملة بخط حسين بن على جعفر الخونسارى تاريخها سنة ثلاثين و مائتين بعد الألف لخزانة كتب العالم المفضال الشيخ على القوائيني البروجردى - وبعد انطباع هذا الجزء قدتشر فنا بنسخة ثمينة جدا بخط على حسن بن عبدالله تاريخها سنة ١٩٤٧ لخزانة كتب العلامة الاستان السيد على على القاضى الطباطبائي وحين الفحص عن النسخ راجعنا إلى الأديب البحائة الميرزا احمد المنزوى ابن العلامة الكبير سماحة آية الله الشيخ آغا بزرك الطهراني ، ومن علينا بالتطلع عن بعض كراديس الذريعة لم يطبع ، وهدانا ذلك إلى نسخ خطية نفيسة مصححة جداً منها نسخة مصححة تاريخها سنة (١٥٥) في المكتبة الرضوية يستفاد منها منها نسخة مصححة تاريخها سنة (١٥٥) في المكتبة الرضوية يستفاد منها

المرجّو من القرّاء الكرام أن يتفضّلوا علينا بالإخبار بما عندهم من الاطلّلاع على النسخ المصحّحة من الكتاب، ولسعيهم شكر متواصل.

بشير مِلْسُولَةُ فِي النَّهُ فِي النّهُ فِي النَّهُ فِي النَّالِي النَّهُ فِي النَّهُ فِي النَّهُ فِي النَّهُ فِي النَّالِقُ فِي النَّالِي النَّهُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي السَّالِي النَّهُ فِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّهُ النَّالِي النّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ النَّالِي النَّالْمُ النَّالِي النَّاللَّا النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّال

وبه نستعين وعليه التكلان

الحمد لله الّذي أوضح لعباده دلايل معرفته ، و أنهج سبيل هدايته ، و أبان عن طريق توحيده وحكمته ، وسهَّل الوصول إلى ثواب جنَّته ، و يسَّر الخلاص من أليم عقابه وسطوته بماخلق فيهم من العقول السليمة و العلوم الجليَّة ، ونصب لهم من الأدَّلة الواضحة ، والحجج اللائحة ، و البراهين الراجحة ،وخلق لهم من القدر الممكنة ، و الاستطاعة المتقوَّمة [المتعوَّلة خل] ، و سهَّل عليهم طاعته بالأ لطاف المتقربة [المقرُّبة خل] والدواعي المسهِّلة ، و انبعث إليهم أنبياء جعلهم سفراء بينه وبينهم يدعونهم إلى طاعته و يحذُّ رونهم من معصيته ، و يرغُّبونهم في جزيل ثوابه ، و يرهُّبونهم منشديد عقابه لثالًا يكون للناس على الله حجَّة بعد الرسل ، و صلَّى الله على خاتم أنبيائه ، و سيَّد أصفيائه على النبي صلى الله عليه ، وعلى أهل بيته الطاهرين النجوم الزاهرة ، والحجج اللامعة الَّذين جعلهم الله أعلاماً لدينه، و أُمناء لتوحيده، وخزنة ۖ لوحيه، و تراجمة ۗ لكتابه ، و أودعهم علم جميع ما يحتاج إليه خلقه ليلجأوا إليهم في الملمَّات ، و يفزعوا إليهم في المشكلات ، ولم يكلهم في حال من الأحوال إلى الآراء المضَّلة ، و المقائيس المبطلة ، و الأهواء المهلكة [المهملة خل] و الاجتهادات المخزية بل جعل أقوالهم الحجَّة ، وأفعالهم القدوة ، و جعلهم معصومين من الخطاء مأمونين عليهم السهو والغلط ليأمن بذلك من يفزع إليهم من التغيير و التبديل و الغلط و التحريف فيكون بذلك واثقاً بدينه قاطعاً على وصوله إلى الحقُّ الَّذي أوجبهالله تعالى عليه و ندبه إليه .

أمًّا بعد فا نتى لاأزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقَّهة والمنتسبين إلى علم الفروع

يستحقرون فقه أصحابنا الا ماميه ، و يستنزرونه ، و ينسبونهم إلى قلة الفروع و قلة المسائل ، و يقولون : إنهم أهل حشو و مناقضة ، و إن من ينفى القياس و الاجتهاد لاطريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول لأن جل ذلك و جمهوره مأخوذ من هذين الطريقين ، و هذا جهل منهم بمذاهبنا و قلة تأمّل لا صولنا ، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أن جبل ماذكروه من المسائل موجود في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن أثمتنا الذين قولهم في الحجة يجرى مجرى قول النبي عليا إمّاخصوصا أوعموماً أوتصريحاً أوتلويحاً .

و أمَّا ماكثَّروا بهكتبهم من مسائل الفروع . فلا فرع من ذلك إلَّا وله مدخل في أصولنا ومخرج على مذاهبنا لاعلى وجهالقياس بلعلى طريقة يوجب علما يجبالعمل عَليهاويسو عُ الوصول [المصير خل] إليها من البناء على الأصل ، وبراءة الذمّة وغير ذلك معأن أكثر الفروع لها مدخل فيما نص عليه أصحابنا ، وإنَّما كثر عددها عند الفقهاء لتركيبهم المسائل بعضها على بعض و تعليقها و التدقيق فيها حتى أن كثيراً من المسائل الواضحة دق لضرب من الصناعة و إنكانت المسئلة معلومة واضحة ، و كنت على قديم الوقت وحديثه منشوق النفس إلى عملكتاب يشتمل على ذلك تتوق نفسي إليه فيقطعني عن ذلك القواطع و شغلني [تشغلني خل] الشواغل ، و تضعف نيستي أيضاً فيه قلّة رغبة هذه الطايفة فيه ، و ترك عنايتهم به لأ نُهم ألقوا الأخبار وما رووه من صريح الا لفاظ حتَّى أن مسئلة لوغيَّر لفظها وعبَّر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا [تعجُّبوا خل] منها و قصر فهمهم عنها ، وكنت عملت على قديم الوقت كتاب النهاية ، و ذكرت جميع مارواه أصحابنا في مصنّفاتهم وأصولها من المسائل وفر "قوه في كتبهم ، ورتّبته ترتيب الفقه وجمعت من النظائر ، ورتبت فيه الكتب على ما رتبت للعلَّة الَّتي بيَّنتها هناك ، ولم أتعرُّ صَ للتَّفريع على المسائل ولا لتعقبه الأبواب و ترتب المسائل وتعليقها و الجمع بين نظايرها بل أوردت جميع ذلك أوأكثره بالأ لفاظ المنقولة حتّى لايستوحشوا من ذلك ، وعملت بآخره مختصر جمل العقود في العبادات سلكت فيه طريق الإيجاز و الآختصار وعقود الأُ بواب فيما يتعلُّق بالعبادات ، و وعدت فيه أن أعمل كتاباً فيالفروع

خاصَّة يضاف إلى كتاب النهاية ، ويجتمع معه يكون كاملاً كافياً في جميع ما يحتاج إليه ثم رأيت أن ذلك يكون مبتوراً يصعب فهمه على الناظر فيه لأن الفرع إنما يفهمه إذا ضبط الأصل معه فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه التي فصَّلوها الفقهاء وهي نحو من ثلاثين [ثمانين خل] كتاباً أذكركل كتاب منه على غاية ما يمكن تلخيصه من الألفاظ ، واقتصرت على مجرّ دا لفقه دون الأدعية والآداب ، وأعقُّد فيه الأبواب ، وأقسم فيه المسائل ،وأجمع بين النظاير ، وأستوفيه غاية الاستيفاء ، وأذكر أكثر الفروع الَّتي ذكرها المخالفون ، وأقول : ماعندى على ما يقتضيه مذاهبنا و يوجبه ا ُسُولنا بعد أن أذكر جميع المسائل ، و إذاكانت المسئلة أو الفرع ظاهراً أقنع فيه بمجر ّد الفتيا وإنكانت المسئلة أوالفرع غريباً أومشكلاً أوميء إلى تعليلها ووجه دليلهاليكون الناظر فيها غير مقلَّد ولا مبحَّث ، و إذا كانت المسئلة أو الفرع ممَّا فيه أقوال العلماء ذكرتها وبيتنت عللهاوالصحيح منها والأقوى ، وأنبته علىجهة دليلها لاعلى وجهالقياس و إذا شبُّهت شيئاً بشيء فعلى جهة المثال لاعلى وجه حمل إحديهما على الأخرى أوعلى وجه الحكاية عن المخالفين دون الاعتبار الصحيح ، ولا أذكر أسماء المخالفين في المسئلة لئلًا يطول به الكتاب، وقد ذكرت ذلك في مسائل الخلاف مستوفاً ، وإن كانت المسئلة لاترجيج فيها للاَّقوال وتكون متكافية وقفت فيها و يكون المسئلة من باب التخيير ، و هذا الكتاب إذا سهمَّل الله تعالى إتمامه يكون كتابًا لانظير له لافي كتب أصحابنا ولافي كتب المخالفين لا تلى إلى الآن ماعرفت لأحد من الفقهاء كتاباً واحداً يشتمل على الأصول و الفروع مستوفا مذهبنا بلكتبهم و إنكانت كثيرة فليس تشتمل عليهماكتاب واحد، و أمًّا أصحابنا فليس لهم في هذا المعنى ما يشار إليه بل لهم مختصرات ، وأوفى ماءمل في هذا المعنى كتابنا النهاية وهو على ماقلت فيه ، و من الله تعالى أستمد المعونة و التوفيق وعلمه أتوكّل و إلمه ا'نس.

أفصل في ذكر حقيقة الطهارة وجهة وجوبها وكيفية أقسامها) على

الطهارة في اللغة : هي النظافة . و في الشريعة عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص يستباح بها الدخول في الصلاة : و هي على ضربين : طهارة بالماء على ضربين :

أحدهما : يختص بالأعضاء الأربعة فتسملّى وضوءً ، و الآخر يعم جميع البدن فتسملّى غسلاً ، والَّتي بالتراب يختص عضوين فقط على ماسنبيّنه .

والوضوء على وجهين : واجب وندب . فالواجب هو الذي يجب لاستباحة الصلوة والطواف ولاوجه لوجوبه إلا هذين ، والندب فا ينه مستحب في مواضع كثيرة لا تحصى، و أمّا المنافسل فعلى ضربين أيضاً : واجب وندب . فالواجب يجب للا ممين اللذين ذكر ناهما و لدخول المساجد ، و مس كتابة القرآن ، وما فيه اسمالله تعالى و غير ذلك ، و أمّا المندوب فنذكره في موضعه إنشاء الله تعالى ، وأمّا ما يوجب الوضوء أوالفسل فسنبينه فيما بعد إنشاء الله ، و الطهارة بالماء هي الأصل و إنّما يعدل عنها إلى الطهارة بالتراب عند الفرورة وعدم الماء ، و تسمية التيميم بالطهارة حكم شرعي لأن النبي عليات النبي عليات الفرورة وعدم الماء ، و تسمية التيميم بالطهارة حكم شرعي لأن النبي عليات الله للأحد أن يخالف فيه ، وينبغي أو لا أن نبدأ بما به يكون الطهارة من المياه و أحكامها ، ثم نذكر بعد ذلك بذكر ما ينقضها و يبطلها، و ثم نذكر بعد ذلك كيفية فعلها و أقسامها ، ثم نعود بعد ذلك إلى أقسام التيميم على ما الفرق بين ما يوجب الوضوء و الغسل . ثم نعود بعد ذلك إلى أقسام التيميم على ما الفرق بين ما يوجب الوضوء و الغسل . ثم نعود بعد ذلك إلى أقسام التيميم على ما المرب بيناء ، و نحن نفعل ذلك و نذكر في كل فصل ما يليق ولا نترك شيئاً قيل ولا يمكن أن يقال إلا وأذكره إلا مالعله يشذ منه من النادر اليسير و التافه الحقير ، إذالحوادث أن يقال إلا وأذكره إلا مالعله يشذ منه من النادر اليسير و التافه الحقير ، إذالحوادث أن يقال إلا وأذكره إلا مالعله يشذ منه من النادر اليسير و التافه الحقير ، إذالحوادث غيه إنشاء الله عنه إنشاء الله .

⁽١) منها ما رواه الشيخ في التهذبب ص ٤٠٥ ج ١ ح ١٢٧٣ عن سماعة قال ، سألت أباعبدالله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال : يتيمم بالسعيد و يستبقى الماء فان الله _ عزوجل _ جعلهما طهوراً الماء ، والصعيد .

﴿ باب﴾ ¢(المياه و أحكامها :)¢

الماء على ضربين : طاهر ونجس . فالنجس هو كل ماء تفيُّر أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة بنجاسة تحصل فيه قليلاً كان أو كثيراً أو حصل فيه نجاسة و إن لم يتغيِّر أحد أوصافه متى كان قليلاً ولا يراعى فيه مقدار ، وما هذا حكمه لا يجوز استعماله إلَّا بعد تطهيره على ماسنبيُّنه ، والطاهر على ضربين : مطلقومضاف . فالمضاف كل" مااستُخرج من جسم أواعتصر منه أوكان مرقة نحو ماء الورد و الخلاف و الآس و الزعفران و ماء الباقلي . فهذا الضرب من المياه لايجوز استعماله في رفع الأحداث بلا خلاف بين الطايفة ، ولا في إزالة النجاسات على الصحيح من المذهب ، و يجوزاستعماله فيما عدا ذلك مباح التصرُّف فيه بساير أنواع التصرُّف مالم يقع فيه نجاسة فإذا وقعت فيه نجاسة لم يجز استعماله على حال سواء كان قليلاً أوكثيراً ، وسواء كانت النجاسة قليلة أوكثيرة تغيِّر أحد أوصافه أولم يتغيِّر ، ولا طريق إلى تطهيرها بحال إلَّا أن يختلط بما زاد على الكر" من المياه الطاهرة المطلقة ، ثم ينظر فيه فا إن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز أيضاً استعماله بحال ، و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غيس أحد أوصافه إمّا لونه أوطعمه أو رايحته فلا يجوز أيضا استسماله بحال ، وإن لم يتغيَّر أحد أوصافه ولم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع مايجوز استعمال المياه المطلقة فيه ، و إن اختلطت المياه المضافة بالماء المطلق قبل حصول النجاسة فيها نظر فارن سلبها إطلاق اسم الماء لم يجز استعمالها في رفع الآحداث و إزالة النجاسات و إن لم يسلبها إطلاق ذاك جاز استعمالها في جميع ذلك .

والمياه المطلقةطاهرة مطهيرة يجوز استعمالها في رفع الأحداث وإزالة النجاسات وخير ذلك مالم تقع فيها نجاسة تمنع من استعمالها على ماسنبيته، وهي على ضربين: جارية وراكدة. فالجارية لاينجسها إلاما يغيشر أحد أوصافها لونها أوطعمها أورابحتها

قليلاً كان الماء أو كثيراً فإن تغيّر أحد أوصافها لم يجز استعمالها إلا عند الضرورة للشرب لاغير ، و الطريق إلى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية و رفعها حتّى يزول عنها التغيير ، ومياه الحمام حكمها حكم المياه الجارية إذاكان لها مادّة من المجرى فإن لم يكن لهاماد "ذكان حكمها حكم المياه الواقفة ، ومياه الموازيب الجارية من المطرحكمها حكم الماء الجاري سواء .

و أمّا المياه الواقفة فعلى ضربين: هياه الآبار، والركايا الّتي لها نبع من الأرض و إن لم يكن لها جريان، ومياه غير الآبار من المصانع والغدران و الحياض والأواني المحصورة، فمياه غير الآبار على ضربين: قليل وكثير، فللكثير حدّان: أحدهما: أن يكون مقداره ألف رطل ومأتى رطل (١) و في أصحابنا من يقول: بالعراقي (١) وفيهم من يقول: بالمدني (١) والأوّل أصح و الحدّ الآخر أن يكون مقداره ثلاثة أشبار ونصفا طولاً في عرض في عمق فما بلغ هذا المقدار لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ما يغير أحد أوصافه من اللون أو الطعم أو الرابحة فا بن تغير أحد أوصافه بنجاسة تحصل فيه فلا يجوز استعماله إلا عند الضرورة للشرب لاغير، والطريق إلى تطهيره أن يطرء عليه من المناء الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك التفيير عنها من قبل نفسها أو تراب تحصل فيها أو بالرياح التي تصفقها أو بجسم طاهر يحصل فيها لم نحكم بطهارته لا نشه لادليل على ذلك و نجاستها معلومة. فا بن كان تغيير عنها ملا من قبل نفسها أوبما يجاورها من الأجسام الطاهرة مثل الحمأة هذه المياه لابنجاسة بل من قبل نفسها أوبما يجاورها من الأجسام الطاهرة مثل الحمأة و الملح أو ينبت فيها مثل الطحلب و القصب و غير ذلك أو لطول المقام لم يمنع ذلك

⁽۱) اختلفت رم ایاتنا فی کمیة کلّ . منها ؛ مقدار ألف و مالتا رمل ، و منها ، ثلاثة أشبار فی ثلاثة أشبار و نصف ذکرهما الشیخ هنا ؛ و منها ثلاثة أشبار فی ثلاثة أشبار و نصف ذکرهما الشیخ هنا ؛ و منها ثلاثة أشبار فی ثلاثة أشبار فاختاره الصدوق فی الهدایة ، و منها مایسع حب من حباب المدینة کما أشار إلیه الامام و منها ، ستمائة رطل ، ومنها ، مقدار قلتین ، وهذه الثلاثة مأولة عند الاصحاب باحدی الثلاثة الاول

 ⁽۲) قال المفيد في المقنمة ؛ و إن كان كراً ، و قدر م الله و ما ثنا رطل بالمراقي
 (۳) وهو مختار الصدوقان و المرتضى ، و نقل عليه الاجماع في الانتصار .

من استعمالها بحال، وحدًّ القليل ما نقص عن الكرُّ الَّذي قدُّ مناه مقداره وذلك ينجس بكل عباسة تحصل فيها قليلة كانت النجاسة أو كثيرة تغيّرت أوصافها أولم يتغيّر إلا ما لا يمكن التحر "ز منه مثل رؤوس الا بر من الدم وغيره فا ينه معفو" عنه لا ننه لا يمكن التحرُّز منه ، ومتى نجست هذه الحياه فا نَّه لا يجوز استعمالها إلَّا عند الضرورة في الشرب لاغير حسب ماقد مناه ، والطريق إلى تطهير هذه المياه أن يطرأ عليهاكر " من ماء مطلق ولايتغيّر مع ذلك أحد أوصافهافحينئذ يحكم بطهارتها، و إن تمَّتكر "أ بالمياهالطاهرة المطلقة لم يرفع عنها حكم النجاسة بلينجس الكلُّ، وفي أصحابنا من قال: إذا تمسَّمت بطاهركر"اً زالعنها حكم النجاسة وهوقوى" لقولهم عليهم السلام : إذا بلغ الماءكر"اً لم يحمل نجاسة . فأمَّا إذا تمسَّمت كرَّاً بنجاسة فلا شكُّ أنَّه ينجس الكلُّ وإنكان مقدار الكر" في موضعين طاهراً و تجساً ثم يجمع بينهما لم تزل عنهما حكم النجاسة لأنه لادليل عليه ، و في أصحابنا من قال : يزول ذلك للخبر (١) وهو قوي على ماقلناه: ولا يزول عنه حكم النجاسة بما يقع فيه من الأجسام الطاهرة سواء كانت جامعة أو مايعة لاً نَّها إنكانت مايعة فا نَّها تنجس و إن كانت جامدة فليس لها حكم التطهير ، والماء الَّذِي يَطُرُأُ عَلَيْهِ فَيَطْهِرِهِ لأَفْرِقَ بِنِ أَنْ يَكُونِ نَابِعاً مِنْ تَحْتُهُ أُو يَبْجِرِي إليه أُو يَعْلَبُ فَيْهِ فا يُّه إذا بلغ ذلك مقدار الكر" طهر النجس.

و الكر" من الماء إذا وقعت فيه نجاسة لم يغير أحد أوصافه جاز استعمال جميع ذلك الماء و إن علم أن "فيها نجاسة لا نتها صارت مستهلكة ، وجاز أيضاً استعمال ذلك الماء من أى "موضع شاء سواء كان بقرب النجاسة أو بعيداً منها ، و تجنب موضع النجاسة أفضل . فأمّا إذا استقى منه دلواً وفيه نجاسة حكم بنجاسة ذلك الدلو لا نه ماء قليل و

⁽۱) الاصحاب في المسئلة ثلاثة أقوال: الاول: عدم زوال النجاسة؛ و هو مختار الشيخ في الخلاف؛ و الملامة في كتبه و كذا الشهيد الثاني ، زوال النجاسة إن تم كراً بطاهر نسبه في الذكرى إلى بمض الاصحاب الثالث: زوال النجاسة باتمامه بطاهر أو نجس كراً، وادعى عليه في السرائر الاجماع، و استدل عليه بقوله صلى الله عليه و آله: إذا بلغت الماء كراً لم يحمل خبثا، و رده المحقق بأنا لم نعشر عليه في كتب الاصحاب،

فيه نجاسة ، وإذا حصلت النجاسة الجامدة في الماء الَّذي مُقداركرسواء ينبغي أن يخرج النجاسة أولاً . ثم يستعمل ذلك الماء فارن استقى منه شيء وبقية النجاسة فيما بقىوقد نقص عن الكر حكم بنجاسته لأنه صار أقل من كر" وفيه نجاسة ، و إذاكانت النجاسة ما يعة لا يمكن إخراجها منه حكم باستهلاكها و جاز استعمال جميعه علىكل" حال،ولا ينجس الماء بما يقع فيه من الأحسام الطاهرة ، و إن غير ت أحد أوصافه ولا يمنع من رفع الحدث به إذا لم يسلبه إطلاق اسم الماء مثل القليلمن الزعفران أوالكافورأوالعود إذا أصاب بد الإنسان نجاسة فغمسها فيماء أقل منكر فل ينجس الماء ولاتطهر اليد. فا ِن كان كر "اً لا ينجس الماء فا ِن زالت النجاسة عن اليه فقد طهرت و إلاَّ فلا ، وإذا كان معه إنا آن أو أكثر من ذلك فوقع في واحد منهما نجاسة لم يستعمل شيئاً منهما بحال ولا يجوز التجزى فا ِن خاف العطش أمسك أيَّهما شاء و استعمله حال الضرورة ، وإذا كان معه إناء أن أحدهما ماء و الآخر بول لم يستعمل واحداً منهما ، وإنكان أحدهما نجساً و الآخر طاهراً و انقلب أحدهما لم يستعمل الآخر ، و إن كان أحدهما طاهر مطهراً و الآخرماء مستعملاً في الطهارة الصغرى استعمل أيَّهما شاء ، وإن كان المستعمل في غسل الجنابة استعمل كلُّ واحد منهما على الانفراد لأنُّ المستعمل ليس بنجس، و إن كان أحدهما ماء و الآخر ماء ورد منقطع الرائحة فأشتبها استعمل كل واحدمنهما منفرداً لا نُنَّه يتيقَّن عند ذلك حصول الطهارة ، و إن اختلط الماء بالماء ورد المنقطع الراثحة حكم للأكثر . فا نكان الأكثرماء الورد لم يجز استعماله في الوضوء ، وإنكان الماء أكثر جاز و إن تساويا ينبغي أن يقول: يجوز استعماله لأنَّ الأصل الإباحة، و إن قلنا : استعمل ذلك و تيمتم كان أحوط ، و إذا أخبره عدل بأن النجس أحدهما لا يجب علمه القيول منه لا أنَّه لا دليل عليه و المعلوم نجاسة أحدهما ، وإذا ورد على ماء فأخبره رجلأنه نجسلم يجب عليه القبول منه سوى أخبره بسبب النجاسة أولم يخبره لأن الأصل طهارة الماء ولا دليل على وجوب القبول منه ، و إذا شهد شاهدان بأن " النجاسة في أحد الا نائين ، و شهد آخران أنَّه وقع في الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما ، والماء على أصل الطهارة أو النجاسة فأيُّهما

كان معلوماً عمل عليه ، وإنقلنا : إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الا نائين كان قوينًا لأن وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع و ليسا متنافيين و حكم الأعمى في هذا الباب حكم البصير سواء ،وإذا كان معه ماء متيقَّن الطهارة فشكَّ في نجاسته لم يلتفت إلى الشك"، وكذلك إذاكان معه إناء نجس فشك" في تطهير الم يلتفت إلى ذلك ، و وجب عليه تطهيره ، و كذلك إذا وجد ماء متغيّراً و شك في هل تغيّره بنجاسة أو من قبل نفسه بني على أصل الطهارة ، و كذلك إذا اشتبهُ طعام طاهر و طعام نجس لا يجوز له التجزي و وجب عليه الامتناع من استعماله ، و إذا كان معه إناء ان مشتبهان و إناء متيقن الطهارة وجبأن يستعمل الطاهر المتيقين ، ولا يستعمل المشتبهين ماءً كان أو ما يعاً آخر أو طعاماً ، و يجورالوضوء بماء البحر و الثلج إذا تندى بمقدار ما يجري على العضو وإنكان يسيراً مثل الدهن، والعضو الممسوح لو ترك عليه قطعة ثلج أوبرد فتندى مقدار الواجب في المسح لم يجزلا أن المسح لا يكون إلاَّ بفضل نداوة الوضوء و الهاء المسخن يجوز التوضيُّ به والمشمُّس يكره التوضيُّ به غيراًنَّه مجز ِ سواء قصد ذلك أولم يقصد ، ولا يجوز الوضوء بشيء من الما يعات غير الماء المطلق مثل الخلُّ والمرى " واللبنوغيرذلك ، ولا يجوز الوضوء بنبيذا لتمرسواءكان مطبوخاً أونيًّا مع وجود الماءومع عدمه ، و إذا اختلط بالماء ما يغيُّر أحد أو صافه مثل العنبر و المسك و العود والكافور يجوز الوضوء به ، و كذلك إذا تغيُّر لقربه من موضع النجاسة لا بأس باستعماله ، و كذلك الدهن إذا وقع فيه مثل أدهن البان والبنفسج فغيَّر رايحته و إذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن أو على را يحته مثل ماء الورد و سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز الوضوءبه و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله ، و إذا جرى الماء على الورق أو الملحلب أو أرض النورة و الكحل و الكبريت فيغيِّر أحد أو صافه جاز استعماله ، وكذلك إذا طرح في الماء ملح كثير حتى يتغير طعمه جاز استعماله سواء كان الملح جبليا أومعدنيا أو جمد من الماء ثم ذاب فيه ، وإذا كان معه مثلا رطلان من ماء و احتاج في طهارته إلى ثلاثة أرطال و معه ماء ورد مقدار رطل فا ِن طرحه فيه لا يغلب عليه ولا يسلبه إطلاق اسم الماء فينبغي أن يجوز استعماله ، وإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في رفع

الأحداث إلا أن هذا و إن كان جايزاً فا ته لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمة لا تله ليس معه من الماء ما يكفيه لطهارته ، ولا يجوز إزالة النجاسات إلا بما يرفع الحدث . و الا سئار على ضربين : سؤر ما يؤكل لحمه و مالا يؤكل لحمه . فما يؤكل لحمه لا بأس بسؤره على كل حال إلا ماكان جلالا و يكره سؤر ما شرب منه الدجاج خاصة على كل حال ، و ما لا يؤكل لحمه على ضربين : آدمي و غير آدمي . فسؤر الآدمي كله طاهر إلا من كان كافراً أصلياً أو مرتداً أوكافر ملة ، ولا يجوز استعمال ماشر بوا منه أو باشروه بأجسامهم من المياه وساير الما يعات ، وكذلك ماكان أصله ما يعاً فجمداً وجامداً فغسلوه بأ يديهم و جفي فوه فلا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره فيما يمكن تطهير ممن غسل الثياب وماعداه فا ينه يجتنب على كل حال ، و يكره سؤر الحايض ، ولا بأس بفضل وضوء الرحل و المرأة .

وسؤر غير الآدمى على ضربين: أحدهما: سؤر الطيور و الآخر سؤر البهايم و السباع، فسؤر الطيور كلها لا بأس بها إلا ما كان في منقاره دم أويأكل الهيتة أو كان جلالاً. فأمّا غير الطيور فكل ما كان منه في البر فلا بأس بسؤره إلا الكلب والخنزير و ما عداهما فمرخص فيه، و ما كان منه في الحضر فلا يجوز استعمال سؤره إلا ما لا يمكن التحر ز منه مثل الهر و الفارة و الحية و غير ذلك لا بأس باستعمال سؤر البغال و الدواب و الحمير لان لحمها ليس بمحظور و إنكان مكروها لكراهية لحمها، و إن أكلت السنورفارة، ثم شربت من الماء لا بأس باستعمال ما بقى منه سواء غابت عن العين أولم تغب لعموم الخبر (۱) وكلما مات في الماء وله نفس سائلة فا ته ينجس الماءإذا كان قليلاً، و إن لم يكن له نفس سائلة لم ينجس الماء و إن تغير أحد أو صافه، و كذلك كل الما يعات و ذلك مثل الزنابير و الخنافس و بنات وردان، و يكره مامات كذلك كل الما يعات و ذلك مثل الزنابير و الخنافس و بنات وردان، و يكره مامات

⁽۱) و هو مارواه الشيخ في التهذيب ج 1 ص ٢٢٥ ح ٤٤٧ [الطبعة الحديثة] عن معاوية بن شريح قال : سأل عذافر أيا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاة و البقرة و البعير و الحمار و الفرس و البغل والسباع يشرب منه ١ أو يتوضأ منه ؟ فقال ، نعم اشرب منه و توضأ . إلخ .

فيه الوزع و العقرب خاصّة .

والماء المستعمل على ضربين : أحدهما : ما استعمل في الوضوء وفي الأغسال المسنونة فما هذا حكمه يجوز استعماله في رفع الأحداث ، والآخر ما استعمل في غسل الجنابة و الحيض فلا يجوز استعماله في رفع الأحداث و إنكان طاهراً . فا ن بلغذلك كرَّ أزال حكم المنع من رفع الحدث به لا "له قد بلغ حد"ًا لا يحتمل النجاسة ، وإنكان أقل من كر" كان طاهراً غير مطهيّر يجوز شربه و إزالة النجاسة به لأنَّه ماء مطلق و إنما منع من رفع الحدث به دليل وباقي الأحكام على ما كانت هذا إذا كانت أبدانهما خالية من نجاسة و إن كان عليها شيء من النجاسة فا ننَّه ينجس الماء ولا يجوز استعماله بحال . وأمَّا مياء الآبار فا نِّها تنجس بما يقع فيهامن|لنجاسات قليلاً كان الهاء أوكثيراً ثم هي على ضربين : إمَّا أن يتغيَّر أحد أو صافها أو لا يتغيَّر فارن تغيَّر أحد أوصافها فلا يعجوز استعمالها إلَّا بعد نزح جميعها و إن تعذُّر استقى منها إلى أن يزول عنهاحكم التغيُّر ، وإن لم يتغيُّر أحد أوصافها فما وقع فيها على ضربين : أحدهما : يوجب نزح الجميع، و الآخر لا يوجب ذلك . فما يوجب نزح الجميع الخمر و كلُّ مسكر و الفقَّاع و المنيُّ و دم الحيض و النفاس و الاستحاضة ، و البعير إذا مات فيه فا ِن كان الماء غزيراً لا يمكن نزح جميعه تراوح على نزحها أربعة رجال من الغداة إلى العشيُّ وقد طهرت ، وما لا يوجب نزح الجميع فعلى ضربين : أحدهما : يوجب نزح كر" و هو موت الحمار و البقرة و ما أشبههما في قدر جسمها ،والا خر ما يوجب نزح. دلاءفأكبرهاالا نسان إذامات فيه نزحمنها سبعون دلواً سواءكان صغيراً أوكبيراً سميناً أو مهزولاً ، وعلى كل حال و إن مات فيها كلب أو شاة أَوْ أَعلباُو سنُّور أوغزالأوخنزير و ما أشبهها نزح منها أربعون دلواً ، و إن وقع فيها كلب و خرج حيًّا نزح منها سبع

دلاء للخبر (١) و إن مات فيها حماحة أو دجاجة و ما أشبههمنا نزح منها سبع دلاء و في

⁽١) رواه في الاستمهار ج ١ ٣٨٠٠ ٣ ١٠٣ عن أبي مريم قال ، حدثنا جعفر عليه السلام قال ، كان ابوجعفر عليه السلام يقول ، إذا مات الكلب في البش نزحت ، وقال جعفر عليه السلام ، إذا وقع فيها ثم أخرج منها حياً نزح منها سبع دلاه .

ج ۱

العصفور وماأشبهه دلو واجد ، وإن مات فيها فارة نزحمنها ثلاث دلاء إذا لم تنفسخفا ذا تفسُّخت نزح منها سبع دلاء ، وإن بال فيهارضيع لم يأكل الطعام نزح منها دلو واحد فا ِن أكل الطعام نزح منهاسبع دلاء ، وإن بال فيها رجل نزح منها أربعون دلواً ،وإن وقعت فيها عذرة و كانت رطبة نزح منهاخمسون دلواً و إن كانت يابسة نزح منها عشرة دلاء ، و إن وقعت فيها حيَّة أووزغة أوعقرب فمانت نزح منها ثلاث دلاء ، وإنارتمس فيها جنب نزح منها سبع دلاء و لم يطهر هو ، وإنوقع فيها دم و كان كثيراً نزح منها خمسون دلواً و إن كان قليلاً نزح منها عشرة دلاء ، و روث و بول ما يؤكل لحمه إذا وقع في الماء لا ينجسه إلاَّ ذرق الدجاج خاصَّه فا ذا وقع فيها نزح خمس دلاء، و متى وقع في البئر ماء خالطته شيء من النجاسات مثل ماء المطر و البالوعة و غير ذلك نزح منها أربعون دلواً للخبر ، و كلُّ نجاسة تقع في البئر و ليس فيها مقدَّر منصوص فالاحتياط يقتضي نزح جميع الماء ، و إن قلنا : بجواز أربعين داواً منها لقولهم الله: ينزح منها أربعون دلواً ، و إن صارت مبخرة (٢) كان سايغا غير أن الأو ل أحوط ، والداو المراعي في النزح دلو العادة الذي يستقى به دون الدلاء الكبار لأنه لا يقيدني الخبر ، ولا تجب النبيَّة في نزخ الماء وإن يقصد به التطهير لأنَّه لادليل عليها ، و ليست من العبادات اللَّتي تراعي فيها النيَّة بل ذلك جار مجرى إزالة أعيان النجاسات الَّتي لا يراعي فيه النيَّة ، و على هذا لونزح البثر من تصح منه النيَّة و من لا تصح منه النيَّة من المسلم و الكافر و الصبيُّ حكم بتطهيرالبثرُّ، ومتى نزل إلى البثر كافر و باشر الماء بجسمه نجس الماء و وجب نزحجميع الماء لأ نُه لادليل علىمقدُّر ، و الاحتياط يقتضي

 ⁽٢) نقل الشهيد عبارة الشيخ في غاية المراد ثم قال ، و الحجة منظور فيها فان هذا الحديث المرسل غير معروف في نقل؛ ولا موجود فيأصل ، وإنما الرواية المتضمنة لفظ مبخرة نقلها الشيخ وغيره عن ابن أبي عمير و محمد بن ذكرياء عن كردويه سألـأباالحسن عليهالسلام عن بش يدخلها ماء المطرفيه البول و العذرة و خروًّالكلاب قال : ينزح منها ثلاثون داواوان كانت مبخرة إلى أن قال : ووجه بخط الشيخ فينسخة بالاستنصار ، مبخرة يضم المهم و سكون الباء وكسرالخاء و معناها : المثنثة ، ويروى بفتح الميم والخاء و معناها : موضع النتن .

ما قلناد ، و الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع الأحداث و إزالة النجاسات ، ولا في الشرب و غيره مع الاختيار ، و يجوز شربه عند الخوف من تلف النفس ، و متى استعمله مع العلم بذلك و توضاً و غسل الثوب وصلى أو غسل الثوب وجب عليه إعادة الوضوء و الملوة و غسل الثوب بماء طاهر ، و إن لم يكن علم أنه نجس نظر فا ن كان الوقت باقيا أعاد الوضوء و الصلوة و إن كان الوقت خارجاً لم يجب عليه إعادة الصلوة و يتوضاً لما يستأنف من الملوة ، وأمّا غسل الثوب فلابد من إعادته على كل حال ، و إن علم حصول النجاسة فيه ثم نسيه فاستعمله وجب عليه إعادة الوضوء و الملوة ، و ان استعمله في عجين الخبزة لم يجز استعمال ذلك الخبز فا مماأن يباع على مستحل الميتة أوبدفنه أوبطرحه في الماء للسمك ، وقد روى رخصة في جواز استعماله وإن النار طهرته ، و الأ و ل أحوط في الماء النبر والبالوعة سبعة أذرع إذا كانت الأرض سهلة وكانت البئر و العيون الحمئة لا بأس بالوضوء منها ، و يكره التداوي بها ، و إذا حصل عند غدير و ليس معه ما يعرف به الماء أخذه بيده إذا كانت يده طاهرة ، و إن كانت نجسة فلا بدخل بده في الماء إلا إذا كان كر أ فما زاد الما يسه في الماء الله و الكرة و الماء أهنا داد المالاً والماء .

(باب)

۵ حكم الاوانى و الاوعية و الظروف اذا حصل فيها نجاسة) عدم

أواني الذهب والفضة لا يجوز استعمالها في الأكل و الشرب وغير ذلك ، والمفضض لا يجوز أن يشرب أو يؤكل من الموضع المفضض و يستعمل غير ذلك الموضع ، و كذلك لا يجوز الانتفاع بها في البخور و التطيب و غير ذلك لا أن النهى عن استعماله عام يجب حمله على عمومه ، ومن أكل أو شرب في آنية ذهب أو فضة فا ننه يكون قد فعل محر ما ولا يكون قد أكل محر ما إذا كان المأكول مباحاً لا أن النهى عن الأكلفيه لا يتعد في إلى المأكول و إن توضاً منها أو اغتسل كان وضوءه صحيحاً ، واتنخاذ الأواني من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لا أن ذلك تضييع والنبي من عن عن عن عن عن عن عن الأكلفية من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لا أن ذلك تضييع والنبي من عن عن عن عن عن عن عن الأكلفية من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لا أن ذلك تضييع والنبي المناه عن عن الأكلفية من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لا أن ذلك تضييع والنبي المناه المناه

إضاعة المال غير أنه إذا فعل ذلك سقط عنه زكاته لأن المصاغ و النقار و السبايك لا زكوة فيها على مذهب أكثر أصحابنا ، وعلى مذهب كثير منهم لا يسقط . فأمّا الحلى فلا بأس باستعمالها إذا كان حلياً مباحاً و يسقط عنها الزكوة ، وأمّا أواني غير الذهب والفضة فلا بأس باستعمالها قلّت أثمانها أو كثرت سواء كانت كثيرة الثمن لصنعتها [لصنعة فيها خل] مثل المخروط و الزجاج وغير ذلك أو لجودة جوهره مثل البلور و غير ذلك .

و أواني المشركين ما يعلم منها استعمالهم لها في الما يعات لا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها و إذا استعملوها في ما يع طاهرو باشروها بأجسامهم جرى ذلك مجرى الأوال لأن ما باشروه بأجسامهم من الما يعات ينجس بمباشرتهم و ما لم يستعملوها أصلا أو استعملوها في شيء طاهرولم يباشروها بأجسامهم فلابأس باستعماله ، وحكم ساير الكفار في هذا الباب سواء كانوا عباد الأوثان وأهل الذمة أومم تداين أوكفار ملة من المشبهة و المجسمة و المجسمة و المجسمة و المجسمة و المجسمة والمجسمة والمهام المتعملوها في المحسمة والمجسمة والمحسمة والمح

و الكلب نجس العين نجس السؤر نجس اللهاب لا يجوز أكل و شرب شيء ولغ فيه الكلب أمّا المايع فإن كان ماء فلا يجوز استعماله إذا كان أقل من الكر و وجب إهراق الماء وغسل الا باء ثلاث من ات أولاهن " بالتراب ، وإن كان غير الماء فا ته ينجس قليلاً كان أو كثيراً ، ولا يجوز استعماله على كل حال ، و إذا تكر ر ولوغ الكلب في الا باء يكفى غسل ثلاث مر ات ، و كذلك إذا ولغ فيه كلبان أو ما زاد عليهما و إذا ولغ الكلب في الا باء فغسل دفعة أو دفعتين . ثم وقعت فيه نجاسة تمتم العدد وقد طهر لا ن الدفعة الأخيرة يأتى على باقى العدد و على غسل من النجاسة هذا على الرواية التي يقول : إنه يكفى في سائر النجاسات غسل الا باء مر "ة واحدة ، ومتى الرواية التي يقول : إنه يكفى في سائر النجاسات غسل الا باء مر "ة واحدة ، ومتى الله باء . ثم وقع الا باء في ماء ينقص عن لكر " نجس الماء ولا يطهر الا باء ، و إن كان الماء كر "ا فصاعداً لم ينجس الماء و يحصل للا باء غسلة واحدة . ثم يخرج و يتمتم غسله وإذا لم يوجد التراب لغسله جاز الاقتصار على الماء ، و إن وجد غير ، من الأشنان وما يجرى مجراه كان ذلك أيضاً جائز ، وإن وقع الا باء فيماء جارى وجرى الماء عليه لم يحكم يجرى مجراه كان ذلك أيضاً جائز ، وإن وقع الا باء فيماء جارى وجرى الماء عليه لم يحكم

بالثلاث غسلات لأنه لم يغسله ولادليل على طهارته بذلك، والماء الذي ولغ فيه الكلب نجس يجب إزالته عن الثوب والبدن ، ولا يراعى فيه العدد ، وإن أصاب من الماء الذي يغسل به الإناء من ولوغ الكلب خاصة ثوب الإنسان أوجسده لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأو لة أوالثانية أو الثالثة ، وما ولغ فيه الخنزير حكمه حكم الكلب سواء لائه يسمتى كلباً ، ولا أن أحداً لم يفرق بينهما ويغسل الإناء من ساير النجاسات ثلاث مر أن ولا يراعى فيها التراب ، وقد روى غسله مرة واحدة والأول أحوط ، و يغسل من الخمر و الأشربة المسكرة سبع مر ات ، و روى مثل ذلك في الفارة إذا ما تت في الإناء (١) .

جلد الميتة لاينتفع به لاقبل الدباغ ولا بعده سواء كان جلد ما يؤكل لحمه أوما لايؤكل لحمه أوما لايؤكل لحمه ، ولا يباع ولا يشترى ولايجوز التصرّف فيه بحال ، وما لايؤكل لحمه إذا ذكّى لا ينتفع بجلده إلاّ بعد الدباغ إلاّ الكلب و الخنزير فا نهما لايطهران بالدباغ و إن كان ذكياً ولا يجوز الانتفاع به على حال ، ولا يجوز الدباغ إلاّ بما يكون طاهراً مثل الشن و القرظ و قشور الرمان و غير ذلك ، وأمّا خرو الكلاب وما يجرى مجراه من النجاسات فلا يجوز الدباغ به على حال .

الشعر والصوف والوبر طاهر من الميتة إذا جزاً، وكذلك شعرابن آدم طاهر ما المخذ حال الحياة و بعد الوفاة، و أمّا الكلب و الخنزير فلا ينتفع بشيء من شعره ولا يطبر بالغسل و غير ذلك، و أواني الخمر ما كان قرعاً أو خشباً منقوراً روى أصحابنا أنّه لا يجوز استعماله بحال، و أنّه لا يطهر وما كان مقيّراً أو مدهوناً من الجرار الخضر أو خزفاً فا ننه يطهر إذا غسل سبع مرات حسب ماقد مناه، و عندي أن الأول محمول على ضرب من التغليظ و الكراهة دون الحظر.

 ⁽١) و هورواية طويلة تقلها الشبيخ في لتهديب ص ٢٩٤ ج١ ح ٨٣٢ عن عمارالساباطي
 عن أبي عبدالله . إلى أن قال ، اغسل للآياء الذي تصيب فيه الجرزميتاً سبع مرأت الخ

(فصل في ذكر مقدمات الوضوء) \$

مقدمات الوضوء على ضربين : مفروض و مسنون . فالمفروض ألَّا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غايط في الصحراء ولا في البنيان فا إن كان الموضع مبنيًّا كذلك وأمكنةالانحرافعنه وجب عليه ذلك ، وإن لم يمكنه لميكنعليهشيء بالجلوس عليه ، والاستنجاء فرض منمخرج النجو و مخرج البول ، ولا يجب الاستنجاء من غير هذين الحدثين، و إذا أراد الاستنجاء من مخرج النجو كان مخيِّراً بين الاستنجاء بثلاثة أحجار و إزالته بالماء ، والجمع بينهما أفضل يبدأ بالأحجار . ثم " يغسل بالماء،والاقتصار على الماء أفضل منه على الأحجار لأنَّه مزيل للعين و الأثر ، والحجر لايزيل الأثرو إنكان مجزياً فا إن كان الماء استعمل إلى أن ينقى ما هناك وليس لذلك الماء حد فا ن رجع من الماء الذي يستنجى به على بدنه أوثيابه و كان متغيراً بنجاسة نجس الموضع و وجب غسله ، وإن لم يكن متغيِّراً لم يكن عليه شيء ، و متى تعدُّت النجاسة مخرج النجو فلا يزيل حكمه غير الماء ، و إن أراد استعمال الأحجار استعمل ثلاثة أحجار بكر لم تستعمل في إزالة النجاسة فا إن نقى الموضع بها و إلَّا استعمل الزايد حتَّى تزول النجاسة ، ويستحبُّ ألَّا يقطع إلَّاعلى و تر ، وإن نقى الموضع بدون|لثلاث استعمل|لثلاثة عبادة ، ولا يجوز الاستجمار إلَّا بما يزيل العن مثل الحجر والمدر و الخرق و غيرها فأمًّا مالايزيل عين النجاسة مثل الحديد الصقيل و الزجاج و العظم فلايستنجى به، ولا يستنجى بما هو مطعوم مثل الخبز والفواكه وغير ذلك ، ولا بخرق غير طاهرة ولابحجر غير طاهر ، و إذا استنجى بحجر ثم عسل الموضع بمايع غير الماء لم يكن لذلك حكم فإن المايع الذي ليس بماء لايزيل حكم النجاسة وأثر النجاسة معفو" عنه، وإن استنجى بما يعغير الماء من غير أن يستنجى بالحجر أو ما يقوم مقامه لم يجز . فأمَّا الآجر فا نَّـه لابأس بالاستجمار به و إن كان قد وقع في طينه شيء نجسلاً ن" النار قدطهر ته،ولاً جل ذلك تجوز الصلوة علمه عندنا ، و أمَّا الحجر الَّذي كان نجساً وتقادم عهده و زال عن النجاسة عنه فلايجوز الاستنجاء بهلاً ن حكم النجاسة باق فيه وكذلك إن غسله بما يع غير الماء لم يطهر وإن كان حكم النجاسة باقياً ، وإن كانت النجاسة الَّتي أصابه الحجر أو

المدر ما يعة مثل البول و غيره ثم " جققته الشمس فا ينه يطهر بذلك وجاز الاستنجاء به و إن جفقته الريح أوجف" في الفيء فلا يجوز الاستنجاء به لأن " حكم النجاسة باق فيه ، والحجر إذا كانت له ثلاثة قرون فا ينه يجزى عن ثلاثة أحجار عند بعض أصحابنا (۱) والا حوط اعتبار المدد لظاهر الا خبار. وكلما قلنا : إنه لا يجوز استعماله في الاستنجاء إمّا لحرمته أولكونه نجساً إن استعمل في ذلك ونقى به الموضع ينبغي أن يقول : إنه لا يجزى لا ئنه منهى عنه ، و إذا استعمل الأحجار الثلاثة في الاستنجاء ينبغى أن يستعمل كل حجر منها على جميع موضع النجاسة ، ولا يفرد كل واحد منها با زالة جزء من النجاسة ليكون قد استعمل ظاهر الخبر هذا هو الأحوط واستعمل كل حجر في إزالة جزء منه لم يكن به بأس لأن " الغرض إزالة النجاسة و استنجاء البكر من البول مثل استنجاء الثيب لا يختلف الحال فيه فا ينه لا يجزيهما عير الماء ، ومن أجاز بالمخرق قال :حكمهما سواء غير أنه إن نزل إلى أسفل من موضع البول و بلغ موضع البكارة لا يجزيها غير الماء .

و أمّا الاستنجاء بالجلود الطاهرة ، وكل جسم طاهر مزيل للنجاسة فا نه جايز للخبر الذي قال فيه : ينقى مائمة و هو عام في كلما ينقى إلا ما استثناه ممّا له حرمة فا ذا شك في حجرهل هو طاهرأم لا بنى على الطهارة لا نتها الأصل ، وإذا استنجاب حرقة من جانب لم يجز أن يستنجى بها من الجانب الآخر لا ن النجاسة تنفذ فيها و إن كانت صفيقة لا ينفذ فيها أوطواها جاز الاستنجاء بما يبقى منها طاهراً . فأمّا مخرج البول فلا يطهره غير الماء مع الاختيار فا ن كان هناك ضرورة من جرح أو قرح أولا يوجدها عجاز تنشيفه بالمدر و الخرق ، و إذا أراد ذلك مسح من عند المقعد إلى تحت الا نشين ثلاث مر ات ، و مسح القضيب و ينتره ثلاث مر "ات . ثم غسله بمثلى ما عليه من الماء فصاعداً و إن رأى بعد ذلك بللاً لم يلتقت إليه ، و إن لم يفعل ما قلناه من الاستبراء

⁽١) نسب ذلك القول إلى المفيد في غير المقنعة ، ومال إليه المصنف في النهابة والخلاف و عبارته في المخلاف هكذا ، حد الاستنجاء أن ينقى الموضع من النجاسة سواء كان بالاحجار أو بالماء فان نقى بدون الثلاثة استعمل الثلاثة سنة .

ثم رأى بللا انتقض وضوءه ، و ينبغى أن يستنجى بيساره ويتولّى غسل الفرجين به مع الأختيار . فأمّا عند الضرورة فلابأس بخلافه .

و ما يخرج من أحد السبيلين على ضربين : معتاد ، و غير معتاد . فالمعتاد على ضربين : أحدهما : يوجب الغسل وهو المنى والحيض والاستحاضة و النفاس فلا يجوز فيها غير الماء ، و مالا يوجب الغسل على ضربين : أحدهما : يوجب الوضوء و هوالبول و الغايط ، ولا يجوز فيهما غير الماء أو الحجارة في الاستنجاء خاصة على ما قلناه ، وما لا يوجب الوضوء من المذى و الوذى و الدود و الدم الذي ليس بمعتاد فا نه لا يجب إزالته ولا غسله إلا الدم خاصة فا نه نجس ، ولا يجوز إزالته عن الموضع إلا بالماء إذا ذا على الدرهم فا ن كان دونه فهو معفو عنه .

وأمّا المسنونات: فأن يسترعن الناس عند قضاء الحاجة وإذا أراد التخلّى قد مرجله البسرى إلى المكان فا ذا خرج قد مرجله اليمنى، ويتعو ذ بالله من الشيطان، ويكون مغطى الرأس، ولا يستقبل الشمس والقمر ببول ولا غايط، ولا الريح ببول، و يجتنب عند البول و الغايط شطوط الأنهار، و مساقط الثمار، و المياه الجارية، و الراكدة، و أفنية الدود و الطرق المسلوكة، وفي النزال والمشارع والمواضع الّتي يتأذ عالمسلمون بحصول النجاسة فيها، ولا يطمح ببوله في الهواء، ولا يبولن في جحرة الحيوان والأرض الصلبة، ويقعد على الموضع المرتفع عندالبول ولا يستنجا باليمين مع الاختيار، ولا باليسار و فيها خاتم عليه اسم من أسماء الله أو أسماء أنبيائه و الأثمة كالله ، ولا إذا كان فضة من حجر له حرمة، ولا يقرأ القرآن على حال الغايط إلاّ آية الكرسي ، و يجوز أن يذكر الله بما شاء فيما بينه و بين نفسه، ولا يستاك حال الغايط إلاّ آية الكرسي ، و يجوز أن يذكر الله بما شاء فيما بينه و بين نفسه ، ولا يستاك حال الغايط إلاّ عند الضرورة، و في يأكل ولا يشرب ، ويستحب الدعاء عند غسل الفرجين وعند الفراغ من الاستنجاء و عند يأكل ولا يشرب ، ويستحب الدعاء عند غسل الفرجين وعند الفراغ من الاستنجاء و عند يأكل ولا الخلاء والخروج منه .

¢(فصل : فيذكر وجوب النية في الطهادة)¢

النيَّة واجبة عندكل طهارة وضوءً كانت أوغسلاً أو تيمُّماً وهي المفعولة بالقلب دون القول ، وكيفيَّتها أن ينوي رفع الحدث أو استباحة فعل من الأفعال الَّتي لا يصح فعلها إلَّا بطهارة مثل الصلوة و الطواف فا ذا نوى استباحة شيء من ذلك أجزأه لا ُّنَّـه لا يصح ُّ شيء من هذه الأُفعال إلاَّ بعد الطهارة ، و متى ينوى استباحة فعل من الأُفعال الَّتي ليس من شرطه الطهارة لكنُّها مستحبَّة مثل قراءة القرآن طاهراً ودخول المسجد و غيرذلك . فا ذا نوى استباحة شيء من هذا لم يرتفع حدثه لا أن فعله ليس من شرطه الطهارة ، و حكم الجنب في هذا الباب حكم المحدث سواء إلَّا أن في حقَّ الجنب في بعض أفعاله بشرط الطهارة مثل دخول المسجد فا نه ممنوع منه ولا يجوز منه إلا بعد الغسل و ليس كذلك المحدث فا نا نوى الجنب استباحة دخول المسجد و الجلوس فيه ارتفع حدثه ، و أمَّا الاختيارفيه فحكم الجنب وحكم المحدثفيه سواء ، وإذا اجتمعت أغسال من جملتها غسل الجنابة فارِذا نوى بالغسل الجنابة أورفع الحدث أجزأه ، وإن نوى به غسل الجمعة لم يجزئه لا نُن غسل الجمعة لا يقصدبه رفع الحدث بل المقصود به التنظيف فأمَّا وقت النيَّـة فالمستحبُّ أن يفعل إذا ابتدأُفيغسلاليدين ، ويتعيَّن وجوبها إذاابتدأ بغسل الوجه في الوضوء أوالرأس في غسل الجنابة ، ولا يجزى ما يتقد م على ذلك ولا يلزم استدامتها إلى آخر الغسل و الوضوء بل يلزمه استمراره علىحكم النيَّة ، ومعنىذلك ألَّا ينتقل من تلك النيَّة إلى نيَّة تخالفها فا إن انتقل إلى نيَّة تخالفها وقد غسل بعض أعضاء الطهارة ثم تمم لم يرتفع الحدث فيما غسل بعد نقل النيَّة ونقضها . فان رجع إلى النيَّة الانولى نظرت فا نكانت الأعضاء الَّتيوضأها ندية بعد بني عليها ، وإنكانت قد نشفت استأنف الوضوء كمن قطع الموالاة ، فأمَّا في غسل الجنابة فا ينَّه يبنيعليكلُّ حال لأئن الموالاة ليست شرطاً فيها ، و متى نوى بطهارته رفع الحدث و التبر د كان جايزاً لا نَّه فعل الواجب و زيادة لا تنافيها ، و إذا نوى استباحة صلاة بعينها جاز له أن يستبيح ساير الصلوات نفلاً كانت أو فرضا ، والتسمية عند الوضوء مستحبَّة غيرواجبة

و الكافر لا تصحُّ منه طهارة تحتاج إلى نيَّة لأ نَّه ليس من أهل النيَّة .

\$ (فصل: في كيفية الوضوء و جملة أحكامه)\$

إذا أراد الوضوء فليضع الا ناء على يمينه ، ويذكر الله تعالى عند رؤية الماء ، و يغسل يده من النوم والبول مرَّة ، ومن الغايط مرَّتين ، ومن الجنابة ثلاثاً قبل إدخالها الإيناء سنيَّة مؤكَّدة . ثمُّ يبدأ فيتمضمض ثلاثاً و يستنشق ثلاثاً سنيَّة وعبادة ، و يذكر الله عندهما ، و ليسا بواجبين في الطهارتين ولا واحد منهما، ولا يكونان أقل من ثلاث ولا فرق بين أن يكونا بغرفةواحدة أوبغرفتين ، ولا يجوز تقديم الاستنشاق على المضمضة و الأُفضل المتابعة بينهما مثل أعضاء الطهارة ، ولا يلزم أن يدير الماء في لهواته ولاأن يجذبه بأنفه ، وإدخال الماء في العين ليس من الوضوء لا سنَّة ولا فرضاً . ثمَّ يأخذ كفًّا من ألماء فيغسل به وجهه ، وحدُّه منقصاص شعر الرأس في أغلب العادات ولا يراعي فيه حكم الأقرع والأصلع إلى محادر شعر الذقن، وعرضه ما بين الإبهام و الوسطى والسبَّابة و البياض الَّذي بين الا ُذن واللحية ليس من الوجه ، ولا ما أقبل من الا ُذنين ، ولا يلزمه تخليل شعر اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة أو بعضها خفيفة و بعضها كثيفة و يكفيه إمرار الماء عليها ، و ما استرسل من اللحية لايلزم إمرار الماء عليه ، و أهداب العينين و العذار و الشارب و العنفقة إذا غسلها أجزأه ، ولا يجب عليه إيصال الماء إلى ماتحتها و ينبغي أن يبتدي بغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى المحادر فا ن خالف و غسل منكوساً خالف السنَّة ، و الظاهر أنَّه لا يجزيه لأنَّه خالف المأمور به ، وفيأصحابنا من قال : يجزيه (١) لا نم يكون غاسلاً ، والدعاء عند غسل الوجه مستحب ". ثم يأخذ كفًّا من الماء فيغسل به يده اليمني من المرفق إلى أطراف الأصابع إن كان رجلاً بدأ بظاهر اليد ، و إن كانت إمرأة بدأت بباطن الذراع هذا في الغسلة الأولى ، وفي الثانية

 ⁽١) و هو مختار السيد، و جوز النكس إبنا إدريس و سعيد و صاحب المعالم في إثنى عشرية ، ونسبه في الحداثق إلى جمع من المتأخرين ، وإليه مال البهائي وصاحب المدارك و الذخيرة .

يبدأ الرجل بباطن ذراعيه ، والمرأة بظاهرها ، و يكون الابتداء من المرافق إلى رؤوس الأصابع ، ولا يستقبل الشعر فا إن خالف و غسلها فالظاهر أنه لا يجزيه ، وفي أصحابنا من قال : يجزيه لأنه غاسل ، و يجب غسل المرافق مع الذراعين . ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل يده اليمنى سواء ، و الدعاء عند غسل اليدين سنة ، و من كانت يده مقطوعة من المرفق أودونها وجب عليه أن يغسل ما بقى من العضو إلى المرفق مع المرفق ، وإن كانت مقطوعة من فوق المرفق فلا يجب عليه شيء ، و يستحب أن يمسحه بالماء ، و من خلقت له يدان على ذراع واحد أو مفصل واحد و له أصابع زايده أوعلى ذراعه جلدة منبسطة فا نه يجب عليه غسله إذاكان ذلك من المرفق إلى أطراب الأصابع وإن كان فوق المرفق لا يجب عليه ذلك لأن الله تعالى أوجب الغسل من المرفق إلى أطراف الأصابع ، ولا يستثنى الزايد من الأصلى ثم يمسح ببقية النداوة رأسه ، ولا يستأنف لمسحه ماء جديداً ولا ملسح الرجلين سواء كانت النداوة من فضلة الغسلة الأو لة أشغار عينيه و حاجبيه فان لم يبق فيهما نداوة أعاد الوضوء .

و المسح يكون بمقد ما يقع عليه اسم المسح ، ولا يتحد د ذلك بحد "، و الفضل يجزه ، والواجب من المسح ما يقع عليه اسم المسح ، ولا يتحد د ذلك بحد "، و الفضل في مقدار ثلاث أصابع مضمومة ، ولا يستحب " مسح جميع الرأس فا ن مسح جميعه تكلف مالا يحتاج إليه ، ولا يسقبل شعر الرأس في المسح فا ن خالف أجزأه لا نه ماسح وترك الأفضل، وفي أصحابنا من قال : لا يجزيه ، و إذا كان على رأسه شعر جاز أن يمسح عليه و إذا مسح عليه ثم حلق لم يبطل وضوءه ، و كذلك القول في اللحية إذا حلقت أو نتفت بعد غسلها في الوضوء ، و إذا كان على بعض رأسه شعر و بعض لا شعر عليه فالفرض عندنا يتعلق بالمقد م فليمسح عليه سواء كان على بعض رأسه أولم يكن ، ومن كان على رأسه جمة في موضع المسح فأدخل يده تحتها ومسح على جلدة رأسه أجزأه لا نه مسح على رأسه ، و من كان على رأسه شعر في موضع من غسل رأسه لم يجزه عن المسح لا نه غير الغسل ، و من كان على رأسه شعر في موضع

المسح و نزل غن رأسه أو جممه في وسط رأسه . ثم مسح عليه لا يجزيه لا نه لم يمسح على رأسه ، ولا يجوز المسح على حاثل بين العضو الَّذي يمسح به ، وبين الرأس من العمامة و المقنعة و غير ذلك ، ورخَّص للنساءإدخال الا صبع تحتالمقنعة في ثلاث صلوات: الظهر و العصر و العشاء الآخرة ، فأمَّا في الغداة والمغرب فلابد "لهن" من وضع القناع ، والدعاء عند مسح الرأس مندوب إليه فا ذا نبتت للمرأة لحية لم يجب عليها إيصال الماء إلى ما تحتها سواء كانت خفيفة أو كثيفة كما أن ذلك غير واجب في الرجال. ثم يمسح على الرجلين يبتد من رؤوس الأسابع إلى الكعبين وهما النابتان في وسط القدم ، و يكون ذلك ببقيَّة نداوة الوضوء دونأن يكون ماء جديدا ، و متى خالف و مسح من الكعبين إلى رؤوس الأصابع كان أيضاً جائزاً ، و الواجب من المسح مقدار ما يقع عليه اسمالمسح و الفضل في أن يمسح بكفُّه كلُّه ، ولا يجب عليه استغراق العضو بالمسح ظاهراً و باطناً ولا يمسحه إلى عظم الساق فاين كانت رجله مقطوعة أو بعضها سقط عنه فرض المقطوع و ما بقى يمسح عليه فا إن لم يبق إلى موضع الكعبين شيء لم يلزمه شيء، ولا يجوز غسل الرجلين للوضوء معالاختيار، ويجوزعند التقيثة والخوففا نأراد غسلهما للتنظيف غسلهما قبل الوضوء أو بعده ، ولايجوزالمسح على الخفين ولاعلى شيء يحول بينالعضو و بين المسح مع الاختيار ، و يجوز المسح على النعل العربي" ولا يجوز على غيره من النعال، و يجوز المسح على الخفيين عند التقيَّة والضرورة فا ذا ثبت ذلك سقط عنًّا جميع المسائل المفرُّعة على جواز ذلك ، و إذا أجزناه عند الضرورة أجزناه على أيٌّ صفة كان للحايل سواء وضعه على طهارة أو غير طهارة فايته مادام الضرورة باقية يجوز المسح عليهما، ومتى زالت الضرورة أو نزع الخفُّ و كان قد مسح عليهما للضرورة وجبعليه استيناف الوضوء لا تُنه لا يثبت له الموالات مع البناء على ما تقدُّم.

و الترتيب واجب في الوضوء يبدأ بغسل الوجه . ثم " باليد اليمنى ، ثم "باليسرى ثم " يمسح الرأس . ثم " يمسح الرجلين فا ن خالف ذلك لم يجزه ، و إن قد م شيئاً من الأعضاء على شيء رجع فقد م ما أخر و أعاد على ما بعده ، والأفضل أن يستنجا أو لا

ثمُّ يغسل الأعضاء فا ِن خالف فغسل الأعضاء . ثمُّ استنجا كان جايزاً ، وكذلك القول في التيمسُّم و الاستنجاء بعده ، و الموالات واجبة في الوضوء و هي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار فا ِن خالف لم يجزء ، وإن انقطع عنه الماء انتظره فا ِذا وصل إليه و كان ما غسله عليه نداوة بني عليه ، و إن لم يبق فيه نداوة مع اعتدال الهواء أعاد الوضوء من أو َّله ، و الفرض في الوضوء مرَّة مر َّة واحدة في الأعضاء المغسولة والممسوحة ، و الثانية سنَّة في المغسولة لاغير ، و الثالثة بدعة ، ولا يجوز تكرار المسح بحال ، والدعاء عند مسح الرأس و الرجل مستحب غير واجب ، و أقل ما يجزى من الماء في الوضوء ما يكون به غاسلاً للوجه و اليدين و إن كان مثل الدهن بعد أن يكون جارياً على العضو، و الفضل في كف ماء للوجه و اليدين، و الاسباغ في مدَّمن الماء، و من كان في إصبعه خاتم أو في يده سيرومنع من إيصال الماء إلى ما تحته نزعه ، و إن لم يمنعمن ذلك جاز تركه ، و يكفيه تحريكه و إن رجع من الماء الّذي يتوضَّأ به عليه أو على يديه [بدنه خل] و ثوبه كان جايزاً ، و كذلك إن وقع على الأرض و يرجع عليه إلاّ أن يقع على نجاسة · ثم ٌ يرجع عليه ، و التمندل بعد الفراغ من الوضوء جايز و تركه أفضل، و يجوز أن يجمع بين صلوات كثيرة بوضوء واحد، و تجديد الوضوء عندكل" صلوة أفضل ، و إن كان على أعضاء الوضوء جباير أو جرح و ما أشبههما و كانت عليه خرقة مشدودة فارن أمكنه نزعها ، و إن لم يمكنه مسح على الجباير سوآء وضعت على طهر أو غير طهر ، والأحوط أن يستغرق جميعه فا ذا فعل ذلك جاز أن يستبيح بهجميع الصلوات مالم يحدث أو يزول العذرفا ذا زال استأنف الوضوء ولم يكن عليه إعادة شيء من الصلوات ، ومتى أمكنه غسل بعض الأعضاء و تعذُّر في الباقي غسل ما يمكنه غسله و مسح على حايل مالايمكنه غسله ، وإن أمكنه وضع العضوالَّذي عليه الجباير في الماء وضعه فيه ، ولا يمسح على الجباير ، و يكره أن يستعين بغيره في صبُّ الماء عليه ، بل يتو لاه بنفسه ، ولا يجوزأن يوضَّيه غيره مع الاختيار ، و يجوز ذلك عند الضرورةفا ن وضّاً، غيره مع الاختيار لم يجزه ، و يكره للمحدث مس كتابة المصحف ، و على هذا ينبغي أن يكون ذلك مكروهاً للصبيان في الكتاتيب لأنَّه لا يصح منهم الوضوء، و ينبغى أن يمنعوا منمباشرة المكتوب من القرآن و إن قلنا : إن الصبيان غير مخاطبين ينبغى أن يقول : بجواز ذلك فيخص العموم لائن الأصل الإباحة .

ن فصل: في ذكر من ترك الطهادة متعمداً أوناسياً) عدد

من ترك الطهارة متعمَّداً أو ناسياً و صلَّى أعاد الصلوة ، و من تيقَّن الحدث و شك في الوضوء أعاد الوضوء ، و من تيقين الوضوء و شك في الحدث لم يلزمه إعادة الموضوء ، و من تيقَّن الوضوء و الحدث معاَّ ولم يعلم أيَّهما سبق أعاد الوضوء ، و من شك" في الوضوء و هو جالس على حال الوضوء أعاد الوضوء ، و إن شك" في شيء من أعضاء الطهارة في هذا الحال أعاد عليه و على ما بعده ، و متى شكٌّ فيه أو في شيء منه بعد انصرافه من الوضوء لم يلتفت إليه ، ومن ترك الاستنجاء بالماء والأحجار معاَّمتعمَّداً أو ناسياً و صلَّى أعاد الاستنجاء ، و أعاد الصلوة ولم يلزمه إعادة الوضوء ، وكذلك إن ترك غسل إحليله من البول بالماء عامداً أوناسياً أعاد غسله دون الاستنجاء و دون أعضاء الطهارة و إن كان قد صلَّى أعاد الصلوة ، و من ترك عضواً من أعضاء الطهارة متعمَّداً أو ناسياً وصلى . ثم ذكر أعاد الوضوء والصلوة ، و من شك في غسل الوجه وقد غسل اليدين أعاد غسل الوجه ، ثم عسل اليدين فان شك في غسل اليدين وقد مسح برأسه غسليده ثم مسح برأسه فا إن شك في مسح رأسه وقدمسح رجليه مسح على رأسه . ثم على رجليه بما بقى في يديه من النداوة فان لم يبق فيهما نداوة أخذ من أطراف لحيته أومن حاجبيه أو أشفار عينيه و مسح برأسه و رجليه فا إن لم يبق في شيء من ذلك نداوة أعاد الوضوء فا ذا انصرف من حال الوضوء . ثم شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه ، ومن توضًّا و صلى الظهر . ثم أوضاً وصلى العصر . ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين قبل أن يصلَّى توضًّا وأعاد الصلوتين معاًلاً نَّـه ما أدَّى واحداً منهما بيقين ، و من توضًّا ثم أحدث و توضاً و صلَّى العصر ثم علم أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة . ثم لايدري من أيُّ الطهارتين كان فا ينَّه يعيد الوضوء والصلوتين لمثل ما قاناه أو لافا ٍن صلَّى الظهر .. بطهارة ولم يحدث وجدَّد الوضوء . ثمَّ صلَّى العصر . ثمَّ ذكر أنَّه ترك عضواً من أعضاء الطهارة ولا يدري من أي الطهارتين كان كانت صلوته الثانية صحيحة و أعاد الأولى بطهارة مستأنفة لا ْ نُـَّه إن كان قد ترك من الطهارة الا ولى فطهارته الثانية صحيحةفصح له صلوة العصر ، وإنكان قد ترك من الطهارة الثانية فطهارته الأولى صحيحة وصحَّت الصلاتان معاً فالعصر صحيحة على كلُّ حال ، وإنَّما يجبعليه إعادة الا ُولي ، ومن توضًّا للصلوة . ثم جدّ د الطهارة قبل أن يصلى و صلّى عقيبهما . ثم ذكر أنه كان قد أحدث عقيب واحدة من الطهارتين أعاد الوضوء و الصلوة لأ أنه لا يعلم أدائها بيقين من الطهارة فان توضًّا ولم يحدث . ثم جدّ د الوضوء وصلَّى عقيبه . ثم ذكر أنَّه كان ترك عضواً من الأعضاء في إحدى الطهارتين كانت صحيحة لأنه أي الطهارتين كانت كاملة صحت الصلوة لصحَّتها سواءكانت الأُولى أوالثانية ، و من توضَّأ وصلَّىالظهر . ثم "توضَّأ وصلَّىالعصر ثم " توضّاً و صلّى المغرب . ثم " توضّاً و صلّى العشاء الآخرة . ثم " توضّاً و صلّى الغداة ثم ذكر أنه كان أحدث عقيب واحدة من هذه الطهارات لا غير ولا يدري ماهي قبلأن يصلَّى توضَّأُ و أعاد الصلواة كلُّها لأنَّه لا يقطع على أنَّه صلَّى واحدة منها بيقين لأنَّه إن كان أحدث عقيب وضوء الظهر كانت صلوة الظهر باطلة و باقى الصلواة صحيحة ، و إن كانت عقيب وضوء العصر كانت صلوة العصر باطلة و ما بعده و قبله صحيحة ، وكذلك القول في المغرب و العشاء الآخرة و الغداة فلا صلوة منها إلا و هي معرضة لأن يكون أدًّاها مع الوضوء ومع الحدث ولا تبرء نمَّته بيقين . فا ن كان لم يحدث عقيب واحدة منها إلا أنه ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة ولا يدرى من أيَّ الطهارات كانت أعاد الوضوء و الظهر لاغير وباقىالصلواة صحيحة لا ّنَّه إنكان قدترك من وضوءالظهر فباقي الطهارات صحيحة و صحَّت بصحَّتها الصلواة ، و إن كان قد ترك من وضوء غير الظهر من الصلواة فوضوء الظهر صحيح وصحت بصحته الصلواة كلّها فالمشكوك فيه الظهر لا غير . فا ن ذكر أنَّه ترك عضواً من طهارتين أعاد الصلوة الا ولى والثانية فا ن ذكر أنَّه ترك ذلك من ثلاث طهارات أعاد ثلاث صلواة ، وإن ذكر أنَّة ترك ذلك من أربع طهارات أعاد أربع صلواة ، و إن ذكر أنَّه ترك منخمس طهارات أعاد الخمس صلواة فا ِن توضَّا وصلى . ثم أحدث . ثم توضأ لكل صلوة وضوء و صلى . ثم أحدث عقيب كل صلوة .

ثم ذكر أنه كان قد ترك عضواً من أعضاء واحد من الطهارات أعاد الوضوء و جميع الصلواة لأنه لا يسلم له إذاً صلوة منها بيقين من الطهارات ، و هذا منهاج هذا الباب يحتاط أبداً للعبادة حتى يعلم بيقين أنه أداها مع الطهارة .

\$ (فصل ؛ في ذكر ماينقض الوضوء) 🖈

ما ينقض الوضوء على ثلاثة أضرب: أحدهما: ينقضه ولا يوجب الغسل، وثانيها ينقضه و يوجب الغسل ، وثالثها : إذا حصل على وجه نقض الوضوء لاغير ، و إذا حصل على وجهآخر أوجب الغسل. فما أوجب الوضوء لاغر: البول و الغايط والربح والنوم الغالب على السمع و البصر ، و كلُّ ماأزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر أو غير ذلك ، وما يوجب الغسل فخروج المنيُّ على كلُّ حال ، و التقاء الختانين و الحيض و النفاس و مس" الاُمُوات من الناس بعد بردهم بالموت و قبل تطهيرهم بالغسل علىخلاف بين الطايفة ، والقسم الثالث دم الاستحاضة فا ننَّه إذاخرج قليلاً لايثقب الكرسف نقض الوضوء لاغير و إن ثقبأوجب الغسل ، ولا ينقض الوضوء شيء سوى ماذكرناه ، وإنَّما نذكر ممَّا لاينقض الوضوء مافيه خلاف بين العلماء أو فيه اختلاف الأخبار عن الأُ تُمَّة وَالنُّهُمْ وَاللَّهُ الودَى و المذي و القيح و الرعاف ، وكلُّ دم خارج من البدن من غير السبيلين معتاداً كان أو غير معتاد خرج بنفسه أوبآ لة ، وما يخرج من السبيلين من الدماء فلا ينقض غيرالدماء الَّتي ذكرناها ، ومن ذلك القيء و النخامة قليلاً كان أوكثيراً ، و الدود الخارج من أحد السبيلين إلاَّ أن يكون ملطخاً بالعذرة ، و حلق الشعر، و مس الزهومات و مس" النجاسات ، وتقليم الأظفار و القبلة ، و استدخال الأشياف والحقنة و خروجهما إلاَّ أن يكون تمزوجاً بنجاسة ، و مسَّ الفرجين داخلهما و خارجهما إلاَّ أن تعلُّق بمسِّ داخله نجاسة فيخرج به فينقض الوضوء ، و مسَّ المرأة لاينقض الوضوء ،و كلَّما يتفرُّ ع عليه سقط عنًّا من مسُّ الصغيرة و الكبيرة ذات الرحم أو غير ذات الرحم و مسَّ الرَّجِلُ المرأة أو المرأة المرأة ، و مسَّ الخنثي أو الخناثي بعضهم بعضاً ، و غير ذلك على ماقلناه ، و مس الذكر لاينقض الوضوء سواء مس ذكر نفسه أوذكر غيره من

الناس أو البهيمة ذكر الصغير كان أو الكبير بباطن الكف أو بظاهره ، وغير ذلك من المسائل فا تها تسقط عنا لبطلان هذا الأصل، والغائط والبول إذا خرجا من غير السبيلين من جرح أو غيره فا ن خرجا من موضع في البدن دون المعدة نقض الوضوء لعموم قوله تعالى «أوجاء أحد منكم من الغائط» (١) وما روى من الأخبار أن الغائط ينقض الوضوء يتناول ذلك (٢) ولا يلزم مافوق المعدة لأن ذلك لا يسمتى غايطاً ، والمسلم إذا توضاً ثم ارتد ، ثم رجع إلى الاسلام قبل أن يحدث ما ينقض وضوءه بنفس الارتداد ، وكذلك لا ينقض الوضوء شيء من الكباير التي تستحق بها النار .

\$ (فصل : فيذكر غسل الجنابه و أحكامها)\$

الجنابة تكون بشيئين: أحدهما إنزال الماء الدافق الذي هو المنى في النوم و الميقضة بشهوة و غير شهوة وعلى كل حال ، والآخر التفاء الختانين و إن لم يكن هناك إنزال ، و حد التقاء الختانين أن يدخل ذكره في الفرج حتى تغيب الحشفة فتكون موضع القطع منه محاذياً لموضع القطع منه محاذياً لموضع القطع منه موضع القطع منه محاذياً لموضع القطع منه و المني وأعلا منه ثقبة مدخل الذكر أسفل فرج المرأة و هو موضع خروج دم الحيض و المني وأعلا منه ثقبة مثل الإحليل للذكر يكون منه البول ، و فوق ذلك لحم نابت كعرف الديك ، وهو الذي يقطع و هو موضع الختان من المرأة فا ذا أولج ذكره في فرج المرأة فلايمكن أن يلاصق ختانه ختانها لأن بينهما فاصلا لكن يكون موضع الختان منه محاذياً يلاصق ختانه منها فيقال : التقتا بمعنى تحاذيا و إن لم يتضاما . فا ذا حصل ذلك وجب الفسل على الرجل و المرأة ، و كذلك في خروج المني يشترك الرجل و المرأة في وجوب الفسل عليهماعند ذلك، فأمّا إذا أدخل ذكره في دبر المرأة أو الغلام فلا صحابنا

⁽١) النساء : ٣٤ .

⁽٢) روايات الباب بعضها مقيدة بما يخرج من طرفين الاسفاين، وبعضها مطلق كما نقل الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠ ح ١٨ عن زكريا بن آدم قال، سثلت الرضا عليه السلام. عن الماصور فقال: اثما ينقض الموضوء ثلاث، البول والفائط والربح.

⁽٣) أي لم يجتمعا من قولهم : ضممته ضماً جمعته . مجمع البحرين -

فيه روايتان: إحداهما يجب الغسل عليهما ، و الثانية لايجب عليهما ^(١) فان أنزل واحد منهما وجب عليه الغسل لمكان الا نزال فأمَّا إذا أدخل ذكره في فرج بهيمة أو حيوان آخر فلا ص فيه فينبغي أن يكون المذهب ألا يتعلق به غسل لعدم الدليل الشرعي عليه ، والأصل براءة النمّة ، وإذا أدخل ذكره في فرج ميتة وجب عليه الغسل و الحدُّ لقولهم : إنَّ حرمة الميَّت كحرمة الحيُّ ، و إذا وجد الرجل في ثوبه منيًّا ولم يذكر وقت خروجه منه فا ِن كان ذلك الثوب يلبسه هو وغير. فلا يجب عليه الغسل و يستحبُّ له أن يغتسل احتياطاً ، و إن كان لايستعمله غيره وجب عليه الغسل لا تُّه يتحقُّق خروجه منه ، و ينبغي أن نقول : إنَّه يستحبُّ له أن يِغتسل و يعيدكل صلاة صلاها منأول نومة نامهافيذلك الثوب، والواجبأن يغتسلويعيد الصلوات الَّتي صلًّا ها من آخر نومة نامها فيه لأ نَّه لايقوم إلى صلوة إلَّا مع غلبة ظنُّ أن " ثوبه طاهر ، ولو قلنا : إنَّه لايجب عليه إعادة شيء من الصلواة كان قويثًا ، و هو الَّذي أعمل به لأنَّ إيجاب الإعادة يحتاج إلى دليل شرعي" و لأ نَّه قد ثبتأن من صلَّ في ثوب نجس ، ولم يسبق علمه بحصول النجاسة فيه لا يجب عليه إعادة ما صلَّى فيه إلاَّ ما كان في وقته بعد فأمًّا ما مضى وقته فلا إعادة عليه هذا فيما يرجع إلى حكم الثوب فأمًّا ما يرجع إلى كونه جنباً فينبغي أن نقول: يجب أن يقضي كل صلاة صلاها من عند آخر غسل اغتسل من جنابة أو من غسل يرفع حدث الغسل، و الكافر إذا أسلم يستحبُّ له أن يغتسل ولا يجب عليه ذلك فارن كان فعل ما يجب عليه به الغسل أو الوضوء حالكفره وجب عليه الغسل أوالوضوء لذلك فا إن تطلُّه رأواغتسل في حالكفره لم يجزه أصلا لأنُّها عبادة تحتاج إلى نيَّة ، ولاتصح من الكافر النيَّة على حال .

و تتعلَّق بالجنابة أحكام محظورة ومكروهة :

⁽١) قال في النهاية : لاغسل في الجماع في غير المفرج مع عدم الانزال ، وقال مجلسي في مرآت الدقول ، اختلف الاصحاب في وجوب النسل ،وطي دبر المرأة فالاكثرون ومنهم، السيد وابن احمزة وابن إدريس و المحقق والملامة في جملة من كتبه على الوجوب ، و الشيخ في الاستبصار والنهاية ، وكذا الصدوق وسلار إلى عدم الوجوب

فالمحرّ مات: قراءة العزائم من القرآن، و دخول المساجد إلّا عابر سبيل، و وضع شيء فيها ، و مس كتابة المصحف أو شيء عليه اسم الله أو أسماء أنبيائه أو أئمــة عَالِيمُهِا.

و المكروهات: الأكل و الشرب إلا بعد المضمضة، و الاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء، و الخضاب، و المسجد الحرام، و مسجد النبي عَلَىٰ الله لا يدخلهما على حال و إن كان في واحد منهما فأصابه احتلام خرج منهما بعد أن تيمه من موضعه، و يكره من مس المصحف غير الكتابة، و يجوز أن يقرأ من القرآن ماشاء غير العزائم، و الاحتياط ألا يزيد، على سبع آيات أو سبعين آية، و يجوز أن يمس أطراف الأوراق فا ذا أراد الاغتسال وجب عليه إن كان رجلا الاستبراء بالبول أو الاجتهاد فا نام يفعل وأغتسل ثم رأى بعد ذلك بللاً وجب عليه إعادة الفسل و إن استبرأ لم يلزمه ذلك ثم ينوى رفع الحدث على ماقد مناه في باب النية و يفسل جميع جسده يبدأ بالرأس ثم بميامن الجسد ثم مياسره، و أقل ما يجزيه من الماء ما يكون جارياً على جميع الجسد و يبل أصلكل شعرة و إن كان قليلاً مثل الدهن و الاسباغ بتسعة أرطال.

و الترتيب واجب في غسل الجنابة على ما بيتناه ، و يقد م غسل بده ثلاث مر "ات استحباباً ، و إن كان على بدنه نجاسة أزالها ، ثم اغتسل فا ن خالف و اغتسل أو "لا فقد ارتفع حدث الجنابة ، وعليه أن يزيل النجاسة إن كانت لم تزل بالغسل ، وإن والت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها ، و الموالاة غير واجبة فيه ، و المضمضة و الاستنشاق سنتان فيه ، و إيصال الماء إلى أصل كل شعرة واجب على الرجال والنساء سواء كان شعرهما خفيفا أوكثيفاً فإن كان في رأسهما شيء يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر و بشرة الرأس وجب إزالته و إيصال الماء إلى أصل الشعر في البشرة ، و إن ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أوقعد تحت المجرى أو وقف تحت المطر أجزأه ، و يسقط الترتيب في هذه المواضع ، و في أصحابنا من قال : يترتب حكما (١) ومتى غسل رأسه من الجنابة في هذه المواضع ، و في أصحابنا من قال : يترتب حكما (١)

⁽۱) قال في المختلف : وهو اختيار سلار ، و قال الشيخ في الاستيصار ، بعد ما أورد إجزاء الاتماس ، فلاينافي ماقدمناه مزوجوب الترتيب لان المرتمس يترتب حكما وان لم يترتب ب

ثم أحدث ما ينقض الوضوء أعاد الغسل من الرأس . و لم يبن عليه ، و في أصحابنا من قال : يبنى عليه و يتوضاً لاستباحة الصلوة (۱) و الغسل كاف بانفراده لاستباحة الصلوة ، ولا يحتاج معه إلى وضوء لاقبله ولا بعده ، ومتى كان عليه شيء يمنع من وصول الماء إلى جسمه مثل السير والدملوج حر كه ليصل الماء إلى ما تحته و إلا نزعه ، و كلما عدا غسل المجنابة من الأغسال فلا بد فيه من الوضوء ليستبيح به الصلوة فرضاً كان الغسل أو نفلاً إمّا قبله أو بعده ، وتقديمه أفضل ، ومتى لم يتوضاً لم يستبح به الدخول في الصلوة .

🖈 (فصل : في ذكر التيمم و أحكامه) 🜣

التيميم طهارة ضرورة ولا يجوز فعله إلا بأحد ثلاثة شروط: إمّا عدم الماء أصلا مع الطلب سواء كان في سفر قصير أو طويل أو في الحضر، و على كل حال أو عدم ما يتوصيل به إليه من ثمن أوآلة أوالخوف على النفس إمّا منعد و أوسبع أومرض يضر به استعمال الماء مثل القروح و الكسور و الجدرى و الحصبة و غير ذلك من الجراح أو برد شديد ينخاف معه التلف أويلحقه مشقية عظيمة . فإن لم يكنشيء من ذلك لم يجز له التيميم ، ومتى وجد الماء بالثمن وجبعليه شراؤه إذاكان ذلك لا يضر به سواءكان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه ، ومن كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشرب أو كان معه ماء لا يكفيه لطهارته أو كان يكفيه فأراقه ولا يقدر على غيره أو يحتاج إليه للشرب أو متى أو يخاف التلف إن استعمله كان فرضه التيميم ، و سواء كان عليه وضوء أو غسل ، ومتى تيميم وصلى لم يجب عليه إعادة الصلوة في هذه المواضع إلا من خاف البرد في غسل جنابة تعمدها على نفسه فا ته يصلى بتيميم ثم يعيد الصلوة فأمّا من لم يتعمد الجنابة فلا يجب عليه الإعادة ، و الهيت إذا لم يوجد الماء لفسله أو وجد و منع من استعماله فلا يجب عليه الإعادة ، و الهيت إذا لم يوجد الماء لفسله أو وجد و منع من استعماله

جفلا لانه اذا خرج من الماء حكمله اولابطهارة رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسرفيكون على هذا التقذير مرتبا .

 ⁽۱) وهومختارسيد المرتضى ،وتبه عدة من الاصحاب منهم المحقق في كتبه الثلاثة والشهيد
 الثاني والمولى الاردبيلي والقاضل البهائي و الشيخ نجيب الدين

مانع بالغاسل تيمُّم كما يتيمُّم الحيُّ ويتيمُّم من يؤمَّمه ثمٌّ يغتسل فيما بعد. إذاوجد الماء لغسل الميَّت بالثمن وجب شراؤه من تركته فا إن لم يخلف شيئًا لم يجب على أحد ذلك ، و من حضر يوم جمعة في الجامع و أحدث ما ينقض الوضوء ولم يمكنه الخروج من موضعه لكثرة الناس فا ُقيمت الصلوة تيمتُّم و صلَّى ثمُّ أعاد الصلوة بوضوء ، و من لم يجد إلاَّ الثلج ، ولا يقدر على الماء فيتوضَّأ ولا على أرض فيتيمُّم تطهر بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى يتندى يده و يغسل أعضاه في الوضوء أو جميع جسده إن كان عليه غسل فا إن لم يتمكّن من ذلك أخر الصلوة إلى أن يجد ماء فيتوضّا أو تراباً فيتيمّم ولا يجوز التيمُّ م إلَّا في آخر الوقت و عند الخوف من فوت الصلوة فا إن تيمُّم قبل دخول الوقت أو بعده فيأو لا الوقت لم يجز أن يستبيح به الصلوة فا إن صلى بذلك أعاد الصلوة بتيمُّم مستأنف أووضوء إن وجد الماء ، والطلب واجب قبل تضيُّق الوقت في رحله وعن يمينه و عن يساره و ساير جوانبه رمية سهم أوسهمين إذالم يكن هناك خوف فا نخاف لم يلزمه ذاك ، ولا يتعدَّى المكان الّذي هو فيه ، و إن تيمَّم قبل الطلب مع التمكّن لم يعتد بذلك التيمم فان نسى الماء في رحله وقد طلبه فلم يجده لم يلزمه إعادة الضلوة وإن كان فرُّط في الطلب أعاد الصلوة ، و يلزمه أن يسأل رفقاه عن الماء و يستدلُّ عليه من يغلب في ظنَّه أنَّه يعرفه ، وإن غلب في ظنَّه أنَّه متى طلب من غيره بذله له من غير أن يدخل عليه في ذلك ضرر وجب عليه الطلب، و إن أعطاه بالثمن إمَّا عاجلاً أوآجلا ولا يضر "به ذلك الثمن وجب عليه قبوله لأ قله متمكَّن من الماء ، و إن كان على رأس بئر و ليس معه ما يستقى به و معه عمامة يمكنه أن يدليها و يبلّها بالماء . ثم يعصرها قدر ما يحتاج إليه في وضوءه وجب عليه ذلك ، و كذلك إن كان في مركب ولا يقدر على الماء تيمُّم، و إذاكان محبوساً بالقيد والرباط أو مصلوباً على خشبة أو يكون فيموضع نجاسة ولا يقدر على موضع طاهر يسجد عليه ولا ما يتيمتم به فايمًا أن يؤخّر الصلوة أو يصلَّى و كان عليه الا عادة لا نَّـه صلَّى بالا طهارة ولا تيمُّم، ولا يجوز التيمُّم إلَّا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً سواء كان عليه تراب أو كان حجراً او جصّاً أو غير ذلك ، و الأرض إذا أصابتها نجاسة فلا تخلوأن تكون جامدة أو مايعة فا ٍن كانت جامدة لاتخلو

أن تكون يابسة أو رطبة فا ن كانت يابسة ا زيلت و جاز التيميّم منها و السجود عليها، و إن كانت رطبة ولم تختلط بأجزاء الأرض أزيلت وصب الماء على موضعها حتى بكسرها بالماء فيطهرالاً رض ، وإن اختلطت بأجزاء الأرض فَا نُمَّها لاتطهر بأن تكاثر الماء عليها لأنَّ الماء ينجس بذلك ، و إنَّما تطهر بشيئين : أحدهما : أن يطرح عليه تراب طاهر حتَّى تندرس النجاسة أوينقل النجاسة الَّتي اختلطت الأرض من موضعها إلى أن تبلغ إلى الموضع الطاهر ، و إن كانت النجاسة ما يعة فا نتَّها تطهر بأن يتكاثر عليها الماء أو تطلع عليها الشمس فتجفَّفها فتزول عين النجاسة . فحينتُذ يجوز التيمُّم به و السجود عليه فا ن جفَّفتها غير الشمس لم تطهر بذلك . فأمَّا تراب القبر فا نَّه يجوز التيمُّم به سواء كان منبوشاً أو غير منبوش إلا أن يعلم أن فيه شيئًا من النجاسة لعموم الاية ، وإذا اختلط التراب بالذريرة أو الكحل أو النورة أو غير ذلك لم يجزالتيمهم به لاً نَّه ليس بتراب ولا أرض مطلق إلَّا أن يكون قدراً مستهلكاً ، وإن اختلط بهما يع طاهر غلب عليه لم يجز التيميُّم به لا أنَّ المايع إذا كان غير الماء لم يجز الوضوء به ولا التيمُّم به لا تُنَّه ليس بتراب ولاأرض ، وإن خالطه ولم يغلب عليه لم يجز أيضاً التيُّم به لاً نَّه ليس بتراب ولاأرض ، وأمَّا التراب المستعمل في التيمُّم فا ينَّه يجوز التيمُّم به لعموم الآيةوصورته أن يستعمل المتيمم ويجمع ما ينتشر من تيممه فتيمم به فأمّا إذا تيمم من موضع و تنحا وجاءآخر و تيمتُّم من ذلك الموضع فا ننَّه يجوز بلاخلاف ، ولايجوز التيمة بشيء من المعادن ، و يجوز التيمة بالحجر و إن لم يكن عليه غبار ، و يكره التيمُّم بالرمل و السبخة و مع ذلك فا ننَّه مجز ، و متى كان في أرض وحلة ولا يقدر على التراب ولا على الماء و معه ما ينفضه من ثوب أو لبقد دابة أو عرفها نفض ذلك و يتيمه بغباره ،وإن لم يكنمعه شيء من ذلك وضع يديه على الرحل ثم فركهماوتيمه به ، و يستحب أن يكون التيمة من ربا الأرض وعواليها دون مهابطها فا ن خالف و كان الموضع طاهراً أجزأه ، وأرض الجص و النورة يجوز التيمنُّم به ، ولا يجوز التيمنُّم بالرماد ولا الأشنان والزرنيخ وغيرذلك عن الأشياء المنسحقة. فا ذا أراد التيمُّم وضع

يديه معاً على الأرض مفرَّجاً أصابعه وينفضهما ويمسح إحديهما بالأخرى. ثمُّ يمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلىطرف أنفه . ثم يضع كفُّه اليسرى على ظهركفُّه اليمني و يمسح بها من الزند إلى أطراف الأصابع ، ثم يضع كف اليمني على ظهر كفيه اليسرى فيمسحها من الزند إلى أطراف الأصابع مر"ة واحدة هذا إذا كان تيممه بدلاً من الوضوء ، وإن كانبدلاً من الغسل ضربة ين : إحديهما : للوجه والأخرى لليدين ، والكيفيَّة على ما بيتَّناه ، وإذاكان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمنُّم، و يستحبُّ أن يمسح ما بقي لأنَّ ما أمر الله بمسحه قد عدم فيجب أن يسقط فرضه ، وإذا تيمم تيمم المحيحاً جازأنيؤدي به ماشاء من الصلوات نوافلها وفرايضها على الجمع والافتراق أداءً كان أو قضاءً ، ولا ينتقض تيمسمه بخروج الوقت إلا بحدث ينقضه وهي النواقض الَّتيقد مناها في الوضوء ، أو يتمكَّن من استعمال الماء فا ينَّه ينتقض تيملمه بذلك فا ن عدم الماء فيما بعد استأنف التيملم لأن الأول قد انتقض بالتمكن من استعمال الماء . فا ذا وجد الماء قبل أن يدخل في الصلوة انتقض تيمُّمه ، و إن وجده وقد دخل في الصلوة بتكبيرة الإحرام مضىفيصلوته ولم ينتقض تيمُّــه ، ولا يعجب عليه الرجوع ،وقد روى أنَّه يرجع فيتطهُّر مالم يركع و إن ركع منى (١) و ذلك محمول على الاستحباب. فأمَّا إذا ركع فلا يجوز له الرجوع أصلابل تمم تلك الصلوة وإذا تممها و الماء باق تطهر لما يستأنف من الصلوة فا نفقده استأنف التيمسم لما يستأنف من الصلوت لأَنْ تيمُّمه قد انتقض في حقّ الصلوات المستقبلة ، و هوالأحوط ، و متى تيمُّم لصلوة نافلة جاز أن يصلَّى فريضة به ، و يجوز أن يدخل به في نافلة فا ن دخل في النافلة . ثمُّ وجد الماء أتم الركعتين و انصرف و توضّأ ، و إن فقد الماء استأنف التيمم ، و متى تيمُّم لصلوة نافلة في غير وقت فريضة أو لقضاء فريضة في غير وقت صلوة حاضرة جاز له

⁽۱) روى الشيخ في التهذيب ج 1 ص ١٠٤ ح ٥٩١ عن عبدالله بن عاصم قال ، سألت أباعبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم في السلوة فجاء غلام فقال ، هو ذا الماء فقال ، إن كان ام يركع فلينصرف و ليتوضأ و إن كان ركع فليمض في صلاته .

ذلك ، و يجوزله أن يصلى به فريضة إذا دخلوقتها لعموم الأخبار الَّتي وردت في جواز الصلوات الكثيرة بتيمة مواحد، وإذا تيمة م جاز أن يفعل جميع ما يحتاج في فعله إلى الطهارة مثل دخول المسجدو سجود التلاوة و مس المصحف والصلوة على الجنايز و غير ذلك .

إذا اجتمع جنب و حايض و ميت أوجنب و حايض أو جنب و محدث ، و معهم من الماء ما يكفى أحدهم ولم يكن ملكاً لأحدهم كانوا مخيرين في استعمال من شاء منهم فا نكان ملكاً لأحدهم كان أولى به . إذا تيميم الكافر وأسلم لم يعتد بذلك التيميم الجاعاً فإ ن تيميم . ثم ارتد . ثم رجع إلى الإسلام لم ينتقض تيميمه بنفس الارتداد لا يه لا دليل عليه . العاصى بسفره إذا فقد الماء تيميم وصلى ولاإعادة عليه لعموم الآية و الا خبار . من كان جنباً و عدم الماء تيميم لاستباحة الصلوة فإ ن أحدث بعد ذلك ما ينقض الوضوء و وجد من الماء ما يكفيه لطهارته أعاد التيميم و لم يتطهر لأن حكم البخابة باق ولا تأثير للحدث الموجب للوضوء ، وإذا نوى بتيميمه رفع الحدث لم يجز له أن يدخل به في الصلوة لأن التيميم لا يرفع الحدث ، و إذا نوى استباحة الدخول في الصلوة جاز له أن يصلى به ما شاء من الصلوات نوافلها و فرايضها على ما قد مناه ، و إذا ثبت أن التيميم لا يرفع الحدث باقياً سواء كان حدث الوضوء أو حدث البخنابة ، و إذا وجد الماء فعل ما وجب عليه ، ومتى أداد التيميم وجب عليه الاستنجاء أو لا و ينشف مخرج البول .

و الترتيب واجب في التيميّم يبدأ بالوجه . ثمّ باليد اليمنى . ثمّ اليسرى ، و كذلك تجب فيه الموالاة ، و يكره أن يؤمّ المثيميّم المتوضيّن ، ولا يكره أن يأتم بهم ولا أن يؤمّ بالمتيمّمين . إذا تيميّم الجنب بنيّة أنّه تيميّم بدلاً من الوضوء لم يجز له أن يدخل في الصلوة لأن النيّة الواجبة ما حصلت فيه ، و إن نوى به استباحة الصلوة جاز له ذلك ، وقد بيّنا أن كل مرض يخاف معه من استعمال الماء فا ننه يسوغ معه التيميّم ، وإن لم يخف معه التلف وخيف الزيادة في المرض مثل ذلك ، وإن لم يخف التلف ولا الزيادة فيه و خاف أن يشينه ويشوه به كان مثل ذلك ، و إن لم يخف شيئاً منذلك و خاف أن يؤيّر فيه أثراً قليلاً لم يجز له التيميّم بلاخلاف ، وكل مرض لا يخاف معه و خاف أن يؤيّر فيه أثراً قليلاً لم يجز له التيميّم بلاخلاف ، وكل مرض لا يخاف معه

التلف ولا الزيادة فيه مثل الصداع ووجع الضرس لم يجزمعه التيميّم، وإن خاف استعمال الماء لشدّة البرد و أمكنه إسخانه وجب عليه ذلك . و إلاّ تيميّم و صلّى ولا إعادة عليه مسافراً كان أو مقيماً ، و من كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته مالا ضرر عليه و الباقى عليه جراح ، أوعليه ضرر في إيصال الماء إليه جاز له التيميّم ولا يجب عليه غسل الأعضاء الصحيحة و إن غسلها و تيميّم كان أحوط سواء كان الأكثر صحيحاً أو عليلاً فإذا حصل على بعض أعضاء طهارته نجاسة ولا يقدر على غسلها لا أم فيه أو قرح أد جرح نيميّم و صلّى ولا إعادة عليه .

يجوز أن يتيم لسلوة الجنازة مع وجود الماء ، و يجوز أن يصلى عليها و إن لم يتيم أيضاً ، و إن كان جنباً و معه من الماء ما يكفى الوضوء لا غير تيم ، ولا يجب عليه استعمال ذلك الماء في بعض الا عضاء . المسافر إذا جامع زوجته وعدم الماء فا إنكان معه من الماء ما يغسل به فرجه وفرجها فعلا ذلك وتيم اللهوة وصليا ولاإعادة عليهما لا أن النجاسة قد زالت ، والثيم يستباح به الصلوة عند عدم الماء فا ن لم يكن معهما ماء أصلاتيم ماوسليا ، ولاإعادة عليهما لقوله تعالى «أولامستم النسآء فلم تجدوا ماء قتيم ولم يفصل ، و الا حوط أن يقول : يجب عليهما الا عادة ، و كذلك من كان على بعض بدنه نجاسة ولا يقدر على ماء يزيل به ذلك تيم و صلى . ثم يعيد فيما بعد إذا غسل الموضع ، الحايض إذا انقطع دمها جاز للرجل وطيها قبل أن تستبيح الصلوة بغسل أوتيم إذا ترك شيئاً من الموضع الذي يجب مسحه في التيم من الوجه أو اليدين لم يجزأه قليلاً كان أو كثيراً و يعيد التيم من أو له .

ثو فصل: في تطهير الثياب و الابدان من النجاسات) ث

النجاسة على شربين: أحدهما: دم والآخر غير دم. فالدماء على ثلثة أقسام: أحدها يجب إزالة قليله وكثيره، وهى ثلاثة: دم الحيض والاستحاضة و النفاس، و الثانى: لا يجب إزالة قليله ولا كثيره وهى خمسة أجناس: دم البق والبراغيث والسمك والجراح اللازمة و القروح الدامية، و الثالث: ما يجب إزالته إذا بلغ مقدار الدرهم فصاعداً في

السعة و هو المضروب من درهم و ثلث ، وما نقص عنه لا يجب إزالته و هو باقى الدماء من ساير الحيوان سواء كان في موضع واحد من الثوب أوفي مواضع كثيرة بعد أن يكون كل موضع أقل من مقدار الدرهم ، وإن قلنا : إذا كان جميعه لو جمع كان مقدار الدرهم وجب إزالته كان أحوط للعبادة ، و ما ليس بدم من النجاسات يجب إزالة قليله وكثيره وهي خمسة أجناس: البول و الغايط من الآدمي و غيره من الحيوان الذي لايؤكل لحمه وما أكل لحمه فلا بأس ببوله و روثه و نرقه إلاّنرق الدجاجخاصة ، وما يكره لحمه فلا بأس ببوله و روثه مثل البغال و الحمير و الدواب" وإن كان بعضه أشد كراهية من بعض ، و في أصحابنا من قال بول البغال والحمير و الدواب" و أرواثها نجس يجب إزالة قليله و كثيره(١) والمني" نجس من كل حيوان يجب غسله ولايجزي فيه الفرك ، والخمر نجسة بلاخلاف أو كل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر ، و ألحق أصحابنا الفقاع بذلك،وكل نجاسة يجب إزالة قليلها وكثيرها فا ينَّه يجب إزالتها عن الثياب والأنَّبدان أدركها الطرف أو لم يدركها إذا تحقَّق ذلك . فا ن لم يتحقَّق ذلك و شكَّ لم يحكم بنجاسة الثوب إلاَّ ما أدركه الحسُّ فمتى لم يدركها فالثوب على أصل الطهارة ، و إذا تحقّق حصول النجاسة في الثوب ولم يعلم موضعه بعينه وجب غسل الثوب كلّه وإن علم أنَّه فيموضع مخصوص وجب غسل ذلك الموضع لا غير ، ولا يتعدُّى إلى غير ذلك الموضع سواء كانت الرطبة أو يابسة ، و إن علم أن النجاسة حصلت في أحد الكميِّن ولم يتميُّن غسلهما معاً ولم يجزله التجزي ، وإن قطع أحد الكمين وجب عليه غسل الكم الآخر ولا يجب عليه غسل جميع الثوب.

الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الخنزير إذا أصاب الثوب وجب غسله لأته نجس و إن أصابه من الماء الذي يغسل به الإناء لا يجب غسله سواء كانت من الغسلة الأولة أو الثانية ، وإن قلنا : إنّه يغسل من الغسلة الأولة كان أحوط . فأمّا الوضوء به فلا يجوز

 ⁽١) قال في مقتاح الكرامة : و عن أبي على و الشيخ في النهاية القول بالنجاسة ، و إليه مال الاردبيلي وتلمية. السيد صاحب المدارك

لما روى من أن الماء الذي يزال به حكم النجاسة لا يجوز استعماله في الوضوء (١١) و كل " نجاسة يجب غسلها لا يكفي صب الماء عليها إلا بول الصبي خاصة قبل أن يطعم، وإذا ترك تحت الثوب النجس إجَّانة وصب عليها الماء وجرى الماء في الا جَّانة لا يجوز استعماله لأ ننَّه نجس ، وإذا أصاب الثوب نجاسة فغسل نصفه فا ينَّه يطهر ذلك النصفولا يتعدَّى إليه النجاسة من النصف الآخر . مامس الكلب و الخنزير و الثعلبوالارب و الفارة و الوزغة بساير أبدانها إذاكانت رطبة أوأدخلت أيديها أوأرجلها في الماءوجب غسل الموضع و إراقة ذلك الماء ، ولا يراعي في غسل ذلك العدد لا ّن " العدد يختص الولوغ فان كانت يابساً رش الموضع بالماء فان لم يتعين الموضع غسل الثوب كله أورش و كذلك إن مس بيده شيئاً من ذلك و كان واحد منهما رطباً وجب غسل يده و إنكان يابساً مسحه بالتراب، وقد رويت رخصة في استعمال ما يشرب منه ساير الحيوان في البراري سوى الكلب والخنزير (٢) و ما شربت منه الفارة في البيوت و الوزغ أو وقعا فيه و خرجا حيَّين لا نَّه لايمكن التحرُّ ز منذلك . إذاصافح ذمَّياً أومحكوماً بكفر. من أهل الملَّة كان حكمه حكم ما ذكرناه من النجاسات ، و إذا أصاب ثوبه ميَّت من ألناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل أو غيره من الأموات وجب غسل الموضع الَّذي أصابه فا ن لم يتعيَّن الموضع غسلكله ، وإن مس بيد ميِّتاً من الناس بعدبرده بالموت وقبل تطهيره بالغسل أو مس قطعة منه فيها عظم أو مس ما قطع من حي وفيه عظم وجب عليه الغسل وإنكان بعد الغسل أوقبل برده لم يجب ذلك ، وإن كان مامسه به من القطعة لا عظم فيه لم يجب عليه الغسل بل يجب عليه غسل يده ، وإن كان الميتمن غير الناس غسل ما مسته به حسب ، ولا بأس بعرق الجنب و الحايض إذا كانا خالمين من نجاسة فا ِن كان على بدنهما نجاسة و عرقا نجس الثوب الَّذي عرقا فيه ، و إنكانت

⁽۱) دوى الشيخ في التهديب ج ۱ ص ۲۲۱ ت ٦٣٠ عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله على المياه النوب أو عليه السلام قال ، لا بأس آن يتوضأ بالماء المستعمل ، و قال : الماء الذي ينسل به النوب أو ينتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه . الخ .

⁽٢) مضى منا ذكر هذا الخبر في ص ٩٠٠٠

الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فيه على ما رواه بعض أصحابنا (١) وعرق الإبل الجلَّالة يجب إزالته ، و كل نجاسة أصابت الثوب أوالبدن وكانت يابسة لا يجب غسلهما وإنَّما يستحبُّ مسح اليد بالتراب أو نضح الثوب، و إذا أصاب الأرض أو الحصير أو البارية بول و طلعت عليه الشمس و جفَّفته فا ينَّه يطهر بذلك و يجوز السجود عليه و التبميم به و إن حِفقته غير الشمس لم يطهر ، ولا يطهر غير ما قلناه من النياب بطلوع الشمس عليه و تجفيفه غير أنَّه يجوز الوقوف عليه في الصلوة إذا كان موضع السجود طاهراً ولم تكن النجاسة رطبة فيتعدَّى إليه ، ولا يجوز إزالة شيء من النجاسات بغير الماء المطلق من ساير المايعات ولا يحكم بطهارة الموضع بذلك ، وفي أصحابنا منأجازه و من صلى في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك بطلت صلوته و إن علم أن فيه نجاسة . ثم أنسيها و صلى كان مثل الأو لعليه الإعادة ، و إن لم يعلم وصلى على أصل الطهارة ثم علم أنَّه كان نجساً و الوقت باق أعاد الصلوة و إن مضى الوقت فلا إعادة عليه فا ن رأى النجاسة في الصلوة على ثوبه رمى بذلك الثوب و تمتّم الصلوة فيما بقي ، و إن لم يكن عليه غيره طرحه فا إن كان بالقرب منه ما يستر عورته به أخذه و ستر به العورة و صلى و إن لم يكن بالقرب منه شيء ولا عنده من يناوله قطع الصلوة و أخذ ثوباً يستربه العورة ويستأنف الصلوة ، وإن لم يملك ثوباً طاهراً أصلاً تمتّم صلوته من قعود إيماءاً ، و المذي و الوذي طاهران لا يجب إزالتهما فا ن أزالهما كانأفضل ، والقيء ليسبنجس و في أصحابنا من قال: هو نجس (٢) و الصديد و القيح حكمهما حكم القيء سواء ، و إذا أصاب خفَّه أو تكته أو جوربه أو قلنسوته أو مالا تتم السلوة فيه منفرداً شيء من النجاسة لم يكن بالصلوة فيه بأس و إزالته أفضل.

ومالانفس له سائلة من الميتات لم ينجس الثوب والبدن ، ولاالمايع الّذي يموت

⁽١) قال المجلسى فى مرآت العقول ، احتلفوا فى تجاسة عرق الجنب عن الحرام فذهب إننا بابويه و الشيخان و ابناهما إلى النجاسة بلنسب بعضهم هذا القول إلى الاصحاب ، والمشهور بى المتأخرين الطهارة .

 ⁽٢) قال في المختلف: لا أعرف فيه مخالماً إلا ابن الجنيد.

فيه ماءً كان أو غيره و إن تغيّر أحد أو صاف الماء به إلّا الوزغ و العقرب فا نّهما إذا ماتا في الماء يستحبّ إراقته ، وطين الطريق لابأس به مالم يعلمبه نجاسة فا ذا مضى عليه ثلاثة أيّام أزيل استحباباً .

و إذا أصاب الثوب ماء المطر وقد خالطه شيء من النجاسة فا ن كان جارياً من الميزاب فلا ينجس الثوب ولا البدن ما لم يتغيّر أحد أو صافه الماء لأ ن حكمه حكم الماء الجاري.

و الماء الذي يستنجا به أو يغتسل به من جنابة إذا رجع عليه أو على نوبه لم يكن به بأسفان انفصل منه ووقع على نجاسة . ثم رجع عليه وجب إزالته و إذاحصل معه ثوبان : أحدهما نجس و الآخر طاهر ولا يتمينز الطاهر صلى في كل واحد منهما على الانفراد ، و روى أنه يتركهما و يصلى عريانا (١) و الأول أحوط ، و إن كان معه ثوب نجس ولا يقدر على الماء نزعه و صلى عرياناً فإن لم يتمكن من نزعه خوفاً من البرد صلى فيه ، و إذا تمكن نزعه أو غسله و أعاد الصلوة .

و بول الخشَّاف نجس و بول الطيور كلُّها وذرقها طاهر سواء أكل لحمها أو لم يؤكل.

المرأة المربية للصبي إذا كان عليها ثوب واحد لاتملك غيره يصيبه نجاسة في كل وقت ولا يمكنها التحر زمنه غسلت الثوبكل يوممر قواحدة وصلت فيه ، وبول الصبي قبل أن يطعم يكفي أن يصب الماء عليه ، وبول الصبية لابد من غسله على كل حال ، و إذا مس الثوب أوالبدن كافر محكوم بكفره سواء كان كافر أصل أو كافر مكة أوكافر رد و كان الثوب رطباً أو جسمه رطباً وجب غسل الثوب ، وإن كان يابساً رش الموضع بالماء و على هذا كل ثوب قصره كافر أوصبغه أوغسله أو غسل غزله أوسقاه أو بله عند العمل

⁽۱) قال الحلى في السرائر ، و إذا حصل معه ثوبان: أحدهما نجس و الاخر طاهر و لم يتميز له الطاهر ولا يتمكن من غسل أحدهما ، قال بعض أصحابنا : يصلى في كل واحد منهما على الانفراد وجوباً ، و قال بعض منهم ، نزعهما و يصلى عرباناً و هذا الذي يقوى في نفسي و به أفتى .

فا نه لا يجوز الصلوة فيه إلا بعد غسله و تطهيره. و ما استعمله شارب مسكر أو فقاع ولا نعلم أنه أصابه شيء من المسكر أوالفقاع وجب غسله ولا يجوز الصلوة فيه على حال قبل ذلك .

\$(فصل: في ذكر الاغسال)\$

الأغسال على ضربين : مفروض و مسنون . فالمفروض ستَّة أغسال: غسل الجنابة و الحيض والاستحاضة على بعض الوجوه ، والنفاس ، وغسلالاً موات ، و غسل من مس ميًّ من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل ، و المسنونات ثمانية و عشرون غسلا : غسل يوم الجمعة ووقته من طلوع الفجر من يومالجمعة إلى وقت الزوال ، وقد رخُّس في تقديمه يوم الخميس لمنخاف الفوت ، ويستحبُّ قضاؤه لمن فاته إمَّا بعدالزوال أو يوم السبت ، و كلَّما قرب من الزوال كان أفضل ، و إذا اجتمع غسل جنابة و غسل يوم الجمعة و غيرها منالاً غسال المفروضات و المسنونات أجزأ عنها غسلواحد إذا نوى به ذلك فا ذا نوى به غسل الواجب دون المسنون أجزأ عن الجميع ، و إن نوى المسنون دون الواجب لم يجزأه ، وإن لم ينو شيئاً أصلاً لم يجزأه عن شيء من ذلك ، و غسل ليلة النصف من رجب ، و غسل يوم السابع و العشرين منه ، و ليلة النصف من شعبان و أوَّل ليلة من شهر رمضان ، و ليلة النصف منه ، و ليلة سبع عشرة منه ، و تسع عشرة منه ، و إحدى و عشرين منه ، و ثلاث و عشرين منه ، و ليلة الفطر ، و يوم الفطر ، و يوم الأضحى ، و غسل الإحرام ، و غسل دخول الحرم ، و غسل دخول المسجد الحرام و عند دخول الكعبة ، و عند دخول المدينة ، وعند دخول مسجد النبي عَمَالُكُ ، وعند زيارة النبي عَيْنِ ، و عند زيارة كلُّ واحد من الأنُّمة عَالِيمٌ ، و غسل يوم الغدير، و يوم المباهلة و هو يوم الرابع و العشرين من ذي الحجَّة ، وغسل المولود ، وغسلقاضي صلاة الكسوف إذا احترق القرص كلُّه و تركها متعمُّداً ، و عند صلاة الحاجة ، و عند صلوة الاستخارة فهذه الأُغسال كلُّها مسنونة ، و إن كان بعضها آكد من بعض، و غسل التوبة ، و الكافر إذا أسلم لا يجب عليه الغسل بل يستحب له ذلك اللَّهم ۗ إلَّا أن يكون

وجب عليه الغسل للجنابة و غيرها فا نه إذا أسلم يجب عليه الغسل لا نه في حال كفر. لا يصح منه الغسل لا نه لا تصح منه النية .

◊ (فصل : في ذكر الحيض والاستحاضة)

الحيض و المحيض عبارتان عن معنى واحد ، وهو الدم الأسود الخارج بحرارة على وجه يتعلّق به أحكام مخصوصة ، و لقليله حد " ، و إن شئت قلت : هو الدم الذى له تعلّق بانقضاء العد " على وجه إمّا بظهوره أو بانقطاعه ، و يتعلّق به عشرون حكماً : لا يجب عليها الصلوة ، ولا يجب عليها الصوم ، ويحرم عليها دخول المساجد إلا عابرة سبيل ، ولا يصح " منها الاعتكاف ، ولا يصح " منها الطواف ، و يحرم عليها قراءة العزايم ، و يحرم عليها مس كتابة القرآن ، و يحرم على زوجها وطيها، و يجب على من وطئها متعمداً الكفارة إن كان فيأو "له دينار ، و إن كان في وسطه نصف يجب على من وطئها متعمداً الكفارة إن كان فيأو "له دينار ، و هل الكفارة واجبة دينار ، و إن كان في آخره ربع دينار ، و يجب عليه التعزير ، و هل الكفارة واجبة أو مندوب إليها ؟ فيه روايتان : إحديهما و هي الأظهر أنّها على الوجوب ، و الثانية أنّها على الاستحباب (١) ، وإن تكر " دمنه الوطي فلانس " لا صحابنافيه معين ، وعموم الأخبار يقتضي أن يكون عليه بكل " دفعة كفارة ، و إن قلنا : إنّه لا يتكر "ر لا " نهلا عليه والأصل بر الما النه كان قو الله .

⁽۱) روايات الباب بعضها ظاهرة في الوجوب كرواية محمد بن مسلم المروية في الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب بقية الحدود و التعزيرات ج ١٠ - من كتاب الحدود قال عالت أباجه فر عليه السلام عن الرجل أتى المرأة وهي حائض قال عبجب عليه في استقبال الحيض دينار ، و في وعظه نصف دينار ، و بعضها ظاهرة على عدم الوجوب كصحيحة الميص بن القاسم المروية في الوسائل باب - ٢٩ - من أبواب الحيض سألت أباعبدالله عليه السلام عن رجلواقع إمرأته وهي ظامت قال ، لا يلتمس فعل ذلك قدنهي الله أن يقربها ، قلت فان فعل أعليه كفارة قال ، لا أعلم فيه شيئاً يستففرالله ولا يعود ، نعم ما نقل عن الدعائم ، من أني حائضاً فقد أتي مالا يحلله ، و يستففر الله ويتوب من خطيئته ، و إن تصدق مع ذلك فقد أحسن إن لم يشكل بضف سنده ظاهر في الاستحباب .

و يجب عليها الغسل عند الانقطاع ، ولا يصح طلاقها ، ولا يصح منها الغسل ولا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ، ولا يجب عليها قضاء الصوم ، و يكره لها قراءة ما عداالعزايم ، ومس المصحف و حمله ، و يكره لها الخصاب ولا يجوز أن ترى المرأة دم الحيض قبل أن تبلغ تسع سنين فا ن رأت قبله لم يكن دم حيض ، و إن رأته لتسع سنين فصاعداً جازأن يكون دم حيض ، وتئس المرأة من الحيض إن ابنا ترى دم الحيض إلى ابنا بنا ترى دم الحيض سنة الا إذا كانت إمرأة من قريش فا ينه روى أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة (١) و متى رأت بعد ذلك لم يكن دم حيض .

و ينقسم الحيض ثلاثة أقسام: قليل و كثير و ما بينهما فحد "القليل ثلاثة أينام متنابعات، وفي أصحابنا منقال ثلاثة أينام في جملة العشرة، وهو الذي ذكرناه في النهاية و الأول أحوط (٢)، و الكثير عشرة أينام، و ما بينهما بحسب عادة النساء فا ذا ثبت هذا فأول ما ترى المرأة الدم ينبغي أن تمتنع من الصوم و الصلوة فا ن استمر "بها ثلاثة أينام متنابعة قطعت على أنه دم حيض و لم يكن عليها شيء، وإن رأت أقل من ذاك قطعت على أنه لم يكن دم حيض وقضت الصلوة و الصوم، و على الرواية الأخرى إذا رأت الثلاثة أينام في جملة إلعشرة دماً لم يلزمها قضاء الصلوة، و إذا قلنا: لا يكون أقل من ثلاثة أينام متواليات فمتى رأت ثلاثة أينام تركت الصلوة و الصوم فا ن رأت بعد ذلك الطهر صلت و صامت ، و إن رأت بعد ذلك دماً قبل أن يستوى عشرة أينام على أي صفة كان الدم أسود كان أو أحمر أو أصفر و على كل حال كان ذلك كله حيضاً ولم يكن عليها فيما صلت و صامت شيء غير أنها تقضى فيما بعد الصوم، و إن رأت بعد أن تمضى لها عشرة أينام دماً قطعت على أنه ليس بدم حيض و أنه من الاستحاضة، و سنذكر حكمه، فا ن رأت الصفرة و الكدرة في مدة العشرة أينام حكم الاستحاضة، و سنذكر حكمه، فا ن رأت الصفرة و الكدرة في مدة العشرة أينام حكم النه العشرة أينام حكم

١١) المروية في الوسائل .. إلباب .. ٣١ ـ من أبواب الحيض ح .. ٢ - ١ .

⁽٢) ما هو المشهور بين الاصحاب اشتراط التتابع ، و لكن نقل عن بعض عدمه كماعن النهاية و الاستبصار و المهذب و ظاهر مجمع البرهان وصرليج كشف اللئام .

بأنَّمها من الحيض و إن رأت الدم ثلاثة أيَّام حكم لها بأنَّه دم حيض ثمَّ رأت يوم الحادي عشر أو الناني عشر أو الثالث عشر من وقت ما رأت الدم الأو ّل كان ذلككلُّه محكوماً بأنَّه دم استحاضة . فا إن رأت يوم الرابع عشر دماً كان ذلك كلَّه من الحيضة المستقبلة لا نُنها قد استوفت أقل الطهر و هو عشرة أيَّام هذا إذا رأت الطهر فيما بين الدمين فأمَّا إذا اتَّصل بها الدم فله حكم مفرد سنذكره إن شاء الله . فا نرأت الدم ثلاثة أيَّام . ثم "رأت الطهر بعده أيَّاماً . ثم "رأت النم قبل أن تخرج من العشرة أيَّام كان ذلك من الحيضة الا ُولى . فا ِن انقطع عنها ورأت الطهرعد"ة أيَّام الطهر من وقت انقطاع اللهم الأُخير و تستوفيعشرة أيَّام إلى أن تستقر " لها عادة ، ويستقر عادة المرأة بأن يمر "لها شهران أو ثلاثة أشهر ترى فيهاالدم أيَّاماً معلومة في وقت معلوم فيصير ذلك عادتها تعمل عليها و ترجع إليه إن استحاضت ، و متى استقر " لها عادة . ثم " تقد مها الحيض بيوم أو يومين أو تأخَّر بيوم أو يومين حكمت بأنَّه من الحيض، و إن تقدُّم بأكثر من ذلك أوتأخَّر بمثل ذلك إلى تمام العشرة أيَّام حكم أيضاً بأنَّه دم حيض فا ِن زاد على العشرة لم يحكم بذلك فا إن اختلط عليها أيَّامها فلا يستقرُّ لها على وجه واحد تركت الصومو الصلوة كلَّما رأت الدم ، و كلَّما رأت الطهر صلَّت إلى أن تستقر عادتها لما ذكر ناه من اتَّفاق الشهرين و الثلاثة على أيَّام معلومة وأوقات معيِّنة ، ومتى اشتبه دم الحيض بديم العذرة أدخلت قطنة فا ن خرجت منغمسة بالدم فذلك دم حيض ، وإن خرجت متطوقة فذاك دم عذرة ، وإن اشتبه بدم القرحأدخلت إصبعها فا إن كان الدم خارجاً منالجانب الأيمن فذاك دم قرح ، و إن كان خارجاً من الجانب الإيسر فهودم حيض ، و إناشتبه بدم الاستحاضة فلدم الاستحاضة صفة نذكرها ، و الصفرة و الكدرة في أيَّام الحيض حيض و في أينام الطهر طهر سواء كانت أينام حيضها الّتي جرت عادتها أن تحيض فيه أو الأيَّام الَّتي كان يمكن أن يكون حايضاً مثال ذلك أن تكون المرأة المبتدأة إذارأت الدم مثلاً خمسة أيَّام ثم رأت إلى تمام العشرة أيام صفرة أوكدرة فالجميع حيض لا ننه فيأيًّام الحيض، وكذلك إن جرت عادتها أن تحيض كلُّ شهر خمسة أيًّام ثمٌّ رأت في بعض الشهور خمسة أيَّام دماً. ثمَّ رأت بعد ذلك إلى تمام العشرة صفرة أوكدرة حكمنا

بأنَّه حيض ، وكذلك إذا كانت عادتها أن ترى أيَّاماً بعينها دماً . ثمَّ رأت في بعض الشهور في تلك الأرِّيَّام الصَفرة أوالكدرة حكمنا بأنَّه منالحيض ، فا ن رأت عقيبه دماً حكمنا بأنَّه من الحيض إلى تمام العشرة أيَّام فإن زاد على ذلك حكمنا بأنَّه دم استحاضة ، وكذلك إذا رأت أول مايبلغ الصفرة أو الكدرة وقد بلغت حداً يجوز أن كون حايضاً حكمنا بأنَّه من الجيض لأنَّه وقت الحيض، وكذلك إذا رأت دم الحيض أيَّاماً قدجرت عادتها فيه . ثمَّ طهرت و مرَّ بها أقلَّ أيَّام الطهر ؛ وهي عشرة أيَّام . ثم "رأت الصفرة و الكدرة حكمنا بأنَّها من الحيض لأنَّها قداستوفت أفل " أيَّام الطهر و جاءت الأُ يَّام الَّتي يمكن أن يكون حايضاً فيها ، وإنَّما قلنا ، بجميع ذلك لما روي عنهم عَالِيَكُمْ مِن أَن الصفرة في أيام الحيض حيض و في أيَّام الطهر طهر فحملناها على عمومها (١) و إذا انقطع الدم عنها فيما دون العشرة ولم تعلم أهي بعد حايض أم لا ؟ أدخلت قطنة فا ن خرجت وعليها دم و إن كان قليلاً فهي بعد حايض و إن كانت نقيَّة فقد طهرت فلتغتسل، و يجوز للزوج وطؤها قبل الغسل إذا تيقَّنت الطهر سواء كان الطهر في أكثر مد"ة الحيض أو فيما دونه و بعد الفسل أفضل ، ولا يفعل ذلك إلاَّ بعدأن تغسل فرجها فارنا طهرت اغتسلت ، وكيفيَّة غسلها مثل غسل الجنابة سواء ، و يلزمها تقديم الوضوء ليسوغ لها استباحة الصلوة على الأظهر من الروايات فا إن لم تتو"من قبله فلا بدُّ منه بعده ، وفي أصحابنا من قال يجزيهاالغسل (٢) و الأوُّل أحوط فا ذااغتسلت قصت الصوم ، ولا يلزمها قضاء الصلوة . فا ن رأت الدم وقد دخلوقت صلاة ومضىمقدار ما يمكنها أداء تلك الصلوة ، ولم تكن قدصلت وجب عليها قضاء تلك الصلوة ، وإن رأت الدم قبل ذلك لم يلزمها القضاء ، و إن طهرت في وقت صلوة و أخذت في تأهُّب الغسل فخرج الوقت لم يجب عليها القضاء و إن توانت عن الغسل حتَّى خرج الوقت وجب

⁽۱) رواه الشيخ في التهذيب ج ۱ ص ۱۵۷ ص ۳۵۳ عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام .

 ⁽۲) هذا مختار السيد؛ و وافقه الكاتب و الاردبيلي و تلميذه فقالوا ، لا يجب الوضوء
 مع النسل -

عليها القضاء . فا ن طهرت بعد زوال الشمس إلى بعد دخول وقت العصر قضت الصلوتين معاً وجوباً ، و يستحب لها قضاؤهما إذا طهرت قبل مغيب الشمس بمقدار ماتصلى خمس ركعات فا ن لم تلحق إلا مقدار ماتصلى فيه رئيها العصر ، و إذاطهرت بعد مغيب الشمس لحقته قبل المغرب مقدار ماتصلى فيه ركعة لزمها العصر ، و إذاطهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل لزمها قضاء العشائين ، و يستحب لها أيضاً قضاؤهما إذاطهرت إلى قبل الفجر بمقدار ماتصلى خمس ركعات فإ ن لم تلحق أكثر من أن تصلى فيه أربع ركعات لم يلزمها أكثر من العشاء الآخرة ، و يلزمها قضاء الفجر إذا طهرت قبل طلوع الشمس بمقدار ما تصلى فيه ركعة فإ ن كان أقل من ذلك لم يكن عليها قضاء ، و إذا أصبحت صائمة ثم حاضت أفطرت أي وقت رأت الدم ولوكان قبل المغرب بيسير ، وتقضى ذلك اليوم والا فضل إذا رأت الدم بعد العصر أن تمسك بقية النهار تأديباً و عليها القضاء ، وينبغى حال فإ أصبحت حايضاً . ثم طهرت أمسكت بقية النهار تأديباً و عليها القضاء ، وينبغى اللحايض أن تتوضاً عند وقت كل صلوة و تجلس في مصلاها و تذكر الله بمقدار زمان طلاتها استحباباً ، وأقل الطهر بين الحيضتين عشرة أينام ، و ليس لكثيره حد بل يختلف الحال فيه .

ى (فصل : في ذكر الاستحاضة و أحكامها) ا

الاستحاضه هي الدم الأصفر البارد الذي لاتحس المرأة بخروجه منها في غالب الحال أو مازاد على أكثر الحيض أو النفاس وهي عشرة أينام و إن لمتكن بهذه الصفة ، و المستحاضة لا تخلوا من أحد أمرين : إمّا أن يكون مبتدأة أومن لها عادة فا نكانت مبتدأة فلها إذا استمر بها الدم أحوال أربعة :

أحدها : أن يتميّزلها بالصفة . فا ذا رأته بصفة دم الحيض تركت الصوم والصلوة و إذا رأته بصفة دم الاستحاضة صلّت وصامت إذافعلت ما يجب على المستحاضة ، ويعتبر بين الحيضتين عشرة أيّام طهراً و ما تراه بصفة دم الحيض إنّما يكون له حكم إذا جمع شرطين :

أحدهما: أن تراه بتلك الصفة ثلاثة أيَّام لأنَّ ما نقص عنها لا يكون حيضا.

والثاني لايزيد على عشرة أيَّام لأن مازاد على العشرة لايكون حيضاً فإذا رأت في الشهر الأوَّل ثلاثة أيَّام ماهو بصفة دم الحيض، و في الشهر الثاني خمسة أيَّام، و في الثالث سبعة أينَّام كان ماتراء بصفة دم الحيضكلُّه حيضاً فيكل شهر و الباقي يكونطهراً لاً نبَّه ما استقر " لها عادة فا ن رأت في شهرين متواليين مثلاً ثلاثة أيبَّام و رأت في الشهر الثالث خمسة أيَّام حكم في الشهرين الأوَّ لين بأنَّ حيضها ثلاثة أيَّام لأنَّ عادتهاقد استقرُّت بالشهرين غير أنُّها في الشهر الأوُّل والثاني لاتصلَّى ولا تصوم إلَّا بعدأن يمضى عليها عشرة أيَّام أقسى مدَّة الحيض على أيَّ صفة كان فا ذا ثبت في الشهر الثالث أنَّ ما زاد في الشهر الأوَّل و الثاني على الأَّيَّام الَّتي رأت فيها دم الحيض كان استحاضةقضت الصوم و الصلوة ، و أمَّا في الشهر النالث الَّذي استقر "ت فيه عادتها فا نتَّها تغتسل إذا مضت عليها الأيَّام الَّتي رأت فيها دم الحيض في الشهر الأوَّل و الثاني و تصوم وتصلَّى و إذا رأت المبتدأة ثلاثة أيَّام دم الحيض ، و ثلاثة أيَّام دم الاستحاضة و أربعة أيَّام صفرة . ثم انقطع كان الكل من الحيض، و إنها يحكم بأنه طهر إذا جاز العشرة أيَّام فتبيَّن بذلك أن ما قبل العشرة كان دم استحاضة ، فإذا رأت المبتدأة ثلاثة أيًّام دم الاستحاضة و ثلاثة أينَّام دم الحيض . ثمَّ دم الاستحاضة و جاز العشرة فا ينَّها تحكم أنَّما رأته بصفة دم الحيض حيض و ما هو بصفة دم الاستحاضة طهر تقدُّم ذلك أو تأخَّر لا ُنَّه ليس بأن يجعل الثلاثة الأو"لة مضافة إلى الحيض بأولى من التي بعد أيَّام الحيض فسقط [فسقطاخل] و عمل على اليقين ممَّاهوبصفة دم الحيض، وكذلك إذا رأت أو لاَّ دم الاستحاضة خمسة أيَّام . ثمَّ رأت ما هو بصفة دم الحيض باقى الشهر يحكم في أوَّل يوم ترى ما هو بصفة دم الحيض إلى تمام العشرة أيَّام بأنَّه حيض و ما بعد ذلك استحاضة فا ن استمرُّ على هيئته جعلت بين الحيضة و الحيضة الثانية عشرة أيَّام طهراً و ما بعد ذلك من الحيضة الثانية . ثم على هذا التقدير فا إن رأت أقل من ثلاثة أيّام دم الحيض و رأت فيما بعد دم الاستحاضة إلى آخر الشهر كانت هذه لا تمييز لها فترجع إلى عادة نساءها وهي الحالة الثانية على ما قلناه فا إن لم يكن لها نساء قرابات أوكن مختلفات رجعت إلى من هي من أقرانها منأهل بلدهاوهي الحالة الثالثة فإن لم يكن هناك نساء أوكن مختلفات

تركت الصوم و الصلوة في الشهر الأول ثلاثة أيّام ، وفي الثاني عشرة أيّام أوفي كلّ شهر سبعة أيّام لأن في ذلك روايتين لا ترجيح لا حديهما على الأخرى و هما متقاربتان ، و هذه الحالة الرابعة ، و إذا رأت المبتدأة ما هو بصفة دم الاستحاضة ثلاثة عشر يوما . ثم رأت ما هو بصفة الحيض بعد ذلك و استمر كان ثلاثة أيّام من أول الدم حيضاً و العشرة طهراً و ما رأته بعد ذلك واستمر كان من الحيضة الثانية ، و أمّا إذا كانت المرأة لها عادة فلها أيضاً أربعة أحوال :

أحدها : أن يكون لها عادة بلا تمييز .

و الثاني : أن يكون لها عادة و تمييز .

و الثالث : اختلف عادتها و لها تمييز .

الرابع: اختلف عادتها ولا تمييز لها .

فالقسم الأول : وهى التي لها عادة فيما مضى أويكون قد مضى بها شهران رأت فيهما ما هو بصفة دم الحيض فا نها تحكم أيضاً بأن ذلك عادتها و يبنى عليها ، وقد بينا أنها تترك الصوم و الصلوة في الشهرين الأولين أقصا مدة الحيض فا ذا استقرت عادتها قضت ما نقص عن ذلك مثال ذلك أنها رأت في الشهر الأول ثلاثة أيام ، و في الشهر الثانى مثل ذلك ، و في الشهر الثالث استمر بها الدم بتلك الصفة إلى آخر الشهر فحكم بأن حيضها ثلاثة أيام و تصلى و تصوم ما بعد ذلك .

و إذا رأت المبتدأة دم الحيض خمسة أيّام و عشرة أيّام طهراً بعد ذلك . ثم رأت خمسة أيّام دم الحيض ، ثم رأت عشرة أيّام طهراً . ثم استحيضت فقد حصل لها عادة في الحيض و الطهر تجعل أيّام حيضها خمسة أيّام و أيّام طهرها عشرة أيّام ، وكذلك إن رأت دم الحيض خمسة أيّام و خمسين يوماً طهرا . ثم رأت خمسة أيّام حيضاً و خمسة و خمسين يوماً طهرا . ثم رأت خمسة أيّام حيضاً و خمسة و خمسين يوماً طهرا . ثم استحاضت تجعل حيضها في كل شهرين خمسة أيّام لأن ذلك صار عادتها .

و إذاكانت عادتها خمسة أيّام في كلّ شهر فرأت الدم قبلها بخمسة أيّام ولم ترفيها شيئاً كان حيضها قدتقد م، وكذلك إن رأت خمسة بعدها ولم ترفيها كان حيضها قدتأخّر

و إن رأت في خمسة أيّام قبلها و فيها كان الكلّ حيضاً لأنّه عشرة أيّام ، وكذلك إن رأت فيها و في خمسة بعدها كانت العشرة كلّها حيضاً ، و هي أقصى مدّة الحيض ، و إن رأت فيخمسة قبلها و فيهاوفي خمسة بعدها . ثمّ انقطع ولم يتميّز لها تجعل أيّام عادتها حيضها [حيضاً خل] و الباقي استحاضة لأن هذه اختلط دم حيضها بدم استحاضتها فينبغي أن تعمل على عادتها ، والمسئلتان الأو لتان ليس فيهما اختلاط دم الحيض بدم الاستحاضة فكان الكلّ دم حيض .

إذا كانت عادتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت من أو ل الشهر و الخمسة أيام و استمر بها الدم فينبغى أن تجعل ابتداء أيام حيضها من الخمسة الثانية حسب ماكان عادتها . إذا رأت المبتدأة في الشهر الأول خمسة أيام دم الاستحاضة ، وفي الثانى خمسة أيام دم الحيض والباقى دم استحاضة ، وفي الثالث دما مبهماً فا نها في الشهر الأول والثالث تعمل من لاعادة لهاولا تمييز ، وفي الشهر الثانى تجعل أيامها خمسة أيام والباقى استحاضة لا نه لا تثبت العادة بشهر واحد ولا يمكن أن تبنى عليه الشهر الثالث .

إذا كانت عادتها أن ترى الدم في أو ل كل شهر خمسة أيّام فلمّا كان في بعض الشهور رأت في تلك الخمسة أيّام على العادة وطهرت عشرة أيّام . ثم رأت دما نظرفيه فإن انقطع دون أكثر مد الحيض الّتي هي عشرة أيّام كان ذلك من الحيضة الثانية و إن استمر على هيئته واتصل عملت على عادتها المألوفة في الخمسة في أو ل كل شهر و تجعل الباقي استحاضة لأن الدم الثني لم يخلص للحيض بل اختلط بدم الاستحاضة و لها عادة فوجب أن ترجع إلى عادتها .

و أمّا القسم الثانى: وهى الّتى لها عادة و تمييز مثل أن تكون إمرأة تحيض في أو ل كل شهر خمسة أيّام فرأت في كل شهر عشرة أيّام دم الحيض. ثم رأت بعدها دم الاستحاضة واتصل فيكون حيضها عشرة أيّام اعتباراً بالتمييز، وكذلك إذا كانت عادتها خمسة أيّام فرأت ثلاثة أيّام دماً أسود. ثم رأت دماً أحمر إلى آخر الشهر فا ن حيضها ثلاثة أيّام وما بعدها استحاضة اعتباراً بالتمييز.

و كذلك إذا كانت عادتها خمسة أيَّام من أوَّل الشهر فرأت في أوَّل الشهر ثلاثة

أيَّام دماً أحمر ، و ثلاثة أيَّام دماً أسود ، و أربعة أيَّام دماً أحمر واتبَّصل كان حيضها الثلاثة أيَّام الثانية من الشهر وهو أيَّام الدم الأسود إعتباراً بالتمييز ، و يكون حيضها تقدُّم أو تأخَّر .

و كذلك إذا كانت عادتها ثلاثة أيّام من أوّل كلّ شهر فرأت ستّة أيّام دماً أحر و أربعة أيّام الّتي رأت فيها دماً أسود اعتباراً بالتمييز .

ولوقلنا في هذه المسائل: إنها تعمل على العادة دون التمييز لما روي عنهم كاليكاني إن المستحاضة ترجع إلى عادتها ولم يفصلوا كانقوياً.

و المستحاضة متى تميّز لها أيّام الحيض إمّا بصفة الدم أو بالرجوع إلى العادة أوكانت مبتدأة فتركت الصوم و الصلوة على الترتيب الّذي قد مناه وصلّت وصامت مابعد ذلك لا يجب عليها قضاء صوم ولا صلوة على حال لا أن " أيّامها الّتي صلّت فيها وصامت محكوم بطهارتها ، و إذا ثبت ذلك فلا يجب عليها القضاء .

و أمَّا القسم الثالث : وهي الّتي كانت لها عادة فنسيتها أواختلط عليها ولها تمييز فا نتها ترجع إلى صفة النم . فا ذا رأته بصفة دم الحيض عملت ما تعمله المستحاضة .

و إن رأت من ذكرنا حالها مثلاً خمسة أيَّام دماً بصفة الحيض تركت الصلوة و إذا رأت بعد ذلك خمسة أيَّام دم الاستحاضة فا إن انقطع عنها الدم في العاشر كان كلُّه حيضاً .

و إن جاز ما هو بصفة دم الاستحاضة العشرة أينام كان ذلك دم استحاضة من وقت ما رأته بصفة دم الاستحاضة ، و تقضى الصوم و الصلوة فيه ، فا ن رأت أو لا دما بصفة دم الاستحاضة خمسة أينام . ثم رأت خمسة أينام ما هو بصفة دم الحيض وانقطع كان كله دم الحيض .

وإن جاز ماهو بصفة دم الحيض العشرة ودام إلى الخمسة عشر يوماً كانتالخمسة الأوالة لم يكن دم حيض تقضى فيها الصوم و الصلوة ، و إن انقطع فيما بين العشرة و

والخمسة عشر يوماً قضت الصوم و الصلوة في الخمسة أيّام الّتي رأت فيها الدم بصفة دم الاستحاضة وسقط عنها ما بعد ذلك . فإن رأت ثلاثة أيّام مثلاً دم الحيض ثم رأت إلى تمام العشرة دم الحيض وانقطع كان الكلّ دم الحيض وكذلك إن انقطع فيما دون العشرة .

و إن جاز العشرة أينام ماهو بصفة دم الحيض و بلغ ستّة عشر يوماً كانت العشرة أينام كلّها حيضاً ، و قضت الصوم و الصلوة في الستّة الأولى فا ن رأت أو لا ثلاثة اينام دم الاستحاضة ، ثم رأت ماهو بصفة دم الحيض إلى تمام العشرة و انقطع كان الكلّ حيضاً .

فان جار العشرة ماهو بصفة دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان ما رأته أو "لا بصفة دم الاستحاضة لم يكن حيضاً قضت فيه الصوم والصلوة ، وإن رأت دم الحيض خمسة أيّام مثلاً . ثم وأت دم الاستحاضة وجاز العشرة أيّام إلى خمسة عشر يوماً . ثم وأت دم الحيض كان ذلك من الحيضة الثانية لا نها قداستوفت أقل الطهروهوعشرة أيّام فا بن رأت فيما دون الخمسة عشر يوماً دم الحيض لم يكن ذلك دم حيض لا نها مااستوفت عشرة أيّام الطهر ، و كذلك إن رأت دم الحيض أقل من خمسة أيّام ثم وأت دم الاستحاضة عشرة أيّام ، ثم تحكم بما تراه بعد ذلك أنّه من الحيض يستوفى من وقت مارأت دم الاستحاضة عشرة أيّام ، ثم تحكم بما تراه بعد ذلك أنّه من الحيضة المستقبلة فا بن رأت أو "لا دم الحيض سبعة أيّام ثم رأت بعد ذلك دم الاستحاضة و جاز العشرة تستوفى أقل الطهر عشرة أيّام سواء انقطع الدم قبل ذلك أو تغيّر فرجع إلى لون دم الحيض أولم يرجع لا أن الطهر لا يكون أقل من عشرة أيّام و كذلك ما يزيد على ذلك من المسائل فهذه أصولها التي ذكرناها .

و أمَّا القسم الرابع : وهي الَّتي لا يتميَّز لها صفة الدم وأَطبق عليها الدم وقد نسيت العادة فا ن لها ثلاثة أحوال :

أُحدها : أن تكوُّن ذاكرة لا يُتَّام حيضها وعددها وناسية للوقت .

الثانية : أن تكون ذاكرة للوقت ناسية للعدد .

الثالثة: أن تكون ناسية للعدد والوقت معاً فإ نكانت فاكرة للعدد ناسية للوقت فا نها تترك الصوم و الصلوة مثل عدد تلك الأيّام في الوقت الذي تعلم أنّه حيض بيقين و تصلّى و تصوم فيما بعد إذا عملت ما تعمله المستحاضة من الشهر بعد أن تغتسل، وإنّما قلنا: ذلك لأنّ هناك طريقا تعلم به أيّام حيضها على ما نبيّنه، و إن كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد تركت الصلوة و الصوم في تلك الأيّام ثلاثة أيّام وهي أقل أيّام الحيض لأنّه مقطوع به، و الباقي ليس عليه دليل، و إن كانت ناسية للعدد و الوقت فعلت ثلاثة أيّام من أوّل الشهر ما تفعله المستحاضة و تغتسل فيما بعد لكل صلاة، و صلت و صاحت شهر رمضان، ولا يطأها زوجها أصلالاً ن ذلك يقتضيه الاحتياط، ولا يمكن أن تطلق هذه على مذهبنا إلا على ماروي أنّها تترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة أيّام (۱) وتصوم وتصلّى فيما بعد وتكون مخيّرة على هذه الرواية في السبعة الأيّام في أوّل الشهر و أوسطه وآخره.

والتفريع على المسئلة الأولى ، وهي إذا كانت ذاكرة للعدد ناسية للوقت فجملته أن كل زمان تتيقن فيه حيضها فعلت ما تفعله الحايض، وكل زمان لا تتيقن ذلك فيه فعلت ما تفعله الما الفسل وجب عليها الفسل فيه ما تفعله المستحاضة ، وكل زمان اختمل فيه انقطاع دم حيضها وجب عليها الغسل فيه للصلوة فمن ذلك إذا قالت : كنت أحيض في الشهر إحدى العشرات ، ولا أعلم أنها هي العشرة الأولى أو الثانية أو الثالثة فا ن هذه ليس لها حيض بيقين ولا طهر بيقين فتجعل زمانها زمان الطهر فتصلى من أو للسهر إلى آخره بعد أن تفعل ما تفعله المستحاضة و تغسل في آخر كل عشرة لاحتمال انقطاع دم الحيض فيه .

و إذا قالت : كنت أحيض عشرة أيّام في كلّ شهرولا أعلم موضّعهامن الشهرفا ن هذه أيضاً ليس لها حيض ولا طهر بيقين تفعل ما تفعله المستحاضة لكلّ صلوة في العشرة الأولى . ثم تغتسل بعد ذلك لكلّ صلوة إلّا أن تعلم أنّها كانت تطهر في وقت معلوم فتغتسل في كلّ يوم في ذلك الوقت ، و الفرق بين هذه المسئلة والا ولى أن الا ولى قطعت على أن ابتداء حيضها كان في أو ل العشرة و إنّما شكّت في العشرات .

⁽١) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٣٨١ ح ١١٨٣ عن يونس .

والمسئلة الثانية قطعت على أن حيضها كان عشرة أيّام ولم تعلم أو لها وجو ذت أن تكون من اليوم الأو لوالثاني و الثالث والرابع ، ومازاد على ذلك، و إنّماأوجبنا عليها الغسل عندكل صلوة فيما زاد على العشرة لجواز أن يكون انقطع حيضها عند ذلك ، وإذا قالت : كان حيضى ثلاثة أيّام في العشرة الأو له من الشهر ولا أعلم موضعها من هذا العشر فان هذه ليس لها حيض ولا طهر بيقين في هذه العشرة فتصلّى من أو لل العشرة في اليوم الأول و الثاني والثالت إذا فعلت ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل لكل الملوة إلى تمام العشرة أيّام إلّا أن تعلم أن انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت و تتوضاً في غيره .

و إذا قالت : كان حيضى أربعة أيّام في العشرة الأولى ، ولا أعلم موضعها فا نّبها تصلّى إذا فعلت ماتفعله المستحاضة أربعة أيّام ثم تغتسل لكل صلوة على مابيّناه .

فا ذا قالت: كان حيضى خمسة أيّام صلّت إذا فعلت ما تفعله المستحاضة خمسة أيّام. ثم اغتسلت بعدها لكل صلوة فأمّا إذا قالت: كان حيضى ستّة أيّام في العشرة الأولة فا ن لها حيضا بيقين ، و إنّما لايكون لها حيض بيقين إذا لم تزد على الخمسة أيّام فامّا إذازاد على الخمسة أيّام فقد حصل لها اليقين في الحيض فيكون في هذه المسئلة اليوم الخامس و السادس من الحيص لأن الابتداء إن كان من أوّل العشرة فالخامس و السادس حيض ، و إن كان الابتداء من اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس فا ن هذين اليومين أيضاً داخلان فيه بيقين فا ذاكان كذلك فا نها نفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلاة إلى اليوم الخامس و تترك الصلوة في الخامس و السادس . ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلوة لجوازان يكون دم الحيض انقطع عندها إلا أن تعلم أن دم الحيض كان ينقطع في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم إلى تمام العشرة أيّام فا ذا جازت العشرة فهي طاهرة بيقين تفعل ما تفعله المستحاضة .

إذا قالت : كان حيضي سبعة إيَّام كان يقين حيضها أربعة أيَّام .

و إذا قالت: كان حيضها ثمانية أيَّام كان يقين حيضها سَنَّة أيَّام.

و إذا قالت : كان حيضها تسعة أيَّام كان يقين حيضها ثمانية أيَّام ثم على

هذا الحساب ما يتركّب من المسائل.

و إذا قالت :كان حيضى عشرة أيّام في كلّ شهر وأعلم أنّى كنت في العشر الأواخر من الشهر طاهراً ولا أدرى موضعها من العشرين فا ننها في العشر الأول تفعل ما تفعله المستحاضة عندكل صلوة لأنّ انقطاع الدم لا يحتمل فيها فا ذا انقضت العشرة الأولى اغتسلت لكل صلوة إلا أن تعلم أنّ انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كلّ يوم ، و أمّا العشرة الثالثة فا ننها طاهرة بيقين فتصلّى و تصوم إذا فعلت مافعلته المستحاضة .

إذا قالت : كان حيضى عشرة أيّام ، وأعلم أنّى كنت طاهرة في العشر الأوّل فا بنها طاهرة في العشر الأوّل بيقين تصلّى و تصوم فيها إذا فعلت ما تفعله المستحاضة عند كلّ صلوة ولا يجب عليها فيه الاغتسال لأجل انقطاع الدم لأن ذلك لا يحتمل فا ذا دخلت في العشرة الثانية فعلت مثل ذلك لأنّها إن كانت حايضاً فلا يضرها ، و إن كانت مستحاضة فقد صلّت فيه فا ذا دخلت في العشر الثالث اغتسلت لكل صلوة لاحتمال انقطاع دم الحيض عندها إلا أن تعلم أن وقت انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل وقي بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل وقي .

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيّام من العشرة الأولى ، ولا أعلم موضعها غير أنّى كنت أكون في اليوم الأوّل من الشهر طاهرة فا ن " اليوم الأوّل يكون طهراً بيقين تعمل ما تعمله المستحاضة لكل صلوة ، و في اليوم الثانى و الثالث و الرابع و الخامس طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة لكل "صلوة ، وأمّا اليوم السادس فحيض بيقين لأنّه إنكان ابتداء الحيض من اليوم الثاني فا ن " اليوم السادس آخره ، و إنكان آخره اليوم العاشر فا ن " أو له السادس فا ذا كان كذلك كان اليوم السادس داخلاً في الحيض بيقين فيلزمها أن تفعل ما تفعله الحايض ثم " تغتسل في آخره لاحتمال انقطاع الدم فيه بيقين فيلزمها أن تفعل ما تفعله الحايض ثم " تغتسل بعد ذلك لكل صلوة إلى آخر العاشر ، ثم " تفعل ما تفعله المستحاضة بعدذلك لكل "صلوة إلى آخر العاشر ، ثم " تفعل ما تفعله المستحاضة بعدذلك لكل "صلوة إلى آخر العاشر ، ثم " تفعل ما تفعله المستحاضة بعدذلك

وعلى هذا الشرتيب إذا قالت: أعلم أنَّى كنت في اليوم الثاني طاهراً أو في اليوم

الثالث أو في اليوم الرابع .

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيام من العشرة الأو"لة و أعلم أنى كنت أكون في اليوم المخامس طاهراً بيقين قلنا لها: حيضك الخمسة الثانية من العشرة الأولى بيقين. و إذاقالت: أعلم أنسى كنت في اليوم السادس طاهراً قلنا: فحيضك الخمسة الأولى . و إذا قالت: كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ، ولا أعرف موضعها إلا أنسى أعلم أنسى كنت أكون اليوم السادس طاهراً بيقين فإن هذه يقال لها: أنت من أو ل الشهر إلى آخر السادس عشر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة فيه لكل صلوة ثم تعتسل بعد ذلك عندكل صلوة إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الدم .

و إذا قالت: كان حيضى في كل شهرعشرة أينام ولاأعرف موضعها و أعلم أنسى كنت أكون في اليوم العاشر طاهراً بيقين فيكون من أول الشهر إلى آخر العشر طاهراً بيقين ومن أول الحادى عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر العشرين ، ثم تفتسل لكل صلوة إلى آخر الشهر .

و إذا قالت : كان حيضي عشرة أيّام ، و أعلم أنّى كنت اليوم الحادى عشرطاهراً فا ن هذا اليوم طهر بيقين ، وماقبله طهرمشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر العاشر . ثم تفتسل بعد ذلك و تصلّى . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلوة إلى آخر الحادى والعشرين . ثم تفتسل بعد ذلك لكل صلوة إلى آخر الشهر ، و على هذا في كل شهر ، و يكون قرؤ واحد طهراً بيقين و إثنان طهراً مشكوكاً فيه .

فا ذا قالت : كان لى في كل شهر حيضتان بينهما طهر ، ولا أعلم موضعهما ولاعدهما فا ن هذه حكمها حكم التي لا تعرف أيامها أصلا ، و سنذكر القول فيهما ، وإنساقلنا ذلك لا نا لوفرضنا الحيضتين أقل ما يكون الحيض أو أكثره أو أحدهما أقل والآخر أكثر و جعلنا بينهما أقل الطهر فلا يستمر ذلك في كل شهر ، و ينبغي أن يكون حكمها ماقد من أنها تفتسل عند كل صلوة و تصلى و تصوم شهر رمضان ولا يطأها زوجها لا ن ن ذلك يقتضيه الاحتياط لعدم الفرق بين زماني الحيض و الطهر .

وإذا قالت: كان حيضى في كل شهر خمسة أيّام لا أعلم موضعها غير أنّى أكون في الخمسة الأخيرة طاهراً بيقين و أعلم أن لى طهراً صحيحاً غيرها في كل شهر، ولاأعلم موضع ذلك و كيفيته فإنّه يحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الأولى و الباقى طهراً و يحتمل أن يكون في الخمسة الثانية و الباقى طهراً ، و يحتمل أن يكون في الخمسة الثالثة ، و يكون ما قبله و ما بعده طهراً كاملا ، ويحتمل أن يكون في الخمسة الرابعة و يكون ما قبله و ما بعده طهراً كاملا ، ويحتمل أن يكون في الخمسة وماقبله طهراً فإذا يكون ما قبله و ما بعده طهراً ، ويحتمل أن يكون في الخمسة الخامسة وماقبله طهراً فإذا احتمل ذلك فينبغى لها أن تفعل في الخمسة الأولى ما تفعله المستحاضة عند كل صلوة و تصلى و تصوم و تغتمل فيما بعد ذلك عند كل صلوة إلى آخر يوم الخامس والعشرين لاحتمال أن يكون الحيض انقطع عنها [عندها خل] و تفعل في الخمسة الأخيرة ما تفعله المستحاضة لا نه طهر مقطوع به .

إذا قالت: كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ، ولا أعرف موضعها إلا أللى أعلم أللى كنت أكون اليوم العاشر حايضاً فا ن هذه يمكن أن يكون العاشر آخر حيضها و ابتداؤه من أو ل الشهر ، و يمكن أن يكون العاشر أو ل حيضها و يكون آخره التاسع عشر ، و يحتمل أن يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الأو ل من الشهر و العاشر فا ذا كان كان من أو ل الشهر إلى يوم العاشر طهراً مشكوكاً فيه تصوم و تصلى إذا فعلت ما تفعله المستحاضة ولا يطأها زوجها ، ولا يحتمل انقطاع الحيض ، و اليوم العاشريكون حيضاً بيقين تترك فيه ما تتركه الحايض و تغتسل في آخره . ثم تغتسل لكل صلوة بعد ذلك إلى تمام التاسع عشر إلا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه فتغتسل من الوقت إلى الوقت و ما بعد ذلك إلى تمام الشهر طهر بيقين تعمل ما تعمله المستحاضة فيحصل لها في كل شهر أحد عشر يوماً طهراً بيقين و يوماً واحداً حيضاً بيقين ، و ما عدا ذلك فهو طهر مشكوك فيه .

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيّام في كلّ شهر ، ولا أعرف موضعها إلّا أنّى أعلم أنّى كنت أكون اليوم الثاني عشر حايضاً بيقين فا ن هذه يمكن أن تكون أوّل حيضها من أوّل الثامن من الشهر و آخره تمام الثاني عشر و يمكن أن يكون ابتداء

حيضها من الثاني عشر و يكون آخره تمام السادس عشر فا ذا كان كذلك كان من أو ل الشهر إلى آخر السابع طهراً بيقين تفعل ما تفعله المستحاضة ، و من أو ل الثامن إلى تمام الحادى عشر طهر فيه شك " تفعل فيه ما تفعله المستحاضة لكل " صلوة لأن " انقطاع الدم فيها غير ممكن ، و اليوم الثاني عشر حيض بيقين تترك فيه ما تتركه الحايض . ثم "تغتسل في آخره و تغتسل لكل "صلوة إلى تمام السادس عشر و ما بعد ذلك إلى آخر الشهر طهر بيقين تفعل فيه ما تفعله المستحاضة عند كل "صلوة .

إذا قالت :كان حيضي عشر. أيَّام فيكلُّ شهر ولي طهر صحيح فيكل شهر ، وأعلم أُنَّى كُنْتُ اليُّومِ الثَّانِي عشر حايضاً فهذه لها ثمانيَّة أيَّام من آخر الشهر طهر بيقين و اليوم الأوَّل و الثاني أيضاً طهر بيقين تفعل ما تفعله المستحاضة و تصلَّى و تصوم لا ُنَّهالا تخلوا أن يكون اليوم الثاني عشر أو ّل الحيض أو آخره أو ما بين ذلك فا ن كانأو ّلها فا لي آخر اليوم الثاني والعشرين يكون حيضاً و ما بعده إلى آخر الشهر طهربيقين،و إنكان اليوم الثاني عشر آخريوم من الحيض صارما بعده إلى آخر اليوم الثاني والعشرين طهراً مشكوكاً فيه لاحتمال القسم الا و"ل ، و ما بعده طهر مقطوع به إلى آخر الشهر على كلُّ حال ، و أمَّا اليوم الأوَّل و الثاني طهر لأ نَّه إن كان اليوم الثاني عشر آخر الحيض فيكون أو له الثالث و إنكان أو له فلا شبهة أن اليوم الأو ل والثاني طهرعلي كلُّ حال بيقين ، و إِنَا ثبت هذا فالَّذي يجب عليها أن تفعل في اليوم الأولُّ و الثاني ، و من أو"ل الثالث والعشرين إلىآخر الشهر ما تفعله المستحاضة و تصلَّى و تصوم ولاقضاء عليها في الصلوة ولا الصوم ، و من أوَّل اليوم الثالث تعمل ما تعمله المستحاضة إيضاً إلى آخر اليوم الثاني عشروتصوم و تصلَّى . ثم تقضى الصوم لأ نَّه مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم في ذلك اليوم فوجب عليها الغسل فا ذاكان اليوم النالث عشر اغتسلت لكلُّ صلوة و صلت و صامت لاحتمال أن يكون انقطع الدم فيه . ثم تقتضي الصوم لجوازأن يكون غير طهر .

فا ذا قالت : كان حيضى خمسة أيّام من العشر الأول لا أعرف موضعها إلاّ أنّى أعلم أنّى كنت اليوم الثاني من الشهر طاهراً و اليوم الخامس حايضاً فا ن ذلك يحتمل

ج ۱

أن يكون ابتداء حيضها من اليوم الثالث ، و يكون آخره تمام السابع ، و يحتمل أن يكون ابتداؤه من اليوم الخامسو يكون أآخره تمام التاسع فا ذا كانكذلك فا ن اليوم الأولُّ و الثاني طهر بيقين ، و اليوم الثالث و الرابع طهر مشكوك فيه ، و تعملما تعمله المستحاضة عندكل صلوة ، و اليوم الخامس و السادس و السابع حيض بيقين لأ نَّها تقع في الحيض على كل حال . ثم تغتسل في آخر السابع ، و يكون ما بعدها إلى تمام التاسع طهراً مشكوكاً فيه فتغتسل فيه لكلّ صلوة وما بعده طهر بيقين إلى آخر الشهر تعملها تعمله المستحاضة عند كلُّ صلوة ، وينبغي أن تصوم في الأيَّام كلُّها إلَّا ما تيقَّن أنَّه حيض على ما قلناه ، و متى صامت قضت الأيّام الّتي حكمنا أنّها حيض فقط لا أن الاستحاضة طهر و يصح معها الصوم ، وليس من شرط الصوم تعيين النيَّة عندنا .

إذا قالت : كان حيض خمسة أيَّام في كل شهر لاأعلم موضعها إلَّا أنَّى أعلم إنكنت اليوم السادس طاهراً كنت السادس والعشرين حايضاً ،وإنكنت يوم السادس حايضاً كنت يومالسادسوالعشرين طاهراً ، وتقديرهذا الكلام إنتيكنت حايضاً فيأحد هذين اليومين وطاهراً في الآخر وهما السادس والسادس والعشرون ، ولا أدرى في أيَّهما كنت حايضاً فا إذا كان كذلك فا نتها إن كانت حايضاً في اليوم السادس من الشهر فا ن" اليوم الأول طهر بيقين ، و ما بعده مشكوك فيه إلى آخر الخامس و اليوم السادس حيض بيقين وما بعده إلى آخر العشر [العاشر خل] طهر مشكوك فيه و ما بعده إلى آخر الشهر طهر بيقين و إن كان في السادس و العشرين كان الحكم في العشر الأواخركما بيتّنا في العشر الأوّل و هوأن يكون اليوم الحادى والعشرون طهراً بيقين ، و اليوم الثاني إلى السادسطهراً مشكوكاً فيه ، و اليوم السادس حيض بيقين ، و ما بعده طهر مشكوك فيه إلى آخر الشهر فا ذا كان كذلك تصلَّى في اليوم الأولُّ من الشهر إذا عملت ما تعمله المستحاضة لاً نَّه طهر بيقين ، و تصلَّى إلى آخر السادس و هو طهر مشكوك فيه إذا عملت ما تعمله المستحاضة و تغتسل بعد انقضاء السادس لجواز أن يكون السادس آخر حيضها ، و كان الابتداء من أو ل اليوم الثاني . ثم تغتسل لكل صلوة إلى آخر العاشر لاحتمال انقطاع الحيض فيه . ثم تصلَّى بعده إلى آخر الحادى والعشرين إذاعملت ما تعمله المستحاضة و هو طهربيقين و تصلّى بعده إذافعلت ما تفعله المستحاضة ، و إلى آخر السادس والعشرين و هو طهر مشكوك فيه .. ثم تغتسل بعد انقضاء السادس و العشرين لجواز أن يكون ذلك آخر حيضها ، و كان الابتداء من اليوم الثاني و العشرين ، ثم تغتسل لكل صلوة إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الحيض فيه ، ولا يحصل لها حيض بعينه ، إن علمنا في الجملة أنها كانت تكون حائضاً في أحد اليومين من السادس من الشهر ، و من السادس والعشرين من الشهر إلا أنها لا تعرفه بعينه ولم يجز لها أن تترك الصلوة في واحدمنهما لجواز أن يكون الحيض في الآخر . هذا فرع ذكره المروزى في كتاب الحيض و هو موافق لمذهبنا سواء .

و أمَّا القسم الثاني . و هو أن لا تذكر العدد ولا الوقت فا بن هذه يحتمل أن يكون ابتداء شهرها طهراً ، و يحتمل أن يكون حيضاً فا ِن كان ابتداء شهرها حيضاً فلا بكون أقل من ثلاثة أيّام ، و يحتمل أن يكون أكثر الحيض و هوعشرة أيّام ، ويحتمل ما بين ذلك و يكون ما بعد ذلك عشرة أيَّام طيراً مقطوعاً به لا َّنَّه أقل ما يكون من الطهر ، و ما بعده يحتمل أن يكون من الحيضة الثانية ، و يكون احتماله لأُقلُّه و لا كثره على ماقلناه أو "لاً . ثم يكون بعدذلك طهراً آخرفا ذا احتملذلك فالثلاثة أيّام الأوالة تعمل فيها ماتعمله المستحاضة و تصلَّى و تصوم فا ن كانت حايضاً فيها فلايضر ها ذلك ، و إنكانت مستحاضة فقد فعلت ماوجب عليها . ثم تُعتسل يوم الثالث و فيما بعده لكل صلوة لجوازأن يكون انقطاع حيضها فيه تصوم و تصلّى وتقضى الصوم ، وإن صامت من أو ل الشهر إلى آخره عشرين يوماً لأن في الشهر عشرة أيَّام مقطوعاً به على كل " حال أنَّه طهر ، و هو أقل الطهر لأنَّه إن كان ابتداء شهرها حيضاً و كان أقل الحيض و هو ثلاثة أيَّام، و بعده طهر عشرة أيَّام، وبعده حيض ثلاثة أيَّام، و بعده طهرعشرة أيَّام ، وبعده حيض ثلاثة أيَّام ، ويكون يوم الثلاثين طهراً فيحصل لها على هذا الحساب أحد و عشرون طهراً و العشرة داخلة في ذلك ، و إن كان حيضها أكثره و هو عشرةأيًّام كان بعده طهراً عشرة أيَّام و عشرة أيَّام بعدها حيضاً آخر فالعشرة طهر على كلُّ حال وكذلك الحكم إنكان الحيض فيمايين ذلك فيكون بحساب ذلك فلا يخرج الطهرأقل من عشرة أيّام على سايرالا حوال: فأمّا الصلوة فلاقضاء عليها على حال لكنتها لاتصلّى فيما بعد الثلاثة أيّامكل صلوة إلّابغسل لجوازاحتمال انقطاع الحيض عند ذلك فينبغى أن تحتاط في ذلك ولا تفرط فيه ، وقد روى أصحابنا في هذه أنّها تترك الصوم و الصلوة في كلّ شهر سبعة أيّام أيّ وقت شاءت (١) و الباقى تفعل ما تفعله المستحاضة و تصلّى و تصوم و يصح صومها و صلاتها و الأوّل أحوط للعبادة.

وأمّّا القسم الثالث: وهوأن تذكر وقت الحيض ولا تذكر آخر، فهذه لا تخلوا حالها من ثلاثة أحوال: أحدها: إمّّا أن تذكر أوّل الحيض أو تذكر آخر، أولا تذكر واحداً منهما، وإنّما تذكر أنّها كانت حايضاً في وقت بعينه، ولا تعلم هلكان ذلك أوّل الحيض أن تبعمل حيضها أو آخر، أو وسطه، فإن الحكم فيها إن كانت ذاكرة لا ول الحيض أن تبعمل حيضها أقل ممّّا يمكن الحيض و هوثلاثة أيّام، ثم تغتسل بعد ذلك و تصلّى فيما بعد إذا عملت ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة احتياطاً، و إن ذكرت آخر الحيض جعلت ما قبله حيضا ثلاثة أيّام، ووجب عليها الغسل في آخر هاو عملت في ماعدا ذلك ما تعمله المستحاضة و تصلّى فإن كانت غير ذاكرة لا و للحيض ولا خره فينبغي أن تبعمل ذلك اليوم مقطوعاً على أنّه حيض، ولا تجعل ما قبله حيضاً لجواز أن يكون ذلك أوّل الحيض ولا تجعل ما بعده حيضاً لجواز أن يكون ذلك أوّل الحيض ولا تجعل ما بعده حيضاً بعواز أن يكون ذلك آخر الحيض، و ينبغي أن تترك الصلوة و الصوم ما بعده حيضاً بعد ذلك تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة. ثم تقضى الصوم ذلك اليوم و فيما بعد ذلك تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة . ثم تقضى الصوم ذلك اليوم و فيما بعد ذلك تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة . ثم تقضى الصوم فشرة أيّام لا قبام أن أكثر الحيض لا يكون أقل من عشرة أيّام احتياطا .

من مسائل الخلط على ما يقتضيه مذهبنا . إذا قالت :كان حيضى في كل شهر عشرة أيّام ، و كنت أخلط العشر بالعشر الذى يليه بيوم ، ولاأدرى أى العشرات كان ويقينى أنّى كنت أحيض في واحد منهما تسعة و في الآخريوماً فا يّه يحتمل أن يكون حاضت في العشر الأوّل تسعة أيّام و في العشرالثانى يوماً ، ويحتمل أن يكون حاضت في العشر الأوّل يوم من الشهر الأوّل يوماً ، و من الثانى تسعة أيّام فا يّه يحصل لها العلم بأن أوّل يوم من الشهر كان طهراً بيقين ، و الباقى مشكوك فيه . ثم اليوم الحادى عشر يحتمل أن يكون آخر

⁽١) ههررواية يونس المتقدم ذكرها

أيَّام الحيض، و يحتمل أن يكون ثانيه فا إن كان ثانيه فيكونآ خره التاسع عشر ويوم العشرين يحتمل أن يكون أو ل الحيض و ما بعده تسعة أيَّام تمام العشرة ، و يحتمل أن يكون اليوم الحادي والعشرين آخر الحيض وماقبله تسعة أيَّام تمام العشرةفيحصل من ذلك أن يكون اليوم الأول من الشهر طهراً بيقين و اليوم الثلانون طهراً بيقين . تفعل فيهما ما تفعله المستحاضة و تصلَّى و تصوم . ثمُّ تعمل ما تعمله المستحاضة في اليوم الثاني إلى تمام الحادي عشر فا ِن كانت حايضاً فلا تضر ها ذلك ، و إن كانت مستحاضة فقد فعلت ما وجب عليها . ثم تغتسل آخريوم من الحادىعشرلاحتمال انقطاع الدمفيه ثم تعمل في اليوم الثاني عشر إلى آخر يوم التاسع عشر ما تعمله المستحاضة و تصلَّى و تصوم لأ تله لا يحتمل انقطاع الدم فيه بل هو طهر مشكوك فيه . ثمّ تغتسل آخر يوم التاسع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل بعد ذلك ما تفعله المستحاضة إلى تمام التاسع و العشرين لأنَّه طهر مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فيجب عليها الغسل . ثم " تغتسل أو "ل يوم الثلاثين و تفعل ما تفعله المستحاضة عند كل " صلوة لا تُنها طاهرة ، و لا ُّنَّه طهر بيقين و تصوم في هذه الأ ينَّام كلَّها ، و يسقط عنها قضاء أو َّل يوم من الشهر و الثلاثين لا تُنَّها طهران بيقين ، و تقضى ما بعد ذلك لا تُنَّها صامت معالشك " في أنَّه طهر فوجب عليها القضاء ، ولو قلنا : إنَّه لا يجب عليها إلَّا قضاء عشرة أيَّام كان صحيحاً لا نَّه معلوم أنَّ الحيض لم يكن في الشهر أكثر من عشرة أيَّام ، والباقي استحاضة و صوم المستحاضة صحيح ، ولا يحتاج إلى تجديد النيّة عند كلُّ ليلة و هذا هوالمعوّل عليه دون الأول ، والأول مذهب الشافعي .

وإن قالت : كان حيضى تسعة أيّام وكنت أخلط إحدى العشرات بالا خرى بيوم ولا أدرى أيّها هى فايّه يحتمل أن يكون اليوم الحادى عشر آخر يوم الحيض ، ويحتمل أن يكون ثانيه فاين كان آخره فايّه يكون من أو لا الشهريوم الطهر أبيقين والباقى طهر أمشكوكاً فيه، وإن كان ثانيه فيكون آخره يوم الثامن عشر يكون حيضاً مشكوكاً فيه. ثمّ اليوم الحادى والعشرين يحتمل أن يكون آخره فاين كان ثانيه كان آخره يوم الثامن والعشرين ويكون اليومان الأخيران طهر أبيقين فايذاكان كذلك فايتها

ينبغى أن تصلى اليومين الأو "لين والآخرين إذا عملت ما تعمله المستحاضة وكذلك تفعل فيما بعد إلى اليوم الحادى عشر . ثم "تغتسل في آخره . ثم "تعود إلى ما تفعله المستحاضة إلى الثامن والعشرين . الثامن عشر . ثم "تغتسل في آخره . ثم "تفعل ما تفعله المستحاضة إلى تمام الثامن والعشرين . ثم "تغتسل في آخره و تعمل ما تعمله المستحاضة إلى آخر الشهر . ثم "على هذا الترتيب كلما نقص من حيضها يوم و خلطت العشر بالعشر تزيد في الطهر من أو "ل الشهر يوماً ، و من آخره يوماً إلى أن ترجع إلى خمسة أينام ، و تنظر الأينام الذي يجب عليها فيها الفسل على التنزيل الذي نز "لناه ، و يكون ما بين ذلك طهراً مشكوكاً فيه أو حيضاً مشكوكاً فيه أو حيضاً مشكوكاً فيه أو حيضاً مشكوكاً فيه أو حيضاً

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيّام، وكنت أخلط إحدى العشرات بالأخرى فا يّه يصير طهرها منأوّل الشهرستّة أيّام، و منآخره مثل ذلك، و يصير يوم الخامس عشر طهراً مقطعوعاً به .

و إن قالت : كان حيضى أربعة أينام يصير الطهر من أو ل الشهر سبعة أينام ، و من آخره مثل ذلك ، ومن أو ل يوم الرابع عشر إلى السابع عشر مثله فيصير يوم السابع عشر مقطوعاً أيضاً على أنه طهر .

و إن قالت : كان حيضى ثلاثة أينّام كان طهرها من العشر الأوّل ثمانية أيّام و من أخره مثل ذلك ، ويكون الثاني عشر إلى أوّل التاسع عشر طهراً بيقين ، ولايكون الحيض أقل من ثلاثة أينّام عندنا فيتفر ع عليه أكثر من ذلك .

فان قالت: كنت أحيض عشرة أيّام و كنت أخلط العشر بالعشر بيومين فا يّه يكون لها من أوّل الشهر يومان طهراً بيقين ، و من أخره مثل ذلك تفعل فيها ما تفعله المستحاضة ، و تفعل في اليوم الثالث إلى اليوم الثانى عشر ما تفعله المستحاضة ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل من أوّل يوم الثالث عشر ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الثانى و العشرين و تصلى و تصوم . ثم تغتسل . ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم الثامن و العشرين و تصلى و تصوم و تغتسل ، و يكون اليومان الباقيان طهراً بيقين تفعل فيهما ما تفعله المستحاضة و تصوم و تصلى ، و ليس عليها قضاء في اليومين

الأو لين و اليومين الآخرين في الصوم لا أنها طهر بيقين ، و تقضى ماعدا ذلك عند الشافعي و عندنا تقضى عشرة أينام التي هي أينام الحيض فقط .

وكذلك إذا قالت :كنت أخلط ثلاثة أيّام من العشر بالعشر فا يّه يكون طهرها من أوّل الشهر ثلاثة أيّام و من آخره ثلاثة أيّام ، و يكون من الرابع إلى آخر يوم الثالث عشرطهراً مشكوكاً فيه . ثم تغتسل و تفعل من أوّل الرابع عشر إلى أوّل الرابع و العشرين ، و تفعل ما تفعله و العشرين ، و تفعل ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل في أوّل الرابع و العشرين ، و تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخريوم السابع والعشرين . ثم تفتسل في آخره و تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر و تصلى و تصوم و تقضى الصوم في الا ينام المشكوك فيها على مذهب الشافعي و عندنا تقضى أينام المحيض لا غير .

و إذا قالت : كنت أخلط أربعة أيّام من العشر بالعشر فا نه يكون من أوّل الشهر أربعة أيّام طهراً بيقين ، و من آخره مثل ذلك ، و يكون من أوّل يوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر طهراً مشكوكاً فيه تفعل فيه ما تفعله المستحاضة و تغتسل في آخره . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة من أوّل يوم الخامس عشر إلى آخر يوم الرابع و العشرين و تفتسل . ثم تفعل إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضة .

و إن قالت: كنت أخلط خمسة أيّام من العشر بالعشر فا يّه يكون خمسة أيّام من أوّل الشهر طهراً بيقين ، ومن آخره مثل ذلك ، و من أوّل يوم السادس إلى آخر الخامس عشرطهراً مشكوكاً فيه تفعل فيه ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل وتفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الخامس والعشرين ثم تغتسل و تفعل إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضة وتصوم وتصلى وتقضى الصوم عند الشافعي في الأيّام المشكوك فيها ، وعندنا أيّام المحض لاغر .

و إن قالت : كنت أخلط ستة أيتام من العشر بالعشر فا نه يحتمل أن يكون أو له يوم السابع و أو له يوم السابع و أو له يوم السابع و آخره يوم السابع عشر ، و يحتمل أن يكون أو له أو ل يوم الخامس آخره يوم السادس عشر ، وفي العشر الثاني هئله يحتمل أن يكون أو له أو ل يوم الخامس عشر و آخره آخر اليوم الرابع و العشرين ، ويحتمل أن يكون أو له أو ل السابع عشر

و آخره آخر يوم السادس و العشرين فيحصل لها اليقين بأن "أربعة أيّام من أو "لاالشهر طهر بيقين و من آخره مثل ذلك . ثم "تفعل في اليوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر ما تفعله المستحاضة . ثم "تغتسل لاحتمال انقطاع الدم . ثم "تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الرابع و العشرين . ثم "تفتسل . ثم "تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر ، وقضى الصوم على ما بيتنا .

و إذا قالت : كنت أخلط سبعة أيّام من العشر بالعشر فا نّه يحصل لها اليقين بثلاثة أيّام من أوّل الشهر طهراً ومن آخره مثل ذلك وفيما بين ذلك علىما قدّمناه ، وقضىء الصوم على ما مضى القول فيه .

فا ن قالت :كنت أخلط ثمانية أيّام من العشر بالعشر فا نّه يحصل لها العلم بطهر يومين من أو ّل الشهر و من آخره مثل ذلك ، و فيما بينهما بحساب ذلك على ما مضى من الثرتيب .

و إن قالت : كنت أخلط تسعة أيّام من العشر بالعشرفا ينه يحصل لها العلم بطهر يوم من أوّل الشهر و من آخره ، و فيما بين ذلك تفعل على الترتيب الذي قد مناه ما تفعله المستحاضة في اليوم الثاني إلى يوم المحادى عشر . ثم تغتسل في آخره . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى يوم الحادى والعشرين . ثم تغتسل . ثم تفعلما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر و تصوم و تصلى ولا يكون عليها قضاء الصوم في اليوم الذي تعلم أيّها كانت طاهراً فيه ، و تقضى اليوم المشكوك فيه كونها طاهراً أو حايضاً ، و عندنا تقضى أيّام الحيض لا غير لما قد مناه ، وفيما تركّب من ذلك من النقصان عن عشرة أيّام من الحيض وخلطه بالعشر الآخر بالزيادة ، والنقصان يكون على الترتيب الذي رتّبناه فا ن أصول المسايل هي الّتي ذكر ناها .

و إذا قالت : كان حيضى عشرة أيام ، وكنت أخلط النصف الأو ل بالنصف الأخير من الشهر بيوم ، ولاأدرى أيهماكان فا نه يحتمل أن يكون حيضها من أو ل يوم السابع و يكون آخرها يوم المحامس عشر ، و يحتمل أن يكون أو له يوم المخامس عشر و آخره يوم الرابع و العشرين فيحصل لها العلم بأن ستة أيام منأول الشهر طهر بيقين ومن

آخره مثل ذلك تفعل ما تفعله المستحاضة ، و من أو ل يوم السابع إلى آخر يوم الرابع عشر تفعل أيضاً ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم الحيض عنده . ثم تفعل من أو ل يوم السابع عشر إلى آخر يوم الرابع و العشرين ما تفعله المستحاضة ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر ثم على هذا التنزيل ما يتركب من نقصان أيام الحيض عن عشرة أيام و زيادة الخلط في الأيام من النصف بالنصف فا إن أصولها قد ذكر ناها من ضبطها وقف على استخراج ذلك .

و إذا قالت: كان حيضي تسعة أيَّام و نصف يوم ، و كنت أخلط بالنصف الآخر بيوم كامل و الكسرمن أو له فا ن هذه تعلم أن اليوم الكامل لا يجوزأن يكون في النصف الأوَّل ، وإنَّما بكون في النصف الثاني و إذاوجب أن يكون في النصف الثانيكانستَّة أيَّام و نصف من أوَّل الشهر طهراً بيقين ، و تمام اليوم السابع إلى آخر يوم السادس عشر حيض بيقين تعمل فيه ما تعمله الحايض من نرك الصوم و الصلوة . ثم تعمل في بقية الشهر ما تعمله المستحاضة و تصلَّى و تصوم ، و ليس عليها قضاء في الصوم لاَّ نَّـه لايحتمل أيَّامها الحيض على كلُّ حال ، و متى قالت في هذه المسئلة بعينها : إنَّ الكسر من الثاني كانت المسئلة بالمكس فيكون من أو ل الشهر إلى آخريوم الرابع عشر طهراً بيقين تعمل فيه ما تعمله المستحاضة ، و من أو َّل يوم الخامس عشر إلى يوم الثالث و العشرين و نصف يوم حيضاً بيقين تعمل فيه ما تعمله المستحاضة و تقضى فيه الصوم وما بعده إلى آخر الشهر تعمل ما تعمله المستحاضة ، و تصلَّى و تصوم ، و ليس عليها قضاء لفقد الاحتمال . و إذا قالت : كان حيضي نسعة أيَّام ونصفاً ، وكنت أخلط بعشر آخر بيوم كامل و الكسر من أو له فا ن هذه تعلم أن الكسر لايكون في العشر الآخر بل يكون التسعة أيَّام الآخر من الشهرطهراً كاملاً و العشران الأوَّلان يحتمل أن يكون ابتداءا لحيض من النصف الآخر من اليوم الثاني وآخرهآخر اليوم الحادي عشر، ويحتمل أن يكون النصف الأخير من اليوم الثاني عشر و آخره آخر يوم الحادي و العشرين، ولا يحتمل أن يكون أو له اليوم التاسع كما لا يحتمل كونه يوم التاسع عشر لكون الكسر فيأو له

فا ذائبت ذلك فينبغى أن تعمل ما تعمله المستحاضة في أو لل الشهر يوماً و نصفاً ، وتصلى و هو طهر بيقين و تصوم الأول و ليس عليها فيه الإعادة ، و تعمل ما تعمله المستحاضة من النصف الأخير من اليوم الثاني إلى آخر يوم الحادى عشر ، و تصلى و تصوم ، و تقضى الصوم عند الشافعي لأنه مشكوك في طهره . ثم تغتسل آخر يوم الحادى عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة إلى آخر يوم الحادى و العشرين فتصلى و تصوم و تقضى الصوم لأنه طهر مشكوك فيه عنده ، و عندنا لا يلزمها قضاء الصوم إلا قدر أينام الحيض . ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تعمل ما تعمل ما تعمله المستحاضة إلى آخر الشهر و تصوم و تصلى ولا تقضى الصوم لا نه طهر بيقين بلا خلاف .

و إذا كانت المسئلة بحالها إلا أنبها قالت : وكان الكسر من العشر الثاني كان تسعة أيثام من أو ل الشهر طهراً بيقين تعمل فيها ما تعمله المستحاضة و تصلّى و تصوم ، وليس عليها قضاء لا نه لا يحتمل أن يكون حيضاً . ثم يحتمل أن يكون ابتداء الحيض أو ل يوم العاشر من الشهر ، و آخره آخر النصف الأو ل من التاسع عشر ، و يحتمل أن يكون أو له يوم الناسع عشر و آخره آخر النصف الأو ل من التاسع والعشرين ولا يحتمل أن يكون أو له النصف الأخير من الثاني عشر ولا النصف الأخير من اليوم الثاني لكون الكسر من العشر الثاني. فإذا ثبت فينبغي أن تعمل ما قلناه تسعة أينام . الثاني لكون الكسر من العشر الثاني. فإذا ثبت فينبغي أن تعمل ما قلناه تسعة أينام . ثم تعمل ما تعمله المستحاضة إلى آخر النصف الأول من التاسع عشر و تغتسل لاحتمال القطاع دم الحيض فيه . ثم تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة إلى آخر النصف ثم تغتسل لاحتمال انقطاع دم الحيض . ثم تفعل بقية الشهر ما تفعله المستحاضة عند كل صلوة إلى آخر الشهر ، و ليس عليها قضاء الصوم لا ننه طهر بيقين . ثم على هذا كل صلوة إلى آخر الشهر ، و ليس عليها قضاء الصوم لا ننه طهر بيقين . ثم على هذا التنزيل ما يتركب من المسائل فإن أصولها ما ذكر ناه . فينبغي أن تضبط الاكسول و يفر عليها على ما أنهجنا الطريق فيه إن شاء الله .

و إذا قالت :كان حيضي تسعة أيَّام ونصفاً وكنت أخلطه بيوم كامل ، وكان|الكسر

من العشرين كانت المسئلة محالة لا نه إذا كان الكسر في العشرين لا تخليط بيوم كامل. و إذا قالت: كان حيضى عشرة أينام ولا أعلم هل كنت أخلط العشر بالعشر أم لا فا ن هذه ليس لها زمان حيض بيقين ، ولازمان طهر بيقين لا أن حيضها يمكن أن يكون بعضه في العشر بعضه من العشر الثاني : و يحتمل أن يكون بعضه في العشر الثاني و بعضه في العشر الأخير ، فإ ذا كان كذلك عملت ما تعمله المستحاضة إلى يوم العاشر ثم تعتسل لكل صلوة بعد ذلك إلى آخر الشهر لجواز انقطاع الحيض فيه فتعتسل منه و إذا قالت : كنت أحيض عشرة أينام ، وكنت أخلط العشر بالعشر بجزء ولاأدرى كان الترتيب في الجزء كالترتيب في اليوم على ما مضى القول فيه ، فينبغي أن يعرف الباب و يبنى عليه المسائل ، فإ نه يمكن من التفريع على هذه المسائل مالا تعصى كثرة .

من مسائل التلقيق: إذا رأت دم الحيض ثلاثة أيّام. ثم رأت يوماً نقاء ويوماً دماً إلى تمام العشرة و انقطع كان الكل حيضاً لا ثنا قدبيتنا أن الصفرة في أيّام الحيض حيض و في أيّام الطهر طهر. فا ن جاوز ذلك عشرة أيّام فا ن لها ثلاثة أحوال: إمّا أن يكون مبتدأة أو تكون لها عادة أويكون لها تمييز من غير عادة ، فا ن كانت مبتدأة فا ينها تدع الصلوة والصوم إذا رأت الدم ، و إذا رأت الطهرصكت و صامت إلى أن يستقر لها عادة بأن يمر لها شهران على مامضى القول فيه فترى فيهما الدم على حد واحد و وقت واحد فتعمل عليه ، وإنّما قلناذلك لهاروى عنهم عليهم الصلوة والسلام. من قولهم كلما رأت الطهر صلت و صامت ، و كلما رأت الدم تركت الصلوة إلى أن يستقر لها عادة ، و إن كانت لها عادة فا نتها تجعل أيّام عاد تهاكلها حيضاً سواء رأت فيها دما أسوداً أوا أحراً أونقاء ومابعد ذلك يكون طهراً ، و إن لم يكن لها عادة بأن يكون قد نسيتها و كان لها نمييز تركت الصلوة كلما رأت دم الحيض و اغتسلت كلما رأت الطهروتراعى بين الحيضتين الطهر عشرة أيّام على ما مضى القول فيه . فا ذا رأت الحيض ثلاثة أيّام . ثم ماده قبل العشرة أيّام كان العشر كلها حيضاً ، و مايكون قد صامت وصلت فيما بين ذلك . ثم عادها قبل العشرة أيّام كان العشر كلها حيضاً ، و مايكون قد صامت وصلت فيما بين الرج وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن جو ز أن ترى في تمام العشرة قد صامت وسلة في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن ترى في تمام العشرة المروج وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن جو ز أن ترى في تمام العشرة المروج وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن جو ز أن ترى في تمام العشرة المروج وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن جو ز أن ترى في تمام العشرة المروء وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن خور أن المروء وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن ترى فيها الطهر ، و إن ترى أن العمر المروء وطنها في الأيّام التي ترى فيها الطهر ، و إن خور أن ترى في تمام العشرة المروء وطنها في الأي المروء وطنها في الأيّام التي تركي المراح و المراح المراح و الم

أيّام حيضاً . فا ذا تبيّن بعد ذلك أن ذلك كان حيضاً لم يكن عليه شيء ، ومتى رأت الدم أقل من ثلاثة أيّام . ثم " رأت بعد ذلك دماً يوماً ويوماً إلى تمام العشرة أيّام فا يبكون كله طهراً على مذهب أكثر أصحابنا ، وعلى ما رواه يونس يضاف ماترى في العشرة بعضها إلى بعض فا ن تم "للاثة أيّام كان الكل "حيضاً ، و إن لم تتم كان طهراً ، وكذلك إذا رأت ساعة دماً و ساعة طهراً كذلك إلى عشرة أيّام لم يكن ذلك حيضاً على مذهب من يراعى ثلثة أيّام متواليات ، و من يقول : تضاف الثاني إلى الأول يقول : تنتظر فا نكان تتم "ثلاثة أيّام من جملة العشرة كان الكل حيضاً ، وإن لم تتم كان طهراً . إذا رأت ثلاثة أيّام دماً . ثم " رأت ثلاثة أيّام و انقطع كان الآول حيضاً و الثاني دم فساد . فا ن رأت أقل "من ثلاثة أيّام و الأول دم فسادلاً ن الحيض طهراً . ثم "رأت ثلاثة أيّام طهراً . ثم "رأت الحيض طهراً . ثم "رأت ثلاثة أيّام من ثلاثة أيّام ، فا ن رأت دماً ثلاثة أيّام و عشرة أيّام طهراً . ثم "رأت ثلاثة أيّام كان ذلك دم فسادلاً ن الحيض تلاثة أيّام كان ذلك دم فسادلاً ن الحيض في ثلاثة أيّام كان ذلك من الحيضة الثانية فا نكان أقل "من ثلاثة أيّام كان ذلك دم فساد . ثم " رأت كان ذلك دم فساد . ثم " والمستحاضة لها ثلاثة أعيام كان ذلك دم فساد . ثم " والمستحاضة لها ثلاثة أعيام كان ذلك دم فساد . ثم " والمستحاضة لها ثلاثة أعوال :

حالة ترى الدم القليل، وحدَّه ألاّ يرشّح على القطنة فعليها تجديدا لوضوء عندكل وسلوة و تغيير القطنة و الخرقة .

و الثانية : أن ترى أكثرمن ذلك ، و هوأن يرشّح الدم على الكرسف ولايسيل فعليها غسل لصلوة الغداة و تجديد الوضوء عند كلّ صلوة فيما بعد مع تغيير القطن و الخرق .

والثالثة : أن يرشح الدم على الكرسف و يسيل فعليها ثلاثة أغسال في اليوم و الليلة غسل لصلوة الظهر و العصر تجمع بينهما ، و غسل للمغرب و العشاء الآخرة تؤخّر صلوة الليل و صلوة الغداة تؤخّر صلوة الليل إلى قرب الفجر و تصلّى الفجر في أوّل الوقت فا ن لم تصل صلوة الليل اغتسلت لصلوة الفجر ، و إذا فعلت ما يجب عليها من الأغسال و تجديد الوضوء لم يحرم عليها شيء ممّا يحرم على الحايض و يجوز لزوجها وطوءها ، ومتى صامت لم يجب عليها القضاء

إِلَّا فِي أَيَّامُ الحيضُ ، و إِن لم تفعل ما يجب عليها وصامت فقد روي أصحابنا أنَّ عليها القضاء (١) ولا يجوز للمستحاضة أن تجمع بين فرضين بوضوء واحد ، و أمَّا من به سلس البول فيجوز له أن يصلَّى بوضوء واحد صلوات كثيرة لأ نَّه لادليل على تجديد الوضوء عليه ، و حمله على الاستحاضة قياس لا نقول به، و إنَّما يجب عليه أن يشدُّ رأس الإحليل بقطن ، ويجعله فيكيس أوخرقة ، و يحتاط في ذلك . فا ذا انقطع دم الاستحاضة فيخلال الصلوة مضت في صلوتها ولم يلزمها الاستيناف ، ولا إعادة عليها لأنَّه لادليل عليه، وإذا كان دمها متَّصار فتوضَّأت. ثمَّ انقطع دمها قبل أن تدخل في الصلوة استأنفت الوضوء و إن لم تفعل وصلَّت لم تصح صلوتها سواء عاد إليها الدم قبل الفراغ أو بعد الفراغ، و على كلُّ حال لا نُنَّ دم الاستحاضة حدث فإنا انقطع وجب منه الوضوء ، و إذا توضَّأْت المستحاضة قبل دخول الوقت لم يصح وضوءها ، و إن توضَّأت بعد دخول الوقت و صلَّت عقيبه كانت صلوتها ماضية ، و إذا توضَّأْت في أوَّل الوقت وصلَّت في آخر الوقت لم تصحُّ صلوتها لأن المأخوذ عليها أن تتوضّاً عند الصلوة ، و ذلك يقتضي أن يتعقّب الصلوة الوضوء فلا يتأخَّر عنه على حال ، و إذا توضَّأت المستحاضة للفرض جاز أن تصلَّى معه ماشاءت من النوافل لا ُنَّـه لامانع فيه ، و الجرح الَّذي لايندمل ولا ينقطع دمه معفو" عنه ، ولا يجب شدُّه عند كلُّ صلاة ، و حمله على الاستحاضة قياس لانقول به ، و كذلك القول في سلس البول على ماقلناه .

🕸 (فصل : في ذكر النقاس و أحكامه) 🌣

النفاس عبارة عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة ، وهو مأخوذ من النفس الذي هو الدم ، وكل دم يخرج قبل الولادة لايكون نفاساً لأن ذلك لايكون إلا مع الولادة أو بعده ، و سواء كانت الولادة للتمام أو للنقصان أو للإسقاط ، و إذا لم يكن نفاساً لا يكون أيضاً حيضاً لا ننا قد بيننا أن الحامل المستبين عملها لاترى دم

⁽١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما قال في الجواهر ، و كذا لاشكال في الجملة في انها إن أخلت بالاغمال اللازمة عليها لم يصح صومها من غير خلاف أجد، فيه . بل في جامع المقاصد وعن حواشي التحرير ومنهج السداد والطالبية والروش الإجماع عليه .

الحيض، ومتى ولدت ولم يخرج منها دم لم يتعلّق بها حكم النفاس، و يتعلّق بالنفاس جميع مايتعلق بالحيض على السواء من المحر مات والمكروهات وكيفية الغسلا يختلف حكمها ، وأكثر النفاس عند أكثر أصحابنا مثل أكثر الحيض عشرة أيّام ، وعندقوم منهم يكون ثمانية عشر يوماً ، وما زاد عليه لاخلاف بينهم أن " حكمه حكم دم الاستحاضة فأمَّا قليله فلاحد" له لأ ننَّه يجوز أن يكون لحظة ثمٌّ ينقطع فيجب على المرأة الغسل له ، و إذا ولدت ولدين ، و خرج معهما جميعاً الدم كان أوَّل النفاس من الولد الأوَّل و تستوفي أكثر النفاس من وقت الولادة الأخيرة لأنَّ اسم النفاس يتناولهما ، و إذارأت دماً ساعة . ثم انقطع ، ثم عاد قبل خروجها من العشركانت الأيَّام كلُّها نفاساً ، وإن لم يعاودها حتمى يجوز عشرة أيام طهراكان ذلك مندم الحيض ولايكون من النفاس لأنَّه قدمضي بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل أقل مايكون وهو عشرة أينّام ، ويمكن أن يكون بعده حيض ، و الحيض لا يتعقب النفاس بالاطهر بينهما بل لابد" من أقل" الطهر بينهما و هو عشرة أيَّام لأنَّ ماروي من أن أقلَّ الطهر عشرة أيَّام عامٌّ في النفاس و الحيض فوجب حمله على عمومه . فا ن رأت الدم بعد مضى طهر عقيب النفاس أقل من ثلاثة أيَّام لم يكن ذلك دم حيض لأن الحيض لايكون أقل من ثلاثة أيَّام بل يكون دم فساد . إذا كانت إمرأة تحيضعشرة أيَّام ، وتطهرعشرين يوماً فيكلُّ شهر. ثمَّ ولدت ورأت عشرة أينَّام نفاساً و شهراً طهراً . ثمَّ رأت الدم واتَّصل بها لمتبطل بذلك عادتها بل نرجع إلى العادة الَّتي كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض والطهر .

﴿ كتاب الصلوة ﴾

الصلوة في اللغة هي الدعاء لقوله تعالى « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم »(١) وقوله تعالى « ياأينها الذين آمنوا صلوا عليه » (٢) و قال الشاعر :

و صلّ على دنها وارتسم

يعنى دعا لها ، و هي في الشريعة عبارة عن أفعال مخصوصة من قيام و ركوع و سجود إذا ضامه أذكار مخصوصة ، و في الناس من قال : إنها في الشرع أيضاً الدعاء إذا وقع في محال مخصوصة ، و الأول أصح فإذا ثبت ذلك نحتاج فيها إلى معرفة شيئين أحدهما: مقد ماتها ، والآخر مايقارنها . فما يتقد مها على ضربين : مفروض و مسنون فالمفروض : الطهارة و أعداد الصلوة ، ومعرفة الوقت ، و معرفة القبلة ، ومعرفة ما تجوز الصلوة فيه من المكان وما لا تجوز ، و معرفة ما تجوز الصلوة فيه من المكان وما لا تجوز و معرفة ما المكان و اللباس ، و معرفة ستر العورة و معرفة تطهير الثباب و البدن من النجاسات ، و المسنون هو الأذان والإ قامة . فأمّا الطهارة فقد مضى ذكرها وكذلك تطهير الثباب من النجاسات ، و نحن نذكر ألآن ما بقى قسماً قسماً إن شاءالله تعالى ، و نذكر بعده ما يقارن حال الصلوة إن شاء الله تعالى .

(فصل : في ذكر أقسام الصلوة ، و بيان أعدادها وعدد ركعاتها (

الصلوة على ضربين : مفروض و مسنون . فالمفروض على ضربين : أحدهما: يجب بالإطلاق بأصل الشرع ، و الآخر يجب عند سبب . فما يجب عند سبب على ضربين : أحدهما : يجب عندسبب منجهة المكلّف ، والآخر يجب عند سبب لا يتعلّق به. فالأول هو ما يجب بالنذر ، و ذلك يجب بحسبه من قلّة وكثرة ، و الآخر مثل صلوة الكسوف

⁽١) التوبة : ١٠٣٠

⁽٢) الاحزاب : ٦٥ .

و العيدين فا نتهما يجبان عندنا و إن لم يتعلّق سببهما به ، و أمّا ما يجب بالاطلاق فالخمس صلوات في اليوم و الليلة في السفر و الحضر ، وشرايط وجوبها البلوغ و كمال العقل لا ن من ليس ببالغ لا تجب عليه الصلوة ، و إنّما يؤخذ بها تعليماً وتمريناً من بعد ست سنين إلى حين البلوغ ، و إن بلغ ولا يكون كامل العقل لا تجب عليه الصلوة و إن كانت إمرأة فمن شرط وجوبها عليها أن تكون طاهراً من الحيض . فأمّا الإسلام فليس من شرط الوجوب عندنا لا أن الكافر مخاطب بالعبادات ، و إنّما هو من شرط صحة الا داء .

و عدد ركعاتها في الحضر سبع عشر ركعة ، وفي السفر إحدى عشرة ركعة تفصيلها الظهر أربع ركعات في الحضر بتشهدين و تسليم في الرابعة ، و في السفر ركعتان بتشهد واحد و تسليم بعده ، و العصر مثل ذلك ، و المغرب ثلاث ركعات في الحضر و السفر بتشهدين أحدهما في الثانية ، و الثاني في الثالثة و تسليم بعده ، و العشاء الآخرة مثل الظهر والعصر ، و الغداة ركعتان بتشهد في الثانية و تسليم بعده في الحضر والسفر .

و النوافل في اليوم و الليلة المرتبة في الحضر أربع و ثلاثون ركعة ، و في السفر سبع عشرة ركعة بعد الزوال قبل الفرض ثمان ركعات ، و بعد الفرض ثمان ركعات كل ركعتين بتشهد في الثانية ، و كذلك ساير النوافل نوافل النهار كانت أو نوافل الليل مرتبة كانت أوغير مرتبة فلا يجوز صلوة أكثر من ركعتين من النوافل بتشهد واحد وتسليم واحد ، و تسقط نوافل النهار في السفر ، و نوافل المغرب أربع ركعات في السفر و الحضر بتشهدين و تسليمين ، و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة في السفر و الحضر يعد أن بركعة ، ويسقطان في السفر ، و يسميان الوتيرة ، وصلوة الليل إحدى عشرة ركعة في السفر و الحضر كل ركعتين بتشهد و تسليم بعده ، و الوتر مفردة بتشهد و تسليم بعده في الحالتين معا .

\$ (فصل : في ذكر المواقيت) \$

لكل صلوة وقتان : أو ل وآخر . فأو ل الوقت وقت من لاعذر له ولاضرورة تمنعه والوقت الآخر وقت من له عذر أوبه ضرورة .

و الأعذار أربعة أقسام : السفر و المطر و المرض و أشغال تضرُّبه تركها في باب الدين و الدنيا .

و الضرورات خمسة : الكافر إذا أسلم ، و الصبى في إذا بلغ ، والحايض إذا طهرت و المجنون إذا أفاق ، وكذلك المغمى عليه .

فا ذا زالت الشمس فقد دخل وقت فريضة الظهر و يختص به مقدار مايصلى فيه أربع ركعات . ثم يشترك الوقت بعده بينه وبين العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله و روي حتى يصير الظل أربعة أقدام (١) ، و هو أربعة أسباع الشخص المنتصب . ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه فإ ذا صاركذلك فقد فات وقت العصر هذا وقت الاختيار . فأمّا وقت الضرورة فهما مشتركان فيه إلى أن يبقى من النهار مايصلى فيه أربع ركعات فإ ذا صاركذلك اختص بوقت العصر إلى أن تغرب الشمس ، و في أصحابنا منقال : إن هذا أيضاً وقت الاختيار إلا أن الأو ل أفضل (١) فان لحق بركعة من العصر قبل غروب الشمس لزمه العصر كلها . و يكون مؤد يا لها لاقاضياً لجميعها ولا لبعضها على الظاهر من المذهب ، و في أصحابنا من قال : يكون قاضياً لجميعها ولا لبعضها على الظاهر من المذهب ، و في أصحابنا من قال : يكون قاضياً لجميعها أن لحق أقل من ركعة

⁽١) التهذيب ، ص ١٩ ج٢حه عن زرارة عن أبي جمفر عليه السلام قال : سألته عن وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس ، و وقت المصر ذراع عن وقت الطهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس .

⁽٢) قال في الحلاف؛ وقال قوم ؛ وقت الظهر ممتد من حين الزوال إلى غروب الشمس ، وبه قال عطا وطاووس ومالك ، و اختاره المرتضى من أصحابنا، وذهب إليه قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا .

⁽٣) وهو مختار السيد لانه قال ، كان قاضياً لجميع الصلاة .

فا ينه لا يكون أدرك الصلاة ، و يكون قاضياً بلاخلاف بينهم ، و إذا لحق قبل أن يختص الوقت بالعصر ركعة لزمه فريضة الظهر ، وهو إذا بقا من النهار مقدار مايسلى فيه خمس ركعات فا ن مقدار الأربع ركعات يختص بالعصر و الركعة للظهر فحينئذ يجب عليه الصلاتان معافا ن لحق أقل من خمس ركعات لم يلزمه إلا العصر لاغير لأنه لادليل على ذلك ، و ينبغي أن يكون قدلحق مقدار ما يمكنه الطهارة إمّا وضوءاً أو غسلاً ، ويبقى بعده مقدار مايسلى من ركعة فإن لحق مقدار مايتطهر فيه من غير تفريط فخرج الوقت لم يلزمه القضاء . هذا إذا عملنا على ماروى من الأخبار من أن الحايض فخرج الوقت لم يلزمه القضاء . هذا إذا عملنا على ماروى من الأخبار الأولة ، و إنما المحمل المهادة إلى غروب الشمس على ضرب من الاستحباب دون الفرض والا يجاب هذه الأخبار المقيدة إلى غروب الشمس على ضرب من الاستحباب دون الفرض والا يجاب و حكم المجنون و المغما عليه ، و الذي يبلغ و الذي يسلم بحكم الحايض على السواء و متى أفاق المجنون أو المغما عليه قبل أن يمضى من الوقت مقدار ركعة وجب عليه الصلاة على ما يبناه فإن عاد إليه الجنون قبل انقضاء الوقت أو عند انقضائه لم يلزمه قضاءها لأنه لم يلحق جميم الوقت الذي القضاء الوقت أو عند انقضائه لم يلزمه قضاءها لأنه لم يلحق جميم الوقت الذي الغرض فيه .

- وأمّا الصبى إذا بلغ في خلال الصلوة بما لايفسد الصلوة من كمال خمس عشرسنة أو الإنبات والوقت باق وجب عليه إتمام الصلوة ، و إن بلغ بما ينافيها أعادهامن أو الها فأمّا الصوم فا نّه يمسك بقينة النهار تأديباً ولا قضاء عليه .

و الدلوك وهو الزوال ، ويعتبر بزيادة الفيء من الموضع الذي انتهى عليه الظلّ دون أصل الشخص فا ذا كان في موضع لا يكون للشخص ظلّ أصلا مثل مكة وما أشبهها فا ينه يعتبر الزوال بظهورالفيء فا إذا ظهر الفيء دلّ على الزوال ، وفي البلاد التي للشخص فيء تعرف الزوال بأن ينصب شخص فا ذا ظهر له ظلّ في أو ل النهار فا ينّه ينقص مع ارتفاع الشمس إلى نصف النهار فا ذا وقفت الفيء فيعلم على الموضع فا ذا زالت رجع الفيء إلى الزيادة ، وقد روى أن من يتوجّه إلى الركن العراقي إذا استقبل القبلة و وجد الشمس على حاجبه الأيمن علم أنّها قد زالت . فأمّا اعتبار الذراع والقدم والقامة

وما أشبه ذلك من الألفاظ الَّتي وردت بها الأخبار فا نَّما هي لتقدير النافلة . فا نَّ النافلة يجوز تقديمها هذا المقدار فا ذا بلغ ذلك القدر كانت البدأة بالفرض أولى ، و هذه الأوقات و التقديرات يراعي إذا كانت الشمس طالعة فأمًّا إذا كانت السماء متغيِّمة وتحقَّق الزوال فينبغي أن يبادر بالصلوة لئلاً يفوت وقتالفضل. فا ِن انَّفق له ما يقطعه عنه و غلب في ظنَّه أنَّه قد مضيمن الزوال مقدار ما كان يصلَّى فيه النوافل بدأ بالفرض و ترك النوافل إلى أن يقضيها وكذلك إذا غلب في ظنَّه تضيُّـقالوقت المختار بدأ بالفرض لئلًا يفوته الصلاة . فا ن أخبره غيره ممنَّن ظاهره العدالة عمل على قوله و بدأ بالفرض لاً نَّـه قد تحقَّق دخول الوقت بتحقُّقه زوالاالشمس ، وكذلك الأعما يجوزلهأن يقبل قول غيره في دخول الوقت فاين انكشف له بعد ذلك أنَّه كان قبل الوقت أعاد الصلوة ، وإن تبيِّن أنَّه كان بعده كان ذلك جايزاً ولم يلزمه شيء فأمَّا مع زوال الأعذار وكون السماء مصحية صحا حاسّة لا يجوز أن يقبل قول غيره في دخول الوقت فا ِن كان ممّن لا طريق له إلى معرفة ذلك استظهر حتَّى يغلب في ظنَّه دخول الوقت و يصلَّى إذ ذاك . و حكم المحبوس بحيث لا يهتدي إلى الزوال و الأوقات حكم الأعما سواء ، و معرفة الوقت واجبة لئالًّا يصلَّى في غير الوقت فا ن صلَّى قبل الوقت متعمَّدا أوناسيًّا أعاد الصلوة فا ٍن دخل فيها بأمارة و غلب معها في ظنته دخوله ، ثمَّ دخل الوقت و هوفيشيء

منها فقد أجزأه فا ن فرغ منها قبل دخول الوقت أعاد على كل حال .
و وقت المغرب غيبوبة الشمس وآخره غيبوبة الشفق وهوالحمرة من ناحية المغرب و علامة غيبوبة الشمس هو أنه إذا رأى الآفاق و السماء مصحية ولا حايل بينه وبينها و رأها قد غابت عن العين علم غروبها ، و في أصحابنا من يراعى زوال الحمرة من ناحية المشرق (١) و هو الأحوط . فأممًا على القول الأول إذا غابت الشمس عن البصر ورأى ضوئها على جبل يقابلها أومكان عال مثل منارة إسكندرية أوشبهها فا نه يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت ، و على الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل محكم طلوعها بحيث طلعت ، و على الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل المنارة المنارة إسكندرية أوشبهها فا تنه يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت ، و على الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل المنارة إسكندرية أوشبهها فا بالمنارة المنارة إلى المنارة المنارة إلى المنارة المنارة إلى المنارة إلى المنارة إلى المنارة إلى المنارة إلى المنارة المنارة إلى المنارة إلى المنارة إلى المنارة المنارة المنارة المنارة المنارة إلى المنارة المنا

 ⁽١) قال في مفتاح الكرامة : إجماعاً كما في السرائر ، و عليه عمل الاصحاب كما
 في المعتبر .

موضع تراه ، وهو الأحوط .

وغييوبة الشفق هو أو لوقت العشاء الآخرة ، و آخره ثلث الليلهذا وقت الاختيار فأمّا وقت الضرورة فا نه يمتد في المغرب إلى ربع الليل و في العشاء الآخرة إلى نصف الليل ، و في أصحابنا من قال : إلى طلوع الفجر (١) فأمّا من يجب عليه القضاء من أصحاب الأعذار والضرورات فا نا نقول هيهنا : عليه القضاء إذا لحق قبل الفجر مقدار ما يصلى ركعة أو أربع ركعات صلى العشاء الآخرة و إذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب أيضاً معها استحباباً ، و إنّما يلزمه وجوباً إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه أربع ركعات وقبل أن يمضى مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات المغرب ، و في أصحابنا من قال : إذا غابت الشمس يختص بالمغرب مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات و ما بعده مشترك بينه و بين العشاء الآخرة إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات و الأورا و الأورا و أطهر و أحوط .

ويكره تسمية العشاء الآخرة بالعتمة ، وكذلك يكره تسمية صلاة الصبح بالفجر بل يسمنيان بما سمنالله تعالى « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » يعنى المغرب و صلاة الصبح « و له الحمد في السموات و الأرض و عشينا » يعنى العشاء الآخرة « و حين تظهرون » يعنى الا ولى ، و إن سمنى بغير ذلك لم يكن به إثم ولا عقاب ، وصلوة الوسطى هى صلوة الظهر على ما روى في الأخبار .

و أمّا أو ل وقت صلوة الصبح فهو إذا طلع الفجر الثاني الّذي يعترض في ا فق السماء و يحرم عنده الأكل و الشرب على الصايم . وآخره طلوع الشمس و آخر وقت المختار طلوع الحمرة من ناحية المشرق فمن لحق قبل طلوع الشمس ركعة على التمام كان قد أدرك الوقت ، و يجب على أصحاب الضرورات عند ذلك صلوة الصبح بلا خلاف و إن لحق أقل من ذلك لم يكن عليه شيء .

⁽١) قال الشهيد في الذكرى ، إنه يظهر من الصدوق في الفقيه ، و في الخلاف اختصه النوى الاعتدار عبث قال ، لاخلاف من أهل العلم في أن أصحاب الاعتدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوعا لفجر الثاني مقد اردكمة أنه يلزمه العشاء الاخرة .

فا ذا أدرك من أو ل وقت الظهر دون أربع ركعات . ثم جن أو أغمى عليه أو حاضت المرأة لم يكن عليهم قضاء فا إن لحقوا مقدار أربع ركعات كان عليهم قضاء الظهر.

و المسافر إذا قدم أهله قبل أن يخرج الوقت بمقدار ما يصلى فيه الصلوة على التمام أتم"، و إن خرج بعد أن يمضى من الوقت مقدار ما يمكنه منه فرض الوقت كان عليه التمام ،و إن خرج قبل ذلك قصر، وقد روى أنه يقصر إذا خرج قبل آخر الوقت بمقدار ما يصلى فيه فرض الوقت (١) فإن خرج بعده صلاعلى التمام خمس صلوات يصلى بمقدار ما يصلى فيه فرض الوقت فريضة حاضرة . من فائته صلوة فوقتها حين يذكرها، وكذلك قضاء النوافل مالم يدخل وقت فريضة ، و صلوة الكسوف ، و صلوة الجنازة ، و ركعتا الإحرام ، و ركعتا الطواف .

فأمّا أوقات النوافل المرتبة فا يّه يصلى نوافل الزوال من بعد الزوال إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلّى فيه فريضة الظهر، ونوافل العصر ما بين الفراغ من فريضة الظهر إلى خروج وقت المختار، ولا يجوز تقديم نوافل النهار قبل الزوال إلّا يوم الجمعة على ماسنبيّنه، ووقت نوافل المغرب عند الفراغ من فريضة ، ووقت الوتبيرة بعد الفراغ من فريضة العشاء الآخرة فا إن كان عليه صلوة أخرى ختم بهاتين الركعتين و وقت صلوة الليل بعد انتصاف الليل إلى ظلوع الفجر الثاني فلا يجوز في أوّل الليل إلى ظلوع الفجر الثاني فلا يجوز في أوّل الليل إلى ظلوع الفجر الثاني فلا يجوز في أوّل الليل نفا نّه يجوز له التقديم أوّل الليل و القضاء أفضل.

و وقت ركعتى الفجر عند الفراغ من صلوة الليل بعد أن يكون الفجر الأول قد طلع إلى طلوع الحمرة من ناحية المشرق سواء طلع الفجر الثاني أولم يطلع ، وأن يصلى مع صلوة الليل فهو أفضل .

والأوقات المكروهة لا يبتدء النوافل فيها خمس: بعدفريضة الغداة، وعند طلوع الشمس وعند قيامها نصف النهار إلى أن تزول إلا يوم الجمعة بعد فريضة العصر، و عند غروب الشمس فأمّا إذا كانت نافلة لها سبب مثل قضاء النوافل أوصلوة زيارة أو تحيّة مسجداً و

⁽١) لعله أشار إلى ما رواءفيالتهذيب: ص ٢٢٢ ج٣ح٥٥ عن أسماعيل بن جابر .

صلاة إحرام أوطواف نافلة فانته لايكره على حال .

و الصلوة قبل دخول وقتها لا يجزى على كل "حال ، و يكون بعد خروج وقتها قضاء وفي وقتها أداء إلا أن " الوقت الأول أفضل من الأوسط والأخير غير أنه لا يستحق عقاباً ولا ذمّاً ، و إن كان تاركا فضلا هذا إذا كان لغير عذر فأمّا إذا كان لعذر فلاحرج عليه على حال ، وفي أصحابنا منقال : يتعلق الفرض بأول الوقت . ومتى أخره لغير عذر أثم واستحق " العقاب غير أنه قدعفي عن ذلك (١) والأول أبين في المذهب .

و يستحبُّ أن يقضي من النوافل مافات بالليل بالنهار و مافات بالنهار بالليل.

تقديم الصلوة في أو لل الوقت أفضل في جميع الصلوات الخمس ، وكذاصلوة الجمعة آكد فا ينه إذا زالت الشمس يوم الجمعة بدأ بالفرض و ترك النوافل إلى بعد ذلك فا ينكان الحر شديداً في بلاد حارة ، و أرادوا أن يصلوا جماعة في مسجد جاز أن يبردوا بصلوة الظهر قليلاً ولا يؤخر إلى آخر الوقت . فأمّا العشاء الآخرة فقدر خمّص في تأخيرها إلى ثلث الليل ، و الأفضل تقديمها .

\$ (فصل: في ذكر القبلة و أحكامها) \$

معرفة القبلة واجبة للتوجّه إليها في الصلوات مع الأمكان، واستقبالها عندالذبيحة واحتضار الأموات و غسلهم و الصلوة عليهم و دفنهم و التوجّه إليها واجب في جميع الصلوات فرايضها و سننها مع التمكّن و ارتفاع الأعذار، و المكلفون على ثلاثة أقسام: منهم من يلزمه التوجّه إلى نفس الكعبة ، وهوكل من كان مشاهداً لها بأن يكون في المسجد الحرام أو في حكم المشاهد بأن يكون ضريراً أو يكون بينه و بين الكعبة حايل أو يكون خارج المسجد بحيث لا يخفى عليه جهة الكعبة .

و القسم الثاني : من يلزمه التوجُّه إلى نفس المسجد ، وهوكل من كان مشاهداً

⁽۲) قال المقيد في المقنعة و لكل صلاة من الفرائض الخمس و قتان : أول و آخر . فالاول لمن لاعدر له ، و الثاني لاصحاب الاعدار ، ولا ينبغي لاحد أن يؤخر الصلاة عن أول وقتها وهو ذاكر لها غير ممنوع منها فان أخرها ثم اخترم في الوقت قبل أن يؤديها كان مضيعاً لها ، وإن بقى حتى يؤديها في آخر الوقت أوفيما بين الاول والاخر عفى عن ذنبه في تأخيرها لها ، وإن بقى حتى يؤديها في آخر الوقت أوفيما بين الاول والاخر عفى عن ذنبه في تأخيرها .

للمسجد أو في حكم المشاهد ممَّن كان في الحرم .

و القَسَم الثالث : من يلتزمه التوجُّه إلى الحرم ، وهوكل من كان خارج الحرم ونائماً عنه .

و فرض الناس في التوجّه على أربعة أقسام: فأهل العراق يتوجّهون إلى الركن العراقي "، و أهل العراقي"، و أهل العراقي "، و أهل المعرب إلى الركن العربي"، و يلزم أهل العراق التياس قليلاً ، و يعرف أهل العراق قبلتهم بأربعة أشياء:

أحدها: أن يكون الجدى خلف منكبه الأيمن.

وثانيها : أن يكون الفجر موازياً لمنكبه الأيسر .

وثالثها : أن يكون الشفق موازياً لمنكبه الأيمن .

ورابعها: أن يكون عين الشمس عند الزوال على حاجبه الأيمن. فا ن فقد هذه الأمارات صلّى إلى أربع جهات مع الاختيار العلوة الواحدة، و مع الضرورة يعلى إلى أي جهة شاء، و هذه أمارات قبلة أهل العراق و من يعلى إلى قبلتهم من أهل المغرب و الشام واليمن فأماراتهم غير هذه الأمارات.

وقد تعلم القبلة بالمشاهدة أو بخبر عن المشاهدة توجب العلم أو بنصب قبلة نصبها النبي عَلَيْ أوواحد من الأثمة عَلَيْ أوعلم أنهم صلوا إليها فان بجميع ذلك تعلم القبلة ، و من كان بمكة خارج المسجد وجب عليه التوجّه إلى المسجد مع العلم سواء غريباً أو قاطناً ، ولا يجوز أن يجتهد في بعض بيوتها لأنه لا يتعذر عليه طريق العلم ومن كان وراء جبل وهو في الحرم وأمكنه معرفة القبلة من جهة العلم لم يجز أن يعمل على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من جهة العلم ، و من نأى عن الحرم فقد قلنا : إنه يطلب جهة الحرم مع الا مكان فا ن كان له طريق يعلم معه ذلك فا ن بكن له طريق يعلم معه ذلك رجع إلى الأمارات التي ذكرنا ، و عمل على غالب الظن فا ن فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات على ماقلناه فا ن لم يتسع له الزمان الظن فا ن فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات على ماقلناه فا ن لم يتسع له الزمان

أولا يتمكّن من ذلك صلّى إلى أي جهة شاء ، و على هذا إذا كانوا جماعة و أرادوا أن يصلّوا جماعة جازأن يقتدوا بواحد منهم إذا تساوت حالهم في التباس القبلة فإن غلب في ظن بعضهم جهة القبلة و تساوى ظن الباقين جاز أيضاً أن يقتدوا به لأن فرضهم الصلوة إلى ربع جهات مع الإمكان ، و إلى واحدة منها مع الضرورة وهذه الجهة واحدة منها ، ومتى اختلف ظنونهم و أد ي اجتهاد كل واحد منهم إلى أن القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يجز لواحد منهم الاقتداء بالآخر على حال ، و متى لزم جماعة الصلوة إلى أربع جهات لفقد الأمارات جاز أن يصلّوا جماعة ، و يقتدى كل واحد بصاحبه في الأربع جهات .

و إذا دخل غريب إلى بلد جاز له أن يصلى إلى قبلة البلد إذا غلب في ظنه صحتها فإن غلب على ظنه أنها غير صحيحة وجب عليه أن يجتهد و يرجع إلى الأمارات الدالة على القبلة ، و متى فقد أمارات القبلة أويكون ممن لايحسن ذلك و أخبره عدل مسلم بكون القبلة في جهة بعينها جاز له الرجوع إليه .

و الأعمى يجوز له أن يرجع إلى غيره في معرفة القبلة لا ته لا يمكنه معرفتها بنفسه ، و المسافر يصلّى الفريضة إلى القبلة لا يجوز له إلّا ذلك ، ولا يصلّى على الراحلة مع الاختيار . فا نلم يمكنه ذلك جاز له أن يصلّى على الراحلة غير أنّه يستقبل القبلة على كلّ حال لا يجوز له غير ذلك .

و أمّا النوافل فلا بأس أن يصليها على الراحلة في السفر في حال الاختيار، وكذلك حال المشى، و يستقبل القبلة فإن لم يمكنه استقبل بتكبيرة الاحرام القبلة و الباقى يصلى إلى حيث تسير الراحلة، و يتوجّه إليه في مشيه، ولا يلزمه التوجّه إلى القبلة حال الركوع أو السجود، و يجوز له أن يقتصر على الإيماء و إن لم يسجد على الأرض فإن كان راكباً منفرداً و أمكنه أن يتوجّه إلى القبلة كان ذلك هو الأفضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء لأن "الأخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها. هذا إذا لم يتمكّن في حال كونه راكباً من استقبال القبلة فإن تمكّن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل، وكذلك الصلوة

في السفينة إذا دارت يدور معها حيث تدور فان لم يمكنه صلى إلى صدر السفينة بعد أن يستقبل القبلة بتكبيرة الإحرام. فأمّا حال شدّة الخوف أو حال المطادرة والمسايفة فانه يسقط فرض استقبل القبلة ، و يصلّى كيف شاء و يمكن منه إيماء أويقتصر على التكبير على ماسنبيّنه فيما بعد .

كلُّ صلوة فريضة غير الصلوة الخمس مثل صلوة نذر أو قضاء فرض أو صلاة جنازة أو صلاة كسوف أو صلوة عيد لايصلَّى على الراحلة مع الاختيار ، و يجوز ذلك مع الضرورة لعموم أخبار المنع من ذلك ، و يجوز أن يصلَّى النوافل على الراحلة في الأمصار مع الضرورة و الاختيار ، وفعلها علىالأ رض أفضل ، و متى كان الا نسان عالماً بدليل القبلة غير أنَّه اشتبه عليه الأمر لم يجز أن يقلد غير. في الرجوع إلى إحدى الجهات لأنَّه لا دليل عليه بل يصلَّى إلى أربع جهات مع الاختيار ، و مع الضرورة يصلَّى إلى أيُّ جهة شاء ، و إن قلَّد غيره في حال الضرورة جازت صلوته لأنَّ الجهة الَّتِي قَلَّد. فيها هو مخيَّر في الصلوة إليها وإلىغيرها . يجوز للاُّ عمى أن يقبل منغيره و يرجع إلى قوله : في كون القبلة في بعضالجهات سواء كان ذلك رجلاً أو إمراة عبداً كان أو حر"اً صبيًّا كان أو بالغاً ، و إن لم يرجع إلى غيره و صلَّى برأى نفسه و أصاب القبلة كانت صلوته ماضية ، و إن أخطأ القبلة أعاد الصلوة لأن فرضه أن يصلَّى إلى أربع جهات مع الاختيار ، و إنكان في حال الضرورة كانت صلوته ماضية ، ولا يجوز له أن يقبل من الكافر ، و من ليس على ظاهر الإسلام ، ولا من الفاسق لأ تله غير عدل ، و إذا صلَّى البصير إلى بعض الجهات. ثمُّ تبيَّن أنَّه صلَّى إلى غير القبلة ، و الوقت باق أعاد الصلوة ، فا ن كان صلَّى بصلوته أعمى وجب عليه أيضاً إعادة الصلوة ، وكذلك إن صلَّى بقوله ولم يصل معه ، و إن انقضى الموقت فلا إعادة عليه إلَّا أن يكون استدبر القبلة فا ينه يعيدها على الصحيح من المذهب، وقال قوم من أصحابنا: لا يعيد (١) هذا

⁽۱) وهو مختارالسيد في الجمل والناصريات ، و نقل في مفتاح الكرامة هذا القول عن المجلى و المحقق والموسفى في كشفه ، والملامة في التذكرة و المختلف والمنتهى ، والشهيد في الدروس والبيان والذكرى .

إذا خرج من صلاته فا إن كان في حال الصلوة . ثم ظن أن القبلة عن يمينه أو عن شماله بني عليه و استقبل القبلة وتمسِّمها ، و إن كان مستدبر القبلة أعاد الصلوة من أوَّلها بلا خلاف ، و إن كان صلَّى بصلوته أعمى انحرف بانحراف فا ن دخل الأعمى في صلوته بقول واحد . ثم قال له آخر : القبلة في جهة غيرها عمل على قول أعدلهما عنده فا ن تساويا في العدالة مضي في صلوته لأنَّه دخل فيها بيقين فلا ينصرف إلَّا بيقين . ومثله إذا دخل الأعمى في صلوة بقول بصير . ثم " أبصر وشاهد أمارات القبلة صحيحة بني على صلوته . و إن احتاج إلى تأمَّل كثير و يطلب أمارات و مراعاتها استأنف الصلوة لا َّن" ذلك عملكثير في الصلوة ،و إن قلنا : إنَّه يمضى فيها لأنَّه لادليل على انتقاله كان قويًّا غير أن الأحوط للعبادة الأول . فإن دخل بصيراً في الصلوة ثم عمى تممَّ صلوته لا نَّه توجُّه إلى القبلة بيقين مالم يلتو عن القبلة فا ن التوى عنها التواء لايمكنه الرجوع إليها بيقين بطلت صلوته ، و يحتاج إلى استينافها بقول من يسدُّده فا ن كان له طريق رجع إليها وتممّم صلوته فان وقف قليلاً . ثم جاء من يسد ده جازت صلوته و تممها إذا تساوت عنده الجهات فقد قلنا : إنَّه يصلَّى إلى أربع جهات مع الأمكان ، و يكون مخيِّراً في حال الضرورة فا ن دخل فيها . ثمُّ غلب على ظنَّه أنَّ الجهة في غيرها مال إليها ، و بنا على صلوته ما لم يستدبر القبله فا ن كان استدبرها أعاد الصلوة كما قلنا مع العلم سواء .

و إذا اجتهد قوم فأد ى اجتهادهم إلى جهة واحدة جازت صلوتهم إليها جماعة و فرادى فان صلوا . ثم رأى الإهام في صلوته أنه أخطأ رجع إلى القبلة على هافسلناه و أمّا المأهومون فان غلب فلي على طنه فعلوا مثل ذلك ، وإن لم يغلب على ظنهم ذلك بقوا على هاهم عليه وتمهموا صلوتهم منفردين ، وكذلك الحكم في بعض المأهومين سواء يجب على الإنسان أن يتبع أهارات القبلة كلما أراد الصلوة عندكل صلوة اللهم إلا أن يكون قدعلم أن القبلة في جهة بعينها أو ظن ذلك بأهارات صحيحة . ثم علم أنها لم يتغير جاز حينئذ التوجه إليها من غير أن يجد د اجتهاده في طلب الأهارات .

من صلَّى في السفينة استقبل بتكبيرة الإحرام القبلة . فإن دارت دار معها مع

الإمكان فا إن لم يمكنه صلى إلى صدر السفينة .

⇒(فصل: فيما يجوز الصلوة فيه من اللباس) ⇔

يجوز الصلوة في القطن والكتَّان و جميع ماينبت من الأرض من أنواع الحشيش والنبات بشرطين:

أحدهما: أن يكون ملكاً أو مباحاً.

و ثانيها: أن يكون خالياً من نجاسة ، فإن كان مغصوباً لم يجز الصلوة فيها ، و يجوز الصلوة في الشعر و الوبر والصوف إذا كان عمّا يؤكل لحمه بالشرطين المتقد متين و متى كان عمّا لا يؤكل لحمه لم تجز الصلوة فيه من أوبار الثعالب و الأرانب و غيرهما و أمّا النحز "إذا كان خالصاً فلابأس بالصلوة فيه ، وإن كان مغشوشاً بوبر الأرانب وغيرها عمّالا يؤكل لحمه لم تجز الصلوة فيه ، وإن كان مغشوشاً بوبر الأرانب وغيرها ومتى كان سلاه أو لحمته قطناً أوكتّاناً أو خز آ خالصاً جازلبسه ، والصلوة فيه ، وسواء كان القطن أو الكتّان أو النحز " مثله أو أكثر منه بعد أن يكون في نفس الثوب فأمّا إذا خيط بالقطن أو الكتّان لم يزل التحريم عنه بحال ، ولا فرق بين أن يلبسه الإ نسان منفرداً أو يكون بطانة لقطن أو كتّان أوظهارة أو يلبسه بينهما فا نه لا تجوز السلوة فيه ، ويكون فيه ، ولو كان على جيبه أو ذيله أو مواضع منه خروق مخيط كره الصلوة فيه ، ويكون مجزية ، وجلد ما يؤكل لحمه إذا كان مذكّى يجوز لبسه و الصلوة فيه سواء كان مدبوغا أولم يكن بالشرطين المقدّ مين .

وما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة في جلده ذكّى أولم يذكّى دبغ أولم يدبغ ، و يجوز استعماله و لبسه في غير الصلوة إذا ذكّى و دبغ إلاّ الكلب و الخنزير فا نهما لا يطهران بالذكاة و الدباغ ، و على هذا لا يجوز الصلوة في جلد الثعلب و الا رنب و ساير السباع و السنور و غيرها ممّا لا يحلّ أكله ممّا نذكره فيما بعد ، و رويت رخصة في جواز الصلوة في الفنك و السمّور (٢) و الأصل ما قدّ منا . فأمّا السنجاب و

⁽۲) روى الشيخ في التهذيب ، ص ۲۱ ۱ ت ۲۵ ۲۸ من على بن يقطين ، قال ، ساك آبا الحسن عليه السلام عن لباس الغراء والسمور و الفنك والثمالب و جميع الجاود قال : لا بأس بذلك .

الحواصل فارته لاخلاف أنه يجوز الصلوة فيهما .

وجلد الميتة لاتطهر بالدباغ سواء الكل لحمه أولم يؤكل ، وكلما لاتتم الصلوة فيه منفرداً جازت الصلوة فيه ، وإنكان من أبريسم مثل التكة ، والجورب والقلنسوة والخف والنعل ، والتنز معنه أفضل ، والثوب إذا كان فيه تمثال و صورة لا يجوز الصلوة فيه ، و يجوز للنساء الصلوة في الأبريسم المحض و التنز معنه أفضل ، ومن اشترى جلداً على أنه مذكى جاز أن يصلى فيه ، و إن لم يكن كذلك إذا اشترى ذلك من سوق المسلمين ممن لا يستحل الميتة ، ولا يجوز شراؤها ممن يستحل ذلك أوكان متهماً فيه .

و يكره الصاوة في الثياب السودكلّها ماعدا العمامة و الخفّ فا يُنّه لابأسبالصلوة فيهما ، و إن كانا سوادين ، و يجوز للرجال الصلوة في ثوب واحد إذا كان صفيقاً ، و إن كان رقيقاً كره له ذلك إلاّ أن يكون تحته مئزريستر العورة .

و يكره أن يأتزر فوق القميص .

و يكره اشتمال الصمّاء ، وهو أن يلتحف بالأ زار ، ويدخل طرفيه من تحتيده و يجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود ، و يجوز أن يأ تزر ببعض ثوب ، و يرتدى بالبعض الآخر فا ن لم يكن معه إلّا سراويل لبسه و طرح على عنقه خيطاً أو تكّة أو ما أشبههما .

و يكره للرجل أن يصلى في عمامة لا حنك لها ، ولا يصلى الرجل و عليه لثام بل يكشف موضع جبها للسجود وفاه لقراءة القرآن .

و يكره للمرأة النقاب في الصلوة ، ولا يصلّى الرجل و عليه قباء مشدود إلّا بعدأن يحلّه إلّا في حال الحرب .

و يكره الصلوة في الشمشك و النعل السندى ، ويستحب الصلوة في النعل العربي و يجوز الصلوة في الخفين و الجرموقين إذا كان لهما ساق .

و يكره للإمام في الصلوة ترك الرداء مع الاختيار ، و يجوز ذلك عند الضرورة ولا يجوز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت و بر الثعالب ولا الذي فوقه على ماوردت به الرواية (١) وعندى أن هذه الرواية محمولة على الكراهة أو على أنه إذاكان أحدهما

⁽١) المروية في الكافي ج ٣ ص ٣٩٩ ح ٨ .

رطباً لأن ما هو نجس إذا كان يابساً لا تتعد ي فيه النجاسة إلى غيره .

و يكره الصلوة في القلنسوة و التكّة إذا عملا من و برمالاً يؤكل لحمه ، وكذلك يكره إذا كانا من حرير محض .

و يكره الصلوة في الحديد المشهر مثل السكين والسيف فا ن كان في غمد أوقراب فلا بأس به ، و كذلك حكم المفتاح و الدرهم السود ، و يجوز للرجل أن يصلى في نوب المرأة إذا كانت مأمونة ، و كذلك تصلى المرأة في نوب الرجل ، وإذا عمل كافر لمسلم نوباً فلا يصلى فيه إلا بعد غسله ، و كذلك إذا أصبغه له لا ن الكافر نجس و سواء كان كافر أصل أو كافر رد ة أو كافر مللة ، و إذا استعار ثوباً من مستحل شيء من النجاسات أو المسكرات فلا يصلى فيه حتى يغسله .

ويكره للمرأة أن تصلّى في خلاخل له صوت فا نكانت صمّاء لم يكن بالصلوة فيها بأس ولا بأسأن يصلّى و في كمّه طاير إذا خاف ضياعه ، ولا يصلّى في ثوب فيه تماثيل ، ولا في خاتم كذلك ، ويجوز الصلوة في خرق الخضاب للرجال و النساء إذا كانت طاهرة.

﴿ فَصَلَّ : فَي ذَّكُمْ مَا يَجُوزُ الصَّلُوةَ فَيَهُ مِن المَّكَانُ وَ مَا لَا يَجُوزُ ﴾

يجوز الصلوة في الأماكن كلُّها بشرطين :

أحدهما : أن يكون ملكاً أو في حكم الملك بأن يكون مأذوناً له فيه .

والثاني: أن يكون خالياً من نجاسة . فا ن صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلوة فيه . فلا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة فيه لأ نه إذا كان الأصل مغصوب ولا يمكنه الخروج منه بأن يكون محبوساً أو يخاف على نفسه في الخروج منه فا نه بجوز له الصلوة فيه ، ومتى أذن له المالك في الدخول إلى ملكه والتصر في فيه جاز له الصلوة لأن ذلك من جعلة التصر ف ، و كذلك إذا دخل ملكه بغير إذنه وعلم بشاهد الحال أنه لا يكره مالكه الصلوة فيه فإن الصلوة فيه فإن الصلوة فيه فا ن الصلوة فيه فا ن الصلوة فيه صحيحة ، و على هذا إذا دخل الإنسان ملك غيره في المعلوم أن أصحابها الصحارى و البساتين و غيرها فا نه يجوز أن يصلى فيها لأن من المعلوم أن أصحابها

لا يكرهون الصلوة فيها ، و إنها الممنوع منه هو ما يعلم أن صاحبه كره له النصر ف في ملكه على كل حال فلا يجوز له الصلوة فيه . فأمّا من حصل في ملك غيره با ذنه فأم بالخروج منه أونهاه عن المقام فيه فا ن أقام في موضعه و صلا لم يجزه به صلاته ، و إن تشاغل بالخروج فصلّى في طريقه كانت صلوته ماضية لأنّه متشاغل بالخروج ، و إنّما قد م فرض الله تعالى على فرض غيره غيرأن هذا إنّما يجزيه إذا كان تضيّق عليه الوقت و أمّا إذا كان أو ل الوقت فينبغي أن يقد م الخروج أو لا فا ن لم يفعل و صلّى لم يجزه صلوته .

و يكره الصلوة في إثنى عشر موضعاً : و ادى ضجنان ، و وادى الشقرة والبيداء و ذات الصلاصل ، و بين المقابر إلا إذا جعل بينه و بين القبر عشرة أذرع عن يمينه و عن شماله وقد المه ولا يعتبر ذلك من خلفه وقد روى جواز الصلوة إلى قبور الا ثمة قاليكا خاصة في النوافل (۱) ، و الا حوط ما قد مناه ، و أرض الرمل و السبخة إذا لم يتمكن الجبهة من السجود عليها ، ومعاطن الإبل ، و قرى النمل ، و جوف الوادى ، و جواد الطرق و الحمامات و ليس ذلك بمحظور لا ته إن صلى في هذه المواضع على الشرطين اللذين قد منا ذكر هما كانت صلوته ماضية ، و يستحب أن يجعل بينه و بين ما يمر به المذين قد أو و غير ذلك .

و يكره الفريضة جوف الكعبة فا ن تضيّق عليه الوقت ولم يمكنه الخروجمنها جاز أن يصلّى فيها و كذلك إن كان محبوساً فيها .

و أمّا النوافل فا نه مأمور بالصلوة فيها ، ومتى انهدم البيت جاز الصلوة إلى جهته و إن حصل فوق الكعبة روى أصحابنا أنّه يصلّي مستلقياً ، ويصلّى إلى البيت المعمور في السماء الثالثة أوالرابعة على الخلاف فيه إيماء ، و يعرف البيت بالصراح ، و إن صلّى كما يصلّى إذا كان جوفها كانت صلوته ماضية سواء كان السطح له سترة من نفس البناء أو مفروضاً فيه السترة ، وسواء وقف على سطح البيت أو على حائطه اللهم إلا أن يقف على

⁽۱) رواء في التهذيب ج ٢ ص ٢٢٨ = ٨٩٨ .

طرف الحائط حتى لا يبقى بين يديه جزء من البيت فا ينه لا يجوز حينئذ صلوته لأنه يكون حينئذ استدبر القبلة ، و إذا صلّى جوف الكعبة فلا فرق بين أن يصلّى إلى بعض البنيان أو إلى ناحية الباب ، و سواء كان الباب مفتوحاً أو لم يكن ، و سواء كان للباب عتبة أو لم يكن فا إن الصلوة جايزة في جميع هذه الأحوال ، و سواء صلّى منفرداً أوجماعة فا ن الصلوة ماضية ، ومتى انهدم البيت و صلّى جوف عرصته كان جايزاً إذا بقى من البيت جزء يستقبله على ما قلناه فوق الكعبة سواء .

مرابض الغنم لابأس بالصلوة فيها ، ولا يصلّى على الثلج فا إن لم يقدرعلى الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه فا إن لم يجد صلب بيده الثلج و سجد عليه مع الضرورة . فا إن كان في أرض وحل أو في حال خوض الماء صلّى إيماء ولا يسجد عليها ، ولا يصلّى في بيوت النيران و ليس ذلك بمحظور .

والصلوة في الظواهر بين الجواد ليسبه بأس ، ويجوز الصلوة في البيع والكنايس. و يكره في بيوت المجوس فا أن فعل رش الموضع بالماء فا ذا جف صلى فيه .

ولا يصلّى و في قبلته أو يمينه أو شماله صورة و تماثيل إلّا أن يغطّيها فا نكانت تحت رجله لم يكن به بأس .

و يكره أن يصلى و في قبلته نار في مجمرة أو قنديل أو غيرهما ، و كذلك يكره أن يكون في قبلته سيف مشهر إلاعند الخوف من العدو ، ولا يصلى الرجل و إلى جنبه إمراة تصلى سواء كانت مقتدية به أو لم تكنكذلك فإن فعلا بطلت صلوتهما فإن صلت خلفه في صف بطلت صلوة من عن يمينها و شمالها ، و من يحاذيها من خلفها ، ولا تبطل صلوة غيرهم ، و إن صلت بجنب الا مام بطلت صلوتها و صلوة الا مام ، ولا تبطل صلوة المأمومين الذينهم وراء الصف الأول فإن كانت بين يديه أو عن يمينه أو شمالهقاعدة لا تصلى أو من خلفه ، و إن كانت تصلى لم يكن صلوة واحد منهما باطلة فإن اجتمعاني محمل صلى الرجل أو لا أوالمرأة ولا يصليان معاً في حالة واحدة .

وتكره الصلوة في موضع بين حايط قبلته من بول أو قذر ، و كذلك تكره الصلوة في بيت فيه مجوسي"، ولا تكره إذا كان فيه يهودي" أو نصراني". ويكره أن يكون بين يديه مصحف مفتوح أوشيء مكتوب لأنه يشغله عن الصلوة ويستحب أن يكون جميع مكان المصلى طاهراً لانجاسة فيه غيراً نه متى كان موضع سجوده طاهراً و على الباقى نجاسة يابسة لا تتعدلي إليه أجزأت صلوته سواء تحر كت بحركته أولم يتحرك بأن يكون النجاسة في أطرافه.

المورة) المورة) المورة)

ستر العورتين اللتين هما القبل و الدبر واجب على الرجال ، و الفضل في سترها بين السرة إلى الركبة ، و ستر الركبتين مع ذلك ، و أفضل من ذلك أن يكون عليه ثوب صفيق أو إذار فا ن انكشف عورتاه في الصلاة وجب عليه سترهما ولا تبطل صلوته سواء كان ما انكشف عنه قليلا أو كثيراً بعضه أوكله . فأمّا العريان فا ن قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطلى به وجب عليه أن يستره فا ن لم يقدر و وجد موضعاً يسترفيه وجب عليه أيضاً ذلك و يصلّى قايماً ، و إن لم يقدر على ذلك و كان في موضع لا يراه أحد صلّى قايماً ، و إن كان بحيث لا يأمن أن يطلع عليه غيره صلّى من جلوس ، و يتقد مهم عليه غيره صلّى من جلوس فا ن كانوا جماعة صلوا صفاً واحداً من جلوس ، و يتقد مهم إمامهم بركبتيه ، و إن كان مع واحد منهم ثوب صلّى بهم ذلك ، وإن لم يكن أقرأهم صلّى منفرداً .

ويستحب له أن يعير ثوبه لغيره واحداً واحداً حتى يصلوا كلهم ، مع سترالعورة فا ن لم يفعل لم يجب عليه ذلك ، فأمّا المرأة الحرقة فا نه يجب عليها ستر رأسها وبدنها من قرنها إلى قدمها ، ولا يجب عليها ستر الوجه و الكفّين و ظهور القدمين ، وإن ستر ته كان أفضل ، و الفضل لها في ثلاثة أثواب : مقنعة و قميص ودرع ، وأمّا الأمة فلا يجب عليها ستر رأسها سواء كانت مطلقة أو مدبّرة أوائم ولد مزوجة كانت أو غير مزوجة . فإن كانت مكاتبة مشروطاً عليها فهى كالقن سواء ، و إن كانت مطلقة وقد أدّت بعض مكاتبتها أو انعتق بعضها أو كان بعضها حراه من غير مكاتبة فعلت ما تفعله الحراة سواء . فإن اعتقت المملوكة في حال الصلوة و قدرت على ثوب تغطتى رأسها وجب عليها أخذه

و تغطية الرأس به ،وإن لم تتم لها ذلك إلا بأن تمشى إليه خطواً قليلة من غير أن تستدبر القبلة كان مثل ذلك ، وإن كان بالبعد منها و خافت فوات الصلوة أو احتاجت إلى استدبار القبلة صلت كما هى وليس عليها شىء ولا تبطل صلوتها لا أنه لا دليل على ذلك وأمّا ماعدا الرأس فا نه يجب عليها تغطيته من جميع جسدها لا أن الا خبار و ردت بأن لا يجب عليها ستر الرأس ، ولم ترد بجواز كشف ماعداه .

ولا بأس أن يصلّى الا نسان في ثوب و إن لم يزر " جيبه و إن كان في الثوب خرق لا يوارى العورة لا بأس به فا ن حاذى العورة لم يجز .

و صفة الثوب أن يكون صفيقاً لا ترى ما تحته فا إن ظهر البشرة من تحته لم يجز لا يستر العورة . فا إن لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلداً طاهراً أوورقاً أو قرطاساً أو شيئاً بمكنه أن يستر عورته وجب عليه ذلك على ما بيناه فا إن وجد طيناً وجبأن يطين عورته به فا إن لم يجد و وجد نقباً دخل فيه وصلاً فيه قايماً فا إن لم يجد صلى من قعود على ما فصلناه . فا إن وجد ما يستر بعض عورته وجب عليه ستر ما قدر عليه فا إن أعاره غيره ثوباً أو وهبه له وجب عليه قبوله و سترعورته به لا يه صارمتمكناً فا ذاكانوا جماعة عراة مع واحد ثوب يعير واحد بعد واحد وجب عليهم قبوله ، ولا يصلوا عراة . فا إن خافوا فوات الوقت صلوا عراة ولم ينتظروا الثوب ، و كذلك إن كانوا في سفينة ولم يكن لجميعهم موضع و كان لواحد انتظروا حتى يصلى واحد واحد قايماً في موضعه فا إن كن لجميعهم موضع و كان لواحد انتظروا حتى يصلى واحد واحد قايماً في موضعه فا و كن لو يتقد مهم إلا بركبتيه إلا ان يكون مستور العورة فيخرج حينئذ عنهم فا ن كن الساء و رجالاً صلى الرجال منفردين عن النساء لا ننه لا يمكنهن الوقوف معهم في الصف فتفسد و رجالاً صلى الرجال منفردين عن النساء لا ننه لا يمكنهن الوقوف معهم في الصف فتفسد حايل جاز ذلك ، و إلا صلى كل واحد من الفريقين منفرداً .

ولا بأس أن يصلّى الرجل في قميص واحد و أزاره محلولة واسع الجيب كان أو ضيَّقة دقيق الرقبة كان أوغليظه كان تحته مئزر أولم يكن ، و الأفضل أن يكون تحته مئزراً ، و يزر " القميص على نفسه فأمّا شد" الوسط فمكروه. و الصبيّة الّتي لم تبلغ فلا يجب عليها تغطية الرأس و حكمها حكم الأمة ، و إنبلغت في حال الصلوة بالحيض بطلت صلوتها ، وإن بلغت بغير ذلك فعليها ما على الأمة إذا اعتقت سواء .

\$\pi\$ فصل: فيما يجوز السجود عليه، وما لايجوز \pi\$

لا يجوز السجود إلاّ على الأرض أو ما أنبتت الأرض ممًّا لا يؤكل ولا يلبس بشرطين :

أحدهما : أن يكون له التصرُّف فيه إمَّا بالملك أو الإنن .

و الثاني : أن يكون خالياً من نجاسة فأمَّا الوقوف عليه فا ينَّه يجوز و إن كان عليه نجاسة إذا كانت يابسة لا تتعدَّى إليه ، و إن كانت رطبة لم يجز ، و التنزُّه عنه أفضل ، و على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتَّان و القطن و الصوف و الشعر و الوبر و الجلود كلُّها مذكاة كانت أوغيرمذكاة مدبوغة كانت أوغير مدبوغة ثمَّا يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه، وكذلك حكم ما عمل من هذه الأجناس لا يجوز السجود عليه، و الثمار كلُّها و المطعومات لا يجوزالسجود عليها ، وكذلك الكحل و الزرنيخ والنورة و جميع المعادن من الذهب و الفضة ، و الصفر و النحاس و الحديد و غير ذلك لايجوز السجود عليهاكله . فأمَّا القير والقفر (١)فلا يجوزالسجود عليهما معالاختيار فا ناضطر " إلى ذلك بأن لا يكون بحيث لا يقدر على غير. ولا معه ما يغطيه به جاز السجود عليه و كذلك إن كان في أرض رمضاء جاز أن يسجد على ثوب يقى به الحر" و إن كان قطناً أو كُتَّانًا ، ولا يجوز أن يسجد على ما هو بعض له مثل يده أو كفَّه أو ساعده أو غير ذلك . فأمَّا ما ينبت منغير المأكولات و الملبوسات فا ينَّه يجوز السجود عليه من ساير أنواع الحشيش ، و كذلك إذا حصل في موضع قذر لا يقدر على مكان طاهر جاز أن يسجد على القطن أوالكتَّان إذا لم يقدر على سواهما ، و يجوز السجود على الجصُّ والآجر و الحجر و الخشب، ولا يجوز على الزجاج، ولا على الرماد، و يجوز أن يترك كفًّا

⁽١) القفر : شيء يشبه الزفت ، و رائحته كرائحة القير . مجمع .

من حصا على البساط يسجد عليه ، ولا يسجد على الصهروج ، والسجّادة إذا كانت معمولة بالخيوط جاز السجود عليها و إن عمل بالسيور و كانت ظاهرة يقع الجبهة عليها لم يجز و كذلك حكم الحصر و ما يعمل من نبات الأرض.

و يكره السجود على القرطاس إذا كان مكتوباً لمن يحسن القرأة فا نكان خالياً من الكتابة أولا يحسن أن يقرأها أو كان الموضع مظلماً زالت الكراهة ، و البوارى و الحصر و كلما عمل من نبات الأرض غير القطن و الكتان إذا أصابها نجاسة ما يعة مثل البول و ما أشبهه و جفي فتها الشمس جاز السجود عليها . فأمّا غير ذلك من الثياب فا يه لا يطهر بالشمس ، و إن جفي فته الربح أو الفيء لم يجز السجود عليها ، و حكم الأرض إذا كانت عليها نجاسة ما يعة حكم البوارى و الحصر سواء ، و متى كانت النجاسة جامدة لا يطهرها غير الغسل بالماء ، ولا يجوزأن يسجد على ماهو لابس له فا ن خاف الرمضاء جاز أن يسجد على كفيه ، و إذا حصل في ثلج جاز أن يسجد على كميه ما يسجد على كمية من السجود عليه .

⇒(فصل : في حكم الثوب والبدن والارض اذا أصابته) ⇒(نجاسة و كيفية تطهيره)

قد فصّلنا في كتاب الطهارة النجاسة الّتي يجب إزالة قليلها وكثيرها ، ومالايجب إزالة قليلها ولا كثيرها ، و ما يجب إزالة كثيرها ، و ما يجب إزالة كثيرها ، ون قليلها ولا كثيرها ، و ما يجب إزالة كثيرها ، دون قليلها . فلا وجه لا عادته . فمتى صلى في ثوب نجس متعمداً أعاد الصلوة على كل حال ، و إن صلى ساهيا و الوقت باق أعاد ، وإن خرج الوقت وكان علم حصول النجاسة في ثوبه فلم يزله أعاد ، و إن لم يعلم أصلا إلا بعد أن صلى وقد خرج الوقت فلا إعادة عليه ، و حكم الظن في هذا الباب حكم العلم سواء . فا ذا علم في حال الصلوة أن ثوبه نجس طرحه و صلى في غيره بقية الصلوة ، وإن لم يكن عليه غيره وبالقرب منه ثوب و أمكنه أخذه من غير أن يستدبر القبلة أخذه و تمتم صلوته ، و إن لم يمكنه إلا بقطع الصلوة فالأحوط قطعها وأخذ الثوب أو غسل النجاسة و استأنف الصلوة ، و إن لم يقدر على غيره أصلا صلى عرباناً إيماء ، و من كان معه ثوبان : أحدهما نجس و اشتبها عليه على غيره أصلا صلى عرباناً إيماء ، و من كان معه ثوبان : أحدهما نجس و اشتبها عليه

صلا في كل واحدمنهما منفرداً تلك الصلوة ، وفي أصحابنا من قال ينزعهما ويصلى عرياناً (۱) فان كانت ثياباً كثيرة واحد منها نبحس صلى في ثوبين منها في كل واحد منهما تلك الصلوة لأن فيها طاهراً بيقين ، و إن كانت ثياباً كثيرة واحد منهما طاهر و الباقى نبحس و أمكنه الصلوة في كل واحد منها فعل ذلك ، وإن خاف الفوات أوشق عليه ذلك تركها و صلا عرياناً ، و إذا كان معه ثوب واحد و أصابته نبحاسة نزعه و صلى عرياناً فا ن لم يمكنه خوفاً من البرد أوغيره صلى فيه . ثم يعيدها في ثوب طاهر إذا أصاب ثوبه نبحاسة كلا يعرف موضعها وجب عليه غسله كله . فا ن علم النبحاسة في إحدى الكمين وجبعليه غسلهما فا ن لم يكن معه ماء يغسله به صلى عرياناً إن أمكنه و إلاّ صلى فيه . ثم أعاد الصلوة . فا ن نجس أحدكميه . ثم قطع أحدهما لم يجزله النجزي، وكذلك إن أصاب موضعاً من الثوب . ثم قطعه بنصفين لا يجوز التجزي ويصلى عرياناً أو يقطعه و يسلى محصوراً تجنبه وصلى في غيره مثل بيت و دار وما أشبه ذلك ، وإن كان فضاء من الأوضع صلى كيف شاء لأن هذا يشق والأصل الطهارة . هذا إذا لم يكن معه ما يسجد عليه صلى كيف شاء لأن هذا يشق والأصل الطهارة . هذا إذا لم يكن معه ما يسجد عليه وأما إن كان معه ما يسجد عليه وسلى عليه .

دم الحيض يجب غسله و يستحب حته و قرضه، و ليسابواجبين فا ن اقتصر على الغسل أجزأه فا ن بقى له أثر استحب صبغه بالمشق أو بما يغيس لونه.

يجوز الصلوة في ثوب الحايض مالم يعلم فيه نجاسة ، و كذلك في ثوب الجنب فا من عرق فيه و كانت الجنابة عن حرام روى أصحابنا أنه لا تجوز الصلوة فيه ، وإن كان من حلال لم يكن به بأس ، ويقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهية دون فساد الصلوة لو صلى فيه .

و المني لايجوز الصلوة فيقليله وكثيره ولايزيله غيرالغسل بالماء . المذىوالوذى طاهران .

ولا يجوز الصلوة في ثياب الكفّار الّتي باشروها بأجسامهم الرطبة أوكانت الثياب

⁽١) هذا مدَّهب ابن إدريس و ابن سميد على ما نقل عنها في مفتاح الكرامة.

رطبة سواء كانوا متدينين بذلك أو لم يكونواكذلك ، ولا بأس بثياب الصبيان مالم بعلم فيها نجاسة .

و النجاسة إذا كانت يابسة لا ينجس بها الثوب. العلقة نجسة وكذلك الهني من ساير الحيوان. إذا جبر عظم بعظم ميت لا يجب قلعه لا أن " العظم لا ينجس بالموت فا إن كان من حيوان نجس العين كالكلب و الخنزير ففيه ثلاث مسائل:

أحدها : أنَّه يمكنه قلعه من غير مشقَّة فا نه يجب قلعه بلاخلاف.

الثانية: يمكنه قلعه بمشقّة بأن يكون قدنبت عليه اللحم، ولا يخاف على النفس من قلعه فا ينه لا يجب قلعه لقوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج ، .(١)

الثالثة : أن يخاف على النفس من قلعه فلايجب إيضاً قلعه للا ية ، و الذي يجب عليه قلعه من غير مشقة متى لم يقلعه و صلا بطلت صلوته لأنه حامل للنجاسة و على السلطان إجباره على ذلك فا ن مات ولم يقلع فلا يجوز قلعه . إذا اضطربت سن "الإنسان و تحر "كت ولم تر"قيل : كان له أن يربطها بشيء طاهر كالفضة والذهب و الحديد و نحو ذلك لا أن "جميعه طاهر .

و يكره أن يصل شعره بشعر غيره رجلاً كان أو إمرأة فا ن فعلت المرأة لزوجها ذلك لم يكن عليها شيء و الأفضل تركه ، والماشطة لا ينبغى أنْ تفعل ذلك فا ن فعلت و وصلت شعرها بشعر غير الآدمي ممماً هو طاهر كان جاداً .

إذا بال الإنسان على الأرض فتطهيره أن يطرح عليه ذنوب من ماء ، و يحكم بطهارة الأرض وطهارة الموضع الذي ينتقل إليه ذلك الماء ، فإن بال إثنان وجب أن يطرح مثل ذلك ، و على هذا أبداً لأن النبي عَيَالَهُ أمر بذنوب من ماء على بول الأعرابي .

الماء الذي يزال به النجاسة نجس لأنه ماء قليلخالطه بنجاسة ، وفي الناسمن قال: ليس بنجس إذا لم يغلب على أحد أو صافه بدلالة أن ما بقى في الثوب جزء منه و هو طاهر بالإجماع فما انفصل عنه فهو مثله ، وهذا أقوى ، و الأو لل أحوط ، والوجه

⁽١) الحج ٨٧

فيه أن يقال : إن ذلك عفي عنه للمشقّة .

إذا بال في موضع فا ننه يزول نجاسته بستَّة أشياء :

أحدها : أن يكاثر عليها الماء حتّى يستهلكه فلا يرى له لون ظاهر ولا رايحة . الثانى : أن يمر عليه سيل أوماء جارى فا نّه يطهر .

الثالث : أن يحفر الموضع في حال رطوبة البول فينقل جميع الأجزاء الرطبة و يحكم بطهارة ماعداه .

الرابع: أن يحفر الهوضع و ينقل ترابه حتّى يغلب على الظن أنّه نقل جميع الأُجزاء الّتي أَصابها النجاسة .

الخامس: أن يجيء عليها مطر أو يجيء عليها سيل فيقف فيه بمقدار ما يكاثره من الماء .

السادس: أن يجف الموضع بالشمس فا يقد يحكم بطهارته فا نجف بغير الشمس لم يطهر ، وحكم الخمر حكم البول إذا أصاب الأرض إلا إذا جف فتها الشمس فا يقد لا يحكم بطهارته ، وحله على البول قياس لا يجوز استعماله ، و إذا أصاب الخمر الأرض فطريق تطهيرها ماقد مناه ، ولا يحكم مع بقاء أحد أو صافها لونها أورايحتها لأن بقاء أحد الأمرين يدل على بقاء العين إلا أن يظن أن رايحته بالمجاورة فحينئذ يحكم بطهارته ، و بول المرطوب و المحرور حكمه حكم واحد ، و إذا أصاب الأرض بول و جف فتها الشمس جاز التيمة فيها .

وقد قد مناكراهية الصلاة إلى شيء من القبوروفسلناه ، فأمّا إذا نبش قبروا نجذ ترابه وقد صار الميتترميماً و اختلط بالتراب فلا يجوز السجود على ذلك التراب لا يه نجس فإن لم يعلم أن هناك ميتناً اختلط بالتراب جاز والأولى تجنبه احتياطاً ، وإلا فالأصل الطهارة فإنكان القبر طرياً وعلم أنه لم ينبش فلا تبطل الصلوة عليها والسجود وإنكان مكروها . فأمّا إذاكانت مقبرة مجهولة فلا يدرى هي منبوشة أم لا فالصلوة تبجزي وإن كان الأولى تجنبها .

و النجاسة على ضربين : مايع و جامد . فالمايع قد بيَّنا كيفيَّة تطهيرها من

الأرس ، والجامد لا يخلوا من أحد أمرين : إمّاأن يكون عيناً قائمة متميّزة عن التراب أو مستهلكة فيه فإن كانت عيناً كالمعنرة والدم و غيرهما ، و جلد الميتة و لحمه نظرت فإن كانت نجاسة يابسة فإنا أزالتها عن المكان كان مكانها طاهراً ، و إن كانت رطبة فإنا أزالتها و بقيت رطوبتها في المكان فتلك الرطوبة بمنزلة البول ، وقد مضى حكمه ، و إن كانت العين مستهلكة فيها كجلود الموتى ولحومهم و العذرة و نحو ذلك فهذا المكان لا يطهر بصب الماء عليه ، و إنّما يجوز السجود عليه بأحد أمرين : قلع التراب حتى يتحقق أنه لم يبق من النجاسة شيء بحال ، و الثانى : أن يتطيّن المكان بطين طاهر فيكون حايلاً ، دون النجاسة فيجوز السجود على الحايل فإن ضرب لبناً لا يجوز السجود عليه فإن حمله المصلى معه لم تجز صلوته لا نه حامل النجاسة . فإن طبخ آجراً طهرته النار و كذلك البحن ، و يكره أن يبنى المسجد بذلك اللبن ، ومواضع التراب فإن فعل تبعنب السجود عليه وجاز أن يبنى به الحيطان . إذا أصابت الأرس تجاسة وتعيّن الموضع لم يسجد عليه ، وإن لم يتعيّن الموضع وتعيّنت الناحية التي فيها النجاسة تجنّبها الموضع لم يسجد عليه ، وإن لم يتعيّن الموضع وتعيّنت الناحية التي فيها النجاسة تجنّبها و إن لم يتعيّن له بصلاً حكى كيف شاء لا أن معرفة ذلك لا طريق إليه و يشق لا نه و إن لم يتعيّن له جميع ذلك أصلا فيؤد تى إلى أن لا يسلى على الا رمن أصلا .

إذا كانت العمامة على أحد طرفيها نجاسة و الطرف الآخر طاهر فترك الطاهر على رأسه و الطرف الآخر على الأرض أو على سريرهوواقف عليه فتحر "ك بحركتهأو لم يتحر "ك صح"ت صلوته لا نه ليس بحامل للنجاسة ولا بلابس لثوب نجس.

و متى شد" حبلاً في كلب أو في سفينة فيها نجاسة إمّا في موضع النجاسة أو في موضع طاهر ، والطرف الآخر معه سواء كان واقفاً عليه أو في يده أو مشدوداً به فا نّـه لا تبطل صلوته لأنّـه لا دليل عليه .

من حمل حيواناً طاهراً مثل الطيور وغيرها أو مثل حمل صغير أوصبيّاً صغيراً لم تبطل صلوته فإن حمل ما هو نجس مثل الكلب و الخنزير و الأرنب و الثعلب بطلت صلوته ، و إن حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس بالرصاص فجعلها في كمّه أو في جيبه بطلت صلوته لا تّه حامل للنجاسة ، و في الناس من قال : لا تبطل قياساً على حمل

حيوان في جوفه نجاسة ، و الأوَّل أصحُّ .

التختّم بالذهب حرام على الرجال ، وكذا لبس الحرير ، و مباح ذلك للنساء ، و لبس الثياب المقدمة بلون من الألوان ، و التختّم بالحديد مكروه في الصلوة .

ولا يجوز للمشركين دخول شيء من المساجد لا با نن ولا بغير إنن ، ولا يحل المسلم أن يأذن له في ذلك لا أن المشرك نجس و المساجد تنز م من النجاسات .

\$(فصل: في ذكر الاذان و الاقامة و أحكامهما)\$

الأذان والإقامة سنتان مؤكدتان في الخمس صلوات المفروضات في اليوم و الليلة للمنفرد ، وأشد هما تأكيداً الإقامة ، وهما واجبتان في صلوة الجماعة ، ومتى صلى جماعة بغير أذان و إقامة لم يحصل فيه فضيلة الجماعة والصلوة ماضية ، و آكد الصلوات بأن يفعلا فيها ما يجهر فيها بالقراءة ، وآكد من ذلك المغرب و الغداة لأنهما لا يقصران في سفر ولاحضرولا يجوز الأنان والإقامة بشيء من النوافل. فأمّا قضاء الفرايض فيستحب فيه الآذان والإقامة كما يستحب في الأدان والإقامة استحب له الرجوع مالم يركع قضاء ، ومتى دخل المنفرد في الصلوة من غير أذان وإقامة استحب له الرجوع مالم يركع ويؤذن و يقيم ويستقبل الصلوة فإن ركع مضى في صلوته ، و الأذان مأخوذ من الوحى ويؤذن و يقيم ويستقبل الصلوة فإن ركع مضى في صلوته ، و الأذان مأخوذ من الوحى تكرار التكبير و الشهادتين في أول الأذان فا بن أراد ينبشه غيره جاز تكرار الشهادتين و التنويب مكروه في الأذان و هو قول : الصلوة خير من النوم في صلوة الغداة و العشاء و التنويب مكروه في الأذان وهو قول : الصلوة خير من النوم في صلوة الغداة و العشاء الآخرة و ما عدا ها بتن الصلوتين فلا خلاف أنه لا تثويب فيها يعتد به .

و يشتملان على الواجب و المسنون ، و الواجب فيهما الترتيب لا تنه لا يجوز تقديم بعض الفصول على بعض .

والمسنون عشرة أشياء : أن يكون على طهارة ، و أشد ها تأكيداً في الا قامة ، وأن يكون مستقبل القبلة ولا يتكلم في حالهما ، و يكون قايما مع الاختيار ، ولا يكون ماشياً ولا راكباً ، و يرتال الا ذان و يحدر الا قامة ، ولا يعرب أواخر الفصول ، ويفصل بينهما بجلسة أو سجدة أوخطوة أوركعتى نافلة إلا في المغرب فا نه لا نافلة قبل الفريضة لضيق الوقت، وأشد ها تأكيداً في الا قامة، و من شرط صحتها دخول الوقت، وقدروى جواز تقديم الأذان لصلوة الغداة تنبيها للنايم (١) ولابد من إعادته بعد دخول الوقت ولا فرق بين أن يكون الأذان في المنارة أو على الأرض، والمنارة لا يجوز أن تعلى على حايط المسجد.

و يكره الأَّذان فيالصومعة وإن وضع إصبعيه في أُذنيه في حال الأَذانكانجايزاً وإن لم يفعل لم يكن به بأس ، ويستحبُّ رفع الصوت بالأذان من غيرأن يبلخ ما يقطع صوته ، وإن تكلّم في خلال الأزان جاز له البناء وإنكان في الا قامة استحب له الاستقبال إذا كان الكلام لا يتعلَّق بالصلوة فأمًّا إذا تعلُّق جاز البناء عليه . السكوت الطويل بين فصول الأذان يبطل حكمه ، و يستحب معه الاستقبال والقليل لا يوجب ذلك . أواخر الفصول موقوفة غير معربة فارن أعرب لم يبطل حكمه . من نام في خلالهما أوأغمى عليه ثم انتبه أوأفاق استحب له استينافه ، و إن لم يفعل فلاشيء عليه لا نه ليس منشرطها الطهارة ، فأمَّاالا قامة فأشد هما تأكيداً فيالاستيناف فا ذا أذَّ نفي بعضالاً ذان . ثمَّ ارتدُّ ثم رجع إلى الا سلام استأنف الأذان ، وإن أذ "ن بعض الأذان وأغمى عليه و تمسم غيره أُوأَذُّ نَ إِنسَانَ آخَرٍ . ثمُّ أَفَاقَ الأَوْلُ جَازَ لَهُ البِنَاءُ عَلَيْهِ ، و إِنْ اسْتَأْنَفُهُ كَان أَفْضُل ، و إن تمسَّم الأذان. ثمَّ ارتد جازلغيره أن يقيم، ويعتد بذلك الأذان لا تُنَّه وقع صحيحاً في الأول ، و حكم بصحته ،ولا يبطل إلّا بدليل ، و إن فاتنه صلوات كثيرة أذَّن لكل واحد منهما و يقيم إذا أراد القضاء وإن أذَّن للأولى وأقام و اقتصرعلى الأقامة في باقى الصلوات كان أيضاً جايزاً ، ومنجع بينصلوتين أذَّن وأقام للأولى منهما ويقيم للأخرى بلا أذان سواء جمع بينهما في وقت الأُولى أو الثانية ، ولا أذان ولا إقامة إلاَّ لصلوات الخمس المفروضات ، ولا يؤذُّن ولايقام لغيرها كصلوة الكسوف و الاستسقاء والعيدين وغير ذلك ، و يكفي أن يقال : الصلوة الصلوة ، و ليس على النساء أذان ولا إقامة فا ِن فعلن كان لهن فيه الثواب غير أنهن لا يرفعن أصواتهن بحيث يسمعن الرجال ، و

⁽١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٥٣ ح ١٢٨ عن ابن سنان.

إن أذَّ نت المرأة للرجال جازلهم أن يعتدُّوا به و يقيموا لا ُنَّه لا ما نع منه .

و يستحب للإنسان أن يقول مع نفسه مثل ما يسمع من فصول الأزان ، وروى عن النبي عَلَيْهُ أَنَّهُ قَالَ : يقول إذا قال حيَّ على الصلوة : لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله إلَّا أن يكون في حال الصلوة فا نتَّه لا يقول ذلك ، ولا فرق بين أن يكون فريضة أو نافلة إِلَّا أُنَّه متى قاله في الصلوة لم تبطل صلوته فا ذا لم يقل ذلك وفرغ من الصلوة كانمخيِّراً إن شاء قاله ، وإن شاء لم يقله ليسلا حدهما مزيّة على الآخر إلا من حيث كان تسبيحاً أو تكبيراً لامن حيثكان أذانا هذا في جميع فصول الأزان و الإقامة إِلَّافي قولد : حيُّ على الصلوة فا ينه متى قال : ذلك مع العلم بأنه لا يجوز فا ينه يفسد الصلوة لأنه ليس بتحميد ولا تكبير بل هو كلام الآدميِّين المحض . فا ن قال بدلاً من ذلك : لاحول ولا قو"ة إلا بالله لم تبطل صلوته ، و كل من كان خارج الصلوة و سمع المؤذِّن فينبغي أن يقطع كلامه إن كان متكلَّماً ، و إن كان يقرأ القرآن فالأفضل له أن يقطع القرآن و يقول كما يقول المؤذَّن لائن الخبر على عمومه ، و روى أنَّه إذا سمع المؤذَّن يؤذُّن يقول : أشهد أن لا إله إلاَّ الله أن يقول : و أنا أشهد أن لا إله إلَّا الله وحد. لا شريك له ، وأن عمَّدا عبده ورسوله رضيت بالله ربَّاوبالإسلام ديناً وبمحمَّدرسولاً ، وبالأنمَّة الطاهرين أئمَّة ، ويصلَّى على النبيُّ و آله . ثمُّ يقول : اللَّهُمُّ ربُّ هذه الدعوة التامَّة و الصلوة القايمة آت عمِّل الوسيلة والشفاعة و الفضيلة وابعثه المقام المحمود الَّذيوعدته و ارزقني شفاعته يوم القيامة ، ويقول عند أذان المغرب : اللَّهُم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك و أصوات دعائك فاغفر لي .

ويستحب أن يكون المؤذ ت عدلاً أمينا عارفاً بالمواقيت مضطعاً بها ، وأن يكون صيناً لتكثر الانتفاع بصوته ، وأن يكون حسن الصوت مرتبلاً مبيننا للحروف مفصحاً بهاوير تبل الأذان و يحدر الإقامة مع بيان ألفاظها فا ن أدرج الأذان أور تبل الاقامة كان مجزيا ، ويكره أن يلتوى بيدنه كله عن القبلة في حال الأذان ، ولا يبطل ذلك الأذان فأمّا الإقامة فلابد فيها من استقبال القبلة ، و إن أذ ن الصبى غير البالغ كان جايزاً ، و يكره أن يكون المؤذ ن أعمى لأنته لا يبصر الوقت فا إنكان معه من يسد ده

ويعر فه من البصراءكان ذلك جايزا ، ولا يلزم أن يكون المؤذن منقوم بأعيانهم ، ولا من نسب مخصوص بل كل من قام به كان سايغاً له ، و إذا تشاح الناس في الأذان أثرع بينهم لقول النبي عَنْ الله : لو يعلم الناس ما في الأذان و الصف الأوال. ثم لم تجدوا إِلَّا أَن يُستَهمُوا عَلَيْه لفعلُوا فعل على جواز الاستهام فيه ، ويجوزأن يكون المؤذُّ نون اثنين اثنين إذا أذَّ نوا في موضع واحد فا ينَّه أذان واحد فأمًّا إذا أذَّن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمسنون ولا مستحب "، ولا بأس أن يؤذ "ن جماعة كل " واحد منهم في زاوية من المسجد لا ما نع منه . إذا وجد من يتطو ع بالأ ذان فلا يجوز أن يقد م غيره ، ويعطي شيئاً من بيت المال فا إن لم يوجد من يتطو ع بهكان للإمام أن يعطيه شيئاً من بيت المال بعينه على حاله من سهم المصالح ، ولا يكون من الصدقات ولامن الأخماس لا أن لذلك أقواماً مخصوصين ، و إن أعطى الا مام من مال نفسه ذلك مع وجود من يتطوُّع به كان له ذلك ، و الأَّذان فيه فضل كبير و ثواب جزيل و كذلك الإقامة فا ن جمع بينهما كان أفضل فا إن أضاف إليهما أو إلى واحد منهما الإمامة كان أفضل ، و أمَّا الإمامة بانفرادها أفضلمن الأذان والإقامة بانفرادهما لأن َّ النبي " صلَّىالله عليه وآلهكان يأم " الناسولا يؤذُّن ولايقيم بل يقوم بهما غيره ، ولا يجوز أن يترك الأفضل لغيره ، ويستحب أن يكون المؤذَّن على موضع مرتفع.

أذان المسافر مثل أذان الحاضر . إذاأذ "نفي هسجد دفعة لصلوة بعينها كان ذلك كافياً لكل من يصلى تلك الصلوة في ذلك المسجد ، و يجوز له أن يؤذ "ن و يقيم فيما بينه وبين نفسه فإن لم يفعل فلا شيء عليه ، و من أذ "ن و أقام ليصلى وحده و جاء قوم أرادوا أن يصلوا جماعة أعادهما فلا يكتفى بما تقد م ، و إذا دخل قوم المسجد وقد صلى الإمام جماعة ، و أرادوا أن يجمعوا فليس عليهم أذان ولاإقامة يتقد م أحدهم يجمع بهم إذالم ينفض الجميع فإن انفضوا أذ "نوا و أقاموا ، و من أحدث في حال الأذان أعاد الوضوء و بنى عليه و إن كان في الا قامة استقبلها و إن أحدث في الصلوة استأنفها إذا توضأ ، و ليس عليه إعادة الإقامة إلا أن يتكلم فإن تكلم أعاد الإقامة ، و من صلى خلف من لا يقتدى به ، و إذا

دخلت المسجد و كان الإمام ممن لا يقتدى به و خشيت أن اشتغلت بالأذان و الاقامة فاتتك الصلوة جاز الاقتصار على التكبيرتين ، وعلى قول : قد قامت الصلوة ، و روى أنه يقول : حى على خير العمل دفعتين لأنه لم يقل ذلك ، و إذا قال المقيم : قد قامت الصلوة فقد حر م الكلام على الحاضرين إلا ما يتملق بالصلوة من تقديم إمام أو تسوية صف ، و يستحب رفع الصوت بالأذان في المنزل فا ننه ينفى العلل و الأسقام على ما روى عنهم عليها .

والأزان والإقامة خمسة وثلاثون عشر فصلاً: ثمانية عشر فصلاً الأذان و سبعة عشر فصلاً الأزان والإقرار بالتوحيد مر "بن عشر فصلاً الإقامة . فقصول الأزان: أربع تكبيرات فيأو له ، والإقرار بالتوحيد مر "بن ، والدعاء إلى والإقرار بالنبي مر "بن ، والدعاء إلى المملم "بن ، وتكبير تان والتهليل دفعتين ، وفصول الإقامة مثل ذلك ويسقط في أو "له التكبير دفعتين ، ويزيد بدله قد قامت الصلوة مر "بن ويسقط التهليل مر"ة واحدة ، ومن أصحابنا من جعل فصول الإقامة مثل فصول الأذان ، وزاد فيها قد قامت الصلوة مر "بن (١) ومنهم من جعل في آخر هما التكبير أدبع مر "ات ، فأمّا قول: أشهد أن علياً أمير المؤمنين وآل عن حير البرية على ماورد في شواذ الأخبار فليس بمعمول عليه في الأذان ولو فعله الإيسان يأثم به غير أنه ليس من فضيلة الأذان ولاكمال فصوله .

ى (فصل: فيما يقارن حال الصلوة) ت

ما يقارن حال الصلوة على ثلاثة أقسام: أفعال ، وكيفيّاتها ، وتروك ، و كلّواحد منها على ضربين: مفروض ومسنون. فالمفروض من الأفعال في أوّل ركعة ثلاثة عشر فعلا: القيام مع القدرة أوما يقوم مقامه مع العجز ، والنيّة ، وتكبيرة الافتتاح [الإحرام خل] و القراءة ، و الركوع ، و التسبيح فيه ، ورفع الرأس منه ، و السجود الأوّل و التسبيح فيه ، ورفع الرأس منه ، و رفع الرأس منه ، و رفع الرأس منه ، و رفع الرأس منه و السجود الثاني و الذكر فيه ، و رفع الرأس منه و في الركعة الثانية أحد عشر فعلاً لا نّه تسقط تكبيرة الإحرام وتجديد النيّة ، و

⁽١) قال في الفقيه بعد ذكر خبر أي بكر الحضرمي: هذا هو الاذان الصحيح، و في الخبر بمد ذكر الاذان أن الاقامة كذلك لكنه قدتاولوه بوجوه.

يزيد عليه بخمسة أشياء الجلوس في التشهيد والشهادتان ، و الصلوة على النبي والصلوة على آله يصير الجميع في الركعتين تسعة و عشرين فعلا . فا ن كانت صلوة الفجر أضاف إلى ذلك التسليم فيصير ثلاثين ، وفي أصحابنا من قال : إنّه سنة ، وإنكانت المغرب زاد في الثالثة مثل مازاد في الثانية ، وجعل التسليم في آخرها ، و إنكانت رباعية أضاف إلى الركعتين مثلها و جعل التسليم في آخرها ، وتنقسم هذه الأفعال قسمين : أحدها: تسمى ركنا ، و الآخر ليس بركن ، و الأركان ما إذا تركه عامداً أوناسياً بطلت صلوته إذا ذكرها ، وهي خمسة أشياء : القيام مع القدرة ، والنينة ، وتكبيرة الإحرام ، والركوع و السجود ، وماليس بركن هو ما إذا تركه عامداً بطلت صلوته و إن تركه ناسياً لم يبطل وله حكم ، و هو ماعدا الأركان من الأفعال الواجبات ، و نحن نذكر قسماً قسماً من ذلك ، ونذكر مافيه ونذكر كيفياتها و نذكر بعد ذلك التروك إن شاءالله تعالى .

\$(فصل : في ذكر القيام وبيان أحكامه)\$

القيام شرط في صحة الصلوة و ركن من أركانها مع القدرة . فمن صلّى قاعداً مع قدرته على القيام فلا صلوة له متعمداً كان أو ناسياً و إن لم يمكنه و أمكنه أن يشكا على الحايط أو عكاز وجب عليه ذلك ، و ليس لما يبيح له الجلوس حد" محدود بل الإنسان على نفسه بصيرة ، وقد قيل : إنه إذا لم يقدر على الوقوف بمقدار زمان صلوته جاز له أن يصلى جالساً، وقد روى أصحابنا أنه إذا لم يقدر على القيام في جميع الصلوة قرأ جالساً فإذا أراد الركرع نهض وركع عن قيام (١) . ومن لا يقدر على القيام ، وقدر على أن يصلى جالساً صلى من قعود ، و يستحب أن يكون متربعاً في حال القراءة ، و متوركا في حال التشهد ، فإذا لم يقدر على الجلوس صلى مضطجعاً فإن لم يقدر عليه مستلقياً مؤمياً و إن صلى مؤميا . ثم قدر في خلال الصلوة على الاضطجاع صلى مستلقياً مؤمياً و إن صلى مؤميا . ثم قدر في خلال الصلوة على الاضطجاع صلى

 ⁽١) هذا مختار إبن إدريس في السرائر ، والشيخ في النهاية ، وقديظهر ذلك من الوسيلة
 وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة و التحرير .

كذلك و بني على صلوته ، و إن صلّى مضطجعاً و قدر على الجلوس جلس و يبنى على ما صلّى ، و إن صلّى جالساً . ثم قد رعلى القيام قام وبنى على صلوته ، وبالعكس من ذلك إذا صلّى قائماً فعجز جلس أوصلا جالساً فضعف صلاً مضطجعاً أوصلى مضطجعاً فزاد مرضه صلى مستلقياً ، و بنى على صلوته ، ومتى كان في إحدى هذه الحالات لم يقدر على السجود جاز أن يرفع شيئاً من الأرض إليه و يسجد عليه من سجادة أوغيرها ، و إن لم يقدر أن يتوضأ بنفسه وضاه غيره ، و نوى هو رفع الحدث بذلك ، و ينبغي أن يكون نظره في حال قيامه إلى موضع سجوده ، و في حال ركوعه إلى ما بين رجليه ، و في حال سجوده إلى طرف أنفه ، و في حال تشهيده إلى حجره ، و ينبغي أن يفرق بين حال سجوده إلى طرف أنفه ، و في حال تشهيده إلى حجره ، و ينبغي أن يفرق بين على فخذيه محاذياً عنه على فخذيه محاذياً

\$\display \text{inj}\$ (فصل : في ذكر النية و بيان أحكامها) \$\display\$

النية واجبة في الصلوة ، ولا بد فيها من نية التعيين ، و من صلاً بلا نية أصلاً فلا صلوة له ، و النية تكون بالقلب ولا اعتبار بها باللسان بل لا يحتاج إلى تكلفها لفظاً أصلاً و كيفيتها أن ينوى صلوة الظهر مثلاً فريضة على جهة الأداء لاعلى جهة القضاء لا ئه لو نواها فريضة فقط لم يتخصص بظهر دون غيرها ، وإن نواها ظهراً فقط انتقض بمن صلى الظهر ثم أعاد مافي صلوة الجماعة فإن الثانية ظهر وهومستحب غيرواجب ، فلا بد من نية الأداء لا ئنه لو كان عليه قضاء ظهر آخر لم يتخصص هذه الصلوة بظهر الوقت دون الظهر الفايت ، ولا بد من جميع ماقلناه .

و وقت النيسة هو أن يقارن أو ل جزء من حال الصلوة ، وأمّا ما يتقد مها فلااعتبار بها لا نتها تكون عزماً ، و من كان عليه الظهر والعصر ونوى بالصلوة أداهما لم يجز عن واحدة منهما لا نتهما لا يتداخلان ، ولم ينو منهماواحدة بعينها. من فاتته صلوة لا يدرى أيسها هي صلى أربعاً وثلاثاً واثنتين، وينوى بالأربع إمّا ظهراً أوعصراً أوالعشاء الآخرة وينوى بالثلاث المغرب ، وبالثنتين صلوة الصبح. من دخل في صلوة حاضرة . ثم " نقل نيسته

إلى غيرها فائتة كان ذلك صحيحاً مالم يتضيّق وقت الحاضرة ، فا ن تضيّق لم يصح ذلك و بطلت الصلاتان معا ، و كذلك إن دخل في الفريضة ، ثم " نقلبا إلى النفل أودخل في النافلة . ثم " جعلها فريضة لم يصح ذلك ولم يجزه عن واحدة منهما ، واستدامة حكم النيّة واجبة واستدامتها معناه أن لا ينقض نيّته ولا يعزم على الخروج من الصلوة قبل إنمامها ولا على فعل ينافي الصلوة فمتى فعل العزم على ما ينافي الصلوة من حدث أوكلام أو فعل خارج عنها ولم يفعل شيئاً من ذلك فقد أثم ولم تبطل صلوته لا نّه لادليل على ذلك ، و إن نوى بالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلوة بطلت صلوته لقوله تلمّي الأعمال بالنيّات ، وهذا عمل بغير نيّة أو بنيّة لا تطابقها .

(فصل : في تكبيرة الافتتاح وبيان أحكامها) ثم

تكبيرة الإحرام من الصلوة ، و هي ركن من أركانها لا ينعقد الصلوة إلا بها فمن تركها عامداً فلاصلوة له فا نتركها ناسياً. ثم ذكر استأنف الصلوة بها، و إن لم يذكرها أصلاً منى في صلوته إذا كان انتقل إلى حالة الخرى ، ولا ينعقد الصلوة إلا بقول : الله أكبر ، ولا تنعقد بغيرها من الألفاظ و إن كانت في معناها ، ولابها إذا دخلها الألف و اللام ، و من اقتصر على بعضها لم تنعقد صلوته مثل أن يقول : الله أكب ، ومن يحسن ذلك و يتمكن أن يتلفظ بالعربية فتكلم بغيرها لم تنعقد صلوته . فا ن لم يتمكن من ذلك ولا يحسنه ولا يتأتى له جاز أن يقول بلسانه مافي معناه ، ولا يجوزان يمد الفظالله ولا يمطط أكبر فيقول : إكبار لأن إكبار جع كبر وهو الطبل ، و ينبغى للامام أن يسمع يمطط أكبر فيقول : إكبار لأن إكبار جع كبر وهو الطبل ، و ينبغى للامام أن يسمع المأمومين تكبيرة الافتتاح . ثم يكبر تكبيرة الركوع فا ن خاف الفوت اقتصر على تكبيرة الإحرام وأجزاه عنهما و إن نوى بها تكبيرة الركوع فا ن خاف الفوت اقتصر على تكبيرة الإحرام وأجزاه عنهما و إن نوى بها تكبيرة الركوع فا من تصح صلوته لأنه لم يكبر للإحرام .

و أمَّا صلوة النافلة فلا يتعذَّر فيها لا أن عندنا صلوة النافلة لاتصلى جماعة إلَّا أن يفرض في صلوة الاستسقاء فا إن فرض فيها كان حكمها حكم الفريضة سواء في وجوب

الا تيان بها مع الاختيار ، و في جواز الاقتصار على تكبيرة الا حرام عند التعذُّر .

والترتيب واجب في تكبيرة الإحرام يبدأ أو لا بالله . ثم يقول أكبر فا ن عكس لم تنعقد صلوته ، و من يحسن العربيَّة لايجوز أن يكبيَّر تكبيرة الاحرام ولا يسبُّح ولا يقرأ القرآن ولا غير ذلك من الأُذكار إلاَّ بها . فا ن لم يحسن ذلك جاز له أن يقول كما يحسنه إلا أنه يجب عليه أن يتعلّم حتمى يؤد ي صلوته به . فإن أمكنه أن يتعلّم ولِم يتعلّم لم تصح صلوته وكانعليه قصاؤها بعد التعليم، وإن لم يتأت له ذلك كانت صلوته ماضية . هذا إذاكان الوقت ضيَّقاً يخاف فوت الصلوة بالاشتغال بالتعلُّم . فأمَّا إذالم يكن الوقت ضيَّقاً وجب الاشتغال بتعلُّم ذلك المقدار ، و من كان في لسانه آفة من تمتمة أو غنيَّة أولثغة و غير ذلك جاز له أن يقول كما يتأتى له . ويقدر عليه ، ولا يجب عليه غير ذلك ، و كذلك إذا كان أخرس فا إن لم ينطلق لسانه أصلاً كان تكبيره إشارته بأصابعه وإيماؤه ، وكذلك تشهُّمه وقراءة القرآن لاتدخل في الصلوة إلَّا با كمال التكبير و ينبغي إذا فرغ المؤذِّن من الا قامة أن يقوم الا مام و المأمومون ، و ليس بمسنون أن يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا أن يقول : استووار حمكم الله ، و ينبغي أن يكون تكبيرة المأموم بعد تكبيرة الإمام و فراغه منه . فا إن كبُّر معه كان جايزاً غير أنَّ الأفضل ماقد مناه . فإن كبّر قبله لم يصح و وجب عليه أن يقطعها بتسليمة و يستأنف بعده أو معه تكبيرة الإحرام ، وكذلك إنكان قدصلي شيئًا من الصلوة وأراد بأن يدخل في صلوة الا مام قطعها واستأنف معه الصلوة .

رفع اليدين في الصلوة مع كل تكبيرة مستحب ، وأشد ها تأكيداً تكبيرة الإحرام وهو أن يرفع يديه إلى شحمتى الذنيه فإنكان بهما علة رفعهما مااستطاع ، ولا يضع يمينه على شماله على حال إلا في حال التقية فإن استعمل التقية وضعهما كيف شاء سواء كان فوق السرة أوتحتها و ينبغي أن تكون أصابعه مضمومة حال رفع اليدين فإن كانت إحدى يديه عليلة لم يقدر على رفعها رفع الانخرى إلى حيث يتمكن ، ويرفع يديه في كل صلوة نافلة كانت أو فريضة و في كل تكبيرة للعيدين ، و صلوة الاستسقاء ولافرق بين الإمام و المأموم و المنفرد في ذلك . فإن ترك رفع اليدين في جميع هذه المواضع

لم تبطل صلوته إلاَّ أنَّه يكون تاركاً فضلاً .

و يستحبُّ التوجُّه بسبع تكبيرات في أوَّل كلُّ فريضة و أوَّل ركعة من نوافل الزوال و أو ل ركعة من نوافل المغرب، و في أو ل ركعة من الوثيرة، و أو ل ركعة من صلوة الليل، و في المفردة من الوتر، و في أوَّل ركعة من ركعتي الا حرام بينهن ثلاثه أدعية بكبّر ثلاث تكبيرات ويقول . اللهم أنت الملك الحق لاإله إلا أنت عملت سوء ، وظلمت نفسي، واعترفت بذنبي فاغفر لي فاينَّه لايغفر الذنوب إلَّانت ، ويكبَّر تكبير تين و يقول : لبِّيك و سعديك ، و الخير في يديك ، و الشرُّ ليس إليك ، و المهديُّ من هديت عبدك و أبن عبديك منك و بك و لك وإليك لاملجاً ولا منجاً ولا مفر" ولامهرب منك إلا إليك سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك ربّنا ورب البيت الحرام و يكبُّر تكبيرتين و يقول : وجُّهت وجهي للَّذي فطر السموات والأرض . إلى آخره فا ِن اقتصر على وجَّهت وجهي كان جايزاً ، و إِن قرن بين هذه التكبيرات من غيرفصل بدعاء وقرأ بعدها كان أيضاً جايزاً ، وواحدة منهذه التكبيرات السبع تكبيرة الإحرام و الباقي فضل ، وليس بفرض ، وتكبيرة الا حرام هي الَّتي ينوى بها الدخول في الصلوة سواء قضد بالأوَّلة أو بالأخيرة أو بالوسطى ، أو غيرها فا إن نوى بالأوَّلة تكبيرة الا حرام كان ماعداها واقعاً في الصلوة ، و إن نوى بالأخيرة ذلك كان ماعداها واقعاً خارج الصلوة ،والأ فضل أن ينوىبالا خيرة ، ومتىلحق الإمام في حال القراءة استحبُّ له أن يتوجُّه بما قد مناه فا ن خاف فوت القراءة اشتغل بالقراءة و ترك التوجُّه ، و إن توجُّه في النوافلكلها بما قد مناه كان فيه فضل ، و إنكان ماذكر ناه أفضل ، و ينبغي أن يقول : و أنَّا من المسلمين ، ولا يقول : وأنا أو ل المسلمين ، وما روي عن النبي عَمَّاكُ ـ أفضل الصلوة والسلمـ أنَّه قال :كذلك إنَّماجازلا تُنه كانأو ل المسلمين من هذه الا مُّة ثم " يتعو ذبالله من الشيطان الرجيم، وكيفيَّة التلفُّظأن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لاً نُـَّه لفظ القرآن فا ِن قال : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان أيضاً جايزاً ، و ينبغي أن يكون التعوُّ ذ قبل القراءة في أوَّل الركعة لاغير ، وليس بمسنون بعد القراءة ولا تكراره في كلُّ ركعة قبل القراءة ، ومن ترك التعوُّذ لم يكن عليه شيء

و يستحب أن يتعو ذسراً ، و يجهر بيسمالله الرحم الرحيم قبل الحمد وقبل كل سور سواء كانت الصلوة يجهر بها أولم يجهر ، و إن تعو ذجهراً وأخفى بسمالله الرحمن الرحي لم تبطل صلوته ، و إن كان قد ترك الا فضل . إذا كبر تكبيرة الإحرام انعقدت صلوة فا ين كبر اخرى ونوى بها الافتتاح بطلت صلوته لأن الثانية غير مطابقة للصلوة فا يكبر ثالثة و نوى بها الافتتاح انعقدت صلوته ، و على هذا أبداً ، و إن لم ينو بما بعا نكبيرة الإحرام الافتتاح صحت صلوته بل هو مستحب على ما قلناه من الاستفتال بسبع تكبيرات ، إذا كبر للافتتاح و الركوع ينبغي أن يأتي بهما وهو قائم ولا تبطل صلوته إن أتي ببعض التكبيرات منحنيا .

۞ فصل: في ذكر القراءة وأحكامها)۞

القراءة فرض في الصلوة فمن صلّى بغير قراءة بطلت صلوته إذا كان متعمداً و إن تركه ناسياً ولم يفته محل القراءة وهو أن لايكون ركع قرأ ، فإن فاته ذلك وذكر بعد الركوع مضى في صلوته ، ولا شيء عليه ، وفي أصحابنا من قال : يستأنف الصلوة . فجعل القراءة ركناً (١) و الأول أظهر ، وفي الروايات بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد و من كل سورة من سور القرآن ، و بعض آية من سورة النمل بلا خلاف ، ويجب الجهر بها فيما يجب الجهر فيه بالقراءة من الصلوات ، و يستحب الجهر بها فيما لا يجب الجهر بها فيما لا يجب الجهر أن يرتبها على أول الحمد استأنف من أولها لا يجهر بها . فان نسي بسم الله الرحمن الرحيم حتى قرأ بعد الحمد استأنف من أولها لا يجهل الحمد يجب ترتيب بعضها على بعض فمن قد م شيئاً منها على أول الحمد ، وكذلك قرأ في خلالها آية أوآيتين من غيرها هيا أتم قراءتها من حيث انتهى إليه حتى يرتبها فان وقف في خلالها ساعة ، ثم ذكر مضى على قرائته و إن قرأ متعمداً في خلالها من غيرها وجب عليه أن يستأنفها من والها من وإن نوى أن يقطعها ولم يقطعها بلقرأها كانت طلوته ماضية ، و إن نوى قطعها ولم يقطعها ولم يقطعها بلقرأها كالحمد قرأ الحمد ، وأعاد السورة على الحمد قرأ الحمد ، وأعاد السورة على الحمد قرأ الحمد ، وأعاد السورة .

⁽١) نقل في التنقيح عن ابن زهرة أنه قال ، إن القرائه ركن .

و قراءة الحمد واجبة في كل صلوة في الركعتين الأو لتين ، ولا يقوم قراءة غيرها مقامها سواء كان عدد آياتها أو أقل أو أكثر ، و من لا يحسن الحمد و أحسن غيرها قرء ما يحسنه إذا خاف خروج الوقت سواء كان بعدد آياتها أودونها أو أكثر . ثم يتعلمها فيما بعده ، و ينبغى أن يرتل القراءة ولا يخل بشيء من حروفها ، ولا تشديدها لا نه حرف فإن ترك تشديد من سورة الحمد متعمداً فلا صلوة له لقوله تهليلا : لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ، و ذلك يفيد قراءة جميعها ، و التشديد حرف منها . فإن لحن متعمداً أو مع التمكن من إصلاح لسانه بطلت صلوته سواء أخل بالمعنى أو لم يخل فإن فعل ذلك ناسياً لم يلزمه شيء ، ومن لا يمكن عليه تعلمه فا إن لم يتأت له ذلك و شق عليه لم يكن عليه شيء .

قول أمين يقطع الصلوة سواءكان ذلك في خلال الحمد أوبعد، للإمام و المأمومين و على كلّ حال في جهر كان ذلك أو أخفات .

يجوز أن يدعوا الإنسان في حال الصلوة بما يريده لدينه أو دنياه ، و ينبغى أن يبيّن القراءة و يرتّلها ، ولا يجوز أن يقرأ في نفسه بل ينبغى أن يسمع نفسه ذلك ، و يحر "ك به لسانه ، و الإمام يسمع المأمومين التكبير في جميع الصلوة ، ولا يجوز من القرآن مالا يسمعه نفسه ، وقراءة ألا خرس و من به آفة لا يقدر على القراءة أن يحر "ك لسانه .

يجب القراءة في الأو التين من كل صلوة ، و في الأخير تين أو الثالثة من المغرب وهومخيس بين القراءة في الأو التين لم يبطل تخييره في الأخير تين ، وإنها الأولى له القراءة لثلاً تخلوا لصلوة من القراءة ، وقدروى أنه إذا نسى في الأو التين القراءة تعيس في الأخير تين (١).

و الترتيب واجب في القراءة في سورة الحمد و هو ألّا يقدّم آية و يؤخّر أية ، ولا يقرأ في خلال الحمد من غيرها فا ن فعل ذلك متعمّداً استأنف قراءة الحمد ولاتبطل

⁽١) رواء في التهديبج ٢ ص ١٣٨ ح ٥٧٩ .

صلوته إذا قرأ سورة قبل الحمد لم يجزه ، و كان عليه إذا قرأ الحمد أن يقرأ سورة بعدها .

الظاهر من المذهب أن قر أنكسورة كاملة مع الحمد في الفرايض واجبة ، و أن بعض السورة أو أكثرها لا يجوز مع الاختيارغير أنه إن قرأ بعض السورة أو قرن بين سورتين بعد الحمد لا يحكم ببطلان الصلوة ، و يجوز كل ذلك في حال الضرورة ، وكذلك في النافلة مع الاختيار ، والضحى و ألم نشرح سورة واحدة ، وكذلك سورة الفيلولا يلاف لا يبعضان في الفريضة ، وقد بينا أن قراءة الحمد لابد منها مع القدرة فمن لا يحسن وجب عليه تعلمها فا ن خاف فوت الصلوة صلى بما يحسنه من قراءة و تكبير و تهليل و بسبيح ، ثم " يتعلم فيما بعد ما يؤد "ى به الصلوة ، ولا يجوز أن يقرأ القرآن بغير لغة العرب بأى " لغة كان ، و متى قرأ بغير العربية على ما أنزله الله لم يكن ذلك قرآنا ، ولا يجزيه صلوته .

قد بينا أن رفع اليدين مع كل تكبيرة مستحب في جميع الصلوات فرايعنها و نوافلها و على اختلاف أحوالها من صلوة قايم و قاعد و نوم و مستلق ، و من صلوة عيد و استسقاء ، و صلوة جنازة على خلاف بين أصحابنا في صلوة الجنازة ، و عند رفعالرأس في السجود للتلاوة لأن عموم الأخبار يقتضى ذلك فان نسى الرفع قبل انتهاء التكيير رفع فان لم يذكر إلا بعد الانتهاء مضى في صلوته ولا شيء عليه ، و إن تركه متعمداً فقد فانه فضل وثواب ولا يجب منه الاعادة ، و يجوز أن يكبر للركوع و هو قايم ثم يركع و يجوز أن يهوى بها إلى الركوع إذا قرأ سورة بعد الحمد في الفريضة و أراد يركع و يجوز أن يهوى بها إلى الركوع إذا قرأ سورة بعد الحمد في الفريضة و أراد لا يتجاوز نصفها إلاسورة الكافرين و الإخلاص فا نه لا ينتقل منهما إلى غيرها جاز له ذلك ما لم يتجاوز نصفها إلاسورة الكافرين و الإخلاص فا نه لا ينتقل منهما إلى غيرهما إلا في الظهر يوم الجمعة فا نه يجوز له الانتقال عنهما إلى الجمعة و المنافقين .

و يقرأ في الفريضة أى سورة شاء معالحمد إلّا أربع سور العزائم فا يُــه لايقرأها في الفريضة على حال .

و أفضل ما يقرأه في الفريضة بعد الحمد سورة القدر و الإخلاص ، وسورةالجحد

و هو مخير فيما سوى ذلك ، ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال الّتي يخرج الوقت بقراءتها بل يقرء القصار و المتوسطة ، ويقرأ في الظهر و العصر و المغرب مثل سورة القدر ، و إذا جاء نصر الله و ألهيكم و ما أشبهها ، و في عشاء الآخرة مثل الطارق و الأعلى و إذا السماء انفطرت و ما أشبهها ، وفي الغداة مثل المز ممل والمد تمر و هل أتى وما أشبهها وإن اقتصر على سورة الإخلاص في جميع الصلوات كان جايزاً .

و يستحبُّ أن يقرأ غداة يوم الاثنين و الخميس سورة هل أتى ، و ليلة الجمعة في المغرب و العشاء الآخرة الجمعة و سورة الأعلى ، و غداة يوم الجمعة الجمعة و قل هو الله أحد ، و روى المنافقين ، و في الظهر و العصر الجمعة و المنافقين ، و في النوافل يقرء من أي موضع شاء ما شاء ، و يجوز قراءة العزايم فيها فا ن قرأها و بلغ موضع السجود سجد فإنا رفع رأسه من السجود قام بالتكبير فتمَّم ما بقا من السورة إن شاء ، و إن كانت السجدة آخر السورة ولم يردأن يقرأسورة أخرى قرأ الحمد. ثم يركع عنقراءة ، وينبغي أن يقرأ في نوافل النهار السورالقصار ، والاقتصارعلي سورة الا خلاص أفضل ، و يستحبُّ أن يقرأ قل يا أيُّها الكافرون في سبعة مواضع: أوَّل ركعة من ركعتي الزوال ، و أو ل ركعة من نوافل المغرب ، و أو ل ركعة من صلوة الليل ، و أو ل ركعة من ركعتي الإحرام و ركعتي الفجر وركعتي الغدات إذا أصبح بيا ، و في ركعتي الطواف وقد روى أنَّه يقرأ في هذه المواضع في الأولى قل هو الله أحد، و في الثانية قل يا أيُّها الكافرون (٢) و يستحبُّ أن يقرأ في الركعتين الأوَّلتين من صلوة الليل ثلاثين مر"ة قلهوالله أحد في كلُّ ركعة ، وفي باقى الصلوة السور الطوال مثل الأنعام و الكهف و الأنبياء و الحواميم إذا كان عليه وقت فا إن قرب من الفجر خفَّف صلوته ، و ينبغي أن يجهر بالقراءة في صلوة المغرب و العشاء الآخرة و الغداة فا ِن خافت فيها متعمداً أعادالصلوة ، ويخافت في الظهر والعصرفا نجهرفيهمامتعمد أ وجب عليه الإعادة و إن كان ناسياً لم يجب عليه شيء وإذا جهر فلا يرفع صوته عالياً بل يجهر متوسَّطاًولا

۲۷۳ (۲) رواه في التهديب ۲ س ۲۴ (۲)

يخافت دون إسماع نفسه على ما بيتاه ، و يستحب الجهر بالقراءة في نوافل الليل ، و إن جهر في نوافل النهار كان جايزاً غير أن الإخفات فيها أفضل ، و ليس على النساء جهر بالقراءة في شيء من الصلوة ، و على الإمام أن يسمع من خلفه القراءة ما لم يبلغ صوته حد العلو فإن احتاج إلى ذلك لم يلزمه بل يقرأ قرائة وسطا ، و يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين ، و ليس على المأموم ذلك ، و يكره أن يكون على فمه لئام عند القراءة إذا منع من سماع القراءة فإن لم يمنع من السماع لم يكن به بأس ، و إذا غلط الإمام في القراءة رد عليه من خلفه ، وإذا أراد المصلى أن يتقد م بين يديه خطوة أو أكثر أمسك عن القراءة ، و تقد م فإذا استقر به المكان عاد إلى القرائة و يجوز أن يقرأ في الصلوة من المصحف إذا لم يحسن ظاهراً ، و إذامر المصلى بآية رحمة ينبغى أن يستل الله تعالى فيها ، و إذا مر بآية عذاب جاز أن يستعيذ منها .

◊ (فصل : في ذكر الركوع و السجود و أحكامهما) ت

الركوع ركن من أركان الصلوة من تركه عامداً أو ناسياً بطلت صلوته إذا كان في الثالثة كان في الركعتين الأو "لتين من كل " صلوة ، و كذلك إن كان في الثالثة من المغرب ، و إن كان في الركعتين الأخيرتين من الرباعية إن تركه متعمدا بطلت صلوته و إن تركه ناسياً و سجد السجدتين أو واحدة منهما أسقط السجدة قام فركع و تمم صلوته ، و كمال الركوع أن ينحني و يضع يديه على ركبتيهمفر "جا أصابعه ، ولا يدلي رأسه ولا يرفعه عن ظهره و يسو "ى ظهره ، ولايتبازخ و هو أن يجعل ظهره مثل سرج فا إن كان ببدنه علة انحناء إلى حيث يمكنه وضع اليدين على الركبتين و يرسلهما و إن كان ببدنه علة وضع الأخرى على الركبتين و يرسلهما و إن كان بأحدهما علة وضع الأخرى على الركبة و أرسل الأخرى و الطمأ نينة واجبة في الركوع ، وكذلك رفع الرأس منه حتى ينتصب و يطمئن " واجب و من قدر على القيام و عجز عن الركوع صلى قائماً و إن قدر على كمال الركوع وجب عليه ذلك و إن لم يقدر عليه و أمكنه أن يعتمد على شيء حتى يركع لزمه الاعتماد عليه فإن لم يمكنه أن يركع على سنن الركوع و قدر أن ينحني إلى جانب لزمه ذلك عليه فإن لم يمكنه أن يركع على سنن الركوع و قدر أن ينحني إلى جانب لزمه ذلك

فا ن لم يقدر على ذلك حتى رأسه و ظهره فا ن لم يقدر عليه أو مأبرأسه وظهره ، وإن كان عاجزاً عن الانتصاب لكنَّه إذا قام في صورة الراكع لكبر او زمانة قام على حسب حاله . فا ذاأراد الركوع زاد على الانحناء قليلاً ليفرق بين حال القيام والركوع فا إن لم يفعل لم يلزمه و يكفيه ذلك ، وإذا عجز عن القيام و الركوع صلَّى جالساً فا ن قدر على القيام غير أنَّه يلحقه مشقَّة شديدة يستحبُّ له أن يتكلُّفها ، و إن احتاج إلىما يستمين به من عصا أو حايط فعل و كان أفضل و إن لم يفعل و صلَّى جالساً كانت صلوته ماضية فا ذاصلي جالساً تربّع في حال القراءة ، و إذا فرش جاز في حال التشهيّد على العادة و إذا جاء وقت السجود فا إن قدر على كمال السجود سجد و إن عجز عنه وضع شيئًا . ثم سجد عليه ، و إن رفع إليه شيئًا وسجد عليه كان أيضًا جايزًا ، و إن كان صحيحًا و وضع بين يديه شبه مخدَّة و سجد عليه كان مكروهاً و أجزأه ، و إن كان أكثر منذلك لم يجزه ، و متى لم يتمكّن من السجود أصلاً . أوماً إيماء و أجزأه ، و إذا قدر على القيام فيخلال الصلوة قام وبني ولم تبطل صلوته ، و إذا قدرعلي القيام لم يخل من ثلاثة أحوال: إمَّا أن يقدر عليه قبل القراءة أو بعدها أدني خلالها فا إن قدر قبل القراءة لزمه القيام ، ثم القراءة ، و إن قدرعليه بعدها قبل الركوع وجب عليه القيام . ثم الركوع عن قيام ، ولا يجب عليه استيناف القراءة و إن أعادها لم تبطل صلوته و إن قدر عليه في خلال القراءة وجب عليه القيام ، وإتمام القراءة ويمسك عن القراءة في حال قيامه ليكون قراءته قائماً ، و إذا صلَّى مع إمام فقرأ الحمد و سورة طويلة فعجز المأموم عن القيام جاز له أن يقعد ، و إن صلَّى منوصفناه منفرداً كان أولى . من عجز عن الجلوس صلَّى على جنبه الأيمن كما يوضع الميت في اللحد فا ن عجز عن ذلك صلَّى مستلقياً مؤميا بعينه، و إذا صلَّى على جنبه فقدر على الجلوس أو جالساً فقدر على القيام انتقل إلى ما يقدر عليه وبني ولا تبطل صلوته .

من كان به وجع العين وقيل له : إن صلّيت قائماً زاد في مرضك جاز له أن يصلّى حالساً أو على جنبه .

تكبير الركوع مع باقي التكييرات سنة مؤكّدة على الظاهر من المذهب لاتبطل

بتركها الصلوة عمداً كان أو ناسياً و إن كان تاركاً فضلاً ، و في أصحابنا من قال : إنها واجبة من تركها متعمدًا بطلت صلوته . فأمّا تكبيرة الإحرام فلاخلاف أنّها ركن على ماقد مناه .

و عدد التكبيرات في الخمس صلوات خمس وتسعون تكبيرة خمس منها تكبيرات الإحرام وتسعون مسنوءة منهاخمس للقنوت . فيالظهر إثنان وعشرون تكبيرة وفيالعصر و العشاء الآخرة مثل ذلك ، وفي المغرب سبع عشر تكبيرة ، و في الفجر إثنا عشر تكبيرة شرحها : تكبيرة الإحرام ، وتكبيرة الركوع ، وتكبيرةالسجود ، و تكبيرة رفعالرأس منه ، و تكبيرة العود إليه ، و تكبيرة الرفع من الثانية ، و في الركعة الثانية مثل ذلك إلاَّتكبيرة الا حرام فا ننها تسقط ، و يكبِّر بدلها للقنوت فيصير إثنتي عشرة تكبيرة إن كانت صلوة الفجر و إن كانت المغرب آضيف في الركعة الثالثة خمس تكبيرات ، و تسقط تكبيرة الإحرام و تكبيرة القنوت فيصير سبع عشرة تكبيرة ، و إنكانت رباعية ففي الأو التين إثنتا عشرة تكبيرة على مافصلناه ، و في الأخير تين عشر تكبيرات يكون الجميع في الرباعيَّات إثنتين وعشرين تكبيرة ، وفي أصحابنا من أسقط تكبيرات القنوت و جعل بدلها التكبير عند القيام من التشهيُّد في الثانية إلى الثالثة ، و جعل التكبيرات أربعاً و تسعين تكبيرة ، و المنصوص المشروح ما فصَّلناه ، و من كبَّر للقنوت قال عند القيام منالتشهيُّد الا ول إلى الثانية: بحول الله وقو ته أقوم و أقعد كما يقول عندالقيام من الأو"لة إلى الثانية و هو الّذي أعمل عليه و أفتى به ، وأقل ما يجزى من الركوع أن ينحني إلى موضع يمكنه وضع يديه على ركبتيه مع الاختيار و مازاد عليه فمندوب إليه ، والتسبيح في الركوع أومايقوم مقامه من الذكر واجب تبطل بتركه متعمَّداًالصلوة ' و إن تركه ناسياً حتَّى رفع رأسه لم يكن عليه شيء و أقلُّ ما يجزي فيه منه تسبيحة واحدة ، و أفضل منه ثلاث تسبيحات و أفضل من ذلك خمس و الكمال في سبع فا نجع بين التسبيح و الدعاء كان أفضل ، و يكره القراءة فيحال الركوع و السجود و التشهُّدو ليس بمبطل للصلوة ، و الرفغ من الركوع واجب و فمن تركه متعمَّداً فلا صلاة له وإن تركه ناسياً و سجد مضى في صلوته ، و قول : سمع الله لمن حمده عند الرفع مستحب ، و

إذا رفع رأسه قبل الإمام وهومقتدبه عاد إلى الركوع ليرفع برفعه فا إن لم يكنمقتدياً به فلا يعدلاً نَّـه يزيد في الصلوةفا ذا أهوى إلى السجود ثمُّ شكٌّ في رفع الرأس عن الركوع مضى لأنَّه قد انتقل إلى حالة أخرى فا ن ركع . ثمَّ اعترضت به علَّة منعته عن الرفع و الاعتدال لم يجب عليه الرفع بل يسجد عن ركوعه فا ذا زالت العلَّة ، وقد أهوى إلى السحود مضي فيصلوته سواءكان ذلك قبل السجود أو بعده ، و يكره أن يركعوبده تحت ثيابه و يستحبُّ أن يكون بارزة أو في كمَّه فا ن خالف لم تفسد صلوته ، والإ مام يرفع صوته بالذكر عند الرفع و يخفى المأموم ، و المسنون للإمام و المأموم قول : سمع الله لمن حمده ، و إن قال : ربِّنا و لك الحمد لم تفسد صلوته ، و إذارفع وبقى يدعواأو يقرأ ساهياً مضى في صلوته ولا شيء عليه ، و إذا انتصب قائماً رفع يديه بالتكبير ، و أهوى إلى السجود بخشوع و خضوع و يتلقًّا الأرض بيديه ولا يتلقًّاها بركبتيه ، وإذاسجد سجد على سبعة أعظم فريضة : الجبهة و اليدين و الركبتين و طرف أصابع الرجلين ، و يرغم بأنفه سنَّة. والسجود فرض فيكلُّ ركعة دفعتين فمن تركهما أو واحدة منهما متعمَّداً فلا صلوة له و إن تركهما ساهياً فلا صلوة له و إن ترك واحدة منهما ساهيناً قضاها بعد التسليم، و سجد سجدتي السهو و إن ترك سجدتين من ركعتين ناسياً قضاهما بعدالتسليم و سجد سجدتي السهو مر"تين ، وكذلك إن ترك أربع سجدات من أربع ركعات قضاها كلُّها بعد التسليم ، وسجد سجدتي السهو أربع مرَّات ، ولا يجوز السجودعلي كور العمامة ولاعلى شيء هولابسه ، ولاعلىشيء من جوارحه مثلكفَّه إلَّا عندالضرورة علىماقد مناه ، وكشف الجبهة واجب في حال السجود و الأعضاء الآخر إن كشفها كان أفضل و إن لم يكشفها كان جايزاً ، وإن وضع بعض كفِّيه أوبعض ركبتيه أو بعضأصابع رجليه أجزأ عنه، و الكمال أن يضع العضو بكماله.

و الطمأنينة في السجود واجبة ، و هيئة السجود أن يكون متخو يا (١) تجافى مرفقبه عن جنبيه ، و يعل بطنه ولا يلصقه بفخذيه ، ويضم "

⁽١) قال في القاموس ، خوىفي سجوده تخوية : تجافى ؛ و خرج ما بين عضديه و جنبيه

أصابع يديه ، و يوجّههن تحو القبلة ولا يحط صدره ولا يرفع ظهره فيجدد به ، و يفرّج بين فخذيه .

و الذكر في السجود فريضة من تركه متعمداً بطلت صلوته ، و إن تركه ناسياً حتى يرفع رأسه فلا شيء عليه ، و أقل ما يجزيه تسبيحة واحدة ، و الثلاث أفضل ، و الفضل في خمسة ، و الكمال في سبعة . فا نجمع بين التسبيح و الدعاء المخصوص بذلك كان أفضل . ثم يرفع رأسه من السجدة الأولى ، والرفع منها فريضة والاطمينان فيه واجب ويستحب أن يجلس بين السجد تين جلسة الاستراحة ، ثم يسجد الثانية على هيئة الأولى سواء . فا ذا رفع رأسه منها جلس جلسة الاستراحة ، و الأفضل أن يجلس متور كا ، و إن جلس بين السجد تين و بعد الثانية مقمياً كان أيضاً جايزاً . ثم يقوم بعدها معتمداً على يديه . فا ذا انتصب قائماً صلى الركعة الثانية على هيئة الأولى ، ويقنت بعد الفراغ عنى القراءة قبل الركوع ، و يرفع يديه إلى القنوت بتكبيرة و يدعو بما شاء ، وأفضله من الفراءة قبل الركوع ، و يرفع يديه إلى القنوت بتكبيرة و يدعو بما شاء ، وأفضله كلمات الفرج ، و إن قنت بغيرها كان جايزاً .

و القنوت سنة مؤكّدة في جميع الصلوات فرائضها و نوافلها ، و محلها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة لاينبغى تركه مع الاختيار إلا في حال الضرورة أوالتقية فان لم يحسن الدعاء سبتح ثلاث تسبيحات . فإن ترك القنوت عامداً لم تبطل صلوته ، ويكون تاركاً فضلاً ، فان تركه ساهياً قضاء مبعد الانتصاب من الركوع فان فاته فلاقضاء عليه ، وروى أنه يقضيه بعد التسليم (١) وإن كانت الصلوة رباعية ففيها قنوت واحد في الركعة الثانية وكذلك في باقى الصلوات في كل ركعتين إلا في يوم الجمعة فان على الإمام أن يقنت قنونين في الركعة الأولى قبل الركوع ، وفي الثانية بعد الركوع .

و القنوت في الفرايض آكد منه في النوافل ، و فيما يجهر فيها بالقراءة آكد ممّا لا يجهر ، ولا بأس أن يدعوا فيه لدينه و دنياه بما شاء .

سحدات القرآن خمسة عشرموضعاً : آخر الأعراف ، و في الرعد ، و في النحل

⁽١) رواها في التهذيب ج ٢ ص ١٦٠ ح ٦٣١ ،

وفي بني إسرائيل ، وفي مريم ، وفي موضعين من الحج " ، وفي الفرقان ، وفي النمل وفي إذا السماء انشقَّت ، وفياقرأ باسم ربُّك . أربعة منها فريضة : فيألمالسجدة ، وحم السجدة و النجم ، و اقرأ باسم ربُّك ، والباقي سنَّة ، وقد بيُّنا أنَّ العزايم لا تقرأ في الفرايض فأمًّا في النوافل فلا بأس بقرائتها فإذا انتهى إلى موضع السجودوسجد يهوى بغير تكبير و يرفع رأسه و يكبِّر ، وكذلك الحكم إذا قرأها خارج الصلوة فا ن كانت السجدة في آخَّر السورة قام من السجود و قرأ إمَّا الحمد و سورة اُخرى أو آية من القرآن . ثمُّ يسجد عن قراءة وقيام ، و إذا صلَّى مع قوم فتركوا سجدة العزيمة في الصلوة أوميءإيماء و يجب سجدة العزايم على القارى و المستمع ، و يستحبُّ للسامع إذا لم يكن مصغياً فا ذا كان خارج الصلوة وقرأ و سمع شيئاً من العزايم وجب عليه السجود و ليس عليه إذا أراد السجود تكبيرة الافتتاح بل يكبُّر إذا رفع رأسه منها ، وليس بعدها تشهُّدولا تسليم ، و أمَّا سجدات النوافل فا ِن قرأها في الفرايض فلا يسجد و إن قرأها في النوافل سجد إن شاء وهوأفضل، و إن تركه كان جايزاً، و يجوز للحايض و الجنب أن يسجد للعزايم و إن لم يجزلهما قرائته و يجوز لهما تركه ، و موضع السجود من حم السجدة عند قوله: إنكنتم إيَّاه تعبدون ، ويجوزسجود العزايم فيجميع الأوقات ، و إن كان وقت يكره فيه الابتداء بالنوافل من الصلوة . فأمَّا سجدات النوافل فا ينَّها تكره عندطلوع الشمس وغروبها ، وإن اتَّفق للمصلَّى أن يقرأ سورة العزايم في شيء منالفرايض فلايقرأموضع السجود، و إن انتقل إلىغيرها من السوركان جايزاً، و من لقَّن إنساناً موضعالعزيمة وجب عليه أن يسجدكلما أعاد الموضع الّذي فيه السجود . فا ن فاتنه سجدة العزيمة أو نسيها وجب عليه قضاؤها ، و أمَّا النافلة فا ِن شاء قضاها و إِن لم يقضها لم يكن عليه

و سجدة الشكر مستحبّة عند تجديد نعم الله و دفع المضار"، و عقيب الصلوات ويستحبّ فيها التعفير، وليس فيها تكبير الافتتاح، ولاالتشهّد، ولاالتسليم، ويستحبّ أن يكبّر إذارفع رأسه من السجود، وموضع السجود من قصاص شعر الرأس إلى الجبهة أى شيء وقع منه على الأرض أجزأه فإن كان هناك دمل أو جراح و لم يتمكّن من

السجود عليه سجد على أحد جانبيه فإن لم يتمكّن سجد على ذقنه فإن جعل لموضع الدهل حفيرة يجعله فيها كان جايزاً ، و ينبغي أن يكون موضع سجوده مساوياً لموضع قيامه ، ولا يكون أرفع منه إلا بمقدار ما لا يعتد به مثل لبنة و ما أشبهها فإن كان أكثر منها لم يكن جايزاً .

🕸 (فصل: في ذكرالتشهد و أحكامه) 🜣

التشهد في الصلوة فرض واجب للأول و الثاني في الثلاثية و الرباعيات ، و في كل ركعتين في باقي الصلوات ، فمن تركهما أو واحداً منهما متعمداً فلاصلوة له ، ومن تركهما أو واحداً منهما بعد التسليم ، و أعادالتسليم بعدالتشهد الأخير ، فا نترك التشهد الأول قضاه ، وليس عليه تسليم بعده ، والتشهد يشتمل على خمسة أجناس : الجلوس ، و الشهادتان ، و الصلوة على قل النبي ، والصلوة على آله ، فهذه الخمسة لا خلاف بين أصحابنا فيها إنها واجبة .

والسادس: التسليم ففي أصحابنا من جعله فرضاً ، و فيهم من جعله نفلا (١) وصفة المجلوس أن يجلس متور كا يضع ظاهر رجله اليمنى على باطن رجله اليسرى ، و يضع يده اليمنى على فخذه اليسرى ، ويبسطه ما مضمومتى الأصابع و هذه الهيئة مسنونة و يطمئن فيه وهو فرض ويشهد الشهادتين ، و هو أقل ما يجزيه

الاول: أنه واجب كما في الناصريات و الوسيلة و المراسم و النئية و جامع الشرائع إلى أن قل: و إذا ثبت ذلك لم يجز بلاخلاف بين أصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الافعال المغافية . إلى أن قال: قد عرفت أن التسليم كان مشهوراً بين الخاصة و العامة في السلام عليكم و كان السلام علينا محسوباً من التشهد كالسلام عليك أيها النبي ، و كان المتعارف ذكرهما فيه كما هو المتعارف الان ، و قال في الذكرى: إن الشيخ في جميع كتبه جمل التسليم الذي هو خبرالتحليل السلام عليكم ، وإن السلام علينا قاطع السلوة وانه ليس بواجب ، ولا يسمى تسليما والمثانى ، الاستحباب فهو مختار المقنمة و النهاية و الاستيصار و الجمل و السرائر .

⁽١) قال في مفتاح الكرامة : وقد اختلف الاصحاب فيه على قولين ه

في التشهد والصلوة على النبي على عَلَيْهِ فَا ن نقص شيئاً من ذلك فلا صلوة له ، وكلما زاد على ذلك من الألفاظ الواردة فيه فهو زيادة في العبادة والثواب ، و من ترك التشهد ناسياً أو شيئاً منه قضاه بعد التسليم طالت المدة أم قصرت .

و يسجد سجدتي السهو على قول بعض أصحابنا ، و على قول الباقين وهمالا كثر ليس عليه ذلك ، ولا يجب عليه إعادة الصلوة ، إذا أدرك المأهوم إمامه في صلوة المغرب في الركعة الثالثة فدخل معه في التشهد الذى هو فرض للإمام وهومتبع له في ذلك لا يعتد به لنفسه فا ذا سلم إمامه قام فصلى ما عليه فيصلى ركعة أخرى ، و يجلس عقيبها و هو التشهد الأول . ثم يصلى الثالثة ويجلس عقيبها وهو التشهدالثانى فيكون صلى ثلاث ركعات بثلاث جلسات ، ويتقد رأن يجلس أربع جلسات ، وهوإذا أدركه في التشهيد الأول فا ننه يجلس معه فإذا قام قام معه في ثالثة الإمام وهي أولة له ، ثم يجلس عقيبها تبعا لا مامه فيحصل جلستان على سبيل التبع فإذا سلم الإمام قام فيصلى يجلس عقيبها تبعا لا مامه فيحصل جلستان على سبيل التبع فإذا سلم الإمام قام فيصلى فأمّا أربع جلسات في الرباعيات فهي إننين لأنه إذا لحق الإمام في الركعة الثانية . فإذا جلس الإمام بعدها جلس هو تبعاً له فإذا صلى معه الثالثة وهي ثانية له جلس هو لنفسه عقيبها و يتشهد تشهدا خفيفا ، ويلحق بالإمام . فإذا جلس الإمام في الرابعة جلس معه تبعاً له فإذا سلم الإمام والمنتان له أد فا ذا سلم الإمام والم قام فصلى الرابعة لنفسه ، وجلس عقيبها فيحصل له أربع جلسات تبعاً للإمام والم أنه قام فصلى الرابعة لنفسه ، وجلس عقيبها فيحصل له أربع جلسات تبعاً للإمام و إثنتان له .

من لا يحسن التشهيد و الصلوة على النبي علي وجب عليه أن يتعلم ذلك إذا كان عليه وقت . فإن ضاق الوقت أتى بما يحسنه ، و يتعلم لما يستأنف من الصلوة ، ومن قال من أصحابنا : إن التسليم سنة يقول إذاقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ، ولا يجوز التلقيظ بذلك في التشهيد الأول ، ومن قال : إنه فرض فبتسليمة واحدة يخرج من الصلوة ، وينبغى أن ينوى بها ذلك ، والثانية ينوى بها السلام على الملائكة أو على من في يساره .

و التسليم على أربعة أضرب : الإمام و المنفرد يسلّمان تجاه القبلة ، و المأموم

الذى لاأحد على يساره يسلم على يمينه ، و من كان على يساره غيره يسلم يميناً وشمالاً و يستحب الانصراف من الصلوة عن اليمين ، و إن خالف كان جايزاً وقد ترك الا فضل و ينبغى أن يكون نظره في حال التشهد إلى حجره ، ولا يلتفت يميناً و شمالاً فا ذاسلم كبر ثلاثاً رافعاً بها يديه إلى شحمتى الذيه ، و يعقب بعدها بما شاء من الدعاء فان التعقيب مرغب فيه عقيب الفرايض ، و الدعاء فيه مرجو ولا يترك تسبيح فاطمة المناطقة ، وهي أربع وثلاثون تكبيرة ، وثلث وثلاثون تحميدة ، و ثلث و ثلاثون تسبيحة بدأ بالتكبير . ثم بالتسبيح ، وفي أصحا بنامن قد م التسبيح على التحميد (١) يبدأ بالتكبير . ثم بالتسبيح ، وفي أصحا بنامن قد م التسبيح على التحميد وكل ذلك جايز ، فأمّا الا دعية في ذلك فكثيرة و أفضلها ما يصدر عن صدق النية و خالص الطوية ، وقد استوفينا ذلك في مصباح المتهجد ، ولا تطول بذكره هاهنا .

¢(فصل : في ذكر تروك الصلوة و ما يقطعها)¢

تروك الصلوة على ضربين : مغروض ومسنون . فالمفروض أربعة عشرتركا : لا يكتف ولا يقول آمين لا في خلال الحمد ولا في آخرها ، ولا يلتفت إلى ما وراء ، ولا يتكلم بما ليس من الصلوة سواءكان متعلقاً بمصلحة الصلوة أولا يكونكذلك ، ولا يفعل فعلاً كثيراً ليس من أفعال الصلوة ، ولا يحدث ما ينقض الوضوء من البول و الغايط و الريح ، واستمناء أو جماع في فرج أو مس ميت برد بالموت قبل تطهيره بالغسل ، ولايأن بحرفين ولايتأف مثلذلك بحرفين ، ولايقهقه ، فأما التبسم فلابأس به ، وهذه التروك الواجبة على ضربين .

أحدهما: متى حصل عامداً كان أو ناسياً أبطل الصلوة، و هو جميع ما ينقض الوضوء فا ننه إذا انتقض الوضوء انقطعت الصلوة، وقد روى أنه إذا سبقه الحدث جاز أن يعيد الوضوء و يبنى على صلوته (٢) و الأحوط الأول .

و القسم الآخر : متى حصل ساهياً أو ناسياً أو للتقيَّة فا ينَّه لا يقطع الصلوة ، و

⁽١) و هو مختار ااصدوق فيالهداية و الفقيه .

⁽٢) رواها الشيح في التهذيب ج٢ ص ٣٥٥ ح ١٤٤٨.

هوكلما عدانواقض الوضوء فا ينه متى حصل متعمَّداً وجب منه استيناف الصلوة ، ويقطع الصلوة أيضاً مالا يتعلَّق بفعله زايداً على ماقد مناه ، وهوخمسة أشياء : الحيض والاستحاضة والنفاس و النوم الغالب على السمع و البصر ، وكلَّما يزيل العقل من الإغماء والجنون و متى اعتقد أنَّه فرغ من الصلوة لشبهة . ثم تكلُّم عامداً فا ينه لا يفسد صلوته مثلأن يسلم في الأو لتين ناسياً . ثم يتكلم بعده عامداً . ثم يذكر أنه صلا ركعتين فا نهيبني على صلوته ، ولا تبطلصلوته ، وقد روى أنَّه إذاكان ذلك عامداً قطع|لصلوة ، والأوُّل أحوط ، و الحدث الّذي يفسد الصلوة هو ما يحصل بعد التحريمة إلى حين الفراغ من كمال التشهيد و الصلوة على النبي عن عَلَي الله . فمتى حدث فيما بين ذلك بطلت صلوته هذا على قول من يقول من أصحابنا : إن التسليم ليس بواجب ، ومن قال : إنَّه واجبقال تبطل صلوته مالم يسلّم، و الأوَّل أظهر في الروايات، و الثانيأحوط للعبادة، والعمل القليل لا يفسد الصلوة وحده مالا يسمني في العادة كثيراً مثل إيماء إلى شيء أوقتل حيَّة أوعقرب أوتصفيق أوضرب حايط تنبيها على حاجة وماأشبهه ، والأكل والشرب يفسدان الصلوة ، و روى جواز شرب الماء في صلوة النافلة ، و مالا يمكن التحر"ز منه مثل ما يخرج من بين الأسنان فا ينه لا يفسد الصلوة ازدراده ، و البكاء من خشية الله لايفسدها و إن كانت لمصيبة أوأم دنياوي فا ينه يفسدها .

و أمّّا التروك المسنونة فثلاثة عشر تركا: لا يلتفت يميناً ولاشمالاً ، ولا يتثاءب ولا يتمطّا ، ولايفرقع أصابعه ، ولايعبث بلحيته ، ولا شيء من جوارحه ، ولايقعى بين السجدتين ، ولا يتنخم ، ولا يبصق فا إن عرض شيء من ذلك أخذه في ثيابه أورمى بهتحت رجليه أو يميناً أو شمالاً ، ولا يرميه تجاه القبلة ، ولا ينفخ موضع سجوده ، ولايتأو ، بحرف فأمّا بحرفين فا نه كلام يقطع الصلوة ، و هذه المسنونات متى حصلت عامداً كانت أو ناسياً لم تبطل الصلوة ، وإنّما ينقصها ، ومتى نوى الصلوة بنينة التطويل . ثم خفق لم تبطل صلوته . قتل القملة و البرغوث جايز في الصلوة و الأفضل رميها ، و إذا رعف في صلوته انصرف و غسل الموضع و الثوب إن أصابه ذلك . ثم يبنى على صلوته ما لم ينحرف عن القبلة أو يتكلم ممّا يفسد الصلوة فا ن انحرف أو تكلم متعمّداً أعاد الصلوة ينحرف عن القبلة أو يتكلم ممّا يفسد الصلوة فا ن انحرف أو تكلم متعمّداً أعاد الصلوة

ولا يقطع الصلوة ما يمر "بين يديه من كلب أودابة أو رجل أو إمراة أوشيء من الحيوان و الأفضل أن يحيل بينه و بين ممر الطريق ساتراً ولو عنزة أو لبنة ، و إذا عطس في صلوته حدالله ، و ليس عليه شيء ، و إذا سلم عليه و هو في الصلوة رد" مثل ذلك فيقول: سلام عليكم ، ولا يقول : وعليكم السلام ، و إذا عرض له ما يخافه من سبع أوعدو "دفعه عن نفسه فإن لم يمكنه إلا بقطع الصلوة قطعها . ثم "استأنف ، و متى رأى دابة انفلتت أو غريما يخاف فوته أو مالا يخاف ضياعه أو غريقا يخاف هلاكه أو حريقا يلحقه أو شيئاً من ماله أو طفلا يخاف سقوطه جاز له أن يقطع الصلوة و يستوثق من ذلك . ثم "ستأنف الصلوة ، ولا يصلى الرجل و هو معقوص الشعر فإن صلى كذلك متعمداً كان عليه الاعادة .

\$(قصل: في أحكام السهو و الشك في الصلوة)\$

السهو على خمسة أقسام: أحدها: يوجب الإعادة، و الثانى: لا حكم له، و الثالث: يوجب الاحتياط، والخامس: يوجب الجبران بسجدتى السهو، فما يوجب الإعادة في أحد و عشرين موضعاً: من صلى يوجب الجبران بسجدتى السهو، فما يوجب الإعادة في أحد و عشرين موضعاً: من صلى بغير طهارة، و من صلى قبل دخول الوقت، ومن صلى إلى غير القبلة، و من صلى إلى يمينها و شمالها مع بقاء الوقت، ومن صلى في ثوب نجس مع تقد معلمه بذلك، و من صلاً في مكان مفصوب مع تقد معلمه بذلك مختاراً، و من صلى في ثوب مغصوب كذلك، و من ترك النية، و من ترك تكبيرة الإحرام، و من ترك الركوع حتى سجد، و في أصحابنا من قال: يسقط السجود و يعيد الركوع. ثم يعيد السجود، و الأول أحوط لأن هذا الحكم يختص الركعتين الأخيرتين، و من ترك ركوعاً والأول أحوط لأن هذا الحكم يختص الركعتين الأخيرتين، و من ترك ركوعاً واحداً ولا يدرى أين موضعه. فعلى المذهب الأول يجب عليه الإعادة لأنه لا يأمن واحداً ولا يدرى أين موضعه. فعلى المذهب الأول يجب عليه الإعادة لأنه لا يأمن أن يكون من الركعتين الأول يجب عليه الإعادة لأنه لا يأمن أن يكون من الركعتين الأول يوب على المذهب الثاني يجب أن يعيد ركعة أن يحب على المنانية و إن كان في الثالثة بطل حكم السجدتين فيها، وبنى على الثانية وإن كان في الثالثة بطل حكم السجدتين فيها، وبنى على الثانية فيها و بنى على الثانية . و إن كان في الثالثة بطل حكم السجدتين فيها، وبنى على الثانية

و إن كان في الثالثة بطل حكم السجدتين فيها وصارت الثالثة ثانية ، و إنكان منالثالثة فقد بطل حكم السجدتين فيها وتمَّت الثالثة بالرابعة فيضيف إليها ركعة أُخرى ، ومتى تحقُّق صحَّة الأوُّ لتين وشكُّ في الأُخرتين أضاف إليهما ركعة الُخرى و تمتَّت صلوته على المذهبين ، ومن ترك سجدتين من ركعة منركعتين الأو "لتينحتنّي يركع بعدهاأعاد على الهذهب الأوَّل، وعلى الثاني يجعل السجدتين في الثانية للأوَّل، و بني على صلاته و متى ترك سجدتين من ركعة واحدة ولا يدرى من أيسَّها هي فعلى المذهب الأولُّ متى جوَّز ترك السجدتين من الركعتين الأوَّلتين وجبعليه إعادة الصلوة ، وعلى المذهب الثاتي صحَّت له ثلاث ركعات ، ويضيف إليها ركعة لأ نَّه إن كان تركهما من الركعة الأولى فقد تمنَّت الاُولَى بالسجدتين في الثانية ، وبطل حكمالركوع في الثاني لاَ نَّه زيادة فعل في الصلاة لاحكم له مع السهو ، و إن كان تركهما من الثانية فقد تمثَّت الثانية بالثالثة، و إن كانتا من الثالثة فقد تمتَّت الثالثة بالرابعة و بطل حكم الركوع في الرابعة فيأتي بركعة وقد تمنَّت صلوته ، و إن كانتا من الرابعة فقد تمنَّت الثالثة ، وصح " له الركوع في الرابعة فليضف إليهاسجدتين، وقد تمت صلوته ولايضر "مالركوع، وكذلك الحكم إن تحقق أنَّه تركهمامن الثانية أوالثالثة أوالرابعة فالحكمفيه سواء فا ِن تحقُّق صحَّة الأوُّلتين و شك في الأخرتين فقد تمنَّت له الثالثة بالرابعة فيضيف إليهاركعة أخرى ، وقد تمنَّت صلوته ومن ترك سجدة واحدة من الركعةالأُ ولى وذكرها وهوقايم قبلالركوع عاد فسجد ، ولا يلزمهالجلوس ثمُّ السجود سواء كان جلس في الاُ ولى جلسة الاستراحة أوجلسة الفصلأولم يجلسهماو إن لم يذكر حتَّى يركع مضىفي الصلاة ، فا ذا سلمأعادها وسجد سجدتي السهو وهذا الحكم في الركعة الثانية و الثالثة و الرابعة ، و من صلَّى أربع ركعات . ثمُّ ذكر أنَّه ترك أربع سجدات . فالَّذي يقتضيه عموم الأخبار أن عليه أربع سجدات ، و عقيب كلُّ سجدة سجدتي السهو، ومن قالمنأصحابنا : إن كلُّ سهو يلحق الركعتينالا و لتين يجب منه إعادة الصلاة يجب أن يقول في هذه المسائل : إنَّه يعيدالصلاة ، فا إن ذكر أنَّه ترك ثلاث سجدات ، ولا يدري موضعها فعلى المذهب الأول يعيد ثلاث سجدات و مع كلُّ سجدة سجدتي السهو ، وعلى المذهب الثاني يجب منه إعادة الصلوة لأنَّه لم تسلم له

الأو النان ، ومن ذكر أنه ترك سجدتين من ركعتين ، ولا يدرى موضعهما فعلى المذهب الأو ال يعيد السجدتين مع كل سجدة سجدتي السهو ، وعلى الثاني يجب إعادة الصلاة لا نه لا يأمن أن يكونا من الركعتين الأو التين و الثانية أو الثالثة فا ن ذكر أنه ترك سجدتين من الركعين الأخير تين فعلى المذهبين معاً يجب أن يعيد السجدتين مع كل سجدتي السهو لا نه سلمت له الأو التان . فا ن ذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى موضعها وجب عليه أن يعيدها ويسجد سجدتي السهو على المذهب الأو ال ، وعلى المذهب الأأث يعيد الصلاة لا نه لا يأمن أن يكون من الأو الة أو الثانية ، و إن تحقيق أنها من الأخير تين ولا يدرى من أيهما هي أعاد السجدة مع سجدتي السهو على المذهبين من الأخير تين ولا يدرى من أيهما هي أعاد السجدة مع سجدتين في ركعة من الأو التين ، من الأو التين الصلوة رباعية و أعدا ومن زاد هو الصحيح لأن هذا قول على المرابعة مقدار التشهد فلا إعادة عليه (۱) و الأو الهو الصحيح لأن هذا قول من يقول : إن الذكر في التشهد غيرواجب .

و من شك " في الأو "لتين من كل " رباعية فلا يدرى كم صلى أعاد ، و من شك " في المغرب والغداة ولا يدرى كم صلى أعاد ، و من شك " في صلوة السفر ولا يدرى كم صلى أعاد ، و من نقص ركعة أو مازاد عليها ، ولا يذكره حتى يتكلم أو يستدبر القبلة أعاد ، و في أصحابنا من قال : إنه إذا نقص ساهيا لم يكن عليه إعادة الصلوة لأن " الفعل الذي يكون بعده في حكم السهو ، و هو الأقوى عندى سواء كان ذلك في صلوة الغداة ، أو يكون بعده في حكم السهو ، و هو الأقوى عندى سواء كان ذلك في صلوة الغداة ، أو المغرب أو صلاة السفر أو غيرها من الرباعيات فا ينه متى تحقيق ما نقص قضى ما نقص ، وبنى عليه (٢) وفي أصحابنا من يقول : إن " ذلك توجب استيناف الصلاة في هذه الصلاة

 ⁽١) قال في مفتاح الكرامة : قات ؛ وقد معت أن الشيخ في الخلاف نسب ذلك إلى بعض أصحابنا ، وكذا في المبسوط ، واعله أرادأ باعلى كما قطع بذلك في المختلف ، وقال في المسالك : ذهب المثأخرون إلى أنه إن كان جلس آخر الرابعة بقدر التشهد صحت صلوته .

⁽۲) نسب هذا القول إلى الصدوق في المقنع كما عن المختلف والذكرى ، وواقفه الكاشاني في المفانيح ، وعبارته المنقول في المختلف و الذكرى هكذا ، فان صليت ركمتين . ثم قمت فذهبت في حاجة فاضف إلى صلوتك ما نقص منها و او بلنت السين إلى ، ولكن قال في كشف اللثام وفيما عندنا من نسخ المقمع : و إن صليت ركمتين ثم قمت فذهبت في حاجة لك فاعد الصلوة ولا تبن على ركمتين ، و تحوه قال علامة المجلسي

الَّتِي ليست رباعيَّات ، ومن شكٌّ فلايدرىكم صلًّا أعاد .

و القسم الثاني وهو مالاحكم له ففي إثنى عشرموضعاً : من كثر سهوه و تواتر ، و قيل : إن حد ذلك أن يسهو ثلاث من الت متوالية ، و من شك في شيء وقدانتقل إلى غيره مثل من شك في تكبيرة الافتتاح وهو في حال القراءة . فا إن شك قبل القرائة كبر و أعاد القرائة . فا إن شك في القرائة في حال الركوع أو في الركوع في حال السجود، أو في السجود في حال القيام ، أو في التشهد الأول ، وقد قام إلى الثالثة فا نه لا يلتفت في السجود في حال القيام ، أو في التشهد الأول ، وقد قام إلى الثالثة فا نه لا يلتفت إليه و يمضى في الصلاة ، و من شك في النية فا نه يجدد النية إن كان في وقت محلها و إن انتقل إلى حالة الخرى مضى في صلاته فا إن تحقيق أنه نوى ولا يدرى نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلاة احتياطاً ، و من سهى في النافلة أو سهى في سهو أو سهى عن تسبيح الركوع حتى يرفع فا نه يمضى في صلاته لأنه انتقل إلى حالة الخرى ،

و أمّا ما يوجب تلافيه إمّا في الحال أو بعده ففي تسعة مواضع: من سهى عن قرائة قرائة الحمد حتّى قرء سورة الخرى قرأ الحمد و أعاد السورة ، و من سهى عن قرائة سورة بعد الحمد قبل أن يركع قرأ ثمّ يركع ، ومن شك في القرائة وهو قائم لم يركع قرأ ثمّ ركع فا ن ذكر أنّه كان قرأ لم يضره شيء ، ومن شك في الركوع وهو قائم. ثمّ ركع فا ن ذكر أنّه كان ركع أرسل نفسه إرسالاً ، و من سهى عن تسبيح الركوع وهو راكع سبتح ، و من شك في السجدتين أو واحدة منهما قبل أن يقوم سجدهما أوواحدة منهما فا ن ذكر فيما بعد أنّه كان سجدهما أعاد الصلوة و إن كان زاد واحدة لم يجب علمه الأعادة .

و من ترك التشهيد الأول ، وذكر وهو قائم رجع فشهيد . فإن لم يذكر حتى يركع مضى في صلاته و قضاه بعد التسليم ، و سجد سجدتى السهو ، و من نسي سجدة واحدة وقام . ثم ذكر أنه لم يسجد قبل أن يركع رجع فسجد فإن ذكر بعد الركوع مضى في صلاته و قضاها بعد التسليم ، و من نسي التشهيد الأخير حتى يسلم قضاه بعد التسليم أي وقت كان .

و أمَّا يوجب الاحتياط فخمسة مواضع :

من شك فلا يدرى صلّى اثنتين أم ثلاثاً في الرباعيّات و تساوت ظنونه بنى على الثلاث و تمثّم . فا دا سلّم صلّى ركعة من قيام أوركعتين من جلوس ، وكذلك من شك " بين الثلاث و الأربع .

و من شك "بين الثنتين و الأربع بنى على الأربع فإ ذا سلم صلاركعتين من قيام .
و من شك "بين الثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع. ثم "صلى ركعتين
من قيام ، وركعتين من جلوس . فإن غلب في ظنه في أحد هذه المواضع أحدهما عمل
عليه لأن "غلبة الظن " في جميع أحكام السهو يقوم مقام العلم سواء .

و من سهي في النافلة بني على الأقل و إن بني على الأكثر جاز .

وأمّا ما يوجب الجبران بسجد تى السهوفخمسة مواضع : من تكلّم في الصلاة ساهياً، ومن سلّم في الألثة قضاه بعد التسليم وسجد سجد تي السهو، ومن ترك واحدة من السجد تين حتّى يركع فيما بعدها قضاها بعد التسليم وسجد سجد تي السهو، ومن شك "بين الأربع والخمس بنى على الأربع و بعد التسليم وسجد سجد تي السهو ، ومن شك "بين الأربع والخمس بنى على الأربع و سجد سجد تى السهو ، ومن أصحابنا من قال : إن "من قام في حال قعود أوقعد في حال قيام فتلافاه كان عليه سجد تا السهو ، و من شك " في سجد تي السهو أو واحدة منها فالأحوط أن يأتى بهما فان انتقل إلى حالة أخرى لم يلتفت إليه ، و من سهى سهوين أو أكش منهما بما يوجب سجد تي السهو فليس عليه أكثر من سجد تي السهولاً ن "زيادته يحتاج الى دلالة .

و إن قلنا : إن كل ماكان منه فيه سجدتا السهو إذا اجتمع مع غيره لايتداخل و وجب سجدتا السهو لكل واحدة من هذه لعموم الأخباركان أحوط .

و سجدتا السهو واجبتان فمن تركهما وجب عليه إعادتهما فإن تطاول الزمان ومضى لم يجب عليه إعادة الصلاة و أعادهما ، و ليس للطول حد الذا بلغه سقطت عنه الإعادة .

ولا سهو على المأموم إذا حفظ عليه الإمام. فا إن سهى الا مام وجب عليه سجود

السهو ، و يجب على المأموم اتباعه في ذلك . فإن كان المأموم ذاكراً ذكر الإمام ، و نبته عليه ، و وجب على الإمام الرجوع إليه ، فإن لم يذكره كان على الإمام سجدتا السهو ، و يجب على المأموم أيضاً اتباعه في ذلك ، وقد قيل : إنه لا يجب لا ننه متيقن ومتى سها المأموم و الإمام فيما يوجب الاستيناف استأنفوا ، و فيما يوجب الجبران أو الاحتياط فعلواذلك ، وإذا سجدالا مام سجود السهو سجد من خلفه أيضاً معمفا ن لم يسجد الإمام عامداً أوساهياً سجدالمأموم . فإن كان إمامه قدسبقه ببعض صلاته سجدهما بعدالقضاء البياعاً للإمام فإن سجد الإمام واحدة وأحدث كان على المأموم أن يأتى بالثانية ، وإذا دخل على الأمام في أثناء صلاته مثل أن أدركه وقد صلى ركعة فكبس ودخل معه فيما بقى من الصلوة فيه مسئلتان :

إحداهما: إذاسها الإمام فيما بقي من الصلوة .

والثانية : و هي إذا كان قدسهي فيما مضى قبل دخول المأموم في صلاته معه .

فأمّاً الثانية و هي أن يكون قدسهى فيما مضى فأ ذا كان آخر صلاة الإمام ، و قد بقى على المأموم ركعة لم يخل الإمام من أحد أمرين : إمّا أن يسجد للسهو أويترك فا إن سجد للسهو لم يتبعه المأموم ، و كذلك إن تركه عامداً أو ساهياً لم يجب عليه الأتيان به لأن سجدتى السهو لايكونان إلا بعد التسليم ، وقدا نفصل بالتسليم من أن يكون مقتدياً به فلا يجب عليه اتباعه فإذا لم يتبعه وقضى صلاته لم يجب عليه الاتيان بهما لا يته إنها كان يتبع الإمام في سهوه ، و في هذه الحال ليس هومؤتماً به .

و أمّّا المسئلة الأولى و هو أن يسهو الا مام كان فيما بعد فا ذا سلم الا مام وسجد للسهو لم يتبعه المأموم في هذه الحال ويؤخّر حتّى تمتم صلاته ، ويأتى بسجدتى السهو لائن سجدتى السهو لايكونان إلا بعد التسليم ، وهو لم يسلم بعد لأن عليه فائتاً من الصلوة يحتاج أن يتمتّمه فا نأخل الا مام بسجدتى السهوعامداً أوساهياً أتى بهما المأموم إذا فرغ من الصلوة لا نتهما جبران للصلوة ، ولا يجوز تركهما ، وقد بيننا أن سجدتى السهو لا يجبان في كل زيادة و السهو لا يجبان في كل زيادة و

نقصان ^(۱) فعلى هذا يجبان في كل زيادة على أفعال الصلوة أو هيئاتها فرضاً كان أو نفلاً وكذلك في كل أفلور في نفلاً وكذلك في كل أظهر في الروايات و المذهب.

سجدتا السهو موضعهما بعد التسليم سواء كان لزيادة أونقصان ، و في أصحابنا من قال : إن كانت لزيادة كانتا بعد التسليم ، و إن وجبا لنقصان كانتا قبل التسليم (٢) و الأول أظهر . فإ ذا أراد أن يسجد سجدتى السهو استعقح بالتكبير و سجد عقيبه ، و يرفع رأسه . ثم يعود إلى السجدة الثانية ، و يقول فيها : بسمالله و بالله والسلام عليك أيسها النبي و رحمة الله و بركاته ، و غير ذلك من الأذكار . ثم يتشهد بعدهما تشهداً خفيفاً فأتا بالشهادتين و الصلوة على النبي وآله و يسلم بعده .

\$(فصل: في حكم قضاء الصلوات وحكم تاركها)\$

من يفوته الصلوة على ضربين :

أحدهما: كان مخاطباً بها ، و الآخر لم يكن مخاطباً بها أصلا . فمن لم يكن مخاطباً بها أملا . فمن لم يكن مخاطباً بها لم يلزمه قضاؤها ، و ذلك مثل المجنون والمغمى عليه ، ومن زال عقله بشيء من فعل الله تعالى فا ن هؤلاء لا يبجب عليهم قضاء ما يفوتهم من الصلوات إذا أفاقوا إلا الصلاة التي يفيقون في وقتها وقد بقى مقدار ما يؤد ونها أومقدار ركعة على مامضى بيا ، فيلزمهم حينتذ أداؤها ، فا ن فرطواكان عليهم قضاؤها وما سواها فليس عليهم قضاؤها، و

 ⁽١) قال في هفتاح الكرامة ، هذا هو المشهوركما في كنزالقوائد . إلى أن قال ، ومختار الفقيه والمرتضى والتقى وسلار و الحسن وابن إدريسكما في المهذب البارع، وهو خبرة المقنع وما تأخر عنه .

⁽۲) نسب قول التفصيل إلى أبى على ، و عبارته هكذا ، إن كرر بعض أفعال الصلوة فى الاخبرتين ساهياً سجد للسهو بعد سلامه ، و إن عدل من النفل إلى الفرض استحب أن يسجد قبل سلامه الهوه عن نية الفرض الذى قضاه لانه تقص الصلوة ، وقد روى من النبى سلى الله عليه وآله من يزد شيئاً فى صلوته فليسجد سجدتى السهو بعد سلامه ، و إن كان بتقصان سجد قبل سلامه . انتهى .

قد روى أنهم يقضون صلاة يوم وليلة ، وروى ثلاثة أيّام، وذلك محمول على الاستحباب و يجرى مجرى هؤلاء الحائض فا ن مايفوتها في حال الحيض لايلزمها قضاؤه على حال إلاّ ما يدركه في وقته أو بعضه على ماقد مناه القول فيه .

و أمَّا من كان مخاطباً بها ففاتته فعلى ضربين: أحدهما: لا يلزمه قضاؤها، والثاني: يلزمه القضاء.

و الأول من كان كافراً في الأصل فا نه إذافاتته الصلوة في حال كفره لكونه مخاطباً بالشرايع فلا يلزمه قضاؤها على حال .

و الضرب الآخر وهو من يلزمه ، وهوكل منكان على ظاهر الاسلامكامل العقل بالغاً فا ن جميع ما يفوته من الصلوة بمرض و غيره يلزمه قضاؤها حسب مافاتته ،وكذلك مايفوته في حال السكر أو بتناول الأشياء المرقدة و المنوَّمة كالبنج و غيره ، و في حال النوم المعتاد فاينَّه يجب عليهم قضاؤها على كلُّ حال ، وكذلك من كان مسلماً فارتد" فا ينَّه يلزمه قضاء جميع مايفوته في حال ردُّ ته من العبادات، و وقت الصلوة الفائنة حين يذكرها أي وقت كان من ليل أو نهار ، مالم يتضيَّق وقت صلاة حاضرة فا ن دخلت وقت صلاة حاضرة ، و دخل فيها من أو ل وقتها . ثم ۚ ذكر أن ّ عليه صلاة فائتة نشل بيَّته إلى مافاتته ثم استأنف الحاضرة مثال ذلك أنَّه إذا فاتته صلاة الظهر فا نَّه يصلُّها مادام يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلَّى الظهر فا ينَّه عند ذلك يصلَّى الظهر، و يعود إلى الفائنة ، و في أصحابنا من يقول : يصلَّى الفائنة مادام يبقى من النهار مقدار ما يصلَّى فيه الظهر و العصر يبدأ بالظهر . ثمُّ العصر فا إن لم يبق من النهار إلاَّ مقدار ما يصلَّى فيه العصر بدأ به . ثم قضى الظهر فارن كان دخل في العصر مابينه و بين الوقت الّذي ذكرناه نقل نيَّته إلى الظهر ، ثمٌّ يصلَّى بعده العصر ، وكذلك متى دخل وقت المغرب و عليه صلاة صلاً الفائنة ما بينه و بين أن يبقى إلى سقوط الشفق مقدار ما يصلَّى فيه ثلاث ركعات فا إن بدأ بالمغرب قبل ذلك . ثم ذكر نقل نيته إلى الَّتي فاتته ثم استأنف المغرب، و إذا دخل وقت العشاء الآخرة وعليه صلاة صلَّى صلاة الفائنة مابينه و بين نصف الليل. ثمَّ يصلَّى بعدها العشاء الآخرة فا إن انتصف الليلبدأ بالعشاء الآخرة ثمُّ

صلى الفائتة، وإذاطلع الفجر وعليه صلاة فليصليها مابينه و بينأن يبقى إلى طلوع الشمس مقدارما يصلّى فيه ركعتي الغداة فارن بدأ بهما نقل نيلته إلى الّتي فاتته. ثم يصلّى بعدهار كعتي الغداة ، ومن فاتنه صلوات كثيرة وتحقَّقها قضاها كما فاتنه يبدء بالأوَّل فالأوَّل حتَّى يقضيهاكلُّها سواء دخل فيحد التكرار أولم يدخلفا ٍن قد ممنها شيئاًعلىشيء لم يجزه واحتاج إلى إعادتها لقوله ﷺ ﴿ لَاصْلُوهُ لَمْنَ عَلَيْهُ صَلُّوهُ ، و لَمَا رُواهُ زُرَارَةُ عَنَّ أَبِي عبدالله في الخبر الطويل الَّذي فيه كيفيِّـة قضاء الصلوات ، و قال له : اقضى الأُولُّ واللهُ وال مثال ذلك أن يكون قدفاتته خمس صلوات ، و يكون أو ّل ما فاته الظهر فا يَّه ينبغي أن يقضى أو "لا الظهر . ثم " ير تب بعدها العصر إلى تمام الخمس صلوات فا إن قضي أو "لا العصر أو المغرب قبل الظهر لم يجزء و احتاج إلى إعادته ، و متى كانت عليه صلوات كثيرة فا ينَّه يقضى أو لافأو لا قا ذا تضيَّق وقت صلوة فريضة حاضرة قطع القضاء و صلَّى فريضة الوقت ، ثم عاد إلى القضاء على الترتيب فأمَّا الصلوات الَّتي يؤد يها في أوقاتها قبل أن يعلم أن عليه صلوة فائتة فا نه لا يبطل أداؤها لكونها مرتبة على الفوائت سواء أداها في أو َّل وقتها أو في آخر الوقت إذا لم يعلم أن عليه قضاء فا إن علم أن عليه قضاء وأد َّى فريضة الوقت في أو "له فا ينه لا يجزيه . فا ذا خرج وقتها صارت مثل سائر الفوائت و يرتُّب عليها ، و من دخل في صلوة نافلة . ثمُّ ذكر أنَّ عليه فريضة قبل أن يفرغ منها استأنف الَّتي فاتته . ثم استأنف النافلة ، و من فاتته صلوة واحدة من الخمس ولايدري أيُّها هي صلَّى أربعاً و ثلاثاً واثنتين ينوي بالثلاث المغرب، و بالثنتين الغداة، وبالأربع إمَّا الظهر أو العصرأو العشاء الآخرة ، فا ن فاتنه صلوة واحدة مر َّات كثيرة وهو يعلمها بعينها غير أنَّه لا يعلم كم مر "ة فاتته صلَّى من تلك الصلوة إلى أن يغلب على ظنَّه أنَّه قضاها أوزاد عليه فا نلم يعلم الصلوة بعينها صلَّى في كلُّ وقت ثلاثاً و أربعاً و اثنتين إلى أن يغلب على طنَّه أنَّه قضاها ، و من فاتته صلوة فريضة لمرض لا يزيل العقل لزمهقضاء فا بن أدركته الوفاة وجب على وليُّه القضاء عنه ، ومن فاتته صلوة في الحضر فذكرها و هو مسافر قضى صلوة الحاضر ، و إن فاتته في السفر من هوحاضر قضى صلوة المسافر ، و أمًّا المرتد الَّذي يستتاب فا ينَّه يقضي كلَّما يفوته من الصلوة و الصوم و الزكاة إذا حال عليه الحول في حال الردة ، وكذلك إن كان فاته شيء من ذلك قبل الارتداد وجبعليه أن يقضيه إذا عاد إلى الإسلام ، و إن كان قد حج حجة الإسلام قبل أن يرتد ثم ارتد . ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه إعادة الحج ، و ما يلحقه من زوال العقل و الاغماء في حال الارتداد على ضربين: أحدهما : أن يكون بفعله من شرب المسكر والبنج أو ألمرقد و ماأشبه ذلك مما يزيل العقل . فإ نه يجب عليه إعادة ما يفوته في تلك الحال و إن كان زوال عقله بشيء من فعل الله مثل الجنون و الإغماء فا نه لا يجب عليه قضاء ما يفوته في تلك الحال ، ومن فاته شيء من النوافل المرتبة قضاه أى وقت ذكره مالم يكن وقت فريضة . فإ ن فاته شيء كثير منها صلى إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها فإ ن لم يتمكن من ذلك جاز له أن يتصدق عن كل ركعتين بمد ين من طعام فإ ن لم يتمكن فعن كل يوم بمد منه . فا ن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه ، و من فاته شيء من النوافل ثم جن فليس عليه قضاؤه فا ن قضاها أو تصدق عنها كان أفضل .

و يستحب أن يقضى نوافل النهار بالليل ، و نوافل الليل بالنهار ، و من فاتته صلوة الليل فليصلّها أى وقت شاء ، وإنكان بعد الغداة أوبعد العصر ، و متى قضاهافليس عليه إلاّركعة مكان ركعة ، ولا بأس أن يقضى أو تاراً جماعة في ليلة واحدة و سعى أن يجعل القضاء أو لل الليل و الأداء آخره .

من فاتته الجمعة لم يجب عليه قضاؤها ، و إنها يلزمه الظهر أربع ركعات ، و كذلك إن فاتته صلوة العيد لم يجب عليه قضاؤها ، و إن صلّى لنفسه منفرداً كان له فيه فضل .

و صلوة الكسوف إذا تعمَّد تركها يجب عليه قضاؤهافا بن كان احترق القرصكلَّه اغتسل مع ذلك .

من ترك الصلوة لغير عذر حتى خرج وقتها قيل له: لم تركتها. فأن قال: لا نتها غير واجبة و أنا لا اعتقد وجوبها فقد ارتد" و وجب عليه القتل بلا خلاف، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، و يكون ماله لورثته المسلمين. فإن لم يكن له ورثة كان للإمام عندنا، و عند الفقهاء لبيت المال، وإن قال: ما علمت وجوبها و

مثله يعذر مثلأن يكون قريب العهد بالإسلام عرفأ تهاواجبة عليه . فإن اعتقدوجوبها ثرك ، و إن قال : لا أعتقد وجوبها لحق بالقسمالا و ل : فإن قال : نسيتها قيل له : صلها الآن فقد ذكرتها فإن قال : أنا عاجزعنها لعلة . قلنا : صلها على حسب حالك قائماً أو جالساً أو مضطجعاً أو إيماء على حسب طاقتك فإن قال : هي واجبة ، و أنا ذاكر وعلى فعلها قادر لكنتي لست أنشط لفعلها أوأناكسلان عن إقامتها وأقام على ذلك حتى خرج وقتها أنكر عليه ذلك والمربأن يصليها قضاء . فإن لم يفعل عزر فإن انتهى وصلى برثت ذمّته فإن أقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات و عزر فيها ثلاث مرات قتل في الرابعة ملاوى عنهم تُلَيِّكُم أن أصحاب الكباير يقتلون في الرابعة ، و ذلك عام في جميع الكباير ولا يقتل حتى يستتاب فإن تاب و إلا قتل و كفن و صلى عليه و كان ميرا ثه لورثته المسلمين فإن لم يكن له وارث مسلم كان للإمام و يدفن في مقابر المسلمين .

\$(فصل : في ذكر صلوة أصحاب الاعذاد : من المريض والموتحل)\$ \$(و العريان ، و من كان في السفينة)\$

رفع الرأس ثانياً فتحهما ، و على هذا يكون صلوته . فا ن صلى على وجه ثم تجددت له قدرة على غير تلك الهيئة انتقل إلى ما يقدر عليه و يبني علىما فصَّلناه فيما مضي . والمتوحثل والغريق الحائض والساج إذا تضيق عليهم وقت الصلوة ولايتمكنون من موضع يصلون عليه أو فيه صلوا إيماء و يكون ركوعهم و سجودهم إيماء ، و يكون السجود أخفضمن الركوع، ويلزمهم استقبال القبلة مع الامكان فا ن لم يمكنهم صلُّوا على ما يتمكّنون منه، و المريض إذا كان مسافراً راكباً ولا يقدر على النزول صلّى الفريضة على ظهر الدابُّة على حسب ما يتمكُّن منه من الركوع و السجود ، وإن لم يقدر إِلَّا على الا يماء كان جايزاً ، و يجزيه في النوافل أن يصلَّى إيماء مع القدرة على إتمام الركوع و السجود ، و حدٌّ المرض الَّذي يبيح له الصلوة جالساً ما يعلمه الإنسان من حال نفسه أنَّه لايتمكَّن من الصلوة قائماً ، وقدروي أنَّه إذا لم يقدر على المشي بمقدار زمان صلوته ، و المبطون إذا صلى . ثم حدث به ما ينقض صلوته أعاد الوضوء وبنا على صلوته ، ومن به سلس البول صلَّى كذلك بعد أن يستبرىء ، ويستحب له أن يلف خرقة على ذكره لثلاً تتعدَّى النجاسة إلى ثيابه و بدنه ، وإذا صلَّى المريض جالساً قعدمتربُّعاً في حال القرائة فا ذا أراد الركوع ثنتي رجليه فا ن لم يتمكّن من ذلك جلس كيف ما سهل عليه ، والممنوع بالقيدإذاكان أسيرأني أبدي المشركين أوكان مصلوباً إذالم يقدرعلي الصلوة صلَّى إيماء ، والعريان إذا لم يكن معدما يستر به عور تموكان وحدة بحيث لا يرى أحد سوئته صلَّى قائماً ، وإنكان معه غيره أوكان بحيث لا يأمن من اطَّالاع غيره عليه صلا جالساً . فا إن كانوا جماعة بهذه الصفة تقد م إمامهم بركبتيه وصلى بهمجالساً وهم جلوس و يكون ركوع الإمام و سجوده إيماءً يكون سجوده أخفض من ركوعه، و يركع المأمومون و يسجدون ، وإن وجد العريان ما يستريه عورته من حشيش الأرض و غيره ستربه عورتمه وصلاً قائماً.

و أمّا منكان في السفينة فا ن تمكّن من الخروج منه والصلوة على الأرض خرج فا نّه أفضل ، و إن لم يفعل أولا يتمكّن منه جازأن يصلّى فيها الفرايض و النوافلسواء كانت صغيرة أو كبيرة فا ذا صلّى قائماً مستقبل القبلة فا ن لم يمكنه قائماً صلّى جالساً

مستقبل القبلة فإن دارت السفينة دار معها كيف ما دارت ، و استقبل القبلة . فإن لم يمكنه استقبل بأو ل تكبيرة القبلة . ثم صلى كيف مادارت ، وقد روى أنه يصلى إلى صدر السفينة ، و ذلك يختص النوافل ، و إذا لم يجد فيها ما يسجد عليه سجد على خشبها فإن كان مقيراً غطاه بثوب وسجد عليه . فإن لم يقدر عليه سجد على القيرعند المضرورة و أجزأه .

(فصل: في ذكر النوافل من الصلوة)

صلوة النوافل علىضربين: أحدهما: ما كان مرتبًّا في البوم و الليلة، و الآخر مالم يكن مرتباً بل هو مرغب فيه على الجملة أوفي وقت مخصوص. فالمرتب قديبينا أنَّه في اليوم و الليلة أربع و ثلاثون ركعة في الحضر ، و في السفر سبع عشرة ركعة وقد فصَّلنا ذلك فيما مضى ، ورتَّبناه ، و بيِّنا أيضاً مواقيتها فلا وجه لاعادته ، و ذكر ناأنَّ صلوة الليل لا يجوز أن تصلَّى في أو َّل الليل إلاَّ قضاء ً أوعند الضرورة و الخوف من الغوت و تعذُّر القضاء و إنَّ وقتها بعد نصف الليل . فا ذا قام إلى صلوة الليل استعمل السواك فا ن فيه فضلاً في هذا الوقت خاصَّة كثيراً ، و يستفتح الصلوة بسبع تكبيرات ، و يقرأ في الركعة الأ^رُولى سورة الا_بخلاص، و في الثانية قل يا أيسُّها الكافرون، و روى فيكل^{*} واحدة منهما الحمد وقل هوالله أحدثلاثين مرَّة ، وفي الستَّ البواقي ما شاء ، ويستحبُّ السور الطوال . فا ن قام إلى صلوة الليل ، ولم يكن بقا منالوقت مقدار ما يصلَّى كلُّ ليلة خفَّف صلوته و اقتصر على الحمد وحدها . فإن خاف مع ذلك من طلوع الفجر صلَّى ركعتين و أو تربعدهما ، و صلَّى ركعتي الفجر . ثمُّ صلَّى الغداة و قضي الثمان ركعات ، و إن كان قد صلّى أربع ركعات و طلع الفجر تمَّم صلوة الليل وخفَّف القراءة فيها ، وقد روى أنَّه إذا طلع الفجر جاز أن يصلَّى صلوة الليل و يخفُّف فيها ثمُّ يصلَّى الفرض ، و الأحوط الأوَّل و هذه رخصة ، و من نسى ركعتينمن صلوة الليل . ثمُّ ذكر بعد أن أو تر قضاهما ، و أعاد الوتر ، و من نسى التشهُّد في النافلة وذكر في حال الركوع أسقط الركوع و جلس و تشهَّمت . فا ذا فرغ من صلوة الليل قام فصَّلي ركعتي الفجر ، و إن لم يكن بعد طلوع الفجر الثاني فإن سالاهما وقد بقى من الليل كثير ، و هوأن لا يكون قدطلع الفجر الأول أعادهما استحباباً ، ويستحب الاضطجاع بعد هاتين الركعتين و الدعاء فيه بما روي ، و قراءة خمس آيات من آل عمران . و إن جعل مكان الضجعة سجدة كان ذلك جايزاً .

و يجوز أن يصلَّى النوافل جالساً مع القدرة على القيام ، وقد روي أنَّه يصلَّى بدلكل وكعة ركعتين ، و روي أنَّه ركعة بركعة و جميعهما جايزان ، و منكان في دعاء الوتر ولم يرد قطعه و في عزمه الصوم و بين يديه ماء جاز له أن يتقدّم خطواً ويشرب ولا يستدبر القبلة ، و يرجع فيبنى على صلوته ، و أمَّا ما ليس بمرتَّب من النوافل فعلى ضربين : أحدهما : لا وقت له معيّن ، والآخر له وقت معيّن ، فالأوّل مثل صلوة أمير المؤمنين ﷺ وصفتها أربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة و خمسين مر"ة قل هو الله أحد ، و مثل صلوة فاطمة ﴿لِيَقْلِنامُ ، و هي ركعتان يقرأ في الأُولَى منهما الحمد مرَّة و إنَّاأَنزلناه مائة مرَّة ، وفي الثانية الحمد مرَّة وقل هو الله أحدمائة مر"ة ، و مثل صلوة جعفر تَطَيُّكُم وتسمَّى صلوة التسبيح ، وصلوة الحبوة وهي أربعركعات ني كلِّ ركعة خمس وسبعون مرَّة سبحان الله والحمدلله ولا إله إلَّا الله والله أكبر يبتدء الصلوة فيقرء الحمد و يقرأ في الأولى إذا زلزلت . ثم يسبُّح خمس عشرة مر ة على ما قلناه . ثمّ يركع ويقول في ركوعه عشرمر ات ، و يرفع رأسه ، و يقول عشراً ثمّ يسجد و يقول في سجوده عشراً . ثم يرفع رأسه فيقول عشراً . ثم يعود إلى السجدة النائية فيقول ذلك عشراً . ثم وفع رأسه و يقول عشراً . ثم ينهض فيصلَّى الثانية مثل ذلك ، و يقرء بعد الحمد و العاديات. ثم يصلَّى الركعتين الأ خرتين مثل ذلك يقِرأ في الأولى إذاجاء نصر الله ، و في الثانية التيهمي الرابعة قل هو الله أحد ، و يدعو في آخر السجدة بماأراد و يستحبُّ أن يكون ذلك بما روي من قول : يا من لبس العزُّ و الوقار إلى تماما لدعاء و غير ذلك من الصلوات المرغَّبة فيها ذكر ناها في مصباح المتهجَّد و في عمل السنة .

و أمّا ماله وقتمعيّن فمثل تحيّة المسجد فا ن وقتها عند دخول المسجد ، ومثل صلوة يوم الغدير فا نّه يستحب أن يصلّى ذلك إذا بقي إلى الزوال نصف ساعة بعد أن

يغتسل ركعتين يقرأ في كل واحدة منهما الحمد مر"ة و قل هو الله أحد عشر مر"ات ، و آية الكرسي عشر مراّت ، و إنّا أنزلناه عشر مراّت فإذا سلّم دعا بعدها بالدعاء المعروف ، و يستحبُّ أن يصلَّى يوم المبعث أو ليلته ، و هو اليوم السابع و العشرين من رجب إثني عشرة ركعة يقرء في كل " ركعة الحمد و ماسهل عليه ، و قيل : يس فا ذافرغ قرأ سبع مر"ات الحمد ، و قل هو الله أحدمثل ذلك ، و المعو"ذتين مثل ذلك ، وقل يا أيُّها الكافرون و إنَّا أنزلناه وآية الكرسيُّ مثل ذلك ، وروى أربع مرَّات . ثمُّ يقول سبع مر "ات : سبحان الله و الحمدلله ولا إله إلاَّ الله أكبر . ثم م يقول سبع مر "ات : ألله لا أشرك به شيئًا ، وقد روى مثل ذلك في ليلة المبعث ، و يستحب أن يصلَّى ليلة النصف من شعبان أربع ركعات عقراً في كل وكعة الحمد مر"ة ، و قل هو الله أحد مأة مرَّة . فا ذا أراد أمراً من الا مور لدينه أو دنياه يستحبُّ له أن يصلي ركعتين يقرأفيهما ما شاء و يقنت في الثانية . فا ذا سلّم دعا بما أراد و يسجد و يستخير الله في سجوده مائة مرّة يقول: أستخير الله في جميع المورى . ثمّ يمضى في حاجته ، و إذا عرضت له حاجة صام الأتربعا و الخميس و الجمعة ، و برز تحت السماء يوم الجمعة ، و صلَّى ركمتين يقرأ فيهما مأتي مر"ة و عشر مر"ات قل هو الله أحد على ترتيب صلوة التسبيح إلّا أنَّـه يجمل بدل التسبيح في صلوة جعفر عُليَّكم خمس عشر مر أة قل هو الله أحد بعد الحمد ، و كذلك في الركوع و السجود و في جميع الأحوال . فا ذا فرغ منها سئل الله حاجته . فارذا قضيت حاجته صلى ركعتين شكراً لله تعالى يقرأ في الأولى الحمد و إنَّا أنزلناه، و في الثانية الحمد وقل هو الله أحد ثم يشكر الله تعالى على ما أنعم به عليه في حال السجود و الركوع وبعد التسليم .

\$ (فصل: في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان)\$

يستحب أن يصلّى في شهر رمضان من أو للله فيه إلى آخر الشهر زيادة ألف ركعة على نوافله في سائر الشهور ، و يصلّى في أو للله إلى ليلة النامن عشركل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات بين المغرب و العشاء الآخرة واثنتي عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة قبل الوتيرة ، و يختم صلوته بالوتيرة ، و في ليلة تسع عشرة مائة ركعة ، و في

ليلة العشرين عشرين ركعة على مافصالناه ، و في ليلة إحدى و عشرين و ثلاث وعشرين ليلة العشرين عشرين عشرين بيلة اثنتين و عشرين ، وليلة أربع وعشرين إلى آخر الشهر كل ليلة ثلاثين ركعة ثمان ركعات بين العشائين واثنتين و عشرين بعد العشاء الآخرة وروي أنه يصلى بين العشائين إثنى عشرة ركعة والثمان عشرة بعد العشاء الآخرة فهذه تسع مأة و عشرين ركعة ، ويصلى في كل جمعة من شهر رمضان أربع ركعات صلوة أمير المؤمنين تحقيق ، وركعتين صلوة فاطمة عليها ، وأربع ركعات صلوة جعفر تحقيق ليلة آخر جمعة من الشهر عشرين ركعة صلوة أمير المؤمنين تحقيق و في عشية تلك الجمعة عشرين ركعة صلوة فاطمة عليها فهذه تمام الألف ركعة ، ويستحب أيضاً أن يصلى ليلة النصف مائة ركعة يقرء في كل ركعة الحمد من وقل هو الله أحد عشر من ات ، و يستحب أن يصلى ليلة النصف أن يصلى ليلة الفطر ركعتين يقرأ في الأولى الحمد من وألف من وألف من والمواللة أحد ، و الثانية الحمد من والحدة .

\$\phi\$ (فصل : في ذكر صلوة الاستسقاء) \$\phi\$

إذا أجدبت البلاد ، وقلت الأمطار استحب صلوة الاستسقاء ، و ينبغى أن يتقد م الا مام أومن يقوم مقامه أومن نصبه الا مام إلى الناس أن يصوموا ثلاثة أيّام . ثم يخرجوا يوم الثالث إلى الصحراء ، ويستحب أن يكون ذلك يوم الا ثنين ، ولا يصلوفي المساجد في ساير البلدان إلا بمكة خاصة ، و يقد م المؤذ ين كما يفعل في صلوة العيدين ، و يخرج على أثرهم بسكينة و وقار . فإذا انتهى إلى الصحراء قام فصلى بهم ركعتين من غير أذان ولا إقامة يقرء فيهما ماشاء من السور ، و يكون ترتيب الركعتين كترتيب صلوة العيدين سواء على ماسئبينه إنشاء الله تعالى .

فا ذا فرغ منهما استقبل القبلة ، وكبترالله مائة تكبيرة يرفع بها صوته ، ويكبتر معه من معه من حضر ، ويلتفت عن يمينه فيسبت الله مائة مرة يرفع بها صوته ، و يسبت معه من حضر . ثم يلتفت عن يساره فيهلل الله مائة مرة يرفع بها صوته ، و يقول ذلك من حضر معه . ثم يستقبل الناس بوجهه ويحمدالله مائة مرة يرفع بها صوته و يقول ذلك

من حضرمعه. ثم يدعوا ويخطب بخطبة الاستسقاء المروية عن أمير المؤمنين عليه فا ن لم يحسنها اقتصر على الدعاء .

و يستحبُّ أن يخرج للاستسقاء الشيوخ الكبار و الصبيان الصغار و العجايز ، و يخرج الشبَّاب منهن "، و يكره إخراج أهل الذمَّة في الاستسقاء لا تُنَّهم مغضوب عليهم و يستحب لأعل الخصب أن يدعوا لأعل الجدب فا ين خرج فسقوا قبل أن يصلوا صلوا شكراً لله فا ِن صلَّوا ولم يسقو أخرجوا ثانياً و ثالثاً لأنَّه لامانع من ذلك، و تحويل الرداء مستحب للإمام و المأموم مقوَّراً (١) كان الرداء أو مربَّماً ، ولا يحتاج أن يقلُّب الرداء ، و إذا نذر الا مام أن يصلى صلوة الاستسقاء انعقد نذره لأنَّه نذر في طاعة ، و ليس له أن يخرج غير. ولا أن يلزمهم الخروج ، و إن نذر غير الإمام انعقد أيضاً نذر. لمثل ذلك . فا إن نذر الا مام أن يستسقى حو و غيره لزمه في نفسه دون غيره لا أنَّ نذره لاينعقد فيما لايملك ، و يستحبُّ له أن يخرج فيمن يطيعه من ولده و غيرهم ، فإذا انعقد نذره صلّاها بحيث يصلَّى صلوة الاستسقاء في الصحراء ، فا ن نذر أن يصلَّى في المسجد وجب عليه الوفاء به فا إن صلافي غيره لم يجزه عمًّا نذرفا إن نذرأن يخطب العقد نذره و يخطب إنشاء جالساً ، و إن شاء قائماً أو على منبر أوعلى غيره ، و إن نذر أن يخطب على المنبر وجب عليه أن يخطبكذلك فا إن لم يفعل لم يجزه إذا خطب على حائط وما أشبه ذلك . إذا نصب ماء العيون أو مياه الآبار جاز صلوة الاستسقاء ، لأقمَّه لامانع ، ولا يجوز أن يقول : مطركا نبأ كذا لأن النبي ﴿ الله نهي عن ذلك .

⁽١) قورت الشيء : أي قطعت عن وسطه -

﴿ كتاب صلوة المسافر ﴾

السفر على أربعة أقسام: واجب مثل الحج والعمرة، وندب مثل الزيارات وما أشبهها، و مباح مثل تجارة و طلب معيشة و قوت و ما أشبهها. فهذه الأنواع الثلاثة كلّها يجب فيها التقصير في الصوم و الصلوة، و الرابع سفر معصية مثل باغ أو عاد أو سعاية أو قطع طريق وما أشبه ذلك من اعباع سلطان جائر في طاعته مختاراً أو طلب صيد لللهو و البطر فا ن جميع ذلك لا يجوز فيه التقصير لا في الصوم ولا في الصلوة. فأمّا الصيد فإ ن كان لقوته أو قوت عياله فهو مباح، و هو من الأقسام الأو"لة، و إن كان للتجارة دون الحاجة روى أصحابنا أنّه يتم الصلوة و يفطر الصوم، و فرض السفر لا يسمتى قصراً لأن فرض المسافر مخالف لفرض الحاضر، ولا يجوزأن يقصر حتى يغيب عنه أذان مصره أو يتوارى عنه جدران بلده، ولا يجوز أن يقصر مادام بين بنيان البلد سواء كان عامراً أو خراباً فإ ن اتصل بالبلد بساتين فإ ذا حصل بحيث لا يسمع أذان المصر قصر فا ن كان دونه تمسم.

و إذا سافر فمر في طريقه بضيعة له أوعلى مال له أوكانت له أصهاراً وزوجة فنزل عليهم ولم ينوالمقام عشرة أينام قصر ، وقد رويأنه عليه التمام ، وقد بيننا الجمع بينهما وهو أن ماروي أنه إنكان منزله أو ضيعته ممنا قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً تمنم ، و إن لم يكن استوطن ذلك قصر (١) .

و إذا أبق له عبد فخرج في طلبه فإن قصد بلداً يقصّر في مثله السلوة وقال: إن وجدته قبله رجعت معه لم يجز له أن يقصّر لا نه لم يقصد سفراً يقصّر فيه الصلوة ، و إن لم يقصد بلداً لكنه نوى أن يطلبه حيث بلغ لم يكن له القصر لا نه شاك في المسافة التي يقصّر فيها الصلوة ، و إن نوى قصد ذلك البلد سواء وجد العبد قبل الوصول إليه أولم يجده كان عليه التقصير لا نه نوى سفراً يجب فيه التقصير . فإ ذا خرج بهذه النيسة

⁽١) رواه في التهذيب ج ٣ ص ١١٣ ، ح ٢٠٥

قصُّر فا ِن وجده في بعض الطريق فعن عليه الرجوع إلى وطنه وترك قصد تلك الىلدة انقطع سفره هاهنا وكان في رجوعه مستأنفاً للسفر فا ِن كان بين هذا المكان و بين بلده مسافة يقصّر فيها وجب عليه التقصير وإلّا فعليه التمام . إذا قصد بلداً و بينه و بين ذلك البلد بلد آخر في طريقه فسافر عن وطنه بنيَّة أنَّه يقيم في البلد الأوَّل عشرة أيَّام. ثم يسير إلى الثاني نظرت فا إن كال بين بلده و بين البلد الأول مسافة يقصر فيهاقصر و إلَّا أَتمُّ ، وإن كانت المسافة إليه أقلُّ منها وجب عليه التقصير فا ذا وصل إليه انقطع قصره لعزمه منه على المقام عشرة أينَّام فيه سواء قام فيه أولم يقم. فا ذا أراد السفر إلى البلد الثاني فا ِن كانت المسافة إليه يقصُّر فيها الصلوة قصَّر ، و إلَّا أتمَّ لا تُنَّه ابتد أبالسفر منه . فا ذا حصل في البلد الثاني وأراد العود إلى وطنه نظرت فا ينكانت المسافة يقصُّر فيها الصلوة قصَّر ، و إلاَّ فعليه التمام ، و إذا قصد وطنه من الثاني و المسافة يقصُّر فيها قصُّر سواءدخل البلد الأو لأولم يدخل لأنه طريقه ولم ينو المقام به في رجوعه . إذا خرج من بغداد يريد الكوفة قصّرفلما أتى القصر خاف من الطريق ، و أقام فيه بنيّة أن يقيم عشرة أيَّام ليعرف خبر الطريق أوعدل منه إلى بلدآخر للمقام به أو ليعرف الخبر فيه انقطع قصره بالقصد لا نه قد قطع منه السفر الأول . ثم ينظر في البلد الذي يقصده من القصر فا إن كان على مسافة يقصّر فيهاالصلوة قصّر وإلّا لم يقصّر لا أنَّ السفرالأوّال قد انقطع اللهم إلا أن يرجع عن طريق القصر بأم الكوفة فحينتذ يستديم التقصير للنبَّة الأُوَّلة .

إذا سافر فدخل في سفره بلداً و قال: إن لقيت فلاناً فيه أقمت عشرة أينام أو أكثر فله القصر حتى يلقى فلاناً لأنه مانوى المقام قطعاً. فإن لقى فلاناً أتم لأنه قد وجد شرطه في نينة الإقامة عشراً فإن لقيه ، ثم بداله في المقام عشراً ، وقال: أخرج من وقتى أو قبل عشرة أينام لم يكن له القصر لأنه قدصار مقيماً بالنينة ولا يسير مسافراً بمجر د النينة حتى يسافر ، و إن دخل البلد و قال : إن لقيت فلانا أقمت عشرة وانتظره كان له القصر . فإن اتبصل له المقام على هذا شهراً قصر فإن زاد أتم . و المسافر في البحر و البر و النهر سواء في جميع أحكام السفر من وجوب تقصير أو

تمام لا يختلف الحال فيه ومتى دخل المركب في البحر إلى موضع من الجزائر أوموضع يقف فيه فالحكم فيه كالحكم في دخوله في البر" إلى بلد لا يختلف الحال فيه فكل موضع يجب فيه التمام أو التقصير في البر فالبحر مثله سواء فإنا خرج إلى مسافة يقصر في مثلها فرد ته الربح كان له التقصير لا ته مارجع ولا نوى مقاماً.

فأمّا مالك السفينة فا ينه يجب عليه التمام لا تنه تمنّ يجب عليه التمام من جملة المسافرين . . .

و البدوي" على ضربين : أحدهما : له دار مقام جرت عادته فيها بالا قامة فهذا يجب عليه التقصير .

إذا سافر عن بلده سفراً 'يوجب التقصير .و الآخر لايكون له دار مقام و إلمّما يتّبع مواضع النبت و يطلب مواضع القطر و طلب المرعي والخصب . فهذا يبجب عليه التمام ، ولا يجوز له التقمير .

إذا خرج حاجاً إلى مكّة و بينه و بينها مسافة يقصّر فيها الصلوة ونوى أن يقيم بها عشراً قصّر في الطريق فا ذا وصل إليها أتم فا ن خرج إلى عرفة يريد قضاء نسكه لا يريد مقام عشرة أيّام إذارجع إلى مكّة كان له القصر لأ يّه نقض مقامه لسفر بينه و بين بلده يقصّر في مثله ، و إن كان يريد إذا قضى نسكه مقام عشرة أيّام بمكّة أتم بمنى وعرفة ومكّة حتى يخرج من مكّة مسافراً فيقصّر هذا على قولنا بجواز التقصير بمكّة.

و أمّا على ماروي من الفضل في الا تمام بها فا نّه يشم على كل حال غير أنّه يقصّر فيما عداها من عرفات ومنى ، و غير ذلك إلا أن ينوى المقام عشراً فيتم حينئذ على ماقد مناه .

الوالي يجب عليه أن يتم إذا كان يدورفي أمارته و ولايته .

يكره للمسافر أن يؤم بالمقيم ، وكذلك يكره للمقيم أن يؤم بالمسافر فا ن كانا جميعاً مسافرين فدخلا بلداً نوى أحدهما المقام عشراً و الآخر لم ينو ذلك لا ينبغى أن يؤم أحدهما صاحبه فا ن فعلا أتم الناوى صلوته، وقصتر الآخرفا ن كان الناوى للمقام هوالا مام فا ذا صلى دكمتين سلم الذي خلفه وانصرف ، و إنكان الا مام من لم ينوالمقام

صلى ركعتين و يسلم ولم يسلم المأموم و قام فصلى تمام صلوته ، و كذلك القول إذا كان أحدهما مقيماً والآخر مسافراً سواء من خرج من البلد إلى موضع بالقرب من مسافة فرسخ أو فرسخين بنيسة أن ينتظر الرفقة هناك و المقام عشراً فصاعداً فا ذا تكاملوا ساروا سفراً يجب عليهم القصر لا يجوز أن يقصر إلا بعد المسير من الموضع الذي يجتمعون فيه لأنه مانوى بالخروج إلى هذا الموضع سفراً يجب فيه التقصير ، وإن لم ينوالمقام عشرة أيام و إنما خرج بنيسة أنه متى تكاملوا ساروا قصر مابينه و بين شهر . ثم يتمسم فا إن عن لمعضهم حاجة في البلد فعاد إليه في طريقه في الرجوع فا إن دخل ببته و حضرت الصلوة تمسم لأنه في موضع مقامه ، و إن أراد الخروج بعده بالفصل ، ومن دخل عليه الوقت تمسم لأنه يغرج الوقت لزمه التمام .

من دخل في الصلوة بنيّة القصر ثم عن له المقام عشراً تمم الصلوة فإن شك فلا يمدى بنيّة القصر دخل أولا ولم ينوالمقام عشراً قصّر ولم يتممّم . فإن كان نوى المقام عشراً و دخل في الصلوة بنيّة التمام . ثم عن له الخروج لم يجز له القصر إلى أن يخرج مسافراً .

المسافر إذا صلّى خلف مقيم لا يلزمه التمام دخل معه في أو "ل صلوته أو آخرها. من ترك الصلوة في حضر قضاها على التمام مسافراً كان أوحاضراً ، وإن تركمها في السفر وذكر قضاها على التقصير مسافراً كان أوحاضراً .

إذا أم مسافر بمسافرين و مقيمين و أحدث . ثم استخلف مقيماً صلّى المستخلف صلوة المقيم ، ولا يلزم المسافرين التمام ، و متى نوى المسافرين لصلوة المقام تمسم الصلوة ولا يستأنفها صلوة مقيم فا نكان المأمومون مسافرين لم يلزمهم التمام .

و من نسي في السفر فصلّى صلوة مقيم لم يلزمه الإعادة إلا إذا كان الوقت باقياً فا تديير ومني صلّى صلوة مقيم متعمداً أعاد على كل حال اللهم إلا ان لم يعلم وجوب التقصير فحيننذ يسقط عنه فرض الإعادة .

إذا قصّر المسافر مع الجهل بجواز التقصير بطلت صاوته لأنَّه صلَّى صلوة يعتقد أنَّها باطلة .

إذا أحرم في السفينة بصلاة مقيم . ثم سارت السفينة لم يلزمه التقصير لأن من شرط التقصير أن يتوارى عنه جدران مصره أو يخفى عليه أذان مصره فإ ن دخل في الصلوة مسافراً بنيسة التقصير وسارت السفينة فدخلت بلدة و هو فيها تمم صلوة المسافر إذاكان في آخر الوقت فإن كان في أوله صلى صلوة مقيم .

إذا صلّى خلف مقيم عالماً به أو ظائاً بحاله أولم يعلم أصلا ولا ظن أوخلف مسافر عالماً أوظاناً لزمه التقصير على كل حال .

إذا سافر إلى بلد له طريقان فسلك الأبعدلغرض أولا لغرض لزمه التقصير و إن كان الأقرب لا يجب فيه التقصير لأن مادل على وجوب التقصير عام ، إذا صلى المسافر فسها فصلى أربعاً بطلت صلوته لأن من أصحابنا من قال: إن كل سهو يلحق الإنسان في صلوة السفر فعليه الإعادة ، ومن لم يقل ذلك يقول هذا زاد في صلوته فعليه الإعادة على كل حال .

إذا كان قريباً من بلده و صار بحيث يغيب عنه أذان مصره فصلّى بنية التقمير فلمنّا صلّى ركعة رعف فانصرف إلى أقرب بنيان البلد ليفسله فدخل البنيان أو شاهدها بطلت صلوته لأن ذلك فعل كثير فإن صلّى فيموضعه الآن تمنّم لأنّه في وطنه ومشاهد لبنيانه فإن لم يصل و خرج إلى السفر و الوقت باق قصر فإن فاتت الصلوة قضاه على النمام لأنّه فر "ط في الصلوة و هو في وطنه . فإن دخل في طريقه بلداً يعزم فيه على المقام عشراً لزمه التمام فإن خرج منه وفارق بنيانه لزمه التقصير فإن عاد إليه لقضاء حاجة أو أخذ شيء نسيه لم يلزمه التمام لأنّه لم يعد" إلى وطنه و كان هذا فرقاً بين هذه المسئلة والّتي قبلها .

إذا صلّى مسافر بمقيمين ومسافرين صلّى المسافرون ركعتين ، ثم يسلّم بهم و يأمر المقيمين أن يتمدّوا أربعاً .

يجوز الجمع بين الصلوتين الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة في السفر و الحضر عند المطر و غير المطر و الجمع بينهما في أوَّل وقت الظهر فا إن جمع بينهما في

وقت العصر كان جايزاً ، و إنها يكون جمعاً إذا جمع بين الفرضين فأمّا إذا صلّى بينهما نافلة فلا جمع و ليس بمحتاج إلى نيّة مفردة على نيّة الصلوة للجمع لا تنه لادلالة عليها وحد المسافة الّتي يجب فيها التقصير ثمانية فراسخ أربعة وعشرون ميلاً فا ن كانتأربعة فراسخ ، و أراد الرجوع من يومه وجب أيضاً التقصير ، و إن لم يرد الرجوع من يومه كان مخيراً بين التقصير والا تمام ، ولا يجوز التقصير للمكارى و المالاح والراعى والبريد و البدوى الذي قد منا وصفه ممن لا يكون له دار مقام ، والوالى "الذي يدور في ولا يته أوجبا يته ، و من يدور في تجارئه من سوق إلى سوق ومن كان سفره أكثر من حضره فهؤلاء كلهم لا يجوز لهم التقصير مالم يكن لهم هام في بلدهم عشرة أينام . فا إن كان لهم في بلدهم مقام عشرة أينام كان عليهم التقصير ، و إن كان مقامهم في بلدهم خمسة أينام قصر وابالنهار و تممنوا الصلوة باللدل .

و من خرج بنية السفر. ثم بداله وكان قد صلى على التقصير لم يلزمه شيءفا بن لم يكن صلى أوكان في الصلوة تمم صلوته فا ن خرج من منزله وقد دخل الوقت وجب عليه التمام إذا بقى من الوقت مقدار ما يصلى فيه على التمام فا ن تضيق الوقت قصر ولم يتمم ، وإنكان دخل في سفره قبل دخول الوقت وقد بقى من الوقت مقدار ما يتمكن فيه من التمام ، تمم وإن لم يبق مقدار ذلك قصر ومن عزم عن المقام في بلد عشرة أيام وجب عليه التمام فا ن غير نيته عن المقام نظرت فا ن كان قد صلى على التمام ولوصاءة واحدة لم يجز له التقصير إلا بعد الخروج ، و إن كان لم يصل شيئاً على التمام ولوصلوة فا ن لم يدرما مقامه قصر ما بينه وبين شهر . فا ذا مضى شهر صلى على التمام ولوصلوة واحدة .

و يستحب الإ تمام في أربعة مواطن في السفر: بمكّة و المدينة و مسجد الكوفة و المحاير على ساكنه السلام، وقد روى الإ تمام في حرم الله و حرم الرسول عَلَيْكُ و حرم أمير المؤمنين عُلِيْكُ و حرم الحسين عَلَيْكُ فعلى هذه الرواية يجوز الإ تمام خارج المسجد أمير المؤمنين عُلِيْكُ و حرم الحسين عَلَيْكُ فعلى هذه الرواية يجوز إلا في نفس المسجد، ولوقص في بالكوفة و بالنجف، و على الرواية الاولى لا يجوز إلا في نفس المسجد، ولوقص في هذه المواضع كلّها كان جايزاً غير أن الا فضل ماقد مناه، و يسقط عن المسافر الجمعة و

صلوة العيد ، و المشيّع لأخيه المؤمن يجب عليه التقصير لأنّه إمّا طاعة أو مباح . ومنوجب عليه التقصير في السفر إذا مال إلى الصيد لهواً وبطراً تمثّم فإ ذاعاد إلى السفر رجع إلى التقصير .

و يستحب للمسافر أن يقول عقيبكل صاوة ثلاثين من : سبحان الله والحمدلله ولا إله إلا الله والله أكبر . فإن ذلك جبران الصلوة ، و ليس على المسافر نوافل النهار فإن سافر بعد زوال الشمس قبل أن يصلى نوافل الزوال قضاها في السفر ليلا و نهاراً، و عليه نوافل الليل على ماقد مناه .



زاد عليها ، وأن يخطب خطبتين .

﴿ كتاب صلوة الجمعة ﴾

صلوة الجمعة فريضة إذا حصلت شرائطها ، و شروطها على ضربين : أحدهما : يرجع إلى من وجبت عليه ، والآخر يرجع إلى صحّة انعقادها . فما يرجع إلى من وجبت عليه على ضربين : أحدهما : يرجع إلى الوجوب ، والآخر يرجع إلى الجواز فشرائط الوجوب عشرة : الذكورة و الحريّة والبلوغ وكمال العقل والصحّة من المرض وارتفاع العمى ، وارتفاع العرج ، و أن لا يكون شيخاً لاحراك به وألا يكون مسافراً ويكون بينه و بين الموضع الذي يصلّى فيه فرسخان فما دونه ، و ما يرجع إلى الجواز ويكون بينه و بين الموضع الذي يصلّى فيه فرسخان فما دونه ، و الإسلام شرط في الجواز لا غير دون الوجوب لأن الكافر عندنا متعبّد بالشرايع ، و إنّما قُلنا ذلك لأن من ليس بعاقل أو ليس بمسلم لا تصح منه الجواز لأن جميع ماقد منا ذكره يصح منه فعل الجمعة ، ذكرها شرط في الوجوب دون الجواز لأن جميع ماقد منا ذكره يصح منه فعل الجمعة . ذكرها شرط في الوجوب دون الجواز لأن جميع ماقد منا ذكره يصح منه فعل الجمعة . فامّا الشروط الراجعة إلى صحّة الانعقاد فأربعة : السلطان العادل أو من يأمره السلطان ، والعدد سبعة وجوباً ، وخمسة ندباً ، وأن يكون بين الجمعتين ثلاثة أميال فما السلطان ، والعدد سبعة وجوباً ، وخمسة ندباً ، وأن يكون بين الجمعتين ثلاثة أميال فما

و الناس في باب الجمعة على خمسة أضرب: من تجب عليه و تنعقد به، و من لا تجب عليه ولا تنعقد به، و من تجب عليه ولا تنعقد به، و مختلف فيه .

فأمّا من تجب عليه و تنعقد به فهو كل من جمع الشرائط العشرة الّتي ذكرناها، و من لا تجب عليه ولا تنعقد به فهوالصبي ، و المجنون والعبد و المسافر والمرأة فهؤلاء لا تجب عليهم ، ولا تنعقد بهم ، و يجوز لهما فعلها تبعاً لغيرهم ، و أمّا من تنعقد بدولا تجب عليه فهو المريض و الأعمى و الأعرج ، و من كان على رأس أكثر من فرسخين فان هؤلاء لا يجب عليهم الحضور فإن حضروا الجمعة و تم بهم العدد وجب عليهم و انعقدت بهم الجمعة ، و أمّا من تجب عليه ولا تنعقد بد فهو الكافر لا تد مخاطب عندنا

بالعبادة ، و مع هذا لا تنعقد به لأ نَّـه لا تصحُّ منه الصلوة .

و أمّا المختلف فيه فهو من كان مقيماً في بلد من التجّار و طلاّب العلم ولا يكون مستوطنا بل يكون منعزمه متى انقضت حاجته خرج فا ينه تجب عليه وتنعقد بهعندنا و تى انعقادها خلاف .

و من كان في بلد وجب عليه حضور الجمعة سمع النداء أد لم يسمع . فا ن كان خارجاً عنه و بينه فرسخان فمادونه وجبت عليه أيضاً الحضورفا ن زاد على ذلك لا تجب عليه . ثم لا يخلو أن يكون فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة أم لا فا ن كانواكذلك وجب عليهم الجمعة ، وإن لم يكونوا لم يجب عليهم غير الظهر ، و متى كان بينهم و بين البلد أقل من فرسخين و فيهم العددالذي ينعقد بهم الجمعة جاز لهم إقامتها ويجوز لهم حضور البلد .

و من وجبت عليه الجمعة فصلّى الظهر عند الزوال لم يجزه عن الجمعة فا ن لم يحضر الجمعة و خرج الوقت وجب عليه إعادة الظهر أربعاً لا أن ما فعله أو لا لم يكن فريضة .

يبجب على أهل القرى والسواد إذا كان فيهم العدد الجمعة ، و من شرط ذلك أن يكون قراهم مواضع استيطان . فأمّا أهل بيوت مثل البادية و الأكراد فلا تجب عليهم ذلك لا تنه لادليل على وجوبها عليهم ، ولوقلنا : إنّها تبجب عليهم إذا حضر العددلكان قويبًا لعموم الأخبار فيذلك .

إذا كان في قرية جماعة تنعقد بهم الجمعة ، و كل من كان بينه و بينهم مسافة فرسخين فما دونها و ليس فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة وجب عليهم الحضور ، و إن كان فيهم العدد جمعوالنفوسهم . قد بيانان العددمعتبرسبعة وجوباً و خمسة ندباً ، و العدد شرط في صحة الخطبة أيضاً لعموم الأخبار و هو شرط في واجبات الخطبة لا في مسنوناتها لا ن المسنونات يجوز تركها .

إذا انعقدت الجمعة عندحضور شرائطها وبعد تكبيرة الإحرام. ثم انتقض العدد بعضهم أو أكثرهم أولم يبق إلا الإمام فا ته يتم الجمعة ولا يلزم الظهر أربعاً لا ته لا دليل عليه .

بقاء الوقت ليسبشرط في صحة الجمعة بل لو خرج الوقت قبل الفراغ منها لم ينتقل إلى الظهر أربعاً إلاّ أن يخرج الوقت كله قبل التلبس بها فحينئذ ينتقل إلى فرض الظهرقضاء بلاخلاف . إذا ركع الا مام وركع معه المأموم فلما سجد الا مام زوحم المأموم فلم يتمكّن من السجود على ظهر غيره لا يجوز أن يسجد عليه و يصبر حتى يسجد على الأرض لا ته لادليل على جواز ذلك ، فا ذا رفع الا مام رأسه من السجود و تخلص المأموم لا يخلو من ثلاثة أحوال : إمّا أن يتخلص المأموم قبل ركوع الا مام في الثانية أو بعد ركوعه في الثانية أوهوراكع . فا ن تخلص والا مام في الثانية قبل الركوع فعلى المأموم أن يتشاغل بقضاء ما عليه . ثم يلحق به فا ذا سجد و الا مام قائم بعد قام معه ، و إن قام والا مام راكع انتصب ثم ركع ولا يتشاغل بالقرائة لا تخلص بعد أن يركع في الثانية فعليه أن يسجد مع الا مام ، و ينوى بهما للركعة إن تخلص بعد أن يركع في الثانية فعليه أن يسجد مع الا مام ، و ينوى بهما للركعة الا ولى فا ن لم ينوه كذلك فلا يعتد بهما ، و يستأنف سجد تين للركعة الا ولى . ثم استأنف بعد ذلك ركعة الخرى ، وقد تمت جعته ، وقد روي أنه تبطل صلانه .

إذا سبق للإمام حدث جازله أن يستخلف غيره و يقد مه ليتم بهم الصلوة في جميع الصلوات و كذلك الجمعة و سواء أحدث بعد الخطبة قبل التحريمة أو بعد التحريمة و على كل حال لعموم الأخبار في جواز الاستخلاف ، و يتم بهم الإمام الثاني الجمعة ولا ينتقل إلى الظهر لأ ته لا دليل على ذلك ، و كذلك إن يقد م إنسان عند انصراف الإمام فصلى بهم أوقد مه غير الإمام فصلى بهم كان جايزاً . إذاصلى المسافر بمقيمين ففر غ من فرضه جاز له أن يقد من يصلى بهم تمام صلوتهم .

العبد يسقط عنه فرض الجمعة وكذلك المدبّر و المكاتب المشروط عليه . فأمّامن انعتق بعضه و اتّفق مع مولاه على مهاياة في الإمام و اتّفق يوم نفسه يوم الجمعة يجب عليه حضورها لا تنه ملك نفسه في هذا اليوم ، فأين لم يحصل بينه و بين مولاه مهاياة لم يلزمه لا تنه لا يتميّز له حق نفسه .

المسافر لا تجب عليه الجمعة إلَّا إذا أقام في بلد عشرة أيَّام فصاعداً .

و الهرئة ليس عليها الجمعة عجوزاً كانت أو شابّة ، والأفضل أن تصلّى في بيتها .
و الهريض لا تجب عليه الجمعة فا ن حضرها وجب عليه الدخول فيها ، وكلّ من
لا تجب عليه الجمعة إذا تكلّف و حضر و صلّاها سقط عنه فرض الظهر .

من كان فرضه الظهر دون الجمعه جاز له أن يصليه في أو لل الوقت ، ولا يجب عليه التوقيف حتى يفرغ الإمام من الجمعة ، و يجوز له أن يصلّى جماعة فا ن صلّى في أو لل الوقت ثم حضر الجمعة فقد سقط فرض الوقت عنه فا ن دخلهاكان لهفيه فضل . من تجب عليه الجمعة يجوز له أن يتركها لعذر في نفسه أو أهله أوقرابته أو أخيه في الدين مثل أن يكون مريضاً يهتم بمراعاته أو ميتاً يقوم على دفنه و تجهيزه أوما يقوم مقامه إذا زالت الشمس يوم الجمعة لا يجوز أن يسافر إلا بعد أن يصلّى الجمعة لا ته تعين عليه فرض الجمعة فلا يجوز أن يشرع فيما يسقطه ، ويكره له السفر إذا طلع عليه الفجر من يوم الجمعة إلى أن يصلّى الجمعة ، العدد شرط في صحة الخطبة فا إن خطب وحدة . ثم حضر العدد أعاد الخطبة و إلا لم تصح الجمعة .

المعذور من العبد و المسافر والمريض إذا صلّوا في منازلهم الظهر . ثمّ سعوا إلى الجمعة لم يبطل ظهرهمالاً ننّه لادليل عليه .

تكره النوافل عند وقوف الشمس وسط النهار في ساير الأيام إلا يوم الجمعة فا نه يجوز ذلك مالم يقعد الإمام على المنبر و يأخذ في الخطبة فا ذا أخذ فيها فليس لأحد أن يصلى و ينبغى أن يصغى إليه ، ولا ينبغى أن يتكلم في حال خطبة الإمام ولا ينبغى لا حد أن يتخطا رقاب الناس ظهر الإمام أولم يظهر سواء كان له عادة في الصلوة في موضع أولم يكن فا ن كان داخل الزحمة سعة لم يكره ذلك . فأمّا الإمام فلا يكره له ذلك لا نه لا يجد عنه مندوحة ، وينبغى أن يفر جوا له : إذا كان جالساً ينتظر الخطبة فعلبه النعاس فينبغى أن يتشاغل بما يمنع من النعاس و إن احتاج إلى الانتقال من مكانه انتقل ليزول عنه النعاس ، ولا ينبغى لا حد أن يقيم غيره عن مكانه الذي هو جالس فيه في الجامع و إن تبر عإنسان بالقيام ، أو تأديب عنه لم يكره ، وإن افذ بثوب ففرش له في مكان لم يكن بذلك أحق من غيره فيه ، وللغير رفعه والجلوس فيه انفذ بثوب ففرش له في مكان لم يكن بذلك أحق من غيره فيه ، وللغير رفعه والجلوس فيه

فا إن قام من موضعه لحاجة . ثم عاد فكان أحق بمكانه من غيره .

الخطبة شرط في صحّة الجمعة لاتصح من دونها ، و من شرط الخطبة أن يأتى بها قائماً ، و يفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة ، و الكلام فيهما و بينهما مكروه . و ليس بمحظور ، و إن خطب جالساً مع العذر من علّة أو زمانة صحّت صلوته وصلوة من خلفه . فإن لم يكن به علّة بطلت صلوته ، و صحّت صلوة من خلفه إذا لم يعلموا ذاك فإن علموا أو علم بعضهم أنّه ليس به علّة بطلت صلوة من علم ذلك و صحت صلوة من لم يعلم .

من شرط الخطبة الطهارة وأقل مايكون الخطبة أربعة أصناف : حمدالله تعالى، والصلوة على النبي و آله ، و الوعظ ، و قرائة سورة خفيفة من القرآن ، وما زاد عليه مستحب ، ولا يطول الخطبة بل يقتصد فيها لئالاً يفوته فضيلة أول الوقت .

إذا دخل في الجمعة فدخل عليه وقت العصر قبل أن يتم "الجمعة تمسمها جمعة ولم يلزمه أن يتمسها ظهراً لأنه لادليل عليه ، و إن بقى من وقت الظهر ما يأتى فيه بخطبتين و ركعتين خفيفتين أتابهما و صحت الجمعة . فا ين بقى من الوقت مالا يتسع للخطبتين وركعتين فينبغى أن يصلى الظهر ، ولا يصح "له الجمعة لأن " من شرط الجمعة الخطبتين وركعتين و هذا ليس يمكنه أن يأتى بالخطبتين لأنه لوخطبهما فاته الوقت، وقدروي أنه من فاته الخطبتان صلى ركعتين (١) فعلى هذه الرواية يمكن أن يقال : يصلى الجمعة ركعتين و يترك الخطبتين ، و الأو "ل أحوط ، والوجه في هذه الرواية أن يكون مختصة بالمأموم الذي يفوته الخطبتان فا نه يصلى الركعتين مع الإمام فأمّا إن تنعقد الجمعة من غير خطبتين فلاتصح على حال ، و من خطب و صلى الجمعة و شك "هل كان الوقت من غير خطبتين فلاتصح على حال ، و من خطب و صلى الجمعة و شك "هل كان الوقت باقياً قبل التسليم أو خارجاً صحت صلاته لائن "الأصل بقاء الوقت ولم يعلم خروجه على أنا قديينا أن "بقاء الوقت ليس بشرط في صحة الجمعة إذاكان دخل فيها في الوقت على أذا أدرك ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة ، و آخر ما يلحق الجمعة أن يلحق الإمام أن يلحق الإمام إذا أدرك ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة ، و آخر ما يلحق الجمعة أن يلحق الإمام إذا أدرك ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة ، و آخر ما يلحق الجمعة أن يلحق الإمام

⁽١) رواها في التهذيب ج ٣ س ٢٤٣ ج ٥٥٠ .

في الركوع في الثانية فا ن لحقه وقد رفع رأسه من الركوع في الثانية فقد فاتنه الجمعة و عليه الظهر أربع ركعات وكذلك إن كبر تكبيرة الإحرام والإمام راكع فحين كبر رفع الإمام رأسه فقد فاتنه تلك الركعة وسجد مع الإمام تابعاً له ولا يقتديه ويصلى لنفسه الظهر إن شاء ، و إن كبر خلفه و ركع و الإمام راكع و رفع الإمام لكنة شك هل لحق با مامه قبل أن يرفع أوبعده فعليه الظهر لا ننه لم يتحقق أنه لحق مع الإمام ركعة ، ولوأ دركه راكعاً وركع و رفع و سجد سجدتين . ثم شك هل سجد مع إمامه سجدة أو سجدتين تمم الجمعه لأنه لاسهو على المأموم خلف الإمام ، و إن أدرك معه ركعة فصلا ها معه . ثم سلم الإمام و قام فصلى ركعة الخرى . ثم ذكر أنه ترك سجدة فلم يدر هل هي من التي صلاها مع الإمام أو من الانخرى أضاف إليها سجدة ، وقد تمت ملاته لأن الركعة الأولى مع الإمام الحكم لسهوه فيها ، و الركعة التي انفرد بهاإذا شك أنه سجد واحدة أو ثنتين أضاف إليها سجدة أخرى فا ن ذكر بعد ذلك أنه كان تركها من الركعة التي مع الإمام قضا سجدة إذا سلم ، وقد تمت جعته ، و إن ذكر أنها كانت من التي انفرد بها فقد تمسمها بالتي فعلها .

و يستحب للإمام أن يصعد المنبر بسكينة ووقار و يقعد دون الدرجة العليا ، ثم يجلس عليه للاستراحة وينبغى أن يعتمد على سيف أوعما أوقوس لا تنه روى أن النبي علي فعل هكذا ، ولا يضع يمينه على شماله كما لا يفعل ذلك في المسلاة ، وينبغى أن يكون الا مام فصيحاً في خطبته بليغاً لا يلحن ، و يكون صادقا اللهجة ، و يكون ممن يصلى في أو ل الوقت ، ولا ينبغي أن يطو ل الخطبة لما يسناه فإن ارتج على الإمام جاز أن يفتح عليه من خلفه إذا لم يتذكر من قبل نفسه . فإن قرء الإمام سورة على المنبر فيها سجدة فإن كانت من العزايم نزل و سجدها و سجد الناس معه ، وإن لم يكن من العزايم خاز أن لا ينزل ولا يسجد .

و الانصات للخطبة مستحب ليس بواجب ، وموضع الانصات من وقت أخذالا مام في الخطبة إلى أن يفرغ من الصلوة ، و أن تكلم بعد فراغه من الخطبتين قبل الصلوة لم يكن به بأس غير أن الأفضل ما قلناه ، وإذا دخل المسجد و الا مام يخطب ترك السلام.

فان سلم عليه جاز أن يرد الجواب كما يجوز أن يرد في الصلوة ، و يجوز أن يسمت العاطس ، ولا بأس بشرب الماء و الإمام يخطب ، وقد يبينا أن من شرط انعقاد الجمعة الإمام أو من يأمره بذلك ، ولا يجوز مع حضور الإمام السادل أن يتولى الجمعة غيره إلا إذا منعه من الحضور مانع من مرض و غيره ، ولا تنعقد الجمعة با مامة فاسق ولا إمر ثة ، و كل من لا تنعقد به الجمعة لا يكون إماماً فيها ، و يجوز أن يكون الإمام في الجمعة عبداً إذا كان أقرأ الجماعة و يكون العدد قد تم بالأحرار .

و المسافر يجوز أن يصلى بالمقيمين و إن لم يكن واجباً عليه إلا أنّه لا يصح منه ذلك إلا إذا أنا بالخطبتين ، و يكون العدد قد تم بغيره و إن صلى بقوم مسافرين بلا خطبة كان ظهراً لا جمعة .

و النساء إذا اجتمعن فلا تنعقد بهن جمعة لأنه لا دليل على ذلك ، و الصبي الذي لم يبلغ لا تنعقد به الجمعة .

و أقل ما يكون بين الجمعتين ثلاثة أميال . فا ين صلى في موضعين بينهما أقل من ثلاثة أميال فلا يخلوأن يكون الجمعتان وقعتا في حالة واحدة أو تقد مت أحدهما الأخرى فا ين وقعتا في حالة واحدة بطلتا معا ، وإذا بطلتا فا ينكان الوقت باقياً ففرضهما الجمعة و إن فات الوقت وجب عليهما الظهر أدبع ركعات ، وإن تقد مت إحداهما الأخرى كانت المتقد مة صحيحة والأخرى باطلة ، وإن لم يعلم أيهما سبقاً وعلم أن أحدهما سابقة غير أنه لا يعلم عينها أو عرف عينها إلا أنها نسيت بطلت في الأحوال الثلاث الصلاتان معا ، وكان فرضهما الجمعة مغ بقاء الوقت والظهر مع تقضى الوقت ، والسابق منهما يكون بمقدار تكبيرة الإحرام لأنها إذا سبقت بذلك فقد انعقدت فما يطر أعليها منهما يكون باطلا ، وإذا أحرم بالجمعة فأخبر أنه قد صلى في البلد في موضع آخر الجمعة لم تنعقد جمعته ، ويصلى ظهراً إذا لم يكن بينهما ثلاثة أميال ، ولا يؤذن إلا أذان واحد يوم الجمعة ، والثاني مكروه روي أن أو ل من فعل ذلك عثمان و قال عطاإن أو لمن فعل ذلك عثمان و قال عطاإن أو لمن فعل ذلك عثمان و قال عطاإن أو لمن فعل ذلك عثمان و مراحب إلى و السنة و هو مثل ما قلناه .

و الوقت الذى يحرم البيع فيه يوم الجمعة حين يقعد الإ مام على المنبر بعدالاً ذان و إنّما يحرم ذلك على من تجب عليه الجمعة من الا حرار البالغين العقلاء المقيمين فأمّا المسافر والعبد و الصبى و المرأة و غيرهم ممّن لا تجب عليهم الجمعة فا ينه لا يحرم عليه البيع فا إن كان أحدهما يجب عليه و الآخر لا يجب عليه كره لمن لا يجب عليه مبايعته لا ئنه يكون إعانة على ما هو محر م عليه . فا إن خالف من يحرم عليه البيع و تبايعا فالظاهر من المذهب أنه لا ينعقد البيع لا نه منهى عنه ، والنهى بدل على فساد المنهى عنه ، و في أصحابنا من قال : ينعقد العقد و إن كان محر ما (١) و يملك به ما يملكه بالعقد الصحيح .

و تقديم النوافل يوم الجمعة خاصة قبل الزوال أفضل ، و في غيرها من الأينام لا يجوز ، و يستحب أن يصلى ست ركعات عند انبساط الشمس ، وست ركعات عند ارتفاعها ، و ست ركعات إذا قرب من الزوال ، و ركعتين عند الزوال . ثم يجمع بين الفرضين بأذان واحد و إقامتين . فإن فصل بين الفرضين بست ركعات على ماورد به بعض الروايات و الباقى على ما بيناه كان أيضاً جايزاً ، وإن أخر جميع النوافل إلى بعد العصر جاز أيضاً ، غير أن الأفضل ماقلناه . فإن زالت الشمس ولم يكن قد صلى شيئاً من النوافل أخرها كلها و جمع بين الفرضين فا ينه أفضل .

و الزيادة في نوافل نهار يوم الجمعة أربع ركعات مستحبَّة على ما فصَّلناه .

و من السنن اللازمة يوم الجمعة الغسل على النساء و الرجال و العبيد والأحرار في الحضر و السفر مع الأمكان ، ووقته من طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، وكلماقرب من الزوال كان أفضل فا ن فاته قضاء إمّا بعد الزوال أو يوم السبت ، و إن قد مه يوم الخميس جاز إذا خاف ألم يجد الماء يوم الجمعة أولا يتمكّن من استعماله .

و يستحب أن يتنظُّف يوم الجمعة ويحلق رأسه ويقص أظفاره ويأخذ منشاربه

⁽١) قال في مفتاح الكرامة ، و هو خيرة الجامع و الشرائع و النافع و المعتبر والشهيد و كنز المرفان ، و التنفيح ، و الموجز الحادى ، وجامع المقاصد ، و الجعفرية و شرحيها ، و فرائد الشرائع ، و المدارك ، و الكفاية و غيرها .

و يلبس أطهر ثيابه ، و يمس شيئاً من الطيب جسده فا ذا توجَّه إلى المسجد الأعظم مشي على سكينة و وقار و يدعو في توجَّهه بما هو معروف.

و ينبغى للإمام إذا قرب من الزوال أن يصعد المنبر و يأخذ في الخطبة بقدر ما إذا فرغ منها تزول الشمس . فإذا زالت تزل فصلًا بالناس ، و يفصل بين الخطبتين بجلسة و بقرائة سورة خفيفة .

ولا يجوز أن يكون الإمام أجذم أو أبرص أو مجنوناً بل يكون مسلماً مؤمناً عدلاً غير فاسق ، ويستحب له أن يلبس العمامة شأتياً أو قايظاً و يترد البرد يمنية، و إذا اختل شيء ممنا وصفناه من صفات الإمام سقط فرض الجمعة وكان الفرض الظهر مثل ساير الأينام فا إن حضر ليصلى خلف من لا يقتدى به جمعة فا ن تمكن أن يقد مفرضه أربع ركعات فعل ، وإن لم يتمكن صلا معه ركعتين . فا ذاسلم الإمام قام فأضاف إليهما ركعتين الخرتين ، و يكون ذلك تمام صلاته .

وإذا صلّى الإمام بالناس ركعتين جهرفيهما بالقرائة ويقرأ في الأولى منهما الحمد وسورة الجمعة ، وفي الثانية الحمد والمنافقين ، ويقنت قنوتين أحدهما في الركعة الأولى قبل الركوع ، و من صلا وحدة استحب له أيضاً أن يقرء السورتين اللتين ذكر ناهما في الظهر و العصر . فإن سبق إلى غيرهما . ثم ذكر عاد إليهما مالم يتجاوز فيما أخذ نصف السورة فإن تجاوز نصفها تمم الركعتين واحتسب بهما نافلة ، و استأنف الفريضة بالسورتين هذا هو الأفضل . فإن لم يفعل و قرأ غيرهما كانت الصلوة ماضية ، و يكون ترك الأفضل ، و من صلى الظهر فليس عليه إلا قنوت واحد ، و يستحب له أن يجهر بالقرائة ، ولا بأس أن يجمع المؤمنون في زمان التقية بحيث لا ضرر عليهم فيصلون جمعة بخطبتين . فإن لم يتمكنوا من الخطبة ضلوا جماعة ظهراً أربع ركعات ، و الصلوة يوم الجمعة في المسجد الأعظم أفضل منها في المنزل ، و إن لم يكن هناك إمام يقتدى به ، ويكره الأذان لصلوة العصر يوم الجمعة المنزل ، و إن لم يكن هناك إمام يقتدى به ، ويكره الأذان لصلوة العصر يوم الجمعة بله با ينبغي إذا فرغ من فريضة الظهر أن يقيم للعصر ، و يصلى إماماً كان أوماموها .

﴿ كتاب صلوة الجماعة ﴾

صلوة الجماعة فيما عداالجمعة سنة مؤكّدة في جميع الصلوات الخمس، وليست بفرض لا على الأعيان، ولاعلى الكفايات فمن فعلها جماعة فقد فضاّلت صلاته على صلوة المنفرد بخمس و عشرين صلوة، و من صلّى منفرداً جازت صلوته وفاته الفضل، و أقل ما ينعقد به الجماعة إثنان فصاعداً وأكثره لا حصر له، وكلّما كثروا كان أفضل والظاهر من المذهب أن الجماعة لاتنعقد جماعة إلا بشرط تقديم الأذان والإقامة، و في أصحابنا من قال: إن ذلك من الفضل دون الوجوب.

إذا صلّى في مسجد جماعة كره أن يصلّى فيه دفعة أخرى جماعة تلك الصلاة فا إن عضر قوم صلّوافرادى ، وروى صحّة ذلك غير أنهم لا بؤذ ون ولا يقيمون ، و يجتزون بما تقد من الآذان والا قامة . هذا إذا لم يكن الصف قد انفض . فا بن انفض جازلهم أن يؤذ نوا و يقيموا ، ولا ينبغى أن يترك صلوة الجماعة إلاّ لعذر عام أوخاص". فالعام المطروالوحل و الرياح الشديدة وما أشبه ذلك ، وهذه الأعذار في الجماعة هي أعذار في ترك الجمعة لقول النبي على المناز البتلت النعال فالصلوة على الرحال قال الأصمعى : النعال وجه الأرض الصلبة ، و العذر الخاص المرض ، و الخوف ، و مدافعة الأخبثين، و حضور الطعام مع شد "ة الشهوة أوفوات رفقة أو هلاك طعام له من طبيخ أوخبز يخاف احتراقه أو خوف ضرر يلحقه ديناً أو دنياً أو يكون له عليل أو يغلبه النعاس فيخاف في انتظار الجماعة عليه النوم و انتقاض الطهر فتفوته الصلوة أو ذهاب مال أو إباق عبد و ما أشبه ذلك فا بن عند جميع ذلك يجوزله التأخير لقوله تخبيل عا معل عليكم في الدين من حرج .

و يجوز للمنتفل أن يأتم بالمفترض ، و المفترض بالمنتفل و المفترض بالمفترض مع اختلاف فرضيهما ، و مع اتقاقهما إذا رأى رجلين يصلّيان فرادى فنوى أن يأتم بهما لم يصح صلوته لأن الاقتداء بإمامين لا يصح ، و إذا نوى أن يأتم بأحدهما لابعينه

لم يصح لأنه إذا لم يعرف إمامه لم يمكنه الايتمام به فا ذا رأى رجلين أحدهما إمام فنوى الاقتداء بالمأموم لم يصح لأن الإمام هوالذي يتبعولا يتبع المأموم ، وكذلك إذا نوى الايتمام بالإمام ثم بان أن المأموم كان قد خالف سنة الموقف و وقف مكان الإمام لا تصح صلوته لائه بان أنه ائتم بمن لايصح أن يكون إماماً .

و إذا صلاّ رجلان فذكر كلّ واحد منهما أنّه إمام صحّت صلوتهما ، و إن ذكر كلّ واحد منهما أنّه كلّ واحد منهما أنّه كلّ واحد منهما أنّه إمام أو مأموم لل يصح أيضاً صلوتهما لأنّ الصلوة لا تنعقد إلّا مع القطع .

يكره للإمام أن يطول صلوته انتظاراً لمن يجيء فيكثر به الجماعة أو ينتظرمن له قدر فا ن أحس بداخل لم يلزمه التطويل ليلحق الداخل الركوع، وقد روى أنّه إذاكان راكعاً يجوزأن يطول ركوعه مقدار الركوع دفعتين ليلحق الداخل تلك الركعة .

يكره إمامة من يلحن في قرائته سواء كان في الحمد أو غيرها أحال المعنى أو لم يحل إذا لم يحسن إصلاح لسانه . فا نكان يحسن ويتعمّد اللحن فا نه تبطل صلاته و صلوة من خلفه إن علموا بذلك ، و إن لم يعلموا لم تبطل صلوتهم ، و إنّما قلنا : ذلك لا نه إذا لحن لم يكن قارياً للقرآن لأن القرآن ليس بملحون .

و يكره الصلوة خلف التمتام و من لا يحسن أن يؤد مى الحرف ، و كذاك إلفافا والتمتام : هو الذى لا يؤد مى التاء . و إلفافا: هو الذي لا يؤد مى الفاء ، و كذلك لا يأتم بأر " ث ولا ألثغ ولا أليغ . فالارث ": الذي يلحقه في أو لكلامه ريح فيتعذ رعليه . فإ ذا تكلّم انطلق لسانه . والا لشغ : الذي يبد ل حرفا مكان حرف . و الأليغ : هو الذي لا يأتى بالحروف على البيان والصحة ، و إذا أم أعجمي لا يفصح بالقرائة أو عربي بهذه الصفة كرهت إمامته ، ولا يأتم رجل بإ مرأة ولا خنثى لا أن الخنثى يجوز أن يكون إمراة فإن ثبت أنه رجل جاز ، و إن ثبت أنها إمرأة لم يجز ، ولا يجوز أن يأتم الخنثى بخنثى لا أن تأتم المرأة بالرجل و بخنثى لا أن معرم ، ولا يصح صلوته و يجوز أن تأتم الرجل و المرأة ، ولا بأس أن يأتم " الرجل و بخنثى لا أن يأتم " بالرجل و المرأة ، ولا بأس أن يأتم " الرجل بجماعة النساء و إن لم يكن له فيهن " محرم ، ولا يحوز أن يأتم "

-104-

بفاسق ولا مخالف في اعتقادالحق من القول بالتوحيد و العدل و النبو"ة و إمامة الا ثنى عشر على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، ولابمن بوافقه في الاعتقاد إذا لم يكن عدلاً مرضياً لأن إمامة الفاسق غير جايزة ، ولا يأتم القارى بالا مي ، وحد الا هي من لا يحسن قرآئة الحمد و يجوز أن يأتم أهي بأهي فإن صلى اثمي بقاري بطلت أيضاً صلوة القارى وصحت صحت صلوة الا نمي فإن صلى بقارى وأهي بطلت أيضاً صلوة القارى وحدة و صحت صلوة الإ مام و المأموم الا مي ...

من صلى خلف رجل ثم تبين أنه كان كافراً لم تجب عليه الإعادة ، ولا نه يحكم على المصلى بالإسلام سواء صلى منفرداً أو في جماعة في مسجد كان أوفي بيته ، ولا يحكم بار تداده إذا قال : لم أسلم لا أن الحكم بهما يحتاج إلى دليل .

من صلّى بقوم بعض الصلوة ثم سبقه الحدث فاستخلف فأتم الثاني الصلوة جاز ذلك .

و يستحب أن لا يستخلف إلا من شهد الا قامة ، و إن استخلف غيره كان جايزاً فا ن استخلف من سبق بركمة صلى بهم تمام ما بقى لهم و يؤمى إليهم ليسلموا و يقوم هو فيتم الصلوة لنفسه فا ن لم يعلمكم فائته مع الا مام نبه عليه من خلفه بالا يماء ، و إذا صلى بقوم و هو محدث أو جنب ولا يعلم حال نفسه ، ولا علم المأموم ذلك ، ثم علم في أثناء الصلوة خرج و اغتسل أو توضاً ، وأعاد الصلوة من أو لها لا نه صلى بغير طهارة ولا يلزم المأمومين استيناف الصلوة بل صلوتهم تامة إن لم يعلموا فا ن علموا حاله كانت صلوتهم أيضاً باطلة ، و عليهم استينافه .

المراهق إذا كان عاقلا ممينزا يصلّى صلوة صحيحة جاز أن يكون إماماً ، و إن لم يكن ممينزاً عاقلاً لم يجز ذلك ، ولا يتقد م أحد على غيره في مسجده ولا في منزله ولا في إمارته إلا بأمره و إذنه . فإن أذن له جاز له ذلك إذا كان يصلح للإمامة ، و إذا حضر رجل من بني هاشم فهو أولى بالتقد م إذا كان ممنن يحسن القرائة ، و يكره أن يؤم المتيم المتوضين ، وكذلك يكره أن يؤم المسافر الحاضرين فإن فعل صحت صلوتهم و سلم و قد من يصلى بهم تمام الصلوة ، و إن صلّى مسافر خلف مقيم صلى فرضه و

انصرف ، ولايلزمه الا تمام ، ولا يجوز أن يؤم ولد الزنا ولاالأعرابي المهاجرين، ولا العبيد الأحرار ، و يجوز أن يؤم العبد بمواليه إذا صلح للإمامة ، و يجوز أن يؤم العبد بمواليه إذا صلح للإمامة ، ولا يؤم المجذوم الأعما بالمبصر إذا كان من ورائه من يسد ده و يوجهه إلى القبلة ، ولا يؤم المجذوم و الأبرص و المحدود و المجنون من ليس كذلك ، و يجوز إمامته بمن كان مثله ، ولا يؤم المقيد المطلقين ، ولاصاحب الفالج الأصحاء ، ولايصلى خلف الناصب ، ولاخلف من يتولى أمير المؤمنين إذا لم يتبراء من عدول ، ولا يؤم العاق أبويه ولا قاطع الرحم ولا السفيه ولا الأغلف .

المأموم إذا كان واحداً وقف عن يمين الإمام فا ن وقف على يساره أو وراثه لم تبطل صلوته و إن كان ترك الأفضل ، و إن صلّىقد امه بطلت صلوته دون صلوة الإمام فا ن كانا اثنين وقفا خلفه فا ن لم يفعلا و وقفا عن يمينه و شماله لم تبطل صلوتهما .

المرئة تقف خلف الإمام، و المرأة خلف الخنثى المشكل أمره. فإن اجتمع إمرأة وخنثى وقف الخنثى خلف الإمام، و المرأة خلف الخنثى فإن اجتمع رجال و نساء و خنائاو صبيان وقف الرجال وراء الإمام، ثم الصبيان، ثم الخنائي، ثم النساء، ولا يمكن الصبيان من الصف الأول ، وأمّا جنايزهم فإنّه يترك جنازة الرجال بين يدى الإمام ثم جنايز الصبيان، ثم جنايز الخنائي، ثم النساء فأمّا دفنهم فالأولى أن يفر د لكل واحد منهم قبر لما روى عنهم فالكم أنّه لايدفن في قبر واحد إثنان، فإن دعت الضرورة إلى ذلك جاز أن يجمع إثنان و ثلاثة في قبرواحدكما فعل النبي في المنائل يوم أحدفا ذا اجتمع هؤلاء جعل الرجال ما يلى القبلة و الصبيان بعدهم، ثم الخنائي، ثم النساء، وينتظر اجتمع من يقف معه، فإن لم يجي أحد جاز له أن يحمى في ركوعه حتى يلحق بالصف إن سجد في موضعه، ثم لحق بالصف في الركعة الثانية كان أفضل، من صلى قد ام وإن سجد في موضعه، ثم لحق بالصف في الركعة الثانية كان أفضل، من صلى قد الم الإمام فقد قلنا : إنه لا تصح صلوته لا نه لا دليل على صحتها، فإن وقف في طرف المسجد و الإمام في طرف آخر ولم يتصل الصفوف بينه وبين الإمام أوفوق سطح المسجد المسجد و الإمام في طرف آخر ولم يتصل الصفوف بينه وبين الإمام أوفوق سطح المسجد أجزأه مالم يحل بينه وبين الإمام أوفوق سطح المسجد و الإمام أوفوق بينه وبين الإمام أوفوق سطح المسجد أخرأه مالم يحل بينه وبين الإمام حايل أو بين الصفوف و بينه ذلك ، ولا يجوز أن

يكون الإمام على موضع أعلى من موضع المأموم، ويجوز أن يكون المأموم على مكان أعلى منه . من سلّى خارج المسجد ، ولم يحل بينه وبين الإمام حايل أوبينه وبين الصفوف المتسلة المشاهدة للإمام ذلك ، ولا بعد مفرط صحت صلوته ، و متى بعد ما بينهما لم تصح صلوته ، وإن علم بصلوة الإمام وحد البعد ما جرت العادة بتسميته بعداً وحد قوم ذلك بثلاث مائة ذراع ، وقالوا على هذا إن وقف وبينه و بين الإمام ثلاث مائة ذراع . والتقدير ثم وقف الآخر وبينه وبين هذا المأموم ثلاث مائة ذراع وثم على هذا الحساب ، والتقدير بالغا ما بلغواصحت صلوتهم قالوا : وكذلك إذا التصلت الصفوف في المسجد . ثم التصلت بالأسواق والدروب والدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضا ، ويرى الأو لون الإمام صحت صلوة الكل ، و هذا قريب على مذهبنا أيضا ، و الشارع ليس بحائل يمنع الايتمام بصلوة الإمام لأته لا دليل عليه .

الحايط وما يجرى مجراه ممّا يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحة الصلوة و الاقتداء بالإمام، وكذلك الشبابيك و المقاصير يمنع من الاقتداء با مامالصلوة إلّا إذا كانت مخرمة لايمنع من مشاهدة الصفوف. الصلوة في السفينة جماعة جايزة، وكذلك فرادى سواء كان الامام و المأموم في سفينة واحدة أو في سفن كثيرة، و سواء كانت مشدودة بعضها إلى بعض أولم يكن كذلك لافرق بين أن يكون الامام على الشطّ والمأمومون في السفينة أو الامام في السفينة و المأمومون على الشطّ إذا لم يحل بينهما حائل لائن ماروي من جواز الصلوة في السفينة عام في جميع الأحوال. إذا كانت دار بجنب المسجد كان من يصلى فيها لا يخلوا من أن يشاهد من في المسجد و الصفوف أولا يشاهد فا بن شاهد من هو داخل فيها لا يخلوا من أن يشاهد من في المسجد و الصفوف أولا يشاهد فا بن شاهد من حو داخل حارج المسجد واتصلت به صحت صلوته أيضاً و إلاّ لم تصح و إن كان باب الدار بحذاء خارج المسجد عن يمينه أو عن يساره واتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحت صلوتهم فا نكان قد امه، ومن ملى خلفهم صحت صلوتهم هوا كان على الأرض أو في غرفة منها لا تنهم مشاهدون الصف خلنهم صحت صلوتهم مشاهدون الصف خلفهم صحت صلوتهم مشاهدون الصف المتصل بالامام.

و الصف الذي قد امه لايشاهدون الصف المتصل بالإمام . يستحب أن ينتظر الإمام الذي جرت عادته بالصلوة في المسجد فا ن خيف فوت الوقت أو فوت الفضل جاز تقديم غيره .

من فارق الأمام لغير عذر بطلت صلوته ، و إن فارقه لعذر و تمنّم صلوته صحت صلوته ولا يجب عليه إعادتها .

شرايط إمام الصلوة خمسة : القرائة والفقه والشرف و الهجرة والسن . فالقرائة القدر والفقه مقد من مان، والقرائة مقد مة على الفقه إذا تساويا في الفقه ، و يعنى بالقرائة القدر الذى يحتاج إليه في الصلوة فا ذا تساويا في القرائة قد م الأفقه . فا ن كان أحدهما فقيها لا يقرأ و الآخر قارى لا يفقه . فالقارى أولى لأن القرائة شرط في صحة الصلوة والفقه ليس بشرط ، و إن كان أحدهما يقرأ ما يكفى في الصلوة لكنه أفقه ، والآخر كامل القرائة و غير كامل الفقه لكنه معه من الفقه ما يعرف معه أحكام الصلوة جاز تقديم أيهما كان . فا ن تساويا في الشرف قد م أقدمهما هجرة فا ن تساويا في المجره قد م أسنهما و يريد بذلك من كان سنه في الإسلام أكثر لا نه وأسلم كافر وله تسعون سنة وهناك من له ثمانون سنة مسلماً لم يقد م الأسن فا ن تساويا في ذلك قد م أصبحهما وجها .

يجوز للمراثة أن تؤم النساء في الفرايض و النوافل ، و تقوم وسطهن ، ولاتبرز من الصف فا نكثر النساء وقفن صفوفاً مثل الرجال .

و يكره للرجل أن يصلى بقوم وهم له كارهون . وقت القيام إلى الصلوة عند فراغ المؤذ "ن من كمال الأذان ، وكذاك وقت الإحرام بها وقت الفراغ منه على التمام . ليس من شرط صلوة الإمام أن ينوى أنه يصلى بقوم نساء كانوا أو رجالا ، و يجب على المأموم أن ينوى الإيتمام . إذا ابتدأ الإنسان بصلوة نافلة ثم أحرم الإمام بالفرض فإن علم أنه لا يفوته الإمام في الجماعة تمسم صلوته وخفقها ، و إلا قطعها ودخل معه في الصلوة ، و إن كانت فريضة كمل ركعتين و جعلهما نافلة و سلم و دخل مع الإمام في الصلوة قان لم يكن مقتدياً به دخل معه الصلوة قان لم يكن مقتدياً به دخل معه

في الصلوة من غير أن يقطعها . فا ذا تممّ صلوة نفسه سلّم ايماءً وقام فصلّى مع الإمام بقيّة صلوته واحتسبها نافلة .

و إذا صلّى خلف من يقتدى بهلا يجوز أن يقرأ خلفه سواء كانت الصلوة يجهر فيها أولا بل يسمع وينصت إذا سمع القرائة . فا إن كانت بما لا يجهر فيها سبّح مع نفسه وحمدالله تعالى ، و إن كانت يجهر فيها وخفى عليه القرائة قرأ لنفسه ، و إن سمع مثل الهمهمة أجزأه ، و إن قرأ في هذه الحال كان أيضاً جايزاً .

و يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيها بالقرائة ، و إن لم يقرأها كانت صلوته صحيحة لأن قرائة الإمام مجزية عنه ، و إذا صلى خلف من لا يقتدى به قرأعلى كل حال سمع القرائة أولم يسمع . فإن كان في حال تقية أجزأه من القرائة مثل حديث النفس ، ولا يجوز أن يترك القرائة على حال ، و إن لم يقرأ أكثر من الحمد و حدها كان جايزاً ، ولا يجوز أقل منها ، و إذا فرغ المأموم من القرائة قبل الإمام سبت مع نفسه .

و يستحبُّ أن يبقى آية من السورة فا ذا فرغ الأمام قرأ تلك الآية و ركع عن قرائة .

و من سلّى بقوم إلى غير القبلة متعمداً كانت عليه إعادة الصلوة ، ولم يكن عليهم ذلك إذا لم يكونوا عالمين . فا نعلموا ذلك كانعليهما يضاً الإعادة ، ومتى لم يعلمالا مام و المأموم ذلك أعادوا إن بقى الوقت ، و إن فات الوقت و كانوا صلّوا مستدبرى القبلة أعادوا أيضاً فا نكانت يميناً وشمالاً لم يكن عليهمشيء ، ومتى مات الإمام فجأة نحى عن القبلة و تقد من يتم بهم الصلوة ، ومن نحاه فا ن باشر جسمه وقد برد بالموت بطلت صلوته وعليه الغسل وإعادة الصلوة ، ومن لحق بتكبيرة الركوع فقد أدرك تلك الركعة فإ ن خاف فوت الركوع أجزاء تكبيرة واحدة عن الاستفتاح والركوع إذا نوى به الاستفتاح . فا ن نوى به تكبيرة الركوع لم تصح صلاته ، ومن فاتته ركعة مع الإمام جعل ما يلحق معه أو ل صلوته فا ذا سلّم الإمام قام فتم مافاته مثال ذلك : من صلّى مع الإمام الظهر أو العصر وفاتته ركعتان قرأ في الركعتين معه الحمد و سورة إن تمكّن فا ن لم يمكنه اقتصر العصر وفاته ركعتان قرأ في الركعتين معه الحمد و سورة إن تمكّن فا ن لم يمكنه اقتصر

على الحمد وحدها . ثمَّ صلَّى بعد تسليم الإمام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها ، و يسبُّح و إن فاتنه ركعة قرأفي الثانية الحمد وسورةوجلس مع الإمام في التشهُّدالأوُّل تبعاً له ولا يعتد "به و يحمد الله و يسبُّحه فا ذا قام الا مام إلى الثالثة قام إليها و كانت ثانيةً له. فإذا صلى الإمام الثالثة جلس هوللتشهيد، وتشهيد تشهيداً خفيفاً ، ثم يلحق به في الرابعة للإمام و تكون ثالثة له فإ ذا جلس للتشهيُّد الأخير جلس معه يحمدالله تعالى و يسبُّحه . فا ذا سلَّم الا مام قام فأضاف إليها ركعة و تشهُّد و سلَّم ، و ينبغي ألَّا يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام فا إن رفع رأسه ناسياً عاد إليه ليكون رفعه مع رفع الإمام وكذلك القول في السجود و إن فعل ذلك متعمَّداً لم يجز له العود إليه أصلاً بل يقف حتَّى يلحقه الا مام هذا إذا كان مقتدياً به فا إن لم يكن مقتدياً به لم يجزله العود إليه على كل" حال لا تنه يزيد في صلوته ، ومن أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلوة وسجد معد السجدتين ولا يعتد بهما ، و إن وقف حتَّى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك فا ن أدركه في حال التشهُّد استفتح و جلس معه فا ذا ملَّم الإمام قام واستقبل القبلة ، ولا يجب عليه إعادة تكبيرة الإحرام ، و تسليمة الإمام في الصلوة مرَّة واحدة تجاه القبلة يشير بعينه إلى يمينه ، ولا ينبغي أن يزول من مكانه حتَّى يتمُّ من فاته شيء من الصلوة صلوته.

و يستحب الإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوات ، وايس عليهم أن يسمعوه ذلك ، ولا يجوز لمن يصلّى الظهر أن يصلّى مع الإمام العصر و يقتدى به فإن نوى أنبها ظهر له ، و إن كان عصراً للإمام جاز له ذلك . من صلّى وحدة ولحق جماعة جاز له أن يعيدها مرة الخرى تلك الصلوة سواء كان إماماً أوماموماً ، و يكون الالاولى فرضه و الثانية إمّا أن ينوى بها فائنة و هو الأفضل أو ينوى بها تطوعاً فا نبها تكون على مانوى سواء كانت ظهراً أو عصراً أو مغرباً أو العشاء الآخرة ، أوالفجر ، ولا يقف في الصف الأول الصبيان و العبيد و المخانيث ، و ينبغي أن يكون بين الصفين يقف في الصف الأول الصبيان و العبيد و المخانيث ، و ينبغي أن يكون بين الصفين مقدار مربض عند ولا بأس أن يقف الرجل وحدة في صف إذا امتلائت الصفوف . فا ن كان في الصف فرجة كره له ذلك ، و يجوز الوقوف بين الأساطين . و يكره وقوف

الإمام في المحراب الداخل في الحايط ، ولا تفسد ذلك الصلوة ، وقد رخَّصذلك للنساء أن يصلّين مع الإمام من وراء الحوايل .

ولا يجوز أن يكون الا مام على موضع مرتفع مثل سقف أودكة عالية ، وماأشبه ذلك ، و المأمومون أسفل منه ، و إن كان على أرض عالية منحدرة جاز أن يكون أعلى منهم ، و يجوز للمأموم أن يقف على موضع عالى ، وإنكان الا مام في موضع أسفل منه ، منهم ، و يجوز أن يسلم المأموم قبل الا مام و ينصرف في حوائجه عند الضرورة ، وليس عليه الوقوف لتعقيب الا مام ، ولا يجوز للجالس أن يؤم " بقيام فا ن كانوا كالهم جلوساً جاز ذلك غير أنه لا يتقد مهم إلا بركبتيه إذا كانوا عراة ، و إذا أ قيمت الصلوة فلا يجوز أن يسلم النوافل إذاكان الا مام مقتدياً به فا ن لم يكن كذلك كان جايزاً ، وموقف النساء خلف الرجال ، و إن كانت السفوف كثيرة وقفن صفاً مفرداً فا ن وقفن كذلك ودخل جماعة من الرجال تأخرن قليلاً حتى يقف الرجال قد المهن " ، و من صلى خلف من لا يقتدى به فقرأ سجدة العزائم ولم يسجد الا مام سجد إيماءاً وقد أجزاً ه .

بناء المساجد فيه فضلكثير و ثواب جزيل و يكره تعلية المساجد بل يبنى وسطاً ويكره أن تكون مظللة ، و يستحب أن تكون مكشوفة ، ولا يجوز أن تكون مزخرفة أومذهبة أوفيها شيءمن التصاوير ولا تبنى المساجد بشرافات بل تبنى جما ، ولا تبنى المنارة في وسط المسجد بل تبنى مع حايط المسجد لا تعلى عليه ، و يكره المحاريب الداخلة في الحايط ، و تجعل الميضاة على أبواب المساجدون داخلها، و إذا استهدم مسجداستحب نقضه و إعادته إذا أمكن وكان بحيث ينتابه (١) الناس فيصلون فيه ، ولا بأس باستعمال آلته في إعادته أو في بناء غيره من المساجد ، ولا يجوز بيع آلته بحال ، ولا يؤخذ من المساجد في الملك ، ولا في الطريق ، و يكره أن يتخذ المسجد طريقاً إلا عند الضرورة .

ومن أخذ شيئاً من آلة المسجد فعليه أن يردُّه إليه أو إلى غيره من المساجد و إذا انهدم المسجد وخرب ماحوله لايعود ملكاً ، ويجوز نقض البيعوالكنايس واستعمال آلتها في المساجد إذا اندرس أهلها أوكانت في دارحرب. فأمّّا إذا كان لها أهل من الذمّة

⁽۱) ينتابه ، قصده مرة بعد أخرى .

يؤدُّون الجزية و يقومون بشرائط الذمَّة ولا يجوز ذلك ، و يجوز أن تبنى مساجد ، ولا يجوز أن تبنى مساجد ، ولا يجوز اتّخاذهما ملكاً ولا استعمالآ لتهماني الأملاك .

و تجنّب المساجد البيع والشراء و المجانين و الصبيان و الأحكام ، و الضالّة ، و إقامة الحدود ، و إنشاد الشعر ، و رفع الأصوات فيها ، وعمل الصنايع فيها .

ولا يجوز إزالة النجاسة في المساجد ولا الاستنجاء من البول و الغايط فيها ، و غسل الأعضاء في الوضوء لابأس به فيها ،

و يكره النوم في المساجدكلها وخاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه و إذا احتلم في أحد هذين المسجدين تيمم في مكانه وخرج و اغتسل ، وليس عليه ذلك في غيرها ، و يستحب كنس المساجد و تنظيفها .

و يكره إخراج الحصى منها فمن أخرجها ردّها إليها أو إلى غيرها من المساجد.

و يستحب الإسراج في المساجد كلّها ، ومن أكل شيئاً من الموذيات مثل الثوم والبصل و ما أشبههما نياً فلا يحضر المسجد حتى تزول رائحته ، و إن كان مطبوخاً لا رايحة له لم يكن به بأس ، وإذا أراد دخول المسجد ينبغي أن يتعاهد نعله أوخفه أو غير ذلك لئلا يكون فيها شيء من النجاسة ، ثم يقد مرجله اليمني قبل اليسرى ، ويقول: اللهم صل على على و آل على و افتح لنا باب رحمتك و اجعلنا من عمار مساجدك ، و إذا خرج قد م رجله اليسرى قبل اليمنى ، و قال : اللهم صل على على و آل على و افتح لنا باب فضلك ، ولا ينبغي أن يتنعل وهوقايم بل يجلس ويلبسهما ، ولا يبصق ولا يتنخم في شيء من المساجد . فا ن فعل غطاه بالتراب ، ولا يقصع القمل في المساجد فا ن خالف دف نها التراب .

ويكره سل السيف و برسي النبل ، وساير الصناعات في المساجد ، ولا يكشف عورته في شيء من المساجد ، ويستحب أن يستر ما بين السرسة و الركبة ، ولا يرمى الحصاخدفاً

ولا يجوز نقض شيء من المساجد إلا إذا استهدمت ، و من كان في داره مسجد قد جعله المسلوة جاز له تغييره و تبديله و توسيعه وتضييقه حسب ما يكون أصلح له و أراده ، و إذا بنى مسجداً خارجداره في ملكه فا إن نوى به أن يكون مسجداً يصلى فيه كل من أراده زالملكه عنه ، و إن لم ينو ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل ، ولا يدفن الميت في المساجد ، و يجوز أن يبنى مسجداً على بئر غايط إذا طم و انقطعت الرايحة ولا يجوزذلك مع وجود الرايحة، وصلاة المكتوبة في المسجداً فضل منها في المنزل ، وصلاة النوافل في المنزل أفضل وخاصة نوافل الليل .



(كتاب صلوة الخوف)

صلوة الخوف على ضربين: أحدهما : صلوة الخوف ، والثاني : صلوة الخوف و هو الذي يسمّيه أصحابنا صلوة المطاردة و المسايفة ، فصلوة المخوف غير منسوخة بل فرضها ثابت ، ولا يجوز إلّا بثلاثة شرايط :

أحدها : أن يكون العدو" في غير جهة القبلة بحيث لا يتمكّن من الصلوة حتّى يستدبر القبلة أو يكون عن يمينه و شماله .

و الثاني : خوف العدو أن يتشاغلوا بالصلوة أكبُّوا عليهم ، ولا يأمنون كثرتهم و غدرهم .

و الثالث: أن يكون في المسلمين كثرة إذا افترقوا فرقتين كل فرقة تقاوم العدو حتى تفرغ الأخرى من صلوتها ، وإذا ثبتت هذه الشروط قصرت الصلوة وصلت ركعتين و اختلف أصحابنا . فظاهر أخبارهم تدل على أنتها يقصر مسافراً كان أوحاضراً ، ومنهم من قال: لا يقصر إلا بشرط السفر (١) و الإمام و المأموم سواء في أنه يجب عليهما ركعتين في جميع الصلوة إلا المغرب فا نتها ثلاث ركعات على كل حال ، و كيفيتها أن يفترق القوم فرقتين: فرقة تقف بحذاء العدو ، وفرقة الانخرى تقوم إلى الصلوة ، ويتقد م الايمام فيستفتح بهم الصلوة ، ويصلى ركعة فا ذا قام إلى الثانية وقف قايماً يقرأ و يطول قرائته و يصلون الدين خلفه الركعة الثانية ، و ينوون الانفراد بها و يتشهيدون ويسلمون و يقومون إلى لقاء العدو ، و يجيء الباقون فيقفون خلف الإمام ، و يفتتحون الصلوة بالتكبير ، و يصلى الإمام الركعة الثانية بهم ، وهي أو لة لهم . فا ذا جلس في تشهيده قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فا ذا فرغوا منها تشهيدوا . ثم يسلم بهم قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فا ذا فرغوا منها تشهيدوا . ثم يسلم بهم قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فا ذا فرغوا منها تشهيدوا . ثم يسلم بهم قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فا ذا فرغوا منها تشهيدوا . ثم يسلم بهم قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فا ذا فرغوا منها تشهيدوا . ثم يسلم بهم

⁽¹⁾ قال في مصباح المفقيه بعد ذكر كلام المصنف ، وهي مقصورة سفراً وفي الحضر، وقيل، لاكما عن الشيخ في المبسوط ، و عن الشهيد أنه نسبه إلى ظاهر جماعة من الاسحاب ، و عن المصنف في المعتبر أنه نقل عن بعض الاسحاب قولا بأنها إنما تقصر في السفر خاصة

الإمام، وإنكانت الصلوة صلوة المغرب صلاً بالطائفة الأولى ركعة على ماقد مناه ويقف في الثانية و يصَّلُون هم ما بقى لهم من الركعتين ويخفُّقون فيها فا ذا سُلَّمُوا انصرفوا إلى لقاء العدو" و جاء الباقون فاستفتحوا الصلوة بالتكبير ، و صلَّى بهم الا مام الثانية له ، وهي أو لة لهم فا ذا جلس في تشهَّده الأو لجلسوا معه ، وذكروا الله فا ذا قام إلى الثالثة له قاموا معه، وهي ثانية لهم فيصَّليها فا ذا جلس للتشهُّ د الثاني جلسوا معه و تشهُّدوا و هو أو ل تشهد لهم وخفَّفوا . ثم قاموا إلى الثالثة لهم فيصلُّونها فا ذا جلسوا للتشهد الثاني لهم و تشهُّدوا سلَّم بهم الأمام ، و قد بيُّنا أن الطايفة الأولى ينبغي أن تنوى مفارقة الإمام عند القيام إلى الثانية فا ذا فعلت ذلك و سهت الطايفة الأولى بعدمفارقة الإمام لحقها حكم سهوها ، و إن رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى ولم يقم إلى الثانية بل جلس فلا يخلو أن يكون ذلك سهواً أو عمداً فا ن كان لسهو لحقه حكم سهو. دون الطايفة الأولى لأنتها برفع الرأس قد فارقته ، و إن كان عامداً فلا يخلو أن يكون لعلة أو لغير علة فا إن كان لعلَّة فصلاته و صلوة من يصلَّى معه صحيحة ، و إن كان لغير عذر فقد بطلت صلوته ولا تبطل صلوة الطائفة الأولى لأنَّها فارقته حين رفع المرأس، ومتى جاءت الطائفة الأخرى فاقتدت به وهوجالس لعلّة صحت صلوة الجميع ، و إن كان لغير عذر [علَّة خل] و كانت عالمة بحاله بطلت صلوتها ، و إن لم تعلم بحاله صحَّت صلوتها و بطلت صلوته هو .

و ينبغي أن يكون الطائفتان ثلاثة ثلاثة و صاعداً فا ن كان واحداً واحداً صح ذلك أيضاً لأن اسم الطائفة تقع على الواحد وعلى الجماعة . ذكر ذلك الفر اء .

و صلوة المغرب مخير بين أن يصلى بالطائفة الأولى ركعة واحدة و بالأخرى ثنتين ، و بين أن يصلى بالأولى ثنتين و بالأخرى واحدة كل ذلك جايز ، وأخذ السلاح واجب على الطائفة لقوله تعالى « و ليأخذوا أسلحتهم »(۱) والسلاح الذي يحمله ينبغى أن يكون خالياً من نجاسة فإن كان عليه ريش مالا يؤكل لحمه مثل النسر و العقاب فلا بأس به ، و يكره أن يكون ثقيلاً لا يتمكن معه من الصلوة و الركوع و السجود

⁽١) النساء ١٠٢

كالجوشن الثقيل والمغفر السائغ لأنه يمنع من السجود على الجبهة ، وينبغى أن يحمل مثل السيف و السكين والقوس و عنزة والرمح . فإن كان عليه شيء من النجاسة لم يكن به بأس لأنه لايتم الصلوة فيهمنفردا ، وجمل الرمح إنما يجوز إذا كان في طرف الصفوف لأنه لايتم أحدفا نكان في وسط الصفوف كرمه ذلك لأنه يتأذي به الناس إذا أصاب السيف الصقيل نجاسة فمسح ذلك بخرقة فمن أصحابنا من قال : إنه يطهر و منهم من قال : إنه لا يطهر و منهم من قال : إنه لا يطهر فيه منفردا .

إذا سهى الإمام بما يوجب سجدتى السهوفي الركعة الأولى مع الطائفة الأولى فا ذافرغت هذه الطائفة من تمام صلوتهاكان عليها أن تسجد سجدتى السهو لسهو الإمام فا ن كانت سهت في الركعة التى صلت مع الإمام لم يعتد بذلك السهو، و إن سهت في الركعة التى ينفردبها لزمها سجدتا السهو. فإذا اجتمع سهوها في حال الانفراد مع سهو الإمام في الا ولى أجز أها سجدتا السهو دفعة واحدة لا تنه مجمع على وجوبهما، ولا دليل على ما زاد عليه، و إن قلنا: إنها تسجد لكل سهو سجدتين كان أحوط لعموم الأخبار.

و أمّا الطائفة الثانية إذا صلّت معالاً مام، وكان الا مام قد مها في الا ولى فا ذاسلم بهم الا مام و سجد سجدتى السهو لم يجب عليها اسّباعه فيه ، و إن تبعته كان أحوط . و إن سها الا مام في الركعة الّتي يصلّى بهم فا ذا سجدهما تبعوه على ذلك ، ومتى سهت هذه الطايفة فيما ينفرد به ، فا ذا سلّم بهم الا مام سجدوهم لنفوسهم سجدتى السهو ولا يجب على الا مام متابعتهم على ذلك ، و متى سهت في الركعة الّتي تصلّى مع الا مام

لم يلزمها حكم ذلك السهو ولا يجب عليها شيء .

و إذا احتاج الإمام أن يفر أق الناس أربع فرق في أربع وجوء لايمكنه أن يصلى بهم صلوة واحده لا أن "صلوة الخوف قد بيّنا أنّها ركعتان فا ذاكان كذلك صلّى الركعتين

بفرقتين. ثمَّ يعيدها فتكون نفلاً له و فرضاً للباقين على الترتيب الأوَّل سواء.

هذاالترتيبكلُّه إذا أرادوا أن يصلوا جماعة فأمَّاإذا انفرد كلَّ واحد منهم وصلى منفزداً كانت صلاته ماضية و يبطل حكم القصر إلَّ في السفر . فأمّا صلوة شد"ة المخوف فيكون في حال المسايفة و المعانقة ، و يصلّى إيماء كيف أمكنه مستقبل القبلة و غير مستقبل القبلة راكباً كان أو ما شياً ، و على كل حال غير أنّه يستقبل القبلة بتكبيرة الإحرام ، و إن أمكنه أن يسجد على قربوس السرج فعل و إن لم يمكنه وصلّى إيماء جعل سجوده أخفض من ركوعه في جميع الأحوال ، و عند المطاعنة و المضاربة ، ولا إعادة عليه ، ولا يجوز له تأخير الصلوة حتّى يخرج الوقت ، وإن أخرها إلى آخر الوقت كان جايزاً ، و متى زاد المخوف ولا يمكنه الا يماء أيضاً أجزاً ه عن كل ركعة تسبيحة واحدة ، وهي سبحان الله و الحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر كما فعل أمير المؤمنين تُلقِيلًا ليلة الهرير ، و متى صلى ركعة مع شداة المخوف . ثم أمن نزل وصلّى بقية صلوته على الأرض ، و إن صلى على الأرض آمناً ركعة فلحقه شد"ة المخوف ركب فصلى بقية صلوته إيماء مالم يستدبر القبلة في الحالتين ، وإن استدبرها بطلت صلوته و استأنفها .

من رأى سواداً يظن عدو الجازله أن يصلى صلوة شدة الخوف إيماء ولاإعادة عليه سواء كان ماراً وصحيحاً أو لم يكن كذلك لأنه لادليل على وجوب الإعادة ، ومتى كان بينهم وبين العدو خندق أو حابط وخافوا أن تشاغلوا بالصلوة أن يطم والخندق أو ينقبوا الحابط جازلهم أن يصلوا صلوة الخوف إيماء إذا ظن واأنهم يطم قبل أن يصلوا فا نظنوا أنهم لا يطم ون لا ينقبون الحابط إلا بعدفر اغهم من الصلوة لم يصلوا صلوة شدة الخوف ومتى رأوا العدو فصلوا صلوة شدة الخوف . ثم بان لهم أن بينهم خندقاً و نهراً كبيراً لا يصلون إليهم لم تجب عليهم الإعادة ، و متى كان العدو في جهة القبلة ، و يكونون في مستوى الأرض لا يسترهم شيء ولا يمكنهم أمر يخاف منه ، ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم سلوة الخوف ولا صلوة شدة الخوف ، و إن صلوا كما صلى النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي المسلمين كثرة لا يلزمهم سلوة الخوف ولا صلوة شدة و المشركون أمامه فصف خلف رسول الله على النبي المسلمين في سجد على النبي المسلمين القبلة و المشركون أمامه فصف خلف رسول الله على النبي المسلمين في سجد على السجد على النبي المسلمين علونه ، وصف المعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله على النبي المونه الله وسجد الله والون السجد على الآذي يلونه ، و قام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأو الون السجد على الآذي يلونه إلى مقام الآخر بن المحدور الآذي يلونه إلى مقام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأو الون السجدين و قاموا سجدوا الآخرون الدين كانوا خلفهم . ثم " تأخر الصف" الذي يلونه إلى مقام الآخرين

ويقد ما الصف الأخير إلى مقام الصف الأول. ثم ركع رسول الله و ركعوا جميعاً في حالة واحدة . ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله عَلَيْنَا والصف الذي يليه سجد الآخرون . ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً . وصلى بهم عَلَيْنَا أَيْنَا هذه الصلوة يوم بنى سليم .

وإذا كان بالمسلمين كثرة يمكنأن يفترقوا فرقتين ، وكل فرقة تقاوم العدو جاز أن يصلّى بالطائفة الأخرى ، ويكون أن يصلّى بالطائفة الأخرى ، ويكون نفلاً له ، و هى فرض للطائفة الثانية ، و يسلّم بهم ، و هكذا فعل النبي عَمَالِيلَهُ ببطن النحل ، و دوي ذلك الحسن عن أبي بكرة إن النبي عَبَالِهُ هكذا صلّى ، وهذا يدل على جواز صلوة المفترض خلف المتنفل .

و إذا أراد أن يصلّى صلوة الخوف صلوة الجمعة فا ينه يخطب بالفرقة الأولى ، و صلّى بهم ركعة ، و يصلّى بالثانية الركعة الثانية على ما بينّاه في غير يوم الجمعة سواء لعموم الأخبار في صلوة الخوف هذا إذا كان الفرقة الأولى تبلغ عددهم الّذين تنعقد بهم الجمعة ، فأ بن كانوا أقل من ذلك لم تنعقد بهم الجمعة يصلّون الظهر غير أنهم يصلّون الظهر في حال الخوف أيضاً ركعتين لكن يسقط اعتبار الخطبة و العدد معاً ، و متى كان في الفرقة الأولى العدد الّذي تنعقد بهم الجمعة و خطب بهم . ثم انصرفوا و جاء الآخرون لا يجوز أن يصلّى بهم الجمعة إلا بعد أن يعيد الخطبة لأن الجمعة لا تنعقد إلا بنعقد إلا بخطبة مع تمام العدد . فا بن صلّى بالطايفة الأولى الجمعة كاملة لم يجز أن يصلّى بالثانية جعمة فا بن صلّى بالطايفة الأولى الجمعة على هذا يصلّى بالثانية جعمة فا بن صلّى بهم الظهر كان جايزاً ، وسواء كان إقامة الجمعة على هذا الوجه في مصر أو صحراء لا يختلف الحكم فيه .

و من صلى صلوة المخوف في غير المخوفكانت صلوة الا مام والمأموم صحيحة وإن تركوا الا فضل من حيث فارقوا الا مام وصاروا منفردين و سواءكان كصلوة النبي عَلَيْقًا الله بذات الرقاع أو بعسفان أو بيطن النحل ، و على كل حال .

ولا يجوز صلوة الخوف في طالب العدو" لا تُنه ليس هناك خوف فا ن طلبهم ليس بفرض ، و الخوف إنّما يكون بمشاهدتهم أو الظن الرؤيتهم بشيء من الأمارات . كل قتال كان واجباً مثل الجهاد أو مباحاً مثل الدفع عن النفس أو عن المالجاز أن يصلى في صلوة المخوف وصلوة شدة المخوف ، وكل قتال كان محظوراً مثل قتال اللصوص و قطاع الطريق فلا يحوز لهم صلوة المخوف . فا إن خالفوا و صلوا صلوة المخوف كانت صلوتهم ماضية لا تهم لم يخلو بشيء من أركان الصلوة ، و إنها يصيرون منفردين بعد أن كانوا مأمومين ، و ذلك لا يبطل الصلوة ، و إن صلوا صلوة شدة المخوف بالإيماء و التكبيرات فا ينه لا يجزيهم و يجب عليهم الإعادة لا تنه لم يقم دليل على أن لهم هذه الرخصة .

الفار" من الزحف إذاصلى صلوة شد"ة الخوف وجب عليه الإعادة متى كانعاصياً بفراره فإن لم يكونوا عاصيين بأن يكونوا متحيّرين إلى فئة أو منحرفين لقتال كانت صلوتهم ماضية ، و يكون الفار "عاصياً متى فر "من اثنين فان فر" من أكثر منهما لم يكن عاصياً و جازت صلوته ، فاذا خاف من سيل يلحقه أو عدو " يأخذه أو سبع يفترسه ولم يقدر على التحر " ذر منه جاز له أن يصلى صلوة الخوف .

لبس الحرير محر معلى جميع الأحوال على الرجال فان فاجأته المورلايمكنه معها نزعه في حال الحرب لم يكن به بأس. فأمّا فرشه والتدثّر به و الاتكاء عليه فهو أيضاً محر م لعموم تناول النهى له ، وكذلك الحكم في الستور المعلّقة كأنّه محر م. فأمّا إذا خالطه كتّان أو قطن أو خز خالص لم يكن به بأس سواء كان غالباً أو نسفين أو أقل من الأبريسم فا ننه يزول التحريم. فأمّا إذا كان جيباً أوكمناً أو ذيلاً أو تكّة أو جورباً أوقلنسوة ، وما أشبه ذلك فمكروه غير محر م.

لبس الذهب محر"م على الرجال سواء كان خاتماً أو طرازاً وعلى كل" حال وإن كان ممو"هاً أو يحرى عليه فيه و يكون قد اندرس و بقى أثره لم يكن به بأس .

﴿ كتاب صلوة العيدين ﴾

صلوة العيدين فريضة عند حصول شرايطها ، و شرايطها شرايط الجمعة سواء في العدد و الخطبة و غير ذلك و تسقط عمن تسقط عنه الجمعة ، و من فاتنه صلوة العيد لا يلزمه قضاؤها ، ومتى تأخرعن الحضور لعارض صلاها في المنزل منفرداً سنة و فضيلة كما يصليها مع الا مام سواء ، وقد روى أنه إن أراد أن يصليها أربع ركعات جاز (۱) و من امتنع من الحضور لغير عذر مع حصول جميع شرايطها فعلى الا مام أن ينكر عليه فا ن امتنع قاتله عليه ، و الغسل فيه مستحب ، و وقته بعد طلوع الفجر إلى أن يصلى صلوة العيد ، و وقت صلوة العيد إذا طلعت الشمس و ارتفعت و انبسطت فا ن كان يوم الفطر أصبح بهاأكثر (۱) لأن من المسنون يوم الفطر أن يفطر أو لا على شيء من الحلاوة ثم يصلى ، و في يوم الا صخى ألا يذوق شيئاً حتى يصلى و يضحى و يكون إفطار معلى شيء مما يضعى به ، و الوقت باق إلى زوال الشمس . فإ ذا زالت فقد فاتت ولا قضاء على ما بيتناه .

و يستحب التكبير ليلة الفطر عقيب المغرب و العشاء الآخرة ، و صلوة الفجر وصلوة العبد ، و ليس بمسنون في غير هذه الصلوات ولا في الشوارع و الأسواق ولاغير هما. و صلوة العيدين في الصحراء أفضل مع القدرة و ارتفاع الأعذار من المطروالوحل و الخوف ، و غير ذلك إلا بمكة فا نه يصلى بها في المسجد الحرام .

و ينبغى أن يتعمّم الأمام شاتياً كان أو قايضاً ، و يخرج ماشياً مع القدرة فا إن لم يتمكّن جاز له الركوب .

و الأذان و الإقامة في صلوة العيد بدعة ، و ينبغي أن يقتصر المؤذَّن على أن

 ⁽١) رواها في الاستبصار ج ١ ص ٤٤٦ ح ١٧٢٥ عن أبي البخترى عن جنفر عن أبيه
 عن على عليه السلام قال ، من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً

⁽٢) أى لا يمجل بالخروج إلى الصلوة .

يقول ثلاث مر ّات:الصلوة العلوة الصلوة .

و يستحب أن يسجد المصلّىعلى الأرض وإن صلّى على غيرها ممّا يجوز السجود عليه كان جايزاً .

ولا تصلّى يوم العيد قبل صلوة العيد ولا بعدها شيء من النوافل لا ابتداء ولا قضاء إلا بعد الزوال إلا بالمدينة خاصة فا نه يستحب أن يصلّى ركعتين في مسجد النبي عَلَيْظَةً قبل الخروج إلى المصلّى فأمّا قضاء الفرائض فا نه يجوز على كل حال ، و المشى حافياً مستحب للإمام خاصة على سكينة و وقار .

و إذا اجتمعت صلوة عيد و جمعة في يوم واحد فمن شهد صلوة العيد كان مخيسًراً بين حضور الجمعة ، و بين الرجوع إلى المنزل ، وعلى الإمام أن يعلمهم ذاك في خطبته بعد صلوة العيد .

و يستحب له أن يتطيب ويلبس أطهر ثيابه .

و صلوة العيدين ركعتان با ثنى عشرة تكبيرة : سبع في الا ولى و خمس في الثانية منها تكبيرة الإحرام ، و تكبيرة الركوع فتكون الزايدة على المعتادة في ساير الصلوات .

و كيفيتها أن يفتتح صاوته بتكبيرة الإحرام ويتوجّه إنشاء . ثم يقرأ الحمد و سورة الأعلى ثم يكبس خمس تكبيرات يقنت بين كل تكبير تين منها بما شاء من الدعاء و التحميد فا ن دعا بما روى في هذا المواضع من الدعاء كان أفضل . ثم يكبس السابعة و يركع بها فا فا قام إلى الثانية قام بغير تكبير ، ثم يقرأ الحمد ويقرأ بعدها و الشمس وضحيها . ثم يكبس أربع تكبيرات . يقنت بين كل تكبير تين فيها . ثم يكبس الخامسة و يركع فا ذافرغ من الصلوة قام الإ مام فخطب بالناس ، ولا تجوز الخطبة إلا بعدا الصلوة و كيفية الخطبة مثل خطبة الجمعة سواء ، و من حضر و صلى صلوة العيد كان مخيس أ في سماع الخطبة وتركها ، و ينبغي أن يقوم الإ مام في حال الخطبة على شبه المنبر معمول من طن ، ولا ينقل المنبر موضعه .

و يستحبُّ أن يكبِّر في الأُضحىعقيب خمس عشرة صلوة إن كان بمني : أوَّ الما

الظهر يوم النحر و آخرها الفجر من آخر أينام التشريق ، و هو الرابع من النحر، و في غيره من الأمصار عقيب عشر صلوات أو لها الظهر من يوم النحر و آخرها الفجر من يوم الثاني من التشريق سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، و ليس بمسنون عقيب النوافل ، ولا في غير أعقاب الصلوة .

وكيفية التكبير في الفطر أن يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلاّ الله والله أكبر ولله الحمد والحمد لله على ما هدانا ، وله الشكر على ما أولانا ، وفي الأضحى مثل ذلك ، ويزيد في آخرها بعد قوله : و له الشكر على ما أولانا ، و رزقنا من بهيمة الأنعام ، و يكر ، أن يخرج من البلد بعد الفجر إلاّ بعد أن يشهد صلوة العيد فا ن خالف فقد ترك الأفضل فأمّا قبل ذلك فلا بأس ، ولا يخرج إلى المصلى بسلاح إلاّ عند الخوف من العدو ومتى نسى التكبيرات في صلوة العيد حتى يركع منى في صلوته ولا شيء عليه ، و إن شك في أعداد التكبيرات بنى على اليقين احتياطاً ، وإن أتى بالتكبيرات قبل القرائة ناسياً أعادها بعد القرائة ، و إن فعل ذلك تقيية لم يكن عليه شيء .

و يستحب أن يرفع يديه مع كل تكبيرة ، و إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات تمسمها مع نفسه . فا ن خاف فوت الركوع و الى بينها من غير قنوت . فا ن خاف الفوت تركها وقضاها بعد التسليم، ولا يجوز أن يصلى في المساجد في مواضع كثيرة . و يستحب للإمام أن يحث الناس في خطبته في الفطر على الفطرة ، وفي الأضحى

على الأضحية .

و من لاتجب عليه صلوة العيد من المسافر و العبد و غيرهما يجوز لهما إقامتها منفردين سنتّة .

ولا بأس بخروج العجايز و من لاهيأة لهن من النساء في صلوة الأعياد ليشهدن الصلوة ، ولا يجوز ذلك لذوات الهيئات منهن والجمال .

ويستحب للا نسان إذا خرج في طريق أن يرجع من غيره اقتداء بالنبي عَمِيًّا اللهِ

174

(كتاب صلوة الكسوف)

صلوة كسوف الشمس و خسوف القمرفرض واجب ،كذلك عند الزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة يجب مثل ذلك.

و يستحبُّ أن تصلَّى هذه الصلوة جماعة ، و إن صلَّى فرادي كان جايزاً ، ومن ثرك هذه الصلوة متعمَّداً عند كسوف الشمس أو القمر بأجمعها قضاها مع الغسل ، و إن تركها ناسياً ، والحال ما قلناه قضاها بلا غسل ، ومتى احترق بعض الشمس أوالقمر و ترك الصلوة متعمَّداً قضاها بلاغسل ، و إن تركها ناسياً لم يكن عليه قضاء ، و وقت هذه الصلوة إذا ابتدأ الشمس أو القمر في الانكساف إلى أن يبتدء في الانجلاء. فا ذا ابتدأ في ذلك فقد مضى وقتها . فمتى كان وقت صلوة الكسوف وقت فريضة فا ِن كان أو َّل الوقت صلَّى صلوة الكسوف. ثم َّصلوة الفرض فا ن تضيُّق الوقت بدأ بصلوة الفرض. ثم قضا صلوة الكسوف ، وقد رويأته ببدء بالفريضة على كل حال (١١) وإنكان في أو َّل الوقت و هو الأحوط. فارن دخل في صلوة الكسوف فدخل عليه الوقت قطع صلوة الكسوف ، ثم صلى الفرض . ثم استأنف صلوة الكسوف . فا ن كان وقت صلوة الليل صلَّى أو "لاَّ صلوة الكسوف. ثم " صلَّى صلوة الليل. فا إن فاتنه صلوة الليل قضاها بعد ذلك وليس علمه شيء.

و إذا اجتمع صلوة الكسوف وصلوة الجنازة و صلوة الاستسقاء بدأ بالصلوة على الميت. ثم بصلوة الكسوف. ثم الاستسقاء لأ نه مسنون يجب تأخَّره عن الفرض، و متى علم بالكسوف صلَّى صلوة الكسوف. فا ن غابت الشمس أو القمر أو تغيمت ولا يعلم وقتالانجلاء استظهر .

و صلوة الكسوف واجبة على الرجال و النساء لأن عموم الأخبار يقتضي ذلك

⁽١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٤٦٤ عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن صلوة الكسوف في وقت الفريضة فقال ، ابدء بالفريضة فقيل له ، في وقت صلاة الليل فقال : صل صلاة الكسوف قبل صلاة الليل .

غير أنَّه لاينبغى أن يحض جماعة الرجال إلَّا العجايز من النساء . فأمَّا غير هن "فينبغى أن يصلِّين في بيوتهن " . فإن اجتمع جماعة من النساء جاز أن يصلّين جماعة منفردات عن الرجال .

وصلوة الكسوف عشر ركعات بأربع سجدات ، وتشهد واحد ركع خمس ركعات ويسجد في العاشرة ، ويقرأ في أو ل ويسجد في العاشرة ، ويقرأ في أو ل ويسجد في العاشرة ، ويقرأ في أو ل ركعة سورة الحمد وسورة الخرى إن شاء و إن أراد قراءة بعض السورة كان أيضاً جائزاً فا ذاأراد في الثانية تتم بقية تلك السورة قرأها ، ولا يلزمه قراءة سورة الحمد بني من الموضع الذي انتهى إليه فإن أراد أن يقرأ سورة الخرى قرأ الحمد . ثم قرأ بعدها سورة وكذلك القول في باقى الركعات و يقنت في كل ركعتين قبل الركوع ، فإن لم يفعل واقتصر على القنوت في العاشر لم يلزمه شيء ، وكلما رفع رأسه من الركوع قال: الله أكبر إلا في الخامسة والعاشرة فإنه يقول: سمع الله لمن حمده .

ويستحب أن يكون مقدارمقامه في الصلوة مقدارزمان الكسوف ، ويكون مقدار قيامه في الركوع مقدار قيامه للقرائة و يطول سجوده .

ويستحب قرائة السور الطوال مثل الأنبياء و الكهف، و متى فرغ من الصلوة ولم يكن انجلاء الكسوف استحب له إعادةالصلوة، و إن اقتصر على التسبيح والتحميد لم يكن به بأس.

و يجوز أن يصلّى صلوة الكسوف على ظهر الدابّة ويصلّيها وهوماش ٍ إذالم يمكنه النزول والوقوف .

﴿كتاب الجنائز﴾

مدار هذا الكتاب على أربعة أشياء أو لها: الغسل و بيان أحكامه، و الثانى: التكفين وبيان أحكامه. الثالث: دفنه وبيان أحكامه. الرابع: الصلوة عليه وبيان أحكامها. فأمّا الفسل فيتقد مذلك آداب و سنن تتعلّق بحال الاحتمار. فإ ذاحضر الإبسان الموفاة استقبل بوجهه القبلة فيجعل باطن قدميه إليها على وجه لوجلس لكان مستقبلاً للقبلة ، وكذلك يفعل به حال الغسل. فأمّا في حال الدفن و الصلوة عليه يجعل معترضاً ويكون رأس الميّت ممّا يلى بمين المتوجّه إلى القبلة و رجلاه ممّا يلى يساره ، وينبغى أن يلقين الشهادتين و الاقرار بالأ تمية واحداً واحداً ، و يلقين كلمات الفرج و هي: الإله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع ، وما فيهن وما بينهن وما تحتهن ورب العرش العظيم ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، ولا يحضره جنب ولا حائض ، ومتى يصعب عليه خروج الروح نقل إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه في حياته ، ويتلى القرآن عنده ليسهل الله غوه ، و مدّت يداه إلى جنبيه ، و غطى بثوب ، و إن كان ليلا أسرج في البيت مصباح فوه ، و مدّت يداه إلى جنبيه ، و غطى بثوب ، و إن كان ليلا أسرج في البيت مصباح حديدة أصلا . ولا يترك وحدة بل يكون عنده من يذكر الله تعالى ، ولا يترك على بطنه وحديدة أصلا .

و متى مات أخذفي أمره عاجلاً و في تجهيزه ، ولا يؤخِّر إلَّا لضرورة .

واعلم أن عسل الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فرض على الكفاية بلاخلاف و الميت لا يخلوا من أن يكون رجلاً أوإمرأة فا إن كان رجلاً فأولى الناس بميرا ثه أولاهم بحمله و دفنه والصلوة عليه أباً كان أو إبناً أو أخا أو هما أوجد أفا ن تشاجروا في ذلك فأولاهم بميرا ثه أولاهم بتولّى أمره ، و متى كان هناك رجال أباعد ونساء أقارب ليسلهن وحممحرم. فالرجال أولى بتولّى غسله، فقد روى أنّه إذا كانت ذات رحم محرم

جاز لها أن تتولَّى غسله من وراء الثياب (١) والأوَّل أحوط فأمَّا إن لم يكن لها رحم محرم فهي كالأ جنبيّات سواء ، ومن مات بين رجال كفّار و نساء مسلمات لاذات رحم له فيهن "أمر بعض النساء رجالاً من الكفّار بالاغتسال . ثم " تعلّمهم بغسل أهل الإسلام ليغسُّلوه كذلك ، وإن مات بن نساء مسلمات ورجال كفَّار ، وكان له فيهن محرم من زوجة أوغيرها غسَّلته مزوراء الثياب ، ولم يجر دنَّه من ثياب ، و إن لم يكن له فيهن محرم ولا معهن" رجال مسلمون ، ولا كفَّار دَفَّنه بثيابه ولم يغسَّله على حال ، و أمَّا إن كان إمرأة فلا تخلوا أن يكون لها زوج أولم يكن فاين كان لها زوج فالزوج أولى بجميع ذلك من كلُّ أحد ، و إن لم يكن لها زوج فلا يخلو من أن يكون نساء بلا رجال أو رجال بلا نساء أو رجال و نساء فا إن كان هناك نساء بلا رجال فهو على ثلاثة أضرب: من لها رحم ومحرم ، ومن لها رحم بلا محرم ، ومن كانلار حملها ولا محرم ، و كلُّ من لوكانت رجلاً لم يحل له نكاحها كأمَّها وجد تها وبنتها فيي أولى من كل أحد ،والترتب فيه كالترتيب في الرجل و يكون أولاهم بميراثها أولاهم بتولّى أمرها ، والَّتي لهار حموليست بمحرم . فكل من لوكانت رجلاً حل له نكاحها كمنات عمليا . وبنات خاليا ، وبنات خالاتها وبنات عمَّا تهافهي أولى من الأجنبيَّات . فا إن الم يكن هناك رحم ولامحرم فهن الأجنبيَّات فهي أولى ممَّن له الولاء ، و إن كان رجالاً بلانساء فكلُّ من كان محرماً لها جازله أن يتولّى ذلك منهاالأولى فالأولى كما قلناه في الرجال سواء ، ومن لامحرم له من الرجال كابن العمُّ ، و ابن الخال فهوكاً جنبيُّ. فإن اجتمع رجال و نساء من القرابات فالنساء أولى من الرجال لا تُنهن أعرف و أوسع في باب النظر إليهن ، ومتى لم يكن هناك قرابة فالمذهب أنَّه لايجوز لأحدأن يغسَّلها ولا يتيمَّمها وتدفن بثيابها . وقد رويت في أنَّه يجوز لهم أن يغسَّلوا محاسنها يديها و وجهها (٢) والأوَّل أحوط.

⁽۱) رواها في التهذيب ج ۱ ص ٤٣٩ ج ١٤١٦ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و ليس عنده من يفسله إلا النساء هل نفسله النساء فقال: تفسله إمرأته أوذات محرمه و نصب عليه النساء الماء صبا من فوق المثياب

⁽٢) روأها في التهذيب ع ١ ص ٤٤٢ ج١٤٢٩ عن مفضل بن عمر قال ، قلتلابي ـــــ

و إذا ماتت بينرجال مسلمين أجانب ولا زوج لها فيهم ونساء كافرات أمرالرجال بعض النساء الكافرات بالاغتسال ، وتغسّلها تغسيل أهل الإسلام ، وإن كان لهافي الرجال محرم أو زوج غسّلوها من وراء ثيابها ولم تقربها الكافرة .

فا بن كانت صبيّة لها ثلاث سنين فصاعداً فحكمها حكم النساء البالغات . فا بنكان دون ذلك جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء .

و الصبي إذا مات وله ثلاث سنين فصاعداً فحكمه حكم الرجال سواء ، وإنكان دون ذلك جاذ للا جنبيات غسله مجر داً من ثيابه .

إذا اجتمع أموات جماعة فإن كان فيهم من يخشى فساده بدء به و إن لم يكن كذلك فالأولى بالتقديم الأب ثم الابن و ابن الابن ثم الجد ، و إن كان إخوان في درجته قد م أسنهما فإن تساويا القرع بينهمافا بنكان أحدهما أقوى سبباً قد م لذلك ، و الزوجتان إذا اجتمعا قد مت أسنهما فإن تساوتا القرع بينهما .

و الكفن المفروض ثلاثة أثواب لا يجوز أقل منها مع القدرة: مئزر و قميص و إزار ، والفضل في خمسة أثواب و الزيادة عليها سرف ولا يجوز ، وهي لفافتان أحدهما حبرة (١) وعبرية غير مطرزة بالذهب أوشيء من الحرير المحض ، وقميص و إزاروخرقة فهذه الخمسة جملة الكفن ، و يضاف إليها العمامة ، و ليست من جملة الكفن لكنها سنة مؤكّدة لا ينبغي تركها هذا إذا كان رجلا و إن كان إمرأة زيدت لفافتين فيكمل لها سبعة أثواب ولا يزدن على ذلك ، والاقتصار على مثل ماللرجال جايز هذا إذا تمكن منه فا ن تعذار ذلك أو أجحف بالورثة اقتصر من الكفن على ما يستره فحسب .

ولا يجوز أن يكفَّن في الحرير المحض، و يكره تكفينه فيما قدخلط فيهالغزل مع الاختيار، ويكره أيضاً أن يكفِّن في الكتَّان، و المستحبُّ ماكان قطناًمحضاً ومتى

جدعبدالله عليه السلام ، جملت فداك ما تقول : في المرأة تكون في السفر مع الرجال ليس فيهم ذومحرم بها ، ولا معهم إمرأة فتموت المرأة فما يصنع بها ؟ قال ، يفسل منها ما أوجبالله عليه التيمم ولا يمس ولا يكثف لها شيء من محاسنها التي أمرافة بسترها فقلت ، كيف بصنع بها ؟ قال ، يفسل بطن كفيها أم يفسل طهر كفيها .

⁽١) الحبرة ، كمنهة برديماني .

لم يكن له ما يكفّن به وكانت له قميص مخيطة فلا بأس أن يكفّن فيه إذا كانت خالية من نجاسة نظيفة و يقطع إزارها ولا يقطع إكمامها ، و إنّما يكره الإكمام فيما يبتدى من القمصان ، و إذا حصلت الأكفان فرشت الحبرة في موضع نظيف و ينشر عليها شيء من الذريرة المعروفة بالقميحة ، و يفرش فوقه الإزار وينشر عليه شيء من الذريرة ، و يفرش فوقه الإزار وينشر عليه شيء من الذريرة ، و يفرش فوق الإزار قميص ، و يستحب أن يكتب على الحبرة و الإزار و القميص و العمامة فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأن عما عبده ورسوله ، وأن أمير المؤمنين و الأثمة من بعده يذكرون واحداً واحداً أثمته أثمة الهدى الأبرار ، أمير المؤمنين و الأثمة من بعده يذكرون واحداً واحداً أثمته أثمة المهدى الأبرار ، ويكتبذلك بتربة الحسين تماني إن وجد و إن لم يوجد يكتب بالإصبع ، ولا يكتب ذلك بالسواد ، و إن لم يوجد حبرة جعل بدلها لفافة أخرى .

و يكره أن يقطع شيء من الأكفان بالمحديد بل ينبغي أن يخرق ، و المستحب أن يخاط بخيوطه منه ولاتبل بالريق .فإذا فرغ من الكفن لفي جميعه وعزل ويستعد معه من الكافور الذي لم تمسدالنار وزن ثلاثة عشر درهماو ثلث إن تمكن منه وهو الأفضل و إن لم يتمكن منه و أوسطه وزن أربعة مثاقيل فإن لم يوجد فمقدار درهم فإن لم يوجد فما تيسر فإن لم يوجد أصلا دفن بغير كافور .

ولا يخلط بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من أنواع الطيب، و يستعد شيء من السدر لغسل رأسه فإن لم يوجد فالخطمى أوما يقوم مقامه في تنظيف الرأس، وقليل من الكافور للغسلة الثانية، و يستجد أيضاً جريدتان خضراوان من النخل فإن لم يوجد فمن السدر. فإن لم يوجد فمن أيضاً موجد فمن غيره من الشجر الرطب فمن السدر. فإن لم يوجد فمن الخلاف فإن لم يوجد فمن غيره من الشجر الرطب فإن لم يوجد أصلاً فلا بأس بتركه، ويكتب عليه أيضاً ماكتب على الأكفان، ويستعد أيضاً مقدار رطل من القطن ليحشى به المواضع التي يخاف من خروج شيء منها. فإن ا فرغ من جميع ذلك أخذ في أمم غسله أولى الناس به على مابيناه ومن يأمره هو به وتوضع من جميع ذلك أخذ في أمم غسله أولى الناس به على مابيناه ومن يأمره هو به وتوضع من جميع ذلك أخذ في أمم غسله أولى الناس به على مابيناه ومن يأمره هو به وتوضع من جميع ذلك أخذ في أمم غسله أولى الناس به على مابيناه ومن يأمره هو به ويوضع للهنا الميت مثل ذلك ويحفر ساجة أوسر بر مستقبل القبلة عرضاً على مابيناه، ويوضع عليها الميت مثل ذلك ويحفر لصب الماء حفيرة يدخل فيها الماء فإن لم يمكن جاز أن ينصب إلى البالوعة، ويكره أن ينصب إلى الكنيف ولا يسخن الماء لغسل الميت . فإن كان برداً شديداً يخاف الغاسل

على نفسه جاز إسخان الماء ، ثم يؤخذ السدر فيطرح في إجَّانة وبصب عليه الماء ويضرب حتَّى يرغو ، ويؤخذ رغوته فيطرح فيموضع نظيف ليغسل به رأسه ، و ينبغي أن يغسُّل الميُّت تحت سقف ، ولا يغسُّل تحت السماء فا إن لم يمكن جازخلافه . ثمُّ ينزع قميصه يفتق جيبه ، و ينزع من تحته ، و يترك على عورته مايسترها . ثمُّ يلين أصابعة فا ن امتنعت تركها على حالها . ثم بيداً بفرجه فيغسله بماء السدر والحرض ، و يغسله ثلاث مر"ات ويكثر الماء ويمسح بطنه مسحاً رفيقاً . ثم "يتحو"ل الغاسل إلى رأسه فيبدء بغسل رأسه يبدأ بشق رأسه الأ يمنو لحيته ورأسه ويثنى بالشق الأيسر منه ولحيته ووجهه ويغسله برفق ولا يعنف به . فا ذاغسله ثلاث مر ات أضجعه على شقَّه الأيسر ليبدو له الأيمن ثم يغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات متواليات ، ويكون الّذي يصب عليه الماء لايقطعه بل يصب من قرنه إلى قدمه متوالياً فإنا بلغ حقويه أكثر من الماء . ثم يرده إلى جانبه الاً يمن ليبدوا له الاً يسر فيغسل من قرنه إلىقدمه ثلاث مر َّات مثلذلك ،و يمسح يده على بطنه و ظهره . ثم عرد"، على قفاه فيبدأ بفرجه بماء الكافور فيصنع كما صنع أول مرة فيفسله ثلاث مرات بماء الكافور و يمسح يده على بطنه مسحاً رفيقاً . ثم " يتحو ل إلى رأسه فيصنع كما صنع أو لا فيغسل رأسه من جانبيه كليهما و وجهه ، و جميع رأسه بماء الكافور ثلاث غسلات . ثم عرد و إلى جانبه الأيس ليبدو له الأيمن فيغسله ثلاث غسلات منقرنه إلى قدميه ، ويدخل يده تحت منكبيه و ذراعيه ، ويكون الذراع و الكف مع جنبه طاهرة كلّما غسل شيئاً منه أدخل يده تحت منكبيه و باطن ذراعه . ثم يردُّه على ظهره و يغسله بماء قراح كما فعل أو لا ً و يبدأ بالفرج . ثم " يتحوَّل إلى الرأس و الوجه ويصنعكما صنع أوَّلاً بماء قراح . ثمَّ الجانب الأيمن ثمَّ الأ يسرعلي مابينًاه في الفسلتين الأو التين ، وكلَّما غسل الميِّت غسلة غسل الغاسل يده إلى المرفقين ، ويغسل الاجَّانة بماء قراح . ثمَّ يطرح فيها ماءآخر للغسلة المستأنفة ، ولا يركّب الميّت في حال غسله بل يكون على جانِبه ، ولا يقعده ولا يغمز بطنه ، وقد روي أنَّه يوضَّأ الميَّت قبل غسله (١) فمن عمل بها كان جايزاً غير أنَّ عمل الطايفة على

⁽١) رواها في التهذيب ج١ ص ٢٠٧ ح ٨٧٨ عن عبدالله ين عبيدقال ، سالت أباعبدالله ب

ترك العمل بذلك لأن غسل الميت كغسل الجنابة . ولا وضوء في غسل الجنابة فا ذا فرغمن غسله نشفه بثوب نظيف . ثم يأخذ في تكفينه فيتوضاً أو لا الغاسل وضوء الصلوة وإن ترك تكفينه حتسى يغتسل كان أفضل إلا أن يخاف على الميت بأن يظهر به حادثة فيبدأ أو لا بتكفينه .

وغسل الغاسل للميت فرض واجب ، وكذلك كلُّ من مسَّه بعد برده بالموت ،و قبل غسله يجب عليه الغسل فا إن مسَّه بعد تطهيره لم يجب عليه شيء ، و إن مسَّه قبل برده لم يلزمه الغسل و يغسل يده . فا ذا فرغ من ذلك حنَّطه فيعمد إلى قطن و يذر عليه شيئاً من الذريرة ، و يضعه على فرجيه قبله و دبره ، و يحشو القطن في دبره لئلاّ يخرجمنه شيء ، ويأخذ الخرقة ، ويكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبرأوأقل أو أكثر فيشد ها في حقويه ، ويضم فخذيه ضمًّا شديداً و يلفُّها في فخذيه . ثم يخرج رأسها من تحت رجليه في الجانب الأيمن ويغمرها في الموضع الّذي لف فيه الخرقة ويلف فخذيه منحقويه إلى ركبتيه لفًّا شديداً . ثمّ يأخذ الإزار فيؤزّره به ، ويكون عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين فا إن نقص عنه لم يكنبه بأس ، ويعمدإلى الكافور فيسحقه بيده ، ويكر مأن يسحقه بحجر أوغير ذلك ، ويضعه على مساجده جبهته و باطن كفيته ويمسح به راحتیه و أصابعهما ، و یضع علی عینی رکبتیه و ظاهر أصابع قدمیه ، ولا یجعل نی سمعه و بصره و فيه شيئًا من الكافور ، ولا يجعل فيها أيضاً شيئاً من القطن إلَّا أن يخاف خروج شيء منه فا ن فضل من الكافور شيء جعله على صدره ومسح صدره به . ثم يرد القميص عليه و يأخذ الجريدتين فيجعل إحديهما من جانبه الأيمن مع ترقونه ويلصقها بجلده و الا خرى من جانبه الأيسر ما بين القميص والإزار . ثم يعممه فيأخذ وسط العمامة فيثبتها على رأسه بالتدوُّر ، و يحنكُه بها و يطرح طرفيها جميعاً على صدره ، ولا يعمُّمه عمَّة الأعرابيُّ بلاحنك . ثمُّ يلفُّه في اللفَّافة فيطوى جانبها الأيسر علىجانبها الأيمن، وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر. ثمُّ يضع بالحبرة أيضاً ذلك و يعقد

عليه السلام عن غسل الميت قال ، يطرح عليه خرقه ثم يغسل فرجه ، و يوضأ وضوء السلوة ثم يغسل رأسه بااحدر والاشنان ، ثم بالماء والكافور ، ثم الماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح في الماء ،

طرفيها ممَّا يلي رأسه ورجليه فإ ذا فرغمن جميع ماذكرناه حمله إلى قبره على سريره .

و إن كان الميت مجدوراً أو كسيراً أو صاحب قروح أو محترقاً و لم يخف من غسله غسل فا ن خيف من مسه صب عليه الماء صباً فإن خيف أيضاً من ذلك يتيملم بالتراب.

و إن كان الميت غريقاً أو مصعوقاً أو مبطوناً أو مدخناً أو مهدوماً عليه استبرى بعلامات الموت فا ن اشتبه ترك ثلاثة أينام . ثم خستل و دفن بعد أن يصلى عليه فا ن كان الميت محرماً غستل كما يغسل الحلال و كغن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئاً من الكافور .

و إن كان الميت صعيباً غسال كتفسيل الرجال ، وكفن كتكفينهم و تحنيطهم فا ن كان قد بلغ ست سنين فصاعداً صلّى عليه ، و إن كان دون ذلك لم تجب عليه الصلوة ، و يجوز ذلك عند التقيية .

و إنكان الصبى سقطاً ، وقدبلغ أربعة أشهر فصاعداً وجب غسلهو تحنسطهو تكفينه وإن كان الأقل من ذلك دفن كما هو بدمه .

وغسل المرأة كغسل الرجل و تحنيطها كتحنيطه إلا أنَّه تزاد لفًّا فتين على ماقد مناه .

و يستحب أن تزاد خرقة يشد بها ثدياها إلى صدرها ، و يكثر القطن لقبلها ، و إذاا ريد دفنها جعل سريرها قد ام القبر ، و يؤخذ إلى القبر عرضاً و يأخذهامن قبل وركيهازوجها أوأحد ذوى أرحامها ، ولا يتوللى ذلك أجنبي إلا عند الضرورة ، وإن كانت نفسا أو حايضاً غسلت كتغسيلها طاهراً ، و إن كانت حبلي لا يغمز بطنها في الغسلات ، و إن مات الصبي معها في بطنها دفن معها فا ينكانت ذهية والولد من مسلم دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها ، وروى أنه يجعل ظهرها إلى القبلة إذ الجنين في بطن المموجهه إلى ظهرها ليكون الولد مستقبل القبلة .

و إن مانت المرأة ولم يمت الولد شق بطنها من الجانب الأيسر وا ُخرج الولد و خيط الموضع ، و غسلت ، و دقتت . فإن مات الولد ولم تمت هي ولم يخرج الولد

أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها يدها فيفرجها فقطعت الصبي وأخرجته قطعة قطعة ، و غسَّل و كفَّن و حنَّط و دفن إن أمكن ذلك .

ولا يجوز قص شيء من شعر الهيت ولا من ظفره ، ولا يسر ح رأسه ولا لحيته و متى سقط من ذلك جعل معه في أكفانه ، و إذا خرج شيء من الميت من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه ، ولم يجب عليه إعادة الغسل . فإن أصاب ذلك كفنه قرض الموضع منه بالمقراض ، والجريدة توضع مع جميع الأموات من النساء و الرجال والصبيان مع التمكن . فإن كانت الحال حال تقية ولم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر فإن لم يمكن ذلك ترك بغير جريدة ، ولاينبغي للمؤمن من أن يغسل أهل الخلاف فإن اضطر إليه غسله غسل أهل الخلاف ولا يترك معه الجريدة ، وإذا لم يوجد كافور ولا سدر غسل بالماء القراح .

وإذامات الميت في مركب في البحر ولايقدر على الشط يغسل ويحنط ويكفن و يصلى عليه . ثم يثقل ويطرح في البحر ليرسب إلى قرار الماء ، ومن وجبعليه القود و الرجم أمر أو لا بالاغتسال و التحنط . ثم يقام عليه الحد ويدفن بعد ذلك ، ولا يجب غسله بعد موته لكن يصلى عليه إذا كان مسلماً .

و الشهيد هو الذي يقتل بين يدى إمام عدل في نصرته أو بين يدى من نصبه الإمام و ينبغي أن يدفن بثيابه ولا يغسل ، و يدفن معه جميع ما عليه ، ويصلّى عليه إذاأصابه الدم إلاّ الخفيّن ، وقد روي أنهما إذا أصابهما دم دفيّنا معه (١) و من حمل من المعركة و به رمق ، ثم مات نزع عنه ثيابه و غسّل و كفّن و حنيّط وصلّى عليه .

و كل مقتول سوى من ذكرناه فلابد من غسله و تحنيطه و تكفينه ظالماً كان أو مظلوماً ، و حكم الصغير و الكبير و الذكر و الأنثى سواء إذا قتل في المعركة غير أنَّه

⁽۱) رواها فى الكانى ي ۳ س ۲۱۱ عن زيدين على عن آبائه قال ، قال أمير المؤمنين على المدامة والمنطقة و السراويل عليه المدام ، ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة والمنطقة و السراويل إلا أن يكون أصابه دم فان أصابه دم ترك ، ولا يترك عليه شيء معقود إلا حل .

يصلّى عليه ، ولا فرق من أن يقتل بحديد أو بخشب أو بحجارة أو برفس ، والحكم فيه سواء لعموم الأخبار .

الجنب إذا استشهد لا يجب غسله ، و كان حكمه حكم من ليسكذلك لأنه لا دليل عليه .

إذا وجد في المعركة ميّت و ليس به أثر حكم له بحكم الشهداء إذا خرج من المعركة ، ومات قبل أن ينقضي الحرب ، و ينتقل عنها فهو شهيد أكل أو لم يأكل وإن مات بعد تقضى الحرب وجب غسله و إن لم يأكل و يشرب .

كل" من قتل في المعركة حكم له بحكم الشهادة عمداً قتل أو خطأ بسلاح أوغير سلاح شوهد قاتله أو لم يشاهد .

إذا وجد غريق أو محترق فيحال القتال حكم له بالشهادة ، وإن خرج بعدالقتال و بقى ولوكانت ساعة أو أوصى أو أكل وجب غسله .

ولد الزنا يغسل عليه إذا مات خلافاً لقتادة في أنَّه لا يغسَّل و يصلَّى عليه . و النفساء تغسَّل و يصلَّى عليها خلافاً للحسن البصرى" في أنَّه لا يصلَّى عليها . قتيل أهل البغي لا يغسَّل ولا يصلَّى عليه لأ ننَّه كافر .

قتيل أهل العدل في جهة أهل البغي لا يغسُّل و يصلَّي عليه .

قطّاع الطريق إذا قتلوا غسّلوا و صلّى عليهم ، و من قتله قطّاع الطريق غسّلوا و صلّى عليهم .

إذا اختلط قتلى المسلمين بالمشركين روي أن أمير المؤمنين كالتلكم قال: ينظر مؤتزرهم فمن كان صغير الذكريدفن. فعلى هذا يصلى على من هذه صفته. و إن قلنا: إن يصلى على كل واحد منهم منفرداً بنية شرط إسلامه كان احتياطا، وإن قلنا: يصلى عليهم صلوة واحدة، وينوى بالصلوة الصلوة على المؤمنين منهم كان قويناً.

و من وجد من المقتول قطعة فا ن كان فيه عظم وجب غسله و تحنيطه و تكفينه و إن كان موضع الصدر صلّى عليه أيضاً . و يجب على من يمسّه الغسل إذا كان ذلك في غير المعركة فا ن كان في المعركة سقط غسله ، ووجب باقى الأحكام ، و إنكانت القطعة الَّتي فيها العظم قطعت من حيَّ وجب على من مسَّها الغسل ، و إن لم يكن فيها عظم دفن كما هو ولم يغسَّل ولا يجب على من مسَّه الغسل .

و إذا أراد الغاسل للمقتول غسله بدأ بغسل دمه . ثم صب عليه الماء صبا ولا يدلك جسده ، ويبدأ بيديه و دبره ويربط جراحاته بالقطن و العصيب ، وكذلك موضع الرأس ، و يجعل عليه بزيادة قطن ، و إن كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه غسل الرأس أو لا . ثم الجسد على ما بيتناه و يوضع القطن فوق الرقبة ، و يضم إليه الرأس و يجعل معه في الكفن ، و كذلك إذا أنزله في القبر يتناوله مع الجسد وأدخله اللحد، ووجسّه إلى القبلة .

و إذا حمل الميت إلى قبره ينبغى أن يتبع الجنازة ولا يتقدّمها وإن مشى بمينها و شمالها كان أيضاً جايزاً ، و إن تقدّمها لعارض من مرض أوضرورة كان جايزاً ، وإن كان لغير ذلك فقد ترك الفضل ، و يكره الركوب خلف الجنازة إلاّ عند الضرورة .

ويستحب لن شيع الجنازة أن يحمله من أربع جوانبه يبدأ بمقدم السرير الأيمن. ثم "يمر "معه و يدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله الأيسرويمر "معه إلى أن يرجع إلى المقد "م كذلك دور الرحا.

و يستحب إعلام المؤمنين بجنازة المؤمن ليتوفّروا على تشييعه ، و يستحب للن رأى جنازة أن يقول : الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم . ثم يمر بها إلى المصلّى فيصلّى علمه .

و أولى الناس بالصاوة على الميت الولى "أومن يقد مه الولى". فإن حضر الأمام العادل كان أولى بالتقد م، ويجب على الولى "تقديمه. فإن لم يفعل لم يجز له أن يتقد م فإن لم يحضر الإمام وحضر رجل من بني هاشم استحب "للولى "أن يقد مه. فإن لم يفعل لم يعجز أن يتقد م فإن حضر جماعة من الأولياء كان الأب أولى . ثم "الولد، ثم "ولد الولد . ثم "الجد" من قبل الأب و الأم " . ثم "الأخ من قبل الأب و الأم " . ثم "الأخ من قبل الأب . ثم "النامم . ثم "الحال . ثم "ابن العم " . ثم "الخال . ثم "ابن العم " . ثم "ابن الخال ، و جملته أن " م كان أولى بميراثه كان أولى بالصلوة عليه لقوله تعالى "

د وأولوالا رحام بعضهم أولى ببعض (١) وذلك عام ، و إذا اجتمع جماعة في درجة قد م الا ترء ثم الا فقه . ثم الا سن لقوله تَالَيْكُم يؤمّكم أقرءكم . الخبر . فإن تساووا في جميع الصفات أقرع بينهم الولى .

الحر" أولى من المملوك في الصلوة على الميست، و كذلك الذكر أولى من الا نشى إذا كان ممن يعقل الصلوة، و يجوز للنساء أن يصلين على الجنازة مع عدم الرجال، و حدهن إن شئن فرادى، و إن شئن جماعة فإن صلين جماعة وقفت الا مامة وسطبن المعمول به من وقت النبي على النبي الله وقتنا هذا في الصلوة على الجنازة أن يصلي جماعة فإن صلى فرادى جازكما صلى النبي الميالية الأوقات المكروهة للنوافل يجوز أن يصلى فيها على الجنازة، لا بأس الصلوة والدفن ليلا، و إن فعل بالنهار كان أفضل إلاأن يخاف على الميست إذا اجتمع جنازة رجل وصبى يصلى عليه و خنثى وإمرأة قد "مت المرأة إلى القبلة و بعدها الخنثى، ثم "الصبى" ثم "الرجل، ويقف الا مام عند الرجل، و إن كان الصبى "لا يصلى عليه م فرادى كان أفضل. يسقط الصلوة على الميست إذا صلى عليه واحد، والزوج أحق بالصلوة على المرثة من جيع أوليائها.

و إذا أراد الصلوة و كانوا جماعة تقد م الأ مام و وقفوا خلفه صفوفاً فا ن كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف . فا ن كان فيهن حايض وقفت وحدها في صف بارزة عنهن و عنهم . فا ن كانوا نفسين تقد م واحد و وقف الآخر خلفه بخلاف صلوة الجماعة ، ولا يقف على يمينه ، و إن كان الميت رجلاً وقف الأمام في وسط الجنازة ، و إن كان الميت رجلاً وقف الأمام و بين الجنازة شيء يسير لا يبعد عنها و يتحقى عند الصلوة عليه إن كان عليه نعلان فا ن لم يكن عليه نعل أو كان عليه خف صلى عليه كذلك ولا ينزعهما .

و كيفيّة الصلوة عليه أن يرفع يديه بالتكبير و يكبّر تكبيرة ، و يشهد أن لا إله إلا الله . ثم يكبّر تكبيرة أخرى ، ولا يرفع يديه ، و يصلّى على النبيّ قَبْلُا .

⁽۱) الإنقال « ۲ -

ثم يكبر الثالثة ويدعو للمؤمنين . ثم يكبر الرابعة و يدعو للميت إن كان مؤمنا ، و عليه إن كان ناصباً و يلعنه و يبرء منه ، و إن كان مستضعفاً قال : ربننا اغفر للذين تا وا إلى آخر الآية ، و إن كان لا يعرف مذهبه سئل الله أن يحشره مع من كان يتولاه ، و إن كان طفلاً سئل الله أن يجعله له و لا بويه فرطا ثم يكبر الخامسة ، ولا يبرح من مكانه حتى يرفع الجنازة و يراها على أيدى الرجال ، و من فاته شيء من التكبيرات أتمنها عند فراغ الإمام فيتابعه . فإن رفعت الجنازة كبر عليها ، و إن كان مرفوعة ، و إن بلغت إلى القبر كبر على القبر إنشاء .

و الأفضل ألّا يرفع يده فيما عدى الأو لة فا ن رفعها كان أيضاً جايزاً ومن كبسر تكبيرة قبل الإمام أعادها مع الإمام

و من فأتته الصلوة على الجنازة جاز أن يصلى على القبر بعد الدفن يوماً و ليلة فا ن زاد على ذلك لم تجز الصلوة عليه ، ولا تجوز الصلوة على غايب مات في بلد آخر لأثنه لا دلمل علمه .

و يكره أن يصلّى علىجنازة واحدة دفعتين .

وإذا تضيّق وقت فريضة بدء بالفرض. ثم الصلوة على الميّت إلاّ أن يكون الميّت يخاف من ظهور حادثة فيه فحينئذ يبدأ بالصلوة عليه .

و أفضل ما يصلّي على الجنائز في مواضعها المرسومة بذلك ، و إن صلّى عليها في المساجد كان أيضاً جايزاً ، و متى صلّى على جنازة . ثمّ بان أنّها كانت مقلوبة سوّيت واعيدت الصلوة عليها مالم تدفن فا ن دفن مضت الصلوة .

و الأفضل أن لايصلى على الجنازة إلا على طهر فان فاجأته جنازة ولم يكن على طهر تيمه و صلى عليها . فان لم يمكنه صلى عليها بغير طهر ، وكذلك الحكم إن كان جنباً ، والمرأة إن كانت حايضاً جاز أن يصليا من غير اغتسال ، و مع الغسل أفضل ، و من صلى بغير تيمه أيضاً جاز .

و إذا كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين و أحضرت جنازة ا'خرى فهو مخيّر بين أن يتم خمس تكبيرات على جنازة الا و لة . ثم يستأنف الصلوة على الا خرى ، و بين أن يكبّر الخمس تكبيرات من الموضع الّذي انتهى إليه ، وقد أجزأه عن الصلوة عليهما .

و متى صلّى جماعة عراة على ميّت فلا يتقدّم إمامهم بل يقف في الوسط فان كان الميّت عرياناً نزل في القبر أو لا وغطّيت سوئته . ثم يضلّي عليه بعد ذلك و يدفن فا ذا فرغ من الصلوة عليه حمل إلى القبر فا ذا دنا من قبره وضع دون القبر بمقدار ذراع . ثم يمر بها إلى شفير القبر ممّا يلى رجليه في ثلاث دفعات إن كان رجلاً ، ولا يفدحه في القبر دفعة واحدة ، و إنكانت إمرأة تركها قد ام القبر ممّا يلى القبلة . ثم ينزل إلى القبر الولى أومن يأمره الولى به سواء كان شفعاً أو وتراً ، و إن كانت إمرأة لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أولاورحم لها . فا نهم يكن أحد منهم جاز أن ينزل إليه بعض الرجال المؤمنين ، و إن نزل بعض النساء عند عدم الرجال من ذوى الأرحام كان أفضل .

و ينبغى أن يتحقى من ينزل إلى القبر ويكشف رأسه و يحل ازراره ، ويجوز أن ينزل بالخفين عندالضرورة والتقية . ثم يؤخذ الميت من قبل رجلي القبر فيسل سلا فيبدأ برأسه و ينزل به القبر ، و يقول عند معاينة القبر : اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حقرة من حفر النار ، و يقول إذا تناوله : بسم الله و بالله و في سبيل الله و على ملة رسول الله على اللهم إيمانا بك و تصديقاً بكتابك هذا ماوعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم ذدنا إيمانا و تصديقاً . ثم يضجعه على جانبه الأيمن و يستقبل به القبلة ، و يحل عقد كفنه من قبل رأسه و رجليه ، و يضع خد على التراب .

و يستحب أن يجعل معه شيء من تربة الحسين تُطَيِّكُم ثم يشرج عليه اللبن ، و يقول من يشرجه : اللهم صل وحدته و آنس وحشته و ارحم غربته واسكن إليه من رحمتك مرحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه .

و يستحب أن يلقن الميت الشهادتين و أسماء الأئميّة تُطَيِّكُم عند وضعه في القبر قبل تشريج اللبن . فيقول الملقيّن : يا فلان بن فلان اذكر العهد الّذى خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، و أن عمراً عبده و رسوله ، وأن "

عليًّا أميرالمؤمنين و الحسن و الحسين و يذكرالا تُمَّة إلى آخرهم أتمَّتك أثمَّة الهدى الأبرار فا ذافرغ من تشريج اللبن عليه أهال التراب عليه ، و يهيل كل من حضر الجنازة استحباباً بظهور أكفُّهم . و يقولونعند ذلك : إنَّا لله و إنَّاإليه راجعون هذا ما وعدالله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم وزدنا إيماناً و تسليماً ، ولا يهيل الأب على ولده ولاذورحم على رحمه وكذلك لا ينزل إلى قبره فا ينَّه يقسى القلب، و إذا أرادالخروج من القبر خرج من قبلرجليه ، ثم يطم القبر ، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع ولا يطرح فيه من غير ترابه و يجعل عند رأسه لبنة أو لوح. ثم يُصب الماء على القبر يبدأ بالصب من عند الرأس ثم يدار من أربع جوانبه حتى يعود إلى موضع الرأس فا ن فضل من الماء شيء صب على وسط القبر . فا ذا سوى القبر وضع يده على قبر ممن حضر الجنازة استحباباً ، و يفرج أصابعه بعد ما ينضح القبر بالماء و يدعو للميت فإذا انصرف الناس عن القبر تأخَّر أولى الناس بالميِّت و ترحَّم عليه ، و نادى بأعلى صوته إن لم يكن فيموضع تقيَّة يا فلان بن فلان : الله ربُّك و عمَّل نبيَّك و على إمامك و الحسن و الحسين و يسمني الأثمة واحداً واحداً أثمنتك أئمنة الهدى الأبرار،ويكره التابوت إجماعاً فا إن كان القبر نديناً جاز أن تفرش بشيء من الساج أو ما يقوم مقامه . تجصيص القبور والبناء عليه في المواضع المباحة مكروه إجماعاً .

و يستحب أن يكون حفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة ، و اللحد ينبغى أن يكون واسعاً بمقدار ما يتمكّن الرجل فيه من الجلوس ، و يجوز الاقتصار على الشق و اللحد أفضل ، ويكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه إلى بلدآ خر إلا إذا نقل إلى بعض المشاهد فا ينه يستحب ذلك . فا ذا دفن في موضع مباح أو مملوك لا يجوز تحويله من موضعه ، وقد رويت رخصة في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعناها مذاكرة و الأول أفضل ، ولا يترك المصلوب على خشبة أكثر من الماثة أيّام . ثم ينزل إلى القبر و يوارى في التراب ، و يكره تجديد القبور بعدا ندراسها ، ولا بأس بتطيّنها ابتداء و الأفضل أن يترك عليه شيء من الحصا ، و يكره أن يحفر قبر مع العلم به فيدفن فيه ميّت آخر إلا عند الضرورة ، و الكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمة الميراث وقضاء ميّت آخر إلاّ عند الضرورة ، و الكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمة الميراث وقضاء

الديون و الوصايا . ثم يقضى الديون . ثم الوصايا . ثم الميراث ، و إن كانت الميت إمرأة لزم زوجها كفنها و تجهيزها ولا يلزم ذلك في مالها .

و يستحب أن يدفن الميت في أشرف البقاع فإن كان بمكة ففي مقبرتها وكذلك المدينة و المسجد الأقصى، وكذلك مشاهد الأئمة تحليل و كذلك كل بلد له مقبرة تذكر بخير و فضيلة من شهداء أوصالحين و غيرهم، و الدفن في المقبرة أفضل من الدفن في المبيت لأن النبي تحليل أن المقبرة ملك يدفن فيها أهله و أقرباه، و إذا تشاح نفسان في مقبرة مسبلة فمن سبق إليهاكان أولى بها لا نه بالحيازة قدملكه وإن جاءا دفعة واحدة اأقرع بينهما فمن خرج اسمه قد معلى صاحبه، و متى دفن في مقبرة مسبلة لا يجوز نفيره أن يدفن فيه إلا بعد اندراسها، و بعلم أنه قدصار رميما ، و ذلك على حسب الأهوية والترب عظاماً أو غيرها رد التراب فيه ولم يدفن فيه شيئاً جاز أن يدفن فيه و إن وجد فيه عظاماً أو غيرها رد التراب فيه ولم يدفن فيه .

و من استعار أرضاً فدفن فيها فا ن رجع فيه قبل الدفن كان له ، و إن رجع فيه بعد الدفن لم يكن له لأن العارية على حسب العادة و الدفن فيه يكون مؤبداً إلى أن يبلى الميت فحينئذ تعود الأرض إلى مالكها ، و من غصب غيره أرضاً فدفن فيها جاز لصاحبها قلعه منها ، و الأفضل أن يتركه ولا يهتك حرمته ، و إذا مات إنسان و خلف ابنين أحدهما حاضر و الآخر غايب فدفن الحاضر الميت في أرض مشتركة بينه و بين الغايب . ثم قدم الغايب يستحب له ألا ينقله لأ تهلوكان أجنبياً استحب له ألا ينقله فا ن اختار النقل كان له ذلك ، و متى اتفق ساير الورثة على دفنه في موضع ثم أراد بعضهم نقله فليس له ذلك ، و متى اختلفوافقال بعضهم : يدفنه في الملك ، و قال الباقون ، يدفنه في المسبل فدفنه في المسبل أولى، ومتى دفن الميت في القبر ثم بيعت الأرض جاز يدفنه في المسبل فدفنه في المسبل أولى، ومتى دفن الميت في القبر من عدن ذلك . يكره أن يتركه لأنه لادليل يمنع من ذلك . يكره أن يتم كه قبر أو يمشى عليه ، و يكره أن يبنا على القبر مسجداً يصلى عليه إجاعا .

إذا اختلفتالورثة في الكفن اقتصر على المفروض منه، إذا غصب ثوباً وكفَّن به

ميّتاً جاز لصاحبه نزعه منه والأفضل تركه وأخذ قيمته. إذا أخذ السيل الميّت أوأكله السبع و بقي الكفن كان ملكاً للورثة دون غيرهم إلا أن يكون تبر ع إنسان بتكفينه فيعود إليه دون الورثة إنشاء و إن يرد عليهم كان لهم . التعزية جايزة قبل الدفن وبعد الدفن ، و يكفى في التعزية أن يراه صاحب المصيبة ، و يكره الجلوس للتعزية يومين و ثلاثة إجماعاً ، و يستحب تعزية الرجال و النساء و الصبيان و يكره تعزية الشباب من النساء للرجال الذين لارحم بينهم و بينهن ، و يستحب لقرابة الميّت وجيرانه أن يعملوا طعاماً لا رباب المصيبة ثلاثة أيّام كما أمر النبي عَمَانَ لا هل جعفر رحمة الشعليه.

البكاء ليس به بأس ، و أمّا اللطم والخدش وجز ّالشعر و النوح فا نّه كلّه باطل محر م إجماعاً ، وقد روى جواز تخريق الثوب على الأب و الأخ ولا يجوز على غيرهم وكذلك يجوز لصاحب الميت أن يتميّز من غيره با رسال طرف العمامة أو أخذ مئزر فوقها على الأب و الأخ فأمّا على غيرهما فلا يجوز على حال .

(كتاب الزكوة)

٥ (فصل : في حقيقة الزكوة وما يجب فيها و بيان شروطها)٠

الزكوة في اللغة هي النمو يقال: زكّى الزرع إذا نمى . و زكّى الفرد إذا صار زوجاً فشبّه في الشرع إخراج بعض المال زكوة ما يؤول إليه من زيادة الثواب . وقيل أيضاً إن الزكوة هي التطهير لقوله تعالى « أقتلت نفساً زكيتة » أي طاهرة من الذنوب. فشبّه إخراج المال زكوة من حيث تطهر ما بقى ، ولولا ذلك لكان حراماً من حيث إن فيه حقاً للمساكين ، وقيل: تطهير المالك من مآثم هنعها ، و مدار الزكوة على أربعة فصول : أحدها : ما يجب فيه الزكوة ، وبيان أحكامه .

وثانيها: من يجب عليه الزكوة و بيان شروطه.

وثالثها : مقدار مايجب فيها .

ورابعها : بيان المستحقُّ وكيفيَّـة القسمة .

فأمّا الّذي تجب فيه الزكوة فتسعة أشياء : الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدنانير ، والدراهم ، والحنطة ، والشعير، و التمر ، والزبيب .

وشروط وجوب الزكوة في هذه الأجناس ستّة : إثنان يرجعان إلى المكلّف ، و أربعة ترجع إلى المال . فما يرجع إلى المكلّف : الحريّة وكمال العقل ، وما يرجع إلى المال : الملك و النصاب و السوم و حؤول الحول ، والحريّة شرط في الأجناس كلّها لأن المملوك لا تجب عليد الزكوة لأنّه لا يملك شيئاً ، وكمال العقل شرط في الدنافير والدراهم فقط . فأمّا ماعداهما فا نّه يجب فيه الزكوة ، و إن كان مالكها ليس بعاقل من الأطفال و المجانين ، و الملك شرط في الأجناس كلّها ، وكذلك النصاب والسوم شرط في المواشى لا غير ، وحؤول الحول شرط في المواشى و الدنافير و الدراهم لأن الغلّات لا تراعى فيها حؤول الحول . فهذه شرايط الوجوب .

فأمَّا شرايط الضمان فا ثنان : الا سلام ، و إمكان الأداء لأنَّ الكافر و إنوجبت

عليه الزكوة لكونه مخاطباً بالعبادات فلا يلزمه ضمانها إذا أسلم ، و إمكان الأداء لابد منه لا ن من لا يتمكن من الأداء و إن وجبت عليه . ثم هلك المال لم يكن عليه ضمان ونحن نذكر لكل جنس من ذلك فصلاً مفرداً إنشاءالله تعالى .

\$ (فصل: في زكوة الأبل)\$

شرايط وجوب زكوة الإبل أربعة : الملك و النساب و السوم وحؤول الحول ، و الكلام في ذلك كلام في ثلاثة فصول : في النصاب والوقس والقريضة . فالنصاب هوا الذي يتعلق به الفريضة ، والوقس هو مالم ببلغ نصاباً فهو وقس ذلك ويسمّى شنقا ، والفريضة فهي المأخوذ من النصاب. فالنصب في الإ بل ثلاثة غشر نصابا : خمس وعشر وخمس عشرة وعشرون خمس و عشرون ست و سبعون إحدى و تسعون مائة وإحدى و عشرين ، وما زاد على ذلك أربعون أو خمسون ، والأ وقاص فيها تلائة عشر وقصاً ، خمسة منها أربعة أو لها الأربعة الأولة ، و الثاني ما بين الخمس و العشر وما بين العشر وما بين العشر وما بين العشر الى عشرين ، وما بين عشرين وست و عشرين وقص ، واثنان تسعة المي خمس و عشرين ، وليس بين خمس و عشرين وست و غشرين وقص ، واثنان تسعة بين ست و عشرين إلى ست و ألاثين إلى ست و أربعين إلى إحدى و ستّين أوما بين إحدى و ستّين أوما بين إحدى و ستّين أوما بين الحدى و عشرون ، وبعد ذلك واحد بين إحدى و عشرين ، وبعد ذلك واحد بين وحوما بين مائة وإحدى وعشرين ، وبعد ذلك واحد نسعة تسعة و أبلي نهاية و عشرون ، وبعد ذلك تستقر "الأشناق تسعة تسعة لا إلى نهاية .

و الفريضة المأخوذة منها اثنتى عشر فريضة خمس منها متجانسة وهوما يجب في كل خمس من الإ بل شاة إلى خمس وعشرين وسبعة مختلفة في ست و عشرين بنت مخاض أو ابن لبون ذكر نصامقد را لا بالقيمة ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، و في ست و أربعين حقة وفي إحدى و تسعين حقانان . فإ ذا

بلغتمائة وإحدى وعشرين ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون بلاخلاف بين أصحابنا إلا أنهم يفصلوا ، و الأخبار مطلقة ، و الذي يقتضيه عمومها أن يراعي العدد فا ن انقسمت خمسينات أخرجنا عن كل خمسين حقه ، و إن انقسمت أربعينات أخرجنا عن كل خمسين حقة ، و إن انقسمت أربعينات أخرجنا عن كل خمسين حقة وعن كل أربعين بنت لبون فا إن اجتمع فيها هذان أخرجنا عن كل خمسين حقة وعن كل أربعين بنت لبون ،

فيخرج من ذلك إن في مائة و إحدى و عشرين ثلاث بنات لبون إلى مائة و ثلاثين ففيها حقية و بنتا لبون إلى مائة وأربعين حقيّان ، وبنت لبون إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاق إلى مائة و ستين ففيها أربع بنات لبون إلى مائة و سبعين ففيها و ثلاث بنات لبون إلى مائة و تسعين ففيها و ثلاث بنات لبون إلى مائة و تسعين ففيها و ثلاث بنات لبون إلى مائة و تسعين ففيها ثلاث حقيّان و بنت لبون إلى مائة و تسعين ففيها ثلاث حقيّان و بنت لبون إلى مأتين ففيها إمّا أربع حقاق أوخمس بنات لبون وعلى هذا الحساب بالغاما بلغ لعموم قوله تماني في كل خمسين حقية وفي كل أربعين بنت لبون .

وأسنان الآبل بلالتي يؤخذ في الزكاة أربعة : أو لها بنت مخاص، وهي التي استكملت سنه ودخلت في الثانية ، و إنه سميت بنت مخاص لأن أهمها ماخض وهي الحامل . و المخاص : اسم جنس لاواحد له من لفظه والواحد خلفه . و بنت لبون ، وهي التي تم لها سنتان و دخلت في الثالثة ، و سميت بنت لبون لأن أهمها قدولدت وصار لها لمبن . والحقة وهي التي لها ثلاث سنين و دخلت في الرابعة ، وسميت بذلك لأ تمها استحقت أن يحمل عليها . والجذعة بفتح الذال ، وهي يطرقها الفحل . وقيل : لا تمها استحقت أن يحمل عليها . والجذعة بفتح الذال ، وهي التي لها أربع سنين ، وقد دخلت في الخامسة ، وهي اكبرسن يؤخذ في الزكوة .

فأمّا مادون بنت مخاص فأو لل ما تنفصل ولدها يقال له فصيل و يقال له : حواراً يضاً . ثمّ بنت مخاص ثمّ بنت لبون . ثمّ الحقّة . ثمّ الجذع ، وقد فسّر ناها . فا ذا كان له خمس سنين و دخل في السادسة فهو الثنى ، وإنكان له ستّ سنين و دخل في السابعة فهور بناع وربّاعية . فا ن كان له سبع سنين و دخل في الثامنة فهو سديس و سدس . فا ذا كان له ثمان سنين و دخل في التاسعة فهو بازل ، و إنّما سمّى بازلاً لا ته طلع نابه ، و يقال له : بازل عام و بازل عامين . و البازل و المخلف واحد . فمن وجب عليه بنت مخاص

ولم يكن عنده وعنده ابن لبون ذكراً خذ منه لاعلى وجه القيمة بل هو مقد رفا نعدمهما كان مخير أن يشترى أيهما شاء . فإن وجبت عليه بنت مخاص وكانت عنده إلا أنها سمينة وجميع إبله مهازيل لايلزمه إعطاؤها ، و جاز أن يشترى من الجنس الذي وجب عليه . فان تبر ع با عطائه ا خذ منه . فإن اختار إعطاء ثمنه أخذهنه .

و الزكوة تجب بحؤول الحول فيما يراعى فيه الحول إذا كمل النصاب و باقى الشروط، ولا يقف الوجوب على إمكان الأداء فإن أمكنه ولم يخرج كان ضامناً، و الا مكان شرط في الضمان، و في الناس من قال: إن المكان الأداء شرط في الوجوب، و الأول أظهر لقو أنهم كالله المكان الاتحاد عليه الحول (١) ولم يقولوا: إذا أمكن الأداء، وما بين النصاب و النصاب و قص لا يتعلق به الزكوة لامنفرداً ولا مضافاً إلى النصاب.

من كان له خمس من الابل فتلف بعضها أو كلّها قبل الحول فلا زكوة فيها لأن الحول ما حال على نصاب، و إن حال الحول و أمكنه الأداء فلم يخرج زكاتها حتى هلكت أو بعضها فعليه زكوتها لا ئنه ضمنها بالتقريط.

فا ن حال الحول فتلفت كلّها بعد الحول قبل إمكان الأداء فلاضمان عليه لأن شرط الا مكان لم يوجد بعد ، و إن تلف منها واحدة بعد الحول قبل الا مكان فمن قال : الا مكان شرط في الوجوب يقول : لاشيء عليه ، وعلى ماقلناه : من أن الا مكان شرط في الضمان فقد هلكت بعد الوجوب و قبل الضمان خمس المال . فا ذا هلك كان من ماله و مال المساكين لأن مال المساكين أمانة في يديه لم يفر ط فيها فيكون عليها أربعة أخماس الشاة هذا إذا هلك واحدة بعد الحول و قبل إمكان الأداء ، وهكذا إذا هلك اثنتان أو ثلاث أو أربع . فا ذا هلكت الكل فلاشيء عليه لأن شرط الضمان ماوجد. ومتى كان عنده تسع من الا بل فهلكت أربع بعد حؤول الحول قبل إمكان الأداء

ومتى كان عنده تسع من الا بل فهلكت أربع بعد حؤول الحول قبل إمكان الا داء فعليه شاة لا أن وقت الزكوة جاء ، وعنده خمس من الا بل سواء قلنا: إن إمكان الأداء

⁽١) المروية في الكافي ج ٣ ص ٥٢٥ عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفيد المال . قال : لايزكيه حتى يحول عليه الحول .

شرط في الوجوب أو الضمان لأن النصاب وجد على الوجهين .

فا بن كانت المسئلة بحالها فهلك منها خمس بعد الحول قبل إمكان الأداء فمن قال : الإمكان شرط في الوجوبقال : لاشيء عليه ، وعلى ماقلناه : من أن الإمكان شرط في الضمان فقد هلك خمسة أتساع المال بعدالوجوب و قبل الضمان فعليه أربعة أخماس شاة لأنه هلك من المال الذي تعلق الوجوب به خمسه .

فا إن كانت له ثمانون شاة فهلك منها أربعون بعد الحول قبل إمكان الأداء كان فيها شاة سواء قيل : إن الإمكان شرط في الوجوب أو الضمان لاً نه قدبقى معه نصاب كامل يجب فيه شاة .

و إن كان له ست و عشرون من الا الم فحال الحول عليها . ثم هلك منها خمس قبل إمكان الا داء فمن قال: إمكان الا داء شرط في الوجوب قال : عليه أربع شياة لا أن وقت الوجوب جاء و معه أحد و عشرون ، و في عشرين أربع شياة و واحدة عفو ، وعلى ماقلناه: إن إمكان الا داء شرط في الضمان فقد هلك خمس الحال إلا خمس الخمس بعد الوجوب و قبل الضمان فما هلك منه ومن مال المساكين فيكون عليه أربعة أخماس بنت مخاض و أربعة أخماس خمسها و على المساكين خمس بنت مخاض إلا أربعة أخماس خمسها و إنما كان الا مر على ماقلناه في هذه المسائل لقوله تمالياتي : الا بل إذا بلغت خمساً ففيها أوجب فيها ولو وجبت في الذمة للزمه على كل حال .

من وجبت عليه بنت مخاض و ليست عنده و عنده ابن لبون ذكر ا'خذ منه ولا شيء له ولا عليه ، و إن كانت عنده بنت لبون ا'خذت منه و ا'عطى شاتين أو عشرين درهماً .

و إن كانت عنده بنت مخاض وعليه بنت لبون أخذت منه ومعهاشاتان أوعشرين درهماً ، و بين بنت لبون وحقة مثل ما بين بنت لبون و بنت مخاض لا يُلّهما فضل الخذ الفضل ، وكذلك ما بين حقّة وجذعة سواء .

فا ن وجبت جذعة و ليس معه إلا مافوقها من الأسنان أي سن كان فليس فيه شيء مقد رالاً أنه يقو م ويترادان الفضل ، وليس الخيار للساعي فيها من استيفاء أجوده

ولا للمعطى أيضاً أن يعطى ردينة ، وإن تشاحا أقرع بين الا بلويقسم أبداً حتى يبقى المقدار الذي فيه ما يجب عليه فيؤخذ عند ذلك .

و إن وجبت عليه أسنان مختلفة مثل حقّة و بنت لبون و عنده إحدى النوعين ترادّ الفضل، وقد بينّاه، وكذلك الحكم فيما عداهما من الأسنان يؤخذ بالقيمة وترادّ الفضل، و إن اختار المعطى أن يشترى ما وجب عليه كان له ذلك بعد أن لايقصد شراء ردينة.

فا ٍن كانت إبله كلُّها مهازيل لزمه منها . فا ٍنكان فيها مهازيل و سمان ا ُخذمنه وسطاً ولا يؤخذ سمين ولا هزيل فا ٍن تبر عفاًعطا السمان جاز أخذه .

و إِن اجتمع مال يمكن أن يؤخذ منه حقّةعلى حدته أو بنت لبون مثل أن يكون الحال مأتين فا فيه يجوز أن يؤخذ أربع حقاق أو خمس بنات لبون غير أن الأفضل أن يؤخذ أرفع الأسنان ولا يتشاغل بكسرة العدد فيؤخذ الحقاق .

و إن كانت إبله صحاحاً و الأسنان الواجبة مراضاً لا يؤخذ ذلك ، و يؤخذ من الصحاح بالقيمة ، وإنها قلنا: ذلك لقوله تَشْرَيْكُمُ : ولا يؤخذ هرمة ولاذات عوار ، ويجوز النزول من الجذعة إلى بنت مخاض ، والصعود من البنت مخاض إلى جذعة على ماقد ر في الشرع بين الأسنان ، فأمّا الصعود من جذعة إلى الثني و ما فوقه فليس بمنصوص عليه لكنه يجوز على وجه القيمة ، و كذلك النزول عن بنت مخاض يجوز على وجه القيمة .

فا إن كانت الا بل كلّها مراضاً أو معيباً لم يكلّف شراء صحيح ، ويؤخذ من وسط ذلك لا من جيدها ولا رديتها فا إن تشاحا استعمل القرعة . فا إن كان عنده مهازيل وسمان أخذ بمقدار ما يصيبكل واحد من النوعين منه ، و إن كان نصاب واحد نصفه مهازيل و نصفه سمان فا إن تبر ع صاحب المال فاعطى ما يجب عليه سميناً أخذ ، و إن لم يفعل قو م ما يجب عليه مهزولا و سميناً ، و يؤخذ منه نصفه بقيمة المهزول و نصفه بقيمة السمين ، و على هذا يجرى هذا الباب ، و كذلك حكم المعايب سواء ، ومن وجب عليه السمين ، و على هذا يجرى هذا الباب ، و كذلك حكم المعايب سواء ، ومن وجب عليه

جذعة حايلاً جاز أن يؤخذ حاملاً ، و يسمتى ما خضاً إذا تبر عبه صاحبه ، و كذلك إذ اضربها الفحل ولا يعلم أهى حايل أو حامل ؟ جاز أخذها به ، و الشاة التي تجب في الا بل يتبغى أن يكون الجذعة من الضأن و الثنية من المعزروي ذلك سويد بن غفلة عن النبي عملية ، و يؤخذ من نوع البلد لامن نوع بلد آخر لأن الأنواع تختلف فالمكية بخلاف العربية ، و العربية بخلاف النبطية ، و كذلك الشامية و العراقية و سواء كان ما أخذ من الشاة ذكراً أو أنثى لأن الاسم يتناوله ، و سواء كانت الإ بل ذكوراً أو إنائاً لا أنه لم يفرق في الشرع ذلك .

و أمَّا المعلوف فلا يلزم فيه الزكوة على حال.

و المال على ضربين : صامت و ناطق ، وإن شئت قلت : باطن و ظاهر . فالوجوب قد بيننا أنه يتعلق بحؤول الحول فيما عدا الغلات ، وبلوغ النصاب ، و الضمان يتعلق با مكان الأداء مع الإسلام ، و معناه إذا كانت الأموال باطنة من الذهب و الفضة أن يقدر على دفعها إلى من تبراً ذمّته بالدفع إليه من الإمام أوخليفة الإمام أومستحقيه .

و إنكانت ظاهرة وهى الماشية و الثماروالحبوب فالكلام في أحكامه مثل ماقلناه في الأموال الباطنة : من إمكان دفعها إلى الإمام أوخليفته أو مستحقيه سواء ، و إنكان حمل ذلك إلى الإمام أولى لأن له المطالبة بهذه الصدقات .

فا ذا ثبت ما قلناه فا ذاكان عنده مثلاً أربعون شاة أوخمس من الإبل فحال عليها الحول وعد ها الساعى أولم يعد ها فتلف بعضها قبل أن يمكنه تسليمها فما تلف فمنه و من المساكين على ما بيناه وهكذا الحكم فيه .

إذا حال الحول على مائتى درهم فافرد منها خمسة فتلف قبل إمكان الأداءضمن بالحصة . إذا قبض الساعى مال الزكوة برئت ذمّة المزكّى فا ن هلك في بد الساعى مال الزكوة من غير تفريط لم يكن عليه ضمان ، و إن كان بتفريط ضمن الساعى ، وتفريطه أن يقدر على إيصاله إلى مستحقه فلا يفعل على ما بيتناه .

و الصعود و النزول في صدقة الأبل واحد و هو منصوص عليه من غير قيمة ، و يجوز مثل ذلك في ساير أنواع ما يجب فيه الزكوة من البقرو الغنم إلّا أنّه يكون بقيمة من كان عنده ست و عشرون من الإبل فمر ت ثلاث سنين يلزمه بنت مخاص للسنة الأولى . ثم ينقص عن النصاب الذي يجب فيه بنت مخاص فيلزمه خمس شياة في السنة الثانية ، و في الثالثة ينقص عن النصاب الذي فيه خمس شياة فيلزمه أربع شياة فيجتمع عليه بنت مخاص و تسع شياة ، و من كان عنده خمس من الإبل و مر ت به ثلاث سنبن لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لأن الشاة استحقت فيها فيبقى أقل من خمس فلا يلزمه فيها شيء .

🕸 (فصل: في زكوة البقر) ¢

شرائط زكوة البقر مثل شرائط الأبل. وهي الملك و النصاب و الحول والسوم. فالنصب في البقر أربعة :

أو لها : ثلاثون فيه تبيع أو تبيعة .

و الثاني : أربعون فيه مسنَّة لا غير ، ولايجوز الذكر إلاَّ بالقيمة .

و الثالث : ستونفيه تبيعاناو تبيعتان .

و الرابع : في كل أربعين مسنة وكل ثلاثين تبيع أو تبيعة فا إن اجتمع عدد يمكن أن يخرح عن كل واحد منهما على الانفراد كان مخيراً في إخراج أيها شاء مثال ذلك مائة و عشرون من البقر فا إن شاء أخرج ثلاث مسنات ، وإن شاء أربع تبايع، وإخراج المسنات أفضل .

و الأوقاص فيها أربعة : أو لها : نسع و عشرون ، و الثاني : تسعة مابين الثلاثين إلى الأربعين . و الثالث : تسع عشرة ما بين أربعين إلى ستّين ، و الرابع : تسعة تسعة بالغاً ما بلغ .

و الفرص فيها إثنان: تبيع أو تبيعة مخيّر فيذلك. و الثاني: مسنّة لا غير، و الخيار إلى ربّ المال غير أنّه لا يؤخذ منه الردّى، ولا يلزمه الجياد بل يؤخذوسطاً فان تشاحا استعمل القرعة.

فأمًّا أسنان البقر فا ذااستكمل ولد البقر سنة ودخل في الثانية فهوجذع وجذعة

فارِذا استكمل سنتين و دخل في الثالثة فهو ثنتي وثنيَّة . فارِذا استكمل ثلاثاً و دخل في الرابعة فهو رباع و رباعية . فارذا استكمل أربعا ودخل في الخامسة فهو سديسوسدس فارذا استكمل خمساً ودخل في السادسة فهو صالغ. بالصاد غير المعجمة و الغينالمعجمة ثمُّ لا اسم له بعد ذلك هذا ، و إنَّما يقال : صالغ عام ، و صالغ عامين ، وصالغ ثلاثة أعوام قال أبوعبيده : تبيع لايدل على سن ، و قال غيره : إنها سملى تبيعاً لا نه يتبع أمَّه في الرعى ، و فيهم من قال : لاَّن َّقر نه يتبع أُ ذنه حتَّى صارا سواء . فا ذا لم يدلُّ اللغة على معنى التبيع و التبيعة فالرجوع فيه إلى الشرع ، و النبي عَمِين في قد بيَّن . و قال تبيع أو تبيعة جذع أوجذعة ، وقد فسَّره أبوجعفر تَلْقَلْكُم وأبوعبدالله تَالَيْكُمُ بالحولى و أمَّا المسنَّة فقالوا أيضاً : فهي الَّتي لها سنتان و هو الثنَّى في اللغة . فينبغي أن يعمل عليه ، وروى عن النبي عَلَيْهُ أنَّه قال : المسنَّة هي الثنيَّة فصاعداً ، ولا زكوة في شيء من البقر حتَّى يحول عليه الحول ، ولا تعدلا مع المَّهاتها ولا منفرداً عنها بالكلُّ شيء حول نفسه و سواء كانت متولَّدة من ارُّمّهاتها أو مستفادة من غيرها أو من جنسها أو غير جنسها ، و كذلك حكم الإبل و الغنم سواء ، ولا زكوة في شيء من العوامل منها ، ولا المعلوف مثل ما قلناه في الأبل سواء فارن كانت المواشي معلوفة أو للعمل في بعض الحول و سائمة في بعضه حكم لأغلب فا إن تساويا فالأحوط إخراج الزكوة فا إن قلمنا : لايجب فيها الزكوةكان قوينًا لا ُّنَّه لا دليل على وجوب ذلك في الشرع و الأُصل براءة الذمَّة .

ى(فصل: فىزكوة الغنم)،

شرائط زكوة الغنم مثل شرائط الا ٍ بل و البقر ، وهي الملك و النصاب و السوم و المحول .

و النصب في الغنم خمسة :

أو"لها : أربعون فيها شاة .

و الثاني : مائة و إحدى و عشرون فيه شاتان.

الثالث : مائتان و واحدة ففيها ثلاث شياة .

و الرابع : ثلاثمائة و واحدة فيها أربع شياة .

الخامس: أربع مائة يؤخذ من كل مائة شياة بالغاً ما بلغ.

والعفو فيها خمسة: أو "لها: تسع وثلاثون: الثاني: ثمانون، وهي ما بين أربعين إلى مائة وأحد و عشرين . الثالث: تسعة و سبعون و هو ما بين مائة و أحد و عشرين إلى مأتين و واحدة . الرابع: مأة إلا واحدة ما بين مأتين و واحدة إلى ثلاث مائة و واحدة ، الخامس: مائة إلا اثنتين و هوما بين ثلاث مأة و واحدة إلى أربع مائة ، ولا يؤخذ الربا وهي التي تربي و لدها إلى خمسة عشر يوماً وقيل: خمسين يوماً فهي في هذه الحال بمنزلة النفساء من ابن آدم ، ولا المخاص و هي الحامل ولا الأكولة و هي السمينة المعدة للأكل، ولا الفحل.

و أسنان الغنم أو لل ما تلد الشاة بقال لولدها : سخلة ذكراً كان أو اثنى في الضأن و المعز سواء . ثم يقال بعد ذلك : بهيمة ذكراً كان أو اثنى فيهما سواء . فإ ذا بلغت أربعة أشهر فهى من المعز جفر للذكر والأنشى جفرة ، و جمعها جفار . فإ ذا جازت أربعة أشهر فهى العقود و جمعها عقدان ، و عريض و جمعها عراض ، و من حين ما يولد إلى هذه العاية يقال لها : عناق للا نشى و الذكر جدى "، وإذا ستكملت سنة الا نشى عنزوالذكر تيس . فإ ذا دخلت في الثالثة فهى الثنية والذكر الثني . فإ ذا دخلت في الثالثة فهى الثنية والذكر الثني . فإ ذا دخلت في الرابعة فرباع و رباعية . فإ ذا دخلت في الخامة فهى سديس و سدس . فإ ذا دخلت في السادسة فهو صالغ . ثم "لا اسم له بعد هذا السن لكن يقال : صالغ عام ، و صالغ يا م كام ، و صالغ عام ، و

و أمّا الضأن فالسخلة و البهيمة مثل ما في المغز سواء ثم هو حمل للذكرو الأنثى حتى دخل إلى سبعة أشهر . فا ذا بلغت سبعة أشهر قال ابن الأعرابي: إن كان بين شابين فهو جذع ، و إن كان بين هرمين فلا يقال : جذع حتى يستكمل ثمانية أشهر و هو جذع أبداً حتى يستكمل شانية ما ذكرناه في الثانية فهو ثنتى وثنيته على ما ذكرناه في المعزسواء إلى آخرها ، و إنّما قيل : جذع في الضأن إذا بلغ سبعة أشهر و أجزاً في الأضحية لأنّه إذا بلغ سبعة أشهر فا إن له في هذا الوقت نزووضراب ، و المعزلا ينزو

حتّى يدخل في السنة الثانية . فلهذا التيم الجذع في الضحايا مقام الثنيّ من المعز ، و أما الّذي يؤخذ في الجذع الصدقة من الضأن و من المعز الثنتي .

فا ذائبت ذلك فلا يتعلوحال الفنم من أمور: إمّا أن يكون كلّها من السن الذي يجب فيها فا ينه يؤخذ منها ، و إن كانت دونها في السن جاز أن يؤخذ منه بالقيمة ، و إن كانت فوقه و تبر ع بها صاحبها أخذت منه ، و إن لم يتبر ع رد عليه فاضلها يجب عليه ومتى كان عنده أربعون شاة أحد عشر شهراً ، وأهل الثاني عشر فقد وجبت عليه الصدقة و الخذت منها . فا إن مانت قبل إمكان أدائه لا يجب عليه ضمانها ، و إن ما تت بعد إمكان أدائها ضمنها ، و إن لم يهل الثاني عشر وولدت أربعين سخلة ومات الا مهات لم تجب الصدقة في السخال وانقطع حول الا مهات واستونف حول السخال .

إذا كان المال ضأناً و ما عزاً و بلغ النصاب أخذ منه لأن كل ذلك يسمى غنماً ، و يكون الخيار في ذلك إلى رب المال إن شاء أعطى من الضأن ، و إن شاء من المعز لا أن اسم ما يجب عليه من الشياة يتناولهما إلا أنه لا يؤخذ أرداها ، ولا يلزمه أعلاها وأسمنها بل يؤخذ وسطا ، فا نكانت كلها ذكوراً ا خذ منه ذكراً ، وإن كانت أنائاً اخذ منه ذكراً ، وإن كانت أنائاً اخذ منه أن في فا إن أعطا بدل الذكر ا نثى أو بدل الا ننى ذكراً ا خذ منه لا أن الاسم تناوله .

إذا قال له رب الماشية : لم يحل على مالى الحول صدق ، ولا يطالب ببيسة ولا يلزمه يمين ، ولا يقبل قول الساعى عليه لقول أمير المؤمنين عليه العامله : لا تخالط بيوتهم بل قللهم : هل الله في أموالكم حق ؟ فا إن أجابوك نعم فامض معهم ، و إن لم يجبك مجيب فارجع عنهم .

فأمًّا إذا شهد عليه شاهدان عدلان بحؤول الحول قبل ذلك أخذ منه الحقّ.

إذا كان من جنس واحد نصاب ، و كانت من أنواع مختلفة مثل أن يكون عنده أربعون شاة بعضها ضأن و بعضها ما عز ، و بعضها مكّية و بعضها عربيّة و بعضها شاميّة يؤخذ منها شاة لأن الاسم يتناوله ، ولايقصد أخذ الأجود ولا يرضى بأدونه بليؤخذ ما يكون قبمته على قدر قيمة المال ، وكذلك الحكم في ثلاثين من البقر بعضها سوسى و بعضها نبطى و بعضها جواميس يؤخذ منها تبيع أو تبيعة من أوسط ذلك على قدر المال وكذلك الإبل إذا كان عنده ست و عشرون إبلا بعضها عربية و بعضها بختية و بعضها الوك و غير ذلك وجبت فيها بنت مخاص على قدر المال .

و كذلك الحكم في الغلات إذا اللهق جنسواحد من أنواع مختلفة مثل أن يكون طعام بلغ النصاب بعضه أجود من بعض أوالتمر بعضه أجود من بعض أو الزبيب مثل ذلك الخذ ما يكون على قدر المال.

و كذلك القول في الذهب و الفضّة سواء بأن يكون بعضه دنانير صحاحاً وبعضها مكسّرة فالحكم فيه سواء . فا نكان سبايك أوغير منقوشة فلا زكوة فيها على ما نبيّنه إنشاء الله تعالى .

إذا كان عنده نصاب في بلدين من الماشية كانت فيها فريضة واحدة مثال ذلك أن يكون له أربعون شاة في بلدين يلزمه زكوته لأ سلم قد اجتمع في ملكه نصاب و إن كانت أقل من نصاب في بلدين لا يلزمه كذلك ، و إن كان له ثمانون شاة أو مائة و عشرون شاة في بلدين أو ثلاث بلاد لا يلزمه أكثر من شاة واحدة لا تها في ملك واحد ، وإن كان في كل بلد نصاب فرب المال بالخيار بين أن يعطى في أي البلدين شاء .

فا ن وجبت عليه شياة كثيرة و له غنم في مواضع متفر قة يستحب أن يفر ق ما يجب عليه في الموضع الذي فيه الماشية إذا وجد مستحقه فيه فا ن كان له مثلاً ثما نون شاة في بلدين فطالبه الساعى في كل بلد شاة فقال: إنهي أخرجتها في البلد الآخر قبل قوله ، ولا يلزمه يمين لقول أمير المؤمنين تَلْقِينً لساعيه المقد م ذكره فجعل الأمر إلى صاحب المال ولم يأمره باليمين . فا نكان عنده مال فذكر أنه وديعة أولم يحل عليه الحول قبل قوله ولا يلزمه اليمين لا وجوباً ولا استحبابا .

و الزكوة تجب في الأعيان الَّتي يجبفيه الزكوة لافي الذَّمَّة لما روي عنهم عَالَيْكُمْ

-7.7-

إذا بلغت أربعين ففيهاشاة ، و الا بل إذا بلغت خمساً ففيهاشاة ، والبقر إذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة ، والدنانير إذا بلغت عشرين ففيها نصف دينار ، و الدراهم إذا بلغت مأتين خمسة دراهم ، و هذا صريح بأنَّ الرِّجوب يتعلَّق بالأعبان لابالذمَّة (١) ولا نَّـه لاخلاف أنَّه لوتلف الحال كلَّه بعد الحول لم يلزمه شيء فدلٌّ على أنَّ الفرض يتعلُّق مالا عمان لا بالذمّة.

من كانعنده أر بعون شاة فحال عليها الحول فولدت شاة منها . ثم حال عليها الحول الثاني فولدت شاة ثانية ثم حال عليها حول ثالث وجب عليه ثلاث شياة لا ن الحول الأول أتى عليه وهو أربعون وجب عليها فيها شاة فلمَّا ولدت تمَّت من الرأس أربعين فلمنّا حال الحول الثانيفقد حال على الانههات وعلى السخل الحول وهي أربعون وجب فيها شاة أخرى فلمنّا ولدت تمنّت أربعين فلمنّا حال عليها الحول وجب عليه ثلاث شياة فأمًّا إذا كانت أربعين ولم تلد منها شيء أصلا وجبت فيها شاة فلمًّا حال عليها الحول الثاني والثالث لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لأئن المال فدنقص عن النصاب ، و إنكان معه مائتاشاة وواحدة و مرتَّت به ثلاث سنين كان عليه سبع شياة لأ نَّه ، يلزمه في السنة الأوَّلة ثلاث شياة ، و في كلُّ سنة شانان لا أنَّ المال في الثاني و المثالث قد نقص عن مأتين و واحدة فلم يلزمه أكثر من شاتين ، و على هذا الترتيب بالغاً ما بلغ و بقاما بقا . و من قال : إنَّ الزكوة تتعلَّقُ بالذُّمَّة فمتى مزَّ على ذلك ثلاث سنين فما زاد عليهاكان عليه فيكلُّ سنة مثل ماني الاُولى فإن استكمل أربعين شاة صاركلُّها للفقراء و المساكين . من كان عنده صاب من الماشية فغصبت . ثم عادت إلى ملكه في مد ة الحول استأنف بها الحول سواء كانت سائمة عنده و معلوفة عند الغاصب أو بالعكس من ذلك

⁽¹⁾ هذا هو المشهور ، وادعى عليه الاجماع فيالمصابيح ، ونسبه في التذكر إلى علمائنا وقال في السرائر ، إنهم عليهم السلام أوجبوا الزكوة في الاعيان دون غيرها من النمم ، وقال يَّاضُ * القَائِلُ بِالدَّمَةُ مِجْهُولُ ونسبهُ يَعْضُ إلى شَدُودُ مِنَ الاصحابِ ، و نقله في المعتبر عن يِعض المامة ، وحكى في البيان عن ابن حمرَة أنه نقله عن بعض الاصحاب ولمله في الواسطة _إذليس في ألوسيله أثره انظر مفتاح الكرامة كتاب الزكاة ص ٢٠٩.

و قيل : إنّه إذاكمل الحول فعليه الزكوة لأنّه مالك النصاب ، وقدحال عليه الحول، والأوّل أحوط لأنّه يراعي في الحال إمكان التصرّف فيه طول الحول ، وهذا لم يتمكّن و على هذا إذا كان معه دنانير أو دراهم نصاباً فغصبت أو سرقت أو دفنها فنسيها فليس عليه فيها الزكوة ولا يتعلّق في أعيانها الزكوة . فإذا عادت إليه استأنف بها الحول ولا يلزمه أن يزكّى لما مضى ، و قد روي : أنّه يزكّى لسنة واحدة و ذلك محمول على الاستحباب .

ومن أسر في بلد الشرك وله في بلدالا سلام مال فعلى مااعتبرناه من إمكان التصر ف في المال لازكوة عليه ، و على القول الثانى يزكّى لما مضى لحصول الملك والنصاب ، و يقوى القول الآخر قولهم تَمْلَيْتُكُمُ : لازكوة في مال الغائب .

إذا كانت عنده أربعون شاة فنتجت شاة . ثم ماتت واحدة منها فلا يتخلو من أن يموت قبل الحول أوبعده . فا ن ماتت قبله فليس فيها شيء سواء ولدت الشاة في حال موت الأخرى أو بعدها لأن الحول ماحال على النصاب كاملا ، والسخال لا تعد معالا مهات على ما بيناه ، وإن ماتت بعد الحول الخد منها شاة لا تها وجبت فيها بحؤول الحول إلا أن على ماقلناه : من أن الشاة يجب فيها يحب أن ينقص من الشاة جزء من أربعين لا أن على ماقلناه : من أن الشاة يجب فيها يحب أن ينقص من الشاة جزء من أربعين لا أن الشاة مات من مال رب الفنم ، ومن مال المساكين لا أن مالهم واحدة منها ، ومن كانت عنده أربعون شاة فضلت واحدة . ثم عادت قبل حؤول الحول أو بعده وجب عليه فيها شاة لا أن النصاب و الملك و حؤول الحول قد حصل فيه فا ن لم يعد إليه أصلا فقدا نقطع الحول الحول بنقصان النصاب فلا يلزمه شيء ، و إن قلنا : إنها حين ضلت انقطع الحول لا نه لم يتمكن شيئاً من التصر ف فيها مثل مال الغايب فلا يلزمه شيء ، و إن عادت كان قوباً .

المسلم الذي ولد على فطرة الأسلام إذا ارتد وله مال فلا يخلو أن يكون قد حال عليه الحول أولم يحل . فإنكان قدحال عليه الحول وجب في ماله الزكاة والخذت منه ، ولا ينتظر عوده إلى الإسلام فا ته يجب قتله على كل حال ، و إنكان لم يحل على ماله الحول لم يجب فيه شيء ، وكان المال لورثته يستأنف به الحول فا إن ملكه قدذال

بارتداده و وجب القتل عليه على كل حال ، و إن كان قداً سلم عن كفر . ثم ارتد لم بزل ملكه ، وإن كان قد حال على المال الحول ا خذ منه الزكوة ، و إن لم يكن حال الحول ا نتظر به حؤول الحول ثم يؤخذ منه الزكوة فإن عاد إلى الاسلام و إلا قتل فإن لحق بدار الحرب ولا يقدر عليه زال ملكه و انتقل المال إلى ورثته إن كان له ورثة وإلا إلى بيت المال ، و إن كان حال عليه الحول أخذ منه الزكوة ، وإن لم يحل عليه لم يجب عليه شيء من غل ماله أو بعضه حتى لا يؤخذ منه صدقة فإن ا وجد ا خذ منه الواجب من غير زيادة عليه ، وعلى الا ما تعزيره .

المتغلّب على أمر المسلمين إذا أخذ من الا نسان صدقة ماله لم يجز عنه ذلك ، و يجب عليه إعادته لا نّه ظلم بذلك ، وقد روي أنّ ذلك يجزيه ، والا و ل أحوط .

المتولّد بين الظباء و الغنم إن كانت الا'مهات ظباء لا خلاف أنه ليس فيه ذكوة و إن كانت الا'مهات غنماً فالا'ولى أن يجب فيها الزكوة لأن اسم الغنم يتناوله فأ نها تسملى بذلك ، و إن قلنا : لا يجب عليه شيء لأنه لا دليل عليه ، و الأصل براءة الذمّة كان قوينًا ، و الأول أحوط .

الخلطة لاتأثير لها في الركوة سواء كانت خلطة أعيان أو خلطة أوصاف بليعتبر ملك كل مالك على حدته فا ذا بلغ ملكه نصاباً تجب فيه الزكوة أخذ منه في موضع واحدكان أو مواضع متفر قة فا ن لم يبلغ ملكه مفردا النصاب لم يلزمه شيء ، ولا يؤخذ من مالد شيء ، و سواء كانت الخلطة في المواشي أو الغلات أو الدراهم أوالدنانير ، وعلى كل حال ، وصفة خلطة الا عيان أن يكون بين شريكين مثلا أربعون شاة فليس عليهما شيء ، و إن كان بينهما ثمانون شاة كان عليهما شاتان ، و إن كانت مائة و عشرين بين ثلاث كان عليهم ثلاث شياة ، و إن كانت المأة و عشرون لاثنين كان عليهما شاتان ، وإن كانت لواحدكان عليه شاة واحدة ، وكذلك حكم الا صناف الباقية من الا بل والبقرغير ذلك يجرى على هذا المنهاج .

و خلطة الأوصاف أن يكون الملك متميّزا غير أنّهم يشتركون في مرعى واحد أو مشرب واحد أو مراح أو محلّ واحد فالحكم مثل ذلك سواء، وقدبيّنا أن حكم

الدنانير و الدراهم في أنَّه لايجب الزكوة في تصاب واحد إذا كان بين شريكين حكم المواشى سواء ، وكذلك حكم الغلَّات .

إذا كان وقف على إنسان واحد أو جماعة ضيعة فدخل منها الغلّة و بلغت نصاباً فا ن كان لواحد تجب فيه الزكوة ، و إن كان لجماعة و بلغ نصيب كل واحد النصاب كان عليهم الزكوة ، وإن نقص من ذلك لا يلزمهم شيء لأن ملك كل واحد قد نقص عن النصاب و إنها أوجبنا الزكوة لا نتهم يملكون الغلّة ، و إن كان الوقف غير مملوك و إن وقف على إنسان أربعين شاة و حال عليها الحول لا تجب فيه الزكوة لا نتها غير مملوكة و الزكوة تتبع الملك فا ن ولدت و حال على الأولاد الحول ، و كانت نصاباً وجب عليه فيها الزكوة .

إذا كان الواقف شرط أن جميع ما يكون منها للموقوف عليه ، و إن ذكر أن الغنم وما يتوالد عنها وقف فا نتما لهم منافعها من اللبن والصوف لا تجب عليهم الزكوة طاقلناه من عدم الملك ، و معنى قول النبي عليهما في ثلاثة مواضع لم يلزمه أكثر من شاة واحدة إنه إذا كان لا نسان مائة و عشرون شاة في ثلاثة مواضع لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لا نتها قدا جتمعت في ملكه ، ولا يفر ق عليه ليؤخذ ثلاث شياة ، وكذلك إن كان أربعون شاة بين شريكين فقد تفر ق في الملك فلا يجمع ذلك ليؤخذ شاة ، وعلى هذا ساير الأشياء ولا فرق بين أن يكون الشركة من أو ل الحول أو بعد الحول بزمان ، وسواء كان ذلك ببيع أو غير بيع كل ذلك لامعتبر به .

فا ذا ثبت ذلك فكل ما يتفر على مال الخلطة ، وكيفية الزكوة فيها تسقط عنا وهي كثيرة . من أشترى أربعين شاة ولم يقبضها حتى حال عليها الحول فان كان متمكّناً من قبضها أي وقت شاءكان عليه الزكوة ، و إن لم يتمكّن من قبضها له بكن عليه شيء من كان له أربعون شاة فاستأجر أجيراً بشاة منها . ثم حال عليها الحول لم يجب فيها الزكوة لا نه قد نقص الملك عن النصاب سواء فرد تلك الشاة أولم يفرد ، والخلطة لا تتعلق بها زكوة على ما بيتناه .

المكاتب المشروط عليه لازكوة في ماله ولا على سيَّده لا تنه ليس بملك لا حدهما

ملكاً صحيحاً لأن العبد لايملكه عندنا ، و المولى لا يملكه إلا بعد عجزه . فا ذا نبت ذلك فا ذا أخذه السيد استأنف به الحول ، وكذلك إن أدى مال مكانبته استأنف الحول بما ببقى معه ، وعلى هذا لا يلزمه أيضاً الفطرة لا نه غير مالك . ولا يلزم مولاه إلا أن يكون في عيلولته ، و إن قلنا : إنه لا يلزم مولاه فطرته كان قويباً لعموم الا خبار في أنه يلزمه الفطرة أن يخرجه عن نفسه وعن مملوكه و المشروط عليه مملوك ، و إن كان غير مشروط عليه بلزمه و مقدار ما تحر ر منه ، و يلزم مولاه بمقدار ما يبقى ، و إن قلنا : لا يلزم واحد منهما لا نه لا دليل عليه لا نه ليس بحر فيلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك لا نه يحر ر منه جزء ، ولاهو من عيلولة مولاه فيلزمه فطرته لمكان العيلولة كان قويباً.

إذا ملك المولى عبده مالاً فلا يملكه ، وإنها يجوز له التصرف فيه والتسرى منه إذا كان مطلقاً ، و يلزم المولى زكوته لا نه ملكه لم يزل عنه ، و أمّا فاضل الضريبة و أروش ما يصيبه في نفسه من الجنايات فمن أصحابنا من قال : إنّه يملكه فعلى قوله يلزمه الزكوة ، و منهم من قال : لا يملكه ، و هو الصحيح فعلى المولى زكوته لا نه له ، و يجوز له أن يأخذ منه أي " وقت شاء و يتصرف فيه ، و إن جاز للعبد أيضاً التصرف فيه ، و إن جاز للعبد أيضاً التصرف فيه ،

من نقص ماله من النصاب لحاجة إليه لم يلزمه الزكوة إذا حال عليه الحول، وإن نقصه من غير حاجة فعل مكروها ، ولا يلزمه شيء إذا كان التنقيص قبل الحول فأمّا إذا نقصه بعد الحول فأ ينه يلزمه الزكوة إذا بادل جنساً ببعنس مخالف مثل إبل ببقر أو بقر بغنم أو غنم بذهب أو ذهب بفضة أو فضة بذهب استأنف الحول بالبدل و انقطع حول الأول ، و إن فعل ذلك فراراً من الزكوة لزمته الزكوة ، و إن بادل بجنسه لزمه الزكوة مثل ذهب بذهب أو فضة بفضة أو غنم بغنم وما أشبه ذلك ، و متى بادل ما تجب الزكوة في عينه لم تخل المبادلة من أحد أمرين : إمّا أن يكون صحيحة أو فاسدة فا ين كان صحيحة استأنف الحول من حين المبادلة ، فا ن أصاب بما بادل به عيباً لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يكون علم قبل وجوب الزكوة فيه مثل أن

منى من حين المبادلة دون الحول كان له الرد" بالعيب. فإذا أراد استأنف الحول من حين الرد" لأن الرد" بالعيب فسخ العقد في الحال و تجد د ملك في الوقت. فإذا كان بعد وجوب الزكوة فيه لم يخل من أحد أمرين فيه: إمّا أن يعلم قبل إخراج الزكوة منه أوبعد إخراجها. فإن كان قبل إخراج الزكوة منه لم يكن له رد"، بالعيب لأن المساكين قد استحقوا جزءا من المال على مابيناه من أن الزكوة تتعلق بالمال لا بالذمة ، و ليس له رد ما يتعلق حق الغير به فإن أخرج الزكوة منها لم يكن له رد"، بالعيب وله المطالبة بأرس العيب لا نه قد تصر ف فيه ، و إن أخرج من غيرها كان له الرد" ، و إن كانت المبادلة فاسدة فالملك مازال من واحد منهما ويبنى على كل واحد منهما على حوله، ولم النصاب كله فقد باع مايملك وما لايملك من حق المساكين لأ نا قد بينا أن الحق يتعلق بالعين لا بالذمة فيكون العقد ماضاً فيما يملكه وفاسداً فيما لا يملكه فإن أقام عوضاً للمساكين من غيره مضى البيع صحيحاً لأن له أن يقيم حق المساكين من غيره ذلك المال الميب لا نته باع مالايملك و ليس يمكنه مقاسمة المساكين لا ن ذلك إلى رب" المال بالعيب لا نته باع مالايملك و ليس يمكنه مقاسمة المساكن لا ن ذلك إلى رب" المال و وو المطالب به .

إذا أصدق الرجل إمرأ تد شيئاً ملكته بالعقد و ضمنه بالقبض فهو من ضمانه حتى يقبض فا ذا قبضت صار من ضمانها . فا ن طلقها لم تخل من أحد أمرين : إمّا أن يكون قبل الدخول أو بعده . فا ن كان بعد الدخول استقر لها كله ولم يعد إليه شيء منه ، و إنكان قبل الدخول عاد إليه نصف الصداق ولا يخلوا أن يكون العين باقية أو تالفة . فا ن كانت قائمة أخذ نصفها دون قيمتها ، و إن كان لها نماء نصف نمائها ، و إنكانت تالفة نظر فا ن كان لها مثل مثل الحبوب و الأدهان و الأثمار كان لد نصف المثل ، و إن لم يكن لد مثل كالعبد والثياب و غيرهما رجع بنصف القيمة يوم العقد لأن بالعقد قدصار ملكها ، و إن كان قدزاد في الثمن كانت الزيادة لها ، و إن نقص كان من ضم نها يرجع عليها به ، و إن كان أصدقها أربعين شاة معينة فقد ملكها بالعقد و جرت في الحول من

حين ملكتها قبل القبض وبعده فا ٍن طلّقها بعد الدخول بهافقد استقر ٌ لهاالملك والصداق ولا شيء له فيه .

فا ذا حال الحول وجبت فيه الزكوة ، و إن كان قبل الدخول لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يكون قبل الحول الم يخل من ثلاثة أحوال : إمّا أن يكون قدا خرجت منه الزكوة من ان كان بعد الحول لم يخل من ثلاثة أحوال : إمّا أن يكون قدا خرجت من غيرها أخذالزوج عينها أو من غيرها أولم يخرج الزكوة أصلا فإ ن كان قد أخرجت من غيرها أخذالزوج نصف الصداق لأنه أصابه بعينه حين الطلاق ، و إن كان أخرجت الزكوة من عينها و بقي تسعة و ثلاثون شاة كان له منهاعشرون لأنه نصف ماأعطاها، و إن لم يكن أخرجت الزكوة بعد نظرت فإ ن أخرجتها من عين المال كان كما لوطلقها بعد أن أخرجتها من عينه أخذ ممّا بقي عشرين شاة و إن أخرجتهامنغيرها فهوكمالوطلقها بعد أن أخرجتها من غيره ، و إن لم يكن أخرجت الزكوة لكن اقتسمت هي و الزوج الصداق كان ما أخذه الزوج على للساعي أن يأخذ حقه من نصيب الزوج ، و يرجع الزوج عليها بقيمته أخذه الزوج كان للساعي أن يأخذ حقه من نصيب الزوج ، و يرجع الزوج عليها بقيمته لأن الزكوة استحقّت في العين دون الذمّة هذا إذا أصدقها أربعين شاة بأعيانها . فأمّا إذا أصدقها أربعين شاة بأعيانها . فأمّا إذا أصدقها أربعين شاة في الذمّة فلايتملق بهاالزكوة لأن الزكوة لاتجب إلا فيمايكون شائماً ، وما يكون في الذمّة لايكون سائماً ، و أمّا إذا قال لها : أصدقتك أربعين شاة من جلة غنم له كثيرة كان الصداق باطلاً لأنه مجهول .

إذا وجبت الزكوة في ماله فرهن المال قبل إخراج الزكوة منه لم يصح "الرهن في قدر الزكوة و يصح " فيما عداه ، وكذلك الحكم لوباعه صح " فيما عدا مال المساكين، ولا يصح " فيما لهم ، ثم " بنظر فإن كان الرهن مال غيره و أخرج حق المساكين منه سلم الرهن جميعه وكذلك البيع ، و إن لم يكن له مال سواه أخرج الزكوة منه ، فإذا فعل ذلك كان الرهن فيما عدا مال المساكين ، و متى رهن قبل أن تجب فيمالزكوة ، ثم حال الحول وهو رهن وجبت الزكوة ، و إن كان رهناً لأن " ملكه حاصل ، ثم " ينظر فيه فإن كان للراهن مال سواه كان إخراج الزكوة منه ، و إن كان معسراً فقد تعلق فان كان كان معسراً فقد تعلق

بالمال حق المساكين يؤخذ منه لأن حق المرتهن في الذه مه بدلالة إن هلك المال رجع على الراهن بماله ، ثم يليه حق الرهن الذي هورهن به ، و إن كان على صاحبه دين آخر سواه تعلق بعد إخراج الحقين به .

◊(فصل : في زكوة الذهب و الفضة)◊

شروط زكوة الذهب والفضّة أربعة : الملك والنصاب و الحول وكونهما مضروبين دنانير أو دراهم منقوشين . ولكلّ واحد منهما نصابان ، و عقوان :

فأو"ل نصاب الذهب : عشرون مثقالاً ففيه نصف دينار .

و الثاني : كلَّما زاد أربعة فيه عشر دينار بالغاً مابلغ .

والعفوالا أو "ل فيه :مانقصءنءشرين مثقالاً ولوحبَّة أوحبُّتين .

والثاني : ما نقص عن أربعة مثاقيل مثل ما قلناه .

والأوَّل نصاب الفضَّة : مأتا درهم ففيه خمسة دراهم .

والثاني : كلَّما زاد أربعين درهماً ففيه درهم -

والعقو الأوَّل: ما نقص عن المأتين ولوحبَّة أو حبَّتين .

الثاني: مانقص عن الأربعين مثل ذلك ، ولا اعتبار بالعدد في الجنسين سواء كانت ثقالاً أوخفافاً ، وإنهما المراعى الوزن ، والوزن هوماكان من أوزان الإسلام كل درهم ستة دوانيق وكل عشرة سبعة مثاقيل .

إذا كان معه دراهم جيدة الثمن مثل الروضية منه و الراضية و دراهم دونها في القيمة و مثلها في العيار ضم بعضها إلى بعض ، و أخرج منها الزكوة ، و الأفضل أن يخرج من كل جنس ما يخصه ، وإن اقتصر على الإخراج من جنس واحد لم يكن به بأس لا نه عليها النفي كل مأتين خمسة دراهم ولم يفرق ، و كذلك حكم الدنانيرسواء الدراهم المحمول عليها لا يجوز إنفاقها إلا بعد أن يتبين ما فيها ، ولا يجب فيها الزكوة حتى يبلغ ما فيها من الفضة نصاباً فا ذا بلغ ذلك فلا يجوز أن يخرج دراهم مغشوشة ، و كذلك إن كان عليه دين دراهم فضة لا يجوز أن يعطى مغشوشة ، و إن أعطى لم تبرأ

ذمَّته بها و كانعليها تمامها ، و متى كان معه مثلاً ألف درهم مغشوشة فإن أخرج منها خمسة وعشر بن درهماً فضّة خالصة فقد أجزأء لأنَّه أخرج الواجب و زيادة . فإ نأراد إخراج الزكوة منها ففيه ثلاث مسائل :

أحدها : أن يحيط علمه بقدر الفضّة فيها فيعلم أن في الألف ست مائة فضّة، و في كل عشرة ستّة . فا ذا عرف ذلك أخرج منها خمسة وعشرين من الألف فيكون قد أخرج زكوة ستّمائة خمسة عشرة بقرة .

الثانية : أن لا يحيط علمه بالمقدار لكنَّه إذا استظهر عرف أنَّه أعطا الزكوة و زيادة . فا نَّه يخرج على هذا الاستظهار ما يقطع بأنَّه أخرج قدر الواجب .

الثالثة : قال : لا أعرف مبلغها ولا استظهر قيل له : عليك تصفيتها حتى تعرف مبلغها خالصة فحينتذيخرج الزكوة على ذلك ، ولافرق بينأن يتولّي ذلك بنفسه أويحمله إلى الساعى لأن " حمله على وجه التبر "ع دون الوجوب لأن " الأموال الباطنة لا يلزمه حلها إلى الساعى ، و إنّما يستحب " له حملها إلى الساعى .

فأمّا سبايك الذهب و الفضّة فا يُنه لا يجب فيها الزكوة إلّا إذا قصد بذلك الفرار فيلزمه حينتذ الزكوة . فا ذا ثبت ذلك فمتى كان معه ذهب و فضّة مختلطين مضروبين دراهم أو دنانير يلزمه أن يخرج بمقدار ما فيه من الذهب ذهبا ، و من الفضّة فضنّة ، و إن كانت أوانى و مماكب و حلينا و غير ذلك أو سبايك فا ينه لا يلزمه زكوتها ، وكذلك الحكم فيما كان محرى في السقوف المذهبة وغير ذلك ، و إن كان فعل ذلك محظوراً لأنه من السرف غير أنّه لا يلزمه الزكوة ، ومنقصد بذلك الفرار لزمه زكوته في جميع ذلك فا إن تحقّق أخرج ما تحقّق و إلّا أخذ بالاستظهار أو صفاها .

إذا كان معه مائنا درهم خالصة أخرج منها خمسة دراهم مغشوشة لم يجزه ، و عليه إتمام الجياد سواءكانت نصفين أو أقل أوأكثر إذاكان معه خلخال فيه مائنان وقيمته لأجل الصنعة ثلاث مائة لا يلزمه زكوته لأنه ليس بمضروب ، و إن كان قد فر به من الزكوة لزمه زكوته على قول بعض علماءنا فعلى هذا يلزمه ربع عشرها ، و فيه خمس مسائل فا إن كسرها لا يمكنه لأنه يتلف ماله و يهلك قيمته. فا إن أعطا خمسة قيمتها سبعة و نصف قبلت منه لأنه مثل ماوجب عليه ، و إن جعل للفقراء ربع عشرها إلى وقت بيعها قبل منه ذلك ، و إن أعطا بقيمته ذهبا يساوي سبعة و نصف أجزأه أيضاً لأنه يجوز إخراج القيمة عندنا ، و إن كان مكان الخمسة سبعة دراهم و نصف لم يقبل منه لأنه رباً.

أوانى الذهب و الفضة محظور استعمالها ولا قيمة للصنعة يتعلّق الزكوة بها إلّا قصدالفرار فا ته إذا قصد الفرارلزمه ربع عشرها ، و فيه الخمس مسائل : فا ذاأراد كسرها للزكوة جاز ، و إن أعطى مشاعاً جاز ، و إن أعطى من غيره من جنسه و طبعه أجزأه ، و إن أعطا بقيمته ذهباً أوغيره جاز ، و إن أعطى بقيمته فضة لم يجز لا تمرياً و من أتلفها لزمه قيمتها قيمة الفضة لا ئن "الصنعة محر "مة لا يحل " تملكها و عليه وزنها من نوعها ، ومن قال : اتتخاذها مباح ألزمه قيمتها مع الصنعة ، و يؤخذ منه وزناً مثل وزنه بحذاء وزنه لمكان الصنعة من غير جنسه لئالاً يؤد "ى إلى الربا ، والا ولى أن يجوز ذلك لا ئن "الزيادة يكون لمكان الصنعة لا للتفاضل .

ولا زكوة في المال الغايب، ولا في الدين إلا أن يكون تأخيره من جهته. فأمّا إن لم يكن متمكّناً فلا زكوة عليه في الحال. فإ ذا حصل في يده استأنف له الحول، و في أصحابنا من قال: يخرج لسنة واحدة هذا إذا كان حالاً فإ ن كان مؤجّالا فلا زكوة فيه أصلاً لا تُنه لا يمكنه في الحال المطالبة به، وقد روي أن مال القرض الزكوة فيه على المستقرض (١) إلا أن يكون صاحب المال قد ضمن الزكوة عنه، و إن كان معه بعض النصاب و بعضه دين فتمكّن من أخذه ضم الدين إلى الحاصل و أخرج زكوة جميعه، و حكم مال الغايب حكم الدين سواء فإن لم يتمكّن منه لم يضم إليه، ويعتبر نصاب

⁽۱) رواها في الكافي ج ٣ ص ٥٢٠ عن زرارة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل دفع حينئذ إلى رجل مالا قرضاً على من زكاته على المقرض أوعلى المقترض قال ، لابلزكانها إن كانت وضوعة عنده حولا على المقترض الحديث

الحاصل مفرداً ، و من كان له مال دفنه و خفى عليه موضعه سنين . ثم وجده لم يلزمه زكوة ما مضى ، وقد رويأنه يزكيه لسنة واحدة .

يكره أن يخرج الزكوة من ردى ماله ، و ينبغى أن يخرجه من جيده أو من وسطه ، و الأفضل إخراجه من الجنس الذي وجب فيه ، و متى أخرج من غير جنسه أخرجه بالقيمة إذا لم يكن ممّا فيه رباً . فا إن كان ممّا فيه ربا أخرج مثلاً بمثل ، و يكون ترك الاحتياط .

والحلى على ضربين: مباح و معظور ، فالمعظور مثل حلى النساء للرجال مثل أن يتبغذ الرجل خلخالاً أو سواراً أوغيرذلك ، ومثل حلى الرجال إذا اتخذته النساء مثل المنطقة ، وحلى السيف و الخاتم إذا كان من فضة و ما أشبه ذلك . فإ نه لازكوة فيها لا نا قدقد منا أن المسبوك لا زكوة فيه فإن قصد الفرار بذلك من الزكوة لزمه ذلك و أمّا الحلى المباح فهو حلى النساء للنساء ، و حلى الرجال للرجال فهي إيضاً لازكوة فيه لما مضى ، و لما روى أنه لا زكوة في الحلى و زكوته إعارته (١).

يجوز للرجال أن يتحلّى بمثل المنطقة و الخاتم و السكين و السيف من فضة ولا يجوز ذلك في حلى الدواة ، وحلى القوس لأن ذلك من الآلات ، والآلات الفضة محر مة استعمالها ، و إن قلنا : إنه مباح لأنه لا دليل على تحريمه كان قوينا . وأمّا الذهب فا ينه لا يجوز أن يتحلّى بشيء منه على حال لما روى عن النبي علي الله خرج يوماً وفي يده هرير وقطعة ذهب فقال : هذان حرامان على ذكور الممتنى ، و حلالان على أنائها ، ولا يجوز أن يحلّى المصحف بفضة لأن ذلك حرام .

حلى النساء المباحمثل السوار والخلخال والتاج والقرطة . فأمّا إذا اتّخذت حلى الرجال مثل السيف والسكين فا ينّه حرام، وحكم المرقة حكم الرجل سواء. والمفدمة (٢)

⁽۱) رواها في الكاني ج ٣ ص ٥١٨ عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، زكاة الحلي عاديته ،

 ⁽٢) الثوب المقدم باسكان الفاء : المصبوغ بالحمرة صبغاً مشبعاً ، و الظاهر أن المقدمة
 آنية توضع قبها الصبغ الاحمر للتزيين .

و المعندمة (١) والمرآة و المشط و الميل و المكحلة ، و غير ذلك فكله حرام لأنّه من الأوانى و الآلات غير أنّه لا يحب فيها الزكوة لأنّه ليس بمنقوش .

ونصب الأوانى بالفضة مكروه للحاجة وغير الحاجة ، و متى حصل شيء منذلك يجتبت موضع الفضّة في الاستعمال . إذا انكسر الحلى تحسراً يمنع من الاستعمال والصلاح أولا يمنع من الاستعمال و الصلاح فعلى جميع الوجوه لا زكوة فيه و سواء نوى كسره أولم ينو لا تنه ليس بدراهم ولا دنانير .

و إذا ورث حلّياً فلازكوة عليه فيه سواء نوى استعماله للزوجة أو الجارية أولم ينو أو العارية أولم ينو لا ننه ليس بدراهم ولا دنانير ، و إذا خلّف دنانير أو دراهم نفقة لعياله لسنة أو لسنتين أو أكثر من ذلك فكانت نصاباً فإن كان حاضراً وجب عليه فيها الزكوة ، و من ورث مالاً ولم يصل إليه إلا بعد أن يحول عليه حول أو أحوال فليس عليه زكوة إلى أن يتمكّن منه و يحول بعد ذلك عليه حول ، و مال القرض زكوته على المستقرض دون المقرض إلا أن يشرط على المقرض زكوته فإنه يلزمه حينئذ بحسب الشرط ، و إذا ملك من أجناس مختلفة و ما يكون بمجموعها أكثر من نصاب و نصابين ، ولا يبلغ كل جنس نصاباً لم يلزمه زكوتها ولا يضم بعضها إلى بعض بل يراعى كل جنس با نفراده و نسعة و عشرون بقرة و أدبع من الإ بل و أربعة أوسق من الغلات لم يلزمه زكوة ، و تسعة و عشرون بقرة و أربع من الإ بل و أربعة أوسق من الغلات لم يلزمه زكوة ، و خسعة و عشرون بقرة و أربع من الإ بل و أربعة أوسق من الغلات لم يلزمه زكوة ، و إخراج القيمة في سائر الا جنس منها نصاب منفرد ولا يضم بعضها إلى بعض ، ويجوز إخراج القيمة في سائر الا جناس بقيمة الوقت سواء كان من جنس الا ثمان أو من غير الأثمان .

⁽١) المعندمة ، هي آنية العندم . قال بعض أهل اللغة ، العندم : خشب تمات يصبغه .

۞(فصل : في زكاة الفلات)۞

شروط زكوة الفلات إثنان: الملك و النصاب. فالنصاب فيها واحد و العفوواحد فالنصاب ما بلغ خمسة أوساق بعد إخراج حق السلطان والمؤن كلها. و الوسق: ستون صاعاً والصاع أربعة إمداد، والمد : رطلان و ربع بالعراقي . فإذا بلغ ذلك ففيه العشر إن كان سقى سيحاً أوشرب بعلا (۱) أو كان عذياً ، و إن سقى بالغرب (۱۱، والدوالى و ما يلزم عليه مؤن ففيه نصف العشر ومازاد على النصاب فبحسابه بالغاً ما بلغ ، والعفو ما نقص عن خمسة أو سق ، و إذا كانت الغلة عما قد شربت سيحاً و غيرسيح حكم فيها بحكم الا غلب. فإن كان الغالب سيحاً ا خذ منه العشر ، وإن كان الغالب غير السيح ا خذ منه العشر ، وإن كان الغالب غير السيح ا خذ منه العشر ، و النصف الآخر بحساب منها نصف العشر ، و القول قول رب المال في ذلك مع يمينه .

و وقت وجوب الزكوة في الفلات إذا كانت حبوباً إذا اشتدات ، و في الشمار إذا بدا صلاحها ، وعلى الا مام أن يبعث سعاته لحفظها ، و الاحتياط عليها كما فعل النبي والمعلم بخيبر ، و وقت الا خراج إذا ديس الحب و نقى و صفى ، و في الثمرة إذا جفيفت و شمست ، والمراعى في النصاب مجفيفاً مشمساً . فإن أراد صاحب الثمرة جذاذها (المسلم المعلم عليه ما يكون تمراً و أخذ من التمر ذكوته ، و الحكم إن أراد أن يأخذ بلحاً أو بسرا مثل ذلك ، و وقت الا خراج في الحب إذا ذراي وصفى .

و إذا أخرج زكوة الغلاّت فلا شيء فيها بعد ذلك ، و إن بقيت أحوالاً إلاّ أن تباع و تصير أثمانا و يحول على الثمنالحول .

إدراك الغلاّت و الثمار يختلف أوقاتها باختلاف البلاد ، فثمرة النخل بتهامة قبل ثمرة العراق ، و بعض الأنواع أيضاً يتقدام على بعض بالشهر و الشهرين ، و أكثر

⁽١) السبيع ؛ الماه الجارى ، و البمل من الارض ماسة:ه السماء ولم يسقيماء الينابييع .

⁽٢) المفرب الداو العظيم .

⁽٣) الجدُّ: القطع و الكسر ، ومنه الجدَّاء بالضم و الكسر

من ذلك ، و في ذلك أربع مسائل :

أو ّ لها : إذا طلعت كلّمها في وقت واحد وأدركت في وقت واحد فا تُنفق وقت إطلاعها و إدراكها فهذه كلّمها ثمرة عام واحد فا ذا بلغت نصاباً ففيها الزكوة .

الثانية : اتَّفق اطلاعها و اختلف إدراكها مثلأن اطلعت دفعة واحدة . ثمَّ أدرك بعضها بعد بعض ضمَّها بعضها إلى بعض لأنَّها ثمرة عام واحد .

الثالث: اختلف إطلاعها و إدراكها و هو أن اطلع بعضها و ارطب. ثم اطلع الباقى بعد ذلك فا نده يضم بعضها إلى بعض. و إن كان يبنهما الشهر و الشهران لا نتها ثمرة سنة واحدة.

الرابعة : اختلف إطلاعها و إدراكها و هو أن اطلع بعضها و أرطب و جد" . ثم" اطلع الباقى بعد جذان الأو"ل . فكل هذا يضم "بعضها إلى بعض لا ته ثمرة عام واحد و كذلك إن كان له نخل كثير في بعضه رطب و في بعضه بلح و في وصفه طلع فجد " الرطب ثم" أدرك البلح فجد " . ثم "أدرك الطلع فجد " ضم " بعضها إلى بعض لا ته ثم المرة عام واحد .

و إن كان له ثمرة بتهامة و ثمرة بنجد فأدركت التهامية و جذات . ثم اطلعت النجدية . ثم اطلعت النجدية بنم اطلعت النابية وإنما يضم إلى الأولى لا نتهالسنة واحدة والتهامية الثانية لاتضم إلى الأولى ولا إلى النجدية لا يضم إلى الأولى ولا إلى النجدية لا تضم إلى الأولى ولا إلى النجدية لا تضم إلى الأولى ولا إلى النجدية لا تنم الخذ منه ، وإن كانت أنواعاً لا تها في حكم سنة أخرى . إذا كانت الثمرة نوعاً واحداً الخذ منه ، وإن كانت أنواعاً مختلفة الخذ على حساب ذلك ولا يؤخذ كلها جيداً ولا كله رديا ، والنخل إذا جمل في سنة واحدة دفعتين كان لكل حمل حكم نفسه لا يضم بعضه إلى بعض لا تها في حكم سنتين . إذا بدا صلاح الثمار ووجبت فيها الزكوة وبعث الإمام الساعى على ما قد مناه ليخرص عليهم ثمارهم ، وهوالحزر (١) فينظركم فيها من الرطب والعنب فا ذا شمس كم

 ⁽۱) الحزر بالحاء المهملة و الزاى المعجمة و الرام المهملة : التقدير و منه حرزت المخل : إذا أخرصته .

ينقص و ماذا يبقى فا ذا عرف هذا نظر فا ن كانت الشمرة خمسة أوسق ففيها الزكوة ، و إن كانت دونها فلاشىء فيها . ثم يخير أرباب الأرض بينأن يأخذوا بما يخرص عليهم و يضمنوا نصيب الزكوة أو يؤخذ منهم ذلك و يضمن لهم حقيهم كما فعل النبي عليا مع أهل خيبر فا ينه كان ينفذ عبدالله بن رواحة حتى يخرص عليهم ، وإن أراد أن يترك في أيديهم أمانة و وثق بهم في ذلك كان أيضاً جايزاً إذا كانوا أهلا لذلك فمتى كان أمانة لم يجزلهم التصر ف فيها بالأكل و البيع و الهبة لأن فيها حق المساكين ، و إن كان ضماناً جاز لهم أن يفعلوا ما شاء ، ومتى أصاب الشمرة آفة سماوية أو ظلم ظالم أو غير ذلك من غير تفريط منهم سقط عنهم مال الضمان لأ نهم المناء في المعنى : فا بن التهموا في ذلك كان القول قولهم مع يمينهم ، و متى خرص عليهم الشمرة ، ثم ظهر في الشمرة في ذلك كان القول قولهم مع يمينهم ، و متى خرص عليهم الشمرة ، ثم ظهر في الشمرة فمارة اقتضت المصلحة تخفيف الحمل عنها خفف وسقط عنهم بحساب ذلك .

و إذا أراد قسمة الثمرة على رؤوس النخل كان ذلك جايزاً إلا أن "الأولى في القسمة أن يكون أفراد الحق دون أن يكون بيعاً فلا جل ذلك تصح القسمة ، ولوكان بيعاً لم يصح لأن بيع الرطب بالرطبلا يجوز ، و إذا كان أفراداً جاز من الساعى بيع نصيب المساكين من رب المال ، و من غيره و تفريق ثمنها فيهم ، و إن رأى قسمتها خرصاً على رؤوس النخل فيفرد للمساكين تقسيمهم من نخلات بعينها فعل ، و إن رأى أن يبعهاأ ويجد دهافعل ، و إن رأى قسمتها بعد الجذاذ كان أيضاً جايزاً لا نه افراد الحق ولا ينبغي لرب المال أن يقطع الثمرة إلا با ذن الساعى . إذا لم يكن ضمن حقبهم فإن كان ضمنه جاز له ذلك ، وإنساقلنا: ذلك لا نيه يتصر ف في مال غيره بغير إذنه ، وذلك كان ضمنه جاز له ذلك ، وإنساقلنا: ذلك لا نيه بعصة المساكين ، و هو مخير بين أن يأخذ حقه من الثمرة و بين أن يأخذ ثمنه منه بقيمته ، و متى أراد رب الثمرة قطعها قبل بدو صلاحها مثل الطلع لمصلحة جاز له ذلك من غير كراهية ، و يكره له ذلك فراراً من الزكوة ، و على الوجهين معالا يلزمه الزكوة ، و أمّا قطع طلع الفحل فلا يكره ذلك من الذكوة ، و على حال .

الرطب على ضربين : صرب ينجىء منه تمر ، والثاني لا ينجىء منه . فأمَّا الأولُّ

كلَّما كثر لحمه و قلُّ ماؤه كالبرني و المعقلي و غير ذلك ، و الكلام فيه في ثلاث فصول في جواز التصرُّف، وفي قدر الضمان، والنوع الّذي يضمُّنه. فأمَّا التصرُّف فلا يجوزفيه قبل قبول الضمان بالخرص لأئن فيه حق المساكين ومتى خرص عليه واختار رب المال ضمانها و ضمن جاز له التصرُّف على الإطلاق ، و متى أتلف الثمرة ببيع أو أكل وغير ذلك فارن كان ذلك بعد الضمان فعليه قدر الزكوة على ما خرص عليه ، وإن أتلفه قبل الخرص و الضمان فالقول قوله مع يمينه ، و يضمن قدرالزكوة تمراً ، وإنسما قلنا ذلك لأَن عليه القيام به حتمَّى يصير تمراً ، و النوع الَّذي يخرجه فا نَّه يلزمه في كلُّ شيء بحصَّته فا ِن كانت الأنواع كثيرة ضمن من أوسطها ، و كذلك الحكم في العنب سواء إذا كان ممًّا يجيء منهزييب ، و أمًّا مالا يجيء منه التمر مثل الخاسوي و الإ براهيمي و العنب الحمري فا إن هذا لا يجيء منه تمر ولا زبيب مثل الأول لكن حكمه وحكم الأولُّ سواء في أنَّه يقدر و يحرز بتمر و زبيب لأنَّ عموم الاسم في الفرض يتناول الكلُّ ، و ينبغي أن يحرز ما يجيء منه التمر و الزبيب من نوعه لا من نوع آخر ، و يكفي في الخرص خارص واحد إذا كان أميناً ثقة لأنَّ النبيُّ عَلَيْاللهُ بعث عبدالله بن رواحة ولم يرو أنَّه أنفذ معه غيره و إن استظهر بآخر معه كان أحوط . لازكوتهي شيء من الحبوب غير الحنطة و الشعير و السلت و شعير فيه مثل ما فيه ، و كلُّ مؤونة تلحق الغلات إلى وقت إخراج الزكوة على ربٌّ المال دون المساكين ، والعلس نوع من الحنطة يقال : إذاديس بقى كلَّ حبَّتين في كمام . ثم لايذهب ذلك حتَّى يدق أويطرح في رحى خفيفة ولا يبقى بقاء الحنطة ، و بقاؤها فيكما مها ويزعم أهلها أنَّها إذاهرست أو طرحت في رحى خفيفة خرجت على النصف فإذا كانكذلك تخير أهلها بين أن يلقى عنها الكمام و يكال على ذلك . فا ذا بلغت النصاب أخذ منها الزكوة أو يكال على ماهي عليه ويؤخذ عنكل عشرة أوسق زكوة ، و إذا اجتمع عنده حنطة وعلس ضم بعضه إلى بعض لاً نُنَّمَا كُلِّهَا حَنْطَةً ، ووقت إخراج الزكوة عند التصفية و التذرية لا أنَّ النَّهِ * ﷺ قال: إذا بلغ خمسة أوسةولايمكن الكيل إلَّا بعد التصفية .

متى أخذ الساعى الرطب قبل أن يصير تمر"اً وجب عليه رد"، على صاحبه فإن

هلككان عليه قيمته فا ذا ردّه أو قيمته الخذالزكوة فيوقتها فا نه يردّ وشمس عنده فسار تمر النفل فا ن كان بقدر حقّه فقد استوفاه ، و إن كان دونه وفي ، و إن كان فوقه وجب عليه ردّ .

إذا كان لمالك واحد زرع في بلاد مختلفة الأوقات في الزراعة والحصاد ضم بعضه إلى بعض لا أن الحنطة و الشعير لا يكون في البلاد كلّما في السنة إلاّ دفعة واحدة ، و إن تقد م بعضه إلى بعض بالشيء اليسير .

و إذا أراد القسمة بدأ بصاحب المال و كان له تسعة و للمساكين واحد إذا كانت الأرض عشرية و إن وجب فيها نصف العشركان له تسعة عشر وللمساكين واحد.

و الحنطة و الشعيركل واحد منها جنس مفرد يعتبر فيه النصاب منفرداًولايضم بعضه إلى بعض .

إذا باع الشهرة قبل بدوصلاحها من ذمّى سقط زكوتها فا ذابدا صلاحها في ملك الذمّى لا يؤخذ منه الزكوة لأ تمه ليسممن يؤخذ من ماله الزكوة فا ن اشتراها من الذمّى لا يؤخذ منه الزكوة لأ تمه دخل وقت وجوب الزكوة وهو في ملك غيره، وكذلك إن كان عنده نصاب من الماشية فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحول. فا ذا حال الحول واشتراه استأنف الحول، ومن اشتراه لا يجب عليه أيضاً لا تمه لم يبق في ملكه حولاً كاملاً.

إذا أخذ من أرض الخراج و بقى بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الزكوة وجب فيه العشر أونصف العشر فيما يبقى لافي جميعه .

إذا كان له نخيل و عليه دين بقيمتها ومات لم ينتقل النخيل إلى الورثة حتى يقضى الدين . فإذا ثبت ذلك فإن اطلعت بعد وفاته أوقبل وفاته كانت الثمرة مع النخيل يتعلق بها الدين . فإذا قضى الدين وفضل شيء كان للورثة فإذا بلغت الثمرة النصاب الذي تجب فيه الزكوة لم تجب فيها الزكوة لأن مالكها ليس بحى ولم يحصل بعد للورثة ولا تجب هذا المال الزكوة ، و متى بدا صلاح الثمرة قبل موت صاحبه وجب فيه الزكوة .

ولم تسقط الزكوة بحصول الدين لأن الدين في الذمّة و الزكوة تستحق في الأعيان و يجتمع الدين و الزكوة في هذه الثمرة ويخرجان معاً وليس أحدهما بالنقديم أولى من صاحبه فا ن لم يسع الحال الزكوة والدين كان بحساب ذلك .

إذا كان للمكاتب ثمار ، وكان مشروطاً عليه أو مطلقا لم يؤد من مكاتبه شيئاً ولا ذكوة عليه لأن الزكوة لاتجب على المماليك ، و إن كان مطلقاً ، وقد تحر ر شيء منه انخرج من ماله بحساب حر يته الزكوة إذا بلغت ما يصيبه بالحريثة النصاب .

من استأجر أرضاً فزرعها كان الزكوة واجبة على الزارع في زرعه دون مالك الأرض لأن المالك يأخذ الا بحرة ، و الا بحرة لا يبجب فيها الزكوة بلاخلاف لأن النبي تمالي ، قال : فيما سقت السماء العشر فأوجب العشر في نفس الزرع دون ا بحرة الأرض ، و على مذهبنا بجواز إجارتها بطعام أو شعير فعلى هذا إن آجرها بغلة منها كانت الا جارة باطلة و الغلّة للزارع ، و عليه ا بحرة المثل و عليه في الغلّة الزكوة إذا بلغت النصاب و إن آجرها بغلّة من غيرها كانت الا جارة صحيحة ، ولا يلزمه الزكوة فيما بأخذه من الغلّة لا تها ما أخرجت أرضه ، و إنّما أخذه ا بحرة و الا جرة لا تبجب فيها الزكوة .

ومن اشترى نخلا قبل أن يبدو صلاح الثمرة . ثم بدا صلاحهاكانت الثمرة في ملكهوزكوتها عليه ، وكذلك إن وصى له بالثمرة فقبلها بعد موت الموصى . ثم بداصلاحها وهي على النخل فا نها ملك له و زكوتها عليه لأن زكوة الثمار لايراعى فيها الحول و إن اشترى الثمرة قبل بدو الصلاح كان البيع باطلا ، و البيع على أصل و زكوتها على مالكها و إن اشتراها بعد بدو الصلاح ووجوب الزكوة فيها . فا نكان بعد الخرص و ضمان رب المال الزكوة ، كان البيع صحيحاً في جميعه ، و الزكوة على البايع . و إن باعها قبل المخرص و قبل ضمان الزكوة بالخرص كان البيع باطلا فيما يختص من من مال المساكين وصحيحاً فيمال صحيحاً في المبدو الملاح بشرط القطع فقطعت المساكين وصحيحاً فيمال صحيحاً في المبدو الملاح بشرط القطع فقطعت المساكين وصحيحاً فيمال صاحب المال ، وإن باعها قبل بدو الصلاحهافا ن طالب البايع قبل وجوب الزكوة فلاكلام ، وإن توانى فلم يقطع حتى بدا صلاحهافا ن طالب البايع بالقطع أو اتفقا على ذلك أوطالب المشترى بذلك كان لهم ذلك ، ولا زكوة على واحد

منهما لأنه لادلالة على ذلك ، و إن اتفقا على البقية أو برضا البايع كان له ذلك ، و كان الزكوة على المشترى لأن الشمرة في ملكه إذا بدا صلاح النمرة فأهلكها ربها كان عليه ضمان مال الزكوة فا إن كان لم يخرص بعد قبل قوله في مقدار ، و إن كان بعد الخرص طولب بما يجب عليه من الخرص ، وكلما يكال مما يخرج من الأرض ففيه الزكوة مستحبة دون أن تكون واجبة ، وكيفية ها مثل الغلات على ما بيناه .

و أمَّا الخضراوات كلُّها والفواكه و البقول فلا زكوة في شيء منها .

ن فصل: في مال التجارة هل فيه ذكاة أم لا ؟) عد

لازكوة في مال التجارة على قول أكثر أصحابنا وجوباً : وإنه ما الزكوة فيها استحباباً (١) وقال قوم منهم : تجب فيه الزكوة في قيمتها تقوّم بالدنانير و الدراهم ، وقال بعضهم : إذا باعه زكّاه لسنة واحدة إذا طلب بربح أو برأس المال . فأمّا إذا طلب بنقصان فلا خلاف ببنهم أنّه لبس فيه الزكوة ، فإذا ثبت هذا فعلى قول من أوجب فيه الزكوة أومن استحبّ ذلك .

إذا اشترى مثلاً سلعة بمأتين . ثم ظهر فيها ربح ففيه ثلاث مسائل :

أو لها: اشترى سلعة بمأتين فأقامت عنده حولاً فباعها مع الحول بألفين يزكّى زكوة المأتين لحوله، و زكوة الفايدة من حين ظهرت، ويستأنف بالفائدة الحول.

الثانية : حال الحول على السلعة . ثمّ باعها بزيادة بعد الحول فلايلزمه أكثر من زكوة المأتين ، و يستأنف بالفايدة الحول .

الثالثة : اشتراها بمأتين فلمًا كان بعد ستّة أشهر باعها بثلاث مائة استأنف بالفايدة الحول ، و إذا اشترى سلعة فحال الحول على السلعة كان حول الأصل السلعة

⁽¹⁾ الاستحباب مذهب أكثر الفقهاءكما نقل في مفتاح الكرامة الجزء التالث ص 11۲ من كتاب الزكوة أقوالهم مفسلا ، ونسب الوجوب بعض كالشهيدين وأبى الدباس والصيمرى وغيرهم إلى ايني بابوبه، ونقل صاحب الوسيلة أن القائلين بالاستحباب اختلفوا وقال بعضهم، باستحباب الزكوة في سنة واحدة و إن من عليه سنون ، وقال آخرون يلزم كل سنة .

لأنتها مردودة إليه بالقيمة ، ولا يستأنف ، و إنكان اشتراها بعوضكان للقنية استأنف بالسلعة الحول ، والزكوة يتعلّق بقيمة التجارة لابها نفسها . إذا ملك عرضاً للتجارة فحال عليها الحول من حين ملكه وقيمتها نصاب وجب فيها الزكوة ، و إن نقص لم يجب فا ن بلغ نصاباً في الحول الثاني استأنف الحول من حين كمل النصاب .

إذا ملك سلعة للتجارة في أو لل الحول . ثم ملك ا خرى بعده بشهر . ثم ا أخرى بعده بشهر . ثم ا أخرى بعده بشهر . ثم الخرى بعده بعدها بشهر . ثم حال الحول فا إن كان حول الا ولى وقيمتها نصاباً وحول الثانية وقيمتها نصاباً ، وكذلك الثالثة زكّى كل سلعة بحولها ، و إن كانت الأولى نصاباً فحال حولها وقيمتها نصاب ، و حال الحول الثانية والثالثة ، وقيمتها أقل من نصاب أخذ من الأولى الزكوة خمسة دراهم و من الثانية والثالثة من كل أربعين درهم درهماً .

إذا اشترى عرضاً للتجارة بدراهم أو دنانير و كان الثمن نصاباً فإن حول العرض حول الأصل لا نسه مردود إليه بالقيمة ، و إن كان اشترى السلعة للتجارة بسلعة قنية استأنف الحول ، وقد ذكر ناها ، و إن كان اشتراها بنصاب من غير الا ثمان مثل خمس من الإبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم استأنف الحوللا نه مردود إلى القيمة بالدراهم و الدنانير لا إلى أصله ، و إذا كان معدسلعة ستة أشهر . ثم " باعها بنى على حول الأصل لا أن "له ثمناً وثمنه من جنسه ،

إذا اشتري سلعة من جنس الأثمان فحال الحول قو مها بما اشتراه من الدراهم و أو الدنانير ، ولا يراعي نقد البلد ، و كذلك إن لم يكن نصاباً فإن اشترى بالدراهم و الدنانير قو مها بما اشتراها من النقدين فإن كان كل واحد منهما نصاباً في الأصل زكاه ، و إن نقص كل واحد منهما عن النصاب لم تجب فيه الزكوة ، و إن بلغ أحدهما ولم يبلغ الآخر ، إذا اشترى سلعة بدراهم فحال ولم يبلغ الآخر ، إذا اشترى سلعة بدراهم فحال عليها الحول و باعها بالدنانير قو مت السلعة دراهم و أخرج منها الزكوة لأن الزكوة تجب في ثمنها ، و ثمنها كان دراهم ، و إن باعها قبل الحول بالدنانير و حال الحول قو مت الدنانير لا نتها ثمن الدراهم التي حال عليها الحول ، و إذا حال الحول على السلعة فباعها صح البيع لأن الزكوة تجب في ثمن السلعة لا في عينها ، و ليس كذلك السلعة فباعها صح البيع لأن الزكوة تجب في ثمن السلعة لا في عينها ، و ليس كذلك

إذا كان معه نصاب من المواشى فباعها بعد الحول لأن الزكوة تستحق فيها وهو جزء من الماشية فيصح العقد فيما عدا مال المساكين ولا يصح فيمال المساكين فا ن عوض المساكين من غير ذلك المال مضى البيع . إذا كانت معه سلعة للتجارة فنوى بها القنية سقطت زكوته ، و إن كانت عنده للقنية فنوى بها التجارة لا تصير تجارة حتى يتصر ففيها للتجارة .

إذا اشترى سلمة للقنية انقطع حول الأصل، و إن اشتراه للتجارة بنى على الحول الأول ، وإن كان المال أقل من النصاب أول الحول ، ونصاباً آخره لم يعتد به ، و يراعى كمال النصاب من أوله إلى آخره . تجتمع في قيمة المماليك إذا كانوا للتجارة الزكوة ويلزمه فطرة رؤوسهم لأن سبب وجوبهما مختلف .

كل من ملك جنساً يجب فيه الزكوة للتجارة فا ينه لم يلزمه ذكوة العين دون زكوة التجارة مثل أن يشترى أدبعين شاة سائمة أو خمساً من الأبل سائمة أو ثلاثين من البقر مثل ذلك كل ذلك للتجارة فا ينه يلزمه ذكوة الأعيان ، ولا يلزمه ذكوة التجارة لعموم تناول الأخبارلها فا ذا ثبت ذلك فاشترى أدبعين شاة ثمنها أقل من نصاب فحول هذا من حين ملك الماشية والخذ ذكوة الماشية وانقطع حول الأصل .

وإن ملك للتجارة أقل من أربعين شاة قيمتها ما ثنان أخرج زكوة التجارة استحباباً أو على الخلاف فيه وعلى ما قلناه : من أن الزكوة تتعلّق بعينها يجب أن نقول: لازكوة فيها لا تنها أقل من النصاب فا إن اتنفق النصابان مثل أن يكون أربعين شاة تساوي مأتين أخذ زكوة العين لا تنهاواجبة .

وزكوة التجارة مستحبّة أومختلف فيها لعموم الأخبار هذا إذاكانحولهماواحداً فا ن اختلف حولهما مثل أنكان عنده مائتا درهم ستّة أشهر . ثم اشترى بها أربعينشاة للتجارة بناه على حول الأصل لأن "التجارة مردودة إلى ثمنها و هو الأصل ، و علىما قلناه ؛ من إن "الزكوة تتعلّق بالعين ينقطع حول الأصل .

إذا اشترى نخلاً للتجارة فأثمرت قبل الحول في التجارة فا ينه يؤخذ منه زكوة الثمرة لتناول الظاهر له ولا يلزمه زكوة التجارة في ثمن النخل و الأرض لأن ذلك

تابع للنخل و الزرع إذا كان عنده أربعون شاة سائمة للتجارة ستّة أشهر فاشترى بها أربعين شاة سائمة للتجارة كان حول الأصل حولها في إخراج زكوة مال التجارة ، ولا يلزمه زكوة العين لأنّه لم يحل على كلّ واحد منهما الحول ، و على ما قلناه : إنه يتعلّق الزكوة بالعين ينبغى أن نقول : إنّه يؤخذ زكوة العين لأنّه بادل بما هو من جنسه و الزكوة تتعلّق بالعين ، وقد حال عليه الحول .

إذا اشترى غراساً للمجارة إذا حال الحول ، وكذلك إذا اشترى نخلاً حايلاً للتجارة أو أرضاً بوراًلم يزرع فيها فا نه يخرج زكاة التجارة إذا حال الحول على ثمن الأرض و النخل.

إذا اشتري مأتى قفيز طعام بمأتى درهم للتجارة و حال عليه الحول و قيمتهمائنا درهم أخرج منه خمسة دراهم لا أن قيمته مائتا درهم ، و إن شاء أخرج خمسة أففزة فا ِن عدل إلى طعام جيَّد فأخرج منه قفيزاً يساوى خمسة دراهمكان جايزاً لأن الّذي وجب عليه خمسة دراهم ، و يجوز إخراج القيمة ، و متى كانت المسئلة بحالها و حال الحولوقيمة الطعام مأتان لكن يغير الحال بعدالحول إمَّا بنقصان قيمة لنقصان السوق أو يزيد لزيادته أو ينقص قيمته لعيب حدث فارن نقص لنقصان السوق أو لعيبه فيه فلا يسقط عنه زكوتهلاً نَّه نقص النصاب بعد أن وجب عليه . هذا إذاكان بعد الإمكان فإ ن كان قبل إمكان الأداء فلا شيء عليه من ضمان النقصان لكن ما ينقص نقص عنه ، ومن المساكين . فا ن زاد ليس عليه أكثر من خمسة دراهم لأن " الزيادة ما حال عليها الحول. من أعطى غيره مالاً مضاربة على أن يكون الربح بينهما فاشترى مثلاً بألف سلعة فحال الحول ، و هو يساوي ألفين فا ين " زكوة الأ لف على رب المال ، و الربح إذاحال عليه الحول من حين الظهور كان فيه الزكوة على ربّ المال نصيبه ، و على العامل نصيبه إذا كان العامل مسلماً فإن كان ذمِّياً يلزم ربُّ المال ما يصيبه ، و يسقط نصيب الذمني لأنَّه ليس من أهل الزكوة هذا على قول من أوجب له الربح من أصحابنا وهوالصحيح فأمَّا من أوجب له أجرة المثل فزكاة الأصل و الربح على ربِّ المال، وعلى القول الأوَّل ربُّ المال بالخيار بين أن يخرج الزكوة من هذا المال ، و بين أن يخرجه من غيره . فأمنا العامل فلا يجوز له إخراجه بنفسه إلا بعد القسمة لأن ربحه وقاية للمال لما لعلم يكون من الخسران . ولو قلنا : إن ذلك له كان أحوط لأن المساكين يملكون من ذلك المال جزءاً ، و إذا ملكوه خرج من أن يكون وقاية لخسران يعرض .

و من ملك نصاباً و يجب فيه الزكوة أي جنس كان ، وعليه دين يحيط به فا ن كان له مال غير هذا النصاب بقدر الدين كان الدين في مقابلة ماعدا مال الزكوة سواءكان ذلك عقاراً أو أثاثاً ، و أى شيء كان بعد أن لا يكون دار مسكن أو خادماً يخدمه ، و تجب الزكوة في المال ، و إن لم يملك غير ذلك النصاب فعندنا أنّد تجب فيه الزكوة ، ولا يمنع الدين من وجوب الزكوة عليه لأن الدين يتعلق بالذمنة ، و الزكوة تجب في المال بدلالة قوله عليه السلام : الزكوة في تسعة أشياء . ثم فصل فقال : في مائتي درهم خمسة ، وفي عشر بن مثقالاً نصف مثقال ، و كذلك باقي الأجناس ، ولم يقل : إن لم يكن عليه دين فا ذا ثبت هذا و حال الحول ولم يقض الحاكم عليه بالدين أخرج زكوة العين ، و قضى بعد ذلك ماعليه من الدين ، و إن كان حكم عليه الحاكم و حجر

إحديها: حجر عليه و فر"ق ماله على الديّنان. ثمّ حال الحول فلازكوة عليه لاً نّه حال الحول ولا مال له.

الثانية : عين لكل ذي حق شيئاً من ماله وقال : هذا لك بمالك في الحول قبل أن يقبض ذلك فالا زكوة عليه لأن الحول حال ولا مال له لأنهم ملكوه قبل القبض .

الثالثة : حجر ولم يعين فحال الحول فهيهنا المال له لكنه محجور عليه فيه منوع من التصرف فيه فلا زكوة عليه أيضاً لأنه غير متمكن من التصرف فيه ، وقد روي عنهم عَالِيْ في المال الغائب الذي لا يمكنه التصرف فيه أنه لا زكوة فيه (١).

⁽۱) روى فى المتهذيب فى باب زكاة مال الفائب ج ٤ س ١ الرقم ٧٧ عبد الله بن بكر عمن رواه [فى الموافى عن زرارة] عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال ؛ فى رجل ماله عنه غائب لايقدرعلى أخذه قال ؛ فلازكوة عليه حتى يخرج . الحديث ، وبهذا المضمون نقل روايتين بدهذه بالرقم ٧٨ و ٧٩

إذا كان معه مأتان فقال: لله على أن أتصد ق بمائة منها . ثم حال عليها الحول لم تجب عليه الزكوة لا نه زال ملكه عن مائته وما يبقى فليس بنصاب ، و إن قال: لله على أن أتصد ق بمأتين ولم يقل بهذه المأتين لزمه زكوة المأتين لا أن الدين يتعلق بذمّته.

إذا ملك مأتين فحال عليها الحول فتصدّق بها كلّها تطوّعاً لمتسقط عنّه فرض الزكوة سواء ملك غيرها أولم يملك ، وكانت الزكوة في ذمّته .

إذا كان معه مائتان و عليه مائتان فطالبه الديّان عند الحاكم فأقر" أن عليه زكوتها أو عليه زكوة سنين كثيرة فإن كان إقراره قبل أن يحجر الحاكم عليه كان القول قوله مع يمينه فإذا حلف أخرج منه الزكوة وتقاسم باقي الغرماء لأن الزكوة في العين و الدين في الذمّة . فإن كان إقراره بعد أن حجره الحاكم بدين لزمه مثل ذلك الزكوة ، و بقي في ذمّته وتقاسم الغرماء بالمال .

من كان له أربعون شاة فاستأجر أجيراً برعاها سنة بشاة منها معينة فإن الأجير يملك تلك الشاة بالعقد فإذا حال الحول لم يلزمه في المال الزكوة لا نه قدنقص عن النصاب، وكذلك الحكم إذا استأجر بثمرة نخلة بعينها لينظر الباقى، وكان ما يبقى أقل من النصاب لايلزم أحداً منهما الزكوة فإن استأجر بشاة في الذمة أو بثمرة في الذمة لم تسقط بذلك فرض الزكوة.

إذا استأجر بأربعين شاة في الذمّة أو بخمسة أوسق من التمر لم يلزم الأجير الزكوة لأنّ الغنم لا يجب فيها الزكوة إلّا إذا كانت سائمة ، وما في الذمّة لا يكون سائمة ، والثمرة فلا يجب فيها الزكوة إلّا إذا ملكها من شجرها .

و أمَّا ربُّ المال فعليه هذه الأُجرة في ذمَّته ، و ذلك لا يمنع من وجوب الزكوة على مامضي القول فيه .

فا ن استأجر بمأتي درهم أو عشرين ديناراً وحال عليه الحول كان على الأُجير زكوته لأُنّه ملكه بالعقد إذا كان متمكّناً من أخذه .

و أمَّا المستأجر فالا جرة دين عليه على مابيَّناه .

إذا كان له ألف درهم واستقرض ألفاً غيرها ورهن عنده هذه الألف، وقدحصل

له ألفان . فإ ذا حال عليهما الحول لزمه زكوة الألف الّتي في يده من مال القرض لأن " زكوته على المستقرض ، والألف الرهن ليس بمتمكن منه ولا يلزمه زكوته .

فأماً المقرض فلابلزمه شيء لا أن المذهب أن القارض لابلزمه الزكوة ، وإنما هي على المستقرض .

إذا وجد نصاباً في غير الحرمع قلم سنة . ثم هوكسبيل ماله إذا تملكه ، و هو ضامن لصاحبه فا ذا حال بعد ذلك عليه حول أو أحوال لزمه زكاته لأنه ملكه ، وأمّا صاحبه فلا يلزمه شيء لأن ماله غائب عنه لا يتمكّن من التص ف فيه فلا يلزمه زكوته.

إذا أكرى داره بمائة دينار و أربع سنين معجّلة أو مطلقة فقد ملك الا برة بالعقد فا ذا حال الحول لزمه زكوة الكل إذا كان متمكّناً من قبضه ، و إذا باع سلعة بنصاب و قبض الثمن ولم يسلم المبيع وحال الحول على الثمن لزمه زكوته لا ئه قدملك الثمن بدلالة أن له التصر ف فيه على كل حال ألا ترى أن له وطؤها إنكانت جارية ، وهذا بعينه دليل المسئلة الا ولى غيرأن في المسئلتين لا يجب عليه إخراج الزكوة إلا بعد أن يستقر ملكه على الا جرة والثمن لا نتهما معرضان للفسخ بهلاك المبيع أوهدم المسكن فا ذا مضت المدة الخرج الزكوة من حين ملكه حال العقد .

إذا حازالمسلمون أموال المشركين فقد ملكوها سواء كان ذلك قبل تقضى الحرب أو بعد تقضيه . فإذا ملك من الغنيمة نصاباً وجب عليه الزكوة إذا حال عليه الحول سواء كانت الغنيمة أجناساً مختلفة زكاتية أو جنساً واحداً بعد أن يكون له من كل جنس قدر النصاب ، و إن قلنا : لازكوة عليه لا نه غير متمكن من التصر ف فيه قبل القسمة كان قوياً .

إذا عزل الإمام صنفاً من مال الغنيمة لقوم حضور ، وكان من الأموال الزكاتبة جرى في حول الزكات ، وإذا عزل صنفاً من المال لقوم غيب فلازكوة عليهم لا تنهم غير متمكنين من التصر ف فيه وهو في حكم المال الغابب .

إذا عزل الخمس لأعله فلا زكوة عليهم لأنتهم غير متمكّنين من التصرّف فيه قبل القسمة ، ولا يختص أيضاً بمن حضر دون من غاب بلكلهم مشتركون ومال الغنيمة

تختص بمن حضر القتال.

و أمّا الأنفال فهى للإمام خاصة تلزمه زكوته إذا حال عليه الحول لأنّه يملك التصرّ ف فيها . إذا باع ضاباً بجب فيه الزكوة قبل حؤول الحول بشرط الخيار مدّة فحال عليه الحول في مدّة الشرط فإن كان الشرط للبايع أولهما فإنّه يلزمه زكوته لأن ملكه لم يزل ، و إن كان الشرط للمشترى استأنف الحول . فإن كان المبيع عبداً وقد بيع بخيار الشرط للمشترى لزمه فطرته ، و إن كان الخيار للبايع ، أولهما كان على البايع فطرته .

العقار والدكّاكين والدور و المنازل إلاّ ماكانت للفلّة فا نّه يستحبّ أن يخرج منه الزكوة ، و رحل البيت و القماش و الفرش و الآنية من السفر و النحاس والحديد و الزيبق ، و في الماشية البغال و الحميركل منا لازكوة فيه بلاخلاف .

فأمنّا الخيل فا ن كانت عتاقاً ففي كلّ فرس فيكلّ سنة ديناران ، و إن كانت برازين فدينار واحد إذا كانت سائمة أ نائاً فا ن كانت معلوفة فلا زكوة فيها بحال .

۵ (فصل : في وقت وجوب الزكوة وتقديمها قبل وجوبها أوتأخيرها)٠

الأُموال الزكاتيَّة على ضربين :

أحدهما : يراعي فيه الحول :

والآخر: لا يراعى فما يراعى فيه الحول الأجناس الخمسة التي ذكر ناها من المواشى والأثمان . فما هذه صورته إذا استهل الشهر الثاني عشر فقد وجب فيه الزكوة ، و إذا أمكن بعد ذلك إخراجها فلا يخرجها كان ضامنا لها إذا كان من أهل الضمان على مافسترناه ، وما لا يراعي فيه الحول فهي الثمار و الغلات و يجب الزكوة فيها ، إذا مده صلاحها ، و على الإمام أن يبعث الساعي في الزرع إذا اشتد ، و في الثمار إذا بدء صلاحها كما فعل النبي عنه المناس عنيير .

ولا يجوز تقديم الزكوة قبل محلّها إلاّ على وجه القرض فا ذا جاء وقتها و كان الدافع على الصفة الّتي يجب عليه فيها الزكوة ، والمدفوع إليه على الصفة الّتي يجب عليه فيها الزكوة ، والمدفوع إليه على الصفة الّتي يجب

له الزكوة واحتسب به من الزكوة . فا ِن تغيّرت صفات الدافع من غني إلى فقر ، و من حيات إلى موت جاز استرجاعها ، و كذلك إن تغيّر صفات المدفوع إليه من فقر إلى غنى و إيمان إلى كفر أو فسق جاز استرجاعها منه ،ولايجوز احتسابها من الزكوة فا ِن كان المدفوع إليه قدمات جاز أن يحتسب به من الزكوة . فا ذا ثبت ذلك فا ن أسلف الساعي الزكوة لم يخل من أربعة أقسام : إمَّا أن يكون بمسئلة الدافع أو بمسئلة المدفوع إليه أو بمسئلتهما أو من غير مسئلة من واحد منهما . فا ِن كان بغير مسئلة منهما مثل أن رآى في أهل الصدقة حاجة وفاقة و إضافة فاستسلف لهم نظر فا ن حال الحول والدافع والمدفوع إليه منأهلالزكوة فقد وقعت موقها ، و إن جاء وقتالوجوب وقد تغيَّرت الحال لم يخل من أحد أمرين : إمَّا أن يكون تغيَّرها بعد الدفع أوقبله . فا ن كان بعد الدفع مثل أن افتقر الدافع أومات أو استغنى المدفوع إليه أوارتد فمتى تغيُّر حالهما أوحال أحدهما لم تقع الزكوة في موقعها . فا ذا ثبت ذلك فا ن الإمام يردُّها . ثمُّ نظر فا ن كان لتغيُّر حال المدفوع إليه فا ينَّه يدفعها إلى غيره من أهل الصدقة ، وان تغيَّرت الحال قبل الدفع إليهم و هلكت في يد الساعي بغير تفريط فا ٍن ۗ عليه ضمانها ، وكذلك إن كان بتفريط لا أنَّه أخذ من غير مسئلة من الفريقين و كان أخذه مضموناً ، فا من كان با إذن أهل السهمان دون رب المال فا من حال الحول والحال ما تغيّرت وقعت موقعها ، و إنكانت الحال منه متغيّرة فا نكان بعد الدفع فالحكم على مامشي حرفاً بحرف ، و إن كان قبل الدفع و هلك. في يد الساعي كان من ضمان أهل السهمان لا تُنهم صر حوا له بالإذن ، و إن كان با ذن صاحب المال دون أهل السهمان فا بن لم يتغيَّر الحال فقد وقعت موقعها ، و إن تغيُّرت الحال ، فا مَّا أن يكون بعدالدفع أوقبله . فا نكان بعد الدفع فالحكم على مامضي في القسم الأولُّ و إنكان قبل الدفع وهلك في يد الساعيفهو من ضمان ربُّ المال ، و الساعي أمين لا تُنه ائتمنه ، و إن كان با إذن من الفريقين فا إن لم يتغيَّر الحال فقد وقعت موقعها ، و إن تغيَّرت فا مَّا أن يكون بعد الدفع أو قبله . فا ين كان بعد الدفع فالحكم على مامضي ، و إن كان قبل الدفع و هلكت فالأولى أن يكون بينهما لأن كل فرقة لها إذن في ذلك ولا ترجيح لأحدهما

على صاحبه. إذا استسلف الوالى بعيراً لرجلين وسلّمه إليهما وماتا بعد ذلك فلا يخلوا من أن يموتا قبل الحول أو بعده فا ن ماتا بعد الحول و بعد وجوب الزكوة ، وكانا من أهلها حين الوجوب، وقعت الزكوة موقعها ، و أهلها حين الوجوب، وقعت الزكوة موقعها ، و إن ماتا قبل الحول و قبل الوجوب. فا ن الزكوة لا تقع موقعها إلا أن يكون لم يخلفا شيئاً فعندنا يجوز أن يحسب به من الزكوة ، و إن خلّف تركة لا يجوز له معها لوكان حياً الزكوة استرجعت من تركته .

و إذا ثبت أن له أن يستر ده لم يخل البعير من أحد أمرين : إما أن يكون قائماً أو تالفاً فإن كان تالفاً كان له أن يستر د قيمته من تركته ، و يلزمه قيمته يوم قبضه لأنه قبضه على جهة القرض فيلزمه قيمته يوم القرض ، و إن كان قائماً بعينه الخدت عينه بلاكلام ، ومتى استر د الوالى قيمة البعير نظر في حال رب المال . فإن كان ما بقى عنده بعد التعجيل نصاباً كاملاً أخرج زكوة ما بقى عنده ، و إن كان الباقى أقل من نصاب لم يضم هذه القيمة إلى ما عنده ليكمل نصابه لانه لمل النصاب بلاخلاف بين أصحابنا لرب المال قيمته ، و القيمة لا تضم إلى الماشية ليكمل النصاب بلاخلاف بين أصحابنا ومتى كان البعير قائماً بعنه فلاكلام ، وقد بينناه .

ثم لا يخلوا من ثلاثة أحوال : إما أن يكون نقص أوزاد أو يكون ببحاله . فإن كان ببحاله أخذه ولا كلام ، و إن كان نقص لم يلزمه أكثر من ذلك لا نه لادليل على وجوب رد شيء معه و الأصل برائة الذمة ، و إن كان زايداً غير متمينز مثل السمن والكبر فإنه يرد م بزيادته لا نه عين مال صاحب المال ، و إن كانت متمينزة مثل أن كانت ناقة فولدت أوشاة فولدت لزمه رد و [رد النماء خل] لا نه نماء ماله .

فا ذا ثبت أنه يأخذه بعيره زاد أو نقص ينظر في ماله فا نكان معه نصاب كامل الخرج زكوته ، و إن نقص عن نصاب إلا أنه يكمل بهذا البعير نصاب وجب عليه ذلك لا أن هذا ماله بعينه وكان حكم ملكه ثابتاً هذا إذا عجلها الوالى .

فأمّا إذا عجَّل ربّ المالزكوة نفسه . ثمّ تغيّرت حال المدفوع إليه لغنى أوردّة لم يقع الزكوة موقعها وله أن يسترّدها منه . ثمّ لايخلو حاله منأحد أمرين : إمّا أن

يكون أعطاه مقيداً أو مطلقاً . فإن أعطاه مقيداً بأن يقول : هذه زكوتى عجالتها لك فإن هذا يكون ديناً ، وله أن يستر دها ، و إن أعطاه مطلقاً بأن يقول : هذه زكوتى ولم يقل: عجالتها لم يكن له مطالبة لأن قوله : هذه زكوتي الظاهر أنه كان واجباً عليه ولا يقبل قوله بعدذلك لا نه عجالها له .

فا ذا ثبت أنه ليس له الرجوع مع الأطلاق فقال الدافع : احلف إنَّك لاتعلم أنَّى إنَّما عجلت زكوتي قبل وجوبها كان له ذلك لأنَّه مدَّع على ما يقوله . فا ذا فقد البيّنة كان على المدّعي عليه اليمين .

إذا عجل الزكوة لمسكين قبل الحول . ثم حال الحول وقد أيس لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يؤسر من هذا المال أوغيره فإن أيسر منه مثل أن كانت ماشية فتوالد أومالاً فاتبجر به وربح وقعت الصدقة موقعها ، ولا يجب استرجاعها لأنه يجوز أن يعطيه عندنا من مال الزكوة ما يغنيه به لقول أبي عبدالله تُلْقِلْنا : و اعظه واغنه (١) و أيضاً لواسترجعنا افتقر وصار مستحقاً للإعطاء ، و يجوز أن يرد عليه.

و إذا جاز ذلك جاز أن يحتسب به ، و إن كان قد أيسر بقير هذا المال مثل أن ورث غنم أو وجدكنزاً أوما يجرى مجراه لم يقع الصدقة موقعها ، و وجباسترجاعها أو إخراج عوضها لأن ماكان اعطاه كان ديناً عليه ، و إنها يحتسب عليه بعد حؤول الحول ، و في هذه الحال لا يستحق الزكوة لغناه فيجب أن لا يحتسب له به .

إذا عجلله مالاً ثم أيسر. ثم افتقرعند الحول جازله أن يحتسب به من الزكوة لأن المراعى في صفة المستحق حال حؤول الحول ولا اعتبار بما تقد من الأحوال وفي هذا الوقت هو مستحق .

إذا عجَّل زكوة مأتى درهم يملكهاخمسة دراهم فهلك مابقي قبل الحولكان له الرجوع فا نكانقال لمن أعطاه الزكوة : هذه زكوتي عجَّلتها لك أحتسبها لك عندالحول

 ⁽١) لم أظفر في الروايات الباب على هذه السيارة بدينه ،ولكن روى عبارات قريبة بها
 مثل المروى في الكانى ج ٣ ص ٤٥ ه ج ٤ عن أبى عبدالله عليه السلام قال ، تعطيه من الزكاة
 حتى تغنيه ومثل أغنه إن قدرت أن تغنيه ، و أعطه من الزكاة حتى تغنيه ، وغير ذلك .

فله أن يسترد ها ، وإن قال له : هذه زكوتى مطلقاً ولم يقل: عجّلتها لم يكن له الرجوع لما منى فا ن تشاحوا واختلفوا كان الحكم ماتقد م ، و إن قال له : هذه صدقة لم يكن له أيضاً الرجوع لأن الصدقة تقع على الواجب والندب وليس له الرجوع بواحدمنهما على حال ، و إن كان المعطى الوالى كان له أن يرجع أطلق القول أو لم يطلق أو قيد ورب المال إن قيد رجع وإن أطلق لم يرجع . فإن مات المدفوع إليه جاز لرب المال أن يحتسب به من الزكوة على كل حال عند الحول فإن عجل الزكوة و بقى معه أقل من النصاب . فإن كان في الموضع الذي له أن يستر ده وجب عليه أن يخرج من الرأس فإن كان في الموضع الذي له الناسب به لأن ما له استرجاعه في حكم ما في يده ، ولوكان في يده لوجب عليه إخراج الزكوة هذا إذا أمكنه استرجاعه أي وقت شاء يله ، ولوكان في يده لوجب عليه إخراج الزكوة هذا إذا أمكنه استرجاعه أي وقت شاء فان لم يمكنه لم يلزمه الزكوة لأن الدين الذي لا يتمكن من أخذه لازكوة على صاحبه وكذلك الحكم في أسلاف المواشي ، و سواء كان تلف فاستحق القيمة أوكانت العين باقية لا أن ذلك دين له فهو في حكم ملكه يلزمه زكوته ، و الذي يستحق عين ما أعطاه ، و إنهما ينتقل إلى القيمة إذا فقدت العين .

إذا كان معه مائتادرهم فأخرج منها خمسة دراهم و أعطاها الفقير فخرج واحد منها رديًا ليس له قيمة أوله قيمة ينقص عن المأتين كان له استرجاع ماأعطاء.

إذا كان معه مأتان فعجّل زكوة أربع مائة فحال الحول ،ومعه أربع مائة لايلزمه أكثر من زكوة مأتين لائن المستفاد لايضم إلى الأصل على ما بيتناه .

إذا كان عنده أربعون شاة فعجل واحدة ، ثم حال الحول جاز أن يحتسب بها لأنها تعد في ملكه مادامت عينها باقية فإن أتلفها المدفوع إليه قبل الحول فقدا نقطع حول النصاب ولا يبجب على صاحبها زكوة ، و كان له استرجاع ثمنها فإن كان عنده مائة وعشرون شاة فعجل واحدة و نتجت أخرى ، وحال الحول لم يلزمه أخرى لأن النتاج لايضم إلى الاشهات ، وكذلك إذا كانت عنده مائتان وعجل اثنتين وولدت واحدة لا يلزمه شيء آخر لمثل ماقلناه .

إذا مات المالك انقطع الحول و استأنف الوارث الحول ، ولا يبشي على حوله .

\$\phi\$ فصل: في اعتباد النية في الزاوة) \$ \$\phi\$

النية معتبرة في الزكوة ، ويعتبرنية المعطى سواءكان المالك أومن يأمره المالك أو من يتولّى مال اليتيم الذي يجب فيه الزكوة ، و حال المجنون ، و ينبغى أن يقارن النية حال الإعطاء ، و ينبغى أن ينوى بها زكوة أو صدقة الفرض ، ولا يحتاج إلى أن يعين نيته بأن يقول : هذا زكوة مال معين دون مال لا ته ليس على ذلك دليل .

منكان له مالغايب يجب عليه فيه الزكوة فأخرج زكوته . و قال : إن كانمالى باقياً فهذه زكوته أو نافلة أجزأه .

وقد قيل: إنه لا يجزيه لأنه لم يعين النية في كونها فرضا، وإن قال: إن كان مالى باقياً سالماً فهذه زكوته، وإن لم يكن سالماً فهو نافلة أجزأه بلاخلاف لأنه أفرده بالنية، وإن كان له مال غائب و مثله حاضر فأخرج زكوة أحدهما وقال: هذا زكوة أحدهما أجزأه لأنه لم يشرك بين نيته الفرض وبين نيته النفل، وإن قال: هذا زكوة مالى إن كان سالماً وكان سالماً أجزأه، وإن كان تالفاً لم يجزأن ينقله إلى زكوة غيره لأن وقت النية قد فائته.

و من كان له والد غايب عنه شيخ وله مال فأخرج زكوته ، و قال : هذا زكوةما ور"ثت من أبى فا ن كان أبوه مات و انتقل المال إلى ملكه فقد أجزء عنه ، و إن كان لم يمت . ثم مات بعد ذلك لم يجزه لا أن وقت النية قد فاتت هذا على قول من يقول : إن المال الغايب تجب فيه الزكوة فأمًّا من قال : لا تجب (١) فلا تجب عليه الزكوة إلا بعد أن يعلم أنه ور "ثه و تمكّن من التصر "ف فيه .

⁽۱) لاخلاف بين الاصحاب في عدم وجوب الزكاة في مال النائب الذي لا يتمكن التصرف فيه بنفسه ، ولكن اختلفو فيمن كان ماله بيد وكيله قال شيخنا الانصاري ـ رحمه الله ـ ، واعلم أبه ألحق جماعة من المتأخرين منهم المصنف [المحقق] بالمالك و كيله فاوجبوا الزكاة في مال الغائب عن المالك إذا كان في يدوكيله ، و ظاهرهم ذلك ، وإن لم يقدر المالك على التصرف فيه و أخذه ، و المحكى عن جماعة الاقتصار على المالك فقط ، و لعله الاوفق باطلاق الاخبارو اشتراط التمكن من النصرف الاأن يدعى صدق التمكن على المالك عرماً بتمكن وكيله انتهى،

و إن قال : إن كان مات فهذازكوته أونافلة لم يجز لأنَّه لم يخلص نيَّة الفرض و إن قال : وإن لم يكن مات فهو نافلة . ثمَّ إنَّه كان قد مات فقد أجزأه لأنَّه خلص النيَّة للفرض .

من أعطى زكوته لوكيله ليعطيها الفقير ونواه أجزأه، وإذا نوى الوكيل حال الدفع لأن "النيسة ينبغى أن يقارن حال الدفع إلى الفقير، وإن لم ينورب المال و نوى الوكيل لم يجزلاً نّه ليس بمالك له ، وإن نوى هو ولم ينو الوكيل لم يجزلما قلناه لا نّه بدفعها إلى الوكيل لم يدفعها إلى المستحق" ، و إن نويا معاً أجزأه .

و متى أعطى الإمام أو الساعى ، و نوى حين الإعطاء أجزأه لأن قبض الإمام أو الساعى قبض عن أهل السهمان ، وإن لم ينو الإمام أيضاً أجزأه لما قلناه ، وإن نوى الإمام ولم ينو رب المال . فإ نكان أخذها منه كرها أجزأه لا نه لم يأخذ إلا الواجب و إن أخذه طوعاً ، ولم ينورب المال لم يجزه فيما بينه و بين الله غير أنه ليس للإمام مطالبته دفعة ثانية .

يجوز لرب المال أن يتولّى إخراج الزكوة بنفسه ويفر قها في أهلها سواء كان ماله ظاهراً أو باطناً ، والأفضل حمل الظواهر إلى الإمام أوالساعي من قبله ومتى طالبه الإمام بالزكوة وجب عليه دفعها إليه ، و إذا أراد أن يتولّى بنفسه فلا ينبغى أن يوكّل في ذلك لأنه من نفسه على يقين و من غيره على شك و إن حمله إلى بعض أخوانه ممن يثق به جاز أيضاً ، و الأفضل دفعها إلى العلماء ليتولّوا تفريقها لأنهم أعرف بمواضعها .

إذا جمع الساعى السهمان من المواشى وغيرها من الغلات و الثمار ، ووجد مستحقها في المواضع الذى جمع فرقه فيهم ، و إن لم يجد حملها إلى الا مام ولا يجوز له بيعها إلا أن يخاف عليها من هلاك في الحمل ، فإن باعها من غير خوف كان البيع باطلاً لأن السهمان مستحقها لقوله تعالى «إنها الصدقات للفقراء (١) » فلا يجوز بيعها إلا بإذنهم أو بإذن الا مام . فإذا انفسخ البيع رجع على المشتري و استرجع المبيع ، و ردا الثمن إن كان من الأئمان و إلا قيمته إن كان سلعة قد استهلكها .

⁽٢) التوبة ٦٠

و يكره أن يشترى الإنسان ما أخرجه في الصدقة و ليس بمحظور و إن اشتراه كان شراؤه صحيحاً .

إذا باعه با ذن الا مام أوباعه مستحقه ، و إذاوجبت الزكوة وتمكّن من إخراجها وجب إخراجها على الفوروالبدار فا ن عدم مستحقها عزلها من ماله و انتظر به المستحق فا ن حضرته الوفاة وصتى به أن يخرج عنه ، و إذا عزل ما يجب عليه جاز أن يفرقه ما ببنه و بين شهر و شهرين ولا يكون أكثر من ذلك . فأمّا حمله إلى بلد آخر مع وجود المستحق فلا يجوز إلا بشرط الضمان ، و مع عدم المستحق يجوز له حمله ، ولا يلزمه الضمان .

¢ (فصل: في مال الاطفال و المجانين)¢

مال الطفل ومن ليس بعاقل علىضربين : أحدهما : يجب فيه الزكوة ، و الآخر لا يجب فيه .

فالأوّل: الغارّتوالمواشى فا ن حكم جميع ذلك حكم أموال البالغين على السواء وقد مضى ذكره غير أن الذي يتولّي إخراجها الولى"، أو الوصى" أومن له ولاية على التصر"ف في أموالهم، ولا يجوز لغيرهم ذلك على حال.

و القسم الثانى: الدنانير و الدراهم فا يتعلق بهما ذكوة فا ن التجرمتجر بمالهم نظراً لهم استحب له أن يخرج من الزكوة كما قلناه في أموال التجارة، و جازله أن يأخذ من الربح بقدر ما يحتاج إليه على قدر الكفاية ، و إن اتبجر لنفسه دونهم ، وكان في الحال متمكناً من ضمانه كانت الزكوة عليه والربح له ، و إن لم يكن متمكناً في الحال من ضمان مال الطفل و تصر ف فيه لنفسه من غير وصية ولا ولاية لزمهضمانه وكان الربح لليتيم ، و يخرج منه الزكوة .

\$(فصل: في حكم أراضي الزكوة و غيرها)\$

الأرضون على أربعة أقسام حسب ما ذكرناة في النهاية :

فضرب منهاأسلمأهلها طوعامن قبل أنفسهم منغيرقتال فتترك الأرصفي أيديهم يؤخذ

منهم العشر أو نصف العشر ، و كانت ملكاً لهم يصح لهم التصر ف فيها بالبيع والشراء و الوقف ، و ساير أنواع التصر ف إذا عمروها و قاموا بعمارتها . فإن تركوا عمارتها و تركوها خراباً جاز للإمام أن يقبلها ممن يعمسرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع ، و كان على المتقبل بعد إخراج حق القبالة ومؤونة الأرض إذا بقى معهالنصاب العشر أو نصف العشر . ثم على الأمام أن يعطى أربابها حق الرقبة .

و الضرب الآخر من الأرضين هو ما أخذ عنوة بالسيف فا نها تكون للمسلمين قاطبة المقاتلة و غير المقاتلة ، وعلى الإمام تقبيلها لمن يقوم بعمارتها بما يراه من النصف أو الثلث ، و على المتقبل إخراج مال القبالة و حق الرقبة ، و فيما يفضل في يده إذا كان نصاباً العشر أولصف العشر ، وهذا الضرب من الأرضين لا يصح التصرف فيها بالبيع و الشراء و الوقف و غير ذلك ، وللإمام أن ينقله من متقبل إلى غيره إذا انقضت مدة ضمانه ، وله التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين و ارتفاع هذه الأرضين ينصرف إلى المسلمين بأجمعهم ، و إلى مصالحهم ، و ليس للمقاتلة خصوصاً إلا ما يحويه العسكر .

و الضرب الثالث: كل أرض صالح أهلها عليها ، و هي أرض الجزية يلزمهم ما يصالحهم الإمام عليه من نصف أو ثلث ، و ليس عليهم غيرذلك ، فا ذا أسلم أربابهاكان حكم أراضيهم حكم أرض من أسلم طوعاً ابتداء ، ويسقط عنهم الصلح لا نه جزية وقد سقطت بالإسلام ، و يصح في هذا الضرب من الأرضين التصر ف بالبيع و الشراء والهبة و غير ذلك ، و للإمام أن يزيد و ينقص ما صالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية و نقصانها .

والضرب الرابع: أرض انجلاعنها أهلها، وكانت مواتاً لغير ما لكفا حييت أوكانت آجاماً وغيرها مما لا يزرع فاستحدثت مزارع فا نها كلها للإمام خاصة ليس لأحد معه فيها نسيب، وكان له التصرف فيها بالقبض و الهبة والبيع و الشراء حسب ما يراه، وكان له أن يقبلها بما يراه من نصف أوثلث أوربع ويجوز له نزعها من يد متقبلها إذا انقضى مدة الضمان إلاما احييت بعد مواتها فا ن من أحياها أولى بالتصرف فيها إذا تقبلها

بما يقبّلها غيره. فإن أباذلك كان للإمام نزعها من يده وتقبيلها لمن يراه وعلى المتقبّل بعد إخراج مال القبالة و المؤن فيما يحصل من حصّته العشر أو نصف العشر و كلّ موضع أوجبنا فيه العشر أو نصف العشر من أقسام الأرضين إذا أخرج الإنسان مؤونته و مؤونة عياله لسنة وجب عليه فيما بقى بعد ذلك الخمس لأهله.

\$\pi\$ فصل: في ذكر ما يجب فيه الخمس)

الخمس يجب في كل ما يغنم من دارالحرب ما يحويه العسكر و مالم يحوه ، و ما يمكن نقله إلى دار الإسلام ، و مالا يمكن من الأموال و الذرارى و الأرضين و المقارات و السلاح والكراع ، و غير ذلك مما يصح تملكه و كانت في أيديهم على وجه الإباحة أو الملك ولم يكن غصباً لمسلم ، ويجب أيضاً الخمس في جميع المعادن ما ينطبع منها مثل الذهب والفضة والحديد والصفر و النحاس والرصاص والزيبق ، و مالا ينطبع مثل الكحل و الزرنيخ و الياقوت والزبرجد و البلخش و الفيروزج و العقيق .

و يجب أيضاً في القير و الكبريت و النفط و الملح و الموميا ، و كلّما يخرج من البحر ، وفي العنبر ، و أرباح التجارات والمكاسب و فيما يفضل من الغلّات من قوت السنة له و لعباله .

و يجب أيضاً في الكنوز الَّتي توجد في دارالحرب من الذهب و الفضّة والدراهم و الدنا بير سواء كان عليها أثر الا سلام أو لم يكن عليها أثر الا سلام .

فأمّا الكنوز التي توجد في بلاد الا سلام فا ن وجدت في ملك الا نسان وجب أن يعرق أهله فا ن عرفه كان له ، و إن لم يعرفه أووجدت في أرض لاما لك لها فهي على ضربين: فا ن كان عليها أثر الا سلام مثل أن يكون عليها سكّة الا سلام فهي بمنزلة اللقطة سواء و سنذكر حكمها في كتاب اللقطة ، و إن لم يكن عليها أثر الا سلام أو كانت عليها أثر الجاهلية من الصور المجسمة و غيرذلك . فا نه يخرج منها الخمس ، و كان الباقي لمن وجدها .

و إذا اختلط مال حرام بحلال حكم فيه بحكم الأغلب فا ن كان الغالب حراماً احتاط في إخراج الحرام منه ، وإن لم يتميّزله أخرج منه الخمس وصار الباقى حلالاً

و كذاك إن ورث مالاً يعلم أن صاحبه جمعه من جهات محظورة من غصب و ربا و غير ذلك ولم يعلم مقداره أخرج منه الخمس و استعمل الباقي. فا ن غلب في ظنه أوعلمأن الأكثر حرام احتاط في إخراج الحرام منه . هذا إذا لم يتمينز له الحرام فا ن تمينز له بعينه وجب إخراجه قليلاً كان أوكثيراً ورده إلى أربابه إذا تمينزوا فا ن لم يتمينزوا تعدين به عنهم .

و إذا اشترى ذمّى من مسلم أرضاً كان عليه فيها الخمس.

و العسل الّذي يوجد في الجبال و كذلك المن يؤخذ منه الخمس.

و إذا كان المعدن لمكاتب أخذ منه الخمس لأنه ليس بزكوة ، و إذا كان العامل في المعدن عبداً وجب فيه الخمس لأن كسبه لمولاه ، والمعدن يملك منه أصحاب الخمس خمسهم و الباقى لمن استخرجه إذا كان في المباح فأمّا إذا كان في الملك فالخمس لأهله و الباقى لما لكه فلا يعتبر في شيء من المعادن و الكنوز الذي يجب فيها الخمس الحول لأنه ليس بزكوة ولا يضم أيضاً إلى مامعه من الأموال الزكاتية لأنه لا يجب فيها الزكوة فإذا حال بعد إخراج الخمس منه حولكان عليه فيه الزكوة إن كان دراهم أو دنا نيرو إن كان غيره فلا شيء عليه فيه .

و إذا وجد الكنز في ملك إنسان فقد قلنا : إنّه يعر ف فا ن قال : ليس لى و أنا اشتريت الدار عر ف البايع فا ن عرف كان له ، وإن لم يعرف كان حكمه ما قد مناه . وإذا وجد في دار استأجرها ركاز واختلف المكرى والمكترى في الملككان القول قول المكترى ، قول المالك لأن الظاهر أنّه ملكه ، و إن اختلفا مقداره كان القول قول المكترى ، وعلى المالك الميننة لأنّه المدّعي .

و جميع ما ذكرناه يجب فيه الخمس قليلاً كان أو كثيراً إِلَّالكنوزومعادن الذهب و الفضّة . فا نّه لا يجب فيها خمس إلّا إذا بلغت إلى القدر الّذي يجب فيه الزكوة . و الغوس لا يجب فيه الخمس إلّا إذا بلغ قيمته ديناراً .

وما يصطاد من البحر منساير أنواع الحيوانات لا خمس فيه لا تُنَّه ليس بغوس

فأمّا ما يخرج منه بالغوس أو يؤخذ قفياً على رأس الماء فيه الخمس ، والفلّات والأرباح يجب فيها الخمس بعد إخراج حقّ السلطان ومؤونة الرجل ومؤونة عياله بقدرما يحتاج إليه على الاقتصار .

و الكنوز والمعادن يجب فيها الخمس بعد إخراج مؤنها و نفقاتها إن كانت يحتاج إلى ذلك ، و إن لم يحتج إليه و بلغت الحد الذي ذكرناه كان فيه الخمس ، وسنذكر كيفية قسمة الخمس في كتاب قسمة الفيء .



(كتاب النطرة)

الفطرة واجبة على كل حر بالغ مالك لما يجب فيه زكوة المال مسلماً كان أوكافراً غيرأتُـه لا يصح إخراجه إلا بشرط تقد مالا سلام ، ولا يضمن إلا بشرطالا سلام ويلزم من يجب عليه أن يخرجه عن نفسه وجميع من يعو له من ولد و والد و زوجة ومملوك وضيف مسلماً كان أو ذمّيا ، و كذلك يلزمه عن المدبّر و المكاتب المشروط عليه. فإن كان مطلقاً ، وقد تحرُّ ر منه جزء يلزمه بحساب ذلك إن لم يكن في عيلته ، و إن كان في عيلته فزكوة فطرته عليه ، و يلزمه أيضاً الفطرة عن عبد العبد لأنَّه ملكه و العبد لا يملك شيئاً ، و الولد الصغير يجب إخراج الفطرة عنه معسراً كان أو مؤسراً ، و حكم ولد الولد حكم الولد للصلب سواء كان ولد ابن أو ولد بنت لأنَّ الاسم يتناوله ، و أمَّا الولد الكبير فله حكم نفسه إن كان مؤسراً فزكوته على نفسه ، و إن كان بحيث يلزم الوالد نفقته فعليَّه أيضاً فطرته ، و الوالد إن كان مؤسراً فنفقته و فطرته على نفسه بلاخلاف، و إن كان معسراً كانت نفقته و فطرته على ولده، وكذلك حكم الوالدة، و حكم الجد" و الجد"ة من جهتهما وإن علياحكمهما على سواء ، ويازم الرجل إخراج الفطرة عن خادم زوجته كان ملكه أو ملكها أو مكترى لخدمتها لأثنه ليس يجب على المرأة الخدمة ، وإنَّمايجب على الزوج أن يقوم بخدمتها أو يقيم من يخدمها إذاكالت إمرأة لم تجر عادتها و عادة مثلها بالخدمة ، و إن كانت عادتها و عادة مثلها الخدمة لا يجب عليه ذلك ، و فطرة خادمتها الَّتي تملكها في مالها خاصَّة ، و إنَّما قلنا : لا يجب عليها الخدمة لقوله تعالى « و عاشر و هن " بالمعروف (١) » و هذا من المعروف ، و إذا كان له مملوك غايب يعرف حياته وجبت عليه فطرته رجي عوده أولم يرج، و إن لم يعلم حياته لا يلزمه إخراج فطرته، و في الأوَّل يلزمه إخراج الفطرة في الحال، ولا ينتظر عودالمملوك.

⁽١) النساء ١٩.

إذاكان له عبد مرهون لزمه فطرته لعموم الأخبار و إنكان مقعداً وهو المعضوب (١) لا يلزمه فطرته لائنه ينعتق عليه ، و إن كان معضوباً لا يلزمه فطرته لائنه ليس بملك له ، ولا يلزم أيضاً مالكه لائنه ليس متمكّن منه .

العبد إذا كان بين شريكين كان عليهما فطرته ، وكذلك إذا كان بين أكثر من إننين و إن كان عبد بين أكثر من إننين أو بين إثنين كانت فطرته عليهم ، و إن كان بعضه حراً و بعضه مملوكاً . فإن كان عليه بقدر ما يملكه منه ،وإذا مات وقد أهل شوال وله عبد و عليه دين يلزم في ماله فطرته و فطرة مملوكه ، ويكون ماله قسمة بين الدينان والفطرة فا ن مات قبل أن يهل شوال فلا يلزم أحداً فطرته لأنه لم ينتقل إلى ورثته لأن عليه ديناً ، و إن مات قبل هلال شوال ولا دين عليه كانت فطرته على الورثة لائه ملكهم.

إذا أوسى له بعبد و مات الموسى قبل أن يهل شوال . ثم قبله الموسى له قبل أن يهل شوال . ثم قبله الموسى له قبل أن يهل شو ال ففطر ته عليه لا نه ملكه بلاخلاف ، وإن قبله بعده لا يلزم أحداً فطر ته لا نه ليس بملك لا حد في تلك الحال فإن مات الموسى له أيضاً قبل أن يهل شو ال قام ورثته مقامه في قبول الوصية فإن قبلوها قبل أن يهل شو ال لزمهم فطر ته لا نهم ملكوه ، و إن قبلوها بعده فلا يلزم أحداً لا أن الملك لم يحصل لا حد .

و من وهب لغيره عبداً قبل أن يهل شو ال فقبله ، ولم يقبض العبد حتى يستهل شو ال. فالفطرة على الموهوب له لأنه ملكه بالا يجاب و القبول ، وليس القبض شرطاً في الا نعقاد ، ومن قال : القبض شرطفي الا نعقاد قال: على الواهب فطرته لأنه ملكه وهو الصحيح عندنا فا ن قبل ومات قبل القبض و قبل أن يهل شوال فقبضه ورثته بعدد خول شو ال لزم الورثة فطرته .

لا تجب الفطرة إلا على من ملك نصاباً من الأموال الزكويّة و الفقير لا تجب عليه ، و إنّما يستحب له ذلك فا ن ملك قبل أن يهل شو ال بلحظة نصاباً وجبعليه إخراج الفطرة ، وكذلك إن ملك عبداًقبل أن يهل شو ال بلحظة . ثم أهل شو اللزمه فطرته ، و إن باعه بعد هلاله لم تسقط عنه فطرته .

^{.(}١) رجل معضوب ، زمن لاحراك له ،

و إذا ولد له ولد بعد هلال شو ال لم يلزمه فطرته ، وقد روي أنّه إذا ولد إلى وقت صلوة العيدكان عليه فطرته ، وإنولد بعد الصلوة لم يكن عليه شيء وذلك محمول على الاستحباب (١١) و في أصحابنا من قال : تجب الفطرة على الفقير والصحيح أنّه مستحب ".

الهرأة الموسرة إذا كانت تحت معسر أو مملوك لايلزمها فطرة نفسها ، و كذلكأمة الموسرة إذا كانت تحت معسر أو مملوك لايلزم المولى فطرتها لأن بالتزويج قد سقطعنه فطرتها ونفقتها . و سقط عن الزوج لا عساره .

الفقير الذي يجوزله أخذ الفطرة إذا تبر ع با خراج الفطرة فرد عليه ذلك بعينه كره له أخذه و ليس بمحظور .

إذا أسلم قبل هلال شو"ال بلحظة لزمه الفطرة ، و إن أسلم بعد الاستهلال لا يلزمه وجوباً ، و إنه ما يستحب له أن يصلى صلوة العيد ، ومن لا تجب عليه الفطرة لفقر و أحب إخراجها عن نفسه و عياله يراد وها . ثم أخرجوا راساً واحداً إلى خارج وقد أجزء عن الجميع .

و الفطرة تجب صاع وزنه تسعة أرطال بالعراقي" وستة أرطال بالمدني" من التمر أو الزبيب أو الحنطة أو الشعير أو الا رز أو الأقط أواللبن ، واللبن يجزي منه أربعة أرطال بالمدني"، و الأصل فيذلك أنه أفضله أقوات البلد الغالب على قوتهم ، وقدخص أمل كل بلد شيء مخصوص استحباباً . فعلى أهل مكة والمدينة وأطراف الشام واليمامة والبحرين و العراقين و فارس و الأهواز و كرمان التمر ، و على أوساط أهل الشام و من خراسان و الرى الزبيب ، و على أهل الجزيرة والموصل و الجبال كلها وباقى خراسان الحنطة أوالشعير ، وعلى أهل طبرستان الارز ، و على أهل مصر البر" ، ومن سكن البوادي من الأعراب و الأكراد فعليهم الاقط فا ن عدموه كان عليهم اللبن ، وإن أخرج واحد من هؤلاء من غير ما قلناه كان جايزاً إذا كان من أحد الأجناس التي قد منا ذكرها ، ولا يجوز أن يخرج صاعاً واحداً من جنسين لأنه يخالف الخبر . فإن

⁽١) نقل هذا الميارة بمينه في المتهذيب ج ٤ ص ٧٧ ، و كذلك نقلها منه في الوسائل ج ٤ ص ٧٣ الرقم ٣ الطبعة الاخرة .

كان ممنّن تجب عليه أصواع عن رؤوس فأخرج عن كل رأس جنساً كان جايزاً فا نغلب على قوته جنس جاز أن يخرج ما هوأعلى على قوته جنس جاز أن يخرج ما هودونه ، والأفضل أن يخرج من قوته أو ما هوأعلى منه و أفضل ما يخرجه التمر ، ولا يجوز إخراج المسوس ولا المدود لقوله تعالى «ولا تممنّموا الخبيث منه تنفقون » (١) .

والوقت الذى يجب فيه إخراج الفطرة يوم الفطرقبل صلوة العيد . فا نأخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أو من أو لل الشهر إلى آخره كان جايزاً غير أن الأفضل ما قد مناه . فا ذا كان يوم الفطر أخرجها و سلمها إلى مستحقها فا ن لم يجد له مستحقها عزلها من ماله . ثم يسلمها بعدالصلوة أومن غد يومه إلى مستحقها . فا ن وجدلها أهلا و أخرها كان ضامناً ، و إن لم يجد لها أهلاً و عزلها لم يكن عليه ضمان .

و يستحب على الفطرة إلى الإمام أوإلى العلماء ليضعها حيث يراه، و إن تولاً تفريقها بنفسد كان جايزاً، ولا يجوزان يعطيها إلا لمستحقها، ومستحقها هو كل من كان بالصفة التي يحل له معها الزكوة، ويحرم على من يحرم عليه زكوة الأموال، ولا يجوز على الفطرة من بلد إلى بلد إلا بشرط الضمان. فإن لم يوجد لها مستحق جاز أن يعطى المستضعفين من غيرهم، ولا يجوز إعطاؤها لمن لا معرفة له إلا عند التقية أو عدم مستحقيه، و الأفضل أن يعطى من يخافه من غير الفطرة، ويضع الفطرة في مواضعها، و أقل ما يعطى الفقير من الفطرة صاعاً، ويجوز إعطاءه أصواعاً، وقد روى أنه إذا حضر نفسان محتاجان ولم يكن هناك إلا رأس واحد جاز تفرقته بينهما.

و أفضل من تصر ف الفطرة إليه الأقارب ولا يعدل عنهم إلى الأباعد ، و كذلك لا يعدل عن الجيران إلى الأقاصى فإن لم يجد جاز ذلك ، و إن خالف فإنه تبرأ ذمته غيرأنه قد ترك الأفضل ، ويجوز إخراج القيمة عن أحد الأجناس التي قد مناها سواء كان الثمن سلعة أوحبا أو خبزا أو ثياباً أودراهم أو شيئاً له ثمن بقيمة الوقت ، وقد روي أنه يجوز أن يخرج عن كل رأس درهما ، وروي أربعة دوانيق في الرخص و الغلا ، والأحوط إخراجه بسعر الوقت .

⁽١) البقرة ٢٦٧

إذا نشزت المرأة عن الرجل [زوجها خل] سقطت نفقتها فا ن أهل شو ال وهي مقيمة على النشوز لم يلزمه فطرتها لأنه لا يلزمه نفقتها .

و إن أبق عبده فأهل شو ال لم تسقط فطرته عنهلاً ن ملكه ثابت فيه ، و يجب عليه أن يخرج الزكوة عن عبيده ، و هذا منهم .

و إذا طلّق زوجته قبل أن يهل شو ال وهي في العدة فا ن كانت عدة يملك فيها رجعتها ازمته فطرته لأن عليه نفقتها ، و إن كانت التطليقة باينة فلا فطرة عليه لأنهلا يلزمه نفقتها .



﴿ كتاب قسمة الزكوة ﴾ ه(و الاخماس و الانفال)ه

المستحق للزكوة هم الثمانية أصناف الدين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله عز وجل و إنها الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل (١) ولا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكوة من ليس على ظاهر الاسلام من سائر أصناف الكفارلا زكوة الفطرة ، ولا زكوة الأموال ولا شيء من الكفارات .

و الأموال على ضربين : ظاهرة و باطنة ، فالباطنة الدنانير و الدراهم و أموال التجارات فالمالك بالخيار في هذه الأشياء بين أن يدفعها إلى الإمام أو من ينوب عنه ، و بن أن يفر قها بنفسه على مستحقيته بلاخلاف في ذلك .

و أمّا زكوة الأموال الظاهرة مثل المواشى و الفلات فالأفضل حملها إلى الإمام إذا لم يطلبها ، و إن تولّى تفرقتها بنفسه فقد أجزأ عنه ، ومتى طلبها الإمام وجب دفعها إليه ، وإن فر قها بنفسه مع مطالبته لم يجزه . فإذا وجب عليه الزكوة وقدر على دفعها إلى من يجوز دفعها إليه إمّا الامام أو الساعى فإنّه يلزمه إخراجها إليه ، ولا يجوز له حبسها . فإذا ثبت ذلك . فالأموال على ضربين: أحدهما : يعتبر فيه الحول ، والآخر لا يعتبر فيه ذلك فما يعتبر فيه الحول المواشى و الأثمان ، و أموال التجارات ، والذى لا يعتبر فيه الحول الزرع و الثمار و يجب الزكوة فيها عند تكاملها على ما بيتناه .

و على الأمام أن يبعث الساعى في كل عام إلى أرباب الأموال لجباية الصدقات ولا يجوز له تركه لأن النبي على الساعى فمن يبعث بهم كل عام . فإذا أنفذ الساعى فمن دفع إليه أخذه ، و من لم يدفع ، و ذكر أنه قد أخرج الزكوة صدقه على ذلك على مابيناه . فإذا أخذ الإمام صدقة المسلم دعاله استحباباً لقوله تعالى « خذ من أموالهم

⁽١) التوبة ٦٠

صدقة تطهيّرهم و تزكّيهم بها و صلّ عليهم إنّ صلوتك سكن لهم ^(١) و ذلك على الاستحباب .

و من تجب عليه الزكوة فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إمّا أن يدفعها إلى الإمام أو إلى الله الإمام فالفرض قد سقط عنه و أو إلى الساعى أو يتولّى بنفسه تفريقها . فإن دفعها إلى الامام فالفرض قد سقط عنه و الامام يضعها كيف شاء لا ننه مأذون له في ذلك ، و إن دفعها إلى الساعى فإ ننها يسقط عنه أيضاً الفرض لا ننه بمنزلة دفعها إلى الامام . فإنكان الامام أذن للساعى في تفر قها على أهلها فر قها حسب ما يراه من المصلحة بحسب اجتهاده ، و إن لم يكن أذن له في ذلك لم يجزله تفرقتها بنفسه .

و إن أراد رب المال تفرقتها بنفسه وكان من الأعوال الباطنة أو الظاهرة إذا قلله له ذلك فا يه يلزمه تفرقتها على من يوجد من الأصناف الثمانية الذين تقد م ذكرهم إلا العامل فا يه لا يدفع إليه شيئاً لا يه إيما يستحق إذا عمل وهيهنا ما عمل شيئاً فا رأحل بصنف منهم جاز عندنا لا يه مخير فيأن يضع في أي صنف شاء ، وإذاوجبت عليه زكوة فعليه أن يصرفها [يفر قها خل] في فقراء أهل بلده و مستحقيها فا ن تقلها إلى بلدا خر مع وجود المستحق في بلده ووصل إليهم فقد أجزأه ، و إن هلك كان ضامنا و إن لم يجد لها مستحقاً في بلده جاز له حملها إلى بلد آخر ولا ضمان عليه على حال و إنما قلنا : إن تفرقتها في بلده أولى لقول النبي على المعاف : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ، فثبت أنه للحاضرين فا ذا ثبت هذا فكان الرجل ببلد و المال في ذلك البلد فعليه أن يفر قه في ذلك البلد ، ولا يجوز له نقلها إلا على عدقته في موضع ماله ، و إن كان غير ذلك من الأموال التي يعتبر فيها الحول فا ته صدقته في موضع ماله ، و إن كان غير ذلك من الأموال التي يعتبر فيها الحول فا ته يخرج زكانه في الموضع الذي يحول عليه الحول .

و أمّا زكوة الفطرة فا نّه إن كان هو و ماله في بلد و احد أخرج زكوة الفطرة منه ، و إن كان هو في بلد و ماله في بلدآ خرأ خرج الفطرة في البلد الّذي فيه صاحب الماللاً نّها

⁽١) التوبة ١٠٣

يتعلّق بالبدن لابالمال ، وقد قيل : إنّه يخرج في البلد الّذي فيه المال و الأولّا أصح ولا فرق بين أن ينقلها إلى موضع قريب أو موضع بعيد . فا ننه لا يجوز نقلها عن البلد مع وجود المستحق إلا بشرط الضمان ، و مع عدم المستحق يجوز بالإطلاق غير أنّه متى وصل إلى مستحقه في البلد الّذي حمل إليه فا ننه يسقط به الفرض عنه .

وإذا أراد أن يفر ق الزكوة بنفسه فر قها في الأصناف السبعة إنكانوا موجودين و إن لم يكونوا موجودين وضعها فيمن يوجد منهم ، و الأفضل أن يجعل لكل جنس منهم سهماً من الزكوة . فا ن لم يفعل و وضعها في جنس أو جنسين كان جايزاً ، و إن فر ق في الجنس على جماعة كان أفضل ، و إن أعطاها لواحد فقد برئت ذمّته .

و أمّا المامل فليس له شيء هيهنا فإنا دفعها إلى الساعى فقد سقط عنه الفرس فإذا حصلت في يد الساعى وكان مأذونا له في التفرقة فإيّه يأخذ سهمه . ثم يصرف الباقى على حسب ما يراه ، وإن لم يكن قد أذن له في التفرقة دفعها إلى الإمام ، وإذا عدم صنف من الأصناف فلا يخلو من أن يعدموا في ساير البلاد أو في بلد المال وحده فان عدموا في ساير البلدان كالمؤلّفة قلوبهم و المكاتبين فإن سهمهم ينتقل إلى باقى الأصناف فيقسم فيهم لا نتهم أقرب ، وإن عدموا في بلد المال ، وكانوا موجودين في بلد آخر فر ق فيمن بقى من الأصناف فيبلد المال ولا يحمل إلى غيره إلا بشرط الضمان . سبب استحقاق الزكوة على ضربين: سبب مستقر وسبب مماعى . فالمستقر الفقرو المسكنة وغير ذلك . فإن الفقراء والمساكين بأخذون الصدقة أخذاً مستقراً ولا يراعى ما يفر قوها لااعتراض عليهم ما يفر قوها لااعتراض عليهم ما يفر قوها في قضاء الدين و المراعى مثل الغارمين و المكاتبين فإنه يراعى حالهم فإن صر فوها في قضاء الدين و مال الكتابة وإلا استرجعت عنهم ،

الفقراء إذا أطلق دخل فيه المسكين ، وكذلك لفظة المسكين إذا أطلق دخلفيه الفقر لا تُنهما متقاربان في المعنى فأمنا إذا جمع بينهما كآية الصدقة و غيرها ففيه خلاف بين العلماء فقال قوم و هو الصحيح : إن الفقير هو الذي لاشيء له ولامعه ، والمسكين هو الذي له بُلغة من العيش لا يكفيه ، وفيهم من قال : بالعكس من ذلك ، و الأول

أولى لقوله تعالى « أمَّا السفينة فكانت لمساكين » و هي تساوى جملة .

تحرم الصدقة على من يقدر على التكسُّب الَّذي يقوم بأوده و أود عياله .

إذا جاء رجل إلى الإمام أو الساعى ، و ذكر أنّه لا مال له ولا كسب و سأله أن يعطيه شيئاً من الزكوة فا ن عرف الإمام صدقه أعطاه و إن عرف كذبه لم يعطه ، وإن جهل حاله نظر فا ن كان جلداً في الظاهر أعطاه ، و قيل : إنّه يحلف لا ننّه يدّعى أمماً يخالف الظاهر و قيل : إنّه يعلى و هو الأقوى .

و أمّا إذا كان ضعيفاً في الظاهر فا نّه يعطيه من الصدقة ولا يحلفه لا أنّ الظاهر موافق لما يدّ عيه . فا ناد عا هذا السائل أنّه يحتاج إلى الصدقة لا جل عياله فهل يقبل قوله قيل فيه قولان :

أحدهما : يقبل قوله بلا بينة .

و الثاني: لا يقبل إلا ببيئة لا يتعدّر وهذا هوالأحوط. هذا فيمن لا يعرف له أصل مال فا زاعرف له أصل مال فادّعى أنّه محتاج لا يقبل قوله إلا ببيئة لائن الأصل بقاء الملك [المال خل] و هكذا الحكم في العبد إذا ادّعى أن سيده اعتقه أوكاتبه فا ينه يستحقّق الصدقة فا ينه لا يقبل ذلك إلا ببيئة لائن الأصل بقاء الرق.

و يعتبر مع الفقرو المسكنة الا يمان و العدالة . فا نلم يكن مؤمناً أوكان فاسقاً فا ننه لا يستحق الزكوة .

و المخالف إذا أخرج زكوته . ثم استبصر كان عليه إعادة الزكوة لا تُنه أعطاها لغير مستحقها ، و يجوز أن يعطى الزكوة أطفال المؤمنين الزكوة ، ولا يجوز أن يعطى الزكوة أطفال المشركين .

يجوز أن يعطى الزكوة لمن كان نقيراً و يستحيى من أخذه على وجه الصلة ، و إن لم يعلم أنَّه من الزكوة المفروضة .

و من أعطى زكوة ليفر قها وكان محتاجاً جاز له أن يأخذ مثل ما يعطى غير مفارن عين له على أقوام لم يجز له أن يأخذ منها شيئاً .

و العامل هو الَّذي يجبى الصدقة فا ذاجباها استحقُّ سهماً منها ولا يستحقُّ فيما

يأخذه الإمام بنفسه أو فر قه رب المال بنفسه لأ نَّه لم يعمل.

و إذا أراد الإمام أن يولَّى رجلاً على الصدقات احتاج أن يجمع ست شرايط البلوغ و العقل و الحريَّة و الا سلام و الأمانة و الفقه . فا ن أخلُّ بشيء منها لم يجز أن يولّيه فإ ذا قبض الا مام الصدقات بنفسه لم يجز له أن يأخذمنها شيئاً بلاخلاف عندنا لأن الصدقة محر مة عندنا عليه و عند الفقهاء لأن له رزقاً من بيت المال على تولية أم المسلمين فلا يجوز أن يأخذ شيئاً آخر ، وكذلك خليفة الإمام على أقليم أو بلدإذا كان عمل على الصدقات وجباها فلايستحق عوضاً على ذلك لكن إن تطوع به جازلاً لله قائم مقام الإمام ، و إذا ولَّى الإمام رجلاً للعمالة فا نه يستحقُّ العوض ثمُّ لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام: إمَّا أن يكون من ذوي القربي أو من مواليهم أولا منهم ولا من مواليهم . فا إن كان من أهل ذوى القربي فا ينه لا يجوز أن يتولَّى العمالة لأنَّه لا يجوز له أن يأخذالصدقة . وقال قوم : يجوزذلك لأنَّه يأخذعلى وجه الموضوالأُ جرة فهو كساير الإجارات ، و الأوَّل أولىلاَّن الفضل بن العبَّاس والمطَّلب بن ربيعةسمثلا النبي عَيْدُ أَن يولُّم العمالة فقال لهما: الصدقة إنَّما هي أوساخ الناس، وأنَّما لا تحلُّ لمحمَّد و آل عَمَّل ، هذا إذا كانوا متمكَّنين من الأخماس ، وأمَّا إذا لم يكونوا كذلك فا ينه يجوزلهمأن يتولُّوا الصدقات ، و يجوزلهم أيضاً أخذ الزكوة عندالحاجة . فأمًّا موالي ذوي القربي فا ينه يجوز لهم أن يو لواالعمالة ، ويجوز لهم أن يأخذوا

منها بلاعمالة . فأمَّا ساير الناس غير ذي القربي ومواليهم فا ِنَّه يجوز أن يكونواعمَّالاً و يأخذوا من الصدقة لعموم الأخبار والآية .

فا ذا ثبت هذا فالا مام في العامل بالخيار إن شاء استأجره مدَّة معلومة ، وإنشاء عقد معه عقد جعالة ، وإذا وفي العمل دفع إليه العوض الَّذي شرط له . فا ذا عمل العامل العمل واستقر" له العوض نظر في السهم من الصدقة فا إنكان بقدر الاُ جرة دفع إليه ، و إن كان أكثر دفع إليه قدر اُجرته و صرف الباقي إلى أهل السهمان، و إن كان أقلُّ تمَّت له أُجرته من سهمان الصدقات لعموم الآية . و قيل : إنَّه من سهم المصالح .

فا بن قبض الساعى الصدقات و تلفت في يده فا شها تتلف من حقّ المساكين لاّ نَّـه

أمينهم وقبضه عنهم ، و المؤلّفة قلوبهم عندناهم الكفّار الّذين يستمالون بشيء من مال الصدقات إلى الا سلام ، ويتألّفون ليستعان يهم على قتال أهل الشرك ، ولا يعر فأصحابنا مؤلّفة أهل الا سلام ، وللمؤلّفة سهم من الصدقات كان ثابتاً في عهد النبي عَلَيْظُولُهُ وكل من قام مقامه عليه جاز له أن يتألّفهم لمثل ذلك ، و يعطيهم السهم الذي سمّاه الله تعالى لهم ، ولا يجوز لغير الإمام القائم مقام النبي عَلَيْدُولُهُ ذلك ، و سهمهم مع سهم العامل ساقط اليوم .

وقال الشافعي : المؤلّفة قلوبهم ضربان ، مسلمون ومشركون . فالمشركون ضربان أحدهما : قوم لهم شرف وطاعة في الناس وحسن نيّة في الأسلام يعطون استمالة لقلوبهم وترغيباً لهم في الأسلام مثل صفوان بن أميّة وغيره . و الثانى : قوم من المشركين لهم قو " و شوكة وطاعة إذا أعطاهم الأمام كفّوا شر "هم عن المسلمين ، و إذا لم يعطوا تألّبوا عليه و قاتلوه فهؤلاء كان النبي عَلَيْهِ على يعطيهم استكفافاً لشر "هم ، وبعد النبي عَلَيْهِ هل لمن قام مقامه أن يعطيهم ذلك ؟ فيه قولان، ومن أبن يعطهم من سهم المصالح أومن سهم الصدقات فيه قولان .

و أمَّا مؤلَّفة الإسلام فعلى أربعة أضرب:

أحدها: قوم لهم شرف و سداد لهم نظراً عإذا أعطوا هؤلاء نظر إليهم نظراؤهم فرغبوا في الإسلام فهؤلاء أعطاهم النبي تَقَافِظُهُ مثل الزبرقان بن بدر و عدّي بن حاتم وغيرهما .

و الضرب الثانى: قوم لهم شرف وطاعة أسلموا و في نيّاتهم ضعف أعطاهم النبي عليه المقوى نيّاتهم مثل أبي سفيان بن حرب أعطاه النبي عَلِيه مائة من الإبل وأعطا صفوان مائة ، وأعطا عتبة ابن الحصين مائة ، وأعطى صفوان مائة ، وأعطى العبّاس بن مرداس أقل من مائة فاستعتب فتمّم المائة ، ولمن قام مقام النبي عَلَيْه أن يعطى هذين فيه قولان ، ومن أين يعطيه فيه قولان .

الضرب الثالث : هم قوم من الأعراب في طرف من بلاد الإسلام وبا زائهم قوم من المشركين إن أعطاهم قاتلوا عن المسلمين ، و إن لم يعطوا لم يقاتلوا ، واحتاج الإمام

إلى مؤونة في تجهيز الجيوش إليهم فهؤلاء يعطون ويتألفون ليقاتلوا المشركين ويدفعوهم.
و الضرب الرابع: قوم من الآعراب في طرف من بلد الإسلام بإزائهم قوم من أهل الصدقات إن أعطاهم الإمام جبوا الصدقات و حملوها إلى الإمام، و إن لم يعطهم لم يجبوها و احتاج الإمام في إنفاذ من يجبها إلى مؤونة كثيرة فيجوز أن يعطيهم لأن فيه مصلحة . ومن أين يعطيهم أعنى هذين الفريقين فيه أربعة أقوال:

أحدها: من سهم المصالح.

الثائي : من سهم المؤلّفة من الصدقات .

الثالث : يعطون من سهم سبيل الله لأ نَّه في معنى الجهاد .

الرابع: يعطون من سهم المؤلفة و من سهم سبيل الله ، و هذا التفصيل لم يذكره أصحابنا غير أنه لا يمنع أن يقول: إن للإ مام أن يتألف هؤلاء القوم و يعطيهم إن شاء من سهم الموالح لأن هذا من فرائض الإ مام وفعله حجة ، و إن شاء من سهم الموالح لأن هذا من فرائض الإ مام وفعله حجة ، وليس يتعلق علينا في ذلك حكم اليوم فإن هذا قدسقط على ما بيتنا وفرضنا تجويز ذلك والشك فيه ولا يقطع على أحد الأمرين .

و أمّا سهم الرقاب فا يُنه يدخل فيه المكاتبون بلاخلاف ، وعندنا أنّه يدخل فيه العبيد إذا كانوا في شدّة فيشترون و يعتقون عن أهل الصدقات و يكون ولايتهم لأرباب الصدقات ، ولم يجزذ لك أحد من الفقهاء ، وروي أصحابنا أن من وجبت عليه عتق رقبة في كفّارة ولا يقدر على ذلك جاز أن يعتق منه ، والأحوط عندى أن يعطى ثمن الرقبة لكونه فقيراً فيشترى هو و يعتق عن نفسد .

و أمّا المكاتب فا شما يعطى من الصدقة إذا لم يكن معه ما يعطى ماعليه من مال الكتابة و متى كان معه ما يؤد ى به مال الكتابة فا نه لا يعطى شبئاً هذا إذا دخل [حل خل] عليه نجم وليس معه ما يعطيه أو ما يكفيه لنجمه ، و إن لم يكن معه شيء غيراً نه لم يحل عليه نجم فا نه يجوز أيضاً أن يعطى لعموم الآية ، ومتى أعطى المكاتب و صر فه فيما عليه مضى من مال الكتابة فا نه قد وقع موقعه ، وإن صر فه في غير ذلك استرجع فيما عندى أنه لا يسترجع لأنه لادليل عليه وسواء في ذلك عجز نفسه

أو تطوع إنسان أوأبرأه مالكه من مال الكتابة .

و أمّا الغارمون فصنفان: صنف استدانوا في مصلحتهم و معروف في غير معصية ثمّ عجزوا عن أدائه فهؤلاء يعطون من سهم الغارمين بلاخلاف، وقد ألحق بهذا قومأدانوا مالاً في دم بأن وجد قتيل لايدري من قتله و كاد أن تقع بسببه فتنة فتحمل رجل ديته لا مل الفتيل فهؤلاء أيضاً يعطون أغنياء كانواأو فقراء لقوله عَلَيْكُما: لاتحل الصدقة لغني لا لخمس : غاز في سبيل الله أوعامل عليها أوغارم ، وألحق به أيضاً قوم تحملوا فيضمان مال بأن يتلف مال الرجل ، ولايدري من أين أتلفه وكادأن يقع بسببه فتنة فتحمل رجل قيمته وأطفى الفتنة .

والغارمون في مصلحة أنفسهم فعلى ثلاثة أضرب :

ضرب: انفقوا المال في الطاعة والحج والصدقة ونحو ذلك .

وضرب: انفقوا في المباحات من المأكول و الملبوس فهذان يدفع إليهما مع الفقر لاً نتهم محتاجون ولا يدفع إليهم مع الغنا .

و الضرب الثالث: من أتلف ماله في المعاصي كالزنا و شرب الخمر و اللواط. فا ن كان غنياً لم يعط شيئاً ، و إن كان فقيراً نظر فا ن كان مقيماً على المعصية لم يعطى لأ نه إعانة على المعصية ، و إن تاب فا نه يجوز أن يعطى من سهم الفقراء ، ولا يعطى من سهم الغارمين .

و كل من قلنا: إنه يعطى من الصدقات من مكاتب و غارم و غيرهما. فا نما يعطى إذا كان مسلماً مؤمناً عدلاً فأمنا إذا كان كافراً فا ينه لا يعطا، وكذلك حكم المخالف والفاسق.

إذا أعطى الغارم فا نما يعطى بقدر ماعليه من الدين لا يزاد عليه لقوله تَطْلِبُكُ : أورجل حمل حمالة فحلت له المسئلة حتى يؤد يهائم بمسكه ، وإذا أعطى فقضى به دينه فقد وقعتموقعه ، وإن لم يقضه بأن أبرء منه أو تطوع غيره بالقضاء عنه فا نه يسترجع معه كالمكاتب ، والذي يقوى في نفسي أنه لا يسترجع لأنه لادليل عليه ، و أمّا إذا قضاه من ماله أوقضى عنه غيره فلا يجوز أن يأخذ عوضه من مال الصدقة .

وأمّا سبيلالله فا نمّه يدخل فيه الغزاة في سبيل الله المطوّعة الّذين ليسوا بمرا بطين لأنّ المرا بطين ، وأصحاب الديوان لهم سهم من الغنايم والفيء دون الصدقات ، ولوحمل على الكلّ لعموم الآية كان قوينًا .

و يدخل في سبيلالله معونة الحاج وقضاء الديون عن الحي والميت وجميع سبيل الخير و المصالح ، وسواء كان الميت الذي يقضى عنه إذا لم يخلف شيئاً كان ممن يجب عليه نفقنه في حياته أولم يكن ، ويدخل فيه معونة الزوار والحجيج وعمارة المساجد و المشاهد و إصلاح القناطر و غير ذلك من المصالح ، و الغزاة يأخذون الصدقة مع الغنى و الفقر ، و يدفع إليهم قدر كفايتهم لذهابهم و مجيئهم على قدر كفاياتهم من كونهم رجالة وفرسانا ، و من له صاحب و من ليس له كذلك ، وعلى قدر السفر إن كان طويلا أو قصرا .

و متى أعطى الغازى ذلك و خرج و غزا وقعت الصدقة موقعها ، و إن بداله فلم يخرج أورجع من الطريق استرجع منه .

وأمَّا ابن السبيل فعلى ضربين :

أحدهما: المنشىء للسفر من بلده.

الثاني: المجتاز بغير بلده، وكالاهما يستحق الصدقة عند أبي حنيفة والشافعي، ولا يستحق إلا المجتاز عند مالك، و هو الأصح لأنهم كالنظم فسروه فقالوا: هو المنقطع به، و إن كان في بلده ذايسار فدل على أنه المجتاز، وقد روي أن الضيف داخل فيه، و المنشىء للسفر من بلده إن كان فقيراً جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل.

و السفر على أربعة أضرب: واجب و ندب و مباح و معصية. فالواجب كالحج و العمرة الواجبتين. و الندب كالحج المتطوع والعمرة كذلك، والزيارات، وغير ذلك من بر الوالدين وصلة الأرحام فهذين السفرين يستحق الصدقة بلاخلاف، و المباح يجرى هذا المجرى على السواء. وفي الناس من منع ذلك.

و أمَّاالسفر إذاكان معصية لقطع طريق أوقتل مؤمن أوسعاية ، وماأشبه ذاك فا نَّـه

لايستباح به الصدقة ولا يستحقُّمها بلا خلاف .

فا ذا ثبت هذا فابن السبيل متى كان منشئاً من بلده ولم يكن له مال أعطى من سهم الفقراء ، وعندنا وعندهم من سهم ابن السبيل ، و إن كان له مال لا يدفع إليه لا نه غير محتاج بالاخلاف ، و إن كان مجتازاً بغير بلده وليس معه شيء دفع إليه ، و إن كان غنياً في بلده لا نه محتاج في موضعه فا ذا دفع إليه فا نه يدفع بقدر كفايته لذها به ورجوعه. ثم ينظر فا ن صرف ذلك في سفره وقع موقعه ، و إن بداله من السفر وأقام استرجع منه و إن دفع إليه قدر كفايته فضي قعلى نفسه حتى فضل له فضل ، ووصل إلى بلده استرجع منه لا نه غنى في بلده .

والغازى إذا ضيتق على نفسه و فضل معه فضل إذا فرغ من غزوه لايسترجع منه لائنه يعطى مع الغنى والفقر .

و أهل الأصناف على ثلاثة أقسام: أحدها: من يقبل قوله: في استحقاق الصدقة من غير بينة ، ومن لايقبل إلا ببينة ، ونحن نذكر ذلك على ترتيب الأصناف فالفقراء و المساكين إذا ادّعى إنسان أنّه منهم ، و طلب أن يعطى من الصدقة . فإن لم يكن عرف له مال فالقول قوله و يعطى من غير بينة ولا استخلاف لائن الأصل عدم المال و إن عرف له مال وادّعى ذها به وتلفه لم يقبل قوله إلا ببينة لأئن الأصل بقاء المال .

و أمَّا العامل فا ن خرج و عمل استحق ، و إن لم يعمل فلاشيء له ، وكذلك في المؤلِّفة قلوبهِم لا أن "كفرهم [أمرهم خ ل] ظاهر .

و أمَّا الرقاب و المكاتبون فيهم ثلاث مسائل :

أحدها : أن يد عى عبد أن سيده كاتبه وأنكر سيده فالقول قول السيد ، ولا يقبل قول العبد ، ولا يعطى من الصدقة لأن الأصل عدم الكتابة .

و إن أقام البيّنة على الكتابة فإ نّه يعطى من الصدقة ، لا نّد ثبتكونه مكاتباً . و إن ادّعى الكتابة و صدّقه السيّد يقبل قولهما و أعطى لا أن تصديق السيّد مقبول لا نّه إقرار في حقّه . و قيل : إنّه لايقبل لانّه يجوز أن يكون تواطئاعلى ذلك ليأخذوا من الصدقة ، و الا ول أولى فيمن عرف أن له عبداً ، و الثاني أحوط فيمن ليأخذوا من الصدقة ،

لايعرف ذلك من حاله .

و أمّا الغارمون فعلى ضربين: غارمون لمصلحة ذات البين. فأمره ظاهر لأنّه يتحمّل حمالة ظاهرة معروفة. فإذا فعل ذلك أعطى من الصدقات، وأمّا الغارم لمصلحة نفسه فإن أقام البيّنة بأن عليه دينا أعطى من الصدقة لأنّه بدت غرمه، و إن ادّعى الدين وصد قه صاحبه عليه فالقول فيه كالقول في المكاتب سواء.

و أمَّا سبيل الله الَّذينهم الغزاة فأمره أيضاً ظاهر لأن الَّذي ينفذ الغزاة هو الإمام أوخليفته فا ذا بعثهم أعطاهم .

وابن السبيل فأمره ظاهراً يضاً سواء كانوا أنشؤوا السفر أو كانوا مجتازين ، ويقبل قولهم لأن الأصل عدم المال ، و إن قال المجتاز : كان لي مال هاهنا فتلف لم يقبل قوله منه إلا بيتنة ، و إن قال : لامال لي أصلاً أوقال : لي مال في بلدي وليس لي هاهنا قبل قوله .

وهو من يدفع إليه دفعاً مراعاً و من يدفع إليه مقطوعاً . فالفقراء و المساكين و العاملون و المؤلّفة فهولاء يعطون عطاءً مقطوعاً لايراعي مايفعلون بالصدقة .

و أمّا الرقاب و الغارمون و في سبيل الله و ابن السبيل فا نتهم يعطون عطاءً مراعاً فا ن صرف المكاتب ماأخذه في دينه والغارم في غرمه ، و الغازى في جهاده ، و ابن السبيل في سفره ، و إلا استرجع لقوله تعالى « و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل » (١) فجعلهم ظرفاً للزكوة ولم يجعلهم مستحقين كما جعل الأصناف الأربعة المتقد مة فا ينه أضاف إليهم بلام الملك . فا ذا ثبت ذلك فا ينه يراعى .

و المُكاتب إذا أُخذ الصدقة و دفعها في مال الكتابة و عتق فلا كلام ، و إن أبرأه سيده من مال الكتابة أو تطو عبه إنسان بالأداء أوعجز نفسه فاسترقته السيداسترجعت منه ، و إن أخذها فقضا بعض ماعليه من الدين و بقى البعض فعجزه السيد فيه وجهان، والأقوى عندى أنه لا يسترجع منه لأنه لا دليل عليه .

⁽١) التوبة ٦٠ ،

و أمَّا الغارم فا إن قضا بها دينه أجزأه ، و إن تطوَّع عند إنسان بقضائه أوأبرأه صاحب الدين استرجعت منه .

و أمثّا الغازى فا ِن صرفها في جهة الغزو أجزأه، و إِن بداله و لم يخرج استرجعت منه.

وابن السبيل إن صرفت ماله في سفره أجزأه ، و إن ترك السفر استرجعت منه .

ث(الفصل الثالث: في بيان من ياّخذ) ث(الصدقة مع الغني والفقر ، ومن لا ياّخذها الا مع الفقر)

فالفقراء ، والمساكين والرقاب ، والغارمون لمصلحة نفوسهم ، وابن السبيل المنشىء للسفر من بلدلا يأخذون هؤلاء كلّهم إلا مع الفقر والحاجة ولا يأخذونها مع الغناء ، و العاملون والمؤلّفة والغزاة والغارمون لمصلحة ذات البين ، وابن السبيل المجتاز بغير بلده يأخذون الصدقة مع الغنى والفقر . فالا صناف الخمسة الذين لا يأخذون إلا مع الفقر فيه خلاف .

و إذا ولّى الا مام رجلاً عمالة الصدقات ، و بعث فيهافينبغى أن يعرف عدد أهل الصدقات و أسمائهم وأنسابهم وحلالهم ، وقد رحاجتهم حتّى إذا أعطى واحداً منهم أثبت اسمه و نسبه وحليته حتّى لا يعود فيأخذ دفعة الخرى و يعرف قدر حاجتهم حتّى يقسّم الصدقة بينهم على ذلك . ثم يبتدء فيفرغ أو لامن جبايتها . فا ذا تكاملت تشاغل بتفرقتها عقيب حصولها ، ولا نؤخر فربتما استفر " بتأخرها ، وربسما تلفت الصدقة فيلزمه غرامتها فا ذا عرف ذلك و حصلت الصدقات فا ن كانت الأصناف كلّهم موجودين . فالأفضل أن يفر قها على ثمانية أصناف كما قال الله تعالى ، و إن سو ي بينهم جاز ، وإن فضل صنفا على صنف كان أيضاً جايزاً ، و إن فقد منهم صنفاً قسمها على سبعة ، و إن فقد صنفين على صنف كان أيضاً جايزاً ، و إن فقد منهم على بعض أيضاً جايز ، و إن كان الأفضل ما قلناه المصلحة كان جايزاً ، و تفضيل بعضهم على بعض أيضاً جايز ، و إن كان الأفضل ما قلناه و ينبغى أن يبدأ أو لا فيخرج منه سهم العامل لأنه يأخذ عوض عمله فا ن كان قدر

الصدقة وفق أُجرته دفع إليه ، و إن كان أكثر صرف الفضل إلى باقى الأُصناف ، و إن كان أقل تمسمه الا مام من المصالح ، وإن احتيج إلىكيال أو وزاّن في قبض الصدقةفعلى من تجب؟ قيل فيه وجهان :

أحدهما : على أرباب الأموال لأن عليهم أيضاً الزكوة كأجرة الكيال والوزان في البيع على البايع .

و الآخر أنَّه على أرباب الصدقات لأن الله تعالى أوجب عليهم قدراً معلوماً من الزكوة فلوقلنا: إن الاُجرة تجب عليهم لزدنا على قدرالواجب، والأو ل أشبه.

و إن تولّى الإ مام تفرقتها أعطى العامل أجرته وصر ف الباقى في باقى الأصناف على قدر حاجاتهم و كفاياتهم فا إن كانوا فقراء فعلى قدر كفايتهم ، و إن كانوا غزاة فعلى قدر حاجتهم لغزوهم . فا إذا فر ق في صنف قدر حاجتهم و كفايتهم و فضل فر ق في الباقين ، و إن فضل عن الجميع بقدر حاجتهم و كفايتهم و صر فه إلى مستحقى أقرب البلاد إليه . ثم لايز الكذلك حتى يستوفى تفرقة مال الصدقة و إن نقص عن قدر كفاياتهم فر قها على حسب مايراه ويتم سهام الباقين من سهام المصالح أومن بيت مال الصدقة ، والغنى الذي يحرم معه أخذ الصد قة أن يكون قادراً على كفايته و كفاية من يلزم كفايته على الدوام . فا إن كان مكتفياً بصفعة و كانت صنعته ترد عليه كفايته و هكذا حكم المقار ، و إن كان من أهل الصنايع احتاج أن يكون معه بضاعة تر دعليه قدر كفايته فا ن نقصت عن ذلك حلّت له الصدقة ، و يختلف ذلك على حسب اختلاف قدر كفايته فان نقصت عن ذلك حلّت له الصدقة ، و يختلف ذلك على حسب اختلاف حديد و نفقص عن ذلك قليلاً حل له أخذ الصدقة هذا عندالشافعي ، والذي رواه أصحابنا دينار فنقص عن ذلك قليلاً حل له أخذ الصدقة هذا عندالشافعي ، والذي رواه أصحابنا أنه تحل لسع السع النه تعدل له تحل له وينار فنقص عن ذلك قليلاً حل له أخذ الصدقة هذا عندالشافعي ، والذي رواه أصحابنا أنه تحل له احب السبع مائة و تحرم على صاحب الخمسين (١) وذلك على قدر حاجته

⁽۱) المرؤية في الوسائل. الطبعة الحديثة ج ٤ ص ١٦٠ الرقم ٦ [عن علل الشرائع ص ١٣٠] عن محمد بن مسلم أو غيره عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، تحل الزكاة لمن له سبعمائة درهم إذا لم يكن له حرفة و يخرج زكاتها و يشترى منها بالبعض قوتاً لمياله و يعطى البقية أصحابه ، ولاتحل الزكاة لمن له خمسون درهماً وله حرفة يقوت بها عياله .

إلى ما يتعيش به ، ولم يرووا أكثر منذلك ، وفي أصحابنا منقال : إن ملك نصاباً تجب عليه فيه الزكوة كانغنيــاً و تحرم علبه الصدقة ، وذلك قول أبي حينفة .

و أمّا العامل فالإمام مخير بين أن يستأجره إجارة صحيحة بالمجرة معلومة ، و إن شاء بعثه بعثة مطلقة ويستحق المجرة مثل عمله ، و إن استأجره لم يجز أن يزيده على المجرة مثله ، و إن بعثه مطلقا فعمل استحق المجرة مثله ، و يختلف ذلك باختلاف عمله في طول المسافة و قصرها و كثرة العمل و قلته ، و على حسب أمانته و معرفته في الخاهر و الباطن و يعطى الحاسب و الوزان و الكانب من سهم العاملين .

والمؤلفة قلوبهم فقد مضى القول فيهم .

و المكاتب فا ن كان معه ما يفي بمال الكتابة لم يعطه شيئاً لا نه غير محتاج ، و إن لم يكن معه شيء أعطى قدر ما يؤد به من المال الذي عليه ، و إن كان معد بعض ما عليه أعطى تمام ما عليه ، و إن دفع إلى سينده كان جايزاً .

و يعطى الغازى الحسولة و السلاح و النفقة و الكسوة ، و إن كان القتال بباب البلد أو موضع قريب ، ولا يحتاج الغازى إلى حمولة لكن يحتاج إلى سلاح و نفقة أعطى ذلك ، و إن كان فارساً و دفع إليه السلاح و الفرس و نفقة فرسه ، و إن كان القتال في موضع بعيد أعطى ما يركبد ، و يحمل عليه آلتد ، و يدفع إليه قدركفاية نفقته لذها بد و رجوعه .

ابن السبيل ينظرفيه فا من كان ينشىء السفر من بلده و يقصد موضعاً بعيداً عطى قدر كفايته لسعره في ذهابه و رجوعه و أعطى ما يشترى به المركوب ، و إن كان يقصد موضعاً قريباً أعطى النفقة ولم يعطه المركوب إلا أن يكون شيخاً أو ضعيفاً لا يقدر على المشى ، و أمّا المجتاز بغير بلده فا نكان يقصد الرجوع إلى بلده أعطى ما يبلغه إليه ، و إن كان يقصد الذهاب إلى موضع و الرجوع منه إلى بلده أعطى ما يكفيه لذهابه و رجوعه فا ن دخل بلداً في طريقه فا ن أقام به يوماً أو يومين إلى عشرة أعطى نققته ، و إن أقام أكثر من ذلك لم يعط لا تد يخرج من حكم المسافرين ، وإذا لم يوجد إلاصنف واحد جاز أن يفر ق فيهم على ما بياناه .

إذا أخرج الرجل ذكوته بنفسه إمّا ذكوة الظاهرة أو الباطنة فلا يخلو من أن يكون من أهل الأمصار ينبغي أن يفر قها فيمن قد مناه ببلد المال ، و يجوز أن يخص بها قوماً دون قوم و يجوز التفضيل و التسوية على ما بيناه ، فا ن عمّت الأصناف وإلا فرق فيمن يبلغهم [يسعهم خل] لكفاياتهم و إن لم يسع جاز تفرقتها في بعضهم لأنه ربّما كان في تفرقتها في جميعهم مشقة . فا نكان له أقارب فتفريقها فيهم أولى من الأجانب فا ن عدل إلى الأجانب جاز . فا ن كان له أقارب بغير بلد المال لم يجز نقلها إليهم إلا بشرط الضمان على ما بيناه . فا ن كان من أهل البادية فهم بمنزلة أهل المصر سواء ، و إن كانوا يظعنون من موضع إلى موضع و ينتجعون الماء والكلاء فا ن لم يكن لهم حلل مجتمعة و كانوا متفرقين فا ن كان منهم على مسافة لا يقصر إليها الصلاة من موضع المال فهو من أهلها ، و من كان على أكثر من ذلك فليس من أهلها ، وإن كان لا بجنب بلد .

من يجبر على نفقته لا يجوزأن يعطيه الصدقة الواجبة و من لا يجبر عليها جاز أن يعطيه ، ومن يجبر على نققته ، من كان من عمود الولادة من الآباء و الاثمهات و إن علوا ، و الأولاد وأولاد الأولاد وإن نزلوا سواء كانوا أولاد بنين أو أولاد بنات .

ومنخرج عن عمود الولادة من الإخوة والأخوات و أولادهم والأعمام والعمات و أولادهم فلا نفقة لهم، و يجوز دفع الصدقة إليهم.

وكل من لاتجب نفقته إذاكان فقيراً جاز دفع الصدقة إليه وهو أفضل من الأباعد على ما يبدّناه .

و من تجب نفقته لا يجوز دفعها إليه ، و إن كان من الفقراء و المساكين فا ن كان أراد أن يدفع إليهم من غير سهم الفقراء جاز أن يدفع إليهم من سهم العاملين والمؤلفة و الغارمين و الغزاة و من سهم الرقاب و ابن السبيل يجوز أن يدفع إليه قدر حاجته للحمولة .

فأمًّا قدر النفقة فلا يجوز فا نَّـه يجب عليه نفقته ، و إذا كانت له زوجة فلايخلو

أن تكون مقيمة أو مسافرة . فإن كانت مقيمة فلا يجوز له أن يعطيها الزكوة الواجبة بسهم الفقراء والمسكنة لأنتهاكانت طالقة رجعية فنفقتها واجبة عليه فهى مستغنية بذلك و إن كانت باينه ناشراً يمكنها أن تعود إلى طاعته وتأخذ النفقة منه فهى مستغنية أيضاً و أمّا إن كانت مسافرة فإن كانت مع الزوج فنفقتها عليه لأنتها في قبضه و نفقتها عليه .

وأمّا الحمولة فا نكانتسافرت با ذنه فحمولتها واجبة عليه ، ولا يجوز أن يعطيها شيئاً من الصدقة لا جُلها فا ن سافرت بغير إذنه فحمولتها غير واجبة لكن لا يجوز أن يعطيها الحمولة من الصدقة لا نتها عاصية بسفرها فلاتستحق شيئاً من الصدقة ،

و أمَّا إذاسافرت وحدها فا نخرجت با ذنه فعليه نفقتها . فلا يجوز أن يعطيها الزكوة ، و أمَّا الحمولة فلا يجب عليه بحال فيجوز أن يعطيها من سهم ابن السبيل .

و إن خرجت بغير إذنه فلا تفقة لها عليه ولا حمولة ، ولا يجوز أن يعطيها الحمولة لأ نها عاصية بخروجها ، و أمّا النفقة فا نه يجوز أن يعطيها ، و إن لم تكن واجبة عليه ، و العصيان لا يمنع من النفقة . فأمّا إذا أراد أن يعطيها من غير سهم الفقراء فلا يتصور أن يكون عاملة لا أن المرأة لا تكون عاملة ، ولا مؤلّفة ، ولا غازية ، و يتصور مكانه فيجوز أن يعطيها من سهم الرقاب لا نه لا يلزمه أن يفك عنها الدين ، و كذلك إن كانت غارمة جاز أن يعطيها ما تقضى دينها ، وإن كانت من أبناء السبيل فقد ذكرنا حكمها .

و إذا كانت المرأة غنية و زوجها فقيراً جاز أن تدفع إليه زكوتها بسهم الفقراء.
الصدقة المفروضة محر مةعلى النبي على وآله وهم ولد هاشم، ولا تحرم على من لم يلده هاشم من المطلبين وغيرهم، ولا يوجدها شمى الا من ولد أبي طالب العلوية و العقيلية و الجعفرية و من ولد العباس بن عبد المطلب، و من أولاد الحرث بن عبد المطلب، و من أولاد الحرث بن عبد المطلب، و يوجد من أولاد أبي لهب أيضاً. فأما صدقة التطوع فا نتها تحرم عليهم ولا تحرم الصدقة الواجبة من بعضهم على بعض، و إنما تحرم صدقة غيرهم عليهم.

فأمّا الصدقة على مواليهم فلا تحرم على حالهذا في حال تمكّنهم من الأخماس فأمّا إذا منعوا من الخمس فا ينه يحل لهم زكوة الأموال الواجبة ، وإذا اجتمع لشخص

واحد سببان يستحق بكل واحد منهما الصدقة مثلأن يكون فقيراً غارماً أو فقيراً غازياً أو غارما جاز أن يعطى بسببين ، و يجوز أن يعطى لسبب واحد .

ولا ما نع يمنع إذا كان الرجل من أهل الفيء المرابطين في التغور فأراد أن يصير من أهل الصدقات يغز و إذا نشط و يأخذ سهما منها كان له ذلك ، و إن كان من أهل الصدقات فأراد أن يصير من أهل الفيء كان له ذلك أيضاً إذا اجتمع أهل السهمان فإن كانت الصدقة عمّا تنقسم ، و تتجز أى كالدراهم و الدنانير و الغلات أوصل إلى كل واحد منهم قدر ما يراه الا مام أو رب المال أوالساعى .

ولا يعطى فقيراً أقل ممنا يجب في نصاب وهو أو لل ما يجب في نصاب الدنانير نصف دينار و بعد ذلك عشر دنانير ، و من الدراهم ما يجب في مائتى درهم خمسة دراهم وبعد ذلك ما يجب في كل أربعين ، و يجوز الزيادة على ذلك .

و زكوة الدنانير و الدراهم يختص بها أهل الفقر و المسكنة الّذين يتبذُّ لون و يسئلون .

و صدقة المواشى يختص بها أهل العفاف والمتجمّلين الّذين لا يتبذّ لون ولا يسئلون و يجوز أن يشرك بين جماعة في صدقة المواشى ، و إن أعطى ما يجب في نصاب كان أيضاً جايزاً ، و إذا أعطى جماعة شيئاً من المواشى فإ ن شاءوا ذبحوا و اقتسموا اللحم ، و إن شاءوا باعوه و اقتسموا الثمن ، و إن أراد رب المال أن يعطيهم قيمة ما يحب عليه كان ذلك حادزاً .

فأمّا الامام و الساعى فلا يجوز أن يبيع ذلك ، و يفر ّق ثمنه على أهل السهمان لا نه لا دليل عليه ، و إن قلنا : له ذلك من حيث كان حاكماً عليهم و ناظراً لهم كان قويناً .

إذا دفع الا مام الصدقة الواجبة إلى من ظاهره الفقر. ثم بانأنه كان غنياً في تلك الحال فلا ضمان عليه لا نه أمين ، و ما تعد في ولاطريق له إلى الباطن ، فا نكانت الصدقة باقية استرجعت سواءكان الا مام شرط حال الدفع أنها صدقة واجبة أولم بشرط وإنكانت تالفة رجع عليه بقيمتها . فا نكان موسراً أخذها و دفعها إلى مسكين آخر ، و

إن لم يكن موسراً و كان قدمات فقد تلف المال من المساكين ولا ضمان على الإمام لأ نبه أمن .

و إذا تولّى الرجل إخراج صدقته بنفسه فدفعها إلى من ظاهره الفقر . ثم بان أنّه غننى فلاضمان عليه أيضاً لأنه لادليل عليه فا ن شرط حالة الدفع أنّها صدقة واجبة استرجعها سواء كانت باقية أو تالفة ، فا ن لم يقدر على استرجاعها فقد تلف من مال المساكين . و قيل : إنّه تلف من ماله لا نّه يمكنه إسقاط الفرض عن نفسه بدفعها إلى الإمام ، و الأول أولى ، و أمّا إن دفعها مطلقا أو لم يشترط أنّها صدقة واجبة فليس له الاسترجاع لأن دفعه محتمل للوجوب و التطو عفما لم يشترط لم يكن له الرجوع و إذا دفعها إلى من ظاهره الإسلام . ثم بان أنّه كان كافراً أو إلى من ظاهره الحرية فبان أنّه كان عبداً أو إلى من ظاهره العدالة . ثم بان أنّه كان فاسقاً أو بان أنّه من ذوى القربي كان الحكم فيه مثل ما قلناه في المسئلة الا ولى .

و متى لم يأت السعاة أو يكون في وقت لا يكون فيه إمام فعلى رب المال أن يتولّى تفرقتها بنفسه ، ولا يدفعها إلى سلطان الجور . فا ن أخرج رب المال الزكوة ثم جاء الساعى و اد عى رب المال أنه أخرجها صد قه الساعى و ليس عليه يمين لا واجبة ولا مستحبة ، و أهل السهمان لا يستحقون شيئاً من مال الصدقة إلا بعد القسمة لا ته لا يعين مستحبة ، و متى ماتواحد يعين مستحقهم سواء كانوا كثيرين في بلدكبير أو قليلين في بلد صغيم ، و متى ماتواحد منهم لم ينتقل حقه إلى ورثته لا تهم لم يتعينوا لا أن لرب المال و الا مام أن يخص بها قوماً دون قوم و يحمل إلى بلدآخر بشرط الضمان ، و ينبغى لوالى الصدقة أن يسم كل ما أخذ منها من إبل الصدقة و بقرها و غنمها لما روى أنس أن رسول الله عليمان كل يسم إبل الصدقة و لا تها إذا و سمت تمينزت من غيرها في المرعى و المشرب ، و ينبغى أن يسمه افي أقوى موضع وأصلبه و أعراه من الشعر لئلا يضر الوسم بالحيوان و ينبغى أن يسمه فالا بل والبقر توسم في أفخاذها والغنم في الصول آذانها و يكون ميسم الا بل والبقر أكبر من ميسم الغنم لا تها أضعف ، و يكتب في الميسم إذاكان إبل الصدقة صدقة أو ذكوة ، وإنكان للجزية جزية أوشعار ، ويكتب لله فا ن فيه تبركاً باسم الله تعالى .

\$(فصل: في ذكر قسمة الاحماس)

قد ذكرنا في كتاب الزكوة ما يجب فيه الخمس، ومالا يجب، ونحن نذكر الآن كيفيَّة قسمته.

و الخمس إذا أخذه الإمام ينبغى أن يقسمه سنة أقسام: سهم لله وارسوله وسهم لذى القربى . فهذه الثلاثة أقسام للإمام القائم مقام النبي على النبي على الله و ما يلزمه من تحمل الأثقال و مؤن غيره ، و سهم ليتامى آل على و لمساكينهم و سهم لا بناء سبيلهم ، وليس لغيرهم من ساير الأصناف شيء على حال ، وعلى الإمام أن يقسم هذه السهام بينهم على قدر كفايتهم و مؤونتهم في السنة على الاقتصاد ، ولا يخص فريقاً منهم بذلك دون فريقهم بل يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفاياتهم و يسوى بين الذكر و الأثنى فإن فضل منه شيء كان له خاصة ، وإن نقص كان عليه أن يتمم من حصة خاصة ، و اليتامى و أبناء السبيل منهم يعطيهم مع الفقر والغنى لأن الظاهر يتناولهم ، ومستحقوا الخمس هم الذين قد منا ذكرهم ممن يحرم عليهم الزكوة الواجبة ذكراً كان أو اثنى ، ومن كانت أمّه هاشمية و أبوه عاميًا لا يستحق شيئًا ، ومن كان أبوه هاشميًّا و اثمّه عاميّة كان له الخمس ، وكذلك من ولد بين هاشميّين ، و من حلّ له الخمس حر "مت عليه الصدقة ، و من حلّت له الصدقة حرم عليه الصدقة . حلّ له الخمس حر "مت عليه الصدقة ، و من حلّت له الصدقة حرم عليه الصدقة .

و ينبغي أن يفر ق الخمس في الأولاد و أولاد الأولاد ولا يخص بذلك الأقرب فالأقرب لأن الاسم يتناول الجميع و ليس ذلك على وجه الميراث ولا يفضل ذكر على انهى من حيث كان ذكراً لأن التفرقة إنما هي على قدر حاجتهم إلى ذلك، و ذلك يختلف بحسب أحوالهم و يعطى الصغير منهم، و الكبير لتناول الاسم، و الظاهر يقتضى أن يفر ق في جميع من يتناوله الاسم في بلد الخمس كان أو في غيره من البلاد قريباً كان أو بعيداً إلا أن ذلك يشق والأولى أن يقول: يخص إلى غيره لذلك من حضر البلد الذي فيه الخمس ولا يحمل إلا مع عدم مستحقه، ولو أن إنساناً حمل ذلك إلى

بلد آخر و وصل إلى مستحقه لم يكن عليه شيء إلا أنه يكون ضامناً إن هلك مثل الزكوة فعلى هذا إذا غنم من الروم مثلاً قسم الخمس على منكان ببلد الشام ،و إذا غنم في بلاد الهند و الترك لم يحمل إلى بلد الشام بل يفرق في بلد خراسان ، ولاينبغي أن يعطى إلا منكان مؤمناً أو بحكم الإيمان ، ويكون عدلاً مرضياً فإن فرق في الفساق لم يكن عليه ضمان لأن الظاهر يتناولهم، ومتى فرق في الحاضرين وفضل منه شيء جاز ملك البلد الذي يقرب . ثم على هذا التدريج الأقرب قالا قرب ، و متى حضر الثلاثة أصناف ينبغي ألا يخص بهاقوم دون قوم بل يفرق في جميعهم ، وإن لم يحضر في ذلك البلد إلا فرقة منهم جاز أن يفرق فيهم ولا يحمل إلى بلد آخر .

☆(فصل: في ذكر الانفال و من يستحقها)

الأنفال في كل أرض خربة اد أهلها اوكله أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب أو سلّمها أهلها طوعاً بغير قتال او رؤوس الجبال او بطون الأودية والآجام والأرضون الموات الّتي لاأرباب لها اوصوافي الملوك اوقطا يعهم الّتي كانت في أيديهم من غير جهة الغصب اوميراث من لاوراث له وله من الغنايم قبل أن يقسم الجارية الحسناء او الفرس الفارة و الثوب المرتفع او ما أشبه ذلك ثمّا لانظير له من رقيق أو متاع .

و إذا قوتل قوم من أهل الحرب بغير إذن الأمام فغنموا كان الغنيمة للإمام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبي عَلَيْنَ خاصة ، وهي لمن قام مقامه من الأثمة في كل عصر فلا يجوز التصرف في شيء من ذلك إلا با ذنه فمن تصرف في شيء من ذلك بغير إذنه كان عاصيا ، وما يحصل فيه من الفوايد والنما للإمام دون غيره ، ومتى تصرف في شيء من ذلك بأمر الإمام و با باحته أو بضمانه كان عليه أن يؤدى ما يصالحه الإمام عليه من نصف أو ثلث ، و الباقي له هذا إذا كان في حال ظهور الإمام و إنبساط بده .

و أمَّا حال الغيبة فقد رخَّص [رخَّصوا خ ل] لشيعتهم التصرُّف في حقوقهم فما يتعلّق بالأخماس و غيرها ممنّا لا بد له من المناكح و المتاجر و المساكن. فأمَّا ماعدا

Y&

ذلك فلا يجوز التصرُّف فيه على حال ، و ما يستحقُّونه من الأخماس في الكنوز و المعادن وغيرهما فيحال الغيبة فقد اختلف أقوال الشيعة في ذلك وليس فيه نصّ معيّن فقال بعضهم : إنَّه جار في حال الاستتار مجرى ماا بيح لنا من المناكح والمتاجر ، وهذا لايجوز العمل عليه لأنَّه ضدُّ الاحتياط و تصرُّف في مال الغير بغير إذن قاطع. و قال قوم : إنَّه يجب حفظه مادام الا نسان حيثًا فا ذا حضرته الوفات وصَّى به إلى من يثق به من إخوانه ليسلم إلى صاحب الأمر عليه السلام إذا ظهر و يوصى به كما وصني إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر ، و قال قوم : يجب دفنه لأن الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القايم ، وقال قوم يجب أن يقسّم الخمس ستّة أقسام . فثلاثة أقسام للا مام يدفن أو يود ع عند من يوثق بأمانته . و الثلاثة أقسام الأخر تفر ق على أيتام آل عَمَّل ومساكينهم و أبناء سبيلهم لا تُنَّهم المستحقُّون لها وهم ظاهرون ، وعلىهذا يجب أن يكون العمل لأن مستحقَّها ظاهر ، و إنَّما المتولَّى لقبضها أو تفرُّقها ليس بظاهر فهو مثل الزكوة في أنَّه يجوز تفرُّقها ، و أنَّه يجوز تفرقة الخمس مثل الزكوة إذا كان المتولَّى عُلِيِّكُمْ لقبضها ليس بظاهر بلاخلاف، وقدم ثقدتُم في بحث الزكوة، و إن كان الَّذي يجيء حمل الصدقات إليه ليس بظاهر ، و إن عمل عامل على واحد من القسمين الأوالين من الدفن أو الوصاية لم يكن به بأس. فأمَّا القول الأواَّل فلا يجوز العمل به على حال.

﴿ كتاب الصوم ﴾

(فصل : في ذكر حقيقة الصوم وشرايط وجوبه)

الصوم في اللغة هو الامساك والكف يقال: صام الماء: إذا سكن. وصام النهار: إذا قام في وقت الظهيرة، وهو أشد الأوقات حرارة، و في الشرع هو إمساك مخصوص على وجه مخصوص ممن هو على صفة مخصوصة، و من شرط انعقاده النية المقارنة فعلاً أو حكماً لا تنه لولم ينو وأمسك عن جميع ذلك لم يكن صائماً.

و قولنا : إمساك مخصوص أردنا الامساك عن المفطرات الّتي سنذكرها : وأردنا على وجه مخصوص العمد دون النسيان لأ نه لوتناول جميع ذلك ناسياً لم يبطل صومه . وقولنا : في زمان مخصوص أردنا به النهار دون الليل فا ن الا مساك عن جميع ذلك ليسمتى صوماً .

وقولنا: ممن هوعلى صفات مخصوصة أردنا به من كان مسلماً لأن الكافر لوأمسكه عن جميع ذلك لم يكن صائماً. وأردنا به أيضاً ألاتكون حايضاً لا نسها لايصح منهاالصوم وكذلك لايكون مسافراً سفراً مخصوصاً عندنا لا أن المسافر لا ينعقد صومه ولا يكون جنباً لا أن المجنب لا ينعقد صومه مع التمكن من الغسل .

وقولنا: من شرطه مقاربة النيسة له فسلاً أو حكماً معناه أن يفعل النيسة في الوقت الذي يجب فعلها فيه ، و حكماً أن يكون ممسكاً عن جميع ذلك ، و إنهم يفعل النيسة كالنايم طول شهر رمضان والمغمى عليه. فا نيه لانيسة لهما ، ومع ذلك يصح صومهما وكذلك كل من أمسكه غيره عن جميع ما يجب إمساكه يكون في حكم الصايم إذا نوى و إن لم يكن في الحقيقة ممتنعاً لأ نيه لا يتمكن منها ، و من شرط وجوبه كمال العقل و الطاقة و البلوغ ، و ليس الإسلام شرطاً في الوجوب لأن الكافر عندنا يجب عليه العبادات الشرعيسة ، و إن لم يكن مسلماً إلا أنيه لم يلزمه القضاء متى أسلم لأن القضاء فرض ثان من شرطه الإسلام .

و أمّا المرتد عن الإسلام إذا رجع فا نّه يلزم قضاء الصوم، و جميع مافاته من العبادات في حال ارتداده لا نّه كان بحكم الإسلام لالتزامه له أو ّلا فلا جل ذلك وجب عليه القضاء فأمّا إذا ارتد . ثم عاد إلى الإسلام قبل أن يفعل ما يفطره فلا يبطل صومه بالارتداد لا نّه لادليل عليه .

و أمّا كمال العقل فا نه شرط في وجوبه عليه لأن من ليس كذلك لايكون مكلفاً من المجانين و البله ، ولا فرق بين أن لايكون كامل العقل في الأصل أو يزول عقله فيما بعد في أن التكليف يزول عنه اللهم إلاّ أن يزول عقله بفعل يفعله على وجه يقتضى زواله بمجرى العادة فا نه إذا كانكذلك لزمه قضاء جميع ما يفوته في تلك الحال و ذلك مثل السكران و غيره فا نه يلزمه قضاء مافاته من العبادات كلّها ، و إن كان جنى جناية زال معها عقله على وجه لا يعود بأن يصير مجنوناً مطبقاً فا نه لا يلزمه قضاء ما يفوته .

و أمّا إذا زال عقله بفعل الله مثل الإغماء و الجنون و غير ذلك فا ننه لا يلزمه قضاء ما يفونه في تلك الأحوال . فعلى هذا إذا دخل عليه شهر رمضان وهو مغمى عليه أو مجنون أو نائم و بقا كذلك يوماً أو أيّاماً كثيرة . ثم أفاق في بعضها أولم يفق لم يلزمه قضاء شيء ممّا مر به إلا ماأفطر فيد أو طرح في حلقه على وجه المداواة له فا ننه يلزمه حينئذ القضاء لا ن ذلك لمصلحته ومنفعته ، و سواء أفاق في بعض النهار أولم يفق فا ن الحال لا يختلف فيه .

و أمّا البلوغ فهو شرط في وجوب العبادات الشرعيّة ، و حدّه هو الاحتلام في الرجال و الحيص في النساء أو الإنبات أو الإشعار أو يكمل له خمس عشرة سنة ، و المرأة نبلغ عشر سنين . فأمّا قبل ذلك فا نتما يستحبّ أخذه به على وجه التمرين له و النعليم ، ويستحب أخذه بذلك إذا أطاقه ، وحد ذلك بتسع سنين فصاعداً وذلك بحسب حاله في الطاقة

¢ (فصل : في ذكر علامة شهر رمضان و وقت الصوم والافطار)¢

علامة شهر رمضان رؤية الهلال أوقيام البيئنة برؤيته. فإنا رأي الإنسان هلال شهر رمضان وتحققه وجب عليه الصوم سواء رآه معد غيره أولم يره، وإذا رأى هلال شهر شو الأفطر سواء رآه غيره أولم يره. فإن أقام بذلك الشهادة فردت لم يسقط فرضه فإن أفطر فيه وجب عليه القضاء والكفارة.

ومتى لم يره و رأي في البلد رؤية شايعة وجب أيضاً الصوم فا ن كان في السماء علّة من غيم أوقتام أوغبار وشهد عدلان مسلمان برؤيته وجب أيضاً الصوم .

و متى كانت في السماء علّة ولم ير في البلد أصلاً ، و شهد من خارج البلد نفسان عدلان قبل قولهما و وجب الصوم ، و إن لم يكن هناك علّة لم يقبل إلّا شهادة القسامة خمسين رجلاً ، و إن لم يكن علّة غير أنهم لم يروه لم يقبل من خارج البلد إلاّشهادة القسامة خمسين رجلاً ، ولا يقبل شهادة النساء في الهلال لامع الرجال ، ولا على الانفراد فا ن أخبر من النساء جماعة يوجب خبرهن العلم برؤية الهلال أو جماعة من الكفّار كذلك وجب العمل به لمكان العلم دون الشهادة ، وهذا الحكم فيمن لا يقبل شهادته من الفسّاق و الصبيان ، ولا يجوز العمل في الصوم على العدد ولا على الجدول ولا غيره ، وقد رويت روايات بأنّه إذا تحقّق هلال العام الماضي عد خمسة أيّام وصام يوم الخامس (۱) أو تحقق هلال رجب عد تسعة وخمسون يوماً ويصام يوم الستّين ، و ذلك محمول على أق يصوم ذلك بنينة شعبان استظهاراً فأمّا بنينة أنّه من رمضان فلا يجوز على حال . ومتى غم الهلال عد من شعبان ثلاثون ويصام بعده بنينة رمضان . فا ن غم هلال

⁽۱) المروية في التهذيب ج ٤ ص ١٧٩ ح ٤٩٦ وفي الاستبصار ج ٢ ص ٧٥ ، و في الكافى ج ١ ص ١٨٨ وفي الفقيه ج ٢ ص ١٧٩ عن عمران الزعفرائي قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام إن السماء تطبق علينا بالمراق اليوم و اليومين و التلائه فأى يوم نصوم ؟ قال : انظراليوم الذي صمت من المسئة الماضية وصم يوم الخامس . وروى من الزعفراني في التهذيب ج ٤ ص ١٧٧ الرقم ٤٩٧ حديثاً مثله .

ج ۱

شعبان عد "رجب أيضاً ثلاثون و صام فان رأى بعد ذلك هلال شوال ليلة تسعة وعشرين فضا وها يوماً واحداً لأن الشهر لا يكون أقل من تسعة وعشرين يوماً ولايلزمه قضاء أكثر من يوم واحد لأن اليوم الواحد متيقن وما زاد عليه ليس عليه دليل، و متى غمت الشهور كلّها عد وها ثلاثين ثلاثين فان مضت السنة كلّها ولم يتحقق فيها هلال شهرواحد ففي أصحابنا من قال: إنّه بعد "الشهور كلّها ثلاثين، و يجوز عندى أن يعمل على هذه الرواية الّتي وردت بأنّه بعد من السنة الماضية خمسة أينام و يصوم يوم الخامس لأن من المعلوم أنه لا يكون الشهور كلّها تامنة ، و أمنا إذا رأى الهلال وقد تطوق أو رأى ظل "الرأس فيه أوغاب بعد الشفق فان "جميع ذلك لااعتبار به ، و يجب العمل بالرؤية لأن ذلك يختلف بحسب اختلاف المطالم والعروض .

ومتى لم ير الهلال في البلد و رأى خارج البلد على ما بيتناه وجب العمل بهإذا كان البلدان اللهي رأى فيها متقاربة بحيث لوكانت السماء مضحية والموانع مر تفعة لرأى في ذلك البلد أيضاً لا تقاق عروضها و تقاربها مثل بغداد و أوسط والكوفة و تكريت والموصل فأمّا إذا بعدت البلاد مثل بغداد و خراسان ، وبغداد ومصر فان "لكل" بلد حكم نفسه . ولا يجب على أهل بلد العمل بما رآه أهل البلد الأخر .

ومتى رأى الهلال قبل الزوال أوبعده فهو لليلة المستقبلة دون الماضية .

وصوم يوم الشك إن صامه بنية شعبان . ثم بان أنه من رمضان فقد أجزأه عنه ، و إن صامه بنية رمضان بخبر واحد أو با مارة أجزأه أيضاً لا نه يوم من رمضان فأما مع عدم ذلك فلايجزيه لا نه هنهي عن صومه على هذا الوجه ، والنهي يدل على فساد المنهي عنه ، و متى عد شعبان ثلاثين و صام بعده . ثم قامت البيئة بأنه رأى الهلال قبله بيوم قضى يوماً بدله ، وليس عليه شيء ، و من كان أسيراً أو محبوساً بحيث لايعلم شهر رمضان فليتوخشهراً فليصمه بنية القربة فا ن وافق شهر رمضان فقد أجزئه ، و إن وافق بعده كان قضاء و إن كان قبله لم يجزه وعليه القضاء .

و الوقت الّذي يجب فيه الإمساك عن الطعام ، و الشراب هوطلوع الفجر الثاني الذي تجب عنده الصلوة فا ن طلع الفجر و في فمه طعام أوشراب لفّظه و تم سومه .

فأمنّا الجماعفا ننه مباح إلى أن يبقى مقدار ما يمكنه الاغتسال بعده فا ن جامع بعد ذلك فقد أفسد صومه وكان عليه القضاء والكفّارة .

و وقت الأفطار سقوط القرص ، وعلامته زوال الحمرة من ناحية المشرق ، وهو الذي تجب عنده صلوة المغرب ، ومتى اشتبه الحال للحوايل وجب أن يستظهر إلى أن يتيقن دخول الليل ، ومتى كان بحيث يرى الآفاق وغابت الشمس عن الأبصار و رأى ضوءها على بعض الجبال من بعيد أوبناء عال مثل منارة إسكندرية في أصحابنا من قال يجوز له الأفطار ، والأحوط عندى أن لا يفطرحتنى تغيب عن الأبصار في كل ها يشاهده فا نه يتيقن معه تمام الصوم .

ومتى شك في الفجر فأكل و بقى على شكّه فلا قضاء عليه ، و إن علم فيما بعد أنّه كان طالعاً فعلمه القضاء .

ومتى ظن أنه بقى وقت إلى الفجر فجامع و طلع الفجر و هو يجامع نزع و اغتسل ، وقد صح صومه لا نه لم يتعمد ذلك ، والا فضل أن يقد م الصلوة على الإ فطار إلا أن يكون ممن لايصبر عليه أو يكون هناك من ينتظره من الصيام فعند ذلك يقد م الا فطار فا ذا فرع بادر إلى الصلوة .

والسحور فيه فضل كثير ولو بشربة من الماء.

٥ (فصل : في ذكر مايمسك عنه الصائم)٠

ما يمسك عنه الصائم على ضربين : وأجب وندب.

فالواجب على ضربين :

أحدهما: فعلد يفسده ، و الآخر لايفسده .

والذي يفسده على ضربين: أحدهما: يصادف ما يتعين صومه مثل شهر رمضان أوصوم نذر معين بيوم أويومين، و الآخر يصادف مالا يتعين صومه بمثل ماعدا هذين النوعين من أنواع الصوم.

فما يصادف شهر رمضان و النذر المعينن على ضربين : أحدهما : يوجب القضاء

والكفّارة والآخريوجب القضاء دون الكفّارة. فما يوجب القضاء والكفّارة تسعة أشياء: الأكل لكل ما يكون به أكلاً سواء كان مطعوماً معتاداً مثل الخبز و اللحم و غير ذلك أولا يكون معتاداً مثل التراب والحجر و الفحم و الحصا والخزف و البرد و غير ذلك .

والشرب بجميع مايكون به شارباً سواء كان معتاداً مثل الماء و الأشربة المعتادة أولم يكن معتاداً مثل ماء الشجروالفواكه وماء الورد وغير ذلك .

والجماع في الفرج أنزل أولم ينزل سواءكان قبلاً أو دبراً فرج إمرأة أوغلام أو هيئة أو بهيمة ، و على كل حال على الظاهر من المذهب. وقد روي أن الوطى في الدبر لا يوجب نقض الصوم إلا إذا أنزل معه، وأن المفعول به لا ينتقض صومه بحال (١) و الأحوط الأول .

و إنزال الماء الدافق على كل حال عامداً لمباشرة و غير ذلك من أنواع ما يوجب الإنزال .

والكذب على الله وعلى رسوله والأئميّة عامداً ، و في أصحابنا من قال : إنّ ذلك لا يفطر و إنّما ينقص (٢) .

و الارتماس في الماء على أظهر الروايات ، و فيأصحابنا من قال : إنَّه لايفطر (٦)

⁽١) رراها في التهذيب ج ؛ ص ٣١٩ ج٩٧٧ عن على بن الحكم عن رجل عن أبي عبدالله عليه الدلام قال ، إذا أني الرجل المرأة في الدبر صائمة لم ينقض صومها وليس عليه غسل .

⁽۲) قال في مصباح الفقيه ، وقيل [الكذب على الله وعلى رسوله لايفسد السوم] كماعن المماني والسيد في جمله و الحلى و أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم كما ادعاء في الجواهر والحدائق نسبته إلى المشهور بين المتأخرين للاصل ، وحصر المفطر في قير و في صحيحة محمد ابن مسلم قال ، سمعت أيا جمفر عليه السلام يقول ، لايضر السائم ماستم إذا اجتنب ثلاث خصال [أو أربع خصال على اختلاف نقلها] ، الطمام ، والشراب ، و النساء ، والارتماس في الماء .

 ⁽٣) حكى هذا القول عن العماني و السيد في أحد قوليه و المحلى انظر مصباح الفقيه
 كتاب السوم ص ١٧٩٠ .

و إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق متعمداً مثل غبار الدقيق أو غبار النفض، و ماجرا مجراء على ما تضمّنته الروايات، و في أصحابنا من قال: إن ذلك لا يوجب الكفارة و إنّما يوجب القضاء (١).

و المقام على الجنابة متعمَّداً حتمَّى يطلع الفجر من غير ضرورة إلى ذلك . و معاودة اليوم بعد انتباهتين حتمَّى يطلع الفجر .

و الكفّارة عتقرقبة أوصيامشهرين متتابعين أو إطعام ستّين مسكيناً لكلّ مسكين مدّ ين من طعام ، ،قد روي مدّ مخيّراً في ذلك ، وقدروى أنّها مرتّبة مثل كفّارة الظهار و الأوّل أظهر في الروايات .

وقد روي أنَّه إذا أفطر بمحظور مثل الخمر والزنا أنَّه يلزمه ثلاثكفَّاراتهذا في إفطار يوم من شهررمضان .

فأمّا إفطار يوم نذر صومه فالأظهر من المذهبأن كفّارته مثل هذا ، وقد روى أن عليه كفّارة اليمين ، و روى أنّه لا شيء عليه ، وذلك محمول على من لا يقدر إلاّ على كفّارة اليمين فيلزمه ذلك أو لاأولايقدر أصلاً فلا شيء عليه ، و استغفر الله تعالى . و أمّا ما يوجب القضاء دون الكفّارة فثمانية أشاء :

الإقدام على الأكل و الشرب أو الجماع قبل أن يرصد الفجر مع القدرة عليه و يكون طالعاً و ترك القبول عمن قال : إن الفجر طلع ، و كان طالعاً فأكل و شرب و تقليد الغير في أن الفجر لم يطلع مع قدرته على مماعاته ، ويكون قد طلع ، وتقليد الغير في دخول الليل مع القدرة على مماعاته و الا قدام على الإفطار ، ولم يكن دخل

⁽۱) ذهب الاصحاب في هذه المسئلة إلى ثلاثة أقوال كما صرح بها في الحدائق قالما له مله اختلف الاصحاب في إيصال النبار إلى الحلق فنه في منهم الشيخ في أكثر كتبه إلى أن إيسال النبار المليط إلى الحلق متعمداً موجب المقضاء والكفارة ، و إليه ماله من أ ناضل متأخر المتأخرين المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحرفي كتاب الوسائل ، و ذهب جمع منهم اين ادريس والشيخ المفيد على ما نقل عنه ، و أبو السلاح وغيرهم ، و الظاهر أنه المشهور إلى وجوب القضاء خاصة متى كان متعمداً ، و ذهب جمع من متأخرى المتأخرين إلى عدم الافساد و عدم وجوب شيء من قضاء أو كفارة و هو الاقرب ، انتهى .

و كذلك الا فطار لعارض يعرض في السماء من ظلمة . ثم تبيّن أن الليل لم يدخل ، وقد روي أنَّه إذا أفطر عند أمارة قويّة لم يلزمه القضاء .

و تعمد القيء فأما إذا ذرعه القيء فلا يفطر لكن لا يبلع منه شيئاً بحال فإن بلعه عامداً فقد أفطر و معاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل أن يغتسل من جنابة ولم ينتبه حتى يطلع الفجر .

و وصول الماء إلى الحلق لمن يتبر د بتناوله دون المضمضة للصلاة . والحقنة بالما بعات .

و يجرى مجرى ذلك في كونه مفطراً يوجب القضاء دون الكفّارة دم الحيض و النفاس فا نّه مفطراً ي وقت كان ، و إن كان قبل المغيب بقليل إلاّ أن المرأة إذا رأت بعد الزوال امسكت تأديباً و قضت على كلّ حال ، و إذا تخلّل فخرج من أسنانه ما يمكنه النحر "ز منه فبلعه عامداً كان عليه القضاء .

و أمّا مالا يتميّن صومه فمتا صادف شيئاً ممّا ذكرناه بطل صوم ذلك اليوم ، ولا يلزمه شيء و يقضى يوماً بدله اللّهم إلا أن يصادف الأكل و الشرب أو ما يفطر عامداً بعد الزوال في يوم يقضيه من رمضان فا ن عليه إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيّام. و أمّا ما يجب الامساك عنه و إن لم يفسده فهوجميع المحر مات من القبايح التي هي سوى ما ذكرناه فا نه يتأكّد وجوب الامتناع منها لمكان الصوم .

و أمّا المكروهات فا ثنى عشر شيئاً السعوط سواء بلغ الدماغ أو لم يبلغ إلّا ما ينزل الحلق فا نّه يفطر ، ويوجب القضاء ، والكحل الّذي فيه شيء من الصبر والمسك و إخراج الدم على وجه يضعفه ، و دخول الحمام المؤدّى إلى ذلك ، وشمّ النرجس و الرياحين ، وأشد كراهيّة النرجس ، و استد خال الأشياف الجامدة ، وتقطّر الدهن في الاردن ، و بل الثوب على الجسد ، و القبلة و ملاعبة النساء ، و مباشر تهن بشهوة و من جعل في فيه بعض الأحجار من ذهب أو فضّة لضرورة إلى ذلك . ثم " بلعه ساهياً لم يكن عليه قضاء فا ن فعل ذلك عابئاً و مع انتفاء الحاجة و بلعه كان عليه القضاء .

و من نظر إلى مالا يحلُّ النظر إليه بشهوة فأمنى فعليه الفضاء فا نكان نظره

إلى ما يحل فأمنى لم يكن عليه شيء فإن أصغى أو سمع إلى حديث فأمنى لم يكن عليه شيء .

فأمًّا مالا يفطر ويلتبس الحال فيه فعلى ضروب:

أو لها: ما كان عن سهو أو نسيان أو غلبة [علّة خل] على العقل مثل الأكل و الشرب ناسياً أو ساهياً فا نه لا يفطر فا ن اعتقداًن ذلك يفطر . فأكل و شرب أوفعل ما لو فعلد الذاكر كان مفطراً أفطر و عليه القضاء و الكفّارة لأنّه فعل ذلك في صوم صحيح ، و في أصحابنا منقال : عليه القضاء دون الكفّارة .

و منها ما يحدث من غير قصد إليه مثل دخول الذباب في حلقه أو غيره من الهوام أو وصوله إلى جوفه أو قطر المطر في حلقه من غير قصد منه أو أدخل غيره في حلقه ما يفطره من غير منع من جهته إمّا بأن كان نائماً أو أكرهه عليه فا ن ذلك لا يفطر فا ن ألزمه التناول فتناول بنفسه أفطر فا ن طعنه غيره طعنة وصلت إلى جوفه لم يفطر ، وأن أمره هو بذلك ففعل به أو فعل هو بنفسه ذلك أفطر ، و متى صب الدواء في إحليله فوصل إلى جوفه أفطر ، و إن كان ناسياً لم يفطر ، ومتى ذرعه القيء او تجشأ من غير استدعاء فوصل إلى حلقه لم يفطر ، و كذلك القول في النخامة، و كذلك إن نزل من رأسه شيء فوصل إلى جوفه من غير فعله لم يلزمه شيء ، وكذلك من احتلم في يومه .

و منها مالا حرج فيه و إن تعمده مثل مص الخاتم و غير ذلك من الجمادات. و المضمضة و الاستنشاق للطهارة فيصل من الماء إلى الحلق و الجوف من غير عمد . و السواك بالرطب و اليابس سواء كان قبل الزوال أوبعده فا ننه لايكره في وقت من النهار و بلع الربق مستجلباً كان الربق أو غير مستجلب ، وسواء جمعه في فيه و بلعه أولم يجمعه مالم ينفصل فا ن انفصل من فيه . ثم " بلعه أفطر .

و يكره استجلا به بما له طعم ، ويجرى مجرى ذلك العلككالكندر ، و ماأشبهه و ليس ذلك بمفطر في بعض الروايات ، و في بعضها أنّه يفطروهوالاحتياط فأمّا استجلابه بما لا طعم له من الخاتم والحصاة فلا بأس به ، ويجوز للصائم أن يزقّ الطاير، وللطبيّاخ أن يذوق المرق ، وللمرأة أن تمضغ الطعام للصبيّ بعد أن لا يبلعوا شيئًا من ذلك ، ويجوز

للرجال الاستنقاع في الماء مالم يرتمس فيه .

ويكره ذلك للنساء ، ومنطلع عليه الفجرو في فيه طعام أو شراب فألقاه ولم يبلعه صح صومه .

فا ن طلع عليه الفجر و هو مجامع ولم يعلم أن "الفجر قريب فنزع في الحال من غير تلو م صح صومه فا ن تلو م أو تحر ك حركة تعين على الجماع لاعلى النزوع فقد أفطر هذا إذا لم يعلم أن "الفجر قد قرب فا ن غلب في ظنه ذلك أو علم وجب عليه القضاء و الكفارة إذا جامع لا نه يحرم عليه الإقدام عليه إذا لم يبق مقدار ما إذا فرغ تمكن من الاغتسال.

و متى تكر و منه ما يوجب الكفارة فلا يخلو أن يتكر و ذلك في يومين أوأيام من شهر رمضان واحد أو يتكر و في رمضانين متغايرين أو يتكر و منه قبل التكفير عن الأول أو بعده ، ولا خلاف أن التكرار في رمضانين يوجب الكفارة سواء كفر عن الأول أولم يكفر.

و أمّا إذا تكر "ر في يومين في رمضان واحد ففيه الخلاف ولاخلاف بين الفرقة أن " ذلك يوجب تكرار الكفارة سواء كفر عن الأول أولم يكفر . فأمّا إذا تكر "ر ذلك في يوم واحد فليس لا صحابنا فيد نص معين ، و الذي يقتضيه مذهبنا أنه لا يتكر "ر عليه الكفارة لا نه لا دلالة على ذلك ، و الأصل برائة الذمّة ، وفي أصحابنا من قال: إن كان كفرعن الأول فعليه كفارة ، وإن لم يكن كفر فالواحدة تجزيه ، و إنها قاله فياساً و ذلك لا يجوز عندنا ، و في أصحابنا من قال : يوجب تكرار الكفارة عليه على كل "حال ، و رجع إلى عموم الأخبار ، و الأول أحوط .

فأمّا من فعل ما يوجب عليه الكفّارة في أو ل النهار ثم سافر أو مرضم رضاً ببيح له الإفطار أوحاضت المرأة فا ن الكفّارة لاتسقط عنه بحال ، ومن رأي الهلال وحده فشهد به فرد تشهادته وجب عليه الصوم فا ن أفطر فيه كان عليه القضاء والكفّارة ، ومن قامت عليه البيّنة بأنّه أفطر في رمضان متعمد أ لغير عذر سئل هل عليك في ذلك حرج ؟ فا ن قال : لا وجب قتله ، وإن قال : نعم عز ره الإمام بغليظ العقوبة ، فا إن فعل ذلك مرا الم

و عزَّ ر فيها دفعتين كان عليه القتل .

و من جامع زوجته في نهار شهر رمضان و كانت هي صائمة أيضاً مطاوعة له كان عليها أيضاً الكفارة مثل ما عليه . فإن أكرهها على الجماع كانت عليه كفارتان واحدة عنه و الا خرى عنها ، وقد روى أنه يضرب إذا أكرهها خمسين سوطاً ، و إذا طاوعته ضرب كل منهما خمساً و عشرين سوطاً (١) و إن أكره أجنبية على الفجور بها ليس لا صحابنافيه نص ، والذي يقتضيه الأصلأن عليه كفارة واحدة لا ن جلها على الزوجة قياس لا نقول به .

ولو قلنا : إن عليه كفارتين لعظم المآثم فيه كان أحوط . فأمّا ما روى من أن من أفطر على محر مكان عليه الجمع بين ثلاث كفارات أفيجب على هذا ثلاث كفارات و إذا وجبت عليه الكفارة فعجز عن الثلاث الّتي ذكرناها فقد روى أنّه يصوم ثمانية عشر يوما (٢) و كذلك كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين يصوم مثل ذلك . فا إن عجز عن ذلك أيضا استغفر الله ولا يعود .

⁽۱) رواها فی التهذیب ج ٤ ص ۲۱۵ ح ۶۲۰ عن المفضل بن عمر ، عن أبی عبدالله علیه السلام فی رجل أتی إمرأته و هو صائم وهی صائمه فقال ، إن كان استكرهها فعلیه كفارتان و إن كان طاوعته فعلیه كفارة ، و علیها كفارة ، و إن كان أكرهها فعلیه ضرب خمسين سوطانسف الحد ، و إن كان طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطاً

⁽۲) رواها فی التهذیب ج ٤ ص ۲۰۹ عن سلیمان عن عبد السلام بن صالح الهروی قال ، قلت للرضا(ع) ، یا این رسول الله قد روی عن آیا نمك علیهم السلام فیمن جامع فی شهر رمضان أو أفطر فیه ثلاث كفارات ، و روی عنهم أیضاً كفارة واحدة فیای الحدیدین ناخذه قال ، بهما جمیماً متی جامع الرجل حراماً أو أفطر علی حرام فی شهر رمضان فملیه ثلات كفارات عتق، رقبة و صیام شهرین متتا بدین و إطماء ستین مسكیناً و قضاء ذلك الیوم ، و إن كان قدنكح حلالاً أو أفطر علی حلال فملیه كفارة واحدة ، و إن كان ناسیاً فلا شیء علیه .

⁽٣) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٠٧ ح ٦٠١ عن أبي بصير و سماعة بَن مهران قالا السيام سألنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على السيام ولم يقدر على المدقة قال الفليسم ثمانية عشر يوماً عن كل عشر تمساكين فلاقة أيام .

و إذا وجب على الرجل و المرأة الكفارة فأعتق أحدهما و أطعم الآخر أوصام كان جايزاً ، ولا يلزم الرجل أن يتحمل عن المرأة ما يجب عليها ، وإنما يلزمه ماأكرهها عليه فقط و ما عداه فعليها في مالها ، و من وجبت عليه كفارة فتبر عنه إنسان بهاكان ذلك جايزاً .

\$(فصل: في ذكر النية و بيان أحكامها في الصوم)\$

الصوم على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض متعين و غير متعين . فالمتعين على ضربين : أحدهما : لا يمكن على ضربين : متعين بزمان ومتعين بصفة . فالمتعين بزمان على ضربين : أحدهما : لا يمكن أن يقع فيه غير ذلك الصوم و الشرع على ما هو عليه ، و الآخر يمكن ذلك فيه أو كان يمكن .

فالأول : صوم شهر رمضان فا ندلا يمكن أن يقع فيه غير شهر رمضان إذاكان مقيماً في بلده .

فأمَّا إِذَا كَانَ مَسَافَرًا سَفَرًا مَخْصُوصًا جَازَ أَنْ يَقَعَ فَيُهُ غَيْرُهُ عَلَى مَا نَبَيِّنُهُ .

فأمّا إذا كان حاضراً فلا يمكن ذلك فيه و ما هذه حاله لا يحتاج في انعقاده إلى نيّة التعيين ، و يكفى فيه نيّة القربة ، و معنى نيّة القربة أن ينوي أنّه صائم فقط متقرّ با به إلى الله تعالى .

و نيسة التعيين أن ينوى أنه صائم شهر رمضان فا ن جمع بينهما كان أفضل فا ن اقتصر على نيسة القربة أجزأه، و نيسة القربة الأفضل أن يكون مقارنه و محلها ليلة الشهر من أو لها إلى آخرها أى وقت فعلها أجزئه سواء نام بعدها أو لم ينم، ويجزيه أن ينوى ليلة الشهر صيام الشهركله، و إن جد دهاكل ليلة كان أفضل، و نيسة القربة يجوز أن تكون مقد مة فا نه إذا كان من نيسته صوم الشهر إذا حضر، ثم دخل عليه الشهر و إن لم يجدد ها لسهو لحقه أو نوم أو إغماء كان صومه ماضياً صحيحاً فا ن كان ذاكراً فلابد من تجديدها، ومتى منوى أن يصوم في شهر رمضان النذر أو القضاء أو غير ذلك أو نفلاً فا نه يقع عن شهر رمضان دون غيره. فان كان شاكاً فصام بنيسة النفل ذلك أو نفلاً فا نه يقع عن شهر رمضان دون غيره. فان كان شاكاً فصام بنيسة النفل

أجزئه فا ن صام بنيَّة الفرض روى أصحابنا أنَّه لا يجزيه ^(١) و إن صام بنيَّة الفرض إن كان فرضاً ، وبنيَّة النفل إنكان نفلاً فا نَّه يجزيه .

و متى تأخّرت نيّة الفرض عن طلوع الفجر لسهو أو عدم علم بأنّه من رمضان و تجدّدت قبل الزوال كان صحيحاً و يكون صائماً من أوّل النهار إلى آخره ، وهكذا إن جدّد نيّة الصوم في أنواع الفرض أو النقل قبل الزوال كان صوماً صحيحاً .

و متى فاتنه النيّة إلى بعد الزوال في شهر رمضان جدّد النيّة ، وكان عليه القضاء هذا إذا أصبح بنيّة الأفطار مع عدم علمه بأنّه من الشهر فأمّا إن صامه بنيّة النفل و التطوّع فا ننه يجزيه على كلّحال .

و متى نوى الإفطار مع العلم بأنَّد من الشهر . ثمَّ جدَّد النيَّة فيما بعد لم ينعقد صومه على حال و كان عليه القضاء .

فأمّّا إذا كان مسافراً سفراً يوجب التقصير فإن صام بنيّة رمضان لم يجزه ، وإن صام بنيّة التطوّع كان جايزاً ، وإن كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك شهر رمضان فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان ولا يلزمه القضاء لمكان النذر ، وإن كان مسافراً وقع عن النذر و كان عليه القضاء لرمضان ، وكذلك الحكم إن صام و هوحاضر بنيّة صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان ولم يجزه عمّّا نواه ، وإنكان مسافراً وقع عمّا نواه ، وعلى الرواية الّتي رويت أنّه لايصام في السفر (٥) فإنّه لا يصح هذا الصوم بحال .

و أمَّا الضرب الآخر من الصوم المتعيِّن بيوم فهو أن يكون نذر أن يصوم يوماً

⁽۱) رواها في التهدّس ج٤ ص ۱۸۳ ح ۱۵ محمد بن شهاب الزهرى قال اسمه على ابن الحسين عليه السلام يقول ، يوم الشك امرنا يصيامه ونهينا عنه ، امرنا أن يصومه الانسان على أنه من شمبان ، و نهينا عن أن يصومه الانسان على أنه من شهر دمضان و هو لم ير الهلال .

(۲) المروية في التهديب ج٤ ص ٢٣٠ ح ٢٧٧ عن سماعة قال ، سألته عن الصيام في السفر فقال ، لاصيام في السفرقدصام اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله فسماهم المصاة ... إلخ .

بعينه فهذا يحتاج إلى نينة التعيين ، ونينة القربة معاً ، و متى أتى بنينة القربة لم يجزه عن نينة التعيين ، وإن أتى بنينة التعيين لا تنفك عن نينة التعيين ، وإن أتى بنينة التعيين لا تنفك من القربة ، و هذه النينة لا يجوز أن يكون متقد مة بل وقتها ليلة اليوم الذي يريد صومه من الغد من أو ل الليلة إلى طلوع الفجر الثاني أي وقت جاء بهاكان جايزاً فإن فانت جاز تجديدها إلى الزوال فان زالت فقد فات وقت النينة .

و أمّا المعيّن بصفة فهو ما يجب بالندر بأن يقول: متى قدم فلان فلله على أن أصوم يوماً أو أيّاماً فا ن هذا القسم مع باقى الأقسام من المفروض و المسنون فلا بد فيه من نيّة التعيين و القربة ، ولا يجزى نيّة القربة عن نيّة التعيين ، و يجزى نيّة التعيين عن نيّة القربة لا نيّها لا تنفك عن القربة على ما قلناه ، و يجوز تجديد هذه النيّة إلى قرب الزوال أيضاً و محلّها ليلة الصوم .

و متى فاتت إلى بعد الزوال فقد فات وقتها إلا في النوافل خاصة فا نه روى في بعض الروايات جواز تجديدها بعد الزوال ، وتحقيقها أنه يجوز تجديدها إلى أن يبقى من النهار بمقدار ما يبقى زمان بعدها يمكن أن يكون صوماً . فأما إذا كانا نتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم بعده على حال ، و إذا جدد نية الإفطار في خلال النهار وكان قد عقد الصوم في أو له فا نه لا يصير مفطراً حتى يتناول ما يفطر ، وكذلك إن أكره الامتناع من الأشياء المخصوصة لأنه لا دليل على ذلك .

و النينة و إن كانت إرادة لاتتعلق إلا بالحدوث بأن لا يكون الشيء قائماً وإنها تتعلق بالصوم با حداث توطين النفس وقهرها على الامتناع بتجديد الخوف من عقابالله وغير ذلك أو يفعل كراهية لحدوث هذه الأشياء فيكون متعلقة على هذا الوجه فلا تناني الأصول ،والصبى" إذا نوى صح ذلك منه و كان صوماً شرعيناً .

\$\phi\$ فصل: في ذكر أقسام الصوم \\phi\$

الصوم ينقسم خمسة أقسام : مفروض ، و مسنون ، و قبيح ، و صوم إذن ، وصوم تأديبُ .

فالمفروض على ضربين : مطلق من غير سبب ، و واجب عند سبب . فالمطلق من غير سبب صوم شهر رمضان ، وشرأ يطوجوبه ستّة ، خمسة مشتركة بين الرجال والنساء وواحد يختص النساء . فالمشترك : البلوغ و كمال العقل و الصحّة و الإقامة ، و من حكمه حكم المسافرين ، وما يختص النساء فكونها طاهراً . فهذه شروط في وجوب الأداء و أمّا صحّة الأداء فهذه شروطها أيضاً مع الإسلام ، وأمّا القضاء فلوجوبه ثلاثة شروط الإسلام و البلوغ وكمال العقل في النساء و الرجال .

و الواجب عند سبب على ضربين: أحدهما: ما كان سببه نفريطاً أو معصية ، و الآخر: ما لم يكن كذلك. فالأول ستة أقسام: صوم كفّارة الظهار، و صوم كفّارة من أفطر يوماً يقضيه من شهر مضان معمدياً، و صوم قضاء من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال، وصوم كفّارة القتل، و صوم جزاء الصيد، و صوم كفّارة اليمين، و الضرب الآخر خمسة أقسام: قضاء مافات من شهر رمضان لعذر من مرض أو سفر، و صوم النذر، و صوم كفّارة أذى حلق الرأس، و الصوم دم المتعة، و صوم الاعتكاف.

و ينقسم هذه الواجبات ثلاثة أقسام : مضيَّق و مخيَّر و مرتَّب . فالمضيَّق أربعة أقسام : صوم شهر رمضان ، وقضاء مايفوت من رمضان ، وصوم النذر ، وسوم الاعتكاف .

و المخير أربعة : صوم كفارة أذى حلق الرأس ، وصوم كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً على خلاف فيه بين الطائفة ، و صوم كفارة من أفطر يوماً من قضاء رمضان بعد الزوال متعمداً لغير عذر ، و هو ثلاثة أيام ، وصوم جزاء الصيد .

و المرتب أربعة : صوم كفّارة اليمين ، وصوم كفّارة قتل الخطاء ، و صوم كفّارة الظهار ، و صوم دم الهدى ، و سنبّين كيفيّة التخيير في ذلك فيما بعد في أبوابه إنشاء الله . و ينقسم الصوم الواجب قسمين آخرين: أحدهما: يتعلق بإ فطاره متعمداً من غير ضرورة قضاء وكفارة ، والآخر لايتعلق به ذلك . فالأولل أربعة أجناس: صوم شهر رمضان ، وصوم النذر المعين بيوم أوأينام ، وصوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر بعد الزوال والاعتكاف ، ومالايتعلق بإ فطاره كفارة فهوماعدا هذه الأربعة أجناس من الصوم الواجب وهي ثمانية على ماقد منا ،

وتنقسم هذه الواجبات قسمين آخرين : أحدهما : يراعى فيه التنابع ، والآخر، لايراعي فيه ذلك .

فالأو ّل دلمي ضربين : أحدهما : متى أفطر في حال دون حال بنى ، و الآخر : يستأنف على كل مال .

فالأول: ستة مواضع: من وجب عليه صوم شهرين متتابعين إمّا في قتل الخطاء أو الظهاراً و إفطار من شهر رمضان أو نذر معين بيوم أو وجب عليه صوم شهرين متتابعين بندر غير معين . فمتى صادف الا فطار في الشهر الأول أوقبل أن يصوم من الثاني شيئاً من غير عذر من مرض أو حيض استأنف ، وإن كان إفطاره بعد أن صام من الثاني ولو يوماً واحداً أو كان إفطاره من الشهر الأول لمرض أو حيض بني على كل حال ، و كذلك من أفطر يوماً من شهر نذر صومه متتابعاً أووجب عليه ذلك في كفاره قتل الخطاء أو الظهار لكونه مملوكاً قبل أن يصوم خمسة عشر يوماً من غير عذر من مرض أو حيض استأنف ، وإن كان بعد أن صام خمسة عشر يوماً أوكان إفطاره قبل ذلك لمرض أوحيض بني على كل على من أوحيض بني على كل على أوحيض استأنف ، وإن كان بعد أن صام خمسة عشر يوماً أوكان إفطاره قبل ذلك لمرض أوحيض بني على كل حال .

وصوم دم المتعة إن صام يومين . ثمَّ أفطر بنا، و إن صام يوماً ثمَّ أفطر أعاد. وما يوجب الاستيناف على كلَّ حال ثلاثة مواضع :صوم كفَّارة اليمين ، و صوم الاعتكاف ، وصومكفَّارة من أفطر يوماً يقضيه في شهر رمضان بعد الزوال .

وما لايراعى فيه التتابع أربعة مواضع: السبعة الأيام في دم المتعة ، وصوم النذر إذا لم يشرط التتابع لفظاً أومعناً [وصوم جزاء الصيد خ ل] وصوم قضاء شهر رمضان لمن أفطر لعذر ، وإنكان التتابع فيه أفضل . فإن أرادالفضل فليصم ستّة أيّام أو ثمانية أيّام

متتابعات . ثم يفرق الباقي .

ومن وجب عليه شيء من هذه الأنواع فلا يصمه في سفر ولا في يوم العيدين، ولا أيّام التشريق إنكان بمنى . فإن كان في غيره من الأمصارجاز أن يصوم أيّام التشريق ولا تصوم المرأة أيّام حيضها . فإن واغق الصوم أحد هذه الأوقات أفطر وقضى يوماً مكانه إلّا القاتل في أشهر الحرم فإنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ، وإنكان دخل فيهما صوم يوم العيدوأيّام التشريق ، ومن وجب عليه الصوم بنذر عيّنه وقيده بأن يصومه في سفر كان أوحض فإنه يلزمه صومه في السفر .

وأماً يوم العيدين فإن صادف نذره المعين أفطر ، وعليه القضاء ، وإن علق النذر بصوم العيدين أفطر ، ولاقضاء عليه لأنه نذر في معصية ، وإن نذر أن يصوم يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا أوفي بعض النهار لايلزمه صوم ذلك اليوم لأن بعض النهار لايكون صوما ، وإن كان قدومه في بعض النهار لايكون صوما ، وإن كان قدومه ليلا فماوجد شرط النذر . فإن وافق قدومه في بعض النهار قبل الزوال ولم يكن تناول شيئاً مفطراً جداد النية و صام ذلك اليوم ، وإن كان بعد الزوال أفطر ولا قضاء عليه فيما بعد ، وإن كان نذر أن يصوم بعد قدوم زيد فإنه يلزمه أن يصوم ، ثم ينظر فإن لم يعين ما يصوم صام أقل ما يكون به صائماً وهو يوم واحد وإن كان عين فعلى حسب ماعين ، وكذلك القول في سائر الأسباب التي علق النذر بها ، ولا يجب الصوم بالدخول فيه فمتى صام بنية التطوع جاز له أن يفطراً ي وقت شاء ولاقضاء عليه إلا أن يكون بعد الزوال فان إفطاره مكروه .

وما يقطره المرأة في أيَّام الحيض يقضيه إذا طهرت .

ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين في أو أل شعبان تركه إلى انقضاء شهررمضان . ثم يصومهما فا بن صام شعبان و رمضان لم يجزم إلا أن يكون قد صام مع شعبان شيئاً ممّا تقد م من الا يّام فيكون قدزا دعلى الشهر فيجوز له البناء عليه ويتمتّم شهرين .

ومن نذر أن يصوم شهراً فلا يخلوا من أحد أمرين : إمّا أن يعيّنه أو يطلقه . فا ن عيّنه بأن يقول : شعبان أو رجب أو غيره فا نّه يلزمه الوفاء ، و يصوم إذا رأي الهلال من ذلك الشهر إلى أن يرى الهلال من الشهر الآخر سواء كان تامّاً أو ناقصاً ،

و إن عيَّنه بأن قال: من وقت قدوم زيد أو صلاح عمر أو ماجرًا مجراه فوافق ذلك في بعض الشهر لزمه أن يصوم ثلاثين يوماً لأن الهلال لا يمكن اعتباره ، والأخذ بالاحتياط أولى في الشرع .

و إن أطلق النذر ولم يعيَّمنه كان مخيِّراً بين أن يصوم شهراً بين هلالين أو يصوم ثلاثين يوماً .

ومتى نذر صوم يوم بعينه فقد م صومه لم يجزه .

فا ِن نذر أن يصوم زماناً صام خمسة أشهر .

777

ومن نذر أن يصوم حيناً صام ستَّة أشهر .

ومن نذر أن يصوم بمكَّة أو المدينة أو أحد المواضع المعيِّنة شهراً وجب عليه أن يحضره . فا نحضره وصام بعضه ولم يمكنه المقام جاز له الخروج و يقضى إذا عاد إلى أهلهمافاته.

إذا نذر أن يصوم مثلاً الخميس فوافق ذلك شهر رمضان فصامه عن رمضان لم يجب عليه القضاء للنذر لأ نبه لادليل عليه ، و إن صامه بنيتة النذر وقع عن رمضان ولا قضاء عليه أيضاً .

و إن نذر أن يصوم غداً و كان غداً الأضحى، و لم يعلم لم يلزمه قضاؤه، و الأحوط قضاؤه .

و إن نذر أن يصوم لا على وجه القربة على جهة اليمين و منع النفس لم ينعقد نذره يحال .

وأمَّا المسنون : فجميع أيَّام السنة إلَّا الأيَّام الَّتي يحرمفيها الصوم غيرأنَّ فيها ماهو أشد تأكيداً و أكثر ثواباً مثل ثلاثة أيَّام من كلِّ شهر أوَّل خميس في العشر الأوُّل ، وأوَّل أربعا في العشر الثاني ، وآخر خميس في العشر الأُخير ، وصوم يوم الغدير و يوم المبعث ، و هو السابع و العشرون من رجب ، و يوم مولد النبي عَمَالُكُ ، و هو اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول ، وصوم يوم دحوالاً رض من تحت الكعبة وهو ينوم الخامس و العشرين من ذي القعده ، وصوم يوم عاشورا على وجه المصيبة و الحزن

وصوم يوم عرفة لمن لايضعفه عن الدعاء ، و أوَّل يوم من ذي الحجَّة ، وأوَّل يوم من رجب، و رجب كلّه، و شعبان كله، وصوم أيّام البيض من كلُّ شهر و هي الثالث عشر والرابع عشر والخامسعشر .

و أمَّا الصوم القبيح فعشرة أيَّام: يوم الفطر و يوم الأضحى ، و يوم الشكُّ على أنَّه من شهر رمضان . وثلاثة أيَّام التشريق لمن كان بمنى ، وصوم نذر المعصية ، وصوم الصمت ، وصوم الوصال ، وهو أن يجعل عشائه سحوره ، و صوم الدهر لا تَّه يدخل فيه العيدان و التشريق.

و أمَّا صوم الا ذن فثلاثة أقسام: أحدهاصومالمرأة تطوُّعاً با ذن زوجها فا نصامت بغير إذنه لم ينعقد صومها وكان له أن يفطرها ، وأمَّاماهو واجب عليهامن أنواع الواجبات فلا يعتبر فيه إذن الزوج ، وكذلك المملوك لايتطو"ع إلاَّ با ذن سيَّد. ولا يعتبر إذنه في الواجبات، و الضيفكذلك لا يصوم تطوُّ عاَّ إلَّا با ذن مضيفه، ولا إذن عليه في الواجبات. و أمَّا صوم التَّأديب فخمسة أقسام : المسافر إذا قدم أحله ، وقد أفطر أمسك بقيَّة النهار تأديباً فا ِن لم يمسك أوجامع فيما بعد لم يكن عليه شيء ، وكذلك الحائض إذا طهرت والمريض إذا برىء ، والكافر إذا أسلم ، والصبيُّ إذا بلغ .

◊ (قصل : في حكم المريض و المساقر و المغمى عليه و المجنون)ه \$\pi\$ (وغيرهم من أصحاب الإعذار)\$

كل مريض يخاف معه من الهلاك أوالزيادة فيه وجب عليه الإفطار فا ن تكلف الصوم مع ذلك وجبت عليه الإعادة ، وكذلك المسافر الَّذي يجب عليهالا فطارمتي صامه وجب عليه الإعادة إذا كان عالماً بوجوب ذلك عليه . فا ن لم يعلم لم يكن عليه الإعادة وهوكل سفر يجب معه التقصير في الصلوة ، وقد بيِّنا حدَّه في كتاب الصلوة ، وكلُّ شرط راعينا في السفر الَّذي يجب فيه التقصير في الصلوة فهو مراعاً فيما يوجب الإفطار من كونه طاعة أومياحاً ، ولا يكون معصة .

فا ذا قدم إلى وطنه نهاراً وقد أكل في صدره أمسك عن الأكل و الشرب و ما يجري مجريهما بقيّة النهار ، و عليه القضاء . و كذلك حكمه إذا ورد إلى بلد يريدالمقام فيه أكثر من عشرة أيّام فا نخالف و أكل أو شرب لم يلزمه الكفّارة . هذا إذا كان أفطر في أوّل النهار فأمّا إذا أمسك في أوّل النهار . ثمّ دخل البلد وجب عليه الامتناع و تجديد النيّة إن كان قبل الزوال ولا قضاء عليه و إنكان بعد الزوال أمسك وعليه القضاء .

و الأفضل لمن يعلم وصوله إلى البلد أن ينوى صوم ذلك اليوم .

و حكم المريض إذا برأ حكم المسافر إذا قدم أهله في أنَّه يمسك بقيَّة النهار ، و عليه القضاء .

و من سافر عن بلده في شهر رمضان و كان خروجه قبل الزو ال فا من كانت يبيت نيسة السفر أفطر ، و عليه القضاء ، و إنكان بعد الزوال لم يفطر ، و متى لم يبت النيسة للسفر ، و إنها تجد دت له أتم ذلك اليوم ولا قضاء عليه . فا من جامع أو أفطر فيه فعليه الكفارة و القضاء .

و كل من وجب عليه شيء من الصيام الواجب فلا يصمه في سفر إلا النذرالمعين المقيد صومه بحال السفر ، و يجب أن يصوم الثلاثة أيّام لدم المتعة و إنكان مسافراً .

و يجب الاتمام في الصلوة و الصوم على عشرة من بين المسافرين : أحدها : من نقص سفره عن ثمانى فراسخ ، و من كان سفره معصية لله ، و من كان سفره للصيد لهوا و بطرا ، و من كان سفره أكثر من حضره ، وحد ه ألا يقيم في بلده عشرة أيام ، والمكارى و الملاح ، و البدوى ، و الذي يدور في أمارته ، و الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق ، و البريد ، ولا يجوز التقصير ، ولاالافطار إلا أن يخرج ، ويتوارى عنه جدران بلده أو يخفى عليه أذان مصره .

و يكره إنشاء السفر في شهر رمضان إلا بعد أن يمضى ثلاث و عشرون منه فا ن دعته الحاجة إلى الخروج من حج أو عمرة أو زيارة أو خوف من تلف مال أو هلاك أخ جاز له الخروج أى وقت شاء ،

و متى كان السفر أربعة فراسخ ، ولا يريد الرجوع من يومه لم يجز الافطار، و هو مخيّر في التقصير في الصلوة . و يكره صوم التطوع في السفر ، و روى جواز ذلك (١) .

و أمّا الشيخ الكبير و المرأة الكبيرة إذا عجزا عن الصيام أفطراأو تصدقا عن كل يوم بمد ين من طعام . فإن لم يقدرا فبمد منه ، و كذلك الحكم فيمن يلحقه العطاش ولا يقدر معه على الصوم ولا يرجى زواله و ليس على واحد منهم القضاء .

و الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن إذا أضر بهما الصوم و خافا على الولد أفطرتا و تصد قتا عن كل يوم ويقضيان ذلك فيما بعد ، وكذلك من به عطاش يرجى زواله و كل من أبيح له الإفطار لا ينبغي أن يروى من الشراب ولا أن يتم لا من الطعام ، ولا يجوز أن يقرب من الجماع .

و المغمى عليه إذاكان مفيقاً في أول الشهر ونوى الصوم . ثم أغمى عليه واستمر به أيناماً لم يلزمه قضاء شيء فانه لا نه بحكم الصيام فإن لم يكن هفيقاً في أو لالشهر بل كان مغمى عليد وجب عليه القضاء على قول بعض أصحابنا (١) و عندى أنه لا قضاء عليه أصلاً لأن نيته المتقد مة كافية في هذا الباب ، و إنها يجب ذلك على مذهب من راعى تعيين النية أو مقارنة النية التي هي المقر بة ، و لسنا نراعى ذلك من جن أيناما متوالية . ثم أفاق لا يلزمه مافاته إن أفطر فيه لا نه ليس يمكلف ، و من بقى نائما قبل دخول الشهر أو بعده أيناماً وقد سبقت منه نية القربة فلا قضاء عليه ، وكذلك إن أصبح صائماً ، ثم جن في بقيته أو أغمى عليه فالحكم فيه سواء في أن صومه صحيح .

⁽۱) روى فى التهذيب ج ۴ ص ٢٣٨ الرقم ٤٩٣ و كذا فى الاستبصار ج ٢ ص ١٠٣ الرقم ٢٣٥ و كذا فى الاستبصار ج ٢ ص ١٠٣ الرقم ٢٣٥ عن الحصن بن بسام الجمال عن رجل قال ، كنت مع أبى عبدالله عليه السلام فيما بين مكة و المدينه فى شمبان و هو صائم ثم رأينا هلال شهى رمضان فاعطى . فقلت له : جملت فداك أسسكان من شمبان و أنت سائم و اليوم من شهى رمضان ، و أنت مفطى فقال : إن ذاك تطوع ، و لنا أن تفعل ماشتنا ، و هذا فرض فليس لنا أن نفعل إلا ما آمرنا .

 ⁽۲) تدل على هذا القول ما رواه الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٣٤٣ ح ٢١٦ عن "حفص
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، يقضى المنمى عليه مافاته

\$(فصل: في حكم قضاء مافات من الصوم)\$

من فاته شيء من شهر رمضان لمرض لا يخلوحاله من ثلاثة أقسام: إمّا أن يبرىء من مرضه أويموت فيه أويستمر "به المرض إلى رمضان أخر ، فإن برأ وجب عليه القضاء فإن لم يقض و مات فيما بعدكان على وليه القضاء عنه ، والولى هو أكبر أولاده الذكور فإن كانوا جماعة في سن "واحد كان عليهم القضاء بالحصص أو يقوم به بعضهم فيسقط عن الباقين ، و إن كانوا أ أناثاً لم يلزمهن "القضاء ، و كان الواجب الفدية من ماله عن كل يوم بمد ين من طعام و أقله مد "، و إن لم يمت و في عزمه القضاء من غير توان و لحقه رمضان آخر صام الثاني وقضا اللا و لل ، ولاكفارة عليه ، و إن أخر ، توانيا صام الحاضر وقضا اللا و لل و يوم بمد ين من طعام و أقله مد "، و إن لم يبرء أو لحقه رمضان آخر صام المحاضر ، وتصد ق عن كل يوم بمد ين من طعام و أقله مد "، و عن لم يبرء أو لحقه حكمهما سواء ، و إن مات من مرضه ذلك صام وليه عنه مافاته استحباباً ، وكل " صوم حكمهما سواء ، و إن مات من مرضه ذلك صام وليه عنه مافاته استحباباً ، وكل " صوم كن واجباً عليه بأحد الا سباط الموجبة له متى مات و كان متمكناً منه فلم يصمه فا يشه يتمد "ق عنه أو يصوم عنه وليه .

و الكفارة تكون من أصل المال القدر الذي ذكرناه ، وحكم المرأة في هذا الباب حكم الرجل سواء وكذلك ما يفوتها في أيّام حيضها وجب عليها القضاء فا ن لم تقض و مانت وجب على وليّها القضاء عنها إذا فرطت فيه أو يتصدّق عنها على ماقدٌ مناه .

و من أسلم في شهر رمضان وقد مضت منه أيّام فليس عليه قضاء مافاته و يصوم ما أدركه فا ن أسلم في بعض النهار أمسك بقيّة النهار تأديباً، ومن أسلم قبل طلوع الفجر صام ذلك اليوم وجوباً، وإن أسلم بعده ولم يتناول ما يفطره إلى عند الزوال جد دالنيّة و كان صومه صحيحاً، وإن كان بعد الزوال أمسك تأديباً ولا قضاء عليه ، وحكم من بلغ في حال الصوم حكم من أسلم على السواء في أنّه يصوم ما بقى ولا قضاء عليه فيما فاته و الحايض يجب عليها قضاء ما يفوتها في حال الحيض فا ن طهرت في بعض النهار أمسكت تأديباً وعليها القضاء سواء تناولت ما يفطر أولم يتناول لا ن كونها حايضاً في أول النهار بمنع من انعقاد صومها.

و المريض إذا برأ في وسط النهار وقدر على الصوم فا ينكان تناول ما يفسدالصوم أمسك بقية النهار تأديباً و عليه القضاء ، وإن لم يكن فعل ما يفطر أمسك بقية النهار وقد تم صومه إذا كان قبل الزوال فا ن كان بعده وجب القضاء ، و الأفضل أن يقضى مافاته متتابعاً ، و روى أنه يصوم ستة أيام أوثمانية أيام متتابعاً (١)، ويفرق الباقى ، و الأول أحوط ، ولا بأس أن يقضى مافاته في أى شهر شاء إلا أن يكون مسافراً فا ته لا يقضيه في حال السفر على الصحيح من المذهب ، و متى صامه في السفر قضاه ، و إن لم يجزه فا ن أقام في بلد عشرة أيام ثم صام كان ذلك مجزياً ، ومن أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال قضاه ، و كفر با طعام عشرة مساكين فا ن لم يتمكن صام ثلاثة أيام وقد روى أن عليه مثل ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان (١) و الصحيح الأول ، و من أفطر بعد و من أفطر قبل الزوال فلا شيء عليه ، و روى أيضاً أنه لا شيء عليه و إن أفطر بعد الزوال (١) و ذلك محمول على من لم يتمكن ، و متى أصبح جنباً عامداً أو ناسياً فلا يحب عليه المضى فيه الزوال (١) و ذلك محمول على من لم يتمكن ، و متى أصبح جنباً عامداً أو ناسياً فلا يحب عليه المضى فيه المناه في عليه المضى فيه المناه في عليه المضى فيه المناه و الله النوم لا قضاء ولا تطوعاً ، ومتى أصبح صائماً متطوعاً لا يجب عليه المضى فيه المناه فيه النوم لا قضاء ولا تطوعاً ، ومتى أصبح صائماً متطوعاً لا يجب عليه المضى فيه المناه فيه المناه فيه المناه فيه المناء في الله المناء و المناء ولا تطوعاً ، ومتى أصبح صائماً متطوعاً لا يجب عليه المضى فيه المناء ولا تطوع المناء وله المناء ولا تطوع ا

⁽۱) رواها فی التهذیب ج ۴ ص ۲۷۵ ح ۸۳۱ عن عمار بنموسی الساباطی عن أبی عبدالله علیه عبدالله علیه عبدالله علیه الله علیه عبدالله علیه الله علیه عبدالله علیه بومان فلیفطر بینهما بوماً ، و إن كان علیه خمسة فلیفطر بینهما آیاماً ، و ایس له أن یصوم أكش من ستة آیام متوالیه ، و إن كان علیه شمانیة آیام أو عشرة أفطر بینهما یوماً .

⁽٣) روى فى التهذيب ج؛ ص٣٧٩ ج٠ ٤ ٨٤٥ زرارة قال : سألت أبا جمفر عليهالسلام عن رجل صام قضاءاً من شهر رمضان وأتى النساء قال ، عليه الكفارة ما على الذى أساب فى شهر رمضان ذلك البوم عند الله من أيام رمضان .

⁽۳) ررى فى النهذيب ج٤ ص ٢٨٨ ح ٨٤٧ عن عمار الساباطى عن أبى عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضال و يربد أن يقضيها متى يربد أن ينوى السوم وليصم و إن كان نوى الافطار يستقيم أن ينوى العوم بمد مازالت الشمس قال الا ، سئل ا فان نوى الصوم ثم أنظر بعد مازالت الشمس ، قال ، قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذى أراد أن يقضيه .

فان أفطر لم يلزمه قضاء ولا كفّارة ، و المستحاضة إذا فعلت من الأغسال ما يلزمها من تجديد القطن و الخرق وتجديد الوضوء صامت وصح صومها إلا الأيام التي يحكم لها بالحيض فيها ، و متى لم تفعل ما تفعله المستحاضة وجب عليه قضاء الصلوة و الصوم و من أجنب في أوّل الشهر و نسى أن يغتسل و صام كان عليه قضاء الصلوة و الصوم معا و من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز عنه صام ثمانية عشريوما ، و من وجب عليه صوم فلا يجوز له أن يتطو ع بالصوم ، و متى قامت البيّنة على هلال شو ال بعدالزوال في الليلة الماضية وجب عليه الإفطار ، ولا يلزمه قضاء صلوة العيد لأن وقتها قدفات .



﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

۞ (فصل : في حقيقة الاعتكاف و شروطه)۞

الاعتكاف في اللغة : هو اللبث الطويل ، وفي عرف الشرع هوطول اللبث للعبادة، وله شروط ثلاثة :

أحدها: يرجع إلى الفاعل، و ثانيها: يرجع إلى الفعل، و ثالثها: يرجع إلى البقعة . فالراجع إلى الفاعل هو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً لأن من كان بخلافه لا يصح "اعتكافه، و ما يرجع إلى الفعل فهو أن يكون مع طول اللبث صائماً لأن الصوم شرط في انعقاد الاعتكاف، والراجع إلى البقعة هوأن يكون الاعتكاف في مساجد مخصوصة وهي أربعة مساجد: المسجد الحرام، و مسجد النبي ، و مسجد الكوفة، و مسجد البصرة، ولا ينعقد الاعتكاف في غير هذه المساجد لأن من شرط المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف أن يكون صلى فيه نبي "أو إمام عادل جمعة بشرايطها و ليست إلا هذه التي ذكر ناها، و حكم المرأة حكم الرجل في هذا سواء، ولا يصح "اعتكافها في مسجد بيتها والاعتكاف أصل في نفسه في الشرع دون أن يكون له أصل يرد" إليه .

ث(فصل: في أقسام الاعتكاف) ث

الاعتكاف على ضربين: واجب و ندب. فالواجب ما أوجبه على نفسه بالنذر أو المعهد ، و المندوب إليه هو ما يبتديه من غير إيجاب على نفسه بنذر أو عهد.

و متى شرط المعتكف على نفسه [ربّه خل] أنّه متى عرض له عارض رجع فيه كان له الرجوع فيه أى " وقت شاء مالم يمض به يومان فا ن مضى به يومان وجب عليه تمام الثالث . فا ن لم يشرط وجب عليه بالدخول فيه تمام ثلائة أيّام لا أن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيّام ، ولا يصح الاعتكاف ممن عليه ولاية إلا با ذن من له ولاية عليه كالمرأة مع زوجها و العبد مع سيّده و المكاتب قبل كمال حريبّته والمدبّر والأجير والضيف إلا باذن مضيّفه لا نتهم ممنوعون من الصوم تطوّعاً إلا با ذن من له ولاية عليهم

و الاعتكاف لا يصح الآ بصوم ، ولا يصح الاعتكاف من الحايض .

و متى اعتكف من عليه ولاية با ذن من له الولاية لم يكن للاذن فسخه عليه و يلزمه أن يصبر عليه حتى يمضى مدة الإذن فا ن لم يكن قيد وأطلق لزمه أن يصبر عليه متى يمضى مدة الإذن فا ن لم يكن قيد وأطلق لزمه أن يصبر عليه ثلاثة أيّام ، و هو أقل ما يكون اعتكافا ، و من كان بعضه مملوكا و بعضه حر أفا ن جرى بينه و بين سيده مها ياة بأن يكون له من نفسه ثلاثة أيّام فصاعدا ، و لسيده ممثله صح منه الاعتكاف في أيّامه بغير إذن سيده ، وإن لم يكن بينهما مها ياة أو كان أقل من ثلاثة أيّام كان كالقن شواء .

و متى اعتكف المملوك با نن مولاه فاعتقه مولاه لزمه إتمامه ، و إن كان بغير إذه و اعتقه في الحال لزمه التمام .

و الاعتكاف يجوز في جميع أيّام السنة ، و إن كان في بعضها أفضل منه في بعض .
ولا يجوز الاعتكاف في الأيّام الّتي لايصح صومها كالعيدين لأن من شرطه الصوم
و في العشر الأواخر من شهر رمضان أفضل منه في غيره لدخول ليلة القدر فيها ، وأقل الاعتكاف ثلاثة أيّام وأكثره لاحد له . فإن زاد على الثلاثة يومين آخرين لزمه إتمام
ثلاثة أخر ، و إن كان أقل من ذلك كان له الرجوع مع الشرط على ما بيّناه .

ولا يسح الاعتكاف إلّا مع الصوم فعلى هذا لا يصح اعتكاف الليالي مفرداً من الأيّام ولا يكفى أيضاً يوم واحد لا أن " أقله ثلاثة أيّام ،

و متى نذر اعتكاف شهر بعينه وجب عليه الدخول فيه مع طلوع الهلال منذلك الشهر فا ذا أهل الشهر الذي بعده فقد وفي و خرج من الاعتكاف ، و يلزمه الليالي و الأيام لأن الشهر عبارة عن جميع ذلك ، و إن نذر أياماً بعينها لم يدخل فيها لياليها إلا أن يقول : العشر الأواخر أو ما يجرى مجراه فيلزمه حيننذ الليالي لأن الاسم يقع عليه .

و إذا نذر اعتكاف شهر غير معين كان بالخيار بين أن يعتكف شهراً هلالياً على الصفة الّتي قد مناها ، و بين أن يعتكف ثلاثين يوماً غير أنه لا يبتدى بإ نصاف النهار، ولا يعتد من أو لها لا نبه لابد من الصوم ، و الصوم لا يكون إلّا من أو لل النهار .

و إن نذر اعتكاف شهر أوأيّام مطلقا ،ولم يشرط فيه التتابع كان مخيّراً بين التتابع و التفرّ ق غير أنّه لا يفرق أقل من ثلاثة أيّام .

و إن شرط التتابع. فامّا أن يقيد بوقت أو بشرط فان قيده بوقت مثل أنقال: لله على أن أعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان فا نله يلزمه الاعتكاف فيها ، وعليه المتابعة من جهة الوقت لا من جهة الشرط ، ولا يجوز له أن يخرج فان خالف ، وخرج بطل قدر ما يخرج إذا كان اعتكف ثلاثة أينام ، ولا يبطل ما مضى ، وإن كان دونها استأنف الاعتكاف .

و إن كان شرط التتابع مثل أن يقول : لله على أن أعتكف عشرة أيّام متتابعات لزمه ذلك فا ِن تلبّس بها ثم خرج بطل و عليه الاستقبال .

و إذاقال: لله على أن أعتكف شهراً لم يخل مناحد أمرين: إمّا أن يعيّنه أو لا يعيّنه . فا إن عيّنه مثل أن يقول: شعبان أو شهر رمضان لزمه أن يعتكف الشهر الذي عيّنه ، و عليه متابعته من ناحية الوقت لامن حيث الشرط لأنّه علقه بزمان بعينه فا ن ترك يوماً منه لم يلزمه الاستيناف بل يقضى ما ترك ، و يعتكف ما أدركه ،

و إِن قال : لله على أن أعتَكف شهر رمضان متتابعاً لزمه المتابعة هنا من ناحية الشرط ، فا ِن أخل بها استأنف لأئن المتابعة من ناحية الشرط .

فا ذا لم يعلقه بشهر بعينه لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يطلق أو يشرط التتابع فا ن شرط التتابع لزمه أن يأتمى به متتابعاً فمتى أفسد شيئاً منه لزمه الاستيناف فا ن صام شهراً بين هلالين أجزأه ناقصاً كان أو تامّاً ، و إن صام بالعدد صام ثلاثين يوماً و إن لم يقل : متنابعات نظرت فا ن قال : أعتكف شهراً من وقتى هذا فقد يعينه بزمان فعليه أن يأتمى به متتابعاً من ناحية الوقت لامن ناحية الشرط فمتى أفطر يوماً منه فعليه ما ترك و اعتكف ما يقى . هذا كله لاخلاف فيه .

إذا قال: لله على أن أعتكف شهر رمضان من هذه السنة نظرت فا نكان رمضان قد مضى فا ن "نذره باطل ، وإنكان لم يمض لزمه الوفاء به فا ن لم يعلم حتمى خرجلزمه قضاؤه ، و إذا نذر اعتكاف ثلاثةاً يمام وجب عليه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أو "ل

ج ۱

يومه إلى بعد الغروب من ذلك اليوم ، وكذلك اليوم الثانى و الثالث هذا إذا أطلقه ، و إن شرط التتابع لزمه الثلاثة أيّام بينها ليلتان ، و متى أخلّ بيوم من أيّامالاعتكاف الذي نذره وجب عليه أن يقضيه ، ويتم ثلاثة أيّام لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيّام .

المسافر وكل من لا تجب عليه الجمعة يصح اعتكافه من عبد أو إمرأة أومريض أو مسافر غير أنه لا يعتكف إلا في المساجد التي قد منا ذكرها ، ولا يصح الاعتكاف على وجه اليمين و منع النفس و الغضب مثل أن يقول : إن دخلت الدار أو إن كلمت زيداً إلا إذا تقر "ب به إلى الله . فا إذا لم يتقر "ب به ، وقصده منع النفس فلا يلزمه ولا كفل را تعليه في يمينه .

و من نذر أن يعتكف شهر رمضان ففاته قضا شهراً آخر بالصوم ، و إن أخره إلى رمضان آخر فاعتكف فيه أجزأه ، و إذا نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان فقدم ليلا أو في بعض النهار لا يلزمه شيء ، و إن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان أبداً فقدم ليلا لم يلزمه شيء ، و إن قدم في بعض النهار صام ذلك اليوم فيما بعد غيراً نه يتمه ثلاثة أيام إلا أن يكون نوى أن يعتكف يوما واحداً فا نه لا ينعقد نذره ، و إن نذر أن يعتكف بعد قدوم فلان لزمه ذلك فا ن كان قيده لزمه بحسب ما قيده ، و إن لم يقيداعتكف أقل ما يكون الاعتكاف ثلاثة أيام .

وإذا نذرأن يعتكف في إحدى المساجد وجب عليه الوفاء به فا نكان بعيداً رجل إليه فا ن كان المسجد الحرام لم يدخله إلا بحجة أو عمرة لأنه لا يجوز دخول مكة إلا محرماً.

(فصل: فيما يمنع الاعتكاف منه و مالا يمنع)

الاعتكاف يمنع من الوطىء وسايرضروب المباشرة و القبلة و الملامسة ، واستنزال الماء بجميع أسبابه ، ويمنع من الخروج من المسجد الذي اعتكف فيه إلا لضرورة كالبول و الغايط و غسل الجنابة إن احتلم أو قربة او عبادة أو أداء فريضة كالجمعة و العيدين

و يجوز له أن يشهد الجنازة ، و يعود المريض غير أنّه لا يجلس تحت الضلال إلى أن يعود ، ولا يجلس في المكان الذي يدخله ، وإن دخل وقت الصلاة لم يصل حتى يعود إلى المسجدُ إلا بمكّة فا نّه يصلى في أيّ بيوتها شاء .

و إذا تعينت عليه إقامة شهادة أو تحملها جاز له الخروج ولا يفسد اعتكافه و يقيمها قائماً و يعود إلى موضعه ،ولا يجوز له البيع و الشرى ، ويجوز له أن ينكح و ينظر في أمر معيشته وضيعته ، ويتحدث بما شاء من الحديث بعد أن يكون مباحاً و يأكل الطيبات ويشم الطيب ، وقد روياً نه يجتنب ما يجتنبه المحرم و ذلك مخصوص بما قلناه لا أن لحم الصيد لا يحرم عليه و عقد النكاح مثله ، والجمعة إن قيمت فيه دخل فيها ، و إن أقيمت في غيره خرج إليها .

وإن انهدم بعض المسجد تحو لل إلى موضع العمارة. فا ن انهدم كله جاز أن يتم اعتكافه في عرصته ، وقدقيل : إنه يخرج فا ذا العيد بناؤه عاد ، و قضى اعتكافه ، وجميع ما يمنع الاعتكاف منه فالليل فيه كالنهار إلا ماهوممنوع لا جل الصوم من الا كل والشرب فا يه يمنع منه النهار دون الليل ، ومتى عرض للمعتكف مرض أوجنون أو إغماء أوحيض أو طلبه سلطان ظالم يخاف على نفسه أو ماله فا ينه يخرج من موضعه فا نكان خروجه بعد مضى أكثر مد اعتكافه أعاد بعد زوال عذره وبني على ما تقد م وتمم ، و إن لم يكن مضى أكثر من النصف استأنف الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجبا أو مندوبا إليه ، وسواء كان مع الشرط أو عدمه فا ينه يجوز بالدخول فيه على ما تقد م ، و كل من خرج من الاعتكاف لعذر أو غير ه وجب عليه قضاؤه سواء كان واجبا أو مندوبا لا تا قد بيتنا أنه يجب بالدخول فيه إلا ما استثناه من الشرط .

ومنى خرج من الاعتكاف قبل أن يمضى ثلاثة أيّام استأنف الاعتكاف لأن الثلاثة أيّام متوالية لا يجوز الفصل بينها سواء كانت متتابعة أو غير متتابعة على مافصلناه ، و إنّما يقضى ما يفوته بعد أن يزيد على الثلاثة أيّام ، ومن مات قبل انقضاء مد ة اعتكافه في أصحابنا من قال : يقضى عنه وليّه أو يخرج من ماله إلى من ينوب عنه قدر كفايته لعموم ما روى من أن من مات و عليه صوم واجب وجب على وليّه أن يقضى عنه أو

يتصدُّق عنه (١) و قضاء مافات من الاعتكاف ينبغي أن يكون على الفور و البدار .

و متى كان خروجه من الاعتكاف بعد الفجر كان دخوله في قضائه قبل الفجرويسوم يومه ولا يعيد الاعتكاف ليله ، وإن كان خروجه ليلاً كان قضاؤه من مثل ذلك الوقت إلى آخر مداة الاعتكاف المضروبة ، وإن كان خرج وقتاً من مداة الاعتكاف المضروبة بمافسخه به . ثم عاد إليه ، وقد بقيت مداة من التي عقدها تمام باقى المداة و زاد في آخر هامقدار مافاته من الوقت .

(فصل : فيما يفسد الاعتكاف و ما يلزمه من الكفادة) الله المعادة) المعادة ا

الاعتكاف يفسده المجماع ، و يجب به القضاء و الكفّارة ، و كذلك كلّ مباشرة تؤدّى إلى إنزال الماء عمداً يجرى مجراه ، و في أصحابنا من قال : ما عدا الجماع يوجب القضاء دون الكفّارة ، و كذلك الخروج من المسجد لغير عذر و لغير طاعة يفسد الاعتكاف ، و السكر يفسد الاعتكاف والارتداد لايفسده فا ن رجع إلى الإسلام بنى عليه . و متى وطىء المعتكف ناسياً أوأكل نهاراً ساهياً أو خرج من المسجد كذلك لم نفسد اعتكاف .

و متى جامع نهاراً لزمه كفارتان ، و إن جامع ليلاً لزمه كفارة واحدة فإن أكرهها على الجماع وهي معتكفة بأمره نهاراً لزمه أربع كفارات ، و إن كان ليلاً كفارتان على قول بعض أصحابنا ، و إن كان اعتكافها بغير إذنه لم يلزمه إلاكفارة نفسه و الكفارة في وطيء المعتكف هي الكفارة في إفطار يوم من شهر رمضان سواءعلى المخلاف بين الطائفة في كونها مرتبة أومخيراً فيها ، و يجوز للمعتكف صعود المنارة و الأذان فيها سواء كانت داخلة المسجد أو خارجه لأنه من القربات ، و إذا خرج دار الوالى ، وقال : حي على الصلوة أيها الأمير أو قال : الصلوة أيها الأمير بطل اعتكاف و إذا طلّقت المعتكفة أومات زوجها فخرجت و اعتدات في بيتها استقبلت الاعتكاف

ر(1) روى في التهذيب ج ۴ ص ٢٤٦ ح ٧٣١ عن حماد بن عثمان عمن ذكر م عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، سألته عن الرجل بموت وعليه دين عن شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال، أولى الناس به . الحديث ، وروى في هذا الباب روايات آخر .

و إذا أخرجه السلطان ظلماً لا يبطل اعتكافه ، و إنّما يقضى ما يفوته ، و إن أخرجه لا قامة حد" عليه أواستيفاء دين منه يقدرعلى قضائه بطل اعتكافه لا نّه أخرج إلىذلك فكأنّه خرج مختاراً .

إذا أحرم بحجة أو عمرة و هو معتكف لزمه الأحرام، ويقيم في إعتكافه إلى أن يفرغ منه. ثم يمضى في إحرامه إلا أن يخاف الفوت في الحج فبترك الاعتكاف. ثم يستأنف عند الفراغ غير أن هذا لا يصح عندنا إلا إذا كان في المسجد الحرام فأمّا في غيره من المساجد التي ينعقد فيها الاعتكاف فلا ينعقد فيها الإحرام لا تهاقبل المواقيت في غيره من المساجد التي ينعقد فيها الاعتكاف فلا ينعقد فيها الاحرام لا تهاقبل المواقيت إذا أغمى على المعتكف أيّاماً. ثم أفاق لم بلزمه قضاؤه لا ته لادليل عليه، و إذا خرج رأسه إلى بعض أهله ففسلوه لم يبطل اعتكافه لمئل ذلك، و إن باع و اشترى في حال الاعتكاف فالظاهر أنه لا ينعقد لا ته منهى عنه، والنهى يدل على فساد المنهى عنه. وقال قوم: أخطأ، و يكون هاضياً.

و النظر في العلم ومذاكرة أهله لا يبطل الاعتكاف، و هوأفضل من الصلوة تطوّعاً عند جميع الفقهاء، ولا يفسد الاعتكاف جدال ولا خصومة ولاسباب.

﴿ كتاب الحج ﴾

ى (فصل : في حقيقة الحج و العمرة و شرايط وجوبها) ◘

الحج في اللغة هو القصد ، وفي الشريعة كذلك إلا أنّد اختص قصد البيت الحرام لا داء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص ، و العمرة هي الزيارة في اللغة ،و في الشريعة عبارة عنزيارة البيت الحرام لا داء مناسك عنده ، ولا يختص بزمان مخصوص وهما على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض منهما على ضربين : مطلق من غيرسبب و واجب عند سبب . فالمطلق من غيرسبب هي حجة الإسلام و عمرة الإسلام ، وشرايط وجوبهما ثمانية : البلوغ و كمال العقل و الحرية و الصحة و وجود الزاد و الراحلة و الرجوع إلى كفاية إمّا من المال أو الصناعة أو الحرفة ، و تخلية السرب من الموانع و إمكان المسير ، و متى اختل شيء من هذه الشرايط سقط الوجوب ، ولم يسقط الاستحباب .

و من شرط صحّة أدائهما الأسلام ، و كمال العقل لأن الكافر ، و إنكان واجباً عليه لكونه مخاطباً بالشرع فلايصح منه أداؤهما إلا بشرط الإسلام ، وعند تكامل الشروط يجبان في العمر مر ق واحدة ، ومازاد عليها مستحب مندوب إليه ، و وجوبهما على الفور دون التراخى .

و أمّا ما يبجب عند سبب فهو ما يبجب بالندر أو العهد أو إفساد حج دخل فيه أو عمرة ، ولا سبب لوجوبهما غير ذلك ، و ذلك بحسبها إن كان واحداً فواحداً ، وإن كان أكثر فأكثر ، ولا يصح الندر بهما إلامن كامل العقل حر فأمّا من ليسكذلك فلا ينعقد نذره ، ولا يراعى في صحة انعقاد الندر ما روعى في حجة الإسلام من الشروط لأنّه ينعقد نذر من ليس بواجد للزاد والراحلة ، ولا ما يرجع إليه من كفاية ، وكذلك ينعقد نذر المريض بذلك غير أنه إذا عقد نذره بذلك . ثم عجز عن المضي فيه أوحيل بينه أو منعه مانع أو نذر في حال الصحة . ثم مرض فإنه يسقط فعله في الحال ، و يجب

عليه أن يأتى به في المستقبل إذا زال العارض اللهم إلا أن يعقد نذره إنه يحج في سنة معينة فمتى فاته في تلك السنة بتفريط منه وجب عليه أن يأتى به في المستقبل، و إن منعه مانع من ذلك أوحال بينه وبين فعله حايل من عدو أومرض أوغير ذلك فا نه لايلزمه فيما بعد لأنه لادليل عليه، ، و متى نذر أن يحج و لم يعتقد أن يحج زايداً على حجة الإسلام، وإن نذر أن يحج على حجة الإسلام، وإن نذر أن يحج حجة الاسلام، والأولى أن نقول: حجة الاسلام، والأولى أن نقول: لا يجزيه أيضاً عن النذر لا نه لا يصح منه ذلك قبل أن يقضى حجة الإسلام، ولوقلنا: بصحته كان قوياً لا نه لامانع من ذلك .

و أمَّا المسنون : فهو ما زاد على حجَّة الاسلام و عمرته ولم يكن نذر فيه فا ن " ذلك مستحب " مندوب إليه .

و نعود الآن إلى ذكر بيان الشروط الّذي اعتبرناها في وجوب حجدة الإسلام فالشروط الّذي اعتبرناها على ثلاثة أضرب: أحدها شرط في الصحة والوجوب وهو العقل، والآخر شرط في صحدة دون الوجوب وهو الا سلام لأن " الكافر يجب عليه و إن لم تصح منه، والثالث شرط في الوجوب دون الصحدة لأئن " الصبى " والمملوك و من ليس له زادولا راحلة و ليس بمخلى السرب ولا يمكنه المسير لوتكلفوا لصح " منهم الحج " غير أنه لا يجزيهم عن حجة الإسلام.

و راعينا البلوغ و الحريثة و كمال العقل لان " هؤلاء لوتكلَّفوا الحج " و حجَّموا لاخلاف أنَّه لايجزيهم ، و وجب عليهم إعادة حجَّتة الإسلام .

فا ن بلغ الصبي أو اعتق العبد أو رجع إليه العقل قبل أن يفوته المشعر الحرام فوقف بها أتى بباقي المناسك فا ننه يجزيه عن حجنة الإسلام .

و الزاد و الراحلة شرط في الوجوب ، و المراعي في ذلك نفقته ذاهباً وجائياً وما يخلفه لكل من يجب عليه نفقته قدر كفايتهم ، و يفضل معه ما يرجع إليه يستعين به على أمره أو صناعة يلتجىء إليها فإن كان ضياع أو عقار أو مسكن يمكنه أن يرجع إليها ، و يكون قدركفايتهم لزمه ، ولا يلزمه بيع مسكنه الذي يسكنه ولا بيع خادمه

الّذي يخدمه في الزاد والراحلة ، ويلزمه بيع مازاد على ذلك من ضياع أوعقار وغير ذلك من الذخاير ، و الأثاث الّتي له منها بد إذا بقا معه ما يرجع إلى كفايته .

و إن كان له دين حال على موسر باذل له لزمه فرض الحج ، وإن كان على ملّى جاحد أومعترف معسر أو إلى أجل لم يجب عليه الحج لأ نه عاجر .

و إن كان عليه دين وله مال بقدر الدين لايلزمه فرض الحج سواءكان حالاً أو مؤجلًا ، و إذا لم يكن له مال لا يجب عليه الحج و إن كان قادراً على القرض ولا يجب عليه الاستسلاف .

و قد روي جواز الاستدانة في الحج (۱) و ذلك محمول على أنه إذا كان له ما يقضى عنه إن حدث به حدث الموت فأمّا مع عدم ذلك فلا يلزمه ذلك ، و إن قدر على ذاد وراحلة ولا زوجة له لزمه فرض الحج وتقديمه على النكاح لا أنّه فرض والنكاح مسنون سواء خاف العنت أو لم يخف و يلزمه الصبر .

من وجب عليه الحج " فحج " مع غيره في نفقته أجزأه عن حجة الإسلام فا ن أجر نفسه من غيره ليخدمه . ثم " حج " أجزأه أيضاً ،وإنه ايعتبر الزاد والراحلة في وجوب من كان علي مسافة يحتاج فيها إلى الزاد و الراحلة ، و أمّا أهل مكّة ومن كان بينه و بين مكّة قريب فلا يحتاج إلى ذلك ، وليس ذلك من شرط وجوبه عليه إذا كان قادراً على المشيء لأنه لامشقة عليه ،واعتبار الزاد لابد " فيه على كل " حال ، و إن كان لا يقدر على المشي لا يلزمه فا نكان من هذه صورته و ذا صناعة و حرفة لا يقطعه الحج " عنهاويكون كسبه حاضراً و مسافراً على حد " واحد لزمه ، و إن قطعه عن كسبه لم يجب عليه فرض الحج ".

إذا بذل له الاستطاعة قدر ما يكفيه ذاهباً و جائباً ، و يخلف لمن عليه نفقته لزمه فرض الحج لأنه مستطيع .

⁽۱) روى في الكانتيج؛ ص ۲۷۹ باب الرجل يستدين ويحجءن موسى بن بكر عن أبى الحسن الاول (ع قال ، قلت له ، هل يستقرض الرجل و يحج إذا كان خلف ظهر، ما يؤدى عنه إذا حدث به حدث ؛ قال ، نم ، وروى في الياب أخبار اخر .

إذاعلم أن له من يطيقه على أداء الحج عنه لايلزمه فرضه لأ أنه ليسبمستطيع بنفسه ولداً كان أوذاقرابة ، وقد روي أصحابنا أنه إذا كان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله ما يحج به ويجب عليه إعطاؤه .

المعضوب الذي لا يقدر أن يستمسك على الراحلة من كبر أو ضعف إلا بمشقة عظيمة وله مال لزمه أن يحج عنه غيره ، ويجوز أن يكون ذلك الغير صرورة ، ولا يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة ، و يجوز أن يكون غير صرورة و يحتاج أن يعطيه ما يكفيه لنفقته ذاهبا وجائبا و يخلفه لا هله .

إذا كان به علَّة يرجى زوالها يستحب له أن يحج رجلاً عن نفسه فا ذا فعل و برأ وجب عليه أن يحج بنفسه ، وإن مات من تلك العلَّة سقط عنه فرض الحج .

و المعضوب الذي خلق نضو المراك ولا يرجى زوال خلقته كان فرضه أن يحج رجلاً عن نفسه فا ذا فعل ثم برأ وجب عليه أن يحج بنفسه لأن مافعله كان واجباً في ماله و هذا يلزم في نفسه ، و المعضوب إذا وجب عليه بالنذر أو با فساد حجه وجب عليه أن يحج عن نفسه رجلاً فا ذا فعل فقد أجزأه فا ن برأ فيما بعد تولاها بنفسه .

و حجّة المتطوّع يعجوز أن يعطيها غيره ليحج عنه ، و كذلك يجوز أن يوصى بأن يحج عنه تطوّعاً ، و يكون ذلك ثلاثة و تقع الحج عن الآمر دون المتولّى .

متى استأجر إنساناً في ذلك كانت الإجارة صحيحة ، و يستحق الأجير المسمى . و إذا أوصى فللوصى أن يكترى فا ذا اكترى كان من الثلث ، و يستحق الا جر

الذي سمنى له حين العقد مالم يتعد فا إن تعد أى الواجب رد اللي الجرة المثل .

إذا أحرم عمن استأجره سواء كانت في حجة الفرض أوالتطوع . ثم "نقل الأحرام الى نفسه لم يصح "نقله ، ولا فرق بين أن يكون الإحرام بالحج "أوبالعمرة فإن النقل لا يسح "أبدا فإن مضى على هذه النية وقعت الحجة عمن بدأ بنيته لا ن "النقل ما يصح " و إنما قلنا : ذلك لا ن صحة النقل يحتاج إلى دليل. فإذا ثبت هذا فالا جرة يستحقها على من وقعت الحجة عنه لا ن "اعتقاده أنه يحج "عن نفسه لا يؤثر في وقوع الحجة عن

⁽١) النضو ، أي المهزول .

غيره فلم تسقط الأ'جرة بحال .

إمكان المسير أحد شروط الحج على ماقلناه ، ومعناه أن يجد رفقة يمكنه المسير معهم ويتسعلهوقت المسير على مجرى العادة . فا ن لم يجد من يخرج معه أوضاق عليه الموقت حتى لايلحق إلا بأن يصعب المسير لايلزمه تلك السنة .

وشرايط الوجوب قدبيتناها ، وشرايط الاستقرار أن يمضى من الزمان مايمكنه فيه الحج " بعد الوجوب ولا يفعل فا نه يستقر " في ذمَّته .

إذا ثبت هذا، وكان له مال وذهب ثبت الحج في ذمّته و إن ماتحج عنه من تركته من أصل المال ، وإن لم يكن له مال استحب لوليه أن يحج عنه ، وقد بينا أن إمكان المسير شرط الوجوب و هو عند وجود الاستطاعة يتمكّن من المسير ، وتحصيل الآلات التي يحتاج إليها للطريق و بعد ذلك يلحق الرفقة . فإن حصلت له الاستطاعة وحصل بينه وبين الرفقة مسافة لا يمكنه الالحاق بهم أو يحتاج أن يتكلف إمّا لمناقله أو يجعل منز لين منز لا لا يلزمه الحج تلك السنة ، فإن بقى في حالته في إزاحة العلّة إلى السنة المقلة لزمه .

فا نمات قبل ذلك لا يجبأن يحج عندفا بن فاتنه السنة المقبلة ولم يحج وجبحين ثدر أن يحج عند . الراحلة المعتبرة في الاستطاعة راحلة مثله إن كان شاباً يقدر على ركوب السرج و الفتب وجب عليه عند وجوده ، و إن كان أضعف منه فزاملة وما أشبهها ، وإن كان ضعيفاً لكبر أو ضعف خلقة فراحلة مثله أن يكون له محمل وما في معناه .

و أمّا الزاد فهو عبارة عن المأكول و المشروب . فالمأكول هوالزاد فا ن لم يجده بحال أو وجده بثمن يضر به ، و هو أن يكون في الرخص بأكثر من ثمن مثله ، و في الغلا مثل ذلك لم يجب عليه ، وهكذا حكم المشروب .

و أمَّا المكان الّذي يعتبر وجوده فيه فا نَّه يختلف أمَّا الزاد إن وجده في أقرب البلدان إلى البرّ فهوواجد، وكذلك إن لم يجده إلَّا في بلده فيجب عليه حمله معه ما يكفيه لطول طريقه إذا كان معه ما يحمل عليه .

و أمَّا الماء فا ين كان يجده في كلُّ منزل أو ني كلٌّ منزلين فهو واجد فا إن لم يجده

في أقرب البلدان إلى البر" أوفي بلده فهوغير واجد ، والمعتبر في جميع ذلك العادة فماجرت العادة بحمل مثله وجب حمله وجب حمله وجب عله .

وأمّا علف البهايم ومشروبهافهو كماللرجل سواء إن وجده في كل منزل أومنزلين لزمه فا ن لم يجد إلا في أقرب البلاد إلى البر أوفي بلده سقط الفرض لاعتبار العادة هذا كله إذا كانت المسافة بعيدة . فأمّا إن كان بلده بالقرب من الحرم على منزلين و نحوعشرين فرسخا أو ثلاثين فرسخاً متى لم يجد كل ذلك إلا في أقرب البلاد إلى البر من ناحية بلده فهو واجد لا ننه يمكنه نقله ، و هكذا مالا بد له من ظروف الزاد ، و الماء إذا تعذ رتسقط الحج لا ننه لابد له من ظروف . فإذا تعذ رتعذ رالا مكان فوجودها شرط في الاستطاعة .

وأمنّا تخليةالطريق فشرط ، و ينظر فيه و إنكان له طريقان مسلوك وغيرمسلوك لكون العدو" فا نّه يلزمه الفرض وإنكان المسلوك أبعد من المخوف لا أن " له طريقاً مخلاّ بينه وبينه .

فان لم يجد إلا طريقاً واحداً فيه عدو" أولص لايقدر على رفعهم سقط فرض الحج لأن التخلية لم تحصل فان لم يندفع العدو إلا بمال يبذله أوخفارة فهوغيرواجد لأن التخلية لم تحصل فان تحمل ذلك كان حسناً فان تطوع بالبذل عنه غيره لزمه لائن التخلية حصلت.

وطريق البحر ينظر فا إن كان له طريقان: أحدهما في البر"، والآخر في البحر لزمه الفرض، و إن لم يكن له غير طريق البحر مثل سكّان البحر و الجزاير لزمه أيضاً لعموم الأخبار المتضمّنة لتخلية الطريق إذا غلب في ظنهم السلامة. فإ ن غلبت في ظنهم الهلاك لم يلزمهم . فإ ذا وجب عليه الحج ومات وخلف عليه ديناً فإ نكان المال يسعلهما قضي الدين وحج عنه ، والحج يجب أن يقضى عنه من الميقات بأقل ما يكون أجرة من يحج من هناك ، ولا يجب من بلده إلا أن يتبر عبه الورثة لا ته لادليل عليه و إن لم يسع الماللهما قسم بينهما بالسوية وحج بما يخصه من الموضع الذي يمكن هذا إذا لم يوص به فا ن أوصى فله حكم مفرد سنذكره فيما بعد .

من وجبت عليه حجة الإسلام لا يجوز أن يحج عن غيره ، ولا يجوز له أن يحج تطوعاً فا ن تطوع وقعت عن حجة الإسلام و إن حج عن غيره لم يجز عن غيره ولا عنه لأن شرط الإجزاء عن الغير لم يحصل فلا يجزى فيستحق عليه الأجرة بذلك ، وشرط الإجزاء عن نفسه من النية لم تحصل فلا يجزى عن واحد منهما ، ومن لا يجب عليه الحج جاز أن يحج عن غيره ، و يجوز له أن يحج عن نفسه تطوعاً ، ولا يجزى ذلك عن حجة الإسلام فيما بعد ، و يجوز لمن عدم الاستطاعة أن يعتمر عن غيره ، و يجوز أن يتطوع بهما ولا يجزيه عما يجب عليه إذا وجد الاستطاعة مثل ماقلناه في الحج سواء . المستطيع للحج والعمرة لا يجوز أن ينوب عن غيره فيهما على ما بيناه فا نحج عن نفسه دون العمرة جاز أن يحج عن غيره ، ولا يجوز أن يعتمر عنه . فا ن اعتمر عن نفسه ولم يحج جاز أن يعتمر عن غيره ، ولا يجوز أن يحج عن غيره هذا إذا جاز له نفسه ولم يحج جاز أن يعتمر عن غيره ، ولا يجوز أن يحج عن غيره هذا إذا جاز له إفراد أحد الأمرين عن الآخر لعذر فأما مع زوال الأعذار فلا يجوز لهغير التمتع .

و أمّا أهلمكّة وحاضريها فا نه يتقد رجيع ماقلناه فيهم . من حج حجة الإسلام ثم ندر أن يحج لم يجز له أن يحج عن غيره إلا بعد أن يقضى ماعليه من الندر فا ن عدم الاستطاعة في الندر جاز أن يحج عن غيره هذا إذا ندر بشرط الاستطاعة فا ن ندر على كل حال لزمه مع فقد الاستطاعة على الوجه الذي يمكنه ، ولا يجوز أن يحج عن غيره ، و يجوز أن يحج الرجل عن الرجل و عن المرأة ، و للمرأة أن يحج عن مثلها. و عن الرجل بلاخلاف ، و يجوز أن يحج العبد عن غيره إذا أذن له مولاه فيه لعموم الأخبار .

فأمَّا الصبيُّ فلا يصح أن يحج عن غير. لا نُنَّه ليس بمكلّف تصح منه العبادة ولا نيَّة القربة .

و الصرورة إذا حج عن غيره لعدم الاستطاعة . ثم وجدهاكان عليه إعادةالحج عن نفسه .

ومن كان مستطيعاً للزاد و الراحلة و خرج ماشياً كان أفضل له من الركوب إذا لم يضعفه عن القيام بالفرايض فا إن أضعفه عن ذلك كان ركوبه أفضل، و من لا يملك الاستطاعة و خرج ماشياً أو متسكّعاً و حج "كان له فيه فضل كثير إلا إذا أيسر كان عليه محجة الإسلام لأن "ما حجه لم يكن عليه واجباً ، و إنها تبر ع به ، ومن نذر أن يحج "ماشياً وجب عليه الوفاء به فا ن عجز عنذلك ركب وساق بدنة كفّارة عن ذلك ، و إن لم يعجز وجب عليه الوفاء به . فا ذا انتهى إلى مواضع العبور قام قائماً ، و إن ركب ناذر المشيء مع القدرة على المشي لم يجزه ، وعليه أن يعيد الحج " بركب مامشي و يمشى ما ركب .

وقد بيتنا أن حجَّة الإسلام تجب في العمر مرَّة واحدة .

و يستحب لذوي الأموال أن يحجُّوا كلُّ سنة إذاقدروا عليه .

و من حج وهومخالف للحق أم استبصر فا إنكان قدحج بجميع شرايطالوجوب ولم يخل بشيء من أركانه أجزأه، و يستحب له إعادته، و إن كان أخل بشيء من ذلك فعليه الإعادة على كل حال .

وقد بينا أن الحج و العمرة واجبان على النساء و الرجال و شروط وجوبهما عليهن مثل شروط الرجال سواء ، وليس من شرط الوجوب ولا من شرط صحة الأداء وجود محرم لها ولا زوج ، ومتى كان لها زوج أو ذو محرم ينبغي أن لاتخرج إلا معه فا ن لم يساعدها على ذلك جاز لها أن تحج حجة الإسلام بنفسها ، ولا طاعة للزوج عليها في ذلك وليس لها ذلك في حجة التطوع .

و إذا كانت في عدّة الطلاق و كان للزوج عليها رجعة لم يجز لها أن تخرج في حجّة التطوّع إلّا باذنه ، و يجوز لها ذلك في حجّة الا سلام ، و إن لم يكن له عليها رجعة جاز لها أن تخرج في حجّة التطوّع بغير إذنه .

فأمّا الّتي في عدّة المتوفى عنها زوجها فإنّه يجوز لها أن تخرج على كلّ حال في حجّة التطوّع، وفي حجّة الإسلام و من وجبت عليه حجّة الإسلام. ثمّ مات لم تسقط عنه بالموت. ثمّ لا يخلو إمّا أن يوصى بأن يحجّ عنه أولا يوصى فإن لم يوس أصلاً الخرجت حجّة الإسلام من صلب ماله، وما يبقى يكون تركة، وإنّما يجب أن يخرج من ميقات أهله من يحجّ عنه لا يجب أكثر من ذلك.

و إن أوصى بأن يحج عنه فلا يخلوا من أن يقول: من أصل المال أو من النلث فا نقال: من أصل المال فعل كما قال من الميقات، وإن قال: من دويرة أهله نظر فا نكان مازاد على الميقات يسعه الثلث فعل كما قال، و إن لم يسعد الثلث لم يجب أكثر من إضافة الثلث إلى قدر ما يحج عنه به من الميقات، وإن قال: حجوا عنى من الثلث فعل فعل ذلك من الميقات، وإن قال من دويرة أهله، و كان الثلث فيه كفاية لذلك فعل كما قال، وإن ام يكف فعل من حيث يسعه الثلث، ومن قرن بالحج في الوصيتدا حد أبواب البر من الصدقة وغيرها بدأ بالحج أو لا، وإن كان قرن به أموراً واجبة عليه من الزكوة و الدين، والكفارات جعل ذلك بالحصص، وقد بيننا أن العمرة فريضة مثل الحج وأن شروط وجوبهما واحدة، ومن تمتع بالعمرة إلى الحج سقط عنه فرضها، وإن أفرد أو قرن كان عليه أن يعتمر بعد انقضاء الحج إن أراد بعد انقضاء أينام التشريق إن شاء أخرها إلى استقبال المحرة م.

و من دخلمكة بعمرة مفردة في غير أشهر الحج لم يجز أن يتمتع بهاإلى الحج فا ن أراد التمتع عمرة مفردة في أشهر الحج واندخل مكة بعمرة مفردة في أشهر الحج جاز له أن يقضيها ، و يخرج إلى بلده أو إلى أى موضع شاء ، و الأفضل أن يقيم حتى يحج و يجعلها متعة .

و إذا دخلها بنينة التمتنع لم يجز له أن يجعلها مفردة ، ويخرج من مكة لأنه صار مرتبطاً بالحج" ، و أفضل العمرة ماكانت في رجب ، و هي تلي الحج" في الفضل . و يستحب أن يعتمر في كل شهر مع الإمكان فقد روي أنه يجوز أن يعتمر كل عشرة أينام (١) فمن عمل بذلك فلا شيء عليه ، و ينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنه محرم بالعمرة المفردة ، و إذا دخل الحرم قطع التلبية فإ ذا دخل مكة طاف

⁽١) روى في الكاني ح إ ص ٣٤ باب الممرة المبتولة عن على بن أبي حمزة قال ، سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل بدخل مكة في السنة المرة أو المرتين أو الاربعة كيف يصنع ؛ قال ، إذا دخل الميدخل ملبياً ، و إذا خرج الميخرج محلا قال ؛ و لكل شهر عمرة فقلت : يكون أقل ؛ ولكل شهر عمرة فقلت : يكون أقل ؛ قال : لكل عشرة أيام عمرة . الحديث .

بالبيت طوافاً واحداً للزيارة ، و يسعى بين الصفا و المروة . ثم يقصر إنشاء ، و إن شاء حلق ، والحلق أفضل ، و يجب عليه بعد ذلك لتحلّه النساء طواف آخر . فإذا فعلمه فقد أحل من كل شيء أحرم منه .

الكافر لا يصح منه الحج فإن أحرم من الميقات لا ينعقد إحرامه فإن أسلم بعد ذلك وجب عليه الحج والعمرة معاً على الفورفا نأمكنه الرجوع إلى الميقات والإحرام منه فعل ، و إن لم يمكنه أحرم من موضعه فإن لحق أحد الموقفين في وقته فقد أدرك الحج ، و يفضى بعد ذلك العمرة ، و إن فاته الحج و أسلم يوم النحر كان عليه الحج في العام المقبل متمتعاً إن كان في الآفاق ، و إن كان من حاضري المسجد الحرام قرن أو أفرد و عليه العمرة بعد ذلك ، و يجوز له أن يعتمر في الحال العمرة المفردة .

و المرتد إذا حج حجة الإسلام في حال إسلامه . ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه الحج ، وإن قلنا : إن عليه الحج كان قويداً لأن إسلامه الأو للميكن إسلاماً عندنا لأنه لوكان كذلك لما جازأن يكفر ، و إن لم يكن إسلاماً لم يصح حجه وإذا لم يصح فالحجة باقية في ذمّته .

و أمّّا ساير العبادات الّتي تفوته في حال الارّتداد من الصلوة و الزكوة و غيرهما فا ينه يجب عليه القضاء في جميع ذلك ، و كذلك ما كان فاته في حال إسلامه . ثمّّ ارتدّ. ثمّّ رجع إلى الا سلام يلزمه قضاؤه .

و متى أحرم المرتد في حال ارتداده . ثم أسلم استأنف الإحرام فان إحرامه لم ينعقد فان أحرم . ثم ارتد . ثم عاد إلى الإسلام جاز أن يبنى عليه لأنه لادليل على فساده إلاعلى ما استخرجناه في المسئلة المتقد مة في قضاء الحج فان على ذلك التعليل لم ينعقد إحرامه الأول أيضاً غير أنه يلزم عليه إسقاط العبادات التي فاتته في حال الارتداد عنه لمثل ذلك لأن إذا لم نحكم با سلامه الأول فكأنه كان كافراً في الأصل و كافر الأصل لم يلزمه قضاء مافاته في حال الكفر ، وإن قلنا : بذلك كان خلاف المعهود من المذهب ، و في المسئلة نظر ، ولا نص فيها على المسئلة عن الأثمة كاليكل .

إذا أوصى الإنسان بحجة تطوعاً خرجت من الثلث فان لم يبلغ الثلث ما يحج عنه من بعض الطريق فان لم يمكن أن يحج به أصلاً صرف في وجود البرة، و من نذر أن يحج ثم مات قبل أن يحج و لم يكن أيضاً حج حجة الإسلاما خرجت حجة الإسلام من عند من المال ، و ما نذر فيه من ثلثه فان لم يكن له من المال إلاقدرما يحج عند حجة الإسلام حج به .

و يستحب لوليه أن يحج عنه ما نذر فيه ، و من وجب عليه حجة الإسلام فخرج لأدائها فمات في الطريق فا ن كان قد دخل الحرم فقد أجزأ عنه ، وإن لم يكن دخل الحرم فعلى وليه أن يقضى عنه حجة الإسلام من تركته ، و من أوصى أن يحج عنه كل سنة من وجه بعينه فلم يسع ذلك المال للحج في كل سنة جاز أن يجعل ما لسنتين لسنة واحدة ، و من أوصى أن يحج عنه ، ولم يذكركم مرة ولا بكم من ماله حج عنه ما بقى من ثلثه بشيء يمكن أن يحج به عنه .

ثوا فصل في ذكر أنواع الحج و شرايطها)

الحج على ثلاثة أضرب: تمت بالعمرة إلى الحج ، و قران ، و إفراد . فالتمت فرض من لم يكن من حاضرى المسجد الحرام و هو كل من كان ببنه و بين المسجد أكثر من إثنى عشر ميلاً من أربع جهاته فهؤلاء فرضهم التمت معالاً مكان ، ولا يجزى عنهم القران و الإفراد ، فإن لم يتمكنوا من ذلك جازلهم القران و الإفراد عند الضرورة و القران و الافراد فرض من كان حاضرى المسجد الحرام ، و هو كل من كان بينه ، و بين المسجد الحرام من أربع جوانيد إئنى عشر ميلاً فما دونه فهؤلاء لا يجب عليهم التمت على وجه ، و إنما يجب عليهم أحد النوعين اللذين ذكر ناهما فإن نمت من قلناه من أصحابنا من قال : إنه لا يجزيه ، و فيهم من قال : يجزيه و هو الصحيح لأن من تمت قد أتى بالحج و بجميع أفعاله ، و إنما أضاف إليه أفعال العمرة قبل ذلك ، ولاينا في ذلك ما ما تي بالحج و بجميع أفعاله ، و إنما أضاف إليه أفعال العمرة قبل ذلك ، ولاينا في ذلك ما ما تي بالحج و بجميع أفعال الحج في المستقبل ، و في الناس من قال : المكى "

لا يصح منه التمتع أصلا ، و فيهم من قال : يصح ذلك منه غير أنّه لا يلزمه دم المتعة و هو الصحيح لقوله تعالى « ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام » يعنى الهدى الّذي تقد م ذكره قبل هذا الكلام بلا فصل .

وشروط التمتع خمسة بلاخلاف، والسادس فيه خلاف . فالخمسة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج و يحج من سنته و يحرم بالحج من جوف مكة ، ولايكون من حاضرى المسجد الحرام ، و يحرم بعمرته من الميقات ، والسادس النية و فيها خلاف فعند ناأقها شرط في التمتع ، و الأفضل أن يكون مقارنة للإحرام فا ن فاتت جاز تجديدها إلى وقت التحلّل فا ذا فعل العمرة في غير أشهر الحج بتمامها أو فعل معظم أفعالها أو أحرم في غيرها و أتى بباقى أفعالها من الطواف والسعى في أشهر الحج لا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم و من أحرم في أشهر الحج من القابل لا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم بلاخلاف و إنا أحرم التمتع بالحج من مكة و مضى إلى الميقات و منه إلى عرفات كان ذلك صحيحاً ، و يكون الاعتداد بالإحرام, من عند الميقات ، ولا يلزمه دم ، و المكى ليس فرضه التمتع بلاخلاف ، وهل يصح منه التمتع ؟ فيه خلاف ، وقد بيتنا المذهب فيه .

و شرايط القارن و المفرد على حدُّ سواء و هي أربعة :

أحدها : أن يحرم في أشهر الحج".

و ثانيها : أن يحرم من ميقات أهله إن لم يكن مكيًّا و إن كان مكيًّا فمن دويرة أهله .

و ثالثها : أن يحج من سنته .

و رابعها : النيَّـة .

و أفعال الحج على ضربين : مفروض و مسنون في الأنواع الثلاثة .

و المفروض على ضربين: ركن و غير ركن. فأركان المتمتّع عشرة: النيّة و الإحرام من الميقات في وقته، وطواف العمرة، والسعى بين الصفا والمروة لها، والإحرام بالحج من جوف مكّة، و النيّة له، والوقوف بالعرفات، والوقوف بالمشعر، وطواف الزيارة، والسعى للحج ، وما ليس بركن فثمانية أشياء: التلبيات الأربع مع الإمكان

أو ما يقوم مقامها مع العجز ، و ركعتا طواف العمرة ، و التقصير بعد السعى و التلبية عند الإحرام بالحج أو ما يقوم مقامها ، و الهدي أوما يقوم مقامه من الصوم معالعجز و ركعتا طواف الزيارة و طواف النساء ، و ركعتا الطواف له .

و أركان القارنوالمفردستّة : النيّـة ، والا حرام ، و الوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر ، و طواف الزيارة و السعى .

و ما ليس بركن فيهما أربعة أشياء : التلبيّة أوما يقوم مقامها من تقليد أوإشعار وركعتا طواف الزيارة ، و طواف النساء ، و ركعتا الطواف له ، و يتميّز القارن من المغرد بسياق الهدي .

و يستحب لهما تجديد النابية عند كل طواف ، و من جاور بمكمة سنة واحدة أو سنتين جاز له أن يتمتّع فيخرج إلى الميقات و يحرم بالحج متمتّعاً فإن جاوربها ، ثلات سنين لم يجز له ذلك .

و من كان من أهل مكة وحاضريها . ثم نأى عن منزله إلى مثل المدينة أوغيرها من البلاد . ثم أراد الرجوع إلى مكة ، وأرادأن يحج متمتعاً جاز له ذلك . فإن كان له منزل بمكة و منزل في غير مكه فإن كان مقامه في أحدهما أكثر كان حكمه حكمه و إن كان مقامه فيهما سواء صح منه الأنواع الثلاثة . ثم ينظر فإن أراد الإحرام من منزله الذي ليس من حاضريه أحرم متمتعاً و لزمه دم ، و إن أراد الإحرام من منزله بمكة أحرم إنشاء قارنا أو مفرداً ، وإن أحرم متمتعاً صح على ما قلناه غير أنه لايلزمه دم ، و من جاء إلى مكة متمتعاً ، و في نيته المقام بعد الفراغ لا يكون من الحاضرين و يلزمه دم الهدى .

المكّى إذا انتقل إلى غيرها من البلدان ثم جاء متمتّعاً لم يسقط عنه الدم، و إن كان من غيرها وانتقل إلى مكّة . فإن أقام بها ثلاث سنين فصاعداً كان من الحاضرين و إن كان أقل من ذلك كان حكمه حكم أهل بلده على ما قلناه .

و أشهر الحج شو ال و ذو القعدة وإلى يوم النحر قبل طلوع الفجر منه ، و إذا طلع الفجر فقد مضى أشهر الحج ،ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يقع إحرامه بالحج إلافيه . والإحرام العمرة التي يتمتع بها إلى الحج ولا فيها ، و أمّا إحرام العمرة المبتولة (١) فجميع السنة وقت له ، و أقل ما يكون بين عمرتين عشرة أبّام ولا يكره العمرة في شيء من أيّام السنة ولا يجوز إدخال العمرة على الحج ، ولا إدخال الحج على العمرة ، و معنى ذلك أنّه إذا أحرم بالحج لا يجوز أن يحرم بالعمرة قبل أن يفرغ من مناسك الحج و كذلك إذا أحرم بالعمرة ولا يجوز أن يحرم بالحج حتى يفرغ من مناسكها فإن فاته وقت التحلل مضى على إحرامه وجعلها حجية مفردة ولا يدخل أفعال العمرة في أفعال الحج .

المتمتع إذا أحرم بالحج من خارج مكة وجب عليه الرجوع إليها معالا مكان فا ن تعذ رذلك لم يلزمه شيء وتم حجه ، ولادم عليه سواء أحرم من الحل أوالحرم. و المفرد و القارن إذا أراداأن يأتيا بالعمرة بعد الحج وجب عليهما أن يخرجا إلى خارج الحرم و يحرما منه فا ن أحرما من جوف مكة لم يجزءهما فا ن خرج بعد إحرامه من مكة إلى خارج الحرم . ثم عاد كان إحرامه من وقت خروجه إلى الحل فا ذا عاد و طاف وسعى قصر وتمت عمرته ، وإن لم يخرج و طاف و سعى لم يكن ذلك عمرة لا ته لا دليل عليه ولا يجبر ذلك بدم لما قلناه من أنه لا دليل عليه .

و المستحب لهماأن يأنيا بالإحرام من الجعرانة (٢) لأن فيها أحرم النبي عَلَيْنَ فَا فَا فَهُ اللَّهِ عَلَيْنَ اللّ فا ن فاته فمن التنعيم (٣).

و كيفيَّة أفعال المتمتَّع أن يبدأ فيوفر شعر رأسه و لحيته من أوَّل مُعْ القعدة ، ولا

⁽١) المبتولة ، المقطومة ، و المراد المقطوعة عن الحج : أي المفررة .

⁽۲) الجمرانة بتسكين المين و التخفيف وقدتكدر و تشدد المراء : هي موضع بين مكة و الطائف على سبعة أميال من مكة ، وهي أحد حدود الحرم و ميقات للاحرام . سميت باسم ربطة بنت سمد و كانت لقب بالجمرانة ، و هي التي أشار إليها قوله تعالى (كالتي نقضت غزلها محمم البحرين

 ⁽٣) التنميم ، موضع قريب من مكة ، و هو أقرب إلى أطراف الحل إلى مكة ، ويقال ،
 بينه و بين مكة أربعة أميال ، و يعرف بمسجد عايشة مجمع البحرين .

يمس شيئاً منهما فإذا انتهى إلى ميقات بلده أحرم بالحج متمتعاً ، و مضى إلى مكة فإذا اللهد بيوت مكة قطع التلبية . فإذا دخل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعاً ، وصلى عند المقام ركعتين . ثم خرج إلى السعى فسعى بين الصفا و المروة سبعاً ، و قصر من شعر رأسه ، وقد أحل من جميع ما أحرم منه من النساء ، و الطيب و غير ذلك إلا الاصطياد لكونه في الحرم . فإذا كان يوم التروية عند الزوال صلى الظهر و العصر وأحرم بالحج ومضى إلى منى و بات بها . ثم غدا منها إلى عرفات فيصلى بها الظهر و العصر ووقف إلى غروب الشمس. ثم أفاض إلى المشعر الحرام فوقف بها تلك الليلة فإذا أصبح يوم النحر غدا منها إلى منى و قضى مناسكه هناك . ثم مضى يوم النحر أو من الغد لا يؤخر ذلك إلى مكة ، و يطوف بالبيت طواف الحج ، ويصلى ركعتى الطواف ، و يسمى ، وقد فرغ من مناسكه كلها ، وحل له كل شيء إلا النساء و الصيد . ثم يطوف طواف النساءأي من مناسكه كلها ، وحل له كل شيء إلا النساء و الصيد . ثم يطوف طواف النساءأي المس يجيزأن ينحره إلا بمنى يوم النحر . فإن لم يتمكن منه كان عليه صيام عشرة أيام ليس يجيزأن ينحره إلا بمنى يوم النحر . فإن لم يتمكن منه كان عليه صيام عشرة أيام الم ينه في الحج " يوم قبل التروية و يوم عرفة ، وسبعة إذا رجع أهله .

و المتمتّع إذا أهل بالحج وجب عليه الهدى فا ن فقده أوفقد ثمنه جاز له أن ينتقل إلى الصوم، و إنكان واجداً له في بلده غير أنّه إذاكان واجداً له لم يجز له إخراجه إلا يوم النحر فا ن ذبح قبله لا يجزيه .

وإذاصام بعد أيّامالتشريق بكونأداء ولا يسمنّى قضاءلاً ننّه لادليل عليه، ويستقرُّ الهدى فيذمّته بهلال المحرَّم .

إذا أحرم بالحج ولم يكن صام. ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم فان مات وجب أن يشترى الهدى من تركته من أصل المال لأ نه دين لله عليه ، و قدقلنا : إنه يستقر الهدى في ذمّته بهلال المحرم فإن عاد إلى وطنه قبل الهلال ولم يصم الثلاثة لابمكة ولا في طريقه صام العشرة في وطنه الثلاثة متتابعة ، و السبعة إن شاء متنابعة و إن شاء متفرقة . فإن تابع العشرة كان أفضل . فإن مات بعد تمكّنه من الصيام كان على وليه أن يصوم عنه أو يتصدق، و إن ماتقبل تمكّنه من الصيام لا يجب ذلك .

و القارن هو الذي يقرن با حرامه بالحج مفرداً سياق الهدى ، و عليه أيضاً أن يحرم من ميقات أهله و يسوق الهدى يشعره من موضع الإحرام يشق سنامه ، و يلطخه بالدم ، و يعلق في رقبته نعلاً كان يصلّى فيه ويسوق معه إلى منى ، ولا يجوز له أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله ، و إن أراد دخول مكة جاز له ذلك لكنه لا يقطع التلبية . وإن أراد الطواف بالبيت لبنّى عند فراغه من وإن أراد الطواف بعقد إحرامه بالتلبية لا نه إن يفعل ذلك كان محلا ويبطل حجته و تصير عمرة ، وقد بيننا أنه ليس له أن يحل حتى يبلغ الهدى محله من يوم النحر ثم يقضى مناسكه كلّها من الوقوف بالموقفين و المناسك بمنى ثم يعود إلى مكة و يطوف بالبيت مناسكه كلّها من الوقوف بالموقفين و المناسك بمنى ثم يعود إلى مكة و يطوف بالبيت شيء أحرم منه ، و عليه العمرة بعد ذلك ، و المتمتع يسقط عنه فرض العمرة لا نها دخلت في الحج ، و المفرد عليه ما على القارن سواء لا يختلف حكمها في شيء من مناسك دخلت في الحج ، و إنما يتمينز القارن بسياق الهدى فقط ، ولا يجوز لهما معاً قطع التلبية إلا بعد الزوال من يوم عرفة ، و ليس عليهما الهدى ، و يستحب لهما الا تضحية و إن بعد الزوال من يوم عرفة ، و ليس عليهما الهدى ، و يستحب لهما الا تضحية و إن لم تكن واحبة .

\$(فصل: في ذكر المواقيت وأحكامها)\$

لا ينعقد الإحرام إلا من المواقيت التي وقتها رسول الله عليه ، ومتى أحرم قبل الميقات لم ينعقد إحرامه و يحتاج إلى استينافه من الميقات إلا أن يكون قد نذر ذلك فا ينه يجب عليه الوفاء به و يحرم من المواضع الذي نذر ، وروي جواز الإحرام قبل الميقات لمن أراد عمرة رجب وقدقارب بعضه ليحصل له بذلك ثواب عمرة (١).

و متى منع مانع من الأحرام عندالميقات فأذا زال المنع أحرم من الموضع الذي انتهى إليه .

⁽۱) روى في الكافي ج ٤ ص ٣٢٣ باب من أحرم دون الوقت الرقم ٩ عن عمار عن أبى الحسن عليه السلام قال ؛ سألته عن الرجل بجيء معتمراً عمرة رجب فيدخل عليه هلالشعبان قبل أن يبلغ الوقت نيحرم قبل الوقت و يجعلها للرجب أويؤخر الاحرام إلى المقيق، ويجعلها لشعبان؟ قال ، يحرم قبل الوقت فيكون لرجب لان لرجب فضله وهو الدى توى قال المحلسي حرحمه في الذي توى : أى كان مقصوده أدراك فضل رجب أو المدار على النية إلى الاحرام

ومن أحرم قبل الميقات وأصاب صيداً لم يكن عليه شيء ، ومن أخر إحرامه عن الميقات متعمداً أو ناسياً وجب عليه أن يرجع فيحرم منه إن أمكنه و إن لم يمكنه الرجوع لضيق الوقت وكان تركه عامداً فلا حج له ، وقد قيل : إنه يجبره بدم ، وقد تم حجه ، و إن كان تركه ناسياً فأحرم من موضعه فا ن دخل مكة و ذكر أنه لم يحرم ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات لضيق الوقت أو الخوف فا إن أمكنه الخروج إلى خارج الحرم خرج و أحرم منه و إن لم يمكنه أحرم من موضعه وليس عليه شيء .

و المواقيت الّتي وقدّتها رسول الله عَيْمَالَ خمسة : لأهل العراق و من حج على طريقهم انعقيق ، وله ثلاثة مواضع : أو لها المسلخ (١) و هو أفضلها ، و ينبغى ألاّيؤخر الإحرام منها إلّا لضرورة ، و أوسطه غمرة (٢) ، و آخره ذات عرق ، ولا يجعل إحرامه من ذات عرق (٢) إلّا لضرورة أوتقيّة ، ولا يتجاوز ذات عرق إلاّ محرماً .

و وقت لأهل المدينة ، و من حج على طريقهم الحليفة ، و هو مسجد الشجرة مع الاختيار ، و عند الضرورة الجحفة ، ولا يجوز تأخيره عن الجحفة ، و من خرج على طريق المدينة كره له أن يرجع إلى طريق العراق ليحرم من الميقات العقيق (٤) . ووقت لأهل الشام الجحفة و هي المهيمة (٥) ولا هل الطايف قرن المنازل (٢) و

⁽١) والمسلخ بفتح الميم و كسرها ؛ أول وادى المقبق من جهة المراق ، و ظبته بعض اللغويين بالحاء المهملة .

⁽٢) غمرة ، وهو مكان بينه و بين المقيق أربعة وعثرون ميلا .

⁽٣) ذات عرق ، أول تهامه و آخر المقبق و هو عن مكه ناحواً من مرحلتين مجمع البحرين .

⁽٤) العقيق ، وهو مكان دون المسلخ بستة أميال مما يلي الدراق .

⁽ه) المهيمة عيقات أمل الشام و أهل المنرب ، و هي أحد المواقيب التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله ، و أرض مهيمة ، مبسوطة ، و بها كانت تعرف علما ذهب السيل بأهلها سمنت جعفة مجمم .

 ⁽٦) قال في المجمع : و القرن : موضع و هو ميقات أهل نجد ، ومنه أويس القرئي ، و
 يسمى أيضاً قرن المنازل .

لأهل اليمن يلملم ، وقيل : الململم .

و من كان منزله دون هذه المواقيت إلى مكّة فميقاته منزله ، وأبعد هذه المواقيت إلى مكّة ذوالحليفة لا تنها على ميل من المدينة ، و بينها و بين مكّة عشرة مراحل ، و بعدها الجحفة يليها في البعد ، و الثلاثة الأخر : يلملم و قرن المنازل وذات عرق على مسافة واحدة ، ولا خلاف أن " هذه المواقيت تثبت توقيفاً إلا ذات عرق فا إن " في ذلك خلافاً بين الفقهاء وعندنا أنها تثبت سنة .

كل من مر على ميقات وجب عليه أن يهل منه ، ولا يلزمه ميقات أهل بلده بلاخلاف فإن قطع الطريق بين الميقاتين أوعلى طريق البحر نظراً إلى ما يغلب في ظنه أنه يحاذى أقرب المواقيت إليه فيحرم منه .

و المواقيت في الحج على اختلاف ضروبه ، و العمرة المفردة على حد واحد بلاخلاف .

وقد قلنا: إن من أراد الحج أو العمرة أحرم من الميقات فا إنجازه محلاً رجع إليه مع الإمكان ، وكذلك إن جازه غير مريد للحج ولا العمرة . ثم تجددت له نية الحج أو العمرة رجع إليه فأحرم منه مع الإمكان فا إن لم يمكنه أحرم من موضعه.

المجاور بمكّة إذا أراد الحج أو العمرة يخرج إلى ميقات أهله إن أمكنه فإن لم يمكنه خرج إلى حارج الحرممع الإمكان ، ولا يتغيّر الميقات بتغيّر البنيان وخرابها و ابتنائها في غير موضعها ، و من جاء إلى الميقات ولم يتمكّن من الإحرام لمرض أوغيره أحرم عنه وليّه وجنّبه ما يجتنبه المحرم وقد تم إحرامه .

الحايض و النفساء إذا جاء إلى الميقات اغتسلا و أحرما منه وتركا صلاة الإحرام و تجر د الصيان من فخ إذا أريد الحج بهم و يجتنبون ما يجتنبه المحرم ، ويفعل بهم جميع ما يفعل به .

و إذا فعلوا ما يجب فيه الكفّارة كان على أوليائهم أن يكفّروا عنهم . فا ن كان الصبي لا يحسن التلبيّة أولا يتأتّى له لبّى عنه وليّه ، وكذلك يطوف به ، و يصلى عنه إذا لم يحسن ذلك ، و إن حج بهم متعتّعين وجب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغاراً و

إن كانوا كباراً جاز أن يؤمروا بالصيام وينبغي أن يوقفوا بالموقفين معا ويحضرواالمشاهد كلّها ، و يرمى عنهم و يناب عنهم في جميع مايتولّاه البالغ بنفسه ، و إذا لم يوجد لهم هدى ، ولا يقدرون على الصوم كان على وليسهم أن يصوم عنهم .

\$(فصل: في ذكركيفية الاحرام) ♦

الإحرام ركن من أركان الحج أوالعمرة من تركه متعمداً فلاحج له وإن تركه ناسياً كان حكمه ماذكرناه في الباب الأول إذا ذكر فا ن لم يذكر أصلاً حتمى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجمه أوعمرته ولا شيء عليه إذا كان قدسبق في عزمه الإحرام.

و متى أراد أن يحرم متمتعاً فإن انتهى إلى الميقات تنظف وقص أظفاره وأخذ شيئاً من شاربه ولا يمس شعر رأسه ، ولا يزيل الشعر من جسده و تحت إبطيه و إن تنظف أو أطلى قبل الإحرام بيوم أو يومين إلى خمسة عشر يوماً كان جايزاً ، و إعادة ذلك في الحال أفضل .

و يستحب له أن يغتسل عند الإحرام فا نام يجد ماءً تيمنّم ويلبس ثوبى إحرامه يأتزر بأحدهما و يتوشّح بالآخر أو يرتدى به ، و يجوز أن يغتسل قبل الميقات إذا خاف عوز الماء وأن يلبس قميصه وثيابه . فا ن انتهى إلى الميقات نزع ثيابه ولبس ثوبى إحرامه ، و إن لبس الثوبين من موضع الاغتسال كان أيضاً جايزاً ، وإن وجد الماء عند الأحرام أعاد الغسل استحباباً .

ومن اغتسل بالغداة أجزأه غسله ليومه أي وقت أحرم فيه ،وكذلك إذا اغتسل أو لل الليل أجزأه إلى آخر الليل مالمينم . فا ن نام استحب له إعادة الغسل إلا أن يكون عقد الاحرام بعد الغسل .

و إذا اغتسل للإحرام . ثم أكل طعاماً لا يجوز للمحرم أكله أولبس ثو بالا يجوز لبسه استحب له إعادة الغسل .

و يجوز للمحرم أن يلبس أكثر من ثوبى إحرامه ثلاثة أو أربعة أوما زاد يتلقى بذلك الحر" أو البرد، و يجوز أيضاً أن يغيّر ثيابه و هو محرم، فا ذا دخل مكّة و أراد الطواف طاف في ثوبيه اللذين أحرم فيهما، و فضل الأوقات الّتي يحرم فيها عند

الزوال ، و يكون ذلك بعد فريضة الظهر فا ن اتفق أن يكون في غير هذا الوقت جاز. و الأفضل أن يكون عقيب فريضة فا ن لم يكن وقت فريضة صلّى ست ركعات من النوافل و أحرم في دبرها ، فا نلم يتمكّن من ذلك أجزأته ركعنان يقرأ في الأولى منهما بعد التوجّه الحمدوقل يا أيها الكافرون ، و في الثانية الحمد وقل هوالله أحد ثم يحرم عقيبهما بالتمتع بالعمرة إلى الحج فيقول: اللّهم إنها أريدماا مرت بهمن التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنة نبيتك عمليا في عرض لي عارض يحبسني فحلني بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنة نبيتك عمليا في نو عرض لي عارض يحبسني فحلني وجسدي وبشرى من النساء و الطيب و الثياب أبتغي بذلك وجهك و الدار الآخرة ، و إن كان مفرداً في أريد ما أمرت به من الحج قارناً ، و إن كان مفرداً في ذلك .

و من أحرم من غير صلاة أو غسل كان إحرامه منعقداً غير أنَّه يستحبُّ له إعادة الاحرام بصلاة و غسل.

و يجوز أن يصلّى صلوة الإحرام أي " وقت كان من ليل أو نهار مالم يكن وقت فريضة قد تضيّق فإن تضيّق الوقت بدء بالفرض . ثم "بصلاة الإحرام ، و إن كان أولّ الوقت بدء بصلاة الاحرام ثم "بصلاة الفرض .

و يستحب له أن يسرط في الاحرام إن لم يكن حجة فعمرة و أن يحله حيث حبسه سواء كانت حجته تمتماً أوقراناً أو إفراداً و كذلك في إحرام العمرة لا يسقط عنه فرض الحج في العام المقبل فا ن من حج حجة الإسلام فاحضر لزمه الحج من قابل و إن كان تطوعاً لم يلزمه ذلك ، و يجوز أن يأكل لحم الصيد و ينال النساء ، و يشم الطيب بعدالا حرام مالم يلب فا ذالبا حرام عليه جميع ذلك لأن الإحرام لا ينعقد تطوعاً إلا بالتلبية أو سياق الهدى أو الإشعار أوالتقليد فا نه إذا فعل شيئاً من ذلك فقدا نعقد إحرامه ، و الاشعار أن يشق سنام البعير من الجانب الأيمن فا ن كانت بدناً كثيرة جاز له أن يدخل بين كل بدنتين و يشعر أحدهما من الجانب الأيمن ، والا خرى من الجانب الأيسر و يشعرها وهي باركة و ينحرها وهي قائمة ، و يكون التقليد بنعل قد صلى فيه

ولا يج وزالا شعار إلّا في البدن .

و أمَّا البقر والغنم فليس فيهما غير التقليد .

و إذا أراد المحرم أن يلبتى فإن كان حاجاً في طريق المدينة فالأفضل أن يلبى إذا أتا البيداء عند الميل إن كان راكباً ، و إن لبتى من موضعه كان جايزاً .

و الهاشى يجوز له أن يلبّى من موضعه على كلّ حال ، و إن كان على غيرطريق المدينة لبتّى من موضعه إنشاء و إن مشى خطوات . ثمّ لبنّا كان أفضل . و التلبية فريضة و رفع الصوت بها سننّة مؤكّدة للرجال دون النساء .

والمفروض الأربع تلبيات: وهي قولك: لبنيك اللهم لبنيك إن الحمد والنعمة لك و الملك لا شريك لك لبنيك، و ما زاد عليها سنة و فضيله، و أفضل ما يذكره في التلبية الحج و العمرة معاً فإن لم يمكنه لتقية أوغيرها واقتصر على ذكرالحج فل فأ ذا دخل مكه طاف و سعى و قصر و جعلها عمرة كان أيضاً جايزاً، و إن لم يذكر لاحجاً ولا عمرة و نوى التمتع جاز، و إن لبني بالعمرة و حدها و نوى التمتع كان جايزاً، وإذا لبني بالتمتع ودخل مكة وطاف وسعى ثم "لبني بالحج قبل أن يقصر بطلت متعته وصارت حجة مبتولة إذا فعل ذلك متعمداً، وإنفعله ناسياً مضى فيما أخذ فيه و تمتع متعته.

ومتى لبنّى بالحج مفرداً و دخل مكّة فطاف و سعى جاز له أن يقصّر و يجعلها عمرة مالم يلب بعد الطواف فا ن لبنّاً بعده فليس له متعة ومضى في حجنّه .

و متى نوى العمرة ولبتى بالحج أو نوى الحج ولبتى بالعمرة أو نواهما و لبتى بأحدهما أو نوى أحدهما ولبتى بهما كان ما نواه دون ما تلفظ و إن تلفظ به وام ينو شيئاً لم ينعقد إحرامهكل هذا لاخلاف فيه .

إذا أحرم منهما ولم ينو شيئاً لا حجّاً ولا عمرة كان مخيّراً بين الحجّ والعمرة أيسهما شاء فعل إذاكان في أشهر الحجّ ، و إنكان في غيرها فلاينعقد إحرامه إلّا بالعمرة وإن أحرم وقال : إحراماً كا حرام فلان .

فا إن علم بما ذا أحرم فلان من حج أو عمرة قران أو إفراد أو تمتم عمل عليه

و إن لم يعلم ذلك بأن يهلك فلان فليتمتّع احتياط للحج والعمرة، وإنّما قلنا: بجواز ذلك لا حرام أمير المؤمنين عليد السلام حين جاء من اليمن و قال: إهلالا كا هلال نبيتك، و أجازه النبي مَلِيُواللهُ و إن بان له أن فلاناً ماأحرم أصلاً كان إحرامهموقوفاً إن شاء حج و إن شاء اعتمر.

ومن احرم ونسى بما ذا أحرم كان بالخيار إن شاء حج وإن شاء اعتمر لأنه لوذكر أنه أحرم بالحج جاز له أن يفسخ و يجعله عمرة على ماقد مناه ، متى أحرم بهما فقد قلنا : إنه لا يصح و يمضى في أيهما شاء ، وكذلك إن شك هل أحرم بهما أو بأحدهما؟ فعل أيهما شاء .

و يستحب للمحرم التلبية في كل حال قائماً وقاعداً وراكباً و ماشياً و عند الصعود و النزول، و في جميع الأحوال ليلاً كان أو نهاراً بلاخلاف طاهراً أوجنباً و ينبغي ألاّ يتخلّل بين التلبيات الأربعكلام فا ن سلم عليه جازأن يرد الجواب.

و يستحب الإكثار من قول: لبيك ذى المعارج لبيك، وتلبية الأخرس تحريك لسانه و إشارته بالإصبع، ولا يقطع المتمتّع التلبية إلا إذا شاهد بيوت مكّة، وإن كان قارناً أو مفرداً قطعها يوم عرفة عند الزوال، و إن كان معتمراً قطعها إذا وضعت الإبل أخفافها في الحرم. فإن كان المعتمر خرج من مكّة ليعتمر قطعها إذا شاهد الكعبة.

\$(فصل: فيما يجب على المحرم اجتنابه)\$

قدبينا أن الاحرام لاينعقد إلا بالتلبية أو الاشعار أوالتقليد . فا ذا عقده بشيء من ذلك حرم عليه لبس المخيط من الثياب ، و يحرم عليه و طيء النساء و مباشر تهن بسهوة ، و يحرم عليه العقد عليهن لنفسه و لغيره فمتى عقد على إمرأة لنفسه أو لغيره كان العقد باطالاً ، ولا يجوز له أن يشهد أيضاً على عقد فا ن شهد لم يفسد بذلك العقد لأن العقدليس من شرطه الشهادة عندنا فا ن أقام الشهادة بذلك لم يثبت بشهادة النكاح إذا كان تحملها وهو محرم إذا حصل العقدوأشكل الأمرفلم يعلم هل كان في حال الاحرام أو في حال الحلال ؟ فالعقد صحيح ، و الأحوط تجديد العقد .

فان كان اختلفا فقال الزوج: عقدت حلالاً ، و قالت المرأة كنت محرماً . فالقول قول الرجل لأنه أعرف بحال نفسه ، وهو مد عية في كونه محرماً فعليها البينة ولا يلزمه البينة لأنها أقرات له بالعقد واداعت عليه ما يفسده فاحتاجت إلى بينة .

فا ن ادّعت المرأة أنها كانت محرمة وأنكر الرجلكان الحكم مثل ذلك لأ نها أقر ت بالعقد وادّعت ما يفسده فاحتاجت إلى بيّنة فا ن ادّعى الرجل أنّه كان محرماً وادّعت هي أنّه كان محلاً فعلى الرجل البيّنة لا نّه أقر العقد وادّعى ما يفسده ليسقط عن نفسه فرض الزوجية من المهر وغيره فعليه البيّنة غيرأنه يحكم عليه بتحريم وطنها لا نّه أقر " بأن ذلك حرام عليه .

و أمَّا المهر فا نَّه يلزمه نصفه إنكان قبل الدخول و إنكان بعده ازمهكله .

إذا وكلّ محرم محلاً في النكاح فعقد له الوكيل فا ن كان ذلك في حال إحرام الموكّل كان العقد فاسداً ، و إن كان ذلك بعد أن تحلّل الموكّل صح النكاح لأن العقد وقع في حال الإحلال .

و يكره للمحرم أن يخطب إمرأة للعقد، وكذلك إن كانت هي محرمة و هو محل ".

إذا وطىء العاقد في حال الإحرام لزمه المهر فا من كان قدسمًا لزمه ماسمتى ، و إن لم يكن قدسمتى لزمه مهر المثل و يلحق به الولد ، و يفسد حجّه إن كان قبل الوقوف بالموقفين و تلزمها العدّة و إن لم يدخل بها لم يلزمه شيء من ذلك ، ولا بأس أن يراجع إمرأته وهو محرم سواء طلّقها في حال الحلال أوفي حال الإحرام .

فا ذا تزو ج إمرأة وهومحرم فر ق بينهما ولا يحل له أبداً إذا كان عالماً بتحريم ذلك فا ن لم يكن عالماً به جاز له أن يعقد عليها بعد الإحلال .

والمحرم إذا عقد لغيره كان العقد فاسداً . ثم ٌ نظر فيه فا مِنكان المعقود له محرماً أو دخل بها لزم العاقد بدنة .

و يجوز مفارقة النساء بساير أنواع الفرقة .

و يجوز له شراء الجواري غير أنَّه لايجوز الاستمتاع بهن".

و يحرم عليه الطيب على اختلاف أجناسه ، و أغلظها خمسة أجناس المسك و العنبر و الزعفران و العود ، وقد ألحق بذلك الورس (١) ، و أمّا خلوق الكعبة فإنّه لابأش به .

و يحرم عليه التطيب بالطيب و أكل طعام يكون فيه شيء من الطيب و مسد ومباشر ته فإن اضطر" إلى أكل طعام يكون فيه طيب أكله وقبض على أنفه .

ولا بأس بالسعوط و إن كان فيه طيب عند الحاجة إليه .

و إذا أصاب ثوبه طيب أزاله .

و إذا اجتاز في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء .

فا ن باشره بنفسه أمسك على أنفه منه، ولا يمسك على أنفد من الروائح الكريهة .

و أمَّا الرياحين الطيّبة فمكروه استعمالها غير أنّها لاتلحق في الخطر بماقد أمناه، ولا يجوز له الصيد ، ولا الإشارة إليه ، ولا أكل ماصاده غيره ولا ذبح شيء من الصيد فا ن ذبحه كان حكمه حكم الميتة لايجوز لا حد الانتفاع به .

وأفضل ما يحرم فيه من الثياب ماكان قطناً محضاً فا نكانت غير بيضكان جايزاً إلا إذاكانت سوداً فا نته لا يجوز الإحرام فيها أويكون مصبوغة بصبغ فيه طيب مثل الزعفران والمسك وغيرهما ، وإذا صبغ صبغ فيه طيب وذهبت را يحته لم يكن به بأس ، وكذلك إن أصاب ثوبه طيب وذهبت را يحته جاز الإحرام فيه .

و يكره الا حرام في الثياب المصبوعة مثل المعصفر ، وما أشبهه لأجلالشهرة ، و ليس ذلك بمحظور ، وكل ما تجوز الصلوة فيه من الثياب يجوز الإحرام فيه ، ومالا تجوز الصلوة فيه لا يجوز الإحرام فيه مثل الخز المغشوش بوبر الأرانب و الثعالب والابريسم المحض وغير ذلك ،

ولا ينبغي أن يحرم إلَّا في ثياب طاهرة نظيفة فا إن توسُّخت بعد الإحرام فلا

⁽¹⁾ الورس؛ صبغ يتخذ منه الحمرة للوجه؛ وهو كذاك نبات كالسمسم ليس إلاباليمن. مجمع البحرين.

يغسلها إلا إذا أصابتها شيء من النجاسة ولا بأس أن يستبدل بنيابه في حال الإحرام غير أنه إذا طاف لا يطوف إلا فيما أحرم فيه ، ويجوز أن يلبس طيلساناً له إزرار غير أنه لا يزره على نفسه ، و يكره له النوم على الفرش المصبوغة ، و إذا لم يكن معه ثوبا الإحرام ،و كان معه قباء لبسه مقلوباً ، ولا يدخل يديه في كمى القباء ، ولا يلبس السراويل إلا إذا لم يجده جاز له لبسه ، ويكره له لبس النياب المعلمة بالأبريسم .

ولا يلبس الخاتم للزينة ، و يجوز لبسه للسنّة ، ولا يجوز له لبس الخفّين بل يلبس نعلين . فإن لم يجد النعلين لبس الخفّين عند الضرورة ، وشق ظهر قدمهما ، ولا يلبس الشمشك على كلّ حال .

ويحرم عليه الرفث وهوالجماع وكذلك مباشرتهن وملامستهن بشهوة وتقبيلهن على كل حال ، و يجوز لمسهن من غير شهوة .

و يحرم عليه الفسق ، وهو الكذب والجدال وهوقول الرجل : لاوالله وبلى والله. ولا يجوز له قتل شيء من القمال والبراغيث وما أشبههما ولا ينحسها عن بدنه ، ولا بأس أن ينحس عن نفسه القراد والحلمة .

و يجوز له استعمال الحنيّاء للتداوي ، و يكره ذلك للزينة .

و يحرم على المرأة في حال الإحرام جميع ما يحرّ م على الرجل ، و يحلّ لها ، ما يحلّ لد ، وقد رخّص لها في القميص والسراويل ، و ليسعلبها رفع الصوت بالتلبية ولا كشف الرأس و إحرامها في وجهها .

و يجوز لها أن تستدل على وجهها ثوباً اسد الا و تمنعه بيديها من أن يباشر وجهها أو يخشيه فا ن باشر وجهها الثوب الذي تستد له متعمّدة كان عليها دم .

ولا يجوز لها أن تنتقب.

ولا يجوز لها لبس القفازين (١) ولا شيء من الحلى "التي لم تجر عا دتهابه . فأمّا ما كانت تعتاد لبسه . فلا بأس به غير أنّها لا تظهره لزوجها ، ولا تقصد به الزينة.

⁽١) القفازين يالهم و التشديد ، شيء يعمل لليدين

و يكره لها لبس الثياب المصبوغة المفدمة ، و يجوز لها لبس الخاتم و إن كان من ذهب .

و يجوز للحايض أن تلبس تحت ثيابها غلالة تقى ثيابها من النجاسات ، ويكره ليا الخضاب إذا قاربت حال الاحرام .

و يجوز للرجل و المرأة إذا كانا محرمين أن يكتحال بالسواد إلا عند الضرورة .
و يجوز لهما الاكتحال بغير السواد إلا إذاكان فيه طيب فا ننه لا يجوز على حال .
ولا يجوز للمحرم و المحرمة النظر في المرآة ، ولااستعمال التي فيها طيب قبل أن يصير محرماً إذاكان مما تبقى رائحته إلى بعد الإحرام ، وماليس بطيب يجوز له الادهان بد مالم يلب فا ذالب حرام عليه الا دهان بساير أنواع الدهن إلا عند الضرورة إلى ذلك فيدهن حينئذ ماليس بطيب مثل الشيرج والسمن . فأمّا أكلهما فلا بأس به على كل حال .

الدهن و الطيب إذا زالت رائحته جاز استعماله ، ولا يجوز للمحرم أن يحتجم إلا عند الضرورة ، ولاإزالة شيء من الشعر عن موضعه مادام محرماً . فإن اضطر إلى ذلك بأن يريدأن يحتجم ولايمكنه إلا بإزالة الشعر عن موضعه جاز أن يزيله ولاشيء علمه .

ولا يجوز للمحرم أن يغطّى رأسه فا ن غطّراً وأسه ناسياً ألقى القناع عن رأسه و جدّ د التلبية ، ولا شيء عليه ، ولا بأس أن يغطّى وجهه و يعصّب رأسه عند الحاجة إليه .

ولا يجوز للمحرم أن يظلل على نفسه إلا عند الضرورة ، و يجوز له أن يمشى تحت الظلال ، و يعقد في الخباء و الخيم و البيوت ، و إن كان مزاملاً لعليل ظلل على العليل ولا يظلل على نفسه ، وقد رخص في الظلال للنساء ، والأ فضل تجنبه على كل حال ، و من يشق عليه كشف الظلال فداه بدم و ظلل .

ولا يحث المحرمجلده حكمًا يدميه ، ولا يستاك سواكاً يدمى فاه ، ولا يدلك وجهه ولا رأسد في الوضوء و الغسل لئلًا يسقط شيء من شعره ، ولا يجوز لد قص الأظافر .

و يكره له دخول الحمام فا ن دخله فلا يدلك جسده بل يصب عليه الهاء صباً. و إذا مات المحرم غسال كتغسيل الحلال ، و يكفن تكفينه ، ولا يقر ب شيئاً من الكافور .

> و يكره للمحرم أن يلبنّى من دعاه بل يجيبه بغير التلبية . ولا يحوز للمحرم لبس الصلاح إلّا عند الضرورة .

ويجوز له أن يؤدّ ب غلامه و خادمه وولده غير أنَّه لا يزيد على عشرة أسواط . يجوز للمحرم أن يلبس المنطقة و يستند على وسطه الهميان لا ُنَّه لامانع منه .

\$\pi\$ (فصل: في ذكر الاستيجاد للحج) \$\pi\$

يجوز الاستيجار للحج لن عجز عن القيام بنفسه ، و يجوز استيجاره من الميت و تصح النيابة فيه . ثم ينظر في المستأجر فإن مات بعد ذلك سقط فرضه وإن صلح وجب عليه القضاء بنفسه ، و يلزم الأجرة بالعقد و يستحقها الأجير ، ولا يلزمه أن يرد ما فضل ، وإن نفدت نفقته استحب للمستأجر أن يتمه ، وليس بواجب ذلك عليه و يثاب على فعله من المناسك ، ولا يحرم إلا من الميقات فإن شرط عليه أن يحرم قبل الميقات لم يلزمه ذلك لا ته باطل .

و متى فعل من محظورات الإحرام ما يلزمه به كفّارة كان عليه في مالهمن الصيد واللباس و الطيب ، وإن أفسد الحجنَّة وجب عليه قضاؤها عن نفسه و كانت الحجنَّة باقية عليه . ثم ينظر فيها فإن كانت معينّة انفسخت الإجارة ، و لزم المستأجر أن يستأجر من ينوب عنه فيها ، و إن لم تكن معينّة بل يكون في الذمّة لم ينفسخ ، و عليه أن يأتى بحجنّة الخرى في المستقبل عمن استأجره بعد أن يقضى الحجنة التي أفسدها عن نفسه ولم يكن للمستأجر فسخ هذه الإنجارة عليه ، و الحجنّة الا ولى مفسودة لا تجزى عنه و الثانية قضى بها عن نفسه ، و إنّما يقضى عن المستأجر بعد ذلك على ما بيناه .

و إذا استأجره لا يخلو من أن يقول: استأجرتك لتحج عنى في هذه السنة فإن قل: هذا فقد عين السنة فلا تصح الاجارة إلابعد أن يكون الأجير على صفة بمكنه التلبس بالإحرام في أشهر الحج . فإن لم يمكنه ذلك بطل عقد الإجارة لا ته عقد على

ما لا يصح". فا ذا عقد على وجه يصح منه الإحرام في أشهر الحج صح فا ن خالف و خرجت السنة ولم يحرم انفسخت الاجارة لأن الوقت الذي عينه فقد فات.

و إن استأجره بحجة في الذمّة بأن يقول: استأجرتك على أن تحج عنى صح العقد و اقتضى التعجيل في هذا العام، و إن شرط التأجيل إلى عام أو عامين جاز فا ذا وقع مطلقاً فانقضت السنة قبل فعل الحج لم تبطل الإجارة لأن الإجارة في الذمّة لا تبطل بالتأخير، وليس للمستأجر أن يفسخ هذه الإجارة لمكان التأخير فإذا أحرم في السنة الثانية كان إحرامه صحيحاً عمن استأجره.

إذا استأجر اثنان رجالاً ليحج عنهما فأحرم عنهما لم يصح إحرامه عنهما ، ولا عن واحد منهما لأن حجة واحدة لا يكون عن نفسه و ليس أحدهما أولى بها من صاحبه ، ولا ينعقد عن نفسه لأنه ما نواها عن نفسه و انقلابها إليه لا دليل عليه . فإن أحرم الأجير عن نفسه و عمس استأجره لا ينعقد أيضاً عنهما ولا عن واحد منهما لما قلناه أولاً ، و إذا احصر الأجير كان لد التحلّل بالهدى ولا قضاء عليه لأنه لا دليل داللة على وجوبه عليه ، و المستأجر على ما كان عليه إن كان متطوعاً كان بالخيار ، و إن كان وجب عليه حجة الإسلام لزمه أن يستأجرمن ينوب عنه غيرأنه يلزم الأجير أن يرد بمقدار ما بقى من الطريق أو يضمن الحج فيما يستأنفه و يتولاه بنفسه .

إذا مات الأجير فا نكان قبل الإحرام وجب على ورثته أن يرد وا جميع ما أخذ ولا يستحق شيئاً من الأجرة لأنه لم يفعل شيئاً من أفعال الحج ، و إن كان بعد الإحرام لا يلزمه شيء و أجزت عن المستأجر ، و سواء كان ذلك قبل استيفاء الأركان أو بعدها قبل التحلّل أو بعده ، و على جميع الأحوال لعموم الخبر في ذلك هذا إذا استأجر على أن يحج عنه و أطلق .

و إن استأجره على أن يحج عنه مثلاً من بغداد أو خراسان بأن يقطع المسافة إلى الميقات استحق الأُجرة بمقدار ما قطع من المسافة .

إذا استأجره على أن يحج عنه من بغداد فجاء الميقات فأحرم بالعمرة عن نفسه صحت فإذا تحلّل منها و أحرم بالحج عن مستأجره فا إن كان رجع إلى الميقات أجزأه

و إن لم يرجع مع تمكنه من الرجوع لم يجزه ، و إن لم يمكنه الرجوع أجزأ عن المستأجر ، ولا يلزمه دم ، ولا يجب عليه رد" شيء من الأنجرة لأئنه لا دليل عليه .

إذا استأجر رجلاً لنسك لم يخل من ثلاثة أحوال: إمّا أن يستأجره ليقرن عنه أو يفرد أو يتمتّع . فا إن استأجره للقران وقرن صح لا نه استأجره له ، وقد بيناكيفية القران ، والهدى الذى يكون به قار تا يلزم الا جير لأن إجارته تضمّنه . فإن شرط الهدى على المستأجر كان جايزاً . فإن خالفه و تمتّع كان جايزاً لا نه عدل إلى ما هو أفضل ، و يقع النسكان معاً عن المستأجر فإن أفرد لم يجزه لا نه لم يفعل ما استأجره فيه ، وإن استأجره ليتمتّع ففعل فقد أجزأه ، و يلزم دم المتعة الأجيرلا نه من متضمّن العقد إلا أن يشرط المستأجر على نفسه ذلك فيجزى عنه ، وإن خالفه إلى القران لم يجزه لا نه لم يفعل من استأجره فيه .

و إن استأجره ليفرد فتمتع أو قرن أجزأه لأ ثله عدل إلى الأفضل ، و أتى بما استوجر فيه و زيادة . إذا أوصى أن يحج عنه حجلة واجبة من نذر أو قضاء أوحجلة الإسلام فلا يخلو إمّا أن لا يعيلن الأجير و الأجرة أو يعيلنهما معاً أويعيلن الأجير دونالا جرة . فإن أطلق ولم يعيلن الأجير ، ولاالا جرة فقال : حجلوا عنلى أوأحجلوا عنلى إنساناً فا ينه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه من الميقات .

و إن عين الأجير و الأجرة معاً فقال: أحجلوا عنلى فالانا بمائة فا يله يعطى من التركة الجرة مثله من الميقات، و ما زاد عليه فهو وصيلة. فا ن قام بالحج وجب له ما وصلى به ، و إن لم يقم بالحج لم يستحق من هذه الوصيلة شيئاً لا تله وصلى به بشرط قيامه بالحج ، ولا فرق بين أن يكون وارثاً أو غير وارث.

وإنعين الأجير دون الأجرة فقال: أحجّوا عنتى فلاناً، ولم يذكر مبلغ الأجرة فا ننه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه. فإن رضي الأجير بذلك، و قام به لم يكن للولى العدول عنه إلى غيره لأنه مخالفة للوصية، و إن لم يقبل ذلك ولم يقم به كان على الولى أن يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه.

و كذلك الحكم إن كانت الوصيَّة بحجَّة تطوُّ ع إِلَّا أَنَّ الواجب يكون منأصل

المال ، و النطوع من الثلث . إذا أوصى بشيء من ما له للحاج فرق فيهم ، و الأفضل أن يعطى الفقراء لا تُنبم أحوج ، و إن أعطى الأغنياء و الفقراء معاً كان جايزاً لا أن الاسم يتناولهم .

إذا قال الغيره: حج عنسى بما شئت لم تنعقد الإجارة لأنه لم يسم العوضفان حج عنه وجب له أجرة المثل و صحت الحجة عن المستأجر.

و كذلك الحكم إن قال : حج عنى بنفقتك أوما تنفق سواء ، وإذا قال : حج عنى او اعتمر بمائة فالإجارة باطلة لان العمل مجهول وإن حج أو اعتمر وقع عمن حج عنه لأنه أذن له فيه ، و لزمه أجرة المثل ، ولا يستحق المسمى لفساد العقد . و إن قلنا : إن العقد صحيح ، و يكون مخيراً في ذلك كان قويا .

فا ن قال : من حج عنسى فله مائة صح ذلك ، و كان ذلك جعالة لا المجرة. فإ ذا فعل الحج استحق المائة .

و إن قال : أو ّل من يحج عنني فله مائة كان ذلك صحيحاً .

إذا قال : من حج عنتى فله عبد أو دينار أو عشرة دراهم كان ذلك صحيحاً ، و يكون مخيسًراً في ذلك كله ، و متسى حج استحق واحداً من ذلك ، ويكون المستأجر بالخيار .

من كان عليه حجة الإسلام و حجة النذر لم يجز أن يحج أو لا إلا حجة الإسلام. فإن حج بنية النذر وجب عليه حجة الإسلام ولا ينقلب. فإن كان معضوباً لا يقدر أن يركب استأجر من يحج عنه كان إحرام الأجير كإحرامه لا يحرم بحجة النذر قبل حجة الإسلام فإن استأجر ليحج النذر قبل حجة الإسلام فإن استأجر ليحج عنه فاعتمر أو ليعتمر عنه فحج لم يقع عن المحجوج عنه سواء كان حياً أو ميتاً ، ولا يستحق شيئاً من الاجرة . فإن استأجره ليحرم عنه من ميقات بلده فسلك طريقاً آخر، و أحرم من ميقاته أجزأه ، ولا يلزمه أن يرد من الاجرة ما بين الميقاتين ، ولا أن يطالب بالنقصان لا نه لا دليل عليه . فإن استأجره للحج و العمرة فأحرمه عنه به ثم أفسده انقلب إليه ولا أجرة له، وكذلك إن فاته الحج بتفريط كان منه فأما إن فاته بغير تفريط

فله أحرة مثله إلى حين الفوات .

و كذلك الحكم في المحصور سواء . إذا كان عليه حجّتان : حجّة النذر وحجّة الا سلام ، و هو معضوب جاز أن يستأجر رجلين يحجّان عنه سنة واحدة ، ويكون فعل كلّ واحده منهما واقعاً بحسب نيّته سبق أولم يسبق ، و ينبغي لمن حج عن غيره أن يذكره في المواضع كلّها فيقول عند الإحرام : اللهم ما أصابني من تعب أو لغوب أو نصب فأجر فلان بن فلان و أجرني في نيابتي عنه ، و كذلك بذكره عند التلبية و الطواف والسعى و الموقفين ، و عند الذبح و الرمى ، وعند المناسك . فا إن لم يذكره وكانت نيّته الحج عنه أجزأه .

و إذا أمره أن يحج عنه بنفسه فليس له أن يستأجر غيره في تلك النيابة فا ن فو من الأمرإليه في ذلك جاز أن يتولاه بنفسه ، و أن يستنيب غيره فيه .

وإذا أخذ حجّة من غيره لم يجزأن يأخذ حجّة اُخرى حتّى يقضى الّتي أخذها ولا يجوز لا حد أن يطوف عن غيره وهو بمكّة إلاّ أن يكون الّذي يطاف عنه مبطوناً لا يقدر على الطواف بنفسه ، ولا يمكن حمله لفقد طهارته ، و إن كان غايباً جاز أن يطاف عنه ،

و من حج عن غيره من أخ أو أب أو قرابة أو أخ مؤمن فل قه يصل فضل ذلك إلى من ينوب عنه ، وله ثواب عمله من غير نقصان ، و من حج عشن وجب عليه الحج بعد موته تطو عا منه سقط بذلك فرضه عن الميت .

و من كان عنده وديعة و مات صاحبها و له ورثة و لم يكن حج حجة الإسلام جاز له أن بأخذ منها بقدر ما يحج عنه و يرد الباقى على ورثته إذا غلب في ظنه أنهم لا يقضون عنه حجة الاسلام . فإن غلب على ظنه أنهم يتولون القضاء عنه لم يجز له أن يأخذ منها شيئاً إلا بأمرهم ، ولا يحج أحد عمن يخالفه في الاعتقاد إلا أن يكون أباه فإن يجوز له أن يحج عنه ويجوز أن تحج المرأة عن غيرها إذا كانت قد حجت حجة الاسلام ، و كانت عارفة ، و إن لم يكن حجت حجة الإسلام لم يجز لها ذلك ولا عن غيرها من النساء .

\$ (فصل: فيحكم العبيدو المكاتبين و المدبرين في الحج)\$

لا يجوز للعبد أن يحرم إلَّا با ذن سيَّده فا إن أحرم بغير إذنه لم ينعقد إحرامه و للسيُّد منعه منه ، ولا يلزمه الهدى ، و إن أذن له . ثمُّ رجع عن الا ذن فا ن علم بالرجوع زال الإذن فا ن أحرم بعد ذلك لم ينعقد إحرامه ، و إن لم يعلم بالرجوع فأحرم بعد الرجوع وقبل العلم به فالأولى أن نقول: ينعقد إحرامه غيرأن للسيدمنعه منه وقد قيل : إنَّه لا ينعقد إحرامه أصلا ، و هكذا الحكم في المدبِّر و المدبِّرة وارمُّ الولد ، والمعتق بعضه لا ينختلف الحكم فيه و الأمة المزو جة لمالكها منعهامن الإحرام و للزوج أيضاً منمها منه ، و المكاتب لا ينعقد إحرامه سواء كان مشروطاً عليه أومطلقاً لأَنَّه إن كان مشروطاً عليه فهو بحكم الرق" ، و إن كان مطلقا ، وقد تحر"ر بعضه فهو غير متعيَّن فا إن ها ياه على أيَّام معلومة معيِّنة يكون لنفسه لا يمتنع أن نقول : ينعقد إحرامه فيها و يصح عجبه فيها بغير إذن سيَّده .

و من أحرم بغير إذن سيَّده . ثمَّ اعتقه قبل الموقفين لم يجزه إحرامه ، و يجب عليه الرجوع إلى الميقات ، والإحرام منه إن أمكنه ، وإن لم يمكنه أحرم منموضعه فا إن فاته المشمر الحرام فقد فاته الحج". فا ن أحرم با نن سيَّده لم يلزمه الرجوع إلى الميقات لأن وحرامه صحيح منعقد ، و إن أدرك المشعر الحرام بعد العتق فقد أدَّرك حجَّة الإسلام ، و إن فاته المشعر فقد فاته الحجُّ و عليه الحجُّ فيما بعد .

و إذا أحرم بغير إذن سيَّده ثمَّ أفسد الحجُّ لم يتعلَّق به حكم لأنَّ إحرامه غير منعقد ، و إن أحرم با إذن سينده و أفسد الحج لزمه القضاء و على سينده تمكينه منه .

و إذا أفسد العبد الحج"، و لزمه القضاء على ما قلناه فاعتقه السيَّد فلا يخلو أن يكون بعدا لوقوف بالمشعر أوقبله ، فا إن كان بعده كان عليه أن يتم هذه الحجَّة ، ويلزمه حجَّة الإسلام فيما بعد وحجَّة القضاء ، ويجب عليه البدأة بحجَّة الإسلام . ثمَّ بحجَّة القضاء .

و كذاك حكم الصبي إذا بلغ وعليه قضاء ولايقضى قبل حجة الإسلام فانأتي

بحجة الإسلام بقى عليه حجة القضاء ، و إن أحرم بالقضاء انعقد بحجة الإسلام ، و كان القضاء في ذمّته ، و إن قلنا : إنّه لا يجزى عن واحد منهما كان قويدًا ، و إن اعتق قبل الوقوف بالمشعر فلا فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبل العتق فا نّه بمضى في فاسده ولا يجزيه الفاسدة عن حجة الإسلام و يلزمه القضاء في القابل ، و يجزيه القضاء عن حجة الإسلام لأن ما أفسده لولم يفسده لكان يجزيه عن حجة الإسلام ، وهذه قضاء عنها .

إذا أحرم العبد با ذن سيّده فباعه سيّده قبل الوقت بالمشعر صح " بيعه فا ن كان المشترى عاملاً بحاله فلا خيار له لا تنه دخل على بصيرة و يملك منه ماكان يملكه منه ولا يجوز للمشتري أن يحلّله كالبايع ، وإن لم يعلم المشترى بذلك و كان إحرامه با ذن سيّده كان له الخيار عليه لا نه لا يقدر على تحليله ، و يكون ذلك نقصاً يوجب الرد"، و إن كان إحرامه بغير إذن سيّده صحة البيع ولا خيار له ، ولا حكم لا حرامه لا نه لم ينعقد على ما بيناه إذا أحرم با ذن مولاه فار تكب محظوراً يلزمه به دم مثل اللباس ، و الطيب ، و حلق الشعر ، و تقليم الا ظفار ، و اللمس بشهوة ، و الوطىء في الفرج أوفيما دون الفرج ، وقتل الصيد أو أكله ففرضه الصيام ، و ليس عليه دم ، ولسيّده منعه منه لا نه فعله بغير إذنه فا ن ملكه سيّده هدياً ليخرجه فأخرجه جاز و إن أذن له فصام جاز أيضاً و إن مات قبل الصيام جاز لسيّده أن يطعم عنه ودم المتعة فسده بالخيار بين أن يهدى عنه أو يأمره بالصيام ، و ليس له منعه من الصوم لا نّه با ذنه دخل فيه .

\$ (فصل : في ذكر حكم الصبيان في الحج)\$

الصبى "الذي لم يبلغ قديبيّناه أنّه لاحج عليه ولا ينعقد إحرامه فا نكان طفلاً لايميّز جاز أن يحرم عنه الولّى ، و إن كان مميّزاً مراهقاً جاز أن يأذن له فيحرم هو بنفسه ، و الولى "الذي يصح " إحرامه عنه وإذنه له : الأب والجد " و إن علا . فا ن كان غيرهم مثل الأخ و ابن الأخ و العم " وابن العم " ، و إن كان وصيّاً أوله ولاية عليه وليه الهو بمنزلة الأب وإن لم يكن وليّاً ولا وصيّاً و يكون أخاً و ابن أخ أو عمّاً

وابن عم فلا ولاية له عليه ، وهو و الأجنبي سواء . فإن تبر ع به عنه انعقد إحرامه والا م له له الله الله عليه بغير تولية ، و يصح إحرامها عنه لحديث المرأة اللهي سئلت النبي عن ذلك .

النفقة الزايدة على نفقته في الحضر يلزم وليَّه دونه ، وكلَّما أمكن الصبيُّ أن يفعله من أفعال الحجُّ فعليه ومالم يمكنه فعلى وليَّه أن ينوب عنه .

أمَّا الإحرام فا ن كان مميِّزاً أحرم بنفسه ، و الوقوف بالموقفين يحضر علىكلُّ حال مميِّزاً كان أوغير مميِّز .

ورمى الجمار إن ميَّز رماها بنفسه ، وإن لم يميِّز رمى عنه وليَّه .

و يستحبُّ أن يترك الحصا في كفُّه ثمٌّ يؤخذ منه .

والطواف وإن كان مميّزاً صلّاهما ، وإن لم يكن مميّزاً صلّى عنه وليّه ، ومن طاف به ونوى الطواف به عن نفسه أجزء عنهما .

وحكم السعى مثل ذلك .

\$(فصل: في ذكر حكم النساء في الحج)\$

الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال و شرايط وجوبه عليهن شرايط وجوبه عليهن شرايط وجوبه على الرجال سواء ، و ليس من شرط وجوبه عليهن وجود محرم ولا زوج ولا طاعة للزوج عليها في حجة الإسلام ، و معنى ذلك أنها إذا أرادت حجة الإسلام فليس لزوجها منعها من ذلك ، و ينبغي أن يساعدها على الخروج معها فإن لم يفعل خرجت مع بعض الثقات من خرجت مع بعض الثقات من المؤمنين .

فا ِن أرادت أن تحج تطو عاً لم يكن لها ذلك ، وكان له منعها منه .

و إن نذرت الحج فا ن كان با ذن زوجهاكان حكمه حكم حجة الا سلام ،وإن كان بغير إذنه لم ينعقد نذرها ، و إن كانت في عدة الطلاق جاز لها أن تخرج في حجة الا سلام سواء كان للزوج عليها رجعة أولم يكن ، و ليس لهاأن تخرج في حجة التطوع إلا في التطليقة البائنة . فأمّا عدة المتوفّى زوجها فا نه يجوز لها أن تخرج على كل حال فرضاً كان أونفلاً .

و إذا حجن المرأة با ذن الزوج حجة الاسلام كان قدر نفقة العضر عليه ، وما زاد لأجل السفر عليها . فا ن أفسدت حجنها بأن أمكنت زوجها من وطيها مختارة قبل الوقوف بالمشعر لزمها القضاء ، وكان في القضاء مقدار النفقة الحضر على الزوج ، وماذاد عليه فعليها في مالها و يلزمها مع ذلك كفارة ، و هي بدنة في مالها خاصة ، و قديبتنا كيفية إحرامها في باب الإحرام ، و إن عليها أن تحرم من الميقات ولا تأخر فا نكانت حايضاً توضات وضوء الصلوة واحتشت واستسفرت و أحرمت إلا أنها لاتصلى ركعتي الإحرام فا ن تركت الإحرام ظناً منها إنها لا يجوز لها ذلك حتى جازت الميقات فعليها أن ترجع إليه ، وتحرم منه مع الإمكان ، و إن لم يمكنها أحرمت من موضعها ما لم تدخلتها خرجت إلى خارج الحرم وأحرمت من هناك فا ن لم يمكنها أحرمت من موضعها أخرمت من موضعها ، وإذا دخلتها خرجت إلى خارج الحرم وأحرمت من هناك فا ن لم يمكنها أحرمت من موضعها ، وإذا دخلت المرأة مكة متمتعة طافت بالبيت وسعت بين الصفا و

المروة و قصرت وقد أحلت من كل مأحرمت منه مثل الرجل سواء. فإن حاضت قبل الطواف انتظرت مابينها و بين الوقت الذي يخرج إلى عرفات فإن طهرت طافت وسعت و إن لم تطهر فقد قضت متعتها ، و يكون حجة مفردة تقضى المناسك كلها . ثم تقضى المعمرة بعد ذلك مبتولة ، و إن طافت بالبيت ثلاثة أشواط . ثم حاضتكان حكمهاحكم من لم يطف فإذا طافت أربعة أشواط ، ثم حاضت قطعت الطواف وسعت وقصرت . ثم أحرمت بالحج ، وقد تمت متعتها فإذا فرغت من المناسك و طهرت تمت الطواف و سعت و أحرمت الطواف و سعت و قصرت قصرت . ثم قصرت وأحرمت بالحج ، وقد تمت متعتها فإذا فرغت من المناسك و طهرت تمت الطواف و سعت و قصرت وأحرمت بالحج ، وقضت المناسك ثم تقضى الركعتين إذا طهرت .

و إذا طافت بالبيت وسعت بين الصفا و المروة و قصرت . ثم أحرمت بالحج ، و خافت أن يجيئها الحيض فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة وطواف النساء جاز لها أن يقد م الطوافين معا و السعى . ثم تخرج فتقضى باقى المناسك وتمضى إلى منزلها فا ن كانت طافت طواف الزيارة و بقى عليها طواف النساء فلا تخرج من مكة إلا بعد أن تقضيه ، و إن كانت طافت منه أربعة أشواط و أرادت الخروج جاز لها الخروج و إن له تتم الطواف .

و يجوز للمستحاضة أن تطوف بالبيت و يصلّى عند المقام وتشهد المناسك كلّها إذا فعلت ما تفعله المستحاضة لا تُنها بحكم الطاهر .

و إذا أرادت الحايض وداع البيت فلا تدخل المسجد بل تودع من أدنى باب من أبواب المسجد و تنصرف .

و إذا كانت المرأة عليلة لاتقدر على الطواف طيف بها وتستلم الأركان و الحجر فا بن كان عليها رحمة كفاها الإشارة ولا تزاحم الرجال، و إن كان بها علّة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليّها وليس عليها شيء، وإن كانت عليلة لاتعقل عند الإحرام أحرم عنها وليّها وجنّبها ما تجنب المحرم، وتم إحرامها، وليس على النساء رفع الصوت بالتلبية، ولا كشف الرأس، و يجوز لها لبس المخيط و رخيّس لها في تظليل المحمل، وليس عليها حلق ولا دخول البيت فا ن أرادت دخول البيت فلتدخله إذا لم يكن زحام، ولا

يجوز للمستحاضة دخول البيت على حال .

444

\$(قصل: في حكم المحصور و المصدود)\$

الحصر عند أصحابنا لا يكون إلَّا بالمرض ، والصدُّ يكون من جهة العدو" ، وعند الفقهاء الحصروالصد"واحد . وهما منجهة العدو"، والمذهبالأول . فا ذا أحرم بحج أو عمرة فحصروه عدو" من المشركين ومنعوه من الوصول إلى الستكان له أن يتحلُّل لعموم الآية . ثمَّ ينظر فا ن لم يكن له طريق إلَّا الَّذي حصر فيه فله أن يتحلَّل بالاخلاف ،و إنكان له طريق آخر فا إن كان ذلك الطريق مثل الّذي صد عند لم يكن له التحلّل لاً ننَّه لافرق بين الطريق الأُولِّل رَ النَّانِي ، و إِن كان الطريق الآخر أطول من الطريق الَّذي صدَّعنه . فا ِن لم يكن له نفقة يمكنهأن يقطع بها الطريق الآخر فله أن يتحلُّل لأنَّه مصدود عن الأوَّل، و إن كان معد نفقة يمكند قطع الطريق الأطول إلَّا أنَّه يخاف إذا سلك ذلك الطريق فاته الحج لم يكن له التحلُّل لأن التحلُّل إنَّما يجوز بالحصر لابخوف الفوات ، و هذا غير مصدود هاهنا فا نتَّه يجب أن يمضي على إحرامدني ذلك الطريق فا إن أدرك الحج جاز وإن فاته الحج لزمه القضاء إن كانت حجمة الإسلام وإنكانت تطوُّعاً كان بالخيار هذا في الحصر العامُّ فأمَّا الحصرالخاصُّ فهوأن يحبس بدين عليه أو غير ذلك فلا يخلوا أن يحبس بحق أو بغيرحق . فا ن حبس بحق بأن يكون عليه دين يقدر على قضائه فلم يقضه لم يكن له أن يتحلُّل لا أنَّه متمكِّن من الخلاص فهو حابس نفسه باختياره ، و إن حبس ظلماً أو بدين لايقدر على أدائه كان له أن يتحلُّل لعموم الآية والأخيار لأنَّه مصدور، وكلُّ من له التحلُّل فلا يتحلُّل إلَّا بيدي ولا يحوز له قبل ذلك .

من أحصر عن البيت وقد وقف بعرفة و المشعر و عن الرمى أينام التشريق فا نه يتحكّل فا ن لحق أينام الرمى رمى و حلق و ذبح ، وإن لم يلحق أمر من ينوب عنه في ذلك فا ذا تمكّن أتى مكّة وطاف طواف الحج وسعى ، وقدتم حجته ولا قضاء عليه إذا أقام على إحرامه وتحكّل كان عليه الحج من على إحرامه وتحكّل كان عليه الحج من

قابل لأنَّه لم يستوف أركان الحجُّ من الطواف وا لسعي .

فأمّا إذا طاف وسعى ومنع من البيت والرمى فقدتم حجّه لأن ذلك من المسنو نات دون الأركان .

و إن كان متمكناً من البيت ومصدوداً عن الوقوف بالموقفين أو عن أحدهما جاز له التحلّل لعموم الآية و الأخبار . فإ نلميتحلّل وأقام على إحرامه حتى فاتد الوقوف فقد فاته الحج ، و عليه أن يتحلّل بعمل عمرة ولا يلزمه دم لفوات الحج و يلزمه القضاء إن كانت حجة الإسلام ، وإن كانت تطوّعا كان بالخيار . وإذا كان مصدوداً عن العمرة جاز له أن يتحلّل مثل الحج سواء ، و متى لم يخف فوات الحج فالأفضل ألا يتحلّل و يبقى على إحرامه . فإذا انكشف العدو مضى على إحرامه و تمام حجة فان ضاف الوقت وآيس من اللحوق تحلّل فإذا أحصر فأفسد حجة فلد التحلّل، وكذلك إن أفسد حجة ثم الحصر كان له التحلّل لعموم الآية والأخبار ، ويلزمه الدم بالتحلّل و بدنة بالإ فساد و القضاء في المستقبل . فإن انكشف العدو وكان الوقت واسعاً وأمكنه الحج قضا من سنته و ليس ههنا حجة فاسدة يقضى في سنتها إلا هذه ، وإن ضاق الوقت ومحلّل و إن فاتد تحلّل من الفاسد فإن زال الحصر والحج لميفت مضى في الفاسد وتحلّل و إن فاتد تحلّل بعمل عمرة و يلزمه بدنة الإفساد ولا شيء عليه للفوات و وتحلّل و إن فاتد تحلّل بعمل عمرة و يلزمه بدنة الإفساد ولا شيء عليه للفوات و القضاء من قابل على ما يبناه .

و إنكان العد و باقياً فله التحلّل فا ذا تحلّل لزمه الدم التحليل أوبدنة للا فداد و القضاء من قابل ، وليس عليه أكثر من قضاء واحد، وإذا لم يجد المحصر الهدى أولايقدر على ثمنه لا يجوز له أن ينتقل إلى بدل من الصوم أوالا طعام لا تنه لادليل على ذلك ، و أيضاً قوله « فا ن الحصر تم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » (١) فمنع من التحلّل إلى أن يهدى و يبلغ الهدى محلّه وهو يوم النحر ولم يذكر البدل فا ذا أراد التحلّل من حصر العدو فلا بد فيه من نيّة التحلّل قبل الدخول فيه ، وكذلك إذا الحصر بالمرض .

⁽١) البقرة ١٩٦٠

ومتى شرط في حال الإحرام أن يحلّه حيث حبسه صح ذلك ، ويجوز له التحلّل. ولا بد أن يكون للشرط فايدة مثل أن يقول: إن مرضت أو تفنى نفقتى أو فاتنى الوقت أيضاً أوضاق على أو منعنى عدو أو غيره . فأمّا إن قال: إن تحلنى حيث شئت فليس له ذلك . فإذا حصل ماشرط فلا بد له من الهدى لعموم الآية .

إذا أحرموا و صدّ هم العدو" لم يخل أن يكونوا مسلمين أو مشركين فا ن كان العدو مسلماً كالأكراد و الأعراب و أهل البادية فالأولى أن يتركوا قتالهم و ينصرفوا إلا أن يدعوهم الإمام أو من نصبه الإمام إلى قتالهم ، وإن كان العدو مشركاً لم يجب على الحاج قتالهم لأن قتال المشركين لا يجب إلا بإذن الإمام أو الدفع عن النفس و الاسلام و ليس هاهنا واحد منهما ، و إذا لم يجب فلا يجوز أيضاً سواء كانوا قليلين أو كثيرين أو المسلمون أكثر أو أقل ، و متى بداءهم بالقتال جاز لهم قتالهم فا ن لبسوا جنة القتال كالجباب و الدروع و الجواشن و المخيط فعلى من فعل ذلك الفدية لعموم الأخدار .

فان قتلوا نفساً و أتلفوا أموالاً فلا ضمان عليهم في نفس ولامال و إن كان هناك صيد قتلوه فا ن كان لا هل الحرب ففيه الجزاء دون القيمة لا تهلا حرمة لمالكه ، وإن كان لمسلم ففيه الجزاء والقيمة لمالكد.فا ن بذل لهم العدو تخلية الطريق وكانوامعروفين بالغدر جازلهم الانصراف ، وإن كانوا معروفين بالوفاء لم يجز لهم التحلّل و عليهم المضى في إحرامهم .

فان طلب العدو على تخلية الطريق مالاً لم يجب على الحاج بذله قليلاً كان أو كثيراً و يكره بذله لهم إذا كانوا مشركين لأن فيه تقوية المشركين فإن بذلوا ذلك لهم جاز لهم التصر في فيها لا نتها كالهدية .

و إن كان العدو مسلماً لا يجب البذل لكن يجوز أن يبذلوا ولا يكون مكروها و أمّا المحصور بالمرض و هو أن يمرض مرضاً لا يقدر على النفوذ إلى مكّة بعد إحرامه فإن كان قد ساق هدياً بعث به إلى مكّة و تجنّب هو جميع ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ البدى محله ، و محله منى يوم النحر إن كان حاجّاً و إن كان معنمراً فمحلد

مكَّة قبالة الكعبة .

فا ذا بلغ الهدى قصّر من شعر رأسه و حلّ له كلّ شيء إلّا النساء و يجب عليه الحجُّ من قابل إن كان صرورة ، و إن لم تكن صرورة كان عليه الحجُّ قابلاً استحماباً ولم تحلُّ له النساء إلى أن يحجُّ في القابل أو يأم من يطوف عنه طواف النساء إنكان متطوًّ عاً فإن وجد من نفسه خفَّة بعد أن بعث هديد فليلحق بأصحابه فإن أدرك مكّة قبل أن ينحر هديه قضى مناسكه كلّها ، وفد أجزأه و ليس عليه الحج من قابل ، وإن وجدهم قد ذبحواالهدى فقد فاته الحج وكان عليه الحج من قابل ، و إنَّما كانالاً مر على ذلك لأنَّ الذبح لا يكون إلَّا يوم النحر فا ذا وجدهم قد ذبحوافقد فاته الموقفان و إن لحقهم قبل الذبح يجوز أن يلحق أحد الموقفين فمتى لم يلحق واحداً منهما فقد فاته الحج"، و إن لم يكن ساق الهدى بعث بثمنه مع أصحابه ويواعدهم وقتاً بعينه أن يشتروه و يذبحوه عنه . ثم م يحل بعد ذلك فا ن رد واعليه الثمن ، ولم يكونوا وجدوا الهدى ، وكان قد أحل لم يكن عليه شيء ويجب أن يبعث به في العام القابل و يمسك ما يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه ، وإن كان المحصور معتمراً فعلى ماذكر ناه وكانت العمرة في الشهر الداخل إن كان عمرة الإسلام ، و إن كانت نفلاً كان عليه ذلك نفلاً . و المحصور إن كان أحرم بالحج قارناً لم يجز أن يحج في المستقبل متمتعاً بل يدخل بمثل ما خرج منه ، و من أراد أن يبعث هدياً تطوُّعاً بعثه و واعد أصحابه يوماً بعينه و يجتنب جميع ما يجتنبه المحرم من الثياب و النساء و الطيب و غيره غير أنَّـهُالا يلبني فا إن فعل شيئاً ممَّا يحرم عليه كانت عليه الكفَّارة مثل ما على المحرم سواء . فإ ذا كان اليوم الّذي واعدهم على نحره أحلُّ و إن بعثالهدي من أُفق الآفاق يواعدهم يوماً

بعينه با شعاره و تقليده فا ذاكان ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى

محلَّه ثم إنَّه أحل من كلُّ شيء .

\$(فصل: في ذكر ما يلزم المحرم من الكفارة بما يفعله)\$ \$(من المحظورات عمدآ أو ناسياً)\$

ما يفعله المحرم من محظورات الإحرام على ضربين :

أحدهما : يفعله عامداً ، والآخر يفعله ساهياً . فكل ما يفعل منذلك على وجه السهو لا يتعلق به كفارة ولا فساد الحج إلا الصيد خاصة فا ند يلزمه فدائه عامداً كان أو ساهياً ، و ما عداه إذا فعله عامداً لزمته الكفارة ، و إذا فعله ساهياً لم يلزمه شيء .

فمن ذلك إذا جامع المرأة في الفرج قبلاً كان أو دبراً قبل الوقوف بالمشعر عامداً سواءكان قبل الوقوف بعرفة أوبعده قبل الوقوف بالمشعر فا ننه يفسد حجنه ، ويجبعليه المضى في فاسده ، و عليه الحج من قابل قضاء هذه الحجنة سواء كانت حجنته فرضاً أو تطوعا و يلزمه مع ذلك كفارة و هي بدنة .

و المرأة إن كانت محلة لا يتعلّق بها شيء ، و إن كانت محرمة فلا يخلوأن يكون مطاوعة له أومكر هةعليه . فإن طاوعته على ذلك كان عليها مثل ما عليه من الكفّارة و الحجّ من قابل ، وينبغى أن يفترقا إذا انتهيا إلى المكان الّذي فعلا فيه ما فعلا إلى أن يقضى المناسك .

وحد الافتراق ألا يخلو بأنفسهما إلا و معهما ثالث ، و إن أكرهها على ذلك لم يكن عليها شيء ولا يتعلق به فساد حجمها ، ويلزم الرجل كفارة الخرى يتحملهاعنها وهي بدنة الخرى. فأمّا حجمة الخرى فلا يلزمه لأن حجمتها مافسدت ، و إنكان جماعه فيمادون الفرجكان عليه بدنة ولم يكن عليه الحجم من قابل ، وإنكان الجماع في الفرج بعدالوقوف بالمشعركان عليه بدنة وليس عليه الحجم من قابل سواءكان ذلك قبل التحليل أو بعده و على كل حال .

و إذاقضى الحج في القابل فأفسد حجَّه أيضاً كان عليهمثل مالزمه في العامالاً ولَّ ل من الكفَّارة و الحج من قابل لعموم الأخبار .

و إذا جامع أمته وهي محرمة و هو محل فا نكان إحرامها با ذنهكان عليه كفّارة بتحسّاله عنبا ، و إنكان إحرامها من غير إذنه لم يكن عليه شيءلاً نُ وحرامها لم ينعقد

فا ن لم يقدر على بدنة كان عليه دم شاة أوصيام ثلاثة أيّام ، و إن كان هو أيضاً محرماً تعلّق به فساد حجّه ، والكفّارة مثلها قلناه في الحرّسواء ، وإذا وطيء بعد وطيء لزمته كفّارة بكل وطيء سواء كفر عن الأوّل أولم يكفّر لعموم الأخبار ، ومن أفسد الحجّ و أراد القضاء أحرم من الميقات ، و كذلك من أفسد العمرة أحرم من أدنى الحلّ.

و المتمتم إذا أحرم بالحج من مكّة ثم أفسد حجمّه قضاه و أحرم من الموضع الّذي أحرم منه .

و متى جامع قبل طواف الزيارة كانعليه جزور . فا ن لم يتمكن كان عليه بقرة فا ن لم يتمكن كان عليه شاة .

و متى طاف من طواف الزيارة شيئاً . ثم واقع أهله قبل إتمامه كان عليه بدنة و إعادة الطواف ، و إن كان يبقى من سعيه شيئاً . ثم جامع كان عليه الكفارة ، ويبنى على ما سعى ، وإن كان قد انصرف من السعى ظناً منه أنه تمسمه . ثم جامع لم تلزمه الكفارة و كان عليه تمام السعى لأن هذا في حكم الساهى ، و إذا جامع بعد قضاء المناسك قبل طواف النساء كان عليه بدنة فا نكان قد طاف من طواف النساء شيئاً قا ن أكثر من النصف بنى عليه بعد الغسل ولم تلزمه الكفارة ، و إن طاف أقل من النصف لزمته الكفارة و أعادت الطواف .

و هتى جامع و هو محرم بعفرة مبتولة قبل أن يفرغ من مناسكها بطلت عمر نه و عليه بدنة و المقام بمكّة إلى الشهر الداخل. ثم يقضى عمر ته ، ومن عبث بذكره حتى أمنى كان حكمه حكم من جامع على السواء في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمشعر في أنّه يلزمه الحج من قابل ، وإن كان بعده لم يلزمه غير الكفّارة .

و من نظر إلى غير أهله فأمنى فعليه بدنة ، و إن لم يجد فبقرة فا ن لم يجدفشاة .
و إذا نظر إلى إمر أته فأمنى أو أمذى لم يكن عليه شيء إلا أن يكون نظر بشهوة فأمنى فا نله يلزمه الكفارة وهى بدنة فا ن مسلها بشهوة كان عليه دم يهريقه و إن لم ينزل ، و إن مسلها بغير شهوة لم يكن عليه شيء و إن أمنى .

و من قبتل إمرأته من غير شهوة كان عليه دم شاة ، و إن كان عن شهوة كان عليه جزور .

و متى لاعب إمرأته فأمنى من غير جماع كان عليه الكفّارة و من يسمع لكلام إمرأة أو استمع على من يجامع من غير رؤية لهما فأمنى لم يكن عليه شيء ، و يجوز له أن يقبّل المحرّمات عليه من الأمّ و البنت .

وإذا أحرم بحجّة التطوع فوطىء قبل الوقوف بالمشعر في الفرج أفسدها ، وعليه الحجّ من قابل و بدنة على ما بيّناه ، و عليه المضى في فاسدها فا ن حصر قبل الوقوف و تحلّل منها بهدى وعليه القضاء ، و يجزيه قضاء واحد عن إفساد الحجّ و عن الحصر .

و الحيوان على ضربين : مأكول و غير مأكول . فالمأكول على ضربين : إنسى و وحشى ". فالا نسى هو النعم من الا بل والبقرو الغنم . فلا يجب الجزاء بقتل شيء منه و الوحشى هو الصيود المأكولة مثل الغزلان ، و حمر الوحش ، و بقر الوحش ، و غير ذلك فيجب الجزاء في جميع ذلك على ما نبيتنه بلاخلاف .

و ما ليس بمأكولة فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها : لاجزاء فيه بالاتَّفاق ، و ذلك مثل الحيَّة و العقرب و الفارة والغراب و الحداة و الكلب و الذئب .

الثانى: يجب فيه الجزاء عندجميع من خالفنا، ولانس لأصحابنا فيه، والأولى أن نقول: لاجزاء فيه لا ته لا دليل عليه، و الأصل برائة الذمّة و ذلك مثل المتولّد بين ما يجب الجزاء فيه و مالا يجب فيه ذلك كالسباع، وهو المتولّد بين الضبع والذئب والمتولّد بين الحمار الأهلى و حمار الوحشى".

والضرب الثالث: مختلف فيه و هوالجوارح من الطيركالبازى و الصقروالشاهين و العقاب ، و نحو ذلك ، و السباع من البهايم كالأسد و النمر و الفهد و غير ذلك . فلا يجب الجزاء عندنا في شيء مند ، وقد روي أن في الأسد خاصة كبشا (١) .

⁽۱) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٦٦ الرقم ١٨٨عن أبي سميد المكارى قال ، قلت لابي عبدالله عليه السلام ﴿ رجل قتل أسداً في الحرم ، فقال ، عليه كبش يذبحه ، وفي الكافي ج٤ ص ٢٣٧ باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة الرقم ٢٦٠

و يجوز الممحرم قتل جميع الموذيات كالذئب و الكلب العقور و الفار و العقارب و الحيات ، و ما أشبه ذلك ، ولا جزاء عليه و له أن يقتل صغار السباع و إن لم يكن محذوراً منها ، و يجوز له قتل الذنابير و البراغيث والقمال إلا أنه إذا قتل القمال على بدنه لا شيء عليه و إن أزاله عن جسمه فعليه الفداء ، والأولى ألا يعرض له مالم يؤذيه.

و الصيد على ضربين :

أحدهما : له مثلمثل النعامة وحمار الوحش و الغزال فهو مضمون بمثله من البدنة و البقرة و الشاة .

و الثانى: لا مثل له مثل العصافير ، و ما أشبهها فهو مضمون بالقيمة . فماله مثل فظاهر القرآن يدل على أنه مخير بين ثلاثة أشياء: أحدها: إخراج المثل ، والثانى: أن يقو م و يشترى بقيمته طعاماً يتصد ق به على كل مسكين نصف صاع .

والثالث: أن يصوم عن كل مد ين يوماً ، والذي رواه أصحابنا أنه يلزمه المثل فا ن عجز عنه أخرج الطعام بدله ، و إن لم يقدر صام على ما بينناه (١) و الذي يقو م عندنا هو المثل دون الصيد نفسه .

ومالا مثل له مخيّر بينشيئين :أحدهما : يقوّمه ويشترى به طعاماً ويتصدّق به ، و الثاني : يصوم عن كلّ مدّ يوماً و ماله مثل فمنصوص عليه بذكره .

و مالا مثل له على ضربين : أحدهما منصوص على قيمته ، و الآخر لا نص على قيمته فا يله يرجع إلى قول عدلين ، و يجوز أن يكون أحدهما قاتل الصيد .

إذا قتل نعامة كان عليه جزور فا إن لم يقدرقو م الجزاء و فض ثمنه على الحنطة و تصدق على كل مسكين مسكيناً و تصدق على كل مسكين نصف صاع على ما بيتناه فا إن زاد على إطعام ستين مسكيناً لم يلزمه أكثر منه ، وإنكان أقل منه فقد أجزأه فا إن لم يقدرعلى إطعام ستين مسكيناً

⁽١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٤١ الرقم ٢٦ عن أبي عبيدة عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضمه لذى أساب فيه الصيد قوم جزائه من النمم دراهم ثم قومت الدراهم طعاماً لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً -

صام عن كلُّ نصف صاع يوماً . فإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً .

فان قتل بقرة وحش أو حمار وحش فعليه دم بقرة . فان لم يقدر قو مها و فض ممنها على الطعام ، وأطعم كل مسكين نصف صاع . فإن زاد على إطعام ثلاثين مسكيناً لم يلزمه أكثر منه ، فإن لم يقدر على ذلك صام عن كل نصف صاع يوماً ، وإن لم يقدر صام تسعة أيّام .

و من أصاب ظبياً أو ثعلباً أوإرنباً كان عليه دم شاة فا ن لم يقدر على ذلك قو م الجزاء و فض "ثمنه على البر" ، وأطعم كل مسكين منه نصف صاع . فا ن زاد ذلك على إطعام عشرة مساكين لم يلزمه أكثر منه و إن نقص عنه لم يلزمه أكثر منه.فا ن لم يقدر صام كفّارة عن كل "نصف صاع يوماً . فا ن لم يقدر صام ثلاثة أيّام .

و من أصاب قطاة ، و ما أشبههاكان عليه حمل قد فطم و رعي من الشجر .

و من أصاب يربوعاً أو قنفذاً أوضبناً ، و ما أشبهه كان عليه جدى ، و من أصاب عصفوراً أو صعوة أوقبنرة و ما أشبهها كان عليه مد" من طعام .

و من قتل حمامة كان عليه دم لا غير إذا كان في الحلُّ.

فارن أصابها و هو محل في الحرم كان عليه درهم .

فا ِن أصابها و هو محرم في الحرمكان عليه دم و القيمة .

و إن قتل فرخاً و هو محرم في الحلُّ كان عليه حمل .

و إن قتله في الحرم و هو محلٌّ كان عليه نصف درهم .

و إن قتله و هو محرم في الحرمكان عليه الجزاء أو القيمة .

و إن أصاب بيض الحمام وهو محرم في الحل كان عليه درهم .

فا إن أصابه و هو محل في الحرم كان عليه ربع درهم .

و إن أصابه وهومحرم في الحرم كان عليه الجزاء أو القيمة سواء كان حمام الحرم أو حماماً أهلياً غير أن حمام الحرم بشتري بقيمته علف لحمام الحرم، والأهلى يتصدق بثمنه على المساكين.

و كل من كان معه شيءمن الصيد و أدخله الحرم وجب عليه تخليته و زال ملكه عنه فإن أخرجه و هلك كان عليه فداؤه ، فإنكان معه طير مقصوص الجناح تركه حتى ينبت ريشه ثم يخليه .

ولا يجوز صيد حمام الحرم ، و إن كان في الحل و من نتف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها باليد الذي نتف بها ، ولا يجوز أن يخرج شيء من حمام الحرم من الحرم ، فا ن أخرجه فعليد رد و درهم فا ن هلك كان عليه قيمته ، و يكره شراء القمارى (١) و الدباسي (٢٠ بمكة و إخراجهماهنها .

و من أغلق باباً على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض فهلكت فا من أغلق عليها قبل أن يحرم فعليه بكل طير درهم و لكل فرخ نصف درهم ، و لكل بيضة ربع درهم ، و إن كان أغلق عليها بعد ماأحرم فعليه لكل طيرشاة ، و لكل فرخ حمل ولكل بيضة درهم ،

و من نفّر حمام الحرم فا نرجعت فعليه دم شاة ، وإن لم ترجع فعليه اكل طيرشاة . و من دل على صيد فقتل كان عليه فداؤه .

و إذا اجتمع جماعة محرمون على صيد فقتلوه فعلى كلُّ واحد منهم فداء .

و إذا اشتروا الحم صيد فأكلوه لزم أيضاً كلُّ واحد منهم فداء كامل .

و إذا رمى إثنان صيداً فأصاب أحدهما ، و أخطأ الآخر لزم كل واحد منهما الفداء.

و إذا قتل إثنان صيداً أحدهما محل و الآخر محرم في الحرم كان على المحرم الفداء أو القيمة ، و على المحل القيمة ، ومن ذبح صيداً في الحرم و هو محل كان عليه دم لا غير .

 ⁽١) القمارى : جمع قمرى بالضم ، و هو طائر مشهور حسن السوت أصفر عن الحمام ،
 وقبل ، هو الحمام الازرق ،

 ⁽۲) الدياسى ، يفتح الدال المهملة ، و يقال له المديسى أيضاً بضم الدال طائر صغير
 منسوب إلى دبس الرطب ، و هذا النوع قسم من الحمام البرى .

و إذا أوقد جماعة ناراً فوقع فيها طاير فا ن قصدوا ذلك لزم كلّ واحد منهم فداء كامل ، و إن لم يقصدوا ذلك فعليهم كلّهم فداء واحد .

و في فراخ النعامة مثل ما في النعامة ، وقد روي أن " فيه من صغار الإبل (١) و الأحوط الأول .

و كلّ ما يصيبه المحرم من الصيد في الحلّ كان عليه الفداء لا غير ، و إن أصابه في الحرم كان عليه الفداء و القيمة معاً .

و من ضرب بطير الأرض وهو محرم فقتله كان عليه دم ، و قيمتان : قيمة لحرمة الحرم ، و قيمة لاستخفافه به ، و عليه التعزير ، و من شرب لبن ظبية في الحرم كان عليه دم و قيمة اللبن معاً .

و ما لا يجب فيه دم مثل العصفور، و ما أشبهه إذا أصابه المحرم في الحرم كانعليه قيمتان و ما يجب فيه التضعيف هو ما لم يبلغ بدنة . فا ذا بلغ ذلك لم يجز غيرذلك .

المحرم إذا تكر ر منه الصيد لايخلو أن يكون ناسياً أو متعمداً . فا نكان ناسياً تكرر ت عليه الكفارة ، و إنكان عامداً فالأحوط أن يكون مثل ذلك ، وقد روى أنه لا يتكر ر ذلك عليه ، و هو ممن ينتقم الله منه (٢) و المحرم إذا قتل صيداً في غير الحرم كان عليه فداء آخر .

المحل إذا قتل صيداً في الحرم كان عليه فداؤه.

و إذاكسر المحرم قرنى الغزال كان عليه نصف قيمته فا إن كسر أحدهما فعليه ربع القيمة فا إن فقاً عينيه فعليه القيمة . فا إن فقاً إحداهما فعليه نصف القيمة . فا إن انكسر

⁽۱) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحر ﴿ ج ٥ ص ٣٥٥ الرقم ١٤٧ عن على بن جمفر قال ، سألت أخى عليهالسلام عن رجل كسر بيض نعام وفى البيض فراخ قدتحرك وقال ، عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره فى النحر .

⁽٢) روى فى الاستبصار باب من تكرر منه الصيد ج٢ ص ٢١١ الرقم ٣ عن الحلبى عن أبى عبدالله عليه السلام قال : المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزائه ، ويتصدق بالصيد على مسكين فأن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاه ، و ينتقم الله منه ، و النقمة في الاخرة .

إحدى يديه فعليدنصف قيمته . فا نكسرهما جميعاً فعليه قيمته ، وكذلك حكم الرجلين فا ن قتله لم يكن عليه أكثر من قيمته واحدة .

و من رمي صيداً فأصابه ، و لم يؤثّر فيه و مشى مستوياً لم يكن عليه شيء ، و ليستغفر الله فإن لم يعلم هل أثر فيه أم لاو مضى على وجهه لزمه الفداء ، و إن أثّر فيه بأن رماه أوكسريده أورجله . ثم "رآهبعد ذلك ، وقد صلح كان عليه ربع الفداءولا يجوز لأحد أن يرمى الصيد و الصيد يؤم "الحرم و إن كان محلاً فإن رماه و أصابه و دخل في الحرم و مات فيه كان لحمه حراماً و عليه الفداء .

و من ربط صيداً بجنب الحرم فدخل الحرم صارلحمه و ثمنه حراماً ، ولا يجوز له إخراجه منه ، وقد روى أن من أصاب صيداً فيما بين البريد ، و بين الحرم كان عليه الفداء فإن أصاب شيئاً منه بأن فقاً عينه أو كسر قرنه فيما بين البريد إلى الحرم كان عليه صدقة (١) .

و المحل" إذا كان في الحرم فرمى صيداً في الحل" كان عليه الفداء و إن وقف صيداً في الحل" و بعضه في الحرم وقتله إنسان ضمنه ، وكذلك إن كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل" إذا صاب رأسه فقتله ضمنه ، وكذلك إن كانت قوائمه في الحل" و رأسه في الحرم فرماه من الحل" ، و أصاب رأسه فقتله ضمنه ، و من كان معه صيد فلا يحرم حتى يخليه ولا يدخل معه الحرم فا ن أدخله زال ملكه عنه و عليه تخليته . فا ن لم يفعل و مات لزمه الفداء . هذا إذا كان معه حاضراً فا ن لم يكن معه حاضراً ، و كان في بلده لم يكن عليه شيء ولا يزول ملكه عنه .

إذا رمى صيداً فقتله ، و نفذ السهم إلى صيد آخر لزمه جزاء ان لأنّه قثلهما. و إن رمى طايراًفقتله فاضطرب فقتل فرخاً له أوكسر بيضاً كان عليه ضمانهلاً نّه السيب فيه .

⁽١) روى في الكافي باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة ج ٥ ص ٢٣٢ الرقم ١عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا كنت حلالا فقتلت الصيد في الحل ما بين البريد إلى الحرم فعليك جزاؤه فان فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة ،

فا ذا قتل صيداً مكسوراً أو أعوراً . فالأحوط أن يفديه بصحيح ، و إن أخرج مثله كان جاء: أ .

إذا قتل ذكراً جاز أن يفديه با نشى ، و إن قتل أ نشى جاز أن يفديه بذكر ، و الأفضل أن يفدى الذكر بالذكر و الأ نشى بالأنشى .

جرح الصيد و إتلاف أعضائه ممنّا لم يرد فيه نصّ معينّن فالّذي نقوله: إنّه مضمون بقيمته ، وهو فضل ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً فيضمن ذلك من المثل مثال ذلك إذا جرح ظبياً قو مصحيحاً ومعيباً فا ذا كان بينهما عشر ضمن عشر المثلمن الشاة .

و إذا جرح صيداً فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إمّا أن يجرحه جراحة تسرى إلى نفسه فيلزمه جزاء مثله . فا نجرحه جراحة لاتسرى إلى نفسه إلّا أنّه يصير غير متمتّع بعد أن كان متمتّعاً مثل الظبى لا يقدر على الطير ان فهو مثل الأوّل يلزمه جزاء المثل ، وإن كان متمتّعاً كما كان لزمه قيمته ما بين كونه صحيحاً ومعيباً على ما بيناه .

و إن غاب عن عينه فلا يدرى ما كان منه لزمه الجزاء على الكمال ، وقد بينا أن المثل المقوم هوالجزاء دون السيد فا ذا أراد أن يقوم الجزاء لزمه قيمته يوم يريد تقويمه ولا يلزمه أن يقوم وقت اتلاف السيد وما لامثل له ليس بمنصوص عليه لزمهقيمته حال الاتلاف لأ تنها حال الوجوب عليه .

إذا أصاب المحرم بيض نعام فعليه أن يعتبر حال البيض فا ن كان قد تحر "ك فيه الفرخ كان عليه عن كل " بيضة بكارة من الإبل ، و إن لم يكن تحر "ك فعليه أن يرسل فحولة الإبل في أناثها بعدد البيض فما خرج كان هدياً لبيت الله . فإن لم يقدر فعليه عن كل " بيضة شاة . فإن لم يقدر كان عليه إطعام عشرة مساكين . فإن لم يقدر صام ثلاثة أيّام .

و إذا اشترى محل "لمحرم بيض نعام فأكله المحرم فعلى المحل عن كل بيضة درهم وعلى المحرم عن كل " بيضة شاة .

و إذا أصاب المحرم بيض القطا أو القبج اعتبرحال البيض ، و إنكان تحر لـ فيها

فرخ كان عليه عن كل بيضة مخاص من الغنم ، و إن لم يكن تحر ك فعليه أن يرسل فحولة الغنم في أنائها بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيتالله . فإن لم يقدر كان حكم حكم بيض النعام سواء ، وقد بينا ما يلزم بكسر بيض الحمام ، و يعتبر أيضاً حاله فإن تحر ك فيه الفرخ لزمته عن كل بيضة شاة ، و إن لم يتحر ك لم يكن عليه إلا القيمة حسب ماقد مناه ، وما يجب على المحرم من جزاء الصيد فإن كان حاجاً نحر أو ذبح بمنى بأي مكان شاء منه ، و إن كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة بالجزوة ، و إن نحر بمكة في غير هذا الموضع كان جايزاً ، وما لم يلزم المعتمر في غير كفارة الصيد جاز أن ينحره بمنى ، وإن أخرج بدل ذلك الطمام فلا يخرجه أيضاً إلا بمنى أومكة حسب ماقلناه في الجزاء ، و إن أراد الصوم فيجوز أن يصومه حيث شاء .

و إذا كان المحرم راكباً فرمحت دابّته أو رفست بيدها أو عضّت صيداً أو غيره ممّا يجب فيه الجزاء أوالقيمة لزمه ذلك لعموم الأخبار في أن الراكب يضمن ما يكون من الدابّة .

و من قتل صيداً ماخضاً وهو الحامل وجب عليه مثل منالنعم ، فا ن أراد تقويمه قو"م الماخضوتصد"ق بقيمته طعاماً أو يصوم على ماقلناه .

و إذا ضرب صيداً حاملاً فالتقت جنيناً حيّاً. ثم مات الجنين وما تت الانم بعد ذلك لزمه جزاء المثل عن الانم ، و جزاء المثل عن الجنين مثله أو إن ألقت الجنين حيّا وعاش وعاشت الأم فلا شيء عليه في أحدهمافا ن عاشت الانم ومات الجنين فعليه مثل الجنين ولا شيء في الانم ، و إن عاش الجنين وماتت الانم فعليه مثل الانم ولاشيء عليه للجنين كل ذلك إذا لم يؤثر بضربه في الأم شيئاً فا ن أثر فيها جراحاً لزمه بحسب ذلك ، و إن ضرب بطنها فألقت جنيناً ميّتاً فعليه من الجنين ما نقص من قيمة الأم ينظر كم قيمتها حاملاً و قيمتها حايلاً بعدالا سقاط فيلزم ذلك في المثل على ماقلناه .

إذا أمسك محرم صيداً فجاء محل فذبحه يجب على المحرم الجزاء، و المحل إنكان في الحل ليس عليه شيء لا ته ليس في الحرم فيلزمه قيمته ولا هو ملك للمحرم لا ته لا يملك الصيد فلا يلزمه قيمته على حال، و أمّا إذا جاء محرم آخر فذبحه فقتله

لزم كل واحد منهما القيمة ، و إن أمسك محرم صيداً في الحرم فجاء محرم آخر فقتله لزم كل واحد منهما الجزآء والقيمة فإن قتله محل لزمته القيمة لاغير ، وقد بيتناأن الجماعة المحرمين إذا اشتركوا في قتل صيد أنه يلزم كل واحد منهم الفداء وإن اشترك جماعة محلون في صيد الحرم لزم كل واحد منهم القيمة ، وإن قلنا : يلزمهم جزاء واحد كان قوياً لأن الأصل برائة الذمة .

و إذا اشترك محكون و محرمون في قتل الصيد في الحل و المحرمين الجزاء، و لمحكين المحكين ، و إن اشتركوا في الحرم لزم المحرمين الجزاء و القيمة ، و المحكين جزاء واحد .

و إذا قتل المحرم صيداً مملوكاً لغيره لزمه الجزاء والقيمة لصاحبه قدبيتنا أن في الحمام شاة وفي فرخه ولد شاة .

وكلّما هدروعب الماء فهو حمام مثل الفاختاة (١) والورشان (^{٢)} والنحام (¹⁾ وغيرها من القماري والدباسي .

العبِّ: أن يشرب الماء دفعة واحده ولا يقطعه .

والهدر : أن يواصل الصوت ، والعرب تسمنَّى كلُّ مطوَّق حماماً ، وماكان أصغر من العصفور وغير ذلك مضمون القيمة .

والبط والوز و الكركى يجب فيه شاة و هو الأحوط، و إن قلنا فيه القيمة، لأنه لانص فيه كان جايزاً ،كل ما لايؤكل لحمه لاضمان فيه من جوارح السباع و الطير إلا ما استثناه فا ن رمى محل في المحل صيداً في الحرم فقتله لزمه جزاؤه، وإن رماه في الحرم فقتله في المحل لزمه مثل ذلك فا ن رماه في المحل فدخل السهم في الحرم وخرج منه، و أصاب صيداً في المحل لزمه أيضاً على الرواية التي قلناها: إن صيد

⁽۱) الفاخته قال الجوهري، وهي طير شوم.

 ⁽۲) والورشان ، الحمام الابيض ، و قال يعض الاعلام ، الورشان : الحمام الابيض ، و القمارى ، الازرق ، والدباسى : الاحمر. مجمع .

⁽٣) النحام؛ طائر طويل العنق و الرجلين اعقف المنقار أسود الجناحين، و سائره أحمر وردى

الحرم مضمون فيما بين البريد والحرم ^(١) .

و إذا أمسك محل حمامة في الحل ولها فرخ في الحرم فمانت الحمامة في يده و مات فرخها في الحرم فعليه ضمان الفرخ ، ولا شيء عليه في الأم لأن موت الفرخكان سببه منه . فإن أمسك حمامة في الحرم و فراخها في الحل فمانت الحمامة و ماتت الفراخ لزمهضمان الجميعلا تهمات بفعل منه في الحرم إذا أشلا المحرم كلباً معلماً على صيد فقتله لزمه ضمانه سواء كان في الحل أو في الحرم . فإنكان في الحرم مثل ذلك .

الشجرة إذا كانت أصلها في الحرم و غصنها في الحلّ فحكم غصنها حكم أصلها في وجوب الضمان ، و إن كان أصلها في الحلّ وغصنها في الحرم فمثل ذلك . فا ن كان على غصنها اللّذي في الحرم طاير فقتله المحرم أو المحلّ لزمه ضمانه لأن الطير في الحرم، و إن كان أصل الشجرة في الحرم وغصنها في الحلّ ، وعليه طاير لزمه أيضاً ضمانه.

إذا نفسَّر صيداً فهلك من تنفيره أو أصابته آفة فأُخذه جارح آخر لزمه ضمانه لأنُّ الآفة كان بسببه.

صيد البحركله لاضمان نيه سمكاً كان أوغيره ، ويجوز أكله طريّة و مالحة إذا كان ممّا يجوز أكله .

إذا اصطاد المحرم صيداً لم يملكه وجب عليه تخليته . فإن تلف كان عليه ضمانه و كذلك لا يملكه بالهبة فإن قبله وجب عليه تخليته . فإن تلف ضمنه ، ولا يجوز ابتياع الصيد للمحرم ، ولا معاوضته ، ولا أخذه في الصداق ، ولا جميع أنواع التمليك بكل حال .

إذا انتقل الصيد إليه بالميراث لايملكه ، و يكون باقياً على ملك الميت إلى أن يحل فا ذا حل ملكه و يقوى في نفسى أنه إنكان حاضراً معه فا نه ينتقل إليه ويزول ملكه عنه ،و إنكان في بلده يبقى في ملكه. إذا وهب محل لمحرم صيداً لم يملكه ولا لدأن يقبله فا ن قبله و تلف في يده من غير تفريط لزمه الجزاء ، ولا قيمة عليه لصاحبه وعليه

⁽۱) مضي ذكرها في ص ٣٤٣ .

ردّه إلى صاحبه فا نّه أحوط. فا ن وهب محرم صيداً لمحل اصطاده في حال إحرامه لم يصح لأ نّه وهب مالا يملكه فا ن كان في ملكه. ثم أحرم و هو معه كان مثل ذلك. و إن كان في بلده لم يزل ملكه وصحت هبتد.

و إذا أحرم و معد صيد زال ملكه عنه ، ولا يجوز له التصر ف فيه ، ويجب عليه إرساله . فا ن لم يفعل و تلف ضمنه . و إن أتلفه غيره عليه من المحلّين لم يلزمه قيمته لا ند قد زال ملكه ، وما يملكه في بلده لا يزول ملكه عنه فمن أتلفه كان ضامناً لقيمتدله.

إذا باع محل صيداً من محل . ثم أحرم البايع ، و فلس المبتاع لم يكن له أن يختار عين مالد من الصيد لأن ذلك لا يملكه . في جرادة تمرة أوكف من طعام ، و في الكثير منه دم ، و في الدبا مثلد لعموم الأخبار .

الراكبإذا وطىء دابتنه جراداً لزمه فداؤه وكذلك إذا كان سايقاً أوقايداً ، وإن كان الجراد منفرشاً في الطريق لايمكن السلوك إلاّ بوطيه لاشيء فيه .

جراد الحرم لا يجوز أخذه للمحل فا ن أخذه لزمه جزاؤه .

إذا كسر بيض ما يؤكل لحمه من الطيور غير ماذكرناه من المنصوص عليه كان عليه قيمته .

إذا أخذ البيض وتركه تحت طير أهلى ففقصد وخرج الفرخ سالماً وعاش لاشيء عليه و إن فسد فعليه قيمته ، وإن أخذ بيضة طير أهلى فحضنه تحت الصيد فا ن خرج الكلّ صحيحاً وعاش لاشيء عليه .

و إن فسد الجميع فعليه ضمانه .

و إن فسد بعضه فعليه ضمان مافسد .

و إن باض صيد في الحرم في دار إنسان فنقل البيض من موضع إلى موضع فنفر الصيد فلم يحضنه فعليه ضمانه .

فا ن باض على فراشه فنقله فلم يحضنه الصيد لزمه أيضاً ضمانه لعموم الأخبار. إذا كسر المحرم بيضاً لم يجز له أكله ولا لمحل".

المتولَّد بين ما يؤكل لحمه ، وما لا يؤكل لحمه قدقلنا: إنَّه لاجزاء في قتله، ولا

يحلُّ أكله ، و إن كان متولَّداً بين شيئين مختلفين يؤكل لحمهما وجب فيه الجزاء .

إذا أرادتخليص صيد من شيء وقع فيه من شبكة أوحبل أوشق حايط أوغير ذلك فمات في التخليص لزمه الجزاء لعموم الأخبار .

إذا خرج الصيد و بقى في يده و مات حتف أنفه لزمه ضمانه ، و كذلك إن قتله غيره لزمه ضمانه ، و إن قتله جارح آخر لزمه ضمانه .

إذا جرح الصيد أونتفد . ثم أخذه و سقاه و أطعمد فنبت ريشه و برأ جراحه و عاد إلى حال السلامة لزمه ما بين قيمته صحيحاً و منتوفاً قدنبت ريشه ، و مجروحاً قد اندمل جرحه ، و إذا أطعمه حتى اندمل جرحه أو نبت ريشه وبقى غير متمتع لزمه ضمان جميعه .

إذا قتل المحرم ماشك في كونه صيداً وغير صيد لاتجب عليه الجزاء لأن الأصل برائة الذمّة .

وكل صيد يكون في البر ، و البحر معاً . فا نكان ممّا يبيض و يفرخ في البحر فلابأسبأكله ، وإن كان ممّا يبيض و يفرخ في البر لم يجز صيده ولا أكلد .

ومن قتل زنبوراً أوزنابير خطأ لاشيء عليه فا ن قتل عمداً تصد ق بمااستطاع ، و يجوز ذبح الدجاج الحبشى للمحرم ، و في الحرم إذا اضطر "إلى أكل الميتة و الصيد أكل الصيد و فداه ، ولا يأكل المينة . فا ن لم يتمكن من الفداء جاز له أكل الميتة إذا ذبح المحرم صيداً في غير الحرم أو ذبحه محل " في الحرم لم يجز أكله لأحد و كان بحكم الميتة .

من قلم ظفراً من أظفاره فعليه مد من طعام ، وكذلك الحكم فيما زاد عليه فا ذا قلم أظفار يديه و رجليه جميعاً في مجلس واحد لزمه دم واحد، و إنكان في مجلسين فعليه دمان ، ومن أفتى غيره بتقليم ظفر فقلمه المستفتى فأدمى إصبعه لزم المفتى دم شاة .

و من حلق رأسه لا زي فعليه دم شاة أوصيام ثلاثة أيَّام أو يتصدَّق على ستَّة

مساكين كل مسكين مد من طعام ، وقد روي عشرة مساكين ، و هو الأحوط (١) و من ظلّل على نفسه فعليه دم يهريقه ، و من جادل مر ة أو مر تين صادقاً فلبس عليه شيء واستغفرالله .

فا ن جادل ثلاث مر ات فصاعداً فعليه دم شاة ، و إن جادل مر ق كاذباً فعليه دم شاة ، و إن جادل مر تين كاذباً فعليه دم بقرة ، وإن جادل ثلاث مر ات كاذباً لزمه بدنة.

ومن نحي عن جسمه قمثلة فرمى بها أو قتلها كان عليه كف من طعام ، و يجوز أن يحولها من موضع من جسده إلى موضع آخر ولا بأس بنزع القراد عن بدنه و عن بعيره .

و إذا مس المحرم لحيته أو رأسه فوقع منهما شيء من شعره كان عليه أن يطعم كفيًا من طعم أو كفين . فإن سقط شيء من شعر رأسه أو لحيه لمسه لهما في حال الوضوء فلاشيء عليد .

إذا نتف إبطيه فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين. فإن انتف إبطيد معاً لزمه دم شاة ، ومن قلع ضرسه شاة ، ومن قلع ضرسه كان علمه دم .

و إذا استعمل دهناً طيباً لزمه دم ، و إن كان في حال الضرورة من لبس الخفّين أو الشمشك من غير ضرورة لزمه دم .

الطيب ممنوع منه للمحرم ابتداؤه واستدامته و سواء كان مصبوعًا به كالمزعفر و الممسك و المعنبر أو مغموساً فيهكما يغمس في ماء الكافور ، وماء الورد أومبخرا به مثل الند والعود ، فا إن خالفه لزمه الفداء .

⁽١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ● ص ٣٣٣ الرقم ٦٠ عن عمر بن يزيد عن أمي عبدالله عليه السلام قال : قال الله ثمالي في كتابه ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أرصدقة أو نسك ◄ فمن عرض له أذى أو وجع فتماطى ما لاينبغي للمحرم إذا كان صحيحاً قالصيام ثلاثة أيام و الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطمام والنسك شاة يذبحها فياكل ويطعم وإنما عليه واحد من ذلك .

فأمّا ماغمس في ماء الفواكه الطيّبة كالأترج والتفيّاح وغيرذلك فلا بأس به ، وما ليس بطيب مثل المشق وهو المغرة أو العصفر فا نه يكره ، ولا يتعلق به الفداء ولا يجوز لبس السواد على حال فا ن خالفه لزمه الفداء من خضبراً سه أوطيّبه لزمه الفداء كمن غطّاه بثوب بلا خلاف ، و إن غطّاه بعصابة أو مرهم بحبر أو قرطاس مثل ذلك . فا ن ظلى جسده أو ألزق عليه قرطاساً أو مرهما لم يكن عليه شيء . فا ن كان الدواء فيه طيب لزمه الفداء في أي موضع استعمله ، و إن حمل على رأسه شيئاً غطنى رأسه لزمه الفداء فا ن غطّاه بيده أو شعره لم يكن عليه شيء و إن ارتمس في الماء لزمه دم لا نه غطا ، أسه .

إذا احتاج المحرم إلى لبس ثوب لا يحل له لبسه لبرد أوحر أو يغطني الرأس لمثل ذلك فعل وفدا ،ولاإثم عليه بلاخلاف . اللبس والطيب والحلق وتقليم الأظفار كل واحد من ذلك جنس مفرد إذا جمع بينهما لزمه عن كل جنس فدية سواء كان ذلك في وقت واحد أو أوقات متفر قة ، وسواء كفرعن ذلك الفعل أولم يكفر ولا يتداخل إذا ترادفت وكذلك حكم الصيد .

فأمَّا جنس واحد فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها : إنلاف على وجه التعديل مثل قتل الصيد فقط لا تنه يعدل به ، و يجب فيه مثله ، ويختلف بالصغر والكبر ، فعلى أي وجه فعله دفعة أو دفعتين أودفعة بعددفعة ففي كل صيد جزاء بلاخلاف .

الثانية: اتلاف مضمون لاعلى سبيل التعديل، و هو حلق الشعر، و تقليم الأظفار فقط فهما جنسان. فا ن حلق أو قلم دفعة واحدة فعليه فدية واحدة فا ن جعل ذلك في أوقات حلق بعضه بالغداة، و بعضه الظهر والباقي العصر فعليه لكل فعل كفارة.

الثالث: وهو الاستمتاع باللباس و الطيب و القبلة . فا ن فعل ذلك دفعة واحدة لبسكل ما يحتاج إليه أو تطيب بأنواع الطيب أوقبل و أكثر منه لزمه كفارة واحدة . فا ن فعل في أوقات متفرقة لزمته عن كل دفعة كفارة سواء كفر عن الأول أولم يكفر .

يستحب للمحرم إذا أنسى و تطيّب أن يكلّف محلّا غسله ولا يباشره بنفسه. فإن باشره بنفسه فلا شيء عليه .

والطيب على ضربين:

أحدهما: تجبفيه الكفّارة ، وهي الأجناس الستّة الّتي ذكر ناها: المسك والعنبر والكافور والزعفران والعود والورس .

والضرب الآخر : فعلى ثلاثة أضرب :

أو"اها: ينبت للطيب ، و يتّخذ للطيب مثل الورد ، و الياسمين و الخبزى (١) والكاذي(٢) والنيلوفر فهذا مكروه لايتعلّق باستعماله كفّارة .

وثانيها: لاينبت للطيبولا يتخذ منه الطيب مثل الفواكه كالتفاح ، والسفرجل والنارنج ، والأنرج (٢) ، و الدارصيني ، و المصطكى ، و الزنجبيل ، و الشيح (٤) و القيصوم (٩) و الأذخر (١) و حبق الماء (٧) ، و السعد (٨) كل ذلك لا يتعلق به كفارة ولا هومحر م بلاخلاف ، و كذلك حكم أنوارها و أورادها و كذلك ما يعتصر منها من المياه ، و الأولى تجنب ذلك للمحرم .

الثالث: ما ينبت للطيب مثل الريحان الفارسي لا يتعلّق به كفّارة، و يكره استعماله، و فيه خلاف.

⁽١) الخبرى قال في مجمع البحرين ، والخباز بالضم : ثبت معروف ، وفي لغة الخبازى بألف التأثيث كالخرامي .

 ⁽۲) الكاذى ا شجر كالنخلة له ورد بطيب به الدهن .

 ⁽٣) والاثرج بضم الهمزة و تشديد الجبم ، فأكهة ممروفة الواحد أثرجة ، وفي المة ضميفة ، ترنج ، المصباح.

⁽٤) قال الجوهرى : الشيح نبت

⁽٥) والقيصوم .. فيمول - من نمات البادية معروف .

⁽٦) الاذخر بكس الهمزة والخاء ، نبات معروف ذكى الربح و إذا جف أبيض .

⁽٧) و الحبق بالتحريك ، أى النعناع .

 ⁽A) والسعد بضم السين ، طيب ممروف بين الناس مجمع البحرين .

الدهن الطيب أو مافيه طيب يحرم استعماله و يتعلّق به الفدية ، و ما ليس بطيب مثل الشير ج (١) و السمن و غيرهما يجوز أكله ولا يجوز الإدهان به لا في الرأس ولا في الجسد .

من أكل شيئاً فيه طيب ازمته الكفارة سواء مسته النار أولم تمسه ، الحناء ليس من الطيب .

إن مس طيباً متعمداً رطباً كالمعالية و المسك و الكافور إذا كان مبلولاً أو في ماء ورد أو دهن طيب ففيه الفدية في أي موضع من بدنه كان ظاهراً أو باطناً و كذلك لو سعط به (٢) أو حقن به ، و إن كان يابساً غير مسحوق و علق ببدنه فعليه الفدية ، وإن لم يعلق فلا شيء عليه .

خلوق (^(†) الكعبة لا يتعلّق به فدية عامداً أو ناسياً .

يكره للمحرم القعود عندالعطّار الذي يباشر العطر . فا نجاز عليه أمسك على أنفه ، و كذلك يكره الجلوس عند الرجل المتطيّب إذا قصد ذلك غير أنّه لا يتعلّق به فدية ، ولا يجوز أن يجعل الطيب في خرقة و يمسّه . فا ن فعل لزمته الفدية ، ولا بأس بشراء الطيب .

ومن حلق وتطيّب لزمته فديتان . فا ن حلق بمقدارما يقع عليه اسم الحلق لزمته الفدية ، فا ن كان أقل من ذلك تصدر بماشاء .

يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحل"، ولا يجوز له أن يحلق رأس المحرم، ولا يجوز للمحل أن يحلق رأس المحرم، ولا يجوز للمحل أن يحلق رأس المحرم. فإن خالفا لم يلزمهما الفدية لأن الأصل برائة الذمة سواء كان بأمره أو بغير أمره مكرهاً كان المحرم أو مختاراً ساكناً. فإن كان المحرم أمره أو أذن له فيه لزم المحرم الفداء.

⁽١) الشيرج بفتح الشين كجعفى : دهن السمسم .

⁽٢) سعطه الدواء : آدخله في أنفه .

 ⁽٣) الخاوق : قال في المصباح المنير : الخاوق مثل رسول ما يتخلق به من الطيب ، وقال بمض المقهاء ، و هو ما يع و فيه صفرة .

يجوز للمحرم أن يحتجم أو يفتصد و يدخل الحمام ، و يزيل عن نفسه الوسخ و يغتسل بعد أن لا يرتمس في الماء فا ن سقط منه شعر عند الاغتسال لم يلزمه شيء .

شجر الحرم مضمون إلا الاذخر فا ن أنبته الله ، و ما أنبته الآدميّون من شجر الفواكه كلّها غير مضمون ، و ما أنبته الله تعالى في الحلّ إذا قلعه المحلّ و نقله إلى الحرم ثمّ قطعه فلا ضمان عليه ، و ما أنبته الله تعالى إذا نبت في ملك الإنسان جاز له قلعه ، و إنّما يجوز قلع ما ينبت في المباح .

والضمان في الشجرة الكبيرة بقرة ، و في الصغيرة شاة ، وفي غصن من أغصانها القيمة ولا يجوز أن يأخذ من أغصان الشجر الممنوع منه ولا من ورقه ، و من قلع شجرة من شجر الحرم و غرسها في غيره فعليه أن يرد"ها إلى مكانها . فا ذا فعل نظر فا ن عادت إلى ما كانت لم يلزمه شيء و إن لم تعد وجفيّت لزمه ضمانها .

و حشيش الحرم ممنوع من قلعه فا إن قلعه أو شيئاً منه لزمته قيمته ، ولا بأسأن تخلى الأ بل ترعى . ويجوز إخراج ماء زمزم من الحرم متبر كا به . صيد الحرم محر "مما صيد عنه بين الحرمين ، وشجره ممنوع منه ما بين ظل عائر إلى ثور ، وقيل : وعيرغير أنه لا يتعلق بذلك كله ضمان .

صيد وج"(١) بلد باليمن غير محرم ولا مكروه و كذلك حرم الأئمة كاليجلا و مشاهدهم لا يحرم شيء من صيده ولا قلع شجره ، و إن كان الأولى تركه .

وحد الحرم بمكة الذى لا يجوز فلع شجره بريد في بريد . إذا جن بعد إحرامه ففعل ما يفسد الحج من الوطىء لم يفسد لأ نه مثل الناسى ، و لقوله : رفع القلم عن المجنون حتى يفيق .

فأمّا الصيد خاصّة فا تُنه يلزمه الجزاء لأن حكم العمد و النسيان فيه سواء ،و ما عدا الصيد ممّا يتعلّق به كُفّارة لا يتعلّق عليه بها شيء .

⁽¹⁾ قوله صيدوج قال محمد بن إدريس ما عليه الرحمه من في السرائر ، سمعت بعض مشايخنا يصحف ذاك و يجدل الكلمتين كلمة واحدة . فيقول ، صيدوح بالحاء المهملة ، فأردت أيراده لئلا يصحف ، أمام أن وجاً بالجيم المشدودة بلد بالطائف لا باليمن ، انتهى .

إذا جعل الرجل و المرأة في رأسه زيبقاً و هو حلال .

فقتل القمال بعد إحرامه لم يكن عليه شيء ، و كذلك إن رمى صيداً ، و هو - حلال فأصاب الصيد و هو محرم لم يلزمه شيء ، ومتى جعل ذلك في رأسه بعد الإحرام فقتل القمال لذمه الفداء .

🕸 (فصل : في ذكر دخول مكة و الطواف بالبيت) 🖈

المتمتع يجب عليه أو لا دخول مكة ليطوف بالبيت و يسعى ويقصر. ثم بنشىء الإحرام بالحج من المسجد على ما بينته ، والقارن والمفرد لا يجب عليهما ذلك لأن الطواف و السعى إنما يلزمهما بعد الموقفين و نزول منى وقضاء بعض المناسك بها لكن يجوز لهما أيضاً دخول مكة و المقام على إحرامهما حتى يخرجا إلى عرفات فا ن أرادا الطواف بالبيت استحباباً فعلا غير أنهما كلما فرغا من طواف و سعى عقد إحرامهما بالتلبية على ما ييناه .

ولا يجوز لأحد أن يدخل مكّة إلّا محرماً إمّا بحج أوعمرة، وقد روي جواز دخولها بغير إحرام للحطّابة و المرضى(١).

و من أراد دخول مكّة استحب له الغسل إن أمكنه ذلك فا ن لم يتمكّن أجزأه إلى بعد الدخول ثم يغتسل إمّا من بشرهيمون أوفخ (٢) فا ن لم يتمكّن اغتسل من منزله و من أراد الدخول إلى الحرم فليمضغ شيئاً من الاذخر ليطيب الفم ، و إذا أراد دخول مكّة دخلهامن أعلاها و إذا أراد الخروج خرج من أسفلها ، ويستحب أن يدخلها حافياً ماشياً على سكينة و وقار .

و متى اغتسل لدخول مكة ثم نام قبل دخولها أعاد الغسل استحباباً ، و إذا أراد دخول المسجد الحرام جد د غسلاً آخر لدخول المسجد وليدخله من باب بنى شيبة حافياً على سكينة و وقار فا ذا انتهى إلى الباب قال : السلام عليك أيتها النبي و رحمة الله و

⁽۱) روى فى الوسائل الباب ۵۱ من أبواب الاحرام الحديث ۲ من رفاعة بن موسى قال : قال أبو عبدالله (ع) ، إن الحطابة والمجتلبة أتوالنبي (ص) فسألوه فاذن الهمأن يدخلوا حلالا (۲) الفخ بفتح أوله و تشديد ثانبه ، بئر قريب من مكة على فرسخ , مجمع

بركاته . إلى آخر الدعاء الذى ذكرناه في تهذيب الأحكام ، وأول ما يبدء به إذا دخل المسجد الحرام الطواف بالبيت إلا أن يكون عليه صلاة فائتة فريضة فا نه يبدء بالصلوة أو يكون قد دخلوقت الصلوة فا نه يبدء أولا بالصلوة أووجد الناس في الجماعة فا نه يدخل معهم فيها ، و كذلك إن خاف فوت صلوة الليل أو فوت ركعتى الفجرفا نه يبدء بذلك أولا فا ذا فرغ من ذلك بدء بالطواف .

فا ذا شرع في الطواف ابتدء من الحجر الأسود فا ذا دنى منه رفع يديه وحمدالله و أثنا عليه و صلى على النبي و سأله أن يتقبل منه و يستلم الحجر بجميع بدنه فا ن لم يمكنه إلا ببعضه كان جايزاً فا ن لم يقدر استلمه بيده فا ن لم يقدر أشار إليه و قال: أمانتي أد يتها وميثاقي تعاهدته لتشهدلي بالموافاة اللهم تصديقاً بكتابك إلى آخر الدعاء . ثم يطوف بالبيت سبعة أطواف ويقول في طوافه : اللهم إنسي أسئلك باسمك الذي يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض . إلى آخر الدعاء .

و كلّما انتهى إلى باب الكعبة صلى على النبي عَلَيْقُ ودعا فا ذا أتى مؤخرالكعبة و بلغ الموضع المعروف بالمستجار دون الركن اليماني في الشوط السابع بسط يده على الأرض و ألصق خده و وطنه بالبيت وقال: اللهم البيت بيتك و العبد عبدك . إلى آخر الدعاء ، فا ن لم يتمكّن من ذلك لم يكن عليه شيء فا ن جاز الموضع . ثم ذكر أنه لم يلتزم لم يكن عليه الرجوع و يتم طوافه سبعة أشواط و يختم بالحجر كما بدءبه .

و يستحب استلام الأركان كلما و أشد ها تأكيداً الركن الذي فيه الحجر، و بعده الركن اليماني فا ته لا يترك استلامهما مع الاختيار فا إنكان مقطوع اليد استلم الحجر بموضع القطع. فا إن كان مقطوعاً من المرفق استلمه بشماله، وقد روى أنه يدخل إزاره تحت منكبه الأيمن و يجعله على منكبه الأيسر ويسمى ذلك اضطباعا. و يستحب أن يرمّل ثلائاً و يمشى أربعاً في الطواف، و هذا في طواف القدوم

و يستحب أن يرممل ثلاثا و يمشى أربعا في الطواف ، و هذا في طواف القدوم فحسب اقتداء بالنبي تخليل لأنه كذلك فعلرواه جعفر بن مل عن أبيه عن جابر عن جد و ليس على النساء و المريض رمل ، ولا على من يتحمله أو يتحمل السبى و يطوف به . و الدنو من البيت أفضل من التباعد عنه ، و ينبغى أن يكون طوافه فيما بين المقام و

البيت ولا يجوزه. فا ن جاز المقام وتباعد عنه لم يصح طوافه ، وينبغى أن يكون طوافه على سكون لا سرعة فيه ولا إبطاء ، و يجب أن يطوف بالبيت و الحجر معا فا ن سلك الحجر لم يجزه ، و إن مشى على نفس أساس البيت فطاف لم يجزه ، وإن مشى على حائط الحجر مثل ذلك لا يجزيه .

إذا طاف بالبيت مستدبر الكعبة لا يجزيه ، وكذلك إنطاف بالبيت مقلوباً لم يجزه وهو أن يجعل يساره إلى المقام لا ننه يجبأن يجعل يمينه إلى المقام ويساره إلى المبيت و يطوف به فمتى خالف لم يجزه ، و من شرط صحة الطواف الطهارة . فا ن طاف به جنباً أوعلى غير . وضوء لم يجزه وعليه إعادة الطواف إنكان طواف فريضة ، و إن كان طواف نافلة تطهر وصلى ولا إعادة عليه ، وإن أحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه . فا نكان قدطاف أكثر من النصف تطهر و تمتم ما بقى ، و إن أحدث قبل النصف أعاد الطواف من أو له .

ومن ظن أنه على وضوء وطاف ثم ذكر أنه كان محدثاً تطهر وأعاد الطواف. ومن زاد فيطواف الفريضة حتى طاف ثمانية أشواط عامداً أعاد الطواف.

و إن شك فيما دون السبعة ولا يدريكم طاف أعاد الطواف من أو له ، وكذلك إن شك بين الستة والسبعة والثمانية أعاد .

وإن شك " بين السبعة والثمانية قطع ولا شيء عليه .

ومن شك منه إنصرافه في عدد الطواف لم يلتفت إليه .

ومن نقص طوافه ، ثم ذكر تمم ما نقص إذا كان في الحال ، و إن انصرف فا نكان طاف أكثر من النصف تمم ، و إن كان طاف أقل من النصف ثم ذكر بعد إنصرافه أعاد من أو له .

فان لم يذكر حتى يرجع إلى أهله أمر من يطوف عنه ، و من شك فيما دون السبعة في النافلة بنى على الأقل ، و إن زاد في الطواف في النافلة تمام إسبوعين ، ولا يجوز القران في طواف الفريضة ، و يجزى ذلك في النافلة ، وينبغي ألا ينصرف إلا على وتر مثل أن تمام ثلاثة أسابيع .

ومن ذكر أنّه نقص شيئاً من الطواف في حال السعى قطع السعى و رجع فا نكان طاف أكثر من النصف تمتم الطواف ورجع فتمتم السعى ، و إنكان أقل من النصف أعاد الطواف . ثم استأنف السعى .

ومن زاد في الطواف ناسياً تمتم إسبوعين وصلّى بعدهما أربع ركعات يصلّى ركعتين عند الفراغ من الطواف لطواف الفريضة ويمضى و يسعى فا ذا فرغ من السعي عاد فصلى ركعتين الخرتين .

ومن ذكر في الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن أنَّه طاف سبعاً قطع الطواف ، و إن جاوزه . ثمَّ ذكر تمنَّم إسبوعين على مابيَّناه .

ومن قطع طوافه بدخول البيت أو بالسعى في حاجة له أو لغيره فا ن كان جاوز النصف بنى عليه ، و إن لم يكن جاوز النصف ، وكان طواف الفريضة أعاد و إن كان طواف نافلة بنى عليه .

ومنكان في الطواف فدخل وقت الصلوة قطعه و صلّى ثم " تممّ الطواف من حيث انتهى إليه ، وكذلك من كان في الطواف و تضيّق عليه وقت الوتر فا ن قارب طلوع الفجر أو طلع عليه الفجر أو تر وصلّى الفجر ثم بنى على طوافه .

والمريض على ضربين: أحدهما يقدر على إمساك طهارته ، و الآخر لا يقدرعليه. فالأول يطاف به ولا يطاف عنه ، و الثاني: ينتظر به زوال المرض. فا إن صلح طاف بنفسه ، و إن لم يصلح طيف عنه ، وصلّى هو الركعتين وقدأجزاً ه.

و إذا طاف أربعة أشواط ثم اغتسل انتظر به يوم أو يومان فا ن صلح تم طوافه و إن لم يصلح أمر من يطوف عنه ما يقى و يصلى هو الركعتين ، و إن كان طوافه أقل من ذلك و برأ أعاد الطواف من أو له ، و إن لم يبرءاً مر من يطوف عنه إسبوعاً .

و من حمل غيره فطاف به ونوى لنفسه الطواف أجزأه عنهما .

ولا يطوف الرجل بالبيت إلَّا مختوناً ، و يجوز ذلك للنساء .

ولا يجوز أن يطوف و في ثوبه شيء من النجاسة . فا ن لم يعلم ورأى في خلال الطواف النجاسة رجعفه لثوبه . ثم عاد فتمه طوافه . فا ن علم بعد فراغه من الطواف

مضى طوافه ويصلَّى في ثوب طاهر ، وحكم البدن وحكم الثوب سواء .

, و يكره الكلام في حال الطواف إلاّ بذكر الله و قرائة القرآن ، و يكره إنشاد الشعر في حال الطواف .

ومن نسي طواف الزيارة حتّى يرجع إلى أهله و واقع أهله كان عليه بدنة و الرجوع إلى مكّة وقضاء طواف الزيارة ، و إن كان طواف النساء ، و ذكر بعد رجوعه إلى أهله جاز أن يستنيب غيره فيه ليطوف عنه فا إن أدركه الموت قضا عنه وليّه .

ومن طاف بالبيت جاز له أن يؤخّر السعي إلى بعد ساعة ، ولا يجوز أن يؤخّر ذلك إلى غد يومه .

ولا يجوز تقديم السعى على الطواف فا نقد م سعيه على الطواف فعليه أن يطوف ثم عليه السعى .

الهتمت إذا أهل الحج لا يجوز له أن يطوف و يسعى إلا بعد أن يأتي منى و يقف بالموقفين إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يقدر على الرجوع إلى مكمة أو مريضاً أو إمراً ف تخاف الحيض فيحول ذلك بينها و بين الطواف فلا بأس بهم أن يقد موا طواف الحج و السعى .

و أمّا المفرد والقارن فا يُه يجوز لهما أن يقد ما الطواف قبل أن يأتياعرفات. و أمّا طواف النساء فلا يجوز إلّا بعد الرجوع عن منى مع الاختيار . فا ن كان هناك ضرورة تمنعه من الرجوع إلى مكمّة أو إمرأة تخاف الحيض جاز لهما تقديم طواف النساء . ثم يأتيان الموقفين و منا و يقضيان المناسك ، و يذهبان حيث شاء .

ولايجوز تقديم طواف النساء على السعى فمن قدّمه عليه كان عليه إعادة طواف النساء ، و إن قدّمه ناسياً أو ساهياً لميكن عليه شيء ، وقد أجزأه .

و ينبغى أن يتولّى الأسان عدد الطواف بنفسد. فا ن عو لعلى صاحبه في تعداده كان جايزاً ، ومتى شكّاجميعاً أعاد الطواف من أو له ، ولا يطوف الرجل وعليه برطلة . ويستحب للإنسان أن يطوف بالبيت ثلاثمائة وستّين إسبوعاً بعدد أيّام السنة. فا ن لم يتمكّن طاف ما يتمكّن منه .

ومن نذرأن يطوف على أربع وجب عليه إسبوعان: إسبوع ليديه وإسبوع لرجليه. وطواف النساء فريضة في الحج على اختلاف ضروبه، وفي العمرة المبتولة، وليس بواجب في العمرة التي يتمت بها إلى الحج على الأشهر في الروايات، و إن مات من وجب عليه طواف النساء كان على وليه القضاء عنه، و إن تركه وهوحي كان عليه القضاء فا من لم يتمكن من الرجوع إلى مكة جاز أن يأمر من ينوب عنه فيه فا ذاطاف النائب عنه حكت له النساء.

و طواف النساء فريضة على الرجال و النساء و الصبيان و البالغين و الشيوخ و الخصيان لايجوز لهم تركه على حال . فإذا فرغ من طوافه أتى مقام إبراهيم عَلَيْتُكُمُّا و صلّى فيه ركعتين يقرء في الأولى منهما الحمد وقل هوالله أحد ، و في الثانية الحمد وقل يأينها الكافرون .

و ركعتا طواف الفريضة فريضة مثل الطواف على السواء ، و موضع المقام حيث هو الساعة .

ومن نسي هاتين الركعتين أو صلاهما في غير المقام . ثم ذكرهما عاد إلى المقام و صلى فيه ، ولا يجوز له أن يصلى في غيره . فا ن خرجمن مكة وقد نسى ركعتى الطواف فا ن أمكنه الرجوع إليها رجع ، و صلى عند المقام ، و إن لم يمكنه الرجوع صلى حيث ذكره ، ولا شيء عليه .

و إذا كان في موضع المقام زحام جاز أن يصلى خلفه . فا ن لم يتمكن صلى بحياله .

و وقت ركعتى الطواف إذا فرغ منه أي " وقت كان من ليل أونهار سواء كان بعد العصر أوبعد الغداة إلا أن يكون طواف النافلة فإن كان ذلك الخرركعتي الطواف إلى بعد طلوع الشمس أو بعد الفراغ من المغرب .

ومن نسى ركعتى طواف الفريضة و مات قبل أن يقضيهما فعلى وليَّه القضاء عنه . من دخل إلى مكَّة على أربعة أقسام :

أحدها : يدخله بحج أو عمرة فلا يجوز أن يدخِلها إلاّ با حرام بلاخلاف .

و الثاني: يدخلها لقتال عند الحاجة الداعية إليه جاز أن يدخلها محلاً كمادخل النبي على الفتح و عليه المغفرة على رأسه بلاخلاف.

والثالث: أن يدخلها لحاجة تتكرّر مثل الرعاة والحطّابة جازلهم أن يدخلوها عندنا بغير إحرام.

و رابعها : من يدخلها لحاجة لا تتكر ر مثل تجارة و ماجرى مجراها ولا يجوز عندنا أن يدخلها إلّا با حرام .

ى(فصل: في السعى و أحكامه)⊅

السعى بين الصفا و المروة ركن من أركان الحج من تركه عامداً فلا حج له ، و الأفضل إذا فرغ من الطواف أن يخرج إلى السعى ولا يؤخّره ، ولا يجوز تقديم السعى على الطواف فا ن قد مه لم يجزه ، و كان عليه الإعادة .

فا ذا أراد الخروج إلى الصفا استحب له استلام الحجر الأسود أو لا ، و أن يأتى زمزم فيشرب من مائها و يصب على بدنه دلوا منه ، ويكون ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر ، و ليخرج من الباب المقابل للحجر الأسود حتى يقطع الوادى . فإ ذا صعد إلى الصفا نظر إلى البيت و استقبل الركن الذي فيه الحجر وحمد الله و أثنى عليه ، و ذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع به ما قدر عليه .

و يستحب أن يطيل الوقوف على الصفا فا ن لم يمكنه وقف بحسب ما يتسر له و يكبس الله سبعاً و هلله سبعاً ، و يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك ، وله الحمد يحيى و يميت ، و يميت و يحيى ، و هو حى لا يموت بيده الخير ، و هو على كل شيء قدير ثلاث مر ات ثم يصلى على النبي على النبي و اله وبدعوا بما أحب . و يستحب أن يدعو بما ذكرناه في الكتاب المقد م ذكره .

ثم ينحدر إلى المروة ماشياً إن تمكن منه . فا ن شق عليه جاز له الركوب فا ذا انتهى إلى أو ل الزقاق (١١ جاز له عن يمينه بعد ما يتجاوز الوادى إلى المروة سعى فا ذا انتهى إليه كف عن السعى ومشى ماشياً ، وإذا جاء من المروة بدء من عند الزقاق الذى

⁽١) و الزقاق بضم ، الطريق و السبيل و السوق ، و منه زقاق المطارين . مجمع

وصفناه . فا ذا انتهى إلى الباب قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي كف عن السعى و مشى مشياً .

و السعى هو أن يسرع الأنسان في مشيه إن كان ماشياً ، و إن كان راكباً حر لك دابته ، و ذلك على الرجال دون النساء ، ومن ترك السعى ناسياً كان عليه إعادة السعى لا غير. فإن خرج من مكّة . ثم ذكر أنّه لم يسع وجب عليه الرجوع ، و السعى بين الصفا والمروة . فإن لم يتمكّن من الرجوع جاز له أن يأمر من يسعى عنه .

و الرمل مستحب من تركه لم يكن عليه شيء.

و يجب البدأة بالصفا قبل المروةو الختم بالمروة . فا ن بدء بالمروة قبل الصفا وجب عليه إعادة السعى .

فا ذا طاف بين الصفا و المروة ولم يصعد عليهما أجزأه و الصعود عليهما أفضل .

والسعى المفروض بين الصفا والمروة سبع مر"ات يبدأ بالصفا . فا ذا جاء إلى المروة كان ذلك مر"ة فا ذا عاد إلى الصفا كان ذلك مر"نين ثم" هكذا حتّى ينتهى في السابع إلى المروة فيختم بها .

فان سعى أكثر منه متعمدًا وجب عليه إعادة السعى من أو له ، و إن فعله ناسياً أو ساهياً أسقط الزيادة واعتد بالسبعة ، و إن شاء أن يتم أربعة عشر جاز و إن قطع و أسقط الزيادة كان أيضاً جايزاً إذاكان بدء بالصفا .

و إن سعى ثمان مر ات و هو عند المروة أعاد السعى لا تله بدء من المروة ، وإن سعى تسع مر ات و هو عند المروة ساهياً فلا إعادة عليه .

و إن سعى أقل من سبع مر ات ناسياً و انصرف . ثم ذكر أنه نقص منه شيئاً رجع فتمه ما نقص منه . و إن واقع أهله قبل رجع فتمه ما نقص منه . فا إن لم يعلم كم نقص منه أعاد السعى ، و إن واقع أهله قبل إنمام السعى فعليه دم بقرة ، و كذلك إن قصر أو قلم أظفاره كان عليه دم بقرة ، و إنمام ما نقص من السعى ، و الأفضل أن يكون على وضوء . فا إن سعى على غير وضوء كان مجزيناً فا إن دخل عليه وقت فريضة قطع السعى و صلى ثم عاد ، و تمهم السعى .

و يجوز أن يجلس بين الصفا والمروة للاستراحة ، ولابأسأن يقطعه لقضاء حاجة

له أو لبعض إخوانه . ثم ْ يعود فيتم ْ ماقطع عليه .

و إن نسى الرمل في حال السعى حتى يجوز موضعه . ثم ذكررجع القهقرى إلى المكان الذي يرمل فيه . فا ذا فرغفيه من السعى قصر فا ذا قصر فقداً حل من كل شيء أحرم منه ، ولا يجوز في عمرة التمتع الحلق بل يقتصر على التقصير . فا ن حلق كان عليه دم إذا كان عامداً ، و إن كان ناسياً لا شيء عليه ، وفي الحج " الحلق أفضل و التقصير مجز و الحلق إزالة الشعر سواء كان بموس أوالنورة او بالنتف فا ن "كل" ذلك حلق ، وأدنى ما يكون به حالقاً إذا أذال شيئاً من شعر رأسه قليلاً أوكثيراً .

و التقصير أن يقطع شيئا من الشعر قليلاً كان أو كثيراً بعد أن يكون جاعة شعر و سواء كان من الشعر الذي على الرأس أو ممّا نزل من الرأس مثل الذوابة . فا ن جميع ذلك تقصير ، و الأصلع يمر الموسى على رأسه استحباباً لا وجوباً يوم النحر و عند التقصير يأخذ من شعر لحيته أو حاجبيه أو يقلم أظفاره ، وليس على النساء حلق وفرضهن التقصير ، ومن حلق رأسه في العمرة حلقه يوم النحر . فا ن لم ينبت شعره أمم الموسى على رأسه ، و من نسى التقصير حتى يهل بالحج كان عليه دم يهريقه ، وقد تمت متعته و إن تركه متعمداً فقد بطلت متعته و صار حجة مفردة .

ويستحب للمتمتع ألا يلبس المخيط ، ويتشبه بالمحرمين بعد إحلاله قبل الإحرام بالحج فإن لبسها لم يكن مأثوماً ، و متى جامع قبل التقصير كان عليه بدنة إن كان موسراً وإن كان متوسطاً فبقرة و إن كان فقيراً فشاة . فإن قبد إمرائه قبل التقصير كان عليه دم شاة . فإن قصر فقد أحل من كل شيء أحرم منه من النساء والطيب وغير ذلك من أكل لحم الصيد .

فأمّا الاصطياد فلا يجوز لا تُنه في الحرم . فأمّا ما صيد و ذبح في غير الحرم يجوز له أكله ، ولا ينبغى للمتمتّع بالعمرة إلى الحج أن يخرج من مكّة قبل أن يقضى مناسكها كلّها إلا لفرورة . فإن اضطر " إلى الخروج خرج إلى حيث لا يفوته الحج و يخرج محرماً بالحج فإن أمكنه الرجوع إلى مكّة ، و إلاّمضى إلى عرفات . فإن خرج بغير إحرام ، ثم عاد فا ن كان عوده في الشهر الذي خرج فيه لم يضر "، إن لم يدخل مكّة بغير

إحرام ، و إن كان عوده إليها في غير ذلك الشهر دخلها محرماً بالعمرة إلى الحج و يكون العمرة الأخيرة هي الَّتي يتمتَّع بها إلى الحج .

و يجوز للمحرم المتمتع إذا دخل مكّة أن يطوف و يسعى و يقصّر إذا علم أنّه يقدر على إنشاء الإحرام بالحج بعده ، و الخروج إلى عرفات و المشعر ولا يفوته شيء من ذلك ، فا ن غلب على ظننه أنّه يفوته ذلك أقام على إحرامه و جعلها حجنة مفردة أيّ وقت كان ذلك .

و الأفضل إذا كان عليه زمان أن يطوف ويسعى ويقصر ويحل وينشىء الإحرام يوم التروية عند الزوال. فإن لم يلحق مكة إلا ليلة عرفة أو يوم عرفة جاز أيضاً أن يطوف و يسعى و يقصر ثم ينشىء الإحرام ما بينه و بين الزوال. فإن زالت الشمس من يوم عرفة فقدفاتته العمرة ويكون حجة مفردة هذا إذا غلب ظنه أنه يلحق عرفات على ما قلناه. فإن غلب على ظنة أنه لا يلحقها فلا يجوزله أن يحل بل يقيم على إحرامه على ما قلناه.

\$(قصل: في ذكر الاحرام بالحج ونزول منى وعرقات و المشعر)\$

قد قلنا: إن الأفضل أن يحرم بالحج يوم التروية ، و يكون ذلك عند الزوال بعد أن يصلى الفرضين ، و يكون على غسل ، فا ن لم يتمكن من ذلك في هذالوقت جاز أن يحرم بقية نهاره أوأى وقت شاء بعد أن يعلم أنه يلحق عرفات ، و ينبغى أن يفعل عند الإحرام للحج جميع ما يفعله عند الإحرام الأول من الغسل و التنظيف و إزالة الشعر عن جسده و أخذ شيء من شاربه و تقليم أظفاره ، و غير ذلك . ثم يلبس نوبي إحرامه ، و يدخل المسجد حافياً على السكينة و الوقار ، و يصلى ركعتين عند المقام أو في الحجر ، و إن صلى ست ركعات كان أفضل و إن صلى فريضة الظهر و أحرم عقيبها كان أفضل .

و أفضل المواضع الَّتي يحرم منهاالمسجدالحرام من عند المقام فا ِن أحرممنغير

المسجد جاز ، وإذا صلّى ركعتى الإحرام أحرم بالحج مفرداً ويدعوبما دعابه عندالاحرام الأول غير أنّه يذكر الحج مفرداً لأن عمرته قد مضت . فإن كان ماشياً لبنّى من موضعه الذي صلّى فيه ، وإن كان راكباً لبنّى إذا نهض بعيره . فإذا انتهى إلى الردم وأشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبية . ثم يخرج إلى منا ، ويكون على تلبيته إلى زوال الشمس من يوم عرفة فإذا زالت قطع التلبية .

و من سها في حال الإحرام فأحرم بالعمرة منى في أفعال الحج و ليس عليه شيء فا ذا أحرم بالحج لم يجز له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع إلى منى فا ن سهافطاف لم ينتقض إحرامه غير أنه يعقده بتجديد التلبية .

و من نسى الأحرام بالحج إلى أن يحصل بعرفات جدّد الإحرام بها ولا شيء عليه فا ن لم يذكر حتّى يرجع إلى بلده فا ن كان قد قضى مناسكه كلّها لم يكن عليه شيء.

و يستحب إذا أراد الخروج إلى منى ألا يخرج من مكه حتى يصلى الظهريوم التروية بها و هو يوم الثانن من ذى الحجة وعشر ذى الحجة يسمتى بالا يتام المعلومات و المعدودات ثلاثة أيتام بعدها ، و تسمتى أيتام الذبح و التشريق ، وأيتام منى ، ويوم الثامن يوم التروية ، و التاسنع يوم عرفة ، والعاشر يوم النحر ، و هويوم الحج الأكبر و ليلة الحادى عشر ليلة القبر ، و الثانى عشر يوم النفر الأول ، و الثالث عشر يوم النفر الثانى ، و ليلة الرابع ليلة التحصيب .

و يستحب للإمام أن يخطب في أربعة أيّام من ذى الحجّة يوم السابع منه ويوم عرفة و يوم النحر بمنى ، ويوم النفر الأوّل يعلّم الناسما يجب عليهم فعله من مناسكهم فإ ذا صلى الظهر يوم التروية بمكّة خرج متوجّها إلى منى ، و على الإمام أن يخرج من مكّة حتّى يصلى الظهر والعصر معاً في هذا اليوم بمنى ، ويقيم بها إلى طلوع الشمس من يوم عرفة . فإ ذا طلعت غدامنها إلى عرفات فإ ناضطر إلى الخروج بأن يكون عليلاً يخاف ألا يلحق أو يكون شيخاً كبيراً ، و يخاف الزحام جاز له أن يتعجّل قبل أن يصلى الظهر . فإ ذا توجّه إلى منى فليقل: اللهم إيّاك أرجو ، و إيّاك أدعو فبلغنى يصلى الظهر . فإ ذا توجّه إلى منى فليقل: اللهم إيّاك أرجو ، و إيّاك أدعو فبلغنى

أملى وأصلح لى عملى فإ ذا نزل منى قال: اللّهم هذه منى و هى ممّا مننت به علينا من المناسك فأسئلك أن تمن على بما مننت به على أنبيائك فا نما أنا عبدك وفي قبضتك.

وحد منى من العقبة إلى وادى محسر. فا ذا طلعت الشمس من يوم عرفة خرج الأمام منها متوجلها إلى عرفات ، و من عدا الأمام يجوز له أن يخرج بعد أن يصلى الفجر و متوسع له ذلك إلى طلوع الشمس ، ولا يجوز له أن يخرج من وادى محسر إلا بعد طلوع الشمس .

و من اضطر إلى الخروج قبل طلوع الشمس [الفجر خل] جاز له أن يخرجو يصلى في الطريق فا ذا توجه إلى عرفات فليقل: اللهم إيناك صمدت ، وإيناك اعتمدت و وجهك أردت أسئلك أن تبارك لى في رحلتى و أن يقضى لى حاجتى ، و أن تجعلنى عمن يباهى بد اليوم من هو أفضل منى ، و يكون على تلبيته على ما ذكرناه إلى زوال الشمس. فا ذا زالت اغتسل و صلى الظهرو العصر جميعاً يجمع بينهما . ثم يقف بالموقف و يدعو لنفسه و لوالديه و لا خوانه المؤمنين بما أجرى الشعلى لسانه . فا ن الأدعية المخصوصة في هذا الوقت كثيرة موجودة في كتب العبادات .

ويستحب أن يضرب خبائه بنمرة وهو بطن عرنة دون الموقف و دون عرفة ، وحد عرفة من بطن عرنة و ثوية (١) و نمرة إلى ذى المجاز ، ولا ير تفع إلى الجبل إلا عندالضرورة إلى ذلك ، و يكون وقوفه على السهل ولا يترك خللاً إن وجده إلا سده بنفسهور خله ولا يجوز الوقوف تحت الأراك ولا في نمرة (١) ولا في ثوية ولا في ذى المجاز ، فإن هذه المواضع ليست من عرفات وإن وقف بها فلا حج له .

ولا بأس بالنزول بها غير أنَّه إذا أراد الوقوف جاء إلى الموقف فوقف هناك . و الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج من تركه متعمَّداً فلا حج له ، و من

 ⁽١) ثوية بفتح الثاء وكس الواو وتشديد الياء المفتوحة كما ضبطه أكثر الاصحاب، و
 ربما يظهر من كلام الجوهري أنه بضم الثاء،

 ⁽٣) نمرة كفرحة ، ناحية بعرفات أوالجيل الذي عليه انصاب الحرم على يمينك خارجاً
 من المأذمين تريد الموقف وسبحه ها .

تركه ناسياً عاد إليها فوقف بها مادام عليه وقت . فإن ضاق عليه الوقت و لحقالمشعر الحرام فاينه يجزئ به الوقوف بها عن الوقوف بعرفات .

و يجوز الوقوف بعرفة راكباً و قائماً ، و القيام أفضل لا نمَّه أشق ولا يفيض من عرفات قبل غروب الشمس . فا إن أفاض قبل الغروب عامداً لزمه بدنة فا ن عاد إليهقبل الغيبوبة سقط عنه ، و إن عاد بعد غروبها لم يسقط عنه لا نتَّه لا دليل على سقوطه .

و إن لم يقدر على البدنة صام ثمانية عشر يوماً إمَّا في الطريق أو إذا رجع إلى أهلد .

و البدنة ينحرها بمني ، و إن أفاض قبل الغروب ساهياً أو جاهلاً بأنَّـد لايجوز لم يلزمه شيء فا ذا أراد الا فاضة قال:اللَّهم لا تجعله آخر العهد من هذا لموقف وارزقنيد أبداً ما أبقيتني وأقلبني اليوم مفلحاً منجحاً مستجاباً لي مرحوماً مغفوراً لي بأفضل ما ينقلب به اليوم أحد من وفدك عليك ، و اعطني أفضل ما أعطيت أحداً منهم من الخير و البركة و الرحمة و الرضوان و المغفرة ، و بارك لي فيما أرجع إليه من مال أو أهل أو قليل أو كثير ، و بارك لهم في .

و ينبغي أن يقتصد في السير و يسير سيراً جميلا .

إذا بلغ إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق قال : اللَّهم ارحم موقفي و زد في عملی و سلّم دینی وتقبّل مناسکی .

ولا يصلَّى المغرب و العشاء الآخرة إلَّا بالمزدلفة و إن ذهب من الليل ربعه أو ثلثه فإن عاقه عائق عن المجيء إليها إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جاز أن يصلَّى المغرب في الطريق ، ولا يجوز ذلك مع الاختيار .

و يجمع بين الصلاتين بالمزدلفة بأذان واحد و إقامتين ولا يصلَّى بينهما نوافل . ولا يؤخر نوافل المغرب إلى القراغ من العشاء الآخرة فان خالف وفصل بيتهما بالنوافل لم يكن مأثوماً و إن كان تاركاً فضلاً .

والمزدلفة تسمَّى المشعر الحرام ، وتسمَّى أيضاً جمعاً ، وحدَّ مما بين المأزمين إلى الحياض و إلى وادى محسر . ولا ينبغى أن يقف إلا فيما بين ذلك فإن ضاق عليه الموضع جاز أن يرتفع إلى الجبل . فإذا أصبح يوم النحر صلّى الفجر و وقف للدعاء إن شاء قريباً من الجبل و إن شاء في موضعه اللّهي بات فيه و ليحمد الله تعالى و يثنى عليه و يذكر من آلائه و بلائه ما قدر عليه و يصلّى على النبي عليات أن يستحب للصرورة أن يطأ المشعر الحرام ، ولا يتركه مع الاختيار ، و المشعر الحرام جبل هناك مرتفع يسمى فراخ . و يستحب الصعود عليه ، وذكر الله عنده فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه لأن رسول الله على ذلك فلا شيء عليه لأن .

و اعلم أن الوقوف بالمشعر ركن على ما مضى القول فيه ، و هو آكد من الوقوف بعرفة لا أن من فاته الوقوف بعرفة أجزأه الوقوف بالمشعر ، ومن فاته الوقوف بالمشعر لم يجزه الوقوف بعرفة وإلى أى وقت يلحق الوقوف سنبينه فيما بعد إنشاء الله تعالى .

ي¢(فصل : في ذكر نزول منى بعد الافاضة من المشعر و قضاء)☆ \$(المناسك بها)☆

لا يجوز للإمام أن يخرج من المشعر إلا بعد طلوع الشمس وعلى من عداالا مام أن يخرج قبل طلوعها بقليل ، و يرجع إلى منى ولا يجوز وادى محسر إلا بعد طلوع الشمس ، و إن أخر من عدا الا مام الخروج إلى بعد طلوع الشمس لم يكن عليه شيء ولا يجوز الخروج من المشعر قبل طلوع الفجر فا ن خرج قبل طلوعه متعمداً لزمه دم شاة ، و إن خرج ناسياً أو ساهياً لم يكن عليه شيء و مرخص للمرأة ، و الرجل إذا خاف على نفسه أن يفيضا إلى منى قبل طلوع الفجر فا ذا بلغ وادى محسر ، وهو وادى عظيم بين جمع و منى ، و هو إلى منى أقرب سعى فيه حتى يجوزه ، ويقول : اللهم سلم عهدى و اقبل توبتى وأجبدعوتى واخلفنى فيمن تركت بعدى فا بن ترك السعى في وادى محسر رجع فيه إن تمكن منه . فا بن لم يتمكن فلا شيء عليه .

و ينبغي أن يأخذ على الطريق الوسطى الّتي تخرج على الجمرة الكبرى ، و عليه بمنى يوم النحرثلاثة مناسك : أو له : رمي الجمرة الكبرى ، والثاني : الذبح ، و

الثالث: الحلق أو التقصير .

و أمّا أينام التشريق فعليه كل يوم رمى الثلاث جمار على مانرتبه ، ويجوز أخذ حصاء الجمار من ساير الحرم سوى المسجد الحرام و مسجد الخيف ، ومن حصا الجمار ولا يجوز أخذ الحصى من غير الحرم ، ولا يجوزأن يرمى الجمار إلّا بالحصى .

و يستحب أن يكون الحصا برشاً ، و يكره أن يكون حماً ، و يكون قدرها مثل الأنماة منقطة كحلية ، و يكره أن ينكسر شيئاً من الحصى بل يلتقط بعدد ما يحتاج إليه .

و يستحب أن لا يرمى الجمار إلا على طهر . فا ن رماها على غير طهر لم يكن عليه شيء . فا ذا أراد الرمى فعليه أن يرمى الجمرة العظمى يوم النحر بسبع حصيات يرميها خذفا يضع كل حصاة على بطن إبهامه و يدفعها بظفر السبابة و يرميها من بطن الوادى من قبل وجهها ، و ينبغى أن يكون بينه و بين الجمرة مقدارعشرة أذرع إلى خمس عشرة ذراعا ، و يقول حين يريد أن يرمى : اللهم هؤلاء حصياتي فاحصهن على و ارفعهن في عملى ، و يقول مع كل حصاة : اللهم ادحر عنسى الشيطان اللهم تصديقاً بكتابك ، و على سنة نبيتك على قبله اللهم اجعله حجا مبروراً وعملاً مقبولاً و سعياً مشكوراً و ذنباً مغفوراً ، و يجوز أن يرميها راكباً و ماشياً ، و الركوب أفضل لا أن النبي قبله اللهم و إن رماها عن يسارها جاز .

و جميع أفعال الحج" يستحب" أن يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين و رمي الجمار إلا رمي جمرة العقبة يوم النحرفان "النبي" عليه أفضل الصلوة والسلام . رماها مستقبلها مستدبراً الكعبة . ولا يأخذ الحصى من المواضع التي يكون فيها نجاسة فإن أخذها و غسلها أجزأه ، و إن لم يغسلها ترك الأفضل و أجزأه لأن "الاثم يتناوله . إذا رمى فأصاب شيئاً . ثم "وقع على المرمى أجزأه و إن رمى فوقع على عنق بعير فنقص عنقه فأصاب الجمرة أو وقعت على ثوب إنسان فنفضه فأصاب الجمرة لم يجزه ، وإذارمى فلا يعلم هل وقعت على من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة فلا يعلم هل وقعت على من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة فلا يعلم هل وقعت على الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة فلا يعلم هل وقعت على الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فا إن وقعت على مكان أعلى من الجمرة أبه لا يعلم هل وقعت على المرابقة و المرابقة

ج ۱

وقد حرجت إليها أجزأه و إذا وضعها على الجمرة وضعاً لا يجزيه ، و إذا وقعت على حصاة أُخرى طفرت الثانية إلى الجمرة و بقيت الَّتي رماها في مكان تلك فلم يجزه . فا ذافرغ من رمي جمرة العقبة ذبح هديه و إن كان متمتُّعاً فالهدى واجب عليه ، و إنكان قارناً ذبح هديه الّذي ساقه و إن كان مفرداً لم يكن عليه شيء فا إن تطو ع بالأصحية كان فيه فضلكثير.

و من وجب عليه الهدى ولا يقدر عليه . فا ن كان معه ثمنه خلَّفه عند من يثق به حتمى يشترى له هدياً يذبح عنه في العام المقبل في ذي الحجّة ، و إن أصابه في مدّة مقامه بمكَّة إلى انقضاء ذي الحجَّة جاز له أن يشترى به و يذبحه ، و إن لم يصبه فعل ماذكرناه . فا ذا لم يقدر على الهدى ولا على ثمنه وجب عليه صيام عشرة أيَّام ثلاثة في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله فالثلاثة أيَّام يوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة . فارن فاته صوم هذه الأينّام صام يوم الحصبة و هو يوم النفر و يومين بعده متواليات فارن فاته ذلك أيضاً صامهن في بقيّة ذي الحجَّة فارن أهل المحرم ولم يكن صام وجب عليه دم شاة واستقر" في نمَّته الدم وليس له صوم . فا إن مات من وجب عليه الهدى ، ولم يكن معه ثمنه ، ولايكون صام أيضاً صام عنه وليَّـه الثلاثة أيَّـام ولاً يلزمه قضاء السبعة أيَّام بل يستحبُّ له ذلك هذا إذا تمكَّن من الصوم فلم يصم. فأمَّا إن لم يتمكّن من الصوم أصلا لمرض فلا يجب القضاء عنه وإنَّما يستحبُّ ذلك وإذاصام الثلاثة أينَّام و رجع إلى أهله صام السبعة أينَّام فا ِن جاور بمكَّة انتظر مدَّة وصولأهل بلده إلى البلد أو شهراً ثمٌّ صام بعد ذلك السبعة أيًّام .

ولا ينجوز أن يصوم الثلاثة أيَّام بمكَّة ولا منا أيَّام التشريق و من فانه صوم يوم قبل التروية صام يوم التروية وعرفة ثم صام يوماً آخر بعد أيَّام التشريق فا ِن فاته صوم يوم التروية فلا يصم يوم عرفة بل يصوم الثلاثة أيَّام بعد انقضاء أيَّام النشريق متتابعات وقد رويت رخصة في تقديم صوم الثلاثة أيَّام من أوَّل العشر (١) والأحوط الأوَّل لأنَّه

⁽١) المروية في الكافي باب صوم المتمع إذا لم يجد الهدى ج٤ ص ٥٠٧ الرقم ٢ عن زرارة عن أحدهما ، أنه قال ، من لم يجد هدياً و أحب أنيقدم الثلاثة الايام في أول المشر فلا بأس ·

ربّما حصل له الهدى و من ظن أنّه إن صام يوم التروية و يوم عرفة أضعفه عن القيام بالمناسك أخرها إلى بعد انقضاء أينّام القشريق ، و من صام هذه الثلاثة أينّام بعد أينّام التشريق أو في أو لل العشر على مابينناه من الرخصة فلا يصمهن إلّا متتابعات ، ومن لم يصم الثلاثة أينّام و خرج عقيب أينّام التشريق صامها في الطريق ، و إن لم يتمكّن من ذلك صامهن معالسبعة أينّام إذا رجع أهله إذا كان ذلك قبل أن يهل المحرم . فإن أهل ذلك صامهن ما استقر في ذمّته الدم على مابينناه ، ولا بأس بتفريق صوم السبعة أينّام ، و من لم يصم الثلاثة أينّام بمكّة ولا في الطريق و رجع إلى بلده ، و كان متمكّناً من الهدى بعث به فا ننه أفضل من الصوم .

و من صام ثلاثة أينّام ثمّ أيسر و وجد ثمن الهدى لايلزمه الانتقال إلى الهدي ويجوز أن يصوم مابقى عليه ، و الأقضلأن يشترى الهدى .

و المتمتّع إذا كان مملوكاً و حج بإذن مولاه كان المولى مخيسراً بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم فا ن اعتق العبد قبل انقضاء الوقوف بالموقفين كان عليه الهدى ولم يجزه الصوم مع الأمكان فإ ن لم يقدر عليه كان حكمه حكم الأحرار في الأصل على ما فصلناه ، وإذا لم يصم العبد إلى انقضاء أيّام التشريق . فالأفضل لمولاه أن يهدى عند، ولا يأمره بالصوم ، وإن أمره لم يكن بد بأس ، و إنّما الخيار قبل انقضاء هذه الأيّام و الصوم بعد انقضاء أيّام التشريق يكون أداء لاقضاء .

و إذا أحرم بالحج ولم يكن صام ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم فا ن مات وجب أن يشترى الهدى من تركته من أصل المال لا نه دين عليه ، ولا يجوز أن يذبح الهدى الواجب في الحج إلا بمنى في يوم النحر أو بعده ، فإن ذبح بمكة لم يجزه وما ليس بواجب جاز ذبحه أو تحره بمكة ، و إذا ساق هدياً في الحج فلا يذبحه أيضاً إلا بمنى فإن ساقه في العمرة نحره بمكة قبالة الكعبة بالجزورة .

و أيّام النحر بمنى أربعة أيّام : يوم النحر و ثلاثة أيّام بعده ، و في غيره من البلدان ثلاثة أيّام : يوم النحرويومان بعده هذا في التطوّع فأمّا هدى المتعة فا تديجوز ذبحه طول ذي الحجّة إلّا أنّه يكون بعد انقضاء هذه الأيّام قضاء ، والتطوّع يكون قد

مضى وقته ، ولا قضاء فيه ، ولا يجوز في الهدى الواجب إلّا واحد عن واحد مع الاختيار سواء كانت بدناً أو بقرة ، و يجوز عند الضرورة عن خمسة و عن سبعة و عن سبعين ، و كلما قلّواكان أفضل ، وإن اشتركواعند الضرورة أجزأت عنهم سواء كانوا متفقين في النسك أو مختلفين ، ولا يجوز أن يرتد بعضهم اللحم ، و إذا أرادوا ذبحد أسندوه إلى واحد منهم ينوب عن الجماعة ، و يسلم مشاعاً اللحم إلى المساكين و إن كان تطو عاً جاز أن يشتركوا فيه إذا كانوا أهل خوان واحد مع الاختيار ، وإن لم يكونوا أهل خوان واحد جاز لهم مع الضرورة ، ولا يجوز في الهدى ولا الاضحية العرجاء البيتن عرجها ، ولا العوراء البيتن عورها ولا العجفاء (١) ولا الخرماء (١) ولاالجذ اء وهي المقطوعة الا ذن ولا العضاء وهي المقطوعة الا أن ولا العضاء وهي المقطوعة الم يكن بد بأس و النائن ما ظهر منه مقطوعاً فلا بأس به ، و إن كان القرن الداخل صحيحاً لم يكن بد بأس و قد قطع منهما شيء .

و من اشترى هدياً على أنَّه تام فوجدها ناقصاً لم يجز عنه إذا كان واجباً فا إن كان تطوُّعاً لم يكن به بأس .

ولا يجوز الهدى إذا كان خصيًا ولا التضحية بد . فا من كان موجوءً لم يكن بد بأس و هو أفضل من الشاة ، والشاة أفضل من الخصى .

و أفضل الهدى البدن فا ن لم يجد فمن البقر . فا ن لم يجد ففحلاً من الضأن. فا ن لم يجد فتيساً من المعزى ، و إن لم يجد إلا شاة كان جايزاً عند الضرورة ، وأفضل ما يكون من البدن و البقر ذوات الأرحام و من الغنم الفحولة ، ولا يجوز من الا بل إلا من الثنى فما فوقد و هو الذي تم له خمس سنين ، و دخل في السادسة ، وكذلك من البقر لا يجوز إلا الثنى ، و هو الذي تم تم ت لد سنة ، و دخل في الثانية ، و يجزى من الضأن الجذع لسنة .

⁽١) المجفاء: المهرول.

 ⁽٢) و الخرماء قال في المجمع: هي التي تقطع وترة آنفها قطعاً لا يبلغ الجذع، و
 الاخرم أيضًا، مشقوق الازن.

و ینبغی أن یکون الهدی سمیناً فا ن کان من الغنم یکون فحلاً أقرن ینظر فی سواد و یمشی فی سواد . فا ن اشتری ا ضحیة علی أنها سمینة فخرجت مهزولة أجزأت عند وإن اشتراها علی أنها مهزولة فخرجت سمینة کان جائزاً أیضاً وإن اشتراه علی أنها مهزولة فکانت کذلك لم یجزه ، وحد الهزال الذی لایجزی ألا یکون علی کلیته شیء من الشحم ، و إذالم یجد علی هذه الصفة اشتراها کمایتسهال ولایشتری إلا ما عرف به و هو أن یکون أحضر عرفات فا ن ابتاعه علی أنه عرف به فقد أجزأه ولا یلزمه أن یعرف به ، وقد بینا أن الهدی لا یجوز أن یکون خصیاً فا ن ذبح خصیا و قدر علی أن یقیم بدله لم یجزه ، و علیه الا عادة ، و إن لم یتمکن أجزء عنه .

ومن اشترى هدياً . ثم آراد أن يشترى أسمن منه اشتراه ، و باع الأول إنشاء و إن ذبحهما كان أفضل ، ولا يجوز أن يذبح ما يلزم الحاج على اختلاف ضروبه من الهدى و الكفارات إلا بمنى ، وما يلزم منه في إحرام العمرة فلا ينحره إلا بمكة .

و من اشترى هديه فهلك فان كان واجباً وجب عليه إن يقيم بدله ، و إن كان تطوّعا فلا شيء عليه ، و الهدى الواجب لا يجوز أن يأكل منه ، و هو كلما يلزمه من النذور و الكفّارات ، وإن كان تطوّعاً فلا بأس بأكله منه .

و إذا هلك الهدى قبل أن يبلغ محلّه نحره أو ذبحه و غمر النعل في الدموضرب به صفحة سنامه ليعلم بذلك أنّه هدى .

و إذا انكسر الهدى جاز بيعه و التصدّق بثمنه و يقيم آخر بدله ، و إن ساقه على ما به إلى المنحر فقد أجزأه .

و إذا سرق الهدى من موضع حصين أجزء عن صاحبه و إن أقام بدله كان أفضل و من وجد هدياً ضالاً عرقه يوم النحر ، والثاني والثالث . فا ن وجد صاحبه و إلاّذبح عنه ، وقد أجزأ عن صاحبه إذا ذبح بمنى فان ذبح بغيرها لم يجزه .

و إذا عطب في موضع لا يوجد فيه من يتصدّق عليه نحر و كتب كتاباً و يوضع عليه ليعلم من مر"به أنّه صدقة .

فا ذا ضاع هديه و اشترى بدله ثم وجد الأول كان بالخيار إنشاء ذبح الأول

و إنشاء ذبح الأخير إلّاأنّه متى ذبح الأوّل جاز له بيع الأخير ، و متى ذبح الأخير لزمه أن يذبح الأخير لزمه أن يذبح الأوّل ، ولا يجوز له بيعه هذا إذا كان قد أشعره أو قلده فا ن لم يكن أشعره ولا قلده جاز له بيع الأوّل إذا ذبح الثاني .

و من اشتری هدیاً و ذبحه فاستعرفه رجل ، و ذکر أنَّه هدیه ضلَّ عنه ، و أقام بذلك شاهدین كان له لحمه ، ولا یجزی عن واحد منهما .

و إذا نتج الهدى كان حكم ولده حكمه في وجوب نحره أوذبحد ، ولابأس بركوب الهدي و شرب لبنه ما لم يضر "به ولا بولده . فإذا أراد نحر البدنة نحرها و هي قايمة من قبل اليمين و يربط يديها ما بين الخف " إلى الركبة و يطعن في لبنتها .

و يستحب أن يتولى الذبح أو النحر بنفسه فإن لم يحسنه جعل يده مع يد المذابح ، و يسمى الله و يقول: وجهرت وجهى ، إلى قوله : وأنا من المسلمين ، ثم يقول: اللهم منك ولك بسم الله والله أكبر اللهم تقبل منى . ثم يمر السكين ، ولا ينخعه حتى يموت ، و من أخطأ في الذبيحة فذكر غير صاحبها أجزأت عنه بالنية ، و ينبغى أن يبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق ، و في العقيقة بالحلق قبل الذبح ، فإن قد م الحلق على الذبح ناسياً لم يكن عليه شيء .

و من السنَّـة أن يأكل من هديه لمثعثه ، و يطعم القانع ، و المعتر" يأكل ثلثه ، و يطعم القانع و المعتر" ثلثه ، ويهدى للأصدقاء ثلثه .

وقد بيننا أن الهدى المضمون لا يجوز أن يأكل منه و هو ما كان حيراناً فإن اضطر إليه جاز أن يأكل منه ، و يجوزأكل اضطر إليه جاز أن يأكل منه ، و إن أكله من غير ضرورة كان عليه قيمته ، و يجوزأكل لحم الأضاحى بعد ثلاثة أينام ، و اذخارها ، ولا يجوز أن يخرج من منى من لحمما يضحيه ، ولا بأس الإخراج السنام منه ، ولا بأس أيضاً بإخراج لحم قد ضحاه غير ه .

و يستحب أن لا يأخذ شيئاً من جلود الهدي و الأضاحى بل يتصدق بها كلها ولا يجوزأن يعطيها الجز أر فا ن أرادأن يخرج شيئاً منها لحاجته إلى ذلك تصدق بشمنه ولا يجوز أن يحلق رأسه ولا أن يزور البيت إلا بعد الذبح أو أن يبلغ الهدى محله ، و هو أن يحصل في رحله . فا ذا حصل في رحله بمنى و أراد أن يحلق جاز له ذلك ، و

الأفضل ألّا يحلق حتَّى يذبح .

و متى حلق قبل أن يحصل الهدى في رحله لم يكن عليه شيء .

و من وجبت عليه بدنة في نذر أو كفّارة ولم يجدها كان عليه سبع شياة فا ن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً إمّا بمكّة أو إذا رجع إلى أهله.

و الصبيُّ إذا حجُّ به متمتَّعاً وجب على وليَّه أن يذبح عنه .

و من لم يتمكن من شراء الهدي إلا ببيع ما يتجمل به من ثيابه لم يلزمه ذلك و أجزأه الصوم . و الهدي مجز عن الأضحية و الجمع بينهما أفضل .

و من نذر أن ينحر بدنة فا ن سمًّا الموضع الّذي ينحر فيه فعليه الوفاء به ، و إن لم يسمَّ الموضع لا يجوز أن ينحرها إلاّ بفناء الكعبة .

و يكره أن يذبح شيئاً تولَّى تربيته بل ينبغي أن يشتريه في الحال .

الهدى على ثلاثة أضرب: تطوع و نذر شيء بعينه ابتداء و تعين هدى واجب في ذمّته . فا ن كان تطوعاً مثل أن خرج حاجاً أو معتمراً فساق معه هدياً بنية أنّه ينحره في منى أو بمكّة من غيرأن يشعره أويقلده فهذا على ملكه يتصر ف فيه كيف شاء من بيع وهبة وله ولده و شرب لبنه ، و إن هلك فلا شيء عليه .

الثاني: هدى أوجبه بالندرابنداء بعينه مثل أن قال: لله على "أن أهدى هذه الشاة أو هذه البقرة أوهذه الناقة . فأيذا قال هذازال ملكه عنها وانقطع تصر فه في سنق نفسه فيها ، وهى أمانة للمساكين في يده و عليه أن يسوقها إلى المنحر فان وصل نحر و إن عطب في الطريق نحره حيث عطب و جعل عليه علامة على ماقد مناه ليعرف أنها هدى للمساكين ، فإذا وجدها المساكين حل لهم التصر ف فيها ، و إن هلكت فلاشيء عليه ، و إن نتجت هذه الناقة ساق معها ولدها وهي و الولد للمساكين . فإن ضعف عن المشي معها حمله على أمّه و لبنها إن كان وفقا لرى "الفصيل و قدر حاجته . فالولد أحق به فإن شرب منه شيئاً ضمنه ، و إن كان أكثر من حاجة الفصيل فالحكم فيه و أعلى الفصيل إذا هلك واحد ، وهو بالخيار بين أن يتصدق به ، و بين أن يشر به ولاشيء عليه ، و الأفضل أن يتصدق به .

الثالث: ما وجب في ذمّته عن نذر أو ارتكاب محظور كاللباس و الطيب و الثوب و السيد أو مثل دم المتعة فمتى عينه في هدى بعينه تعين فيه فا ذا عينهزال ملكه عنه و انقطع تصر فه فيه و عليه أن يسوقه إلى المنحر فا ن وصل نحره أجزأه ، وإن عطب في الطريق أو هلك سقط التعين و كان عليه إخراج الّذي في ذمّته .

و إذا نتجت فحكم ولدها حكمها ، و كل هدى كان جبراناً أو نذراً مطلقاً كان أو معيناً لا يجوز الأكل منه ، و ما كان تطوعاً أو هدى التمت جاز الأكل منه إذا وصل الهدى الواجب إلى المحل و المتطوع بعقد م الواجب الذبح أو لا فإ نه أفضل و أحوط . قد بينا أن الأفضل أن يتولى الذبح بنفسه فإن لم يفعل جعل يده مع يدالذا بح فان لم يفعل حضره .

و يستحب أن يفر ق اللحم بنفسه و يجوز الاستنابة فيه فا إن نحره و خلا بينه و بين المساكين كان أيضاً جايزاً ، إذا نذر هدياً بعينه زال ملكه ، ولا يجوز له بيعه ، و إخراج بدله على ما بيتناه . فا إذا فرغ من الذبح حلق بعده إن كان صرورة ولا يجزيه غير الحلق ، وقد تقدم معناه ، وإن كان حج حجة الإسلام جاز له التقصير ، والحلق أفضل .

فا ن لبند شعره لم يجزه غير الحلق على كل حال ومن ترك الحلق عامداً أوالتقصير حتى يزور البيت كان عليه دم شاة ، و إن فعله ناسياً لم يكن عليه شيء و عليه إعادة الطواف .

و من رحل من منى قبل الحلق رجع إليها ولا يحلق إلا بها مع الاختيار فا نام يمكنه حلق رأسه مكانه و أنفذ شعره إلى منى ليدفن بها فا ن ام يمكنه فلاشىء عليه ، و يكفى المرأة التقصير و ليس عليها حلق و يجزيها من التقصير مثل أنملة .

و إذا أراد الحلق بدأ بناصيته من القرن الأيمن و حلقه إلى العظمين ، و يقول إذا حلق : اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيمة ، و من لا شعر على رأسه أمر الموسى عليه ، و أجزأه فا ذا حلق رأسه أو قصر فقد حل له كل شيء أحرم منه إلا

النساء و الطيب ، و هو التحلُّل الأولُّ إنكان متمتَّعاً وإنكان غير متمتَّع حلَّ له الطيب أيضاً ولا تحلُّ له النساء .

فا ذا طاف المتمتع طواف الزيارة حل له الطيب ولا يحل له النساء وهوالتحلّل الثاني، فأ ذا طاف طواف النساء حلّت له النساء ، وهو التحلّل الثالث الّذي لا يبقى بعده شيء من حكم الإحرام .

ويستحب ألا يلبس المخيط إلا بعد الفراغ من طواف الزيارة وليس ذلك بمحظور . و كذلك يستحب ألا يمس الطيب إلا بعد طواف النساء و ليس ذلك بمحظور أيضاً على ما فصلناه .

فا ذا فرغ من مناسكه بمني يوم النحر توجّه إلى مكّة لزيارة البيت يوم النحر ولا يؤخّره أكثر من ذلك إذا كان ولا يؤخّره إلّا لعذر فا ن أخّره لعذر زار من الغد ولا يؤخّره أكثر من ذلك إذا كان متمتّعاً فا نكان مفرداً أو قارناً جاز أن يؤخّره إلى أى وقت شاء والأ فضل التقديم غير أنّه لا يحل له النساء .

و يستحب الفسل لمن أراد زيارة البيت قبل دخول المسجد و الطواف و تقليم الأظفار و أخذ الشارب. فا ذا فعل ذلك زار ، و يجوز أن يغتسل بمنى ثم يجيء إلى مكّة فيطوف بذلك الفسل ، ولا بأس أن يغتسل بالنهار و يطوف بالليل ما لم يحدث. فا ن أحدث أو نام أعاد الفسل استحباباً ليطوف على غسل ،

و الغسل مستحب للمرأة أيضاً قبل الطواف .

و إذا أراد أن يدخل المسجد وقف على بابه و قال : اللهم أعنى على نسكك . إلى آخر الدعاء . ثم يدخل المسجد و يأتي الحجر الأسود فيستلمه و يقبله فإن لم يستطع استلمه بيده وقبل يده . فإن لم يتمكن منذلك استقبله و كبر و قال : ما قال حين طاف يوم قدم مكة . ثم يطوف إسبوعاً على ما مضى شرحه ، و يصلى عند المقام ركعتين . ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيقبله إن استطاع و إلا استقبله و كبر " . ثم يخرج إلى الصفا فيصنع عنده ما صنع يوم دخل مكة و يطوف بين الصفا و المروة سبعة أشواط . يبدأ بالصفا و يختم بالمروة على ما مضى وصفه . فإذا فعل ذلك فقد حل له

كل شيء أحرم منه إلا النساء . ثم يرجع إلى البيت فيطوف به طواف النساء إسبوعاً و يصلي ركعتين عند المقام وقد حلّت له النساء فإذا فرغمن الطواف فليرجع إلى منى ولا يبيت ليالى التشريق إلا بمنى . فإن بات في غيرها كان عليه دم شاة ، وإن بات بمكّة ليالى التشريق مشتغلاً بالطواف و العبادة لم يكن عليه شيء وإن كان بغير ذلك كان عليه ما ذكرناه ، وإن خرج من منى بعد نصف الليل جاز له أن يبيت بغيرها غير أنه لا يدخل مكّة إلا بعد طلوع الفجر ، وإن تمكّن ألا يخرج منها إلا بعد طلوع الفجر كان أفضل .

من بات عن منى ليلة كان عليه دم شاة على ماقد مناه ، و إن بات عنها ليلتين كان عليه دمان . فإن بات اليلة الثالثة لايلزمه شيء لأن له النفر في الأول ، و النفر الأول ول ، و النفر الثاني من أيّام التشريق بالاخلاف . و النفر الثاني يوم الثالث من أيّام التشريق وقد روى في بعض الأخبار أن من بات ثلاث ليال عن منى فعليه ثلاث دماء و ذلك محمول على الاستحباب أو على من لم ينفر في النفر الأول حتى عنابت الشمس فا نه إذا غابت الشمس ليس له أن ينفر فا ن نفر فعليه دم .

و الأفضل ألاَّ يبرح الا نسان من منى أينام التشريق فا نأرادأن يأتى مكنَّة للطواف بالبيت تطوّعاً جاز ، والأُفضُل ماقدٌ مناه .

و الواجب عليه أن يرمى ثلاثة أيّام التشريق الثانى من النحر و الثالث والرابع كل يوم إحدى و عشرين حصاة ثلاث جمار كل جمرة منها سبع حصيات و يكون ذلك عند الزوال فا نه أفضل فا ن رماها بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس فا ذا أراد أن يرمى بدء بالجمرة الأولى و رماها عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهن خذفاً على ماقد مناه ، و يكبّر مع كل حصاة و يدعوبما قد مناه ، ثم يقوم عن يسار الطريق و يستقبل القبلة و يحمد الله و يثنى عليه و يصلى على النبي ما النبي من يتقدم قليلاً و يدعو و يسئله أن يتقبّل منه . ثم يتقدم أيضاً ويرمى الجمرة الثانية و يصنع عندها كما صنع عند الأولى و يقف و يدعو ، ثم يمضى إلى الثالثة فيرميها كما رمى الأولتين ولا يقف عندها فا نغابت الشمس ولم يكن رمى فلا يرميها ليلاً بل

يقضيها من الغد فا ذا كان من الغد رمى ليومه مم ققضاء لما فاته و يقصل بينهما بساعة . و يستحب أن يكون الذي يرمى لا مسه بكرة و الذي ليومه عند الزوال فا ن فاته رمى يومين رماها كلما يوم النفر ، ولا شيء عليه ، و قد رخم للعليل و الخائف و الرعاة و العبيد الرمى ليلاً .

و من نسى رمى الجمار إلى أن أتى مكة عاد إلى منى ورماها ولا شيء عليه .
و حكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سواء . فا نام يذكر حتى يخرج من مكة فلا شيء عليه فا ن حج في العام المقبل أعاد ما كان فاته من رمى الجمارفا ن لم يحج أم وليه أن يرمى عنه . فإن لم يكن له ولى استعان بمن يرمى عنه من المسلمين ، و من فاته رمى يوم قضاه من الغد على ماقلناه ، و يبدء بالفايت أو لا فإن بدأ بالذى قضاه من الغد ليومه لم يجزه عن يومه ولا عن أمسه ، وإن يرمى جمرة واحدة بأربع عشرة حصاة سبع ليومه و سبع لا مسه بطلت الأولى و كانت الثانية لا مسه .

و الترتيبواجب في الرمي يجب أن يبدء بالجمرة العظمى . ثم الوسطى . ثم جمرة العقبة فمن خالف شيئاً منها أورماها منكوسة كان عليه الإعادة ومن بدء بالجمرة العقبة ثم الوسطى ، ثم برة العقبة . فا ن نسى فرمي من الجمرة الأولى بثلاث حصيات ، ثم رمي الجمرتين الأخرتين على التمام أعاد الرمي عليها كلمها الأولى بثلاث حصيات ، ثم رمي الجمرتين الأخرتين على التمام أعاد على الأولى بثلاث حصيات ، و كذلك إن رمى من الوسطى أقل من الأربعة أعاد عليها و على ما بعدها ، و إن رماها بأربعة أتمها ولا إعادة عليه في الثانية و إن رمي الأولتين على التمام ، و رمى الثالثة ناقصة تممها على كل حال لا نه لا يترتب عليها رمي آخر و من رمي جمرة بست حصيات وضاعت عنه واحدة أعاد عليها بحصاة و إن كان من الغد فان لم يدر من أي الجمار ضاعت رمى كل جمرة بحصاة ولا يجوز أن يأخذ من حصى الجمار فيرمى بها ، فان رمى بعصاة فوقعت في محمله أعاد مكانيا حصاة الخرى فان أصابت إنساناً أودابة . ثم وقعت على الجمرة أجزاًه .

و يجوز أن يرمي راكباً و ماشياً ، و يجوز الرمي عن العليل والمبطون و المغمى

عليه والصبيُّ ولا بدُّ من إذنه إذا كان عقله ثابتاً .

ويستحبُّ أن يترك الحصي في كفَّه ثمٌّ يؤخذ و يرمى .

و ينبغي أن يكبّر الا نسان بمنى عقيب خمس عشرة صلوات من الفرايض يبدأ بالتكبير يوم النحر بعد الظهر إلى صلوة الفجر من يوم الثالث وفي الأمصار عقيب عشرة صلوات يبدأ عقيب الظهر من يوم النحر إلى صلوة الفجر من اليوم الثانى من أيّاء التشريق و يقول في التكبير: الله أكبر الله أكبر لا إله إلاّ الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا و له الشكر على ما أولانا ، و رزقنا من بهيمة الأنعام ، و من أصحابنا من قال: إن التكبير واجب ، ومنهم من قال: إنه مسنون وهو الأظهر ، ولا يكبّر عقيب النوافل ولا في الطرقات و الشوارع لأجل هذه الأيّام خصوصاً ، ولا يكبّر أيضاً قبل يوم النحر في المعرف من أيّام العشر بحال .

\$\pi\$ (فصل : في ذكر النفر بمنى و وداع البيت)\$ \$\pi\$ (ودخول الكعبة)\$

النفر نفران: أو لهما: اليوم الثاني من أينّام التشريق، و هو الثالث من يوم النحر . والثاني : يوم الثالث من التشريق، وهوالرابعمن النحروالمقام إلى النفرالأخير أفضل، ولا يجوز النفر الأول إلاّ لمن أصاب النساء أو الصيد في إحرامه فا ننه لا يجوز لهما أن ينفرا في الأول .

و يستحبّ الإمام أن يخطب لنفسه يوم النفر الأوّل و يعلّم الناس جواز التعجيل و التأخير ٬ و إذا أراد أن ينفر في الأوّل فلا ينفر إلا بعد الزوال إلاّ لضرورة منخوف و غيره فا ن عند ذلك يجوز أن ينفر قبل الزوال و له أن ينفر بعد الزوال ما بينه و بين غروب الشمس فا ذا غابت لم يجز له النفر ، و عليه أن يبيت بمنى إلى الغد و إذا نفر في النفر الأخير جاز له أن ينفر من بعد طلوع الشمس أى وقت شاء فا ن لم ينفر و أراد المقام بمنى جاز له ذلك إلاّ الا مام خاصّة فا ن عليه أن يصلّى الظهر ممكّة .

من نفر من منى ، و كان قد قضى مناسكه كلّها جاز له أن لا يدخل مكّة و إن كان قد بقى عليه شىء من المناسك ولابد له من الرجوع إليها ، والأفضل الرجوع إليها لوداع البيت على كل حال و طواف الوداع .

ويستحب أن يصلّى الا نسان في مسجد منى وهو مسجد الخيف ، و كان رسول الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ

ويستحب أن يصلى الإنسان ست ركعات في مسجد منى فا ذا بلغ مسجد الحصا و هو مسجد رسول الله على الله الله و استراح فيه قليلا ، واستلقى على قفاه . فا ذا جاء إلى مكة فليدخل الكعبة إن تمكن منه سنة واستحبابا ، و الصرورة لا يتركدخولها مع الاختيار فا ن لم يتمكن من ذلك فلا شيء عليه . فا ذا أراد الدخول إلى الكعبة اغتسل سنة مؤكّدة فا ذا دخلها فلا يتمخط فيها ولا يبسق ، ولا يجوز دخولها بحذاء و يقول إذا دخلها : اللهم إنّك قلت : و من دخله كان آمناً فأمنى من عذابك عذاب النار . ثم يسلّى بين الاسطوانتين على الزحامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى منهما حم السجدة ، و في الثانية عدد آياتها . ثم يصلى في زوايا البيت كلها . ثم يقول: اللهم من تهيئاً و تعبئاً . إلى آخر الدعاء . فا ذا صلى عند الزحامة على ماقد مناه ، و في زوايا البيت قام واستقبل الحابط بين الركن اليماني و الغربي و يرفع يديه عليه و يلتصق به و يدعو ثم يتحو ل إلى الركن اليماني فيفعل به مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن الغربي و يدعو ثم أنتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن الغربي و يفعل أيضاً مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن العرب و يفعل به مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن الغربي و يفعل أيضاً مثل ذلك . ثم أ يأتي الركن العربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أنه يأتي الركن الغربي و يفعل أيضاً مثل ذلك . ثم أنه يأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أيأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أيأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أيأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أيأتي الركن الغرب . ثم أيأتي الركن الغربي و يفعل به مثل ذلك . ثم أيأتي الركن الغرب . ثم أيأتي الركن الغرب . ثم أيأتي الركن الغرب . ثم أيأتي الركن العرب . ثم أيأتي الركن العرب . ثم أيأتي الركن الغرب . ثم أيأتي الركن العرب . ثم أي أيل يكرب . ثم أيأتي الركن العرب . ثم

ولا يجوز أن يصلَّى الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار . فا ن اضطر ۗ إلى ذلك لم يكن به بأس .

و النوافل فيها مندوب إليها فإذا خرج من البيت و نزل عن الدرجة صلى عن يمينه ركعتين. فإذا أراد الخروج من مكّة جاء إلى البيت و طاف به إسبوعاً طواف الوداع سننّة مؤكّدة. فإن استطاع أن يستلم الحجر و الركن اليماني في كلّ شوط فعل و إلّا افتتح به وختم به وقد أجزأه. فإن لم يتمكّن من ذلك أيضاً فلاشيء عليه. ثمّ

ج ۱

يأتي المستجار فيعنع عنده كما صنع يوم قدم مكة ويتخير لنفسه من الدعاء ما أراد . ثم " يستلم الحجر الأسود ، ثم " يود ع البيت ، و يقول : اللهم لاتجعله آخر العهد من بيتك . ثم " يأتي زمزم فيشرب منه ، ثم " يخرج و يقول : أثبون تائبون لربنا حامدون إلى ربنا راجعون فإذا خرج من باب المسجد فليكن خروجه من باب الحناطين فيخر " ساجداً و يقوم مستقبل الكعبة فيقول: اللهم إني أنقلب على لا إله إلّاالله .

ومن لايتمكن من طواف الوداع أو شغله شاغل عن ذلك حتى خرج لم يكن عليه شيء .

و إذا أراد الخروج من مكّة اشترى بدرهم تمراً وتصدّق به ليكونكفّارةلمالعلّه دخل عليه في الإحرام إنشاءالله تعالى .

\$(فصل: في ذكر تفصيل فرايض الحج)

قدنكرنا فرايض الحج فيما تقد م في اختلاف ضروب الحج وفصّلناه بين الأركان وما ليس بركن ،ونحن الآن نذكر تفصيل أحكامها إنشاءالله تعالى .

أمّا النيّة فهي ركن في الأنواع الثلاث من تركها فلا حج له عامداً كان أوناسياً إذا كان من أهل النيّة . فإن لم يكن من أهلها أجزأت نيّة غيره عنه ، وذلك مثل المغمى عليه يحرم عنه وليّه و ينوى و ينعقد إحرامه ، وكذلك الصبى يحرم عنه وليّه وعلى هذا إذا فقد النيّة لكونه سكراناً ، و إن حضر المشاهد وقضا المناسك لم يصح عدة يحال .

ثم الإحرام من الميقات وهو ركن من تركه متعمداً فلا حج له و إن نسيه ثم ذكر وعليه الوقت رجع فأحرم من الميقات فإن لم يمكنه أحرم من الموضع الذي انتهى إليه فإن لم يذكر حتى يقضى المناسك كلها روي أصحابنا أنه لاشيء عليه وتم حجه. و التلبية الأربعة فريضة ، و ليس بركن إن تركه متعمداً فلا حج له إذا كان قادراً عليه فإن كان عاجزاً فعل ما يقوم مقامها من الإشعار والتقليد ، و إن تركها ناسياً لبني حين ذكر ولا شيء عليه .

و الطواف بالبيت إن كان متمتعاً ثلاثة أطواف: أو له طواف العمرة ، وهوركن فيه ، و فيها فا ن تركه متعمداً بطلت عمرته ، و إن تركه ناسياً أعاد على مامضى القول فيه ، و الثالث : طواف النساء فهو فرض ، و ليس بركن فا ن تركه متعمداً لم تحل له النساء حتى يقضيه ، ولا يبطل حجة ، و إن تركه ناسياً قضاه ، و إن كان قارناً أومفرداً طوافان طواف الحج وطواف النساء ، وحكمهما ماقلناه في المتمتع .

و يجب مع كل طواف ركعتان عند المقام و هما فرضان فا ن تركهما متعمداً ، قضاهما في ذلك المقام . فا ن خرج سئل من ينوب عنه فيهما ولا يبطل حجمه .

والسعى بين الصفا و المروة ركن فا ن كان متمتّعاً يلزمه سعيان : أحدهماللعمرة والآخر للحج ، و إن كان مفرداً أوقارناً سعى واحداً للحج فا ن تركه متعمّداً فلاحج له ، و إن تركه ناسياً قضاء أي وقت ذكره .

و الوقوف بالموقفين: عرفات و المشعر الحرام ركنان من تركيما أو واحداً منهما متعمداً فلاحج له . فا نترك الوقوف بعرفات ناسياً وجب عليه أن يعود فيقف بهاما بينه و بين طلوع الفجر من يوم النحر . فا ن لم يذكر إلا بعد طلوع الفجر و كان قد وقف بالمشعر فقد تم حجه ولا شيء عليه ، و إذا ورد الحاج ليلا وعلم أنه إن مضى إلى عرفات ووقف بها وإنكان قليلا . ثم عاد إلى المشعر قبل طلوع الشمس وجب عليدالمضى إليها و الوقوف بها ، ثم يعود إلى المشعر . فا ن غلب في ظنه أنه إن مضى إلى عرفات لم يلحى المشعر قبل قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج وإن أدركه بعد طلوعها فقد فا تمالحج ، ومن وقف بعرفات من قلوع الشمس فقد أدرك الحج وإن أدركه بعد طلوعها فقد فا تمالحج ، ومن وقف نم فات من قبد في قلم بلحق إلى قرب الزوال فقد تم حجته و يقف قليلاً بالمشعر . ثم يمضى إلى منى ، و من لم يكن وقف بعرفات وأدرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد فا تم الحج لأ نه لم يلحق أحد الموقفين في وقته ، ومن فا تمالحج بعد طلوع الشمس فقد فا تم الحج لأ نه لم يلحق أحد الموقفين في وقته ، ومن فا تمالحج و يتحلل بعمرة . فا ن كان قدساق معه هدياً نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كان تدساق معه هدياً نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كان حجة ولا يلزمه و يتحلل بعمرة . فا نكان قدساق معه هدياً نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كان حجة الإسلام ، و إن كان قدساق معه هدياً نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كان حجة الإسلام ، و إن كانت تطوعاً كان بالخيار إنشاء حج و إنشاء لم بحج ولا يلزمه

لمكان الفوات حجيّة أخرى ، ومن فاته الحج " سقطت عنه توابع الحج" من الرمى ، وغير ذلك ، و إنّما عليه المقام بمنى استحباباً و ليس عليه بها حلق ولا تقصير ولا ذبح ، و إنّما يقصّر إذا تحلّل بعمرة بعد الطواف و السعى ولا يلزمه دم لمكان الفوات .

من كان متمتّعاً ففاته الحج في نكانت حجّة الاسلام فلا يقضيها إلا متمتّعاً لأن ذلك فرضه ولا يجوز غيره ، و يحتاج إلى أن يعيد العمرة في أشهر الحج في السنة المقبلة و إن لم يكن حجّة الاسلام أو كان من أهل مكّة حاضريها جاز أن يقضيها مفرداً و قارناً ، و إن فاته القرآن و الإفراد جاز أن يقضيه متمتّعاً لأنّه أفضل .

المواضع الّتي يجب أنّ يكون الإنسان مفيقاً حتّى يجزيه أربعة : الإحرام والوقوف بالموقفين ، و الطواف ، و السعى . فإنكان مجنوناً أومغلوباً على عقله لم ينعقد إحرامه إلاّ أن ينوى عنه وليّه على ماقد مناه ، وما عداه تصح منه .

وصلوة الطواف حكمه حكم الأربعة سواء، وكذلك طواف النساء، وكذلك حكم النوم سواء، والأولى أن نقول: تصح منه الوقوف، و إنكان نائماً لأن الغرض الكون فيه لاالذكر.

\$(فصل: في الزيارات من فقه الحج)\$

من أحدث حدثاً في غير الحرم فالتجأ إلى الخرم ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد". فإن أحدت في الحرم ما يجب عليه الحد" أقيم عليه فيه لا ينبغي أن يمنع الحاج " شيئاً من دورمكة ومنازلها لأن "الله تعالى قال « سواء العاكف فيه والباد » ولا ينبغي لا حد أن يرفع بناء فوق الكعبة ومن وجد شيئاً في الحرم لا يجوز له أخذه . فإن أخذه عرقه سنة فإن جاء صاحبه و إلا كان مخيراً بين شيئين: أحدهما يتصد ق به عن صاحبه بشرط الضمان إن لم يرض بذلك صاحبه ، و الآخر أن يحفظه على صاحبه حفظ الأ مانة ، و إن وجده في غير الحرم عرقه سنة وهو مخير بين ثلاثة أشياء و بين أن يحفظ على صاحبه أمانة ، و بين أن يتصد ق عنه بشرط الضمان ، و بين أن يتمد ق عنه بشرط الضمان ، و بين أن يتملكه لنفسه وعليه ضمانه ، و يكره الصلوة في طريق مكة في أربعة مواضع: البيداء و ذات العلاصل ، وضجنان : و وادي الشقرة .

و يستحب الاتمام في الحرمين مكة والمدينة مادام مقيماً وإن لم ينو المقام عشرة أيّام وإن قصر فلا شيء عليه . فكذلك يستحب الا تمام في مسجد الكوقة ، وفي الحاير على ساكنه أفضل الصلوة والسلام ـ وقد رويت رواية الخرى في الاتمام في حرم حجة الله على خلقه أمير المؤمنين عَلَيْتُكُم وحرم الحسين تَلْمَتْكُم (١) فعلى هذه الرواية يجوز الا تمام في نفس المشهد بالنجف وخارج الحاير إلا أن الأحوط ماقد مناه .

و يكره الحج و العمرة على الإبل الجلالات.

و يستحب لمن حج على طريق العراق أن يبدأ أو لا بزيارة النبي عَلَيْكُ بالمدينة فا يُنْهُلا بأمن ألا يتمكن من العود إليها فا إن بدء بمكّة فلا بد له من العود إليها للزيارة .

و إذا ترك الناس الحج وجب على الإمام أن يجبرهم على ذلك ، وكذلك إن تركوا زيارة النبي قَطِيلُ كان عليه إجبارهم عليها .

و يجوز أن يستدين الا نسان مايحج به إذاكان من ورائه مال إن مات قضى عنه فا ن لم يكن له ذلك كره له الاستدانة .

و يستحب الاجتماع يوم عرفة والدعاء عند المشاهد، و في المواضع المعظمة، واليس ذلك بواجب، وأيستحب لمن الصرف من الحج أن يعزم على العود إليه، والسئل الله تعالى ذلك.

و من جاور بمكّة فالطواف له أفضل من الصلوة مالم يجاور ثلات سنين. فا ن جاورها أوكان من أهل مكّة كانت له الصلوة أفضل ، ولا بأس أن يحج عن غيره تطو عاً إذا كان ميّناً فا نّه يلحقه ثوابه إلاّ أن يكون مملوكاً فا نّه لا يحج عنه .

و يكره المجاورة بمكّة ، و يستحبّ إذا فرغ من مناسكه الخروج منها ، و من أخرج شيئاً من حصى المسجد الحرام كان عليه ردّه .

و يكره أن يخرج من الحرمين بعد طلوع الشمس و قبل أن يصلّى الصلوتين . فا ذا صلاً هماخرج إنشاء ، ولا أعرف كراهيّة أن يقال لمن لمتحج : صرورة بلرواية

⁽۱) المروية في الاستبصار باب أنه يستحب إتمام الصلوة في حرم الكوفة و الحائر ج٢ ص ٣٣٤ الرقم ١ عن حماد بن عيسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال ، من مخزون علمالله تمالى الاتمام في أدبمة مواطن حرمالله ، وحرم رسوله صلى الله عليه وآله و حرم أمير المؤمنين و حرم الحسين عليهما السلام .

وردت بذلك ، ولاأن يقال لحجَّة الوداع:حجَّة الوداع ولا أن يقال : شوط وأشواط بل ذلككله في الأخبار ولاأعرف استحباباً لشرب نبيذ السقاية .

فا ذا خرج الإنسان من مكّة فليتوجّه إلى المدينة لزيارة النبي عَلَيْكُم . فا ذا بلغ إلى المعرس دخله وصلى فيه ركعنين استحباباً ليلاً كان أو نهاراً فا ن جاوزه ونسى رجع وصلى فيهراضطجع قليلاً ، و إذا انتهى إلى مسجد الغدير دخله و صلى فيهركعتين . و اعلم أن للمدينة حرماً مثل حرم مكّة وحده ما بين لابتيها وهو من ظل عاير إلى ظل و عير لا يعضد شجرها ، ولا بأس أن يؤكل صيدها إلا ماصيد بين الحرمين . و يستحب لمن أراد دخول المدينة أن يغتسل ، و كذلك إذا أراد دخول مسجد النبي عَمِياً فا ذا دخله أنى إلى قبر النبي عَمِياً في وزاره فا ذا فرغ من زيارته أنى المنبر فمسحه و مسح رمانية .

و يستحب الصلوة بين القبر و المنبر ركعتين فا ن فيه روضة من رياض المجنلة، و قد روي أن فاطمة عليه الله عناك ، وقد روي أن المدفونة في بيتها (٢) ، وروي أن مدفونة بالبقيع وهذا بعيد ، والروايتان الأو لتان أشبه وأقرب إلى الصواب ، و ينبغي أن يزور فاطمة عليه عند الروضة .

و يستحب المجاورة في المدينة و إكثار الصلوة في مسجد النبي عليال ، و يكره النوم في مسجد النبي عليال ، و يستحب لمن له مقام بالمدينة أن يصوم ثلاثة أيّام بها الأربعاء و الخميس و الجمعة ، و يصلّى ليلة الأربعاء عند السطوانة أبي لبابة ، و هي السطوانة التوبة و يقعد عندها يوم الأربعا ، ويأتي ليلة الخميس الأسطوانة التي تلى مقام رسول الله و مصلاه ويصلّى عندهاويصلّى ليلة الجمعة عندمقام النبي عليال ، ويستحب أن يكون هذه الثلاثة أيّام معتكفاً في المسجد ولا يخرجمنه إلاّ للضرورة ، و يستحب أن يكون هذه الثلاثة أيّام معتكفاً في المسجد ولا يخرجمنه إلاّ للضرورة ، و يستحب إتيان المساجدكلها بالمدينة وهي مسجد قبا ومشربة أم إبراهيم علي ، ومسجد الأحزاب وهو مسجد الفتح ومسجد الفضيح وقبور الشهداء كلهم و يأتي قبر حزة عليك بأحد ولا يتركه إلاّ عند الضرورة إنشاء الله تعالى .

⁽٢) روى فى الكافى باب مواد الزهراء عليها السلام ج ١ س ٤٦٦ الرقم ١ عن محمد ابن أبىنصر قال ، سألت الرضا عليه السلام عن قبر فاطمة عليها السلام فقال ، دفنت فى بيئها فلمازادت بنو امية فى المسجد صارت فى المسجد .

﴿ كتاب الضحايا والعقيقة ﴾

\$ (فصل : في ذكر حقيقة الضحية وجمل من أحكامها)\$

الضحايا جمع ضحية مثل هدية وهدايا . والأضاحي جمع اضحية مثل المنية وأماني و أضحى جمع أضحاة مثل أرطاة و أرطا لضرب من الشجر . فا ذا ثبت ذلك فهي سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب وروي أنس عن النبي عَيَائِينَ أنسه ضحّا بكبشين أقر نين أملحين . فالا قرن معروف وأمّا الأملح فقال أبوعبيد: مافيه بياض وسواد والبياض أغلب ، وروي أن رسول الله عَنَائِلُ أمر بكبش أقرن يطأ في سواد و ينظر في سواد ويبرك في سواد قأتى به فضحتى به فأضجعه و ذبحه و قال : بسمالله اللهم تقبل من عن وآل عن ، و من المهم عن وقال أهل اللغة : معنى السواد في هذه المواضع : أي كان أسود اليدين والعينين والركبتين وقال أصحاب التأويل : يطأ في سواد و ينظر في سواد معناه لكثرة شحمه ولحمد ما يطأ في طل نفسه و ينظر فيه و يترك فيه .

ومن اشترى أُضحيَّة في أوَّل العشر لايكره له أن يحلق رأسه ، ولا يقلّم أظفاره حتَّى يضحى بل فعله جايز ولا دليل على كراهيَّته .

يجوز ذبح الأصحيّة ونحرها في منزله و غير منزله أظهرها أو سترها ، و ليست كالهدايا الّتي من شرطها الحرم لأن النبي من شرطها الحرم لا أن النبي من النبي ال

و الأُضحيَّة تختصَّ بالنعم : الا بل والبقر والغنم ، ولا يجوز في غيرها بلاخلاف و الكلام في أربعة فصول : فيأسنانها ، وبيان الأفضل منها ، وألوانها ،وصفاتها .

فأمّا السن فأقل ما يجزى الثنى من الإبل و البقر و الغنم ، و الجذع من الضأن . فالثنى من الإبل مااستكمل خمس سنين و دخل في السادسة ، والثنى من البقر و الغنم ما استكمل سنتين و دخل في الثالثة . و الجذع من البقر و الغنم ما استكمل سنة واحدة ودخل في الثانية ، و من الضأن فا ن كان بين شاتين أجذع لستة أشهر أوسبعة

و إن كان بين هرمين فا ينه يجذع لثمانية أشهر ، و أمَّا الجذعة من المعزلا بجزى .

و أمّا الأفضل فالثنى من الإبل و البقر . ثمّ الجذع من الضأن . ثمّ الثنى من المعز هذا إذا أراد الانفراد بالبدنة فإن أراد الاشتراك في سبع بدنة أو بقرة فالانفراد بالبحذع من الضأن أفضل .

و الألوان فأفضلها أن تكون بيضاً فيها سواد في الحواضع الّتي ذكر دها في الخبر فا ن لم يكن فالعقرى (١) فا ن لم يكن فالسواد .

و أمّا الصفات فأن تكون مع هذا اللون جيّدة السمن لقوله تعالى « و من يعظم شعائر الله فا نها من تقوى القلوب (٢) » قال ابن عبّاس : يعنى استسمانها واستحسانها، و روي عن أمير المؤمنين عَلَيَّكُم أنّه قال : لا تبع إلاّ مسنّة ولا يبتع إلاّ سمينة فا نأكلت أكلت طيباً ، و إن أطعمت أطعمت طيباً .

وأمَّا العيوب فضريان :

أحدهما يمنع الإجزاء ، و الثانى : ما يكره و إن أجزا . فالّتى تمنع الإجزاء مارواه البر اله بن عاذب عن النبي عَلَيْكُ في حديثه: العور البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، و العرجاء البين عرجها ، و روي البين ضلعها ، و الكسير الّتي لا تنقى وفي بعضها ، والعجفاء التي لا تنقى ، و العجفاء الشديدة الهزال ، و كذلك الكسير يعنى تحطّمت و تكسرت ، وقوله الّتي: لا تنقى يعنى الّتي لامخ لها ، والنقى المخ ، والعضباء لا تجزى ، وهي الّتي انكسر قرنها الظاهر والباطن ، ولا يجوز الخص و يجوز الموجوء . و أفضل الا ضاحى ذوات الأرحام إذا كان من الإبل و البقر ومن الغنم فحلا ، ولا يجوز التضحية بالثور ، ولا بالجمل بمنى ، و يجوز ذلك في الأمصار ، فأمّا مايكره ولا يمنع الإجزاء والجلحاء ، وهي الّتي لم يخلق لها قرن ، والقصماء وهي التي قدا نكسر عمد القرن الباطن فان هذا القرن غلاف القرن الآخر ، ومن العيوب مارواه على المنتال قال : أمرنا رسول الله عور ولا بمقابلة ولا قال : أمرنا رسول الله أله أن نستشرف العين والا ذن ولا نضحتى بعور ولا بمقابلة ولا

⁽١) قال في المصباح . العقرة ، و زان غرفة ، بياض ليس بخالص

⁽١) الحج ٢٢.

مدابرة ولاخرقاء ولا شرقاء قوله على: أن نستشرف العين و الا نن معناه يشرف عليهما و يتأمّلهما ، و المقابلة : ما قطع من مقد م ا ذنها و بقى معلقاً بها كالزنمة . و الشرقاء ماشق أ ذنها و بقيت كالشاختين . والمدابرة : أن يصنع بمستدبر أ ذنها هكذا ، والخرقاء : التي أ ثقبت أ ذنها من الكي . فكل هذا مكروه فإن ضحابها جاز ، و من العيوب ما روي عقبة بن عبد السلمى قال نهى رسول الله عليا عن المصفرة ، و المستأصلة ، والنجقاء والمشيعة والكسراء . فالمصفرة : التي يستأصل ا ننها حتى يبد وصماخها . فهذه لا تجزي لا نتبا ناقصة عضو . و المستأصلة : هي التي كسر قرنها وعضب من أصلها فقد بيننا أنها لا تجزى . و المشيعة : هي التي قلعت عينها وهذه لا تجزى . و المشيعة : هي التي تتأخير عن الغنم و تكون أبداً في آخر القطيع ، و إن كان هذا التأخير كسلا أجزاً ، و إن كان لهذا التأخير كسلا أجزاً ، و إن كان لهزال ومرض لم يجزء ، والكسراء ذكرتها .

و وقت الذبح يدخل بدخول يوم الآضحى إذا ارتفعت الشمس و مضى مقدار ما يمكن صلوة العيد و الخطبتين بعدها أقل ما يجزى من تمام الصلوة و خطبتين خفيفتين بعدها .

و أمّا كيفيّة الذبح فلا تختص الا ضحيّة بل الا ضحيّة و غيرها سواء و موضعها الذبايح غير أنّا نذكرها ههنا، والكلام في الذكاة في فصلين : الكمال والإجزاء . فالكمال بقطع أربعة أشياء : الحلقوم و المرىء و الودجين ، و الحلقوم : مجرى النفس و النفس من الرية . والمرىء : تحت الحلقوم ، وهي مجري الطعام و الشراب . والودجان : عرقان محيطان بالحلقوم ، وعندنا أن قطع الأربعة من شرط الإجزاء ، وفيد خلاف لأن عند قطعها مجمع على ذكاتها .

والسنة في الأبل النحر وفي البقر و الغنم الذبح بلاخلاف ، و النحر أن يأخذ حربة أو سكينة فيغرزها في ثغرة النحر وهي الوهدة في أعلا الصدر وأصل العنق، والذبح فهو الشق و الفتح و موضعه أسفل مجامع اللحيين و هو آخر العنق . فإن ذبح الكل أو نحر الكل لا يجوز عندنا ، ولا يجوز تقطيع لحمها قبل أن تبرد فإن خولف وقطع قبل أن تخرج الروح لا يحل عندنا ، والنخع مكروه بلاخلاف وهوالفرس، وهو

أن يبالغ بالذبح بعد قطع الحلقوم و غيره حتمّى يصل إلى النخاع و هو العرق الأبيض في جوف خرز الظهر ، و هو من عجب الذنب إلى الدماغ هذا قول أبوعبيدة ، وقال : أبوعبيد : النخع كما قال : هوالفرس ، والفرس هوالكسريقال : فرست الشيء أىكسرته منه فريسة الأسد وهو مكروه بالاخلاف .

ويستحب أن يلي ذباحة الضحيَّته بيده لأن النبي عَلَيَكُم كذا فعل فا ن استناب الغير جاز ، و ينبغيأن يكون النايب مسلماً عارفاً فا نكان بخلاف ذلك فا نه لا يجزى . ذباحة المرأة جايزة بلاخلاف سواء كانت حاملاً ، أو حايلاً أوطاهراً أوحايضاً أو نفساء ، و روي أن النبي عَلِيالله أمر نسائه أن يلين ذبح هديهن .

و ذبيحة الصبي تؤكل مراهقاً كان أو غير مراهق إذاكان يحسن ذلك والأخرس تؤكل ذبيحته و إن لم يسم لأ نه من أهل التسمية .

و يكره ذباحة السكران و المجنون ، لأ تنهم لا يعرفون موضع الذبح، ولاخلاف أن "الأفضل أن يكون الذابح مسلماً بالغاً فقيهاً لأ تنه صحيح الاعتقاد و القصد عارف بوقت الذبح و محل " الذكاة ، وما يحتاج أن يذكّى ويذكّا به فا إن لم يكونوا رجالاً فالنساء لا نهن "مكلفات فا ن لم يكن فالصبيان فا ن لم يكن فالسكران والمجنون وفي أصحابنا من أجاز ذبا يح أهل الكتاب ، و الا حوط ألا يجوز .

استقبال القبلة بالذباحة مستحبّة عند الفقهاء وعندنا شرط في الإجزاء . والتسمية عندنا واجبة وهي شرط في الاستباحة والدعاء مستحبّ .

و الذبح من القفا يقال له: القفية فمتى ذبحها من غير المذبح من القفا أو من غير صفحة العنق فجز "رأسها فإن كان فيها حيوة مستقرة بعد قطع الرقبة و قبل قطع الحلقوم والمرىء حل أكلهاإذا ذبحت وإن لم يكن فيها حياة مستقر "قلم يحل أكلها، وإنما يعرف ذلك بالحركة فإن كانت الحركة قوية بعد قطع العنق قبل قطع المرىء والودجين وغيرهما حل أكلها، وإن لم يكن هناك حركة لم يحل أكلها.

إذا اشترى شاة تجزى في الأضحيّة بنيّة أنّها ا ُضحيّة ملكها بالشراء و صارت أُضحيّة ، ولا يحتاج أن يجعلها أضحيّة بقول ولا نيّة مجدّدة ولا تقليد و إشعار لأن

ذلك إنها يراعي في الهدى خاصة فا ذا ثبت ذلك أو كانت في ملكه فقال : قدجعلت هذه أضحية فقد زال ملكه عنها وانقطع تصرقه فيها فا إن باعها فالبيع باطل لأنه باع مال غيره فا إن كانت قايمة ردها و إن ماتت فعليه ضمانها ، وهكذا لوأتلفها قبل وقت الذبح كان عليه ضمانها و الضمان يكون بقيمتها يوم أتلفها فإن وجد بالقيمة شاتين يجزى كل واحدة منهما في الأضحية فعليه إخراجهما، و إن لم يجد شاتين بل فضل مالا يتسع لشراء شاة نظرت فإن كان يسيراً لا يمكن أن يشترى به سهم من حيوان يجزى في اضحية يتصدق به ، وإن أمكن أن يشترى به سهممن شاة فعليه أن يشترى بذلك سهما من حيوان و يجزيه أن يتصدق به ، وإن أمكن أن يشترى به الأفضل الأول .

وإن وجد بالقيمة شاة من غير أن يفضل منها شيء اشتراها ولا كلام فإن أتلفها أجنبي فعليه قيمتها . فإن وجد بقيمتها وقت التلف فلا كلام ، و إن فضل به فحكم ذلك مامضي سواء ، وإن اشترى شاة وجعلها الصحية زال ملكه على مامضي فإن أساب بها عيباً لم يكن له رد"ها لأ نها خرجت من ملكه وله الرجوع بالأرش فإذا أخذ الأرش صرفه إلى المساكين على مامضا ، وإن وجد به الضحية أوسهما من الضحية فعل و إلا تصد"ق به .

إذا اشترى شاة فجعلها أصحية فا ن كان حاملاً ببعها ولدها ، و إن كانت حائلا فحملت فمثل ذلك لما روى عن على تلكي أنه رآى رجلاً يسوق بدنة معها ولدهافقال: لا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها فا ذاكان يوم النحر فأ نحرها و ولدها عن سبعة فأمره بذبحها و ولدها ، و أمّا اللبن فا ن كان لها ولد يحتاج إلى لبنها فا ن كان وفق كفايته لم يكن له الشرب منها لما تقد م من الخبر، و إن فضل عن ولدها شيء أولم يكن لها ولد أو كان لها ولد فاستغنى عنه أومات كان له أن يحلبها ، و كذلك له أن يركبها ركوباً غيرقادح فا ذا ثبت أن له أن يحلبها فالأ فضل أن يفرقه في المساكين ، و إن شربه كان له ذلك للخبر الذي قد منها لا تنه لا ضرر في بقائه ، و إن كان في بقائه نفع لها بيقائه عليها لم يكن له جزة منها لا تنه لا ضرر في بقائه ، و إن كان في بقائه نفع لها بأن يدفع عنها شدة الحرة و البرد لم يكن له جزة ، و إن كان في جزة مصلحة كالربيع

الّذي يستريح بجز م ويخف و يسمن كان له جز ها . فا ذا جز م تصد ق به على المساكين استحباباً ، و إن انتفع به هو كان جايزاً .

إذا أوجب على نفسه ا'ضحية بعينها سليمة من العيوب ثم حدث بها عيب يمنع من جواز الانحية كالعور و العرج و العجاف و نحوها على مابها من العيب أجزأه، وكذلك حكم الهدايا . إذا كانت الا ضحية واجبة في ذمته بالنذر بأن يكون نذرا ضحية لزمته سليمة من العيوب فا إن عينها في شاة بعينها تعينت فا إن عابت قبل أن ينحرها عيباً يمنع الإجزاء في الاضحية لم يجزه عن التي في ذمته ، و عليه إخراج التي في ذمته من العيوب .

إذا عيَّن ا'ضحيَّة ابتداء وبها ما يمنع من الا'ضحيَّة الشرعيَّة كالصغر و العيب المانع منها من المرض و العور و العجاف أخرجها على عيبها لأ تُنَّه قد زال ملكه عنها غير أنَّها لا يكون أضحيَّة شرعيَّة لخبر البرَّاء فا ذا ثبت أنَّهالا يكون ا صحيَّة فا ينَّه ينحرها ويكون قربة يثاب عليهاوتسمتي ا محية مجازاً كما روي عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ أنَّه اشتري لحماً بدرهمين وسمَّاه أضحيَّة . فإذا ثبت هذا فإن ذبحها والعيب قايم فلا كلام ، و إن زال عيبها قبل الذبح مثل أن زال المرض و العرج و الهزال و العور فا نتها لا تقع موقع الشرعيَّة أيضاً لا نَّه أوجب مالا يجزى في الا ُضحيَّة و زال ملكه عنها و انقطع تصرُّفه منها لأنُّ الاعتبار بحال الايجاب لأنَّ الملك به يزولفا ن كانت سليمة أجزأت ولا يراعي حدوث عيب بها ، وإن كانت معيبة لم يجزه ، و إنذال عيبها إذا أوجب أضحيّة بعينها زال ملكه على مابيّناه فا إن بقيت على ماهي عليه حتى نحرها فلا كلام فا إن ضلَّت أو نحسبت أوسرقت لم يلزمه البدل بلاخلاف فا إن عادت نظرت فا ِن كان وقت الذبح باقياً ، و هو آخر التشريق ذبحها وكان أداء و إنفات الوقت ذبحها و كان قضاء إذا عيَّن أُضحيَّة بالنذر . ثمَّ جاء يوم النحر و دخل وقت الذبح فذبحها أجنبي بغير إذن صاحبها وقعت موقعها . ثم ينظر فا إن نقصت بالذبح فعلى الذابح ما نقصت به فیقال :کمکانت تساوی حسنة قالوا عشرة ، و بعدالذبح تسعة فقد نقصت درهماً فعليه أن يرد الدرهم ويتصد ق به معاللحمعلى المساكين إلاَّأن يوجد بالأرش ا ُضحيَّة أو سهم منها فا نه يقعل ذلك على ما بيتناه .

يكره الذبح ليلاً إذا كان غير الأضحيّة و الهدايا لنهي النبي عَيْنَا عَلَيْنَا عَن ذلك و كذلك يكره التضحية و ذبح الهدى ليلاً فا ن خالف فقد وقعت موقعها .

إذا ذبح ا ضحية مسنونة و هدياً تطوعاً يستحب أن يأكل منه لقوله تعالى و فكلوا منها و أطعموا القانع و المعتر (١)» و روى عن النبي عَلَيْنَ أُنّه أهدى مائة بدنة فلما نحرت أمر أن يأخذ من كل واحدة بضعة . ثم أمر فطبخت فأكل من لحمها و حسوا من مرقها (٢) و الأكل مستحب غير واجب و الكلام في فصلين :

أحدهما : ما يجوز أكله ، و الآخر ما يستحب مند ، و أمّا الجواز فله أكل الكل السير يتصد ق به ، و المستحب أن يأكل الثلث ويتصد ق بالثلث و يهدى الثلث ، ولو تصد ق بالجميع كان أفضل فا بن خالف و أكل الكل غرم ما كان يجزيه التصد ق به و هو اليسير ، و الأفضل أن يغرم الثلث و إن نفر أضحية فليس له أن يأكل منها .

و الهدي على ضربين: تطوع وواجب. فا ينكان تطوعاً فالحكم فيهكالا ضحية المسنونة سواء، وإنكان واجباً لم يحل له الأكل منه والحكم في جلد الأضحية كالحكم في لحمها ، ولا يجوز بيع جلدها سواء كانت واجبة أو تطوعا كما لا يجوز بيع لحمها وتحسى من مرقها: وفي خبر آخر أنه أمر علياً فأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت فأكلا من لحمها (٢) فا ن خالف تصدق بثمنه.

العبد القن و المدبر و اثم الولد كل هؤلاء غير مخاطبين بالأضحية لأنه لا ملك لهم فا نملكه السيد مالاً فا نه يملك التصرف فيه فا ن كان تمليكه مطلقا بجميع وجوه التصرف صح منه الاضحية ، وإنكان ملكه تصرفاً مخصوصاً لم يتجاوز ماملكه إياه ، و أمّا المكاتب فا نكان مشروطاً عليه فا نه لا يضحي بغير إذن سيده لا ند بحكم المملوك ، و إنكان مطلقا وقد تحر رمنه شيء فا نه يصح أن يملكه بمافيه من الحرية فا ذا ملك به شيئاً كان ملكه صحيحاً ، و يجوزله أن يضحي كما يجوز أن يتصدف بما

⁽١) الحج ٣٦ ،

 ⁽٢) رواه في الكافي باب الاكل من الهدى الواجب ج ع ص ٩٩ ما ١ على اختلاف يسير .

⁽٣) رواء في التهذيب باب الذبع ج ٥ ص ٢٢٣ الرقم ٢٥٢ .

ملكه من الحر"ية .

يجوز للسبعة ان يشتركوا في بدنة أو بقرة في الضحايا والهدايا سواء كانوامفترضين عن نذر أو هدايا الحج أو متطوعين كالهدايا و الضحاياالمتطوعة سواءكانوا أهلخوان واحد أو بخلاف ذلك ، والأحوط إذاكان فرضاً ألا يجزى الواحد إلاعن واحد ، وإنها الاشتراك يجزى في المسنون ، وقد روى جواز الاشتراك من سبعين (١) . فا ذا ثبت هذا فمتى نحر سبعة بدنة أو بقرة فا نكانوا مفترضين أو متطوعين أو منهما سلمت بعدالنحر إلى المساكين يقتسمونها كيف أحبوا و أبروا ، و إن تولّى القسمة بنفسهكان أفضل فا نكان منهم من يريد لحماً فا يتما يجوز ذلك في التطوع بها دون المفترض ، و إذا كان كذلك فلا بد من القسمة ، فإن قسم و أعطا حقه جاز و إن سلم إلى المساكين فيقاسمهم صاحباللحم جازأيضاً، وقد بينا أن الأينام المعلومات عشرذى الحجة آخرها غروب الشمس يوم النحر ، و الأينام المعدودات أينام المتشريق و آخرها غروب الشمس غم النحر ، و الأينام المعدودات أينام التشريق و آخرها غروب الشمس نوم النحر من أنها ما المحدودات أينام التشريق و آخرها غروب الشمس نوم النحر ، و الأينام النحر بلاخلاف ، ولا بأس بأكل لحوم الاناصى بعد اللائمة أينام و اذخارها ، ولا يجوزأن يخرج من منى من لحم ما يضحيهولا بأس با خراج لحم ضحناه غيره ، و من لم يجد الأضحية جازأن بتصدق بثمنها فا ن اختلف أنمانها نظر إلى الثمن الأول و الثاني و الثالث و جعها . يتصدق بثمنها فا ن اختلف أنمانها نظر إلى الثمن الأول و و الثاني و الثالث و جعها . يتصدق بثمنها فا ن اختلف أنمانها نظر إلى الثمن الأول و الثاني و الثالث و جعها .

(فصل : في ذكر العقيقة و أحكامها)

العقيقة عبارة عن ذبج شاة عند الولادة كما أن الوليمة طعام النكاح ، و العقيقة في اللغة : شعر المولود إذا جمع و من شأنه و هو المستحب أن يحلق يوم السابع ويذبح عنه في بوم حلقه فسم يت عقيقة لمجاورتها يوم الحلق كما قالوا للزوجة : ظعينة . و

⁽۱) روى في الكافي باب البدنة و البقر عن كم تجزى ج ٤ ص ٤٩٦ الرقم ٤ عن حمران قال ، عزت البدن سنة بمنى حتى بلغت البدنة مائة دينار فسئل أبوجمفر عليه السلام عن ذلك فقال ، اشتركوا فيها قال ؛ قلت ، عن كم تجزي ٢ قال، عن سبعين ، و التهذيب باب الذبح ج ٥ ص ٢٠٩ الرقم ٣٠٣ .

الظعينة الناقة الَّتي تحملها و تظعن عليها . فا ذا ئبت ذلك فهى سنَّة مؤكَّدة ثابتة و ليست بفرس ولا واجب . والكلام فيها في فصلين في المقدار و الوقت :

فالحقدار أن يذبح عن الغلام بفحل ، و عن الآنشي بأ نشيويكون ذلك من الضأن لا غير .

و الوقت فالمستحب أن يعق يوم السابع لها روى عن النبي عَلَمُوا أنه قال كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعة و يحلق ويسمى، و روى عنه عَلَمُوا أنه عق عن الحسن يوم السابع، ولاينبغي أن يمس رأسه بشيء من دمها، و متى لم يعق الوالد عن ولده و أدرك عق عن نفسه استحباباً ولا يقوم مقام العقيقة الصدقة بثمنها، و من لا يقدر عليها فلاشيء عليه فا ن قدر فيما بعد قضاها.

و يستحب أن يتصد ق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة و يكون مع العقيقة موضعاً واحداً و كل ما يجزى في الانضحية يجزى في العقيقة و مالم يجز هناك لم يجز عنها .

ومتى لم يوجد الكبش ولا النعجة جاز جملكبير ، ويستحب أن يفسل الأعضاء تفصيلاً ولا يكسر لها عظم تفالاً بالسلامة بترك الكسر ، و ينبغي أن يعطى القابلة ربعها فا ن كانت ذمية العطيت ربع ثمنها ، وإن لم يكن له قابلة العطيت المه ربعها تتصدق به ، ولا تأكل منها . وإن كانت القابلة أم الرجل أومن هو في عياله لم يعط من العقيقة شيئاً ، ولا يجوز أن يأكل الأبوان منها شيئاً على حال .

و يستحب أن يطبخ اللحم و يدعا عليه جماعة من المؤمنين ، و كلّما كثر عددهم كان أفضل ،وإن فر ق اللحم على الفقراء كان أيضاً جايزاً .

فهرس الجزء الاول من كتاب البيسوط

الموضوع	الصحيفة
مقدَّمة المؤلَّف	۲
كتاب الطهادة	۴
في حقيقة الطهارة وجهة وجوبها ، وكيفيَّة أقسامها	۴
أقسام المياه وأحكامه	۵
حدّ الكر وذكر الأقوال فيه	۶
في حكم الإينائين المشتبهين	٩
الأسئار وأقسامه ، والإشارة إلىأحكامها	١.
حكم الماء المستعمل في رفع الحدث والخبث	11
حكم الأواني والأوعية والظروف إذا حصل فيها نجاسة	15
مقد"مات الوضوء	18
النيَّة واشتراطها في الطهارة	19
كيفيية الوضوء و بيان أحكامه	۲٠
حكم من ترك الطهارة متعمَّداً أو ناسياً	. 74
نواقض الوضوء	48
نمسل الجنابة و أحكامها	YY
التيمة وكيفيته و أحكامه	۳+
كيفيَّةُ تطهير الثياب و الأبدان من النجاسات	۳۵

الأغسال المفروضة و المسنونة

الحيض وحقيقته وأحكامه

الصحيفة الموضوع الاستحاضة و أقسامها وأحكام المضطربة 40 النفاس وأحكامه 81 كتاب الصلوة Y. أقسام الصلوة وأعدادها وعدد ركاتها فيالسفر والحضر V . المواقيت ، والا شارة إلى الوقتين لكل فريضة 77 القبلة و أحكامها وحكم المشاهد والنائي VV ما يجوز الصلوة فيه من اللياس XX ما يجوز الصلوة فيه من المكان 14 الستر والسائر AY ما يجوز السجوز علمه وما لا يجوز AA حكم الثبوت و البدن و الأرمن إذا أصابته النجاسة 4+ الأذان والإقامة وذكر فصولهما وأحكامهما 90 ما يقارن حال الصلوة 99 القيام و ذكر أحكامه في الصلوة 1 . . النسّة و بنان أحكامها 1.1 تكبيرة الافتتاح وبمان أحكاميا 1.4 القرائة و أحكاميا 1.0 الركوع و السجود و أحكامهما 1.9 التشبدو أحكامه 110 تروك الصلوة وما يقطعها 114 أحكام السهو والشك في الصلوة 119 حكم قضاء الصلوات ، وحكم تاركها 140

ذكر صلوة أصحاب الأعذار

149

الموضوع الصحيفة النوافل من الصلوة 141 النوافل الزائدة في شهر رمضان 144 صلوة الاستسقاء 144 صلوة المسافر 145 صلوة الجمعة 144 ١٥٢ صلوة الحماعة صلوة الخوف 154 ١٤٩ صلوة العيدين ١٧٢ ماوة الكسوف ١٧۴ أحكام الجنائز ١٩٠ كتاب الزكاة حقيقة الزكاة وما يجب فيها و بيان شروطها 19. ١٩١ زكاة الأبل ١٩٧ زكاة المقر ١٩٨ زكاة الغنم ٢٠٩ زكاة الذهب والفضة ٢١٢ زكاة الغلات مال التجارة هلفه زكاة أم لا ؟ 77. ٢٢٧ وقت وجوب الزكاة وتقديمها قبل وجوبها أو تأخيرها

٢٣٢ اعتبار النيَّـة في الزكاة

۲۳۴ حكم مال الأطفال و المجانين

۲۳۴ حكم الأراضي الزكوي

٢٣۶ مايجب فيه الخمس

الصحيفة الموضوع

٢٣٩ زكاة الفطرة

٢٢٢ قسمة الزكاة والأخماس والأنفال

٢٥٢ أحكام المستحقين

٢٥٥ من يأخذ الصدقة مع الغني والفقر ومن لايأخذها إلَّا مع الفقر

٢٤٢ قسمة الأخماس

٣٤٣ الأنفال ومن يستحقّمها

410 كتاب الصوم

٢٤٥ حقيقة الصوم وشرائط وجوبه

۲۶۷ علامة شهر رمضان ، و وقت الصوم والأفطار

٢٤٩ مايمسك عنه الصائم

٢٧۶ النيّة وأحكامها في الصوم

٢٧٩ أقسام الصوم

۲۸۳ حكم ذوى الأعذار من المريض والمسافروغيرهما

٢٨٤ قضاء مافات من الصوم

٢٨٩ كتاب الاءتكاف

٢٨٩ حقيقة الاعتكاف وشروطه وأقسامه

٢٩٢ مايمنع الاعتكاف منه وما لايمنع

٢٩٢ مايفسد الاعتكاف وما يلزمه من الكفارة

٢٩٦ كتاب الحج

٢٩٤ حقيقة الحج والعمرة وشرائط وجوبهما

٣٠۶ أنواع الحج وشرائطها

٣١١ المواقب وأحكامها

الموضوع

الصح

٣١٤ ية الاحرام

٣١٧ مايجب على المحرم اجتنابه

٣٢٢ الاستيجار للحج

٣٢٧ حكم العبيد والمكاتبين والمدبرين في الحج

٣٢٨ حكم الصبيان في الحج

٣٣٠ حكم النساء في الحج

may حكم المحصور والمصدود

٣٣۶٪ مايلزم المحرم من الكفَّارة بما يفعله من المحضورات همداً أوناسياً

٣٥٥ دخول مكّة والطواف بالبيت

٣٤١ السعى وأحكامه

٣۶۴ الاحرام بالحج ونزول منى وعرفات والمشعر

٣٤٨ نزول منى بعد الإفاضة من المشعر وقضاء المناسك بها

۳۸۰ النفر بمني و وداع البيت ودخول الكعبة

٣٨٢ تفصيل فرائض الحج

٣٨٣ الزيادات من فقه الحج

PAY كتاب الضحايا والعقيقة

٣٨٧ حقيقة الضحيّة وأحكامها

٣٩۴ العقيقة وأحكامها

٣٩٧ فيرس المطالب